

۵۱

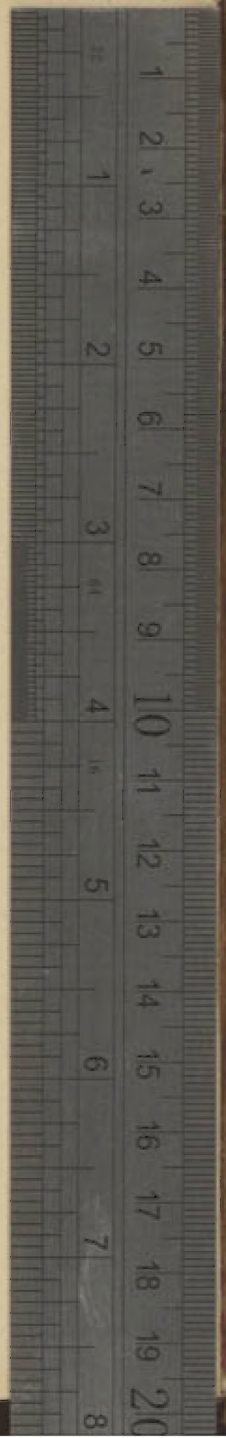
۵۳
۱۴۷

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۳۴۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	موضوع
مؤلف	موضوع
۷۴۴۴	۷۴۴۴
۲۸۰۱۱	۱۰۸۲۵
شماره دفتر	



کتاب فهرست شده

۷۴۴۴

۵۱ . ۱۱۵

۵۲
۱۱۵



۱۳۸۲

۳۴۲

بازدید شد
۱۳۸۲



ملی - فهرست شده
۷۴۴۴

۵۲
۱۴۶

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۳۴۲

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی		کتاب		مؤلف		موضوع	
۷۴۴۴		ف		۲۸۰۱۱		۱۰۶۲۵	
شماره دفتر		۱۰۶۲۵		۲۸۰۱۱		۱۰۶۲۵	



غلی - فهرست شده
۷۴۴۴

1871

1871

بسم الله الرحمن الرحيم

بالعبادة

اللقمة التي يمدك على ما التفتي سبل السعادة واسأل على نبيك محمد
من تفضل بالتهلة واستقام في العبادات وعلى الخيرة وصليين بالولاية خير
أئمة وسادة وأشهد أن لا إله إلا أنت شهادة ترفع حق الشهادة بعد
خذه عناوين الأصول المنطقات التي أقر عليها وتبين الأصول
التي ينبغي أن يستند إليها من أفعالها امتثالاً للملك المنان وقضاء الحق لا
خوف أهل الإيمان مراعاة في ذلك كلمة الإحباب الذين هم أهل الدين والولاية
بأهل بيت الحكمة والأسرار راجيا من الله أن يجعلها كلمة باقية وثباتها
وأعبر عناوين المشتريات في أبواب الفقهاء عنوان إذا ثبت حكم لأحد
المكلفين بخطاب لفظ أو غيره مفيد العمل أو لا فله القاعدة تقتضي
باعتبار سائر المكلفين مع ذلك الحكم أم لا وهذه من المسائل المهمة
التي تغلب الحاجة إليها في الفروع إذ معظم الأدلة لا يرد بعنوان قسرية
تشمط الأحوال والأمران والاختصاص بل هي في وقائع خاصة تقتضي
للمكلفين على السؤال عنها فلا يرد فيها ولا ينفع في ذلك القول بعموم
الخطابات الشفاهية كما ذهب إليها جماعة من المحدثين لأن الحق من الدين
أن في الخطابات ما من يختص بالبيت هو ما يختص بأهل البيت هو ما من
مختص بالزمانين وما للمسلمين أو بالرجال كحق الأناث وما من مختص بالمكان
واحد في اللفظ كلفظ افعل وافعل في التراتيب كما لا يخفى على المشتبه بل
الخطابات العامة التي يدعي شمولها لكل أهل قلب في الباب بالنسبة إلى غيرها
مع أن الحق عدم العموم في الخطاب الشفاهي على ما مر في الأصول بل القائلون
خارج عن محل النزاع كما يظهر للمأمل والحق أن الأصل هو الاشتراك ولنا على
فالك حجة أحدها أنه قلته في محل عدم خلو الواقعة المحتاج إليها عن الحكم
الأخبار ببعض الأخبار ما اعتقاد العقل السليم فاقب لأحد في القاعدة لم يشغ

تفتي شوق لغيم أيضا في تلك الواقعة لعدم إمكان الخلو واستلزام الحكم باليد
مقتضى العمل والتشريع المشكوك فيه فالأصل يقتضي بعد هذا في صحت كون
الحكم المجهول إبانة لأحكام فيه لوضع جعل حكمه غير ما إلى أمر جديد من الأهل
وليس لأحد أن يقول بعموم الإبانة أيضا مستلزم جعل مقتضى ذلك أن نقول
بأنه خالف لولم تكن الإبانة مجعولة لجعلها مقتضى شوق فيها فالأصل
تحتها لا يحتاج إلى حاشية جديد بخلاف الخرج عن ما وكذا لو كان غير الإبانة
فانظر إجماع الإبانة في غير من هذا الدليل استماع جعل الحكمين المتضادين
يجعل واحد وأما الأصل جعل آخر يقتضي الاشتراك وأما في صفة اعتدال
الإبانة في غير فنقول أيضا جعل الإبانة لغيم أمر مكوك والأصل عدمه
وعومد ليل الإبانة غير نافع بعد خروج الواقعة عنها في الجملة ولا ندرى
أن ذلك على الإطلاق أو لا اللهم إلا أن يقال لاقتضاء على القدر المتيقني
من مورد الدليل والتمسك في محل الشك بأصل الدليل إذ يمكن بنفسه إثبات
الاشتراك هنا عدم القول بالفصل فيه كلامان أحدهما منع مجيء بعضيته
الأصل فتايفها إمكان قلبه وإثبات عدم الاشتراك هنا بالأصل والحق
غيره به بعدم القول بالفصل ويندفع بضعة الأول وعدم مقابلة الأصل
الحكمي للأصل الموضوعي فتم قيل على القول بخلو الواقعة عن الحكم لانه هذا
الوجه لا أصل لعدم الحكم في غيره قلنا أولا القول بخلو الواقعة عن الحكم في
مثال الفرض إذا قالوا بغيره وأخلوا الواقعة عنه بالمره وأما شوق فيها
البعض فخلوها عنه لا غير في هذا المذهب من جملة ذلك فهو من غير الإجماع
المركب وثانيا فنقول كما يحتمل فالحق الحكم على الواحد مختصا فالحق محتمل فالحق
عليها في ضمن الكل يجعلها أحد في أحدهما بالأصل غير ممكن وثالثا فنقول
محل الاشتراك في الأحكام في قبل الثغاب لا في مقابلة عدم الحكم
في أصل البهاغم وغير المكلفين فالخلو عن الحكم خارج عن محل النزاع فلا
وجه لأمره فيه الثاني الاستصحاب وتقدمه أن الحكم إذا ثبت
لجماعة في زمان فثبت في ذلك الحكم بغيره وهو لا يخلو باحتلال

المجوز

كونهم قبل غيره ومعه

والمرية بالنسبة اليه قبل فعل الادلوفه ثم بقائه الى يوم القيمة قلنا ان
قادر الادلة اذ من الادلة والتميز خلافة اذ الظاهر ان الحكم الشرعي
فكلاهما كل من يتجدد من الناس بذلك فيلزم ان لا يشمل غير الحكمين قلنا ان
الحمل على مطلق المانوف فيه فيشمل غير المحرمين مع مقابلة بها مع انه
يعلن الا تمام بعد القول بالفصل العاشر قوله صلى الله عليه وسلم على الواحد كل على
الحاجة قيل لعل المراد جماعه خاصة قلنا لا يربى ان المتبادر من العبارة
والمتبادر خلافة كون الحكم على البعض الحكم على الكل وهو
الحجة الخامسة عشر رتبة ابن ابي عمير في باب الجهاد حكم الله في الاولين والآخرين
فما رتب عليهم سواء الامن على احوال يكون والاولون والآخرين ايضا
في منع الحواشي شر كاحاد الفرار عن علمهم واحدا يستل الاخرين عن عداء الفل
بين كما يستل عنه الاولون ويجاوبون به كما يجاوبون به وجوب الدلالة لو لم يرد
من غير جليس الاقل والاخر واجه في امر الاول بحجب احدهما لعدم التمثيل
لكن العرف يدعيه واذا لم يرد الاستقلال فيكون والا على اشتراك كل فرد
مؤلافة وهذا يستلزم اشتراك الاولين بعضهم مع بعض ايضا لان الفرد من
الاولين يشترك على الاخرين وكل من الاولين يشترك في ذلك فيشترك الكل
قيل لا يشترط ما ثبت الحكم لو امكن من الاولين خاصة فلا يلا على اشتراك الاخرين
مع اولادهم اذ قد في حقهم التوجه لا هذه قلت قد الاستغناء عن عدم ارتباط
الواحد بالكل قوله تعالى لنيطركم به ومن يلج وهذا يدل
على ان الغائب كالحاضر في الحكم وان لم يشترك في الخطاب
قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الغائب ما فيه مثل علمه والظن شمول الغائب للعلية
في ذلك الوقت ايضا ولو بقرينة المقام العبي او من الشاهدان
ابن والغائب منهم ومن في اصحابه بالقرينة انما جهام القضاء الى يوم القيمة
ان يصلو اليهم وفيه الدلالة ان هذا الكاشف عن مرمي الكايف فلا يفر
للقول بان هذا خرج بالنسبة وخفى في ذلك ما دل على الجمهور في الواقع الخامسة
مفهوم ما دل على الاختصاص في بعض المقامات كقوله تعالى

ومن الذين يتبعون من نافذة لك والنفس في ان الرجل يفعل كذا او المنة يفعل
كذا فافقوا دالة على ان غير مانوف فيه الاختصاص شامل لكل وهذه القام
لا يخرجه كشيء من غير بل قل ما خرج مسئلة في الفقه الخاصة اليها فلا يخرج
اليها ذكر التراث في المقامات وهنا بينها ما احدها ان يبين ان الاشتراك
كما علم من الاقوال الخاصة العنوان المأخذ في الحكم ونسب عليه رتبة ابن ابي عمير
المتقدم فكل من ثبت في غيره ككلا يسرى من وصف الى وصف ومن يثبت
الى اخر وهو الراد باعتبارهم اتحاد الضعيف في ذلك في الاولين والآخرين
ان الاحكام تتبع العناوين في قول شك في مدخلية شئ بعد ما اجمع القام
ولذلك لما ذكرنا ان النسخ فلو رجع رتبة ابن ابي عمير في رتبة ابن ابي عمير
فالعنوان هنا انسيا في التركيب لا الرجل ولا المركب منها لان اعتبار الاول
طوالا خيرا ان مشكوكا يرجع فيه الى القاعدة من عدم الاعتبار بها فانيها
ان من القاعدة الحق مكلف بخلاف اخر في مكلف الى في سائر احكام
فلا يخرج في المقامات المشكوكه من ان رتبة المنة كالمدة كذا وان الرجل
اقامات يفصل كذا فيكون كذا فيكون المنة كك ان الاول لا يخرجه لان
تكاليف اللعيان كذا في قول الرجل المنة في البتة او موقتها في وقتها ذلك
في الفقه كثيره فقالوا ان فقهاءنا قد عيّنوا اجرا على كصد في واحدة
في غير ما يقولون ان رتبة في رتبة وتحقيق القول فيه ان القضاء بالامنة
في مقامات خاصة ان كانت عناوينها معاوية من لفظ العصور او السائل الذي
اجب عنه فهو متبع بطريق الحكم في مقاماته كانه لما من القاعدة الا انما
في ذلك دليل اخر منه في اول ما بعد التاويلات ومنها احوال المحسوبة في ذلك
وان كان خلاف الظاهر وما بعده فلا يفرجه لربد بان رتبة في واحدة في وقتها
ناقل شاهد الواتمة كذا في قضاء امير المؤمنين ع فهناك محلا للبحث فالحق اني
انتم مع الجمع ابتداء لفظ الناقص وعنوانه الدعوى بغيره لا ماله عدم مدخلية
فمنه اخر في ذلك فيقول بالحق لان الناقص لا يثبت في الباقي لا لثبات
الى محل ماله مدخل في ذلك الحكم فيتحيل عدم مدخلية شئ سوى ما ذكره ولقد

اراد الوجه الاول له بغيره معارض اقوى لان النسخ لا يعلق الحكم على موضوع الا
 مع فهمه كونه المناط في ذلك فلا يجوز له التغير بالامع اذا امل امره المتصور
 فيعمل في الحقيقة الى الاخر من نوع الواقع وقوله في النسخ في ذلك القول
 قوله انه قضية في ذاته انما هو مع قوة المعارض كما يشهد به تتبع كتب الفاضل
 العلامة على الله مقامه وشيخنا الشهيد قدس سره العبد والافتقار منهم يكون
 بالواقع الخاصة لهم الحكم في المحدث والنقض اكثر او غير هناك وامال
 فهم من ذلك عدم المتصورة بعد ان هذه القاعدة قد اخذت في موافق
 كبلن اليد والنظر في الوجه الاول والمزيد والجموع والافتقار في الصلوة
 وكيفية قيامها وقعودها وما يجب فيها وجوب لبس الحرير والذهب والواقف
 وجواز لبس الخيط في الاحرام كل وجوب الشتر عليها فغيره وعدم الجواز
 وقبول قوتها اذا ارادت من فطره وعدم الجزع والتفريق عليها لعدم موافق
 امامتها للربما لعدم رجحان وجهها الى السجود وعدم وجوب الجملة على
 وتحويل لبس ما ينظر القدم والظليل في الاحرام لا بد منها واذا استقامت من غير
 قبل الجف وفي خصائص الزينج وفي تحصيل القرينة والبنط في حيز عنوان في حكم
 الكلف الخارج عن العادة والمستشبه بكماله او بعضه كن فيه عصفور ايلان
 والخشخشة وقوله في الحقيقة ما بين الاول في مسئلة الاعضاء فنقول قد يعلق
 الحكم في الشئ بالاعضاء في باب الوضوء والغسل واسبابه وفي التيمم كلف
 سبعة الصلوة واشارة الاذنين الى الرء والحنان والجنائيات وفي المحدث
 وغير ذلك من المباحث الصادرة في ذلك ان يقى لما كانت الامور متصرف
 الى المعارض المتعارضة والعوض الزايد اما ان يتعلق الحكم بتجديد اسم او
 ميت يحذف في معنى الكل ما اذا كان النافي خلافه بين الزائد والاصيل
 في تعلق الحكم والوقيد في ذلك ان الاسم لا يمكن معتد فلا يخرج جميع الزائد
 عن تحت الكيل فان قيل لو لم يغير الاسم في الجملة فلا بد من اعتبارها في الكل
 الذي دخل تحتها ذلك الزايد ولا يجب في انصراف لفظ الكل اليه الى التام
 المعارض وهو الما كان فيه فذلك الزائد قلت هذا لا ينفع في شئ لان

وفي نسخة المستبد به
 في نسخة
 في نسخة

نسخة

في نسخة
 في نسخة

لسطح التكليف عن الكل اذا كان كذلك لان فرد واحد في لاس من غير كونه
 في حكمه البعض الزايد بعد تعلق التكليف قطعا بالاصيل فيكون الحكم على هذا
 الكل الخاص بقوله الجزم ايضا اخذ قبله بان يقرب من الجزع عن الحكم وان ثبت
 في الكل بعد ان انصرف لفظ الكل الى غير الجزع الزائد قلنا اولا ان هذا
 اعتبه بالمداير القوي وهو على خلاف ما فكرت لانهم بعد ما علموا شؤم
 على هذا المركب الخاص بدخول الجزع معه فاني ان هذا تفكيك عن تعلقها
 لان الحكم ان كان اطلاقا فان لفظ الكل مستلزم للجزع وان كان مقبلا للكل
 والشيخ هنا هذه الزيادة والمفرد في تعلق الحكم بالكل الاصيل قطعا وعنده ذلك
 فنقول ان جعل البعض الزايد في النسخ المشقولة به يجب عند مثالي ان ياتي
 فلو لم يات كان غير مفصول مثالا لدر علم الاشتغال قليل علم ايضا اما
 تحتها فلما علمت من هذا التكليف من قبله لا يكون الامر به مع علم الامر به
 مشقولة بشئ يمكن دفعه ليلاد قيام الشاغل مقامه والامر من ليس
 باوحد من الامر ومن هنا نقول يجب في الغسل على جميع البدن ولو كان فيه
 غرض ايل في موضع كان فنقول بلزوم الغسل في الوضوء ايضا لا يمتنع
 الزيادة والافلحة في الاعضاء المتعلقة بها الحكم كالاصبع في اليد والرجل
 في القدم وغير ذلك فمثلها في مسح اليدين فمن هنا يفقد مسح اليدين
 او المراس في الوضوء بالاصبع الزائدة لدخولها تحت اليد ونحوه الحكم
 الزائد فنقول بقبل النفس بالنفس وقطع الطرف بالطرف وان كان في
 احداهما زيادة عن الآخر فكذلك في قطع يد السارق او رجله الامع امكان
 المقاء الزايد في القصاص كيد السارق والضابط ما ذكرناه وان كان
 الاول فاما ان يعلم الاصيل من الزائد بامارة من صغارا واعوجاج او فقر او
 ضعف او عدم خراج الخشنيين في الجزع من غير ذلك او لا فعلى الاول
 فالحكم بلزوم هذا الاصيل لانه المتبادر فلا يجب على ما شئت فوق المرفق
 من يد الزايد ولا يخرج في السجود به حيث يجب ولا يقتضي الزايد بالاصيل ولا
 العكس فلا يثبت في الزايد حقيقة الاصيل بل يرجع فيه الى القاعدة او النسخ

في نسخة
 في نسخة

في نسخة

فلا يكون قطع الزائد في الحد ولا يتحقق الخيانة باذغال الزائد في الزائد وفي الزائد

ولا يكون قطع الزائد في الحد ولا يتحقق الخيانة باذغال الزائد في الزائد وفي الزائد
 اذ بالعكس ولا يخرج من الزائد في الحد ولا يتحقق الخيانة باذغال الزائد في الزائد وفي الزائد
 ماله يتحقق العادة ولا يتحقق الحد بالخرج لشهود اذ لا يكون في الحد ولا يكون في الحد
 الخيانة لا يتحقق الزائد والتواطؤ الموعود للحد او انشاء الحد بالخرج ايضا للحد
 شمول اذ لا يتحقق الزائد في الحد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد
 ولا يجب وضعه ولا يشترطه الزائد في الحد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد
 بالحد ولا يجب الخيانة بالزائد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد ولا يكون في الحد
 وشبهه باحد الاعضاء على الاطلاق وعلى ذلك جرت فقها فتاوى الفرع
 المشا به اليها فعليك بالناسل التام لا يفي لو كان قطعا وجب بستر الفرج الزا
 لتتبع في المقام لانا نقول ذلك لا يحصل في العرف بغير ما يستقيم ابراهيم
 لا صدق الاسم الخاوي يظهر بعد التذليل نعم هنا ظلم في قيام الزائد مقام
 الاصل فنقول قد اشترطنا سابقا ان يثبت الامتلاء بخرج النول والفاصل
 والفاصل في العادة في ما تحقق كفت وخرج وجوب الاصل انما المداخلة
 صدق العادة والافعال فتعقك بالاحداست لا يفسد الاعضاء والافعال
 في غير جواهر عليك فكذلك منها فنقول مقتضى القاعدة سقوط الحكم
 بفعلات محله الاصل فلا بد من الرجوع الى ما جعل في الشئ بل لا عن ذلك
 لو كان في قطع احد اعضاء وضوء او تيمم وضوء مقامه عتق ايد غير
 تحت الاصل كما هو محله البحث فالحد سقوط الفصل والمخرج من ذلك ولا
 بالبيعة وصوى ان مع فقدان الاصل يصدق الاسم على الزائد في الحد ولا
 ممنوع وشهود قاعدة الميسور على المقام غير واضح كما يريك في تحقيقها
 وضبطه وانه انما يقال في الاصل عدم ترتيب هذه الاحكام على
 الزائد في حد خاص ككتاب القصاص بالنقص كاليد الثالثة وفنصت
 الاسم على الكمال كما نص عليه الفاضل ان والشهود ان ولكنهم لم يصفوا على
 قطع الزائد بالاصلية بل في كلامهم نبوت الدية لغوات المحل وهذا منطبق
 على ما قرره لان النقصان امكان لغوات وصفه اوقع من الاصل فيتم له

فان قاعدة امورنا تجري
 عندنا من غير حكم ورواية
 المرفوع في المقام فقهه
 ١١١

ولما القصاص واما الزائد فلا يثبت الاطلاق في مقام المقابلة ودعوى الزائد
 ممنوع لامر الحد المحل بحيث لا تفاوت بينهما سوى كون الجماع نراثلا على
 الخلق فانه يقطع وقام لو كانت الاسبع التي ليست اصلية للما في يثبت القصاص
 لان الناقص يوفى بالكمال ولو اختلف محل الزائد لم يتحقق القصاص في
 في السن لا يقطع من بغيره ولا بالعكس في الاصلية بزيادة فكذلك لا يقطع بزيادة
 مع تعاقب المحلين ولكن في التبعة ولا اصلية بزيادة ولا بزيادة بزيادة مع تعاقب
 المحل فظاهر قطع الزائدة بالاصلية مطع وحقق للعلل اعطاه الله مقامه في اليد
 والحد لا يقطع اصلية بزيادة مطع ولا بزيادة باصلية مع تعاقب المحل ويقطع في
 ولا اصلية مع التام المحل في الانسان ولا اصلية بزيادة ولا بالعكس مع تعاقب
 المحل والحاصل اداء حكم الاصل على الزائد بخلاف المطاعه محلل الى الدليل ولو
 اشبه الزائد والاصل في باب العبادات كانه يجب لانيان بالامر في
 والمخرج في النوع والشيء والسمية لوجب مقدمة العبادات مكان الامتلاء في
 الامر ودعوى التحريم لا صالة الزائدة مدفوعة بالامر من نبوت التكليف في الرجوع
 في الحدود وامكان الاتيان عرفا في قاعدة الاشتغال بالغير في حد الاصل
 ايضا لما استحققت بمقتضى ان الزائد المشكل ما ليس يخرج شرعي ولو لا
 صل واما في الاسباب فالقاعدة تقتضي بعدم تحقق المتسبب لامر اجتهادها
 معاني الزائد مع حصول القطع بحصول القطع بحصول السبب في نفس الامر
 ودعوى ان ذلك يكون من الشبهة المحسوسة فيلزم للاعتقاد مدفوعة
 بان الشبهة فرع تحقق محقق في الواقع متيقن وهذا ليس كذلك فان الجماع
 بالاشتبهة او اللزوم من ثلث مشبهة لا يعارضه تحقق السبب للفعل
 المحل او الزائد ويخفى ذلك ما اسلفنا لك واما في الحدود فيقطع امدها بالحد
 لانه محله وان توقف فيه البعض واما في القصاص فان كان المقصود انشائها
 قطع ما لا يفي محله لان في الواقع اما اصل او نراثلا ولا بأس به في
 عذرية اشكال عدم جواز قطع الزائد مع وجود الاصل ولا يقطع ما لا يفي
 والوجه واضح ولو كان نراثلا فلا يقتضي لاحتمال معاذرة الاصلية

التساوي في

والقوة هنا وجه قوي عما انظر في محله ولو كان مشتقها كما يخاف في هذا
القصاص لما قلنا وعنده كمال الزيادة في الحق عليه بعض الخافي او استعلا
الحق بالقوة ثم الخافي ط ك جمع وليس في كتب الاساطين في ذلك شيء صحيح
والقوة او نق بالقوة والحق يجري في سائر الحيوانات كونه القوة
وما يخرج عن اعطاء الذي الثاني في الحق وهو الذي له في الخراف والاشياء
والحق وهو الذي ليس له شيء منها او هل لها طبيعة نالته غير الذكر كما
احد خلا في الواقع تحت احداهما او الحق طبيعة نالته بعض الآخر وهو بل
اقول احيلا على الاول قوله تعالى فخلق الزوجين الذكر والانثى وقوله تعالى
يوجب لمن يشاء انا فانا ونحسب ان نساء الذكر وعقود ذلك الظاهر في
علمه في انحصار الحيوان في الذكر والانثى ولقنا علم في الحق في هذا الاستدلال
معك ان من اخلاقت من خلق ادم الالهة فانه لا بد من تساوي الاستدلال
او نقصان الالهة في ذلك كما شق عن الانحصار ويحجب الفضل في نساء
عن الصفة في هذا الفرق بين باب الميراث ان يرى في القوة لذلك في ذلك
على تعيينه في الواقع لا اله الا الله في طوكان طبيعة نالته كان ينبغي علم القوة
او جعل السهام ثلثة لاثنين فيدل على الثاني موثقة ههنا في سلام بان
الحق يورث ميراث الرجال والنساء المجرورة على اعطاء نصف النسيئين
لاستكمال الحق وقاعة القوة الثمانية وهو في كونه واسطة بين الذكر
والانثى وعدم كلال الايات على كونه فيهما من الغالب علم له في
التعيين بعد الاستدلال فان في خبر علم الاستدلال في علمه فوجد الالهة
ناحسا عن الامن في خلقه ولعل حكمه عليه بالذكورة في استدلال الرجال في
استدلال النساء فخلق من العلوم امكان نقصان الالهة عن الامن بنصف
خلق او قلته فان هذا ليس واخلا تحت الزيادة وان في الزيادة وكذا
فكان في الالهة خلقه في علمه فيهم مراد شيخنا المفيد في كتاب
الاعلام والاستدلال في علم الهدي وعنده اهل الناس محمد بن ابي
الحسين في هذا العلم الاستدلال وهو القول المنه بل علمنا انهم بعد

منه

في

بعد كون طبيعة نالته لان ظاهره وضع الامر بالعلم حيث لا يثبت اشتباها
وعلمه استلزام القوة ايضا في الحق كما افق بها ما عدا اني الجنب من
الحجاب واقع بها في الحق في الشئ في كونه معينا في الواقع ان التحقيق ياتي
في حكمه شمول ادلة القوة للمقامين بالعموم والخصص فلهذا القوة امانة
للكمال وان كان الموضوع في نفس الامر غير معين وقاقره في الظاهر وجه القوة
بينها ايضا وهو الذي ليساء عليه الادلة والاعتبار اما الادلة فلما عرفت
من الموضوع الدال على جميع الميراث في الحق وفي الامحباب بنصف النسيئين
فيه والحق في الحق والقوة ولا مريب ان العلم من القوة الكثرة عن الواقع
في الموضوع واما الاعتناء فلان الغالب في مراتب الموجودات انا هو وجوبه في
بين المرتبان بحيث يتا سبب العلم من وجوه السفار من آخر وعلى ذلك في عقلي
العقدي العلم في الموجودات كما في غير هاته ملكه في محله وهو كمال الصنع
ونام القدرة ولما كان ذكره في الاشياء متباين شاهدين جوع لطيف منتهى
على ايجاد واسطة بينهما الايق فلم لم يحلها معا واسطة لاننا نقول معنى
الواسطة وجود صفة الطرفين فيها لا فقلا انها لها وهذا انظر في جواب
عن مستوان القول بالعكس مع ان الواسطة مخالفة للمعنى اتحاد الصفة
والاعتبار الا في انهم يقتصر فيه على المتيق من النجى الواحد الاشياء فاذا
اراعا الامر بين كون الحق واسطة او طسوح فلا مريب ان الاقل اولى من جوع
امدها كلاله النسيئين السابقين وثانيها اشتها الاقل بان واسطة
بين الفريقين في اسان العوام والخواص وثالثها وجود امانة الطرفين
فيه دون الاخر فمرا بها شيوع نقصان اعضاء البدن بين الخليقين
فالعلم الحق ايضا ذكر وان غاية نقص عضو منه وفيه النقصان لم يبق
له الثقة في خلق الفضله من يدعي ادراكك فان قلت زيادة العضو
ايضا شائع بين الناس فلهذا الحق في اهلها وادعوا فيه قلت الشائع
في زيادة اعضاء زياية من نوع واحد كيدني صخرة واما النوعين فغير
معهم غير الحق وهو محل البحث اذ عرفت هذا فمنا بحثان في الحق و

منه

المسح فقول قد سبق في بحث الاشكال في التكليف الفرق بين الرجل والمرأة
في مواضع فبينهما الفرق بينهما باحكام الكفن ونحوه وجعل الرجل والمرأة
المرأة او موتها في البرهان المرئية لاقتل في الجهاد بخلاف الرجل والذكر
يرث في الاول لا تضعف الاثنية والمرأة لا ينفذ قتلها وان كان منها في القتل
دقة في حكم الرجل الواحد فلا يثبت قتلها او قتل من قتلها في الاثنية واضع ولا
يحتاج في الاثنية المشتركة منها الى استبراه والوط في بعضها بعدة نوافذ يسهل
لو اطلق بان يفتي المرئية نصف الرجل وفي بعض طرائفها بعد بلوغ الثلث الى
النصف والشرع في الامكان بالرجل والمرأة فيها والوجه المختار في النظر
امور الثلث الى الشفعة ما عدل الرجوع فيها معالي القدر لعمومها على
ان القدر لكل امرئ كل ما ياتي في حوزتها ويضيق ما هو في ميراثا لمسوح
فعدم الفرق بينه وبين الخنثى لعدم الفرق بين الميراث وغيره من الفرق
التي ذكرناها في المقامات في جعل علم ما ترجع القدر في التكليف وفي
الوضيحات كافة فسطح ما ذكر من النسخ في بعض المقامات على خلافها
كثيرات الخنثى في حكمه فلو دللنا على القاعدة كما نرى في شغل الطائفة في دعواه عليه
الاجماع الفرق وقائمه الفهم قاعدة الشغل فيها بمعنى ان بعد حصول احد
الامرئين في الواقع وتكون من باب الاحمال في المكافاة فليست ابراء الدية
بالزام احسن الاثنيات فليست بان يتكلم في الموضوع مع البرود الظاهر المعلق
مع الجهر والاختلاف فكيفيات القيام والقعود والستة كما ذكرنا فيها
غيرها من غير المحام وعدم لبس الحرير والذهب لعدم لبس الخيط وقفا
ظهر القدر وعدم الظلال في الامور لعدم المرجح الى المسجدة شيئا للذكر
وعدم الاثنيات قبل الفرق من المشرع لعدم الامانة للرجال ولما كان بالخنثى
والفرق بفعل القتل يوم الجمعة والجمعة والاطفال عند الاثنية على طرفة
وفي الجهاد مع كفرها وجوب الاستبراه مع التبرأ منها او اكثر الاثنية في كلمة
البر في باب الجهاد ويوجب بينهما في الكفن بحيث قاعدة الشغل مع مثله
كما في الميراث والقتل والاشهاد فالمرجع اما الدليل الخاص او الصالح العموم

الفرق في حكمي نظائره وقالها العمل بالاصل البرائة في قاله كطرفة الا في موضع النكاح
فكأنه نظر الى ان تعلق الحكم بالرجل والمرأة يوجب خروج المكون فيه عن خصوص
الحكمين ومنه ثبت التكليف على الاجمال غير مرجع في خصوصية الزايدة الى اكمال
التأني فيسقط عنهم الواجب او المندوب على الرجل والمرأة ويصح لها ما يليه
او يحرم على امدها والاثر منه في الخصوصية مع الوحدة والخنثى به في موضع
في قاله كطرفة اسهل الامور وما يعا تلزم المقامات والرجوع في محلها الى ثمانية
الاصل فيه وجود او عدمه ايضا تعلق الحكم بعنوان الرجل والمرأة كطرفة الوفاة والصلوة
ولزوم الستة وليس الذهب والحرير والامامة والكفن في الاسلغ في المقامات البراءة
او الاشتغال او بالفرق في المذهب في الاسول وفيما علق الحكم فيه على الرجل
فالاصل عدمه فيها كالحج والعتاة والجزع والغريب وفيما علق الحكم فيه على النسخ
فخرج منه المرئية في خلاف هذا تحت القوم كما في عود حرمه الاثنية قبل الفرق بين
الخنثى في الامور وجوب الحج والجهاد وقتل المرتد والمشتكين واستحباب
الصلوة في السجدة وجوب استبراه الامه خرج من ذلك كطرفة المرتد وفيه التوبة
فمنه الخنثى والمسوح ففاسها الرجوع في المسوح الى القدره لانه في الخنثى في
قاعدة الاشتغال فسادها القدر في المسوح والبرائة في الخنثى وسامها القدر
في المسوح وتبعية الخنثى للاصول وتخييل هذا صوابا لا يخفى على المتدبر لكننا سنفرد
كمس التلثة الاثنية في المحقق التأني في بحثنا في ضوء وتبعية الخنثى وفي مس التلثة
كل حق عدم وفيل الخنثى المشكل بحامه من حرمه الشيا وبغيره للذكر المراد
بالمرء من غير شكاه من ثلثا او اقله فقتل الحامه ههنا لانه موضع من موضع ترك
والمتا شبهة فكثيره واثنية كالتحج مع ادخال القدر به في فاس الخنثى
نفسه بحامه ولو بعد من ميتا وعت في طرفة الاسلام فان من تمتلكنه
والاثنية فالاثنية السحاب هذه الاقوال فيه ان دخل الاثنية واليها ادالته في
وفي سائر الصلوة والخنثى كالمرة وفي بحث القدر للذكر اما الخنثى فالثلث وفي
المرء عليه في موضع ان لم يسمع الاثنية والى الاختلاف وفي مس والاثنية وفي
على الخنثى حيث لا يسمع اجنبه في الذي جعله في الاشياء وطاهاه الخنثى بالمرء

مع الاية نختف وفي التعداد اطلق الخبز فيها في المكان والا فمنا المسير وقية
 في الشج غير المزة وفيها ان سجد المزة بينه اقطارها كون الخبز كالزجل
 وفي من يتخير الخبز في افعال الصائغ بين هيئة الرجل والمزة وفي من ان الخبز
 تسقط عن الخبز في افعال الصائغ فكم حانه كالمزة في من جعل المذكرة شربا
 للرجل وقام من ان تكفي الخبز لما كان في باب المبادات فاشهر مع احوال الناس
 وهو ما يحصل به قهين الزا للقطع بثبوته وتوقف الخبز على الزا على ذلك كان
 المناسب في هذه الجهة لاجاب الخبز عليها وان لم يتوقفها وفي القهين لا وفي
 الخبز غير المزة لانه لا يوقية هكذا في الما لم يكن في من لا يوقية الخبز
 ولا في من لا يوقية وفي هذا الخبز هو المزة خاصة ومثلا في من لا يوقية وفي
 الرقعة يتخير الخبز بين هيئة الرجل والمزة فيفعل الناس والوقية ويحس بالنسب
 الحمر والخيط للنساء نصف الرجال والنخاع في الطوائف في اعتبار الخبز
 في الرجل واما الخبز فظا العبادات علم اشترط في حقه واعتباره في من لا يوقية
 وفي من الخبز فقط ما شئت من الناس والوقية ولم يتغير الخبز في الخبز
 واعتبه في الرجل في من في القهين يتخير الخبز بين الامرين وفي من لا يوقية
 والنخاع للرجل خاصة نصف المزة للرجل لكن في الخبز والخبز فان النسخ
 يتناولها ففعل لا يجب لاجاب المزة وكذا الخبز المشكل فاشترط في من المذكرة
 وفي من حك لكذفرع عليه علمه من على المزة وسكت عن الخبز وفي هذا القهين
 لا يظن الخبز المشكل والمزة والنخاع في القضا استمر على الذكوة وظاهر
 علم نفره من الخبز وفي شهادات منه الحارة بالمزة قوي ففعل الله ان في
 الخبز المشكل لانه اربع الدية وهذه العبادات من هؤلاء الاساطين فابدا لاهم
 الاستيلاء بالرائد والبقية للقيام من نحو اوقاعه ثم الذي ينبغي ان يكون عندهم
 هنا شيان امدحا تحقيق كلمة الخبز من هذه الوجوه نقول الذي ظهر من هذا
 في باب المبادات ملاحظه طريق الاختيار بالنسبة في الخبز فظا كلام ثاني الخبز
 في الجهة كما يكون هذا مسلما عند الاحكام ولذا لا يوقية عليهم في عدم وفي
 الجهة عليه ويؤيده ما ظهر من قوة العظم باسالة الاستغناء في شريط العبادات

العبادات واجزاها ولكن التحقيق على ما ذكره في الاصول عدم لزوم الاستيلاء
 وفيه ان التمسك بالرائد في هيئة العبادات يقتضي القاعدة جمع الخبز
 الى اصله الزا الا ان ذلك الدليل الخاص عليه كما اشترط اليه في مواضع من النسخ
 ويكون ما خرج منه المزة وبه نطق كلام ثاني المحققين والشهيدان في من
 الما من كما سمعت فتوى الاحكام بالاعتناء لم يبين اراوته اللغز وله
 يحصل الى هذا الاجماع يلوح من كلامهم ايضا فيمنع في ذلك امس الا ان يعملا
 بالمتقن واما في الدية والميراث فعمل ما حققنا من كونه واسطة واعتبر في
 اية به الاكثر من انه يورث نصف الضيائن ونصف الدتيان مطابقا للفظ
 والاشياء فضلا من به عدل في خاص فلا اهل واما في دية الاطراف فذكر
 في هذا المزة يقال الرجل الى الثلث فاذا بلغه او تجاوزه الى النصف فيكون
 الخبز ايضا حك في المساوات الى الثلث والرجل الى ثلثه اربع بعده والسا
 وان مطلقا الا في دية النفس بعين ولا يجب ان الاقل تخالف الاصل فلا
 يتركيب في ذلك دليل عليه ثم يقوم وجهان بعد ذلك امدحا مساواة للرجل
 مطلقا لقوم امدح الاطراف والجراحات خرج المزة بالدليل وفيه المقام الا اذا
 بلغت تمام الدية فثلثه اربع وقاينها كون الخبز تعادل الرجل بنفسه يعني ان
 المزة التي قيمة نصف الرجل اذا سواه الى الثلث فالخبر تعادل الى النصف
 لان الفاقوت بين الثلث والنصف ثلث النصف فيكون الفاقوت بين ثلث
 اربع الدية ونصفها ثلث الاربع وهو الربع في قطع خمس اربع من الخبز
 من الاربع وفي الستة التي خمس اربع يعني يحل وجه ثالث وهو كون دية الخبز
 في الاطراف ثلثه اربع قيمة الرجل من امدح الام في اصبع من سبعة ونصف
 من الاربع في النسخ واما العلم المساوات خرجت المزة بالدليل والاشياء
 بالاعتبار لكن به عليه لم يمسكون انقص من المزة في امدح الثلث مع
 ان قيمة امدح من قيمتها اقل او وفق بالدليل لكن به عليه مساواة للرجل
 مع ان قيمة انقص من قيمتها اقل او وفق بالدليل لكن به عليه مساواة للرجل
 للرجل الى النصف و به عدل ذلك الى ذلك مع انه لا دليل على والقيما

٩
 مملوعان التيم الوهم الاقل الذي عناءه بان الخت في الواقع اما انكره او ان
 وعلى القاصد لا ينقص من المنة فيرعا الرقلا الى الثلثة بالاولوية ثم يرد الى
 ثلثة ارباع على قاعة القوم وهناك فجه خامس وهو كونه بياض المنة في
 القدر المتساوي وما فوقه الى ان يبلغ الدية الثامنة فتزد على دية المنة
 بمقدار نصفها في تسع اسابيع منه حصة واربعون من الابل وفي الف سنة
 الحصة وسبعون عملا المتين في الاول بها القاعة في الثاني وللجنة مجال
 واسع وثانيها ان الخت على ما في كتب اللغة من له والتهال وما لثاء فيه
 عرف فلك وكذا غيره من اساطير الفقه جعلوا من ليس له الف وان يورث
 بالقرعة كما ذكرناه فله ادم في سائر المباحث الذي هو زاهي الخت
 ذكره في الميراث والامداد مطلق المشتبه في كل الموضع ايضا والف في بعضها ليس
 الا في الميراث لم يجد في كلامهم في سائر المباحث ما وضع هذا الخت في سميت
 في كلام الكثر من ان الميتا المشتبه بالخت مع افعال القرعة ضعيف في كل الموضع
 ما يم الموضع فيقيد الحائز بالخت وان لم يسم بالخت فيحتمل ان يكون مراد
 الاشتباه بالعام في كل الموضع او انما هو لا يباحث لا يميز في كلامه
 وهذا هو الظاهر بقرينة كلام الذين يثبتون في الفقه في كل الموضع
 ما لا يميزه بقرينة الضابط ان يرد على الخت ما يرد على الميراث
 الشهيد في من في ميراث الخت وشبهه ويكون حكمه الموضع مع القرعة في
 جميع الامكان في في الدية والشهادة في ذلك وهذا مقتضى التحقيق الذي
 ذكرناه ايضا من كون الخت واسطفا في الواقع وفي الموضع فانه نافع في
 فيقرع له كما ذكره في باب الميراث ويجري عليه حكم ما اخرج به القرعة في
 او غيرها على ما يقتضيه النظر القاصد والله اعلم بالسائر الثالث ان
 لا يرب ان ما ذكرناه من الضابط انما هو مع الاشتباه وعدم الاكراه
 بالاولاد واما ما بعد فلا بحث واما العلامة فليبقا الكلام اعلم ان
 الاحواب وهو في الفقه ثمة بان ما يركب فيه النظر في العلامة اعلم
 مقامه في ميراث القواعد من له القرع ان يورث على الفج الذي يقول

يقول منه فان بالكلية فعل الذي يسبق منه البول فان جاء منها فعل الذي يسبق
 منها اخيرا فان تساويا اخذنا فقرا حصل الاشتباه فقبل بالقرعة وقيل
 بعدا اضلعه وقيل يرث نصف النصيبين وبنات الختة وتلك الذك
 والجلد والحيض علامات على الاثرب وفقا بحجم الدين ابو القاسم بن
 سعيد بن يع يورث على الذي يسبق منه البول فان جاء منها اعتبر
 فيقطع اخيرا فان تساويا في الخلل فيلزم ما يقرع وفي النهاية
 فلا يجازي والمبطل نصف النصيبين وفي المفيد والمرقة بعد اضلا
 وفي شجرة الاربعة قد من التسديد في الدر من من من للرجال وما للثا
 يورث ما يورث منه فان بال منها فبال الذي يسبق منه البول فان سبق
 منها ما يورث على الذي ياترا فقطع وفي الثاني يورث على الذي يسبق
 انقطاع وهو من غير فان تساويا ففوا بالكلية وفي المفيد والمرقة
 ومن ادبر بعد اضلعه وفي الخلل يورث بالقرعة وفي الحسني فان
 هناك علامة من ختة او بول او حيض او لثا لم يجرع ولا من ميراث
 رجل وهو مترك والشؤون ان لا نصف الى نصيبين وفي الشهيد
 الثاني فلك ومن علاماته البول فان بال من امهات بعد الاثرب حكمه
 بالقرعة وهذا موضع ففاته فان توافقا اعتبر اسبقها وهذا ايضا
 عليه فان تساويا فلا يكثر على اعتبار ما يقطع اخيرا وشهد قول ابن
 البراء حيث جعل الاصل ما سبق منه لا تقطاع وهذا مما عرفت فيهم السائر
 وابن الجيند وفيه الى عدم اعتبار الا تقطاع اخيرا وفي الخلل بعد ذلك
 القرعة فذهب الاكثر الى نصف النصيبين والمفيد وابن ادريس وفيه
 الى عدم الاثرب واما الاثرب في موقعة هاتم ابن سالم طوثر في ثبوت
 يتول فان خرج منها جميعا فموقعة يسبق فان خرج سواء لو خرجت بغير
 فان كان سواء فميراث الرجال والنساء وفي رواية مشرعة ذكر
 الاولين ثم فيه عدلان اذ عرفت هذا فنقول لا يرب ان هذا لما
 من مسائل الموضع العرف المشتبه فاذا حصل العلم بالنفس الحظا والتم

الشيء بأجل الظاهر في حكمه وعمل عقولهم في الأول فلا بد للشيء من الأول شيء
وهو محقق مطلقا وأما الثاني فانا وان لم يكن التقليد في الموضوع لكن بسيما
في كلاهما حكم الشيء ان حكمه في الموضوع ناهض مع اشتباهه القوي بتبع الحكم
فيرجع الى التقليد في الحكم حقيقة وبيانها موكول الى محله وأما الفصل الثاني
لنفس المكلف فالذي اختاره في الأصول عدم حجية الظن في الموضوع القوي
للتواهي الكتابية وعدم جريان مقدرة دليله الرابع فيه لعدم اشتداد
فيه قال فيه يرجع في المكلف فيه الى الأصول بحسب المقامات وأما
حجية الظن المجتهد فيه مع اشتباهه اهل القوي فالذي يقوى في النظر في النظر
حجية اذا كان كالملاحة لا يستقيم الظن بالحكم وهو حجة يوافق هذا ايضا في محله
مع انه يمكن مع قطع النظر عن ذلك القول بحجية الظن هنا لو جازي
احدهما عدم اسكان الاحتياط في مثل الميراث لعدم حجة المحققين وعدم
الرجوع الى البرائة وليس هذا اصل من يمنع ايضا والبرائة متناهية في
في الجملة ثم ليس هذا القيمة مثل هذا الموضوع بحيث يمكن اليه النفسي الا
ما لا يخفى الحكم الشيء اولا فثابتها ان الامارات المنصوصة ليقوى
منها هنا ما يفيد القطع بالكلية المينة ومنها ما لا يعلم مدخله في خصوصها
في ذلك بل اعتبر كاشفة عن الواقع ولو لمنا فكل امارة افادت ذلك تكون
حجة في محله كمثل العلة الحية فيخو امارة وجعل الحسن العبرة بانقله في
فقط القول باعتبار الظن مطلقا فنقول ان مرجحات الدكونية الحية وكذا
تخلت الندي والاحتلام وشدة الرغبة بالنساء في الجماع والاحباب فيحق
التي وفلاظلا وخروج عظم الحلقه من البول من الذكر او يسبقه منه او فظلا
منه اخيرا ونقص الاشباع ومن مرجحات الانونية عدم الحية والثقل في
والجمل والخيف من هذا الخي وقساوى الاشباع والبول او يسبقه او فظلا
اخيرا من القبح الا انه عدم خروج العظم فان هذا المرجحات في احدتي
دفع الآخر فلا كلام وان تعارضت فهنا صور احدتها تعارضها في
مع الثقل في ترجيح الحية لا سكان الثقل في الترجيح اسكانا فاحتمل

دفع الحية في الاثني فانه زاد جدا وثابتا تعارضها مع الخيف والترجيح للخيف
لا سكان الحية في المرتبة بل وجودها كما حكم في الامارات في الثقل تعارضها مع
الجمل والترجيح مع الجمل العاري من دما بها تعارضها مع الامارات المنصوصة
الاربعة اذا كانت للرتبة والترجيح مع النص المعتمد بالغثوى في الاحتياط
ايضا ويكفي في الترجيح وجوب الواحد فضلا عن المتعدد ومقاسها تعارضها
منها مع رتبة للثقل في الاحتياط اصلها الرغبة لعدم العرف والترجيح فيه
وسادسها تعارض الاحتلام مع الخيف والثاني اقوى وسادسها تعارضها
مع الجمل والترجيح للجمل فثابتها تعارضها مع المنصوصات والحكم كحكمة
وتاسعها تعارضها مع العلقات والترجيح للاحتلام وعاشرها تعارضها
مع الثقل وفي الترجيح نظر حاد في تعارضها مع الاحكام مع الثقل
والاقل اقوى ثانيا في تعارضها مع الجمل فلا ترجيح فالثالث تعارضها
مع الخيف والثاني ارجح تعارضها مع المنصوصات والنوا قوي
تعارضها مع العظم مع الثقل فلا ترجيح تعارضها
مع الجمل او الخيف والترجيح لها تعارضها مع احد المنصوصات
والترجيح كافي في غير سبق البول مع ناهض الاشباع والترجيح
للسابق للقدم في النفي للاعتبار تعارضها مع السابق
او البول مع علل الاشباع والترجيح للأولين مثلا بالموثق والحجة المتعديين
لها عليه تعارضها مع عدم الاشباع والترجيح للأول
لقوة الموثق سنداه لا يعمل تعارضها مع الاشياء والثالث والآخر مع
التساوي والثفاوت بالمقاسية والمدا على الرجحان في النظر وأما على
بالعقد فنقول قد عرفت دعوى الاجماع على العالمين الاولين على الترتيب
فلا كلام في اعتبارها مع دلالة الموثق وولية شرع عليها وأما الانقطاع
ع اخيرا فمستفاد من قوله من حيث ينفث في الموثقة والمدا به فالثالث
على ما فيه المستهني فيكون حجة ايضا ولكن تضعفه امور اربعة
احتمال كونه بمن سبق الانقطاع ولعل ذلك مستفاد من البراءة

فأما هنا فنقول إنه ينبغي الخروج بقوله من الظن من اللفظ ذلك هذا الشاغل
اعتبار ما هو من القدماء فاللغة فيها دعوى المرتبة الإجماع وعليه ذلك
بعد التأمل في حقايقها وإثباته حيث تتركه فذكرت هذا الكلام
ويعبده أمر أن أحدهما أقوى والأكثر الكائن عن معنى رتبة أيضا فلهذا
مساعدة الاعتبار لأن السأ في الخروج مع الآخر لا يتطالع علاقته بأنه
اصلا للعادة والظن في الخروج مع المشهور والوجه بعد التأمل والفتح وأما
هذا الضلع فالرتبة وإن كانت ضعيفة ولكن تتأثر بالليليل بأن
حاصلها من ضلع أقدم الأيسر مما علم من طريقة أهل الشرح والتجارب
كونه كذلك قد عرفت أنه غير حاسم للاستكمال كما عرفت العاقلون به فلو لم يكن
الفرق بين ضلع تام في الاستكمال على ما هو في الواقع الموفق المنطوق علمه ما كان
من الملاءمة في ضعف النفساني في الأثر والملائمة في الكيفية والأصول
المعتمدة في ماير المباحث كما عرفت فاعتبارها كالأسماء كلام رتبة
في دعوى الحقائق في الحكم فالحقوقي والمرايين من ذلك بلذان
في حقوق واحد فله تبعه في الإجماع كالأثر في الميراث في فرع من فرعها
أولها أن حقوق واحد في فرع واحد هو فان إثباتها فيها واحد وان
أن يتباين أحدهما اثنتان في فرع واحد فان إثباتها فيها واحد وان
وان اثنتان أحدهما اثنتان في الميراث فان حق واحد هو واحد
نوعه فان إثباتها واحد وان اثنتان أحدهما اثنتان كما أمضى
علم فحقا بوجهه رايته بفار من أمثلهما إسان وصورة في حق
واحد من جهة يتباينان في ذلك والقول باعتبار تعددهما وحدتها
بالإيقاظ هو الذي من طرق الإجماع عن علم أنه ولد على علم من
فوله إسان وصورة في حق واحد من مثل علم في أمر في
في الميراث فقرة تارة حتى ينال ثم يصلح به فان إثباتها معا كان له
ميراث واحد وان تباين أحدهما في حق الآخر فاقوى من ميراث اثنتان
في طريق الرتبة ضعفا وبجالة لكن لا راد لها وهذا ما عرفت

الاول ان هذه الامارة هل هي معتد بها كاهو ظاهر الامحاج حيث افترض
عليه او لا بل هو احد الامارات او اضبطها والكلام هنا كما فسرناه في
مراتنا نحن من كون العبارة بالعلم او لا فنفى الحكم الشيخ عن الامارات
والذي يقتضيه النظر عدم كون الامارات تعديدا بل لكل ما كشف
عن الواقع فلو تخالفنا مثلا في الامارة بحيث كان منها ما يدعى باليد
الامر مثلا يد اهلها القيام بمسكة الامر او يد اهلها المعية
الى الدائم الامر المنصير الى السوق ونحو ذلك من الامارات المتكاسرة
الى نظرها فانها في اليد ومثل ذلك كون احدها فطنا ذكيا والآخر
غيبيا وحفظ احدهما ونسي والآخر ونحو ذلك من الامارات نعم يمكن ان
يقال ان هذه الامارات معتدة عند اهل العلم بغيره ومما حصل شئ
منها بل او يظن ذلك من امرها بعد ومثل الحب ما كان خاليا عن مثل
هذه كحقيقة ناهي الرقابة ولد اهل مولود فسلوا عن ميراثه والتم
انه لم يبلغ مبلغا يكن اختيار هذه العلامات فلا تدل الرقابة على علم
العبارة او كذا وان كان ظاهر الامحاج بذلك بل يمكن ان يقال ان النقص
والفقور لا يدلان على انحصار العلامة النظر الى انهم يرفعون ولا تلبس من العلامة
فيها عامة القدح كثيرة كما مثلناه وما عامة الوحدة فلا يدل على انها
غالبا مثل تطابقها في القيام والقعود ونظاير والامارات كحجرات كونهن
متوالمعن على هذا المعنى اختيارا او كونها طبيعية نشأة المجاورة فقط
القبول متواترين فكذلك الذكر والانس والذكور والعناق فان
قطبان الانسان في الفهم والقدرة فامور خاصة شايع الوقوع وان تميز
له راسوا آخر بخلاف النوع والاشياء فانه واحد مع الوحدة والقدرة
وجوهر واحد وان كان فيه ايضا فظفر اذ امتد اشياخ فان علميتها
مع قفارها الحواس ومناسب الطبيعة فخصها بالصباح كحرف الرقابة
لا تدل عليه وبني الوحدة وليس ذلك الا كما مثلناه وما جهلنا
اجد للعلم على النقص جمعا يعتد عليه نعم هو احد العلام في ذلك الشا

ان المراد بالانتباه والنقضاء على الاقسام عليه بل يخص ما فيه من ذلك
نفسه او هو مثال فلو فرضنا انه اخذ احدهما النوعين الاخرين مستقيما
فيما في التصريح يكون هذا العلامة بل يعينه نوعا واحدا فيعتبر بالانتباه
تخالف ما لو قلنا ان المراد بالانتباه في احدهما دون الآخر كيف كان فلا يفتقر
انما بالانتباه والاستدلال فيكون ان يقال بالجموع على التصريح في الاقسام
نقضاء في احدهما اخصى كلاله على المتعدد لان عود النوع الى الشخص الواحد
بعد اجتماعه لا يكون الا كبرائه الى الاجزاء كانه يجتمع فيه احدهما دون
الآخر لان معنى النواحي هو استيلاء الجاهل على الخواص وعلى استيلاء
على احدهما اسبق من الآخر فانما لا يدرى ان كان احدهما للعينين وفي
الآخر كان نيام البصر وفي السمع وذلك لتفاوت الخواص وقوة وعفا
فعل في البدني او الكراسي ايضا فتفاوتا مثل هذا التفاوت فلا يكون
غالبا انتباه احدهما على الآخر فلو انما تفكك البدني او الكراسي
في ذلك الوقت وهو الخرج مع اعتدال اعتبار العالمين يكون الامارة بنيت مع
النقضاء وهو موجود في المقامين والظن ان خصوص الصالح لا ملاحظة له
بلو انتباه احدهما بالذبح بالذمعية لكان ذلك كلاله الانتباه فيها
به على الوجه انه من القبح نعم انتباه احدهما دون الآخر في التبعيض
دلالة على التقدير من بعض ما ذكرنا في كلام الامام في الملك الاملا
من اعتبار الاملا في فهم اذا كانا عام على ما فيه من تفاوت آخر يظهر بعد
الناتج من عام يظهر انه لو تعارض سبق النواحي احدهما مع الانتباه
فقط يقوى الاشكال من ان الانتباه منصوص وفي ان كلاله على الوجه
اضعف من كلاله النوع على التقدير اعتبار الجاني الى ان ظاهر التصريح
هذا العلامة للتقدير لا لعدم الاتحاد فان ذكر في النص لكنه مسبوقا
غيره الثالث ان العلامة منصوص هنا مع العلم ان الختم بل يعينه فيها
التكليف اما بحيث يعلم كون المبدأ خالك حتى يتكبر به اولا بل يعينه
واحدة ناهيا عن تحقق نفسه وان تخلف بعد ذلك او يفترق في انما بالي

بين الامارات الختم فيعتبر التكليف دفع المقام فيعتبر الواحد ايضا انما
له ينسب على شيء منها الاصحاب وجه الاول بعد اعتبار المرح نظر الى ان
الامارة للتكليف لا معبده صرف والمرة الواحدة غير كافية لان هذه
الامور بما هي قاطبة للتخلف فربما يكون هذه الامارة مما تخلفت عن
العامة مضافا الى عن المرة الثانية اذا حصلت بعكس المرة الاولى
له يبق ويخفى بالافضل اصل الامارة التي من غير وجه مجرد النق
غير كان مع ان الظن النصي الاطلاق بحسب الامارة ان مثاقوله بنائها
يقول اويسقوا وينعت او اذا انتبه احدهما في ما حصل احدهما
في اية زمان كان يشمله التصريح كما يشمله في الاول فتعاضد الامارة
وجهه الثالث ان ظاهر الامارة الاطلاق وهو صيد في الماراة
ويكافه بها فان عامر بعد ذلك وضع اخر فلا عثرة به بعد الحكم
لان الموضوع ليس مشتقا بعد ذلك لانه يلاحظ امارته اخرى تعاضد
به من ذلك على تقديره الخالف فيصير من ذلك من يخرج بوجه
ثبوت الخ لا في اماراة كل وجه الثالث ان موثقة هشام
في الختم عبر في العالم بصيغة المستقبل الدال على التجدد والاستمرار
وهو الية الباب عبر بالمانع الدال على كفاية الوقوع مرة مضافا الى
ان اماراة الختم عبر بموضوع عام ودل على حكمه على ما في غير اعتبار
الدوام والاستمرار في الامارة بخلاف المقام فانه قضائه عليه
في مولى خاص في ميراثه مع ان كلاله الانتباه على الوجه والتقدير
اقوى بحيث يعدل اختلافه بخلاف القول ونحو الختم والذي
يقوى في النظر فيه الاخير بل هو الاصح بالنظر في الفتوى ايضا
فتدبرنا ان كان او كما انه على القول باعتبار الاستمرار فعل تكفي
فيه المراتب او الثالث او يعينه ما يتصلق به العامة والذي يتبع
في النظر كفاية المراتب لوجود معنى التجدد المستفاد من النص فيه
ما استقره موامرات الشرح من اعتبارهم في العامة مراتب ونصوص

فبشدة المجاهدة فتقارب القوى متوافقين وكلت الذكر والفتيان والذكورة
والفتيان فان تطلق الاشياء في الفهم والمعرفة في امرى خاصة فباع الذكر
وان تميزه بامى ان يخلط النور على الانتباه فانه ياتى مع الوجود وتلك
وجودا بعدا وان كان فيه ايها فظا اذا انتباه اشياء في ان واحد يتبع
تقارب الخواص وتنااسبها الطبيعية خصوصاً بالانبياء كما في الرقابة لا تلتزم
بغيره فيكون الوحدة وليس ذلك الا كما تلتزمه في الجملة لا الجوز على ان
وجها معتد عليه نعم هو بعد العلامة في ذلك الثاني ان المراد بالانتباه
والنور من علام الاضواء عليه هل خصوصاً ما عبر به في النور وهو من
نور من انما اخذ احدهما النور في الاخر مستيقظا فعلى ما في النور
لا يكون هذا علامة بل معتبر نوعا جميعا فغير الانتباه بخلاف ما الى
قلنا ان المراد النور في امدها دفعة الاخرى كيف كان فلا يفترق في الحان
بين الانتباه والاستعداد ويمكن ان يقال بالجمع على النور لان الانتباه
في امدها اقوى كلاله على التعدد لان موجد الرجوع الى السمتى الواحد بعد
ايقاعه لا يكون الا بغيره الى الاحياء كخلافه في امدها دفعة
الاخرى لان موجد النور انما هو بالاستعداد الجاهل على الخواص على استيلاء
على امدها السبق في الاخرى فانما نتج ان يبقى ان تمام احد العينين دفعة
الاخرى وان ضام البصر دفعة السبع وذلك لتفاوت محاسن قوة وضعفا
فعل في البدن اى احوالها اى ايضا اتفاقا مثل هذا التفاوت فلما لم يكن
غاليا انتباه احد الخواص دفعة الاخرى مقدم انفكاك البدن الى الركن
في ذلك الامر وهو الجمع اذ لا اعتبارا في الفاعل كونه الامارة بمنزلة
مع الظن وهو مودع المقامات والظن ان خصوصاً الصباح لا مذهب له
بل لو انتبه امدها بالذبح بالذبح لكان ذلك بل كلاله الانتباه
بينها بغير الوجود ان يمد في الصباح نعم انتباه امدها دفعة الاخرى
في الصباح استدل كلاله على التعدد من غير ما تراه في الظاهر ما في كلاله على
الملك العالي من اعتبارها لا ينافي فيهم امدا الامام مع ما فيه من حقائق اخرى

اخر يظهر بعد التأمل ومنه ما يظهر انه لو تعارض سبق النور الى امدها مع
الانتباه دفعة بغيره لا يشكل من ان الانتباه منصرف عن ان كلاله على
انصرف من كلاله النور على التعدد واعتبارا احنا الى ان ظ النور كلاله
علامة للتعدد لا علمه للاتحاد وان ذكر في النور لكن مسبوقة ببيان غير
ان العلامة المنصوص عنها هنا فعلية الحق بل بعبارة فيها التاكيد
مرام بحيث يعلم كون المعناد فالك حجة يحكم به او لا بل بعبارة مفصلة
فانها تحقق في برونه في خلافه فالك او فية في الحان باني امام الحق
في عبته التكملة بعد المقام فعبته الواحد ايضا انما لا يكون في عينه منها
الاحباب بعد الاقرب بعد اعتبار المدة نظر الى ان الامارة الكف لا تعبد
صرف والمدة الواحدة غير كما شق لان هذه الامور ما هي الا ظاهرات للخالق
فما يكون هذه الامور ما تختلف من المدة مضافا الى ان المدة الثانية اذا
حصلت بمسألة المدة الاولى لم يبق في حقها اى اصلا لاستحالة الرجوع
من غير رجوع في السبق غير كان مع ان ظ النور في الاطلاق بحسب الامارة
متفاوتة في اقلها طول او يسبق او يتبع او اذا تقرر احدهما فمن ما حصل
احدهما في اى زمان كان فينبذه النور كما فينبذه في الاخر فتعلم من الامارة
فعبه الثاني ان ظ الاضواء في الاطلاق وهو يصلى بالوحدة ويحكم بها
فان عامر بعد ذلك وضع الحق فلا حجة به بعد الحكم لان الموضوع ليس
مشبهه اصلا ذلك حتى يلحظ امانة اخرى متعارفة بل على تقدير الحق ان
يصير بمنزلة من يخرج بوجه من سبقا في الامارة كلك فعبه الثاني
ان مولا هشام في الحق عبر في العالمين بعبته المستقبلا الدال على التعدد
ولا استمراره في الباب عبر بالمانع الدال على كفاية الوقوع مرة مضى
الى ان مولية الحق عبر بموضوع عام مقل على حكم على بغير اعتبار
القديم ولا استمرار في الامارة بخلاف المقام فان قضائه عليه السلام
في مولا دما في غير له مع ان كلاله الانتباه على الوحدة والتعدد
اقوى بحيث يعمل الاثنان بخلاف الاول بخلاف كلاله في النور في

في النظر اليه الاخير بل هو الاقل والنقص والافتقار ايضا فانه ان كان اولها
على الحق باعتبار الاستمرار فعمله كغيره المراتب او الذات او غيره ما قصد
به العادة والذي يتبع في النظر كناية المراتب لوجود معنى التجدد والتمسك
من النفس فيه واستقرار معارفها الشيع من اعتبارهم في العادة مراتب ونصوص
الحجج في الحكم بالعادة وما في ذلك من ان هناك شئ على تقدير تحقق العادة والحكم
فان انقلاب بعد ذلك العادة وتغيره في خلافه فعمله بل بالثبات لانه كغيره
فيه من الكليات والافعال في العادة في خروج البول مثلا او لا بل ينظر
بعينك الى الامارات التي بعدها الغامض في الامور وسقوطها عن الاعتبار
فان لم يكن معارفها علامة فهو المشكل الذي يقع فيه كغيره من مذهب اولاد
ينفقوا الحكم بالانقلاب معكم استعجابا لما ثبت حاله في كون التغيير اعماله
ام لا فلا طلاق النقص في الحكم بذلك الشامل الى تجدد ما يغيره وجود
والذي يقوى في النظر القاطب الفاسد التوجه او صدق ان لا اطلاق في النفس
بحيث يشمل هذا الفرض والحكم به على بعد ان تكون الخلق فلا وجه للاجتماع
فما لم يجدوا فيها ان على العقل بالمره فعمل العبرة بها كيف اتفق اولاد
ما يتفق بعد الحكم الحاكم الشرع فيهما ولا يخفى قوة الثاني اذا العبرة بالمره
مخالفة لظن النفس والاعتبار في الجملة ولو سلم ذلك النقص في التيقن ما حصل
منه بغيره واما ما وجدنا سابقا ولو عند نفس المكلف فلا عبرة به ولا يخلو
محل اشكال والبحث لا يفسد الحجج ان اعتبار هذه العادة لا يخلو
في المراتب واما الاحكام الاخر فعمله ناجية المراتب فذلك لعدم الفرض
ولان امانة كاشفة عن الواقع لا تقيد بغيره فمع ما علم في الواقع اليقينة
او التقيد بغيره او ليست تابعة فظهر الى ان النقص انما ثبت في لعل الفرض
هناك موجود فكونه كاشفا عن الواقع مكنه معلوم وجهان والتحقيق
ان الامانة كاشفة ومكنه كاشف النفس ومع ذلك لا يستلزم اجراء
احكام التوبة والتقدم عليه في ما يرد الاجاب فظهر الى ان لا احكام العادة
على الرواية والتقدم قد يفرق الى الفهم الناتج التبادر فقد لا يفسد

في النظر في حكم واحد من المباحث لا بد منه والعلامة في عدم بعد ما
السابق وكذا التفصيل في الشهادة اما التكليف فاما ان حكمه في النكاح
واحد وان كان انشؤا فلا قصاص على احدى وان تعبدتكم ولو تظاهرا
في الجمع لا يثبت الاتهام لا ينفق اشكل وعلى ذلك حكمها في الامور فليس مثله
في الشهادة والحجج او كان اذا اما في العادة فاثان معكم فيجب عليه
اعضاء كل واحد منهما ولو لم يتبين مع احدى في الصحة صانع الا من نظر
ويكون هذا اعتبار الايقان في كونه لثبته لثبته الا لا يثبت له في صحة
صانع الا من نظر بعد ذلك في النكاح هو واحد من حيث الذكورية والا
نقته اما من حيث العقل في الظن توقف على انها معا وكذا بقوله الاشكال
في الطلاق وفي العقد كالباع ها اثنان وفي الخاتمة اثنان لثبوتها
بجانب الاخر ولو اشتركا في الخاتمة اتفقوا على اهل بحسبان بواحد وان
حيث يكون الخاتمة في غير المشترك فيهما ولو كانت خاتمتها في المشترك
وهو ما تحت الحق كالفراصة او خربت هذا الحكم في جهات الا
انه لا يقوى من هو حكم مقام اثنان في ترفع البتة وان قيل بعد ذلك
اذا المتبادر عن ذلك وعلوه وبتتبعه فليت التيقن فيه وضعف هذا في ثبته
ما تحت الحق وادع ونقص من البتة ولو وقع فيه ومات من كون الاثنان
فظهر الى ان العمل الذي فيه سبعون ولو لا شغل العلامة فذلك فان
قلت التقيد ايضا لا يخلو عليه قلت بعد الغامض في حقيقة الاستصحاب
بقاؤه الخاصة الى اليقين بالمره قبل فاني علم اليقين بالمره قلنا في ما ارد
على مقدمه الاثنان بالاحكام مع اعتدال الخاتمة بالمره فاني ان احيانا فيه
نقص الجميع واما على التلخيص او لا يجرى فلا اقل فيقول عن العلم قطعا
وفي الواقع يفتقر على جميع الاعضاء ان حكمنا بالبيعة كاعضاء المشبهة
في غير مقدمه للارباب فان لم تكن سقطت بحسب المقعدة كغيره من
وضوئه بالحدث وعلوه يطل بغيره احدى او اثنتان او عتبه بناء على
ان هذه ليست امانة التقيد فلا مبرر ان مقتضى الاستصحاب في المراتب

حتى يحصل اليقين بالنقص وان قلنا بالتقدم مع الامارة فلا نقول انه يتحقق في وقت
كل منهما غسل اعضاء نفسه المقتضية او المشتركة لشئ اوله الوضوء وعدم
حصول الاشتباه حتى يجب مقابلة ولا يفرض بقاء الحدث في احدىهما في مائة الا
لاصلا نعم الماشية وليس فالك الا كره بالحدث على المنظر في الصلوة و
نقصه ولو ظهر اعماء يتحقق لها بها بالحدث لما سلم من العضو المشترك
كالقول لشئ اوله النقص لها بخلاف الحدث المختص كونهما احدى
الاخر فانه يتحقق لها به التمام فاستدل هذا فلا يكون للحدث منها
الكل وان العاجب كلامه كناية القران ويجوز كل ذلك للمنظر ولا يفرض
اقبال غيره به وفي العضو المشترك ينظر في كل جوانب المسألة من غير ان يتطهر
من جهة ويحتل منع لانه محدث من جهة اخرى فيحتل حقوق كل جهة فان في
المحدث من جهة المنظر ولا يفرض احدى منها اذ لا يقع في وقت فكل واحد
تدرا على المسألة بالحدث ما هو هذا الكل منع من الاخر عن المسألة المشتركة
في الملك ام لا تسلط كل منها تمام العضو لا على الاشياء او المنظر منع الحدث
للتصريح عن المنكر وفي العكس اذ العكس ان المحدث المحضر عن ماسته
عنصر المصنف وهو من المحدث فانه يصح على نفسه والاخر هو الذي الثاني
اكتسبه على المحدث حتى يمنع منه ولو شك احدى في الوضوء او في
من افعال الفل او الصلوة فعلا احدى جهة او في افعال احدى جهة ذلك
كاستبراء وضوء وعقد الاخر وان قلنا بالوحدة فهل يجب حكم الشك
او الذكر وجهان والاضرب ان مع بقاء الشك مع محال في الاخر يعمل
بمقتضى الشك لعدم ذلك والوحدة على غيرهما ان لم يكن منسب الاطلا
والا العمل على مزيد كما كره كماله الصحة ولو استلزم بكل منهما الاطلا
شك احدى ما بين اوله والاخرين على الاخرين بانه كره عن الغيرة
فلا كلام وان كان الشك محتملا ففي الذكر في التخييل ويحتل في
صورة محتملا مع انقضاء قوله الذكر لو تحقق الاصل كذكر احدى كون
الركعة اثنين وشك الاخر بينهما وبين الثالث في كل تقدير ماله بطل

يطلب لاصلا الذي البرائة من حكم الشك وانصرف اوله الى غير ما عارضه ذكره ان
قوله القدر على كل حكم نفسه اذ لم يتبعها من زيادة او نقصان وبطلان والآخر
واضح وان قام بوضع الشك بين الاثنين والثالث الباقي على الثلثة ومن يبين
انه اثنان يتبعهما هناك في قيام الركعة للثاني ففي بطلانها مع عدم التخييل
او زعم احدى اعماء الاخر كفاية فظهر امدل من ان لا يبطل فان ثبوتها على
فانقصة وجهان الاقوى والثاني وان امكن اعماء امدل بحيث لا يلزم الاطلا
بصلوة يجب على الاخر بما لم يبق من مقتضى او سلام وحكم الفصل وان في
طهارة فقطضا مثل الوضوء مع افعال وهو يغسل الكل في الفصل وان قلنا
بالقدرة ولكنه وجه ضعيف مسطوح افعال البدن معقول للثاني في الاخر
ولو اختلفا في الدعاء المستمرة في المصطفية في الرجوع الى الرقيات مع الاثبات
يلزمها ان ياتي على معاني ولو يحكم الحاكم او القرينة ومع التقدير فكل واحد
حكم في الوضوء فكل واحد يغسل نفسه ايضا في ثوب الاخر المختص وكذا عليه
الستر او كانا ان في التقدم مع الاتحاد فالباطع قهر العاك في وجه
ويستقطط مع في وجه اخر ومع العقل على الاول ويجب عليها مع النية
والقرينة والاذكار والافعال في الصلوة او عليها دفعة واحدة انما
متقدمين ولو صلوا وحدهما في ثباتي بما يجب عليه وان لم يعمل الاخر
وان كانا متجهدين في الواجب صلوة واحدة لكن يجب في فعل الصلوة ا
المعاصرة بالاعضاء استعمال اعضاءها معا مقلدة للواجب للشك في الاصل
والثاني ولو اشتهر اعماء اسقط ان لم يتبعه عللة التقدم واما في الاخر
من قرأه فذكره فكل يجب تدرا على افعال الصلوة للعدالة على الاصل وهذا
لنا شبهة فيجب مقابلة ما انه او يكون الواحد لصديق القرينة وحصول الاثبات
وجهان اقربهما الثاني على اشكال لا يستلزم تقدم بقدر العقول والقرينة البطل
للعدالة كما تشر في محله بخلاف الافعال فان محوهم بعد محو واحد
وان تقدمت الاعضاء فامل ولا يحسبان اثنين في القاء الحجرة والعبد في
وان تقدمت الاعضاء في التمسك الى المنفصل مع افعال الانعقاد والحوادث

الجمعة خرج ما لم يستقر الخلف ولو في حق واحد بالذات وفي الثاني في هذا الاتحاد فعمل
الاتحاد فخرج ما لم يستقر الخلف ولو في حق واحد بالذات وفي الثاني في هذا الاتحاد فعمل
في القسم علم للتقدم في احدى هاتين التبعيتين في الاخر او علم لا يتعدى هذا الا
بعد تبعية فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاخر او علم لا يتعدى هذا الا
لا سيما في هذا التقدم فكل واحد من التبعيتين ضعيف وجوبه او سلمه الا
في نظره في ثلثي الاثبات وانما في الثاني هذا النوع من التبعية فعمل في احدى هاتين التبعيتين
ولا يجوز انما احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد ولما مع التقدم في جوانبه لان الا
ثبات جماعة وعلمه لعدم دخولها في الاطلاق فلو لم تقدم الامام وهذا في
معقول وجهان والحق اننا لو قلنا يجوز صلواتها فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
والثبات مع العلم بما قطع في تبعية شعبة في احدى هاتين التبعيتين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
والثبات مع العلم بما قطع في تبعية شعبة في احدى هاتين التبعيتين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
من الادلة الاستقلال ومنها مستحسن فاعلم على اثنين علم معلول واحد متبع
والثبات مع العلم بما قطع في تبعية شعبة في احدى هاتين التبعيتين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
القيام عليها او مستقلا فان كان في الواقع لها مدخلية لكن كونها بحيث
لو لم يكن كل منهما قائما الاخر وتقدم كان في ذلك وسيمضي تحقيقه انتم في بحث
الاسباب ومن هنا تبين ان عز احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
مستند اليه في القيام ونحو تحت صلواته وجوب صلواته الحثام وان لم يكن في
في معلول ومع الاتحاد لو علم احدى هاتين التبعيتين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
الاخر على الايمان ان فالق فان امكن ذلك ولو لم يكن المذهب او غير
حديثا انتم الى رضاء الاخر لاننا انما نعلمه بطريق الاخر في الواجب في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
في التقدم يصور علم بالليق ومع الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
بصوره ونحو ولا يضر كل الاخر في شهور وان تقوى به كالمكر على الاخر
ولا اقرى لانه لا يجب عليه قضاء ايضا للاشتغال فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
فكل واحد من الواجبين في الكفاية وغير ذلك لكن مع الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
الاشتغال في مثل نوع الامر فليس لاحد التبعيتين بالصوم والعبادة الشاة

فان الحركة لغيره الخلف اليها الامع استلزامه لانهم الضم فكل واحد من السبع في
وامواله واموره على قدر حاله وليس لانهم ما نفعته في ذلك ولو تعارضها في
لهم الهبات كالعباد المشتركة فيصرف يومها في حاجتها احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
مثلا ولو لم تكن احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
تحت اليد فلا يميز بين الفوات ولو اكره احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
المعدة فقد ابطاله ومنه في الامع ولو قصر احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
في مظهره في الاخر فان الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
في مظهره في الاخر فان الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
والسقوط اقوى من تبين ان ضرر الشريك هو دالير ايضا امك غالبا وانما في
في بعض النسخ لو وقع عاين ونحوه ولو جماع التقدم عن استطاعة او من رايها
او من ذهب او ما في تحسب الاضمار المشتركة لكل منهما احيانا كل واحد من اياها
بالاخر فيليبسان فلهذا انما بالادلة لا شئ من الواحدة ولا كل واحد من
ويعطى فيسقط كل منهما مع علم الرضاء الاخر في كل واحد من اياها على نفسه فكل
بعض شئ من اياها ونحوه في جواز تبعية كل منهما عن واحد من اياها
عدم الاستقلال وعدم الاولوية استناد الطوف والوقوف ونحوها الى
احدهما دون الاخر في الاقرى الجواز لان كل واحد من اياها بالادلة عن واحد من اياها
هذا الاكره كواب اثنين في دابة في الطواف فاحد في روضه في غير
وكذا لو كان احدهما اصالة والاخر تبعية وامام مع الحكم بالاتحاد فلا يخفى
النيابة عن اثنين ولا الملق وانما هو في واحد من اياها فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
مقدمة حكم في الصلوة واما العبادات المالية من زكاة او خسر او صدقة
او كفارة فعمل في الاتحاد فلا اشكال وامام مع التقدم فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
ان احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
لا يعقل لان احدا من اثنين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
او في كل واحد من اثنين فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل
الثانية انما للاتحاد بالامارة فعمل في احدى هاتين التبعيتين في الاتحاد فعمل

عقب

انبات او شهاة تحت كما في الطلاق عملا بالنسب في حقيقة الامامة واما ما في الفخر
في قيام مقام الاثنان نظرا من كونهما كوكبا من اسما العلم بتحقيق النسب والاسباب
الا في النسب وهو الفصل الثاني في قيام مقامهما واما في الفاسل فاما في
الشهادتين من ميثاق القول بالحقية فبما في الوجود مطلقا ولا يثبت في الشهادة بعد
منه بل من ذلك فاما في اعداد النكاح من العقود فان قلنا بالانقضاء فلا يثبت
لكل حكم اقدم من الياكلن كالوقف او البيع او العليق والاداء والجماع والجمعة
والعامة او بعدنا كالوكالة او غيره من مسافات ومعدية وكذا في غيرها
فلو كان المال من طرف واحد فحقوقي خاصة فلا شك في ذلك وسلاطه ماله وكذا
مدخل لشريك في ذلك ولو كان العمل من جانب واحد كونه احيانا او كذا او عملا
او نحو ذلك من العقود الهولية وهذا هو احدى اقسام حوائج مباشره احدى
ذلك لانه يشترط ان لا ينفصل في الاثبات الا في الملائمة بين ما يكون فلا يثبت
احدهما الا باذن اخر فاما في الجملة كونه مسلاطه نفسه غايه تسلط الا
ايضا على ذلك فاما في ذلك فذلك مثل حصة جماعة بين الحقين
فعدم امكان حصة الا في ذلك فاما في المالكات كالعقود المشتركة
فيقتسم الاثنان ولو كان كل مسلاط في حصة ان يعايناهما واما في الاثبات
تبعية ولا يثبت في حق الزوج الا في حق الزوج ولو قبل كل منهما عملا لا يثبت في الاثبات
فلا يلزم في الجملة ولو صارها جبري في لشخص واحد بينهما فالأجرة بينهما
سواء وهل يملك هذا من شركة الايمان فيبطل او لا فيجوز الا في الاثبات
الامر في منع العمل فقبل كل حصة لنفسه واما في الاثبات لا يثبت في الفسخ
والشفقة والعنف والوصية وغيره بالدين والافق في الاحاق في
بينة شكك في نفسه وعماله كالشخص في المناهضة وان قلنا بالانقضاء
فهل يكون منها كل واحد منهما في عقد واقعة ما حكم سابقا للقول في
الادلة او لا بل يثبت فيها اما الاثبات الثاني لان كل منهما كالعقود
واحد لها ويثبت في حصة ثالث وهي ان كان المال واحدا والمالك
واحد او كالجبري في كذا حيث ان الجبري في هذا الينا كاليدين في الانسان

في بلها مستقلة في اعداد عقود واقعة ويكون نسبت المال الواحد اليها بالانقضاء
كما بين الشرطين فيمنه يقرر كل منهما في نصف المال وان لم يكن فاما بالقيمة
ابتداء وهذا في مثل الوصية والدين والاشكال فيه كونه يرفع الى انقضاء
ما عدا انكشاف النصف الى الوارث واما في العامات في الجبر واللام منه انما
حصة من ملكه او انكشاف الحصة اخر الى ملكه كما في الشفعة والفسخ بعدتها
مثلا في البيع فيلزم كون ذلك مختصا به دون شريكه ثم انما في ذلك
له لاستقلاله العقد في الفرض للاتحاد لو كان ذلك في الثاني جوازا
معناه المنة من حصة هذا الا في فليمنه في كل والاعرج في التطرح بان الحكم
الانقضاء في كل لثبوت احدى العقود والاقراءات لكل منهما استيلاء اشكال الثاني
انما في عقد النكاح ذكر كان او انثى حكمه كسائر العقود من اعتبار من حيثها
ولو قلنا هناك التجربة منكم او الانقضاء فيها لا نقول به لعدم انعكاس التحقين
واعتبار من هذا احدهما دون حكم فيقتصر منها سوا في الارث او عقد
فان كان ذكر مستحدا فلا اشتكال ولو كان انثى وكان في الارث ولعل يجرى عليه
في النكاح ايضا حكم الوارث في عدا الزوجات وفي العتية وغير ذلك من عقود
في الارث فاما حكم من جوه احدهما هل يفتح عقدها فهو دليل النكاح او كذا
لا يجمع بين الاثنان في معان وقد يرجع الفاسل بانها في النكاح واحد وان كان
انثى فكذلك في كل حرفة وهو محال منقول فيه جلا اللهم الا ان يقال انتم
احد النكاح فيصير الجواهر والمتبادر من قوله انما يجمع بين الاثنان في غير هذا
الفرض فيدخل تحت العموم او يقال ان منشا عدم جواز الجمع بين الاثنان
ليس الا من جهة كونه منشا للجمع بينهما في الشايع وفيه انظر اما القول
فان كان لا يملك دعوى في الجمع بين الاثنان لا يملك دعوى في اء ذلك فلا يصل
في النكاح بهذا الشك في العموم التحريم واما الثاني فليمنه كون العلة في الاول
سواء في الشايع موجودا ايضا في ذلك محض الاول بل اهل لسائر العقود
والا فلو كانها ايضا مدخل في ذلك والتفكير فيها هنا يمكن وعدم الجواز
اولى بل اقوى فاما في ان يجرى عليه في القيمة وعقد الزوجات حكم في

١٩
انما يجوز ان يكون له اتحاد بالحق وهو العدة في ذلك اول ما هو قائم مقام الاثنان فلا
غيره سواء الاثنان لظاهر التقدير وشمول الذوات لظاهر كلام من جواز النكاح و
ق انه واحد يكون حكمه ايضا حكمه في الاثر والتفكيك المستقر في المسئلة
الاثنان الا انهم بالاتحاد في القسم والعدد بالتقدير كما لا ريب في حكمه بحكم
ان اجراء حكم الواحد في جميع النزع فلا شذوذ في امره بعد ذلك ايضا مستبعد
بعد كلام فاضل والشهود الثاني هنا لا اعرف مستنده في التامع كون ذلك
متقدما في الميراث فينبغي عدم جواز تجزئه لعدم امكان اداته زوجهين لا
توابعه فدعوى ان ذلك للزعم الخلل في اختلاف الانسان حكم في النكاح
مع اتحاد الفرج لا يلزم من ذلك مكرهه منع كون عاينه بل هو حكمة والى
للزوجهين نكاح رجلين ليا شذوذ وان واحد لا يقول به احد وغيره
من النكاح كشيء وينبغي عدم لزوم الاختلاف هنا لان اولادها ولد
يكون له ابوان والفرق ان لكل منهما اموال ومقوق فيلزم من ذلك
الزوج والمخ في كلام من ان لانه التعدد واذما كان زوجهين في نكاح
رجلين وهذا غير معقول شيئا مع كثرة الورثة والعول وينبغي من ذلك
مسائل لا يحل مع ما فيه من التفكيك بين الحيوة والموت وفيه بعد يتكفر
المنع في الذكر ايضا حتى يمكن دفع ذلك كله بانه وان لمز ذلك
المفاد من لكن منع هذه النكاح من النكاح شئ لا يربى به الشايع ومثل
للمرء والزوج الوكيل المتوجه الى التلف اذا تعلق شقوة شقوتين في بعض
واحد موجب للنكاح السهر لولم يكن له مدفع ولا ضرر في الاسلام وهو
سمي سحره وشمول دليله الما فيه من ضعف والله اولى بالعذر فلا
عبر لشع من ذلك وهو لا يفي بقاعدة الشرع في دفع المذهب ان له ساء
علمه دليله خاص والوطى بالملك كما يفقد في هذه الامور فذلك به الرأى ان
بعد الشروع لولم اذ الذكر الطلاق في الاتحاد في زوجهين بل في الاتحاد
ايضا لكن ينبغي ان يباين بها كما يفقد في التكنيف طلاق اهلها ومنه الكلام
في الفرج بالعقوب من جانبته وتبين في زوجه لو كان هذا الحق في ان تقدم انفسا

من الفرج والذكر ويستكمل بانها ان كانا في الواقع ان كانا في واقع في الواقع
او فينبغي ان يثبت لصدق الاسم وكلاهما في التخيير ما على الحق على الفاسخ
وان كانا متعددين في نكاح واحد احدهما على النزع او الزهر فلا
يجوز استعمال المشترك في الوطى للنفقة من زنا عدل وغايت ما دل
الدليل على مخالف الفاعلة في سقوة ترهتها وقوتها على النكاح دون
اختلافه ابتداء او استثناء اللهم الا ان يقال ان حكم النكاح بالحق
في النكاح واحد كان او متعددا من جهة امر فيشك في ذلك ولا خلاف
احدهما في الحكم وبفسخه فليس يفتي حكم الى ان يثبت الميراثية فيها
وهو صحيح وهل يحكم بالاتحاد ايضا في اسباب التخيير كالمزاج ونحوه من
من اسباب التخيير وان تعدد في الارث لما قام بالنكاح في غير عليه من
احدهما فتوابعها من بنات وامهات وبنات وان تعددت العتبات
وكذا يجوز عليها من رزق مع احدهما او افرقة احدهما ولو مع استعلاء
الثقة الى حصول غدا الفطر والاشبات في العضو المشترك في الاقل
وفي الوسط واستلزام تخيير على احدهما الحرمة على الاخرى بالاتحاد الفرج
او لا بل لا يجوز الا بغيرها على او غيرها اما للشك واستصحاب المحل و
مقتضى كلامهم بالاتحاد من قبله نفقته اما على زوجهها سواء اتحد
في الميراث ام تعدد اقضاء الحق الزهري وان جعلناها في حكم الواحد لا
نفقتهما معا نفقت الواحدة ولو كان زوجه في اتحاد فالنفقة في ماله
ومع التعدد نفقت في مال احدهما والنفقة الاخرى الاخرى ان كلنا
زوجهما وكذا المهر ولو نشرت احدهما بكلام من فخره في سقوة النفقة
معه فجهان والاخرى عدم السقوة سبب الاختلاف في الميراث لان
النفقة الزهري والاخرى لا نفقة لها ولا تسلط لها على نفقة او
تسقط النفقة النكاحية من اطلاق وجهان والاخرى ان في الاثر
منها بالاس فخره يسقط فيها في غير كفاية الفدا او علمه من اصله فلا
لان امساره بالاخرى ولو اتحد احدهما فلا ينفق ولا يجب ولا ينفق

لأنه انما لا يفرق بين ان كان اثنان متعديا او هل ينفخ به النكاح في
الزوجة لانه يتصور ما هما حرة بالآخر وهو مقنع في الوحدة في النكاح
في كلاهما اولا وهما ان يرد على الاقل انه اذا كان متعديا في النكاح فتر
جميع المرتد على الملة ترجع بالخرج فله ان يحكم بجانب المسلم مع ان الامرات
الكسك البية ويرد على الثاني انه اذا لم ينفخ مع امرت ان النصف فينفخ
جوانبه من الامرات ونحوه فانما انما الزوجة فينفخ اعطاء نصف امرت
الزوجة وهو ينافي في الاتحاد كما مرناه في تجزئة الاموال والمعاملات فان
اعطيت النصف لها معا الزها فله ان يرد الامرات مع وجود المصلحة
الحكم داه حينئذ الى تنصيفه ويحكم بنجاست الحصة المتردية في
يقول في عبارات الاخر كما لا يقلح حدة ولا جنب مع التقدير مع اتحاد
له الايام على الامرات فان امتنع اختيارها في الحبس العز او غيرها
كما في الملة عن فطره على المشق فلا يضر لانه معذور ولو كان زوجه
في كفرها كان زواجها سائما انفس النكاح فكذلك احدى القاعة في يدي
كما تقرها انتم اذا استبيل على احدى سبيل على الاخر والبلد تابع
الاشراف الطرفين تغلبا للاسلام ولو كان نكاحا فاسا فاما النكاح
باق ولو اسلم احدى فحكم ولو اسلم الزوجه في الاقوى انفس
النكاح لكفر الاخر المانع من الاستبيل كما في العكس ولو ولد له ولد لمحق
النفقة والولاية مشتركة بينهما فان اتحد فلا كلام ولا ينفق في شرف
فيما لا الطفل او من ينسب بنكاح ونحوه من الواحد فقدم تحقيق في
العقود مع كلام فيه فان تعدد فاقوى ان النفقة كالزوجة في ان
كل من الطرفين بالنصف والولاية مشتركة فهل يباح امرتها على
لوازم باثني عشر الاجزاء اولا بل يباح كالأب والمجد في تصرف
كل منهما في بيع الثمار من السابق والا فيبطل وجهان ومقتضى ما قلنا
في باب العقود من كون كل منهما في العقد مستقلا في مال ان يكون
فيما لا التوفيق عليه كظاهر الوحدة في باب النكاح العدة في قوله

منه ايضا كما حرم في القسمة والنسب والنفقة وغيرها وهذا هو قولنا في
والمدة من قبل ولو كان ان نفق حضنة الولد كان لاية فطرف الاب لكل
منهما اسقاط الحق بناء على ان الحضنة ليست اجبارية كما هو التحقيق
ومقتضى القاعدة الاسمية في التحقيق اشتهر ولو امتنع احدى فهل للآخر
ان يحقن اولا وهما ان منشئها ان على بيتع به وقد قلنا انه لا يجوز
الامع منها في النكاح فانه حق جملته لله له والاثنان في النكاح في
نفسه ولا يلزم الجواز مع الماهات والعدم بدونها اماما مع عدم لافها
فالواب على كفاية وعلى الجمي المركب عينيا حضنة الولد وكذا من غيرها
الطلاق لا يبرأ فترها مع تغاير النكاح ولا يجوز ابرأ واحدة على الاثنان
لانه ثلث في شرفه كذا ابدان وقدره فليس مع الاتحاد الا جرة الواحدة
وعقبه منها معا كتابا العقد فلا يمنع الطلاق فلا الظاهر فلا الاثنا
على احدى الاخر في السبب الفراق ولا ينفق كل من في البدن والمصلحة تعلق
هذه الاقياعات على المرتدة الثالثة وهو عن قولها لا يبرأ من النكاح
او على كذا في اولا وطبقت والله مستلزم للجمي المركب لا اتحاد الفرد
مذمومة ان ليس هذا على التحقيق الا كقول الرقيل مشيلا الى صدر امرانه
والله لا يظلمك وليس له موضع على الا بالجمي المركب وان كان يسهل
فرق من جهة امتلاستينا بالطلاق هنا جملهم كون العضو بالالتماس
بجلاف المقام او كل منهما قابل لذلك فالحق ان الاتحاد في النكاح على
يقع بينهما فوقع السبب الفراق لا بد ان يقع بكل منهما قضية الاتحاد
داما في اللعان فان كان بقذف او نفق ولذا في كفاية الواحدة منهما
الاتحاد الفرج فقلنا احدى اذ في الاخر فوقع النكاح نسبة لها الى الجمي
النسب مع ايمان ان يقال ان قذف احدى الاستلزام الاخرى لا يقال الا
كراهية في قذف ولما في قوله فيتعلق بهما معا وحيث ما ثبت اللعان اما قذفها
معا او في الولد فلا اقوى عدم البينة الا مع الاتيان بالشهادتين
منها عملا بالاصل ولا ينفق معا العقد وكل منهما مستقل في الأسباب وجوانبه

النكاح امر افرغ مع الاتحاد لا سبب فيه الا ان مقتضى ذلك لو اوجدها
 عن اللعان فلا بد من كونهما من واحد بالانكاح لا بغيره وكذا لو كان احد
 منهما اخرسا او اقع عليها اللعان فلا يقع التحريم وان كان متعددا فقتضت
 فيه باب النكاح وتساويا بالاصل وكذا لو قذف احدها فلا لعان لعدم اتمام
 التحريم وان كانا فغيره ثم لا يفسد الا من احدهما او يطلق الا من لا يحرم به
 وكذا لو اوجدها من الاخر لان كل منهما جزء سبب له يجعل النكاح محرم
 سببا للتحريم فحرم كل منهما فرع التحقق بالجمع وكذا لو كان زوجا فطاهر
 هو او قذف او ايلام فلا يثبت عليه في الطلاق والوجوه قد تقدمت في ذلك
 اتفاقا على اهل النكاح تحقق السبب محله ان كان او متعددا فان لا من كل منهما
 باتت الزوجية فثبتت كالللعان ايضا ولو جمع احدهما الى الكفارة بعد ذلك
 في الظاهر او في الايلام نعم الحكم بالاتحاد فيشكل من جهة انه لا يجزى ان على الفتنة
 بغيره ولا على الطلاق خصوصه تحريمه على ذلك بل يجب عليه اعادة امرين
 فان اثناهما اهلها الطلاق والاخر الفتنة اشكل الامر والمحققان هذا لا يجزى
 لما كان للفرقة الضرر الذي لا يمكن جمعها والضرر يندفع باحداهما اجبر على
 واحد لا بغيره وهذا لا يندفع الضرر بالواحد لا بغيره لان مجموع احدهما
 وطلاق الاخر كلاهما غير مضمون في حكمه في تحليله فلا يخرجه فيجوز ان على
 احتيارا احدهما مع الاتفاق بفعال الضرر الذي هو مقتضى هذا الحكم مع التقدم فيها
 لان الحكم في تراجيع النكاح على الوعد الخامس انه لو انقضت احدهما شينا او
 امرضا جازمه شترها او قبلته او عديته او قصبه شيئا او اناثا او شيئا من مال
 الناس فعلا القدر يلزمه حكمه على القدر على الاقوى من تعريفه وتلك اذا
 او استبان اضرار او غير ذلك من اضرار ولا يجب شتر من ذلك كله على
 الاخر لدفع ما انكره عليه في باب الاموال كذا في قوله لا يفسد الا من احدهما
 المتعدي في ذلك فظاهر ان في المرات حكمه لا يفسد الا من احدهما بل على
 استقلال كل منهما بحصة واما مع الاتحاد في التملك بالقدار والاستيمان به
 كالحصة والودعية لا يتحقق الا بغيرها معا على كلام سبق واما في مثل الدنيا

حيث

الايدي والحياة فيقدم جهان من انه داخل في عموم من احوالها وحياته في
 القتل وان كان بعد ذلك في شتره كان في المأثرة ومن ان التمسك منوط
 بالنية على الوجه الاقوى في محله سببا على المفعول المحل ونية احدهما غير مضمونة
 والذى يقوم في النظر تحقق التملك قضاء الحق السببا فان التملك قد يتحقق
 ومنع الاخر ليس سببا في بقاءه على الاشكال من اصاله لعدم التملك لكنه يندفع
 بان الحق مقدم مما انما منع احدهما صاحبه من مصلحته الا اذا كان مضرا على الآخر
 فاذا لم يضر فلا تأثر له في عدمه لان فعله محظور واما اللقطة فالراجح ان لا يثبت
 الاحتكام لامر منها هو الاحتياج الى حفظه وتعيينه وغير ذلك من تفقده ونحوه
 على بعض الوجوه فان التملك او هو المالك على وجهه قوى وهذه كلها تتبع ا
 الرضا ولا يخلو شتر من ذلك على الانسان قوله نية احدهما مع عدم رضا
 الاخر كلاه في ذلك محل نعم لان التماسا على بعض الدرهم والمدرق في ارضي
 لاما لك له وليس عليه اثم الاسلام فالراجح كونه كالحياة التملك دفعه الا
 لا يقع في ذلك واما الغصب والاذلان فيجوز فيه وجوه ثلثة احدها انقل
 الثاني تمامه ان الحكم الوضع لا يرد بهما الرضا والعلم في تحقق الاستيلاء
 والاذلان ولو بعض من اعضاء المكلف ضرر او اناثا عليه سبب لان الضرر
 انما هو اهلها او امدد لا يتحقق الغصب للجمع المركب لا بغيرها اكل هذا عروفا
 فكذلك نسبة الاذلان في تحقق الشك في حصول السبب في الاصل بالبرهان
 والثالث الحكم ببيان النصف فنظر الى ان هذه اليد والضرر مع اتحاد الموضوع
 يترك منزلة نصف اليد ونصف الاذلان لا بد يد على النصف وثلث النصف
 فينبغي التقسيم بفعال الضرر بين معا فيشكل هذا بان دفع النصف لا يعقل
 من مال الغاصب فلا بد من كونه من المال المشترك فيرجع الى دفع ما لا يضر
 الغاصب بذلك الغاصب فاطلعيه ذلك فلهذا لا يقع جميعه وهو فينبغي
 بان هذا وان كان حكمه لكنه امر كتاب لا في الضرر بين الطرفين دعوى انه
 ينبغي ان الكل افضله واما ما علم مع الاخر فيكون معتدلة صاحب الكتاب
 العتق والاذلة الشان به فاذا تلف شيئا من صاحبه اذ لم يتركه ولم يفرغ

٢٢ بالاضيق من وجهين احدهما ضعف المباشرة هناك ضعف الغرض فثانيهما
 وامكان المنع هناك وفي المقام فلا يكون منع صاحبه ومن هنا يتبين وجه الرابع
 وهو الضمان لمن علم الاخر بوجوب منع فكان افضل الضمان على نفسه قد نهى على
 على دفعه وان لم يبرهن به في قلبه فقد مالوا لم يطلع او اطلع ولم يقدر فلا
 ضمان من افعال النصف على وجهين وانما الحكم على اشكال والاخير اقرب الى
 هذا ولو اضطراد سيد فستن احدهما دفع الاخر في التقدير فبما الحكم
 بتسمية الوطى والميراث للمكسب فاما على الاتحاد فغير وجوب احدهما الحكم
 على الاول فيما ذكر اسم الله عليه والغرض اتحاد الصياد فثانيها المنع
 لان مع الاتحاد يكون من باب اشتباه العضو الاصل ويعتبر في التسمية
 بالاصل كما في انكار المتلوة فيجب مقدرة التحقق السبب الذكر بهما
 وثالثها اعتبار تسمية الميراث والركن كما في التقدير تارة لا للمحمدين
 والاولى اوفق بالقاعدة والاخير اقرب الى اعتياد ولو امتنع الاخر في
 التسمية حيث اعتبر في الكل ففسقوا فاحرم من الصياد وجهان
 يتقوى الاول سقوط مقدرة العلم مع التقدير على ما يستفاد من مواد
 الشرع وان كان في الحكم الوضع محل النظر وكان هذا ليس باقرب من
 النسيان التي يحل فيه الصيد بلا كلام ويحتمل هذا الكلام بعينه لو كان
 احدهما مسلما والاخر كافرا رفع التقدير فيعتبر الراي ونحوه ومع الاتحاد
 تجبى الوجه المستأجر والتخيم اوفق بالقاعدة اتباعا لاسن المقتضى
 وهذا الكلام بخلافه ان في التخييم كون اليد الدائمة غير مشتركة
 ولما مع كون اليد مشتركة رفع التقدير ايضا اشكال للشك في صدق
 انه يجرى السلم ومع الوجه اشكل فالحق في صورة التقدير الى
 الفعل الى السلم لو كان هو القاصد والذات واشتراك النصف قاصح
 وان هو الاكساليين الذي يبيع به السلم قاذرة والخارج اخرى ولما
 مع الوحدة والجمع المركب ليس بمسلم ولا كافر ولا اصل في التخييم التخييم
 حتى يصدق انه ربح السلم وهو محل شك فيجوز السادسة قد ربحها

انما في الميراث ولعدم اشتباهها فقط والاستعداد والمال بالمرئى
 من ابيد اوصافا واحدا انما يبرهن من القوة او قوة او قوة الاطلاق النقص
 في ذلك كله فيكون بمنزلة اخرين او عاين ونحو ذلك ولما يبرهن
 فهل هو ايضا حكم لا مطلق التواني في الميراث او كان الحكم في جودته في
 الحكم فان جودته في الامور الناشئة منه ايضا ولا يمكن ان كان في
 احده جميع المال لو كان زهبا بل لا بد لانه حصته الزهباين فيلزم جريان
 الوجه الاخر في ميراثه لو كانت زهبة وجهان ويمكن دفع الثاني بان
 الحكم بالوحدة حكم ليس بالحد عن ارفع اجتماع الزهباين والجمع الاختين
 فغيره ولما في ذلك الامر من التقليل فارجح واما في غيره من الاحكام فلا
 وجه لفرقه واحدا وان المرجح الاصل كما في ذلك في قسمه ونحوه
 ونحوه او نقضه او حصة ثم تجوز جودته في الميراث كله ونحوه
 ذلك قلت لا يضر فالك غايه كونه كسيلة العدل فان قلت لا يمكن جوده
 من باب القول انما باب القول يا هذا الزهباين سهامها فويل في النقص
 على بعض الباقي في هذا الحكم وله ابن عباس وهذا في الزهبة يمكن ذلك
 لعدم اشتباه حصته الاثنى المال من غايته كونه بمنزلة زهبة فيكون
 كما القول في بعض الموارد واما في الزهبة فيمكن ذلك ايضا مع القول
 لا التقدير غايته يقضى بالنصف واما بدفعه فياخذ المال كله ويقضى
 الباقي وهذا الوجه لم قلت او لا ان كان الزهبة في ربح الصرصة ولم فلا
 خاف في ذلك فان كان حصته البعض اخذ البعض وان كان حصته الكل
 فاكل كلها مع فثانيه نقول ان الزهبة في القول يقضى دخول النقص
 على جميع النقص بالنسبة الى السهام كما نعه العامة وهو الموافق القاء
 الشرائع قام النقص والاجزاء على دخول النقص على البعض وهذا الاصل
 في مسئلة القول اذا لم يقترب حصته ولم يمتهم كل المال واما اذا
 سترى فلا دليل على النقص فالمرجح القامه وهو دخول النقص
 على جميع النسبة وفي ذلك يندفع الاشكال فلا دليل على اعتبار الزهبة

في ذلك سبب بعدد من شموله لثبوت الميراث للقيام وان كان محل الميراث اذ ان
ميراث من فاقه كان من حكمه وامامه ان اكله وفقره فعله باخذ
الاوين والاميين فكذا اواني اكله باخذ ميراث الواحد كصوره الاتحاد
والكلام في ذلك الكلام في ميراث الزوجية بلها يتوجب القول
بالنقد للقاعدة اكله للاق النفر كذا في علمه القول علم ولا دعوى ان
ان الوجه في النكاح وحدة في اوانه اذ قد بين ان الابن والامير ليس
من لوازم النكاح وان حصل بعدة لا بد منه اذ ليس كل من يرب على شئ لا يلقا
له والنسب غير السبب في باب الميراث حيث عدوها قسمين والحب
لوحنا الخاضع الميراث كمنه عليه في الشهادة لصدق الاقارب مع القدر
ولقيام العلية ذكرها في الحب واختار الانصراف الاقارب الى القربا
منه ضعيف ولو كانا متعددين في الميراث فكونا احدهما منوعا من الاثر
لكنه اقول لا يقضي منع الاخر لتفاير الاستحقاق والمال وامام الوحدة
في الاكفاء وجود المانع في احدهما من الحكم بالاثر لتحقيق المانع والمانع
المشكوك غير قاطع اذ يحكم بانصاف الميراث على التفریب الذي تقدم
في الزمان وجوه والذي يقع في النظر لوجه الاوسط لان احدهما لا يرب
عامة ولم يعلم من تقيده المانع الا الكف اللام وكون الجميع قاطعا وامام
التعريف المتوجب للشك في الصلح والميراث هو السابق لانه الواحد
منها بما يجب الميراث الزاد القوام من ميراثه او التفریب كما في حكم
الجهة وامامه في الكلام في ثبوت المال الذي يتوجب على العام والعقوبات
كقائمة قيمة التهمة وتلف المال المسروق ونحو ذلك ما ذكره في باب
الميراث يعلم حكمه ما في الغصب كالان لا من الاشتهار مع الزنا
والوجه السابق مع التعمد واما العقوبات فان صدر ذلك من
ميراثها معا فلا كلام في تفریب التفریب والعقوبة والميراث كغيره لانها
اما متحد في حكمه او متعدد فكذلك ولا يتصور ان كلاهما ليس بمتعدد
في العقوبة فلا وجه للعقوبة لانا نقول قد مر نظيره في بابي في محله ان

ان التماس في ذلك الصلح فيصير ههنا انها انما او سببها ولا يربط
المستأنس العلية بالقيام فاما انما اشتراك في الفعل فيشتري ان في العقوبة
نحو ذلك للاتحاد الجبر وهذا عين العدل والمرتبة فلا محذور فلا يرب بعد
ذلك ما في صفة الفاشية من احدها حيث يمكن كالاكساء والسرقة في
او منها كما ان الزنا هو لان التواني والثواني مع اتحاد الجبر في جليته تاد
الفعل اليها معا مع احتمال ان يرق في صورة صدره الفعل من الواحد ومع
منه الاثر في الجبر قربة العقوبة على ذلك اليلدانية ويجوز منها ما خبر
ما لم يكن معنيا لا يكتفي في النسبة غايته انه فعله ما بترك التفریب عن المتكبر
فيحق هذا بصور عدم منها اعداها اصل في خوف العقوبة على الاخر وهذا
شبه القاعة فمتى ما تهرب العقوبة عليها فان كان قنلا ينفذ فيه
فلا كلام في قولها معا وان كان جلا او جز او تعزير كيف كان او قلها
كما في السرقة فان كان كل منهما اقام بغير الحق وكان فلا عجز لاجل
تعد الجلب والتعزير وان كان متعددين لصدق جلاهما جلا واحد
كذا التعزير وان لم يكن كذلك في تفریب الغصب في العضو المشترك عند
من الزيادة واللكم ار على غير المشترك اداء على كل واحد عقوبة التعزير
وجوه والوسط السبب باب التعلل ووفق بالحكمة ان لو تخلف فيه
مخوف تلف احدهما في تفریب الاخر لكان الاقتصار على العضو المشترك
مع الميراث به بالسور وجود قوله يتام به احدهما او قال اقل هو عليه
جلد على العضو المختص اما القطع في اتحاد الجمل لا كلام ولو قلنا
في الزجر قطع يد كل منهما من الاقتصار على اليد الواحدة وجوه ولا يرب
مع الاتحاد في الاثر قطع الواحدة عملا بالتقوى وهي الجمالية ان علت
واختدت مع التخيير ان تعللت او جعلت ولا يرب في المقامين اوجه الجمل
وجوه ترى وامامه في العقد فان كان كل منهما باشر الاخراج عن الجزر بالشرط
قطع اليدين معا ولو لم يكن لاحدهما يمين فالباشر واما لو سرق بعد ذلك
انما لا يقطع رجله لانه مشترك واما في الجبر مع التعدد في الكل بالكل

يخبر بها ما مع عدم هذا الوعد بخبر وهو الاخر واما مع الاتحاد فيجب
خبرها بما يقتضيه للوجوب او التحريم او سقوط العمل المشقة والقول بالضرورة
وجوب كراهية ان هذا مع تراضها والا يقتصر على من يجرى بالعمل واما في القسما
ولو قبلها بعد الاتحاد فيقع معهما الانقسام على الفشل الخافي لقوم
النفس بالنفس فيقتل الزعم بحدية الاخر لانه زائد وهو لا يجمع مع النقل
فلا يلزم في قتله باجدها وحقية الاخر على الوارث ولو قبلها واحدا واشتراكا
في قتله فلو في الدم قاله اعماء بغير الزائد كما المشتري في الفشل على التعدد
مع على الاصح ولو قبلها احدها فغير اللية وهذا القسام اعم من ان كان احد
الاثنتين كونه ضربا على الاخر وهذا مع التعدد لا كلام فيه ولما مع الوحدة
فيقتل حيوانا قتله لانه نفس واحد فلو تحت القوم غايته برفع اللية الزائدة
وهو ضعيف ولو خفي احد على عضواها المشتري لشمها مشتريان فحق القسا
واللية كما انها مشتركة في العضو ولو عرف احد ما لم يسقط حق الاخر
مع التعدد واما مع الاتحاد فيقتل عدم جواز العضو لاعم الترانة ويجوز
المفارقة التعدد فيقتل العضو بطلان احدها كما في الجمع وقد تقدم نظيره
مرار ولو خفي على عضو المختص فان لم يتالم به بطلنها اذا اشتركت فيه وقسا
على نحوها ما لم يكن مع الاتحاد لا اشكال في ذلك سواء اشد فيه وانما ساه
ومع التعدد فلو تفاوتت نسبتها الى الم بالانسية اليها فف ساهيها في اللية
ونسبتهم اليها بالنسبة الى الموهان والثاني في اوجهه على احدها على هذا
قولا بسقوطه مع استقاط صاحب العضو المخرى عليه زيادة على الوجوه السابقة
فتدبر ولو خفي اعماء على عضوا احد فان كان يتالم بسيادى المشتري لشمها
المشتري على الاصح مع تالم طليها وبغيره بغير التالم طليها وبغيره بغير
غير التالم اللية على التالم بالنسبة ولو كان فيها احد على المختص بخبر الوارث
بين القسام منها بحدية الواحدة وبين القسام عن احدها مع
بحدية الاخر عليه فسد هذا مع تعددها واما مع الاتحاد فكل المشتري
وفي المختص بحدية عدم جواز القسام فيهما لانه نفس واحدة ولو خفي

ولو خفي احدها فلو لم يكن الانقسام بالاضطرار لا يقطع بل يفتقر ثبت القسام
مع التعدد ومع الاتحاد ايضا في خبر قسوى واما في الخبر لاقتصاص مع التعدد
قطعا بل اللية في ماله واما مع الاتحاد فيقتل البتة كالاخرى المنع ايضا
وفي خوف اللية بالانقسام اعدا النصف كالمرة في غير المفسوب الثامن ان
ما ذكرناه حكم في الحقوقيين من حيث هو كك وقد يكون في الحقوقيين من حيث
ليس له الفرجان والمخيان فيه ايضا الفرقة كما لم يكن مع تعددها في الانقسام
يقتل استواء قسرها واحدة فيحكم بالذكورة والاخرى فيها مأمورا ويقتل استواء
الفرقة ذكرين او اثنتين فلا كلام فصا حكمها ما فضلناه ان اخرجهما
ذكرها والاخرى فيهما انما يجرى عليها احكام ذكورة والاخرى في كل حكم
وهي انها مسموحان كما هو القسوى فلا اشكال هنا العلم جواز النكاح وقد
يكون خفي لهما للرجال والنساء في الاتحاد في الانتباه كما في الذرية يكون
واحد خفي ويجري عليه ما سلف من احكامه العلم او لا مع ما من مقتضى انما
فيزيد هنا بعد العلم المذكورة في احدها والاخرى في الاخرى فطما انما
فان من كون الامارات وصيغة لا تقبلية فالمدار يقع الرجحان في نظر الحكم
فانه وان كان مقتضى الانتباه منه هو الوحدة لكن قد يوجد الحجة في احدها
فقد الاخر فلذا انما انتهت بغيرها من امارات المذكورة والاخرى واما
بامانة الاخرى فيرجح في النظر كونه اثنتين والرجال لاحدها والنساء اثنتين
ولا منافات في ذلك او يكون الرجحان لكل منهما اكساب العضو المشتري لانا
لر قسامة الامارات على الامثلية او ساهاء ايضا ولا منافات في بعض بعض
نرايد لكل منهما اذا حكما يكون في اثنتين فلو فقول به ايضا في باب الميراث
مقتضى الذرية ولا وجهان فالاقوى مع قرة الامارات الاقل والذرية
لا يشترط المقام مع التعدد بالانقسام ايضا فلا اشكال في كونها معا في خبر
عليها الحكم في ميراث ابيته او غير ذلك من المباحث او واحد منها فكل
والاخرى في الاصح ان مع وجود امارات الذكر في واحد والاخرى في
فان ويحكم على كل واحد بمقتضى ما سلف من احكامها من الذرية وهو كذا

من الائمة فيكونان وانهم من واما مع وجوب امارات مميزة اجمع تعارضها فضا
استحال والحق ان يقي ان مع القول من احد الفريقين اجمع النسق اجمع
تامن الانقطاع يحكم على كليهما معا بالذكيه لو كان من الترتيب على كليهما ابا
بالا فلو كان من الترتيب اجمع عدم تحقق ذلك في الاختلاف من اعطاء نصف
النسبين بطل على كليهما نصيب الختنة ويكون كل منهما في سائر الاحكام كالختنة
على ما فصل وعلى ما اختلفت الجماعة من عدم الاضلاع فان تساويا معا فهما
انثيان وان تفاوتتا فهما ذكران وان تعلقا فهما مطلقان وعلى فرض كونهما
وانثيين باحد القسمين فلهما النكاح على الفاقين السابق ولو كانا لمطلقين
او خنثيين فلا نكاح عليهما مطلقا وكما يجوز كون الزوج ذاققوني فيجب كون
الزوجة ايضا ذاققوناه فاما السلفان من كونهما متعددين في الميراث مسلم
بالحكم هنا صريح بديك وفيه من عجيبه وغيره في فرض امثلة بخلافه
من فضا الحقوقي في الميراث من النكاح اجمع الاكاد لا من الاقرباء اذ لا انكاح
فيها فضا امثلة امدتها اذ لم اتت الزوجة عن زوج ذاققوني وبنين
فيما امر للزوج نصف المالا لانه رعيان والبنين الثلثان فالفرقة من
ستر فيدخل النسق على البنين ولو كان بذلك البنين اثنتان فلا الزوج كل المالا
لانه مضان فان اعطيه فالك فلا اشكال وان بينا على القول والاختلاف
الثنان فنقصت السهام ثلثين يداخلان على الزوج والاختلاف انما ثلثة
اثناس على الزوج وثمان للاختلاف فالفرقة من ثلثين للزوجة ثمانية عشر
تفق من خمسة ثلث وخمس ثلث للاختلاف اثني عشر ينقص عن حصتها اربعة
خماس ثلثة مانت الزوجة عن زوج ذاققوني متعددين وابوين يداخل
بها الكل والمالا الثلث والاب لما كان ميراث مع الولد بالفرض فدخل منه
بالقر فقول سقط له هنا لعدم المالا فيكون فبوجه كعلمه يدخل بطل ما يصل
اليه بالقرارة لو لم يتعد الزوج وهو السديس الباقي بعد ثلث الام بمنزلة
الفر فيدخل في كل ثلث حسلا فيكون النسق مضاعفا يداخل على الثلثة بنسبتهم
اقتسا عاسته على الزوج وواحد على الاب واثنتان على الام فالفرقة من اربع

من اربع وخمسين فالزوج ست واربعين والمالا اثني عشر والمالا ستة وثلاثون
سقطناه الاب فالفرقة من اثني عشر فالزوج تسعة والمالا ثلثة
مات الولد عن اب ذاققوني وام ذاققوني فزوج فالزوج النصف
والام بين الثلثان والابوان اما ما قطان بقرب مائة اولها السدس
سان فالنقص على الاول سدس يداخل على الزوج والام بين اسبعا امرقة
للام بين ثلثة للزوج والفرقة من اثني واربعين للزوج ثمانية عشر وللأ
اربع وعشرين وعلى الثاني فالنقص نصف يداخل على الزوج اثناسا الثاني
على الابوين واربع على الامين وثلثة على الزوج والفرقة من اربع وخمسين
للزوج ثمانية عشر وللام بين اربع وعشرين وللابوين اثني عشر واربعين
الاب عن اب وام زوج كلهم ذاققوني فالفرقة النصف والمالا ثلثة
والابوين السدسان اما ما قطان والفرقة كما سبق ولو كانت البت
عن ابوين فزوج كلهم ذاققوني فالزوج الكل والمالا الثلثان والمالا السدس
سان في وجه والناقص الكل ينقسم على التسع من اثني عشر من الاول والفرقة
من اثني وسبعين فالزوج ستة وثلثون والمالا اثني عشر وللأم اربعة
وعشرين وهذه اصول الفقه وعليك بتجرح كل فرض من عليك على
هذا القانون قد تقدم في الاصول ان احواله لاخر الحوادث حجة لك
الاحكام لم يتيسر كما هي في صفة تترتب شئ على قتلهم بعد الام في وقا خل
الاخر لو علم تاريخ احواله وجعل تاحين الاخر لم يحكموا بتاخر المجهول التا
رجع في ثبت مقتضا في كل مقام وقد اشكل هذا الامر على جماعة من المتقصر
في زعموا اذا صح ان لا يقولون بحجة احواله التاخر حكم او يقولون به ولو
يلتفت الى بعض المقامات فقلوا عنه والحق ان احواله التاخر على ما
من كتبتهم حجة عندهم وفيه على غيره كما كتبوا فقلتهم عن ذلك انما
في مسئلة مجهول التاريخ مستبعد جدا بل محال عاده فثبتها اليهم
غفلة عظيمة وانما هو متفق في هذا الباب قد فتى في الفقه والاب
سها ما ذكره في شك في المناقش من الطهارة او الحدث مع تيقن ان

وكملا في ذلك ملزمهم الطهارة بتحقيق الشبهة ولم يفصلوا في صورة مسألة
بأن كنهها مجهول التاريخ ان يكون تاريخ الطهارة معلوما بعد المحدث
احدا العاكس مع ان في صورة الامنية يبيع الحكم بالطهارة لاصالة التاريخ
فلا يمت للزعم طهارة جديده ومنها في مسألة الشك في كونها من الحكم
في حالة الغلو في ضوء ابعدها فمن جديد حاجبا بعد الوضوء والفصل
كل يدعي ان الحاجب سابق او الفصل حكمه بالتجديد الطهارة مع ان في صورة
كون وضع الحاجب معلوم التاريخ والفصل مجهول فالاصل ان الغلو يكون
حاجبا فعلموا بلزوم الاصل ولو شك في الاشتراك ان في صورة العلم بها
الغلو والشك في زمان حصول الحاجب الاصل التاريخ ومنها لو شك في
صلواتين ولم يذكر التيقن حكم المتبني بالسقوط مع ان في صورة كون علمها
بفوات صلوة التيمم في اول شهر ولا يدعي ان صلوات الطهارة قبل الوضوء
فقتضاء لهم تقديم البيع على الطهارة لاصالة تاريخ الغلو ومنها لو شك
جزء من انساب وشك في كون تلف قبل حلول الحمل ابعدها فالحكم في الزمان
للشك في حصول الشرط مع ان في صورة العلم بتاريخ الحمل والشك في تاريخ
التلف فيمنع اصالة التاريخ فملازمة ومنها لو تيقن خواتم صلوة لا يدعي
انه في سفر او حضر فالحكم الجمع بين القصر والتمام القاعدة الشفيع انه
لو علم تاريخ السفر لم يعلم الفوات الاصل تاريخ عن السفر وتاريخ الفوات
يوجه الجمع وشك في كون السفر فيه افعال السبب الاصل تاريخ السفر فيها
لو ابطال اعتكاف المندوب بطل اعتكاف في وقوع المبتل بعده في يومين
فيجب قضاءه وقيل فلا يجب والاصل في هذه الفقه ان في صورة كون العلم
مجهول التاريخ والاعتكاف معلوم فالاصل وقوعه بعد اليومين ومنها
لو تلف مال الاستطاعة وشك في تلفه قبل في زمان الاقتران فلا قضاء
ابعدها استقرار الوجوب فيجب القضاء فالاصل براءة الذمة بوجود
الاصل المزبور لو علم تاريخ الاستطاعة وشك في من التلف منها في وقت
العبد المتبلس والتج وشك في كون قبل احد الموقنين فيجري عن حجة

حجة الاسلام ابعدها فلا تجري والحكم عدم الاجزاء ولو في صورة العلم بتاريخ العقد
والشك في تاريخ الوقوف ومنها لو شك في موت الحاج بعد الاطعام ودفع
الحرم حتى تجري عن الاستنابة مع استقرار التاريخ في ذمة او قبله فيجب الاستنابة
والحكم الوجوب لاصل العلم المسقط ولو في صورة العلم بتاريخ دخول الحرم والشك
في تاريخ الموت مع ان الاصل تاريخ وكوت الغاييب في ذلك بالنظر الى براءة
المنوب واستتغناء الاجرة ومنها الشك في علوق ام الولد قبل الاثر
ابعدها او قبل الاطلاق ابعدها والاصل علم جواز البيع وان علم تاريخ
العلوق ومنها لو علم حدث عيب في البيع ولم يعلم كونه قبل البيع او القرض
حتى يكون مضمونا على البايع من خيار ابعدها حتى لا يكون موجبا للحكم
فقط الاصحاب في بيع جميع الحكم بلزوم العقد على الاطلاق مع ان في صورة العلم
بتاريخ العيب والمجهول بتاريخ البيع او القرض ولو اخذناه بالاصل لشناختيار
ومنها تاريخ المانع في في شهر كل منها عن صاحب في الماضي فاهم كل
بمسح الطريق احدا الفقرة ولم يفصلوا بين العلم بتاريخ والمجهول تاريخه
في صورتين من صورة ومنها في صورة الغلام في تحقق القبض في المرفق
والسليم قبل النقص ابعدها فالاصل الصحة حكمه ليس عليه الفاضل في تحقيق
الثاني ما كان من صورة العلم بتاريخ النقص دفع القبض الموجب للبطال
ان اخذناه ومنها النزاع في تقديم الفسخ على انقضاء وعن الخيار ابقاؤه
عنه فالاصل للزعم ولو في صورة العلم بتاريخ الفسخ دفع الخيار ومنها
ما قاله احمد الشريكين على الاثر انه اشترى بعد فله الشفعة عليه فله
الاثر فان المثل هنا على النكر مع ان في صورة العلم بتاريخ اشتراك المدعي
دفع المدعي عليه فيكون قول المدعي موافقا لاصل الثاني ومنها حكم الحاكم
في صورة العلم بكون الوصي اياهم تملكه لكن جهل السابق بالفقرة مع ان في صورة
العلم بتاريخ احدى الجهل بالافرق الاصل تاريخه فيقتب ومنها ما ذكره
الاصحاب في بطلان عقد الوكيلين او الوليين او الملققين مع التقا
مرض وعدمه بالسابق على الاطلاق مع انه لو كان تاريخ احدى معلوما

٢٧ قالوا لا يجوز ان يكون في بيعه بطلان مجهول النابح ومنها ما حكم به المالك وغيره
من انه لو شك في صحة الرضا في الحولين او بعد ان كان الاصل بقاء المالك لغيره
فبشره بغيره مع ان من مودة العلم ببقاء الرضا بعد الوكالة فالاصل بقاء
الحولين فيشر بغيره ومنها في تنازع الزماني فيكون العيب حائلا بعد
العقد وقبله ومنها في تنازعها في وقوع التهمة في القعدة او بعد ومنها
في وقوع العيب في الحولين او في وقت قبلة بيع الوقت فيجب الكفاية او بعد فلا
والاصل البراءة وان علمنا ان بيع الوقت بعد المدة ومنها حكم الاصحاب في صحة
وقت المتعارفين مع اشتباه تقدم اهلها والمنتقم منها اجعلهم الارز
الا في الفرق فمعه مع ان الاصل تاخرنا به لما في غير ذلك لو علم بالبيع ومنها
في دعوى ورثة العاقلة موقرة قبل حلول الدية فلا عقلها انكاره في الدية
فالاصل البراءة وان علمنا ان بيع الوقت مجهول تاخير الاجل اذا عرفت هذه
المعارف فنقول الحق عدم العيب باصالة النابح في مثل هذه المقامات
وعلمه المالك والشافعي الثاني بان اصاله النابح هنا متلا في البيع معارض
باصاله عدم تقدم العيب فانه ايضا امر حادث فالاصل عدمه فان قلت
لا نقول بتقدم العيب عن زمان بل لما كان زمانه معلوما غير قابل للتغيير
وهو ان البيع مجهول فتاخر البيع بزمانه تقدم العيب فليس هذا حارنا
اخر من ينبغي بالاصل قلنا هنا امور رابعة وقوع العيب متلا في المجهول
وقوع البيع متأخر اجماعا كونه في زمان علمنا وقوعه لا قبله وهو يوم الجمعة
ومقتضاها انه المتيقن في تحقق البيع لا قبله فكون البيع مؤخر عنها
صفئان وجوديان لا يتيان الا بالليل فليس معنى تاخر البيع تاخره في حجب
بل تاخره في نفسه وتوضيحي ان لفظ الثاني وجب لاشتباه في هذا المقام
وله معنيان احدهما المعنى الاماني في البيع المحتاج الى شيء مقدم في تناخي
هذا عن زمانه النابح في علمه وهو هذه العادة الا في زمان علمنا او
وجوده معارض اخر انما هو وجوده عليه مع ان التوثيق لا قبله وهذا المعنى
لا يستلزم حصول النابح بالحق الاضافي الذي يقابل التقدم حتى يثبت من

من تاخر تقدم العيب بل يكون معناه ان العيب حادث يوم التمس والبيع يجري
اكتامه من يوم الجمعة ولا يلزم من ذلك وصف النابح والتقدم الذي
هو الدار في ثبوت النابح قيل اصاله عدم التقدم فرع الشك في التقدم
فاذا جاء اصاله جاء اصل النابح يكون التقدم ثابتا بدليل قلنا لا انا
نقول ان اصاله النابح فرع الشك فاذا جاء اصاله عدم النابح هذا المعنى
لا يقيده التقدم فلو قلنا في ثبوت بل يقيده وجوب الحادث في هذا الزمان
وقالنا نقول لو فرضنا حصوله من هذا الاصل على تقدم العيب لا يوجب هذا
الظن في لان المتحقق الوجود اذا الموضوع لا بد من العلم حتى يلحق حكمه او
اصل من الموضوع نفسه لا يوجب بل انتم خارجا من الملائكة والوجود
للأصول في غير زمانه من غير ان اصاله المثبت نعم هنا مشهور في وهو
ان اصاله عدم النابح انما يجري اذا شك في حدث في مسبق بالعدم
اما لو علم وجود حادث في الخارج ولم يعلم انه اي شيء فلا يمكن في شيء
من الافراد المحتملة باصاله عدم اذا الاصل في احدهما معارض بالاصل في
الاخر ولا يمكن العلم بهما معا لان بترك للقطع فيها طمان فبما ان يقول
اصاله عدم التقدم لا يجري لان البيع موقر وحده الخارج فكما ان الاصل
عدم التقدم الاصل عدم النابح وعدم الاثر ان كل منهما حادث فيكون
هذا شك في تعيين الحادث لاقى الحادث من عند تعارض الاصول كلها انظروا
فيبقى اصاله عدم التقدم في العيب ساظروا ثم اخر وهو تقدم العيب عن
قوايم تاخر البيع وقد قرر ان الاصول الخارجية في النواحي لا تعارض الاصول
الخارجية في المتبوعات مثلا اذا شك رجل في انه هل هو مدبون او بل العاقبة
دنيا او لا فلا يلزم الاصل براءة من ذلك وان لم يضر بعد ذلك
وجوب الحج عليه لتحقيق الاستطاعة الشرعية ولا يمكن ان يبقى الاصل عدم الوقوع
في الحج وبراءة الذمة منه فلزم ان يكون مدبونا او بل فلزم التقدم على
النابح لا يقيده معارض اصاله عدم التقدم لاصالة النابح لا يضر فرع
عليه والجواب عن الاول ان الواقع لا يخرج من احكامه بل انما تقدم او

البيع

٢٨
اراد ان يبين هذين الامرين كما تقرب وهذه الاحتمالات كما يحسن في العيب حتى في الجمع
لان التمسك بغير الاضافات وكما ان شيئا من ذلك لا يمكن بغير الاصل المتعارفين
نشأة ايقن ذلك واضح وهذا الكلام مشترك بين الحاذقين فتوكل ان الاصل تاجر التجار
البيع ما عناه ان كان المراد بالناظر احد الامور الثلاثة وهو الهيئة المعنوية لتعق
وصف التقدم في العيب فاذا دلت على ان هذا المعنى ان هو الاضافات لاصل الامور
المشكوك بها بالخصوصية المعلومة بالفتح بالاصل وهذا ما لا يتركه احد الفضيل من
التحليل في الم يمكن في احد الثلاثة والاصل على ما ذكرت باثبات احدها بالاولى وهذه
الامور متكافئة الثلاثة متضافعة متشعبة النية الى الحاذقين وهذا من احوال الشاهد
على ان اصله تاجر التجار ليس عاه الاخر الذي في قبلا لا تقدم لانه اثبات واحد
المتضمن بالاصل بل المراد بهذا الناحية وجوده في الان المتبين في الان المتكوك
وليس في ذلك تقدم وتاخر بل في ذلك المتضمن حكم الم الم الثاني ويجوز ان لا يبين
انه بغير اصله عدم التقدم بهد وقد ان التقدم مغن وجوده لا يخلو عندها
والاصل عندها وليس اصله الناحية من ماله ولا الاصلية والمفرد من الحكم
منوطا بالناظر المقابل للتقدم لا يتحقق الوجود في الان المتبين اذ هو لا يثبت شيئا
ما لم يثبت تقدم العيب عليه وهو غير ثابت وتكون في نفسه بالاصل بل العرف بالاصل
عدم تحققها لا يثبت وهو شرط الحكم واليك في خود بعد تعاضد الاصول كما في كل
بعبين الاضافات تجدد الحق من دون اعتناء والتحويل عن الثاني انه قياس مع الفا
وهو عدم معاضة الاصول الناحية لمتنوعاتها اصلها المتثال مقبول لكن المقام ليس
من ذلك لان التقدم والناظر غير مترتبة واحدة كالنواد والياض وفي احد مما يثبت
للاخر مثلا وبالعكس وليس اجراء الاصل في احدهما اصلية لئلا يكون في الاخر انما
ان الامر بين صندان بينهما واسطة وهو الاقراران واذ كان كل فائتات احدهما
ينفي الاخر ولكن ينفي احدهما ينفي الاخر ولكن في احدهما لا يثبت الاخر فاذا ثبت في
الناظر ثبت التقدم في الثالث الحجاب وانما تقدم الاول واقراره لا يثبت الاخر لاعتقاد
الصديق بخلاف ما لا يجرده تقدم الوفاة لا يثبت تاجر ولا اقراره بل يثبت الاخر
والمترتبة الواحدة انما لو كان الاصل في حكمها مثبتا للاخر والعرف ان اصله عدم

عدم التقدم لا يثبت تاجرا ولا اقرارا فالتاخر من تكافؤ الاصلين كون اصل
ناظرا للاخر ومن العلوم ان اصله التاخر في هذا مثبت لتقدم ذلك واصله
عدم تقدم ذلك فان لنا هذا الصل ان متكافؤان متناقضان في فعل احدهما
تاجرا للاخر في حكم هذا ما يخلق بالمعاد من الغرض في الحسولاء الاسلامين واما ان
المتحقق الذي يثبت بغير غطاء ايصار اصل النظر والاعتبار ان يقر ان الاصل الشر
الاعتبار انما في مثل المقام ادراج محال لحيث تحت مقدمه ضروري بغير اليك كلة
من الشرح في المقامات من استصحاب بغير الشرح مثلا اثبات ان هذا الشيء عين
حق في ان كل عين لا يبيع في الصلوة ولا يجوز كله ويحل الماخر وهكذا وحسن ان
الثابت بالاصل يكون شيئا بعد شيئا لا يجرى في احدها فكل حكم ترب على هذا
من دون توسط في الشرح في صفره عليه ولكن الحكم المتفرع من ان احدهما ان يثبت
على الموضوع من دون توسط اسما حرج واسطة اخرى كالحكم بالناظر المتقد
وقاسما ما يثبت عليه بواسطة خارجية وهذا ايقن مما احدهما ما يكون ملك الواسطة
ايضا لان ما يثبت في ذلك الموضوع الثابت بالاصل مثلا استصحاب بقاء الزوجة
في محل التك يجعل المتكوك فيه زوجه ويلزم على هذا وجوب الانفاق عليه غير
ويلزم الوجوب بجلد الزوج لو امتنع من اذنه رجوع الزوجة عليه ولو اشترت
بالعرف وهكذا في سلسلة الاحكام المترتبة بعضها على بعض وقاسما ما يكون
ذلك الواسطة لان ما عقليا لذلك الموضوع مثلا اذا قلنا اننا من انفسنا
صنعت فالتب غا في دار شخص او تدرك ان تلك الحرات اذا ثبت احرف خطها
ولذلك نك في علمها وانفقاها فافترض الاصل بقاء الحرات ويلزم الاتفاق بين
الضمان وكل لوق اذا اجتمعت مع اجنبية في دار فكلها صام من طعام وكانت
الاجنبية في دار ولا تدرك هل هي فيها او خرجت فثبت فيها الاصل بقاء الا
بها ان يلزم الاجتماع في الكفاة وكذا اذا كان امره اذا سمع صوتك اجنبي
فاطم ميكنها وكان اجنبية قاعدا واداء الجند لا تدرك فاعادتك او انضامت
يجب لو كان هناك لسمع في نفسه الاصل بقاءه ويلزم بها عدم يلزم لزوم الك
وتعود لك من اللواتم فتقول لا كلام في ترتيب الاواسطة له على الموضوع الثاني

٢٩
بالاصل وكذا مال واسطة شعبة اذا ترتب احكام كثيرة على الاصل فترتب بعضها
على بعض ما لا يخفى من له دية وامامه واسطة عقليه فلا يثبت بالاصل والشرع
ان الحكم لا يتعلق بامر من احد الموضع الثابت بالاصل كالحجر والاستدراج
الاخيه في الامثلة المذكورة وتامها ذلك لانهم وهو المتعارف والمجتموع
فلما كان الاذن العقلي لا يرتب الا على الموضع الواقع اذ من المعلوم ان الحكم
لا يتحقق الا مع وجود تلك الشخص واداء الخلف في الواقع لا بالاستصحاب العقلي وكذا
الاذا لم يجرى وجود النار وانما الاستصحاب اشعيها فاذا كان كذلك فالاصل لا يثبت
الا اذن العقلي والحكم العقلي للعقل لا يثبت في شئ من ذلك في وجود السبب فلا
يؤثر بعبارة اخرى الموضع الظني العقلي لا يثبت بالصفات النفسانية فترتب
عليه الحكم الموقوف على تلك الصفات وما يخفى فيه من هذا القبيل اذ الجارح حكم
على تاجر البيع لكن لا تاجر في نفسه معنى كونه في الجاهل بل معنى تاجر من البيع العجب
وتاجر من العجب وان ثبت بالاصل لكن لا يثبت عليه حكم لا يثبت اذ اسبق العجب
لان كون البيع في ان متاجر لا يوجب خيارا بالدية بل مع انقضاء تقدم عيب
وهو لا يملك على لا يشرى فلو لم يكن البيع في الواقع موقرا لا يكون البيع الواقع
مقدما ومعنى لا يثبت التقدم الواقع للعقل عليه الحكم فالخيار في البيع مع لزوم
على تاجر البيع نفسه كاختفاء خيار الجوان مثلا او خيار الشرط او اجلا لاسم ونحو ذلك
فترتب عليه لان نفس الحكم يكون البيع في يوم الخميس مثلا بل بقاء خيار الجوان الى
البت بخلاف خيار العيب فيقضى مع ذلك على تقدم على البيع في نفس الامر لا على
يوم الخميس المنقضي وهذا هو الوجه اعراضهم عن اصله التاخر في مثل المقام
كلام وهو ان الموضع ان يحصل الظن به بالادلة اللغات من ان العبرة كالا
مثلا فاذا شككنا في الحجر المعلوم فترتب بالاصل المذكور لان حصل لنا الظن بانه
باق على خبره بالاصل وكما يقرر في الوازم الشرعي من حرة وبجاسته ونحوها فكل
محصل منه الظن بالاسكان الذي هو من صفات الحجر الواقع واذن الشئ في الشئ يكون
اذنا في الوازم وفيه الاسكان ومقتضى قول الشئ احكام بان خبر ان كل حكم يرتب على
الحجر الواقع يرتب على هذا سواء كان ابتداء او بواسطة ولو بوسط امر عقلي نعم

نعم لا يحكم بالاسكان الواقع يرتب على هذا سواء كان ابتداء في صورة ترتب حكم على
مقتضى الحكم من جهة ان الحكم تابع للامر والاسم لا يتبع بالاصل لكن لو قلنا على
اسكان هذا الحجر المذكور حكم شرعي لاحق له بوسطه لكان حكم بعد استصحاب الحجر
ذلك الحكم ايقنه ولا يباس بذلك وفيما يخفى فيه من ما اعتبرنا اصله تاجر الحجر
ترتب جميع احكام التاجر عليه مطر ولا يباس ان من احكام تاجر البيع الجارح ولو
بعد توسط التاجر فترتب العجب والتقدم العجب وان كان لا يما عقليا لكن لا
في ملزومه اذن فيه معنى ان الاحكام المترتبة على التاجر ثبتت مطابقة من الحكم
والاحكام المترتبة على التاجر في الملزوم اثبت التاجر ما وضعه الجارح ولا يباس بذلك
وهنا كلام اخر وهو انه على من يثبت ان الاذن العقلي لا يرتب على الموقوف
الظني بل يرتب على الامر الواقع العقلي يقول ان ملزوم التقدم هنا امر قطعي
لا يخفى ويقتضي تحقق ملزومه تحقيقه ومقتضى الاشياء ان التقدم في العجب
من لوازم البيع المتاخر المظنون وليس كذلك هنا فثبت ان الملزوم انما
لوازم الاستصحاب وتامهما لوازم المستصحب لا يرب ان الثاني يخفى لكن لا
ليس يخفى اذ لا يباس اصله تاجر البيع استصحاب للعدم فثبت ان المستصحب
لثبوت بطريق ظني والتقدم العجب في مثالنا هذا من لوازم الاستصحاب الا من
لوازم المستصحب ينبغي القطع به بعد تحقق الاستصحاب وليس كذلك من قبله
لان الاسكان ليس من لوازم استصحاب خبره بل من لوازم فضل الحجر
المستصحب فلا يثبت هذه الامور ان مع وجوده مسانها وقدر مقامها
ومدورها عن الفاضل المعاصر بلا الاسناد والمجاهر خباب الاخذ من
على التبر في اية الله بنو فقه عند فرائضه على جانب شتمنا وامامنا الرجل
الامير في الخبر بالاسكان المستصحب في جعفر فليس الله لطيفه غير ما بين
في النظر اليهم الفاضل الاول فلان مع كون الاذن في الشئ اذن في لوازمه
كما يقتضيه في ان الله فقه في احكام الاجماع ان الله اذن في شئ في ذلك
ان تخرج صلوته الظاهر من الى المغرب مثلا والمضرب ان اجراء الوقت
تختلف باعتبار قدر المكلف وحجر وسفر وحضر والتاخير معناه جوا

ابقاها في اقل وقت كان ويلزم من ذلك كون كل وقت على مضى او كذا
الكلام في نظرية ما يضاف ان الاذن في موضع اذن من الترخيص في لوازم من
الجهة الماذية فيها بمعنى ان يكون اللازم لانها تلك الجهة التي تعلق بها الاذن
ان تعلق بموضوعات خارجية اخرى ولا يمكن فرض ذلك في جهة الماذية فيه
بل ومن ذلك اللازم كما ان الاذن في جارة العين المتشعبة اذن في بعضها
اذ الساطع على المنقطة يلزم القليط على العين ولا ينفك عنه ثم ان الاذن في
اللازم تابع للاذن في المزمع فلو كان قطعا ينفق قطع ولو كان متعديا ينفق
متعديا وهكذا لا يمكن مع كون المزمع فرضيا كون اللازم واقعا اذ
هذا ينفق لان النسخ اذا اذن في جعل الشيء المشكوك في وقوعه في ان العين
والحكم بعد من قبله فاذي يثبت على ذلك اتمام الوقت المشكوك ماله
الباع وجها للجوان ثلثة ايام بعد اليقين ويخفى لك لان هذا لو انتم
وجود النسخ البيع ولا معنى لكون البيع من هذا الزمان الا انتم هذه الاحكام
ولو فرض في تفكك هذه من غير فائدة في تأخير ذلك واتخذ وما تقدم
العيب على البيع فليس من لوازم ذلك اذ معنى تقدم العيب كون هذا سابقا على
في اصل الوجود والتحقق وليس معنى اصله النسخ كون البيع موجودا
في هذا الزمان بل الحكم بعد منه في هذا الزمان بمعنى ان الشيء انما احكم
بان عدمه من هذا الزمان لانه حادث في هذا الزمان بمعنى تقدم العيب
من لوازم الثاني دون الاولى اذ لنا ان حكم بالاول عمل بقول الله تعالى
نقض اليقين فلا نقول بتقدم الاخر اذ لا بد من بيان معنى اخرى ليس معنى
الاصل كون الشيء حادثا في هذا الزمان ولو كان كذلك لبقائه وان كان ظاهرا
كما انه لو اقام المتعدي يثبت على ان البيع وقع بعد ذلك العيب حكما بالانحياز
لان ذلك اثبات للواقع ولو بطريق ظني بل مشكوك وليس معنى الاصل هذا
وان قام مقام اليقين في اثبات حكم كلي وقام مقام العلم في كل مقام لكن معنى
ذلك البناء على انه موضوع اليقين ولا يمكن من التقدم للاخر لكن يلزم من لوازم
الشيء ان هو معنى الترتيب فان قلت اذا حصلت الشئ في البناء على هذا معناه

معناه انك اذ علمت وقوع العيب قبل هذا الوقت فاحكم بتقدمه وقت من
الواقع ان الحكم بتقدم ذلك ليس لان البناء على هذا بوجه وان علمنا وقوع
العيب قبله فان قلت لولم يكن التقدم لان هذا البناء على التقدم لانه تقدم
فالاذن فالتبناء على اخر هذا اذن في البناء على تقدم ذلك فكل حكم يثبت
التأخر او على التقدم او المجهول المركب يثبت على ذلك قلت ليس كان اذن
انتم يثبت مشكوكا في موضع اليقين بفرض اليقين احكامه على نفسه لا كون جميع
الامضاع والمقادير الخارجية اربعة لان ما له فان التقدم والتأخر بالامضاع
الوجودية لا يثبت على فرض الموضوع وليس معنى قول الله عز وجل هذا الشيء
كذا الا ان احكامه جارية عليه لان الامضاع التي لو وجد في الخارج لثبت
عليه فرضها موجودة فلو لم يكن ذلك الوضع اربعة حكم فاحكم بذلك بغير مثال
اذا علم وقوعه في بديهي كان محلا سابقا وكل من وقع عليه بات وتلك
الان في بقاء الشيء بعد من غير الاصل بقاءه بغيره سابقا في احكامه ويلزم
من ذلك فرضه في بديهي لانه لازم وجود الشيء فيكون الاحكام ترتب عليه
من ارب وخمسة وهو خلاف البداية لا ينفك ان الاصل هنا معارض بقاء
يبدل لان عرضنا القبول للارتداد الى المدعى والافتراض بعد فلهذا انما اذا
يبدل في حجر الفلاني ان يصدق بديهي فاذا اقبل يبدل في ذلك المكان بقاءك
في بقاء الشيء بعد من الاصل بقاء الشيء فيكون بديهي ما فيه بقاء الصدق ولا ينفك
اصل التقدم وتوقعه في الشيء لا يبدل بغيره اصل التقدم وتوقعه في الشيء وهو واقع في اصل
لا محالة والاصل ان فرضه في شيء موجود في زمان الترخيص معناه ترتب احكامه
لا نحو الامضاع الخارجية واحكام الامضاع بل ذلك يحتاج الى دليل اخر وذلك
واضح معناه ان البناء على التأخر ملزم للاحكام اذ هو معناه ودليلها
الخارجي انما لو تقدم العيب في جوار وهو ينفك الى الواقع ولا يلزم من لزوم
البناء عليه من البناء على التأخر نحو الحكم للموطأ بالواقع عليه لكن الذي يلزم من
تبدل المهمات بخلاف ما دلل ابداء على جارية الترتيب المتقدم فان قلت

ان الناصر والتقدم لهما امرين مختلفين متلازمين حتى نقول لان فرض
احدهما اشبه الاستلزام فرض الاخر بل هما شيء واحد لان تاجر البيع عزيمته
عن هذا الوضع الحادث من الوجود بين الكذابين وهو يعتبره مفسد
العيب ومعضها الخارج شئ واحد يختلف التفسير باختلاف تفسير كقولك
اب زيد وابن عمر كلاهما بغير تكرار فاذا قال الله ان من اب زيد مبيع
فغناه فرض وجود ابن عمر في ذلك واضح قلت لنا عن ذلك جوابان احدهما
ان الحكم تابع للعنوان وهو ان اب زيد مبيع حتى ان ابن عمر مات فلو فرض ان
وجود اب زيد وابن عمر ابرئ عليه حكام احداهما من حيث الاطلاق هو
زيد مثلا لا يجب التفتة عليه غيرهم ولا فقير وكون امو الرمال لا يرد كذا
في صفة وثانها من حيث النبوة لغيره وهو كون مولات عمر وبنات اخوة
فاذا قال الله ان من اب زيد مبيع فغناه الترتيب لم يرد فاذا قال الله
وجود اب زيد مضاء عدم كونه مبيعا بل ذلك العرف يقول الله الاميل
البيع بقبضه احكام الناصر لا احكام تقدم العيب وان كان الامر ان في
شئ واحد وهو الوضع المجهود مع ان كونها في الواقع شيئا واحدا لم يبين
ليس هذا محله وثانها اننا نمنع التقدم في العيب يمنع الناصر في البيع اية
فرضنا سابقا ان الناصر لم يبين احدهما الاضا في الحاجة المقتضية وثانها
وجود الشيء في ان لا حق وجود من دون اضافة الى شيء واصالة الناصر مضاء
الثاني دون الاول فيخل الخصة الى ان البيع موجود في ان لا حق لا يفسد
ولا يفسد هذا تاجر حتى يلزم تقدمه من الاعراض نعم اذا وجد الشيء في ان
لا حق وجد اخر في ان سابق فاحدهما مقدم والاخر متاخر وجودا
وليس بين منهما فاما من قبل حيث يستلزم الاخر بل هما الامان لوجود
الشيء على العرض المجهود ومقتضى ما من ذلك وهذا لا يثبت شيئا
يقع من ذلك الكلام بخلافه اذ في وجود الشيء في ان معين كما في
الاستصحاب ليس ملازم الناصر ولا التقدم بل هما صفتان خارجتان فقد

فقد يكون هذا الشيء مقدم فبكون هذا متاخر بعد وجوده كذا ولا يكون
هذا الشيء اصلا فلا يكون تقدم ولا تاجر ففي حالنا هذا الولي في الواقع
لولا ان من فرض وجود البيع في الان المتبقي لا تقدم ولا تاجر وانما هو وجود
في ان لا حق ومقتضى اللوازم الشيء عدم انعكاسه في الوجود من ذلك الشيء كما
مثله في الاجارة وفي الصلوة اذ لا يقبل وجود الصلوة في شيء من اجزاء الوضوء
الوقت الموسع الا بعد اداها واختيارا او سقرا او حضا انك كره في ذلك كله
تختلف وجود البيع فانه يجوز انعكاسه كره في تقدمه وتاخره وانما اصل
الكلام في دفع ما ذكره ذلك الكلام ان هذا ليس شئ من حيث البيع بل هو
اخر حتى يقول ان الاذن في الشيء اذن في لوازمه اذ فرض البيع في الان المتاخر
ملازم للناصر ولا التقدم الذي على ملها المتاخر بخلاف حيا والحق ارجح
فان وجود ما به البيع في ان زمان كان ملازم لذلك والذي دغا
في هذا الكلام بخلاف الناصر مضاء ما يلزم التقدم وليس كذلك بل على
ما فرضناه الاستلزام تاجر نفس ايضا بخلاف ان اللوازم ما ربه لواقع الوجود
الخارجية ولو في بعض الصور وهو كما ترى وصدد وهذا الكلام عن تاجر البيع
حقيرة لكن المقام من اقدم الاقدام الممنوعة من الاستناد الى ما رواه النبي الى
ما في وصية الاستاد وما الثاني فقول دعوى كون تقدم العيب على
المبيع من لوازم الاستصحاب مضاء وجود البيع في الان المتاخر ولوازمه ما
ذكرناه من العرض واخرج الصادق عليه السلام من التحقيق والذي يفتقر
ادب في ذلك الكلام ان الاستصحاب مضاء وجود البيع في الان المتاخر ولو
ما ذكرناه من العرض لا يفتقر ما يلزم من ذلك تقدم الامر الاخر الاعلى من
كون مقتضى الاستصحاب مقتضى ان ذلك حتى يلزم التقدم الناصر الذي هو
الاستصحاب وهذا لا يفتقر بقوم من لم يندري في الفن الما استصاحبتك
مرار ان اصل الناصر ليس بالخصه الاضا في بل يقتضي الوجود في هذا الان دون
ما سبقه ومقتضى استصحاب عدم الوجود الى ان يعلم ارتفاعه بوجوده وان

هذا من تأخير شيء عن شيء حتى يلزم من التقديم بل قد عرفت ان هذا التقديم
ليس من لوازم المستحق بل من فضل ان الاستحقاق لان المستحق هو ا
العدم وعدم وجود هذا البيع في ذلك الان غير لازم للثبوت الاضامير المتأخر لوجود
الطرفين بافتائها كما عرفت ومن ذلك كله ظهر معنى قوله نعم ونحن تأييد ان ما ذكره
غير احتجابا لعدم دق من صاحب الشريعة من الاستناد الى هذه القاعدة الصغيرة
التي ان الوضعية الاركان حقيقة بان بعض هذه التفتق ولا يلتفت الى العاصد
من بعض من يرى انهم اهل التدقيق لاحتسابنا ذلك من ذلك واحسن الى المراجع
على ما هناك وابن المدقق من المحقق الذي بان به لمتأمل وهذا كلام اخر هو
ان المحققين ذكروا ان الامر بالثبوت هو بطلان هذه اما للشيء وعدم الكا
واستحالة الامر بالصديق ولا يجب ان ضدية الاكل المصالح ليس عقليا واضعا
وانما هو شرعي واضعا الامر بالصديق واجتماعها عقليا لازم ترتب على
شرعي فلو لم يرتب اللوازم العقلية على الموضوعات الناشئة بالشرع وانما
ان يقول الجوز من كونه صادقة لعدم اجتماعها وعدم جواز المراد من
لوازم الصديق الواقعي وهذا البيع كفاذا لم يثبت هذا الامر لا يلزم
البطلان المستند الى ذلك مع انهم سلموا من هذا الوجه وناقضوا من جهة اخرى
على اقرب لزوم شاهد الكلام من اصله من دون حاجة الى ذكره في دفع
من الوجوه ولنا في دفع هذا الكلام من اصله من دون حاجة وجوا حدها
ما ظهر من وطى كلامنا السابق ان في هذا ما هذا البرهان العقلي حيث
يرتب على اثبت من الشرع وكلامنا الاول انما كان على سبيل المماناة اذ لا
العقل على ما قيل تقدم العيب للامر لنا في البيع وقد مر ان التاخر هذا
المعنى الثابت بالاصل لا يلزم تقدم ولا تاخر ولا ان كان حتى يتاخر في ان
الامر العقلي هل يثبت بالاصل او لا فالكلام ساقط من اصله فانها ان
مثله الصديق الى محله البحث فاسمع مع الفارق لان الصديق هناك واقع وثما
ان الشئ لم يقبلها الناس جعلت الصلوة والاكل صديق بل بين ان طبيعة الصلوة

الصلوة التي وضع اللفظ بانها المهمة كذا ثبت لا تجمع الاكل يكون الصلوة هكذا
متلزم للصديق في الواقع وللبا الصديق شيء يجعله الشئ بالاصل محمول الشئ بالصلوة
وذلك نظر الامداد الخارجية بعضها مثل خلق الله سبحانه الماء طبيعة لا يخرج الشئ
في الخارج فذلك ان تقول ان الصديق جعلته اذ لو لم يجعل الله الماء هكذا ولكن
صلا وهما انهما كانا واقعا بين صديقه القيام والقعود والصلوة والوقوف
يتم ان الشئ لوقي ان الصلوة تجمع مع النوم لم يكونا في ذلك محجوبين ان هذا
اخرج عن المهمة لا يجمع بين الصديقين فلو اخرج الله عن الماهية شيء اخر يجمع
مع النار ولا يماس به وهذا كلام في النظر الارضي وثالثها ان من يقول ان اجتماع
الاجتماع والاستحالة الامر بالصديقين التزمين على فرض تسليمه عقليا بل هو انهم
شرعي اذ معنى الصديق شرعا عدم الاجتماع شرعا لا عقليا عدم الاجتماع للعقل
لان الصديق العقلية فلم يرتب الحكم على الامر عقليا مما يترتب في بعض العبادات
ان الاستحالة في الاجتماع عقليا وان كان الصديق على كونه ماء وان كان الصديق
شرعي بل هو إشارة الى ذكرناه في الوجه الثاني من ان الصلوة شرعي مهمة غير
محمولة على هذا النحو الذي يبين الاكل والصديق بل هو معنى الصديق
الاستحالة الاجتماع فكيف يكون الصديق شرعي وعدم الاجتماع عقليا والصلوة
عن الصديق فلا يند هذا اما حجة اصالة التاخر في دفعه فواضح بمقتضى انما اذا كان
وجود الشيء في ان سابق لحكم وجوده في ان لاحق لحكم فالاصل عدمه في ان
ولا يرتب عليه الاحكام في ذلك الزمان وامثلة ذلك منتشرة في اصول الفقه
لا يحتاج الى تنبيه فاعلم ما قررنا في البحث جريانه في مقامات متعددة فراجع
فتبصر في العدول والافتقار والكف والنقل لا كلام في كون الشرط
المقتضى للعلم وشرائط تحقيق الشئ واستفادته ووجوده وجوازه ولو اختلف وانما
فقد يكون وجود المقارنات معلومة في بعض الحكم من اكل الامر فقد يكون
غير معلومة فيثبت الى ان يجعل العلم بوجود الشرط في ذلك الوقت وعدم
وتوقف عليه الشيء توقفنا انكشاف بمقتضى ان في الواقع اما ذلك الشرط موجود

٣٢٣
حال العمل بالبر في وجوده فاما يقع او لم يقع ولكن المكلف لا يدري به مثل ان يطلق
ذو جنة او باع دانته او وصي شي من المال لا يدري بان شيئا من ذلك موجود
في حال العقد او لا يتوقف اكتساب الامر الى العلم بالبر في مثل هذه الفروض هو
واقع بل في الواقع وقع علمه هو عليه وكذا لو ابرز منه شخص لا يدري بل
الحق في ذمته او طلق بمحض شخصين لا يدري عدلتهما فاصلا للطلاق في
عدم اشتراط العدالة فانها في الواقع اما لان ام لا يوجد ذلك غير والي
من ذلك محل البحث وانما البحث في ان الصلح يقع على وجهين الوجوه
نوع او نصف في ذاته وفي اوصافه فهل هو قابل للاقتضاب في شيء مما
في ذلك بل الذي وقع على وجه لا يتغير عن وصفه بغيره فيقول لا ريب ان
مقتضى القاعدة عدم جواز انقلاب فامض لان الشيء يتحقق بوجوده المقتضى
وتقد الموانع وهو المبرر عند العلة الثامنة فاذا وجدت العلة التامة لم يلزم
معين بوجوده الخارج على مقتضاها ولا يمكن ان يكون لذلك الشيء الحلول
شرطا متوقفا واحداث متوقفا بوجبه بغيره ما وقع لان ذلك موجب لثابت
المعدم في الموجود وتغير ما وقع وهو مستحيل عقلا وذلك من الواضحات التي
لا تحتاج الى اقامة دليل فاذا وقع عبارة في وجه من وجوهها او معاملة على كيفية
من الكيفيات فثبته او غير ثبته لا ريبه اجابة فلا بعد ذلك بتدليل من
او لا الامر لا ياتي ان عموم ما دل على ان العمل بالنية يقتضي بان العمل بقوله ما نقلنا
النية كيف كان لا نقول غايته ما دل عليه هذه الاشارة كون العمل تابعاً لها
والظن من العمل التام لا الاجزاء فليس كل جزء من العمل اذا استلزمه النية ينقلب
عما هو عليه في ضمن الكل سلكنا ذلك لكن لا يلزم من ذلك كون النية ^{حقيقة} ^{مجردة}
مغيرة للعمل السابق بل لما تقرر فيها بعد ما من العمل كلاً او بعضاً او النية ^{حقيقة}
قد تعاضها النية السابقة فاما ان العمل تابع فكل تابع للسانة اية نية ^{حقيقة}
تكملة فانه يتغير كل جزء منه لا صاحبه من البر وهكذا الكلام في سائر المواضع ^{حقيقة}
الشرائط المتأخرة الموجبة لغير العمل المتأخرة عن مقتضاه فان غاية تأخرها انما

انما هو من جنس وقوعها الا انها قبلها من الكيفية لكن قد روي في الشرح موارد قد اخرجت
فيها هذه القاعدة بمعنى ان ظاهرها انقلاب ما مضى بما ساقى بجعل الشيء وقاير الا ان
المتأخر في المقدم وفي ذلك مباحث فليقر ولو لا تلك الموارد لم تكن فيها على مقتضى
القواعد حتى يجعل قانونا كلياً في هذا الباب يقتضي بطلان هذا البصيرة ولو لا الاشارة
فيها ايام الاستظهار في بعض فانهم حكموا بانهم لو تجاوزوا الدم القدر كلف عن انه
استحاضة واذ العتبات في صوابه ومن الواضح ان الدم الموجود ان كان حياً فالا
ينقلب بالتحريم وان لم يكن منة فلا يكون منة بالانقطاع وليس هذا مثل الاشارة التي
ذكرناها سابقاً اذ هذا يتوقف على شيء متاخر ممكن المحصول والعدم بخلاف متبقيا
فان ذلك مقارن له وجودا او عدماً ولكن غير معلول للمكلف وهو ما صوم ^{المشكوك}
بالكبرى بناء على احتياجها الى الحال المليئة اية فان الصوم منتهى فلا ريب ان العمل
الليل مع ان مقتضىها الواعظ في الليلة الثانية تحت الصوم وان تركت بطلت ^{تلك}
في نية الصبر والائتمار في محل التغير فانهم يقولون اذا تفرقا احداهما او عدل في الكيفية
وبقي على الآخر على الثاني ويعود القصة ما وبالعكس مهلك التغييرين الزائد
والناقص فان من يجوز به قول اذا انى بالفضل فهو امثال ما اذا حصر الزائد عدا
المجموع امثالاً او في العدول كل من الفرض والنقل والاداء والقضاء الى الا
ولو مع الزامى والدروب فان ذلك موجب لانتقال العبادة الواقعة من نوع
الى نوع وانما لا يبره فيها في عدل من ذمته في صلوة الجمعة من ادراك ركعة الى
الظهر فانه ينقلب بذلك ومنها في خروج ناصي الاقامة عن محلها قبل اتمامها
فانه ينقلب الاقامة كلاً اقامة فلو كانت غير صلوة في اثنائها يقتضي بطلانها وان كان
لوصله وقتاً كان بصيلة تاماً ومنها انه يعلق الزكوة على الغلات بالانقطاع
ولكن بحيث يربط الاسم فلو تلف قبله فلا زكوة وعلى الانعام هلال الثاني
عشر ميم انه لو انخرم الشرايط قبل تمامه لم يجب ومنها لو ادى الصنف زكوة ^{القطعة}
فان حصر اذن الصنف منعه والافلا ومنها لو حمل الناقص لصغره في اوحيون
قبل احد الموصفين عادية الاسلام واخرت ومنها انه لو قصر المال الوحي راجح

او عرق ونحوه من غير حاد كالآثار ومنها ان المفرد اذا اعلل المصحح القسمة انقلب منها
ان اذا الحق اذن الالاب في نيل الولد يعني ومنها اذا وقع عقد التبرع بغير القسمة كالقول
والصحة والسلام فاذا لم يبق بطلان والاصح ومنها اذن في الامر في ضوابط العقود
وهي بانه كما في المكره ومنها في اخراج الموهوب واما مثل الطلاق والعقود فغيره فانه
موجود معتقد مطلق من غير الصيغة ومنها الصدقة بما جعله الله كالصايف لما يختلف
عنده من الصفة والمدين مع الماس من صاحب رتبته القضاة فانه يصدر عن المال ما اذا
ظهر ما خد العوض يعود للمصدق في الاقصى ومنها في اختيار المتبرع الاثر في باب
الصف لو كان المبيع معيا بعد الفرق فانه يقف بطلان ما اذا بلغ من النقطة في العا
ومنها قول الوصية فانه موجب لوقوع ما مضى مما جعله الله في الورد ومنها في
الرماية في باب الرضا من بين ولد الزنا انه اذا جعل مولا الحامية الذي حرها في
في جلب لها ومنها في اجارة الوتر الوصية فيما زاد عن الثلث ومنها انه لو اراد
من اعتق نفسه من العبد بتمت حصة تركه كان العبد مستحقا من ثمن الصيغة ومنها انه
يرد بغير المنة الى النصف بعد بلوغه الثلث الذي ولو تدبج في وجهه ومنها ان المنة
اذا العتق بما استرجعت من بين ارثه وهو الاثاب فهو باق ومنها انه بعد اسلام
الرجعة لو اسلم الزوج في العدة فالسكاح باق والاثاب من اسلامها يخرج ذلك اذا
عرفت هذا فنقول اذا ورد الدليل على مثل هذه الاشياء فالوجه المحتمل الفالبة للطلاق
على القواعد او واحد من القول بالنقل بمعنى الانقلاب من جهة فاذ الحق اليه الاثر
جزء كان او شرط او وصفا او مينا اختلا بالمكلف او شرط او باكل في الامثلة الشبهة
ببطلان العمل الواقع تكليفه او غيره على ما يقتضيه الامر الواقع من جهة الحق بمعنى ان ما
بان على حاله على ما كان سابقا بغير الامر فيما سبق فيكون الشيء كذا من طرفين متقابلين
في الحكم ثانيا القول بالكف بمعنى انه اذا حق هذا الشيء اللاصق للعمل لكف عن كونه
في الواقع موثرا لهذا التأثير الجذب بل من اول الامر ولكن المكلف ما كان بغير هذا
المحض الى ان اتضح له الامر بعد الحق والعدم وثالثها واسطة بين الطرفين قابل لان
نقطة تقابل لان نقطة كنفه هو انتقال الموصي ويحدد الثاني من حين

من حين الحق لكثير من اول الامر وتفسير الامر للاحق مؤثرا في الآثار والحكام
وليس بجملة اماره وهو من هذه الجهة كالمقتل ولكن ليس تأثير من زمان وقوع نفسه بل من
زمان وقوع اول العلم مثلا في مثل الوصية اذا حق القول من الموصي لم يعد الموت مقتضى
كونه نافلا انتقال الملك الى الموصي لم يفي زمان قبوله والما بين زمان وقوع الصفة
وزمان القول فهو باق في الال الوصية او في حكم ماله والما بعد تاييده ومقتضى كونه نافلا
ان قبول الموصي لم يلزم له تأثير في الانتقال والعدم من زمانه وانما هو اماره يعلم
بها النقطة حجة الوصية وحادثها فاذا حقها القول بين صحتهما وانتقال المال اليه من
حين موت الموصي والثالث نقله بين زمان الموت ومن القول لتمام الموصي له واما
المحنة الثالث فهو كفت في التمر ونقله في الاعتبار والدليل لان مقتضا انتقال
وقوع القول لتمام المال الموصي له لا طاعة ولا طاهر وانما هو في حكم مال الميت وثالثه
كل ذلك اذا الحق القول بطلان لكن لا من حين بل من حين الموت بمعنى ان القول
اذا انقلب الوصية في هذا الزمان يصير المال الموصي به ملكا لك من زمان الموت
ولا يعتد بذلك لا بحسب الدليل ولا بحسب الاعتبار كما سبق لك في سبيلك
لك ولما كان هذا التفسير انما هو لمحصل التمر وهذا القسم ثمرة القسم الثاني
سما بعض شايخ الكف بالحق الثاني وجعل الكف لوعين ولك ان كفت في
مقابل الموصي ومن سطر بينهما بل هو الموافق للتحقيق اي ان الحكم لا يلزم ان يكون ثمرة
ثمرة الكف مطر بالعلان يخرج لثمرات تقابل الكف بل ذلك الحجة ضد اعتبار اسرخ
او جبر والتبع الان في تحقيق هذا الوجه والدليل لا ريب ان الدليل الخاص في الموارد الال
على هذا التفسير والاعلام ان كان فيه دلالة على احد هذه الوجوه الثلاثة فالكلام
في انشائه وما في محال ذلك كما في القابل في الكل على ما حقق في محال القول بالنقل
نظرا الى ان ما وقع من العمل ومقتضى دليله على انقائه بمعنى ان ايام الاستظهار مثلا
لمحكم في الشرع اماره او بعض فاذا اعلل المكلف العمل على مقتضى ذلك معنى
وتجاء وزاد الدم صيرة استخاضه من زمانه لانه المتيقن من الدليل بعد اذن الدليل
على ان هذا يدل من الاول فذلك كلام اخر ومثل ذلك في صوم النجاسة فلا علم

صحة لا تؤثر في كونه من المصلحة الاية الثانية بعد ما هو الاصل في هذا المقصد مضاف في ذلك في
مسائل العدد في قصر وتمام او صلوة ارجح او غير ذلك مما شئت افاض المتحقق من ذلك
العدد كونه من غير نهي المصلحة فاحص على نظرية تضامته ارجح ذلك وكذا في الاول
والثاني ما ياتي بتبدل فيكون العادة ملغية من المصير وكذا في الاستقلال بغير النقص
بأحد الامور الى حجة الاسلام وكذا في خروج ناولي الاقامة فان الطائفة من بين
الخروج فما فات من الصلوة فان على تباينها بغيره كل ومثل ذلك في الحق اذ من
يغير اذ في الضيف واما الحاشية وصوم الولد وفضوليات العقد وظهر ما ذكره
بما زاد من الثالث فاذا وقع على نحو صحة او فساد فهو باق على مضمون الاول غاية الامر
بعد ذلك كل مقدم وضاء المالك بعد فساد ما جعل الكفر فان المتحقق من ذلك
كله كون التاجر من جهة الوقوع بالحصول فيما بعد ذلك الاقامة قبل ويحذف ذلك الضيق
فيما بشرط ذلك في الصحة بمعنى الاستقلال من حيث ولا هذا الامر الاخر من اذن او
قبول او اداء او فعل بغيره بشرط الوقوع هذا الامر كل ارجح في الثاني وان كان كل
فالتعقل تقدم تأخر وعلى نفسه لان تقدم الشرط على الشرط نحو ذلك تقدم المعلوم
على المقتضى والعلة اذ ليس في الشرط والمعلوم الا ما توقف وجودهما على بعضهما
فلو تقدم سبق منهما على وجودهما فالتحقق هناك توقف اذا وجود كونهما
تمام العلة وهذا ايضا في الغرض من الشرطية او السببية وان الكف يقتضيه حصوله
فهر على المكلف مع ان مثله ذلك في الاسباب الاختيارية غير معهودة من الشرط
فانا لو قلنا مثالا ان الضيق في الوصية كانت في وقت او الاذن في العقد العضوي والملازم
كاشف يكون معناه دخول الثمن ان كان باصا ودخول الثمن ان كان متبرعا وكذا
للوحي في ملكه من دون اختياره فان القرض ان كان له الان كاشف عن وقوعه في
ذلك الوقت فضا للدخول في ملكه في الواقع في ذلك الوقت فمرا عليه في هذا
الكلام في عدول العبارات بينه وبين كمال في معنى الاتفاقيات والصلوات
محسوبا على نفس المكلف فانه يكون في ذلك كله وقوعه في شيء منه في ان يتوهم ان
يريد بل مع انه يفي خلافة فيلزم ان يكون في الواقع ما هو مشروط بغيره او غير ذلك

ذلك من المكلف يقع عليه ويتحقق وان لم يطلع عليه الا بعد الاذن ولا يصح هذا الا
المؤثر في عبارة ايعاذا لست في الحقيقة الا كما يقول في الحق فيما يقول الوصية فاما
غير ذلك ومن حيثها فلو قلنا في ذلك كذا لكف فلكما يقول في قول العقد كك بمقتضى
ان الاستقلال بصلته الواقع من هذا الجانب وكل ما هو غير ان الاستقلال من ابا حشر اياه
او يعلق حق غير ذلك من مقتضيات العقود ويكون القول من الطرف الاخر كاشف عن
سبق حصول الاثر المطلوب مع انه اطبقوا على ان الاثر لا يتحقق الا من ايجز حصة
اثر لو كان من عقدان من ولي او كذا واصيد او نحو ذلك حكموا بالاطلاق مع
الاثر ان صحة السابق مع عدمه وجعلوا الوصية معنى سبق والاثر ان تلوى في
الاثر من القولين في الوجود وجعلوا الوجه في ذلك ان العقد هو المؤثر وتماثرت
انما هو في القول في الميزان لم يتحقق الاثر فلكل في الوصية كك في الاجازة كك
في البعض كك في ما يوافق من الميزان كك فانه معنى الشرطية توقف المشرط على
واحد في بين السبب الشرط في الوجود واما الفرق بينهما في الاستلزام وعقد تلو
وطبعهما في ان وجود الشيء لا يكون الا بعد ذلك كله فالشرط والجزم سواء كان
بل يتجمل كل منهما الى الاخر فعلى التام كك بالكتف اداء الفرق في ذلك ولا تلو على القول
بالكتف في بعض الصلوة الصور في حال ثوبا بل يتجمل في وجهه فمما الواجب
او اجازة مصلح او يعلق غير ذلك من العضويات في ذلك الغرض ثم ملكه قبل اجازة
المالك ثم اجازة فان القول بطلان هذا العقد بعد قضاء العجالات يصح بعد
الصواب وصدور الاجازة من العاقل بغيره بانقص من اجازة المالك بل هذا
ولي بل يتجمل الصحة هنا من دون اجازة الاتحاد العائد مع المالك وتلو في
نصية عبد اضر حرا او اجازة وكذا لو استوفى لصحة او سلم وهو الكاف وقضى
فاسلم واجازة وكذا لو ابان المربا فاسلم الزوج الوثني والكتافي في العقد بعد
اسلام الزوجية ويصير زوج الحال في ذلك كله اذ بعد الاجازة والاسلام في
لوجها اذ لك فاشغاف سبق لك الفصول في حال العقد في العقود المفروضة واما
العقد وسبق بقائه الزوجية وانما لها يلزم اجتماع المالكين وما في حكمها اتملك

واحدا وما فيها في الاولين فان واحد لان الان الذي ملك الفضل في البيع املك
العبد منفعة نفسه بالفضول بما هو من الامانة الواقعة بين العبد والسيّد والامانة في البيع
ان الاجارة كانت من تلك الطيف الاخر في العقد الفضولي من مثله او متاخر من
العقد فيكون المتأخر والفضول على ما لكن في البيع لان التخلل بين ملك العتق
اجازته ويكون المتأخر والعبد بالكلية للمنفعة في الان الواقعة من الاغنان والاجارة
وهذا عين الحق بلزم كون المتأخر في حال كونه ملكا لملكه والمصنف في الاوسطين
لان الغرض من اجازته كشف عن سبق ملكه من ان العقد وهو في ذلك الوقت كاي
ويلزم في الاجارة كون المسلمت بجهة الكافر في حال كونه مع انهما في اشتراط التمسك
ابتداء واستدانة ومضاف لقاعدة في السبل كما تقرر في محلها ان الشئ اذا تقرر
والاسلام كشاف عن بقاء الزوجية في ان الكفر والارتداد فيه منصرف ولا يرد على
بالكشف يلزم المخالف للجموع ما دل على ان لكل امرئ ما نوى ويخوذلك في جميع
الموارد المذكورة كما في مقامات عدول الصلوة على اختلافها وفي مقامات عدول
الحج بينة صفر او مع اعتبار غير من نوى او في حق السراية وصوم المتأخر فان
مقتضى ادلة التبرع ما نوى اوله من اول الامر حصول ما قصد من نوى او
او وصف او مقدار فان جعلنا غيره من المتأخرين كاشفا من نوى من اول الامر
ان حصول خلاف ما نوى في الواقع وهو المخالف للجموع ذكرناها ولا نرى في القول بما
الكشف يلزم بتعليق المخير على الملك المحل وهو ببيان ذلك ان العقد
والاجارة معا لعمارة صفة ما وقعت على جبر صلا الكشف يلزم وقوعه في الواقع
على نحو ثابت فاحد غير قابل للتغير لا تبدل من صحة او فساد او مجموع او خصوص
او زيادة او نقصان وغيرهما ما ياتي بعد ذلك ما كان في جملة ما ثبت في الواقع
المحفوظ مثلا مثل الجار مجز عن وقوع حادثة ونحوه وهذا لا يجمع مع قوله
ان الحق في ذلك اللاحق كالاجارة مثلا ككشف عن غير من ان الحق كشف عن طلاله
لان كل نوى له وجود بعد في الخارج وهو قابل للوجود والعدم ويجوز ان يكون
ما نواه وبقيت وليس في الواقع لان الوقوع على الله ثم او على غيره من الفاضل

الفاضل المتأخر مع اختاره فيقول له ان نوصيه ونحوه لا يوصيه في هذا المال
مشاريع الامة الذين فاذا كان العقد لا يتوقف حصة ومنازا على هذا ينبغي
ان يكون العقد ايقع منزلا في الواقع محملا للصفة والفتا والمصلحة والعدم ونحو
ذلك غيره من الاختلاف ذكرناها اذ الموقوف على المالك يمكن فكيف يعقل ان
ان العقد من حين وقوعه يصفى على حاله واحدة مع غير الاخر في الاحمال الاجارة
مع ان الاجارة قابل للامرين غير الامرين في احد طرفيها وفي علم الله تعالى فان
علم الله تعالى لا يطلب المالك واجبا ولا لزم الجير الذي ذكره الاختلاف ولا يمكن
قياس ذلك على سائر الكواشف فان الواقع فيها لا يدل ومدان كاشفة فان الاختلاف
عن موت زيد كاشف عنه وهو لو كان في الواقع ميتا لا يغير في الحال بين ان يولد
الكشف او لا ينجيه بوجه من بين ان ينجيه الكاشف مع طبقة او خلافة وكذا لو لم
يكن ميتا فبغير ذلك كاشفا انما هو مغايرة صفة ولا يجمع القول بتوقف نوى
الصحة والبطالان في اول الامر على الحق الاذن القابل للاختصاص بين وعد مع
توقيع احدهما في العقد من اول الامر وان هذا الاختصاص صرف ويجعل القول
بالكشف بذلك المعنى الذي قرره او لا لان الظاهر من الامر الحادث في كل امر
انما هو تغييره من اول الامر فيدل على كون ذلك في الواقع كاشفا ان ياتي ما دل
على توقف صوم المتأخر على الفعل وجب ايام الاستظهار والتجاوز معناه انه
لو وقع كاشف في الواقع كاشف وكذا في مسائل العدول في صلوة او حج فان معناه
كون هذه الصلوة مثلا لظهور الجمعية والحج تمثالا لافراد وليس معناه ان يكون بعد
بتمثالا فافرادا ومثالا في طوبان الاحمال على هذا التفسير وكل في الصلوة
اذن المعلوم ان الموقوف من القيمة عن غيره من وكذا لا يوصى في العدول
ما بعده كاشف ما يوصى كون اصل العمل من غير ما عدل اليه وكاشف في اذن من يشره
واجارة من يشره اجازته فان معناه الاذن اعضاء ما وقع على طريق وقوعه ولا يرب
ان الصوم او اداء الضريبة باذن الصنف او العقد باذن الجير بشرط حصول
الثواب والملك من ان الفعل والجير لا يرب شيئا على ذلك غير الاختصاص

وقوله متخذه في اداء الساتر والفرقة فان غرضه من ذلك ليس عقدا احد بل
بل اداء المفقود والمطلقة وبما هو في ذلك الانشاء وكذا في قول الصنفين
معناه قبول ما اوجبه الموجب الذي ذكره ذلك كون هذا الشيء مثلا ملكا للموجب
لم يرد في كونه مستمرا في مثل ما هو وما دل على بطلان الاتفاق بالخرج قبل
صلوة فانه اذ لم يكن معناه الكف فلا وجه للبطلان بل يكون معناه الانشاء
بالصلوة وعدمه متساوية في ذلك وحس على ذلك غير كالاخذ القبض واحد
المال عوضا لصدقة فانه رد لقوابله من اصله ولان اغلها هذا الباب من باب الانشاء
الغير القابل للعلق والادان ترتب اثرها عليها من جهة الانشاء ما عقد او ايقاع
ومنه البتة واما خطابا يتعلق بالمكاف فالشيء الذي يوجبه في الخارج امتنا له
لذلك الخطاب من اول الامر ولا وجه لتأخره الى وقت زمان ومكان الفرض من الصيغة
احداث الاثر من حين صدورهما لا بعد صفى زمان فلو كان الاثر يرتب عليه
الاجل لم يوجب ذلك الامر لكان هذا تعليقا في الانشاء وترد بلا في البتة والعلق من
عملية المطالبات كما تقرر في مقامه والادان على القول بالنقل العلق في ذلك كله
لان قول يرتب مثلا ان لم يكن انتقالا من حينه بل يكون معناه احدثت النقل فان الاما
او في ان القبض لا يتحقق ذلك وهو يتحقق قابل للوقوع والعدم فيكون معنى ذلك ان
وقع ذلك يتحقق النقل والامالا فان قلت ليس هذا العلق من عند العاقد وانما هذا
من جعل الشيء فان العاقد وان قصد النقل دفعه من حينه وكله مباشرة الايقاع لكن
الشيء متى وقع على شرط متاخر فيكون التأثير منوطا بغير الشرع لا تعليقا قلت فظلم
ليكن الانتقال من حينه سواء كان من القصد والشارع يكون بظاهر من افعالنا في
الانشاء بخلاف ما لو قلنا بالوقوع من حينه وجعلنا ما اعتبرنا كاشفا وكان
لا دلالة له على هذه الاسباب لعموم او فوا بالحق ويقتضى رتبة والاطلاق في
الصوم والركوة كلها فاضمة يكون المطلوب بالاداء حاصل باول الانشاء
بكل معنى العقد والايقاع شيئا تاما في حصول هذا الاثر من ملك او استحقاق
او قل او قوابل ويكون ترتيب ذلك كله عليه مجزء من دوا الانتقال الى شيء

شيء فلو لم يجعله كاشفا لكان المؤثر الامر ان معناه هو جازم لفظ الاداء حيث انهم
وليد قوي على اعتبار الامر الا الحق هذه المتأخر فلا جبر لا تكالها او يلقى اعتبارا كما سقا
في الاخذ بما دل على كونه مؤثرا وبغيره من الضم القنوي اذ ليدل على اعتبار ادائه
ذلك واستعرب لهذا الكلام من يد بتحقيق ولا تروا قلنا ما نقل دون الكف لزم تأييد
الشيء الموجود في المعدم لان العقد والايقاع او العمل الذي مضى لا يعدم في زمان
لحوق هذا الامر المتأخر المتأخر غير من اجازة ونحوه واذا كان كذلك فيكون هذا
الموجود الا الحق يؤثر في ذلك السبب المعدم تأييد اوجب نقاذ سببته وحصول
مقتضاه وهذا لا يرق هذا غير مؤثر في السبب المعدم وانما هو مؤثر في مقتضاه
ومقتضاه عند تمام السبب لم يوجب الا الحق موجودا لا نقول المفروض كون هذا
ما يوقوف عليه تأييد ذلك المؤثر ينبغي وجود ذلك المؤثر عند حصول شرطه تأييد
فاذا تقدم بلا تأييد فلا ينفذ بعد ذلك وجود المؤثر في عملية في احوال تأييد في ذلك
الشيء المعدم ولا ان ادلة الخاصة المتقدمة في خصوصيات الاول انقضت بالكف فيها
حدثت عرقا لا يرق في نداء النفاة فان قوله بارتكابه لك في حقيقة عينك ظم
في امضاء الشيء معاملة عرفة من ذلك الوقت الذي بدأ به حيث غير مقتضى البين
ولا يرب حصوله الا بالبيع والشراء ومنها انقل بعض متاخر من خبر الوليد حيث
لم يرجع السيد عليه بعد الامضاء والجلد في شيء عن احواله من غيرها وهو دال
على ان الاجازة كاشفة من الانتقال من حين العقد والزم ان يكون لما لك ا
لما لو كانت الاجرة المخرجة على قدر المسمى في الرهن المتخلل من العقد والامانة
معها صححة التي جسدته الخلاء في باب السكاح في سلكه الى ابا فرعون فلام وجازية
من وجها وليان لقوا بها غير مدركين في السكاح جائز وانما ادرك كان له الخار
وان ما فاقبل ان يدركا فاميرك بينهما ولا يهر الا ان يكون متدا وكا رينا فان قلت
فان ادرك احداهما قبل الاخر فيجب ذلك ان هو مؤثرت فان كان العمل الذي
ادرك قبل الجارية وروى بالسكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية اثره قال نعم
ميراثا من جهة تدرك فختلف بالله اذ عاها الى الميراث الارضاها بالان رجوع

بدفع اليها الميراث المحدث والمرد بالولين هما العرفان لا الشجران بغيره وذلك الترتيب
بعد ذلك ونصته بما في ذلك من الشواهد عن ترجيح الجانب في بعض ذلك ولا خلاف كون
اعنيته لما كان فصوليا والمفروض ان الواجب حكمت بان عدالة احداهما فيكون
بلغ الاخر صبارا صحيحا وشرط لا يتحقق هذا الا على القول بالكف لان على القول بالقبول
لا يتم تحقق الترتيب في وقت الاجارة مع ان احد الطرفين فيه ميت وذلك بغير حصول
وصفها في الوصية من ان القبول لولم يكن كاشفا لم يبق للمالك بعد موت الموصي
بالامالك لان الموصي ميت يخرج عن اهلية المالك اذ الميت لا يملك والوارث
يتوقف ملكه على عدم الوصية لقوله ثم من بعد وصية يوصي بها او دين واما الموصي
فهو ميت يخرج عن اهلية الموصي على القول بالقبول في قبضه ولا مالك غير المالك ولا يملك هذا
غير معقول بخلاف ما لو قلنا بالكف فان القبول كاشف عن ملك من موصي
الموصي وعدم كاشف عن سبق ملك الوارث واذا ثبت هذا في هذه المقامات
ملحق بها غير هاتئنا كما يرد ولا سبب في هذه الوجوه عن الطرفين في هذه
اما الاطلاق فلا مقتضى المصلحة وان كان ذلك الذي ذكرته لكن بعدد لانه
العموم والمادة الخاصة على خلافه فلا بد من الحدود عند جميع ان المثل كما كان
يكون اجماعا القول بالكف فلم يقبل النقل الا عن نادر لا يثبت اليه واما الثاني
منه فلا يلزم ان الامر لا يمتنع من باجتماع السبب على بعضه وتحققه في الخارج او
الشرط فتقول ولما الشريعة اما النص او الاجماع او الولاية فتقول في هذه
جدا فيهما مع تشهما وتفرقا في الاجواب لا بد من عليا في هذه القضية بل انهما ادلت على
شخصية بعض الكف كما ذكرنا ان منتهى ما قيل في بعض الموارد التي لا يملك الاطلاق
بالكرها واما القضي فلا يجب ان المشتق من الشريعة في كلامهم انما هو كونه كاشفا
واما التوقف بهذا النص فلا يملك الشرط على ما تفرقه في الاصول ما يتوقف وجوب الشيء
عليه ولا يتحقق بدونه وفي هذه الموارد اطلق الشرط على هذه الامور الا معقبة
فيبقى ان يكون من اهلهم ما اطلقوا عليه فلا خلاف ان الاصل مع تصرفه بالشيء
في الاذن والاجارة والنية يقول الوصية والعرض فيقول كاشفا وذلك

في ذلك كله على الكف غالباً ويظهر من طوارئ كلامهم ذلك في الكل وارجاع
لفظ الشرط على هذا المعنى سهل من ارجاع هذه التصريحات الى خلاصة بل هذا غير
ممكن اصلا وثانيا نقول لا يلزم كون شرط عدم حوان تقدم الشرط عليه لانه لو كان
كون شرطية على هذا الحق بمعنى انه لو لم يكن القبض مثلا بعد العقد فان العقد باطل
ولو كان القبض هناك فالعقد صحيح من اوله وهذا ايضاً يتوقف ولا مانع منه بعد
ماعدة لادلة والعقود والحق الثاني في قبول الوصية من مغلبة القبول في حصول
الملك منقبضة بالاصل واعتباره فيه يكفي فيه كونه كاشفا فليس الملك الثابت في
الحال معاقا لشرط مستقبل بل انك اذا لم تجدناه هو الشرط انتهى وحاصل
الحجج ان بعد قضاء لادلة تمامية السبب لم يشترط ذلك الامر المبحث عنه بان يد
من كونه كاشفا عن ذلك ولا كونه نافلا لا يمتنع بتوقف الملك والتاثير عليه فلا ريب
الثالث فتقول ان رديتية على المكلف فهل اذا دل عليه الدليل مانع منه كما في
الارث ونحوه وثانياً مانع كون الكف مستلزما للقبول بل نقول دخول ذلك في
ملكه او كونه عليه الصادر منه فاعلم ان في علم اقله انما هو باعتبار ما له من حقوق
وضاء ففي الحقيقة وقع هذا الامر عليه وضاء وان الحق ولا مانع من ان يقول ان انت
اليوم يكون ذلك لك من امر قد خول به في الواقع فالتاثير الحيز من اليوم
يكون ذلك الاصل في ملكه من زمان السبب واخلاق لا يمنع منه وعنده ذلك
من الدخول القهرى ثم وكل في نية الحد وفان رضاه يقبل العمل على امره
كاشف عن سبق كونه ملك واما الرابع فلا نقول ان القبول داخل في معنى العقد
المحلول سيما ومقتضاه عدم تحقق المحلول بدونه على مقتضى القاعدة بخلاف الاذ
والاجارة والعرض والعدول وتمام الاجل ونحو ذلك ليس من حيث من السبب مقتضى
الادلة عدم مغلبة ذلك في الحقيقة وفي ادل على اشتراط من ضمنه وفي قوله
من ان دلالة على ان زيد بما ذكرناه منتهى وهو الفارق بينهما بين قبول الحق
وكونه فارقا واما قول الوصية فالفرق فيه صحة الوصية في حيز من الموارد من
دون قبول الخاشعة من كونه ايقاعا لا يوجب في معنى القبول ولو ثبت

فيكون كالتقص في غير مضافا الى ذكرناه ان كونه نافلا يقتضيه بالملك بلا مال فاق
مرفق ان يد من ذلك واما الخامس فنقول من قبال الكسفة لا يمتنع هذا البيع المتناهي
لاحتجاج المال كالمثل في البيع فليس يمتنع هذا البيع المتناهي
بان تملك البائع فصولا لهذا البيع مع بقاء العقد الفضولي على حاله يمكن لان المال
ان كان فقد ذلك البير باطلا على العقد الفضولي كان هذا صحيحا لو لم يكن
باطلا منقول بان يبقا لهما قد تملكه كاشف عن عدم رضاه بذلك العقد الذي
عقده اذ لو كان راضيا لكان هذا ملكا لمتري فكيف يملكه فاذا كلف عن عدم
رضاه فلا يمتنع بعد ذلك الاجارة لابق ان لا يمتنع لقولنا ان تملكه عن عدم رضاه
لان عدم رضاه قبل تملكه لا تأثير له والمفروض ان بعد تملكه اجارة فلو تملكه
هذا في الحقيقة فقد تملك الاجارة لا نأفقول ليس تملك اذ لا مانع من ان نقول
بمصلحة الملك وعدم الرضا في آن واحد وهو ان تمامية البيع لنا قبل حصول العقد
الوقت تملك وتملكه هذا بالنظر الى العقد الفضولي وقيل اذ لو كان عقد
الفضولي نافلا لم يعقل ان يملكه هذا في هذا لان الايجابان ينقضان الشيء عدم
الرضا بذلك فتمار ولا ينفع بعد ذلك اجارة فتم هذا او نقول ان دليل الاجارة
انما هو في المال هذا العقد فقد مات ذلك العقد بلا اجارة لا ينفع فليس
يطال ان هذا العقد بقوات شرطه او نقول بعد من مكانه وصحة البيع هذا بان يد
من حصول الملك والعقد صحيح العقد واحد كما في عقد عبد كسفة مع انما تملك
وتقدم الاعتراف ولا يرفع التناقض والتقدم الزمان في غير معلوم بل معلوم العقد
اذ ليس هنا الاصفى العقد وهو الملك والخروج وليس سبق للملك اذ في
من سبق الخروج ولا الفل من اتحادهما وانما نقول هنا انما اجارة المال
العائد في الفرض معناه سبق ملك المتري من زمانه ان العقد الفضولي الى ما
الاجارة على قاعدة الكسفة فانه تملك العائد الفضولي لم وهذا البين لم
من الزمان مع الاجارة اذ ليس هناك جزء من الزمان وانما يعتد بتمام ملك
الفضولي على المتري في نفس الامر في ان التملك بالذات كعدم العلم على

العلم على معلوم فتم اذ انما انما في الزمان لا مانع من ذلك اصل وما ان تكو
في غير الباب اعظم من ذلك لا يمتنع هذا في الف للاموال لا يتركب الا بدليل وقد دل
ذلك في عقد عبد كسفة دون المقام لاننا نقول هنا انما يمتنع معاير اذ لم يتحقق
المعالم مع اذ لا امتناع اجتماع المال كالمثل والمفروض قضاء الادلة بالكسفة معناه
بذلك مثل ما هنا لك بغير مضافا الى اننا نقول ان الزمان الممتنع على الكسفة معاير
بان زعم الممتنع في قول الوصية على القول بالعقد فانه هو جوابك هناك فهذا جوابنا هناك
لذلك انما في رعا في تملك الكافر للسلم او للصحيح فنقول ان هذا العقد بطلان
العقد عليها من قبل الكافر ايم بطلان اصله فلا يرد عليها بغير نقض وانما نقول المتناهي
من نفي البطلان هو كون الكافر صالطا على ذلك وما الرصد منه اجارة لا يمتنع طالا
عرفا وكون الاجارة كاشفة لبيع الصدق الغرض ولا يمتنع قبل الاجارة لا يمتنع
في الغرض وهو البيع فان قلنا بغير ذلك ايضا والكسفة لا يرد عليها بعد واما
في الاسلام والامانة فوجب بان رجوع المريد كما كسفة عن سبق بقاء الزوجية
كسفة عن بقاء الاسلام ايضا في وجهه وانما نقول لو لم يكن الاسلام باقيا لان
تمويل اولاد مع الكافر وانما تملك هذا الغرض وبمثل ذلك نقول في اسلام
الكافر بعد زوجه مع اننا نقول لو كان الاسلام او التوبة نافلا لم يمتنع لعدلهما فتم
من الاسباب مع انه خلاف ظاهر اجماعا واما في السادس فنقول لا يمتنع من ذلك
مخالفه لادلة التوبة بل هو عين الواقعة لان التوبة حقيقة هو ما استقر عليه اعتقاد العامة
لا مانع بالحق فمع عدمه لم يكن ذلك يمتنع حقيقة بل التوبة انما هو في التوبة قد
في الواقع العمل على مقتضى انما تملك هذا اما السابق فلان هذا ليس بغير الممتنع على المعاقب
وتتجهز ان الممكن وان كالا يخرج من بين امكان ايم لا يمتنع في وقوعه على
احد الامكانين مثلا اذ انما شيئا في الخارج فهو قبل وقوعه كما ان كان ممكنا بالذات
مقدور وقوعه بانه ممكن بالذات وقوعه على طريق امكانه ونخرج عن الامكان الى الواقع
واما الوجوب بالعرض فتم لا دخل له في ذلك لان قبل وقوعه ايم واجب لعدم الرضا
لعدم تحقق العلة الثالثة فصار الحاصل ان الشيء الممكن احد اعماله هو وجوبه وتتحقق كذا

في كل زمان مع انه باق على مكانه الذي مبدل من حيث الوجوب والاضحاخ التعيين
والذي يحتاج اليه التعيين الخارج كون الشيء موجودا في الخارج ولو على امكان لا يكون
الشيء واجب الوجود فنقول اذا انعقد الفصول العقد مثلا فلا يخفى في الواقع بعد
ذلك من وقوع الاجازة او عدمها فكونه في نظرنا وفي الواقع اذا احتمل بين بالذات
لا ينافي وقوع احد الطرفين في الواقع لما قررنا ان كل ممكن بالذات دائر في كل زمان يثبت
وجوب واضحا فان كان في علم الله ان الاجازة تقع فعند ذلك يكتفي بهذا في كون
الشيء متوقفا اذ التغيير معناه التوجه الى الواقع مع الوجوب بحيث يستحيل جازا في هذه الحالة
فاختار فان علم الله على كل شيء علم بغير حكمه بما ياتي حكمه فبالا للتغيير مع انه لو تغير
شيء مما يلا من مكانه الى غيره الوجوب الذي يستحيل عليه لعدم وجوده على الاجازة كما
قررنا في وجوب الاضاحه فان تغير العلم بغيره كون للعلوم واصفا في الخارج وتوجه
في الخارج قال بل هو متوجه على مقتضى امكانه الذي لا يخفى من علمه من اجل كونه
متمم لا يجرى الا بدنه صدق ولا اختيار غير فاذ كان علمه في ذلك الامكان الى الا
فنقول كون وقوعه في علم الله كاف في تخير هذا العقد وان كان بالذات محتملا في تمام
الكلام موكول المحل وما الاول من الثاني فالان كون الاجازة ونحوها من الاما
لامضاء ما وقع مسلم لكنه وقع البحث في امضاء من هذا الوقت او من اول الامر في
عين البحث فتر ان كون من ذلك الوقت ايم لا يدل على كونه في الواقع كل قبل ذلك
والاجازة والنقص والفرقة ونحو ذلك غائبة اذ ردت وقوع هذا الامر من اول الب
الان اذ الجبر يقول اجرت ان يكون هذا الامر كذا ظاهر وقوعه بعد ذلك الكلام
في نظيره ولا يقول اجرت انه كان في الواقع واذا كنت لم اطلع عليه وان هذا الا
بجائز فالنقص في لفظ الاجازة ونحوه غير واضح المأخذ وما الثاني من ان
كون الاسباب نشأت غير فاض حصول الامر من حين ذلك الانشاء معناه الامكان
من حينه وليس كلما قصد وضع الامكان استبان تأثيره على شيء اخر فان الاما
في قولك بقاءك مثلا قطعا وليس معناه بقاءك على كونه بل الا ان مع ان تأثيره يقع
ان القبول فاذ ادل الدليل على صحة النقص ونحوه صا حاك فان قلت لم يدل هذا

هنا دليل عليه قلنا عادل الكلام الى دلالة الدليل الى الاشارة وما التاك فلا نا
لا يمنع من كون ذلك سببا تاما على تحقيق الآثار وتختلف ان مقتضى لوجود مانع
غير مستغنى فكون المانع واجب الوفاء بالعقد فبعد الملك بشرط رضا المالك ولا
ربح ان الذي يضمنه من ذلك ان الوفاء بعد الشرط لا قبل وهو دليل تأثير العقد في الملك
ودعوى ان ان مقتضى العقد للملك من حينه فالوفاء به اداء الملك من حين العقد
لا من حين الاذن مدعى عنه ولا بان هذا على مواعد سائر العلل فان تخلف الشرط
مانع ولا يبان ضرورة والنار على العطن مثلا مقتضى للاسحق لكن بشرط عدم
حلوله الرطوبة الزائدة فاذ انقضت زمان وجب الرطوبة اجرت الناحج لا قبله
مع اننا نقول ان الحق ليس هو النار بل هو مع عدم الرطوبة وهذا كمن ياتي
العقد من حين الاجازة صار الوفاء بنقل العقد لا شيء اخر لكن بعد انقضاء
وهكذا نقول في كل امر من الموارد ما الرابع فلا يمنع كون تأثير هذا الامر
التاخر في السبب المتقدم فان زال المانع لا يؤثر مقتضى شيئا وانما يؤثر في المعلوم
لان جزء العللة التامة واما الخامس فبان حديث الورقة الباري لم يدل على
الصحة في الواقع وان قول النبي كسفت عنه كما لا يخفى على النصف فقول على صحيح
من اول امر باجانه الان بخلاف زناه في الاجازة وهو لا يفيد الكسف بهذا المعنى
وجبر الوليدة فغيبته في واقعة فالعلم على ذلك او لو بان هناك شيء قابلا للامر
مع ان هذا اهم من الكسف بهذا المعنى فلعلم امضاء المانع من حين الرضا لا
كان في الواقع فانكسفت امانا وتأثيره في بيع الصبيين فهو ايمر قابل للاعتناء
في معنى الكسف مضاعفا الى انه يمكن ان يوق على القول بالتقدم لا يمنع من صحة اذا
صوت المتعاقبين قبل تأثير الشرط الامر في كونه قادرا على المسلم من ذلك انما هو
الاجزاء لا في الشرايط فاجازة بمعنى العقد فيكون روجه بعد الاجازة والفرق انه
ميت فيظهر ان تأثيره لا مانع من ذلك مطا واما الوجه فيمنع انشاء الملك عن
الميت فجاز ان يبقى على ملكه كما جاز ان يحدد للملك قومات مثلا وجب الدية فانها
تؤخذ في ملكه ويؤدى منها ديونه وصداها وكما لو لبس شيئا فوقع فيها صيد

على موهبة كما لو كان على الميت دين فالتابع فيه في الدين فالدين التركة فان على ملكه
وكذا ملحق بالدين من موهبة غيره وقصد ولا ينعى استمناعا لها الى الموارث قبل القبول
بوجهي ان الوصية قبله غير محققة لعدم تماميتها الا بايجاب ويحول ما لا يترتب في حق ان
يقصد وصية بقبول لانه في الاطلاق لعدم زوالها عن ملكهم الا بالقبول الحق الوصية
فيستقل ما كان يمكن المناقشة في الاول بان الملك للميت غير مقبول ولا ينعى امقاؤه
بموتهم الا لانه يتعلق الدين والوصايا بالدين غير ملزم بكونها ملوكا للميت بل بقول انها
ملوكة للوصية كما يراعى بعد موته لكن لما كان الب في ذلك الميت ينبغي ان يخرج من
عليه من حقوقه ويخو ويسر ذلك الكسب حتى المقتضى على الرهن ويخو ذلك فان
الملك تمام ملك الوارث وان تعلق بحقوق انتفاع اخر من الموت وقبل ذلك
في موهبة التجهيز والادوية للميت او تعلق بطرف او بغيره كقوله ياذل في الاموال
وليس هذا دعوى الى الملك او السلب وانما هو سبق ملك مع تعلق اخر فاذا سقط
بقول الملك ونقول ان الصيد بملك الوارث استلزم لتمامه مقام المقتضى وكونه بمنزلة
ان يضيها بربك دفعها بان هذه كلها تخرجت والدي زينة الماهو على حسب الظواهر
وظاهر هذه الامور وعدم خروج هذه الاشياء عن التملك الميت والمناقشة في الثاني
ايه بان ذلك متعلق بطرف الموصي له المال من الوارث هو خالف الواقع ان الوصية
مغناه الانتقال اليه من الموصي وبذلك لا يقع بان ذلك لا مانع من ادوار مال
غير مستقر ما هي عدم القبول فاذا حصل القبول انتقل مضافا الى ان التوثيق في هذه
المقالات بادلتها من التوثيق في غيرها مع كون الكسب بخالف الاصل على
حسب تقريره ومن هنا تبين وجه ثالث وهو القول بتحقيق ارفع في نفس الامر ولا يترتب
غير مستقرة جميع هذه الموارث ويستقر في هذه الاشياء المتأخر ليس هذا الحق الذي با
النفلا اذ معناه المحل في الان لا الحق في ملك ولا قول لا الكسب اذ معناه مقتضا
عدم بطلان الا حق في ذلك بل هو امانة لحصول العارية وهذا الوجه يقتضي كون
ذلك الامر المحل لا حق لا حق ما في ذلك لان لا في الاموال بل في استقراره بمقتضى انه لو لم يلق
ول ذلك الذي وقع في الواقع مشرنا لا ولا يرد على هذا الوجه ما يرد على القول بالكسب

بالكسب من النقص والامارات غايات من بدعيه بعدم انطباقه على بعض الموارث
كما لا ينبغي على من يثبت لذكره ان يثبت او يثبت له لا يحتاج اليه الى الاطلاق في هذا
من ذلك ان اراد الوجوه بغيره بل ذلك الى ما يبق في ذلك فليكن ينطبق هذا
الوجه على الموارث السابقة وما اعطيه مع ما يرد عليك من الاجابات واذا عرفت
ضعف هذه الوجوه وانتشار هذه النكاحات مع ما في كل من هذه النقص من الاراد
التي لا ينبغي بعد الامانة بما ذكرناه فنقول الذي يقتضيه الظاهر ان اجابته بالكسب
بالعنه الثاني كما عرفت لان ذلك هو الذي ينطبق عليه هذه الوجوه المذكورة في
الكسب والفعل معا ولا يرد عليه شيء من ذلك الارادات عليها ما في صحيح هذا
فنقول قد استفسرنا سابقا اذ معني الكسب الثاني عدم تحقق الامر القابل للدين لزم
فك او ملكا من حق لك الامر ان توفد لك الامر الا حق لا يثبت بان قبل تحققه ليس
في الواقع شيء موجود وانما يحصل بطريق هذه الامر لكن الامر ليس من من حقوق
اللاحق وانما هو من اهل تحقق الموقوف مثلا فنقول هذا المتأخر في الابهام في
صحة الصوم السابق وعدمه موقوف على بطلان ان يقع قبل ان الفل وعمله
ليس صحيح ولا باطل لكن اذا عرفت ان في سببها من جهن وتوقع الصوم وكان
قبل تجلن الدين عن عشرة لم يكن في الواقع في ايام الاستظهار لا حقيقة ولا ظهور بل
اذ تجاوزت جهتها طهر من الاول واذا انقطع صبرها صفا كل في عدل والعدالت
وصالحه ارجع كما انكفا او انقلاب الحج الى الاسلام اي بطران كما لم يفتقر او
بالحق لو لم يكن قبل وقوع العدل وان كان في الواقع شيئا من ان لم يعد والبر وعمله
بل كان على حساب دفع من الية فاذا انقضى الامر الا حق في الاصل من اول الامر
لا من حبه ولا نة وان في الواقع العارية على مقتضى الاقامة لكن هذا المخرج ان
ذلك وجعلها صلا من اول امرها وان هو لها وحك في فضوليات العقود
فان الواقع لم يكن ملكا قبل تحقق الاجارة ولحقها ان في الملك من وان العهد
ينبغي ان التمس قال اذ ارفع عقد يوم الميزان في امانة يوم المحجة هذا الوجه المركب
لا يتحقق في الواقع الا بالحرية الاخيرة وهو يوم المحجة انتفاء الحق للمدعية لكن يوم

المحقق الثاني في كون المتري مالكا من يوم الخبز في يوم هذه الاحكام
 وكل في اذن من غير اذنه في نداء وجارة او صدقة كتحص صاحب المال بعد الصدقة
 مجهول المالك كالمسألة فانه حينئذ يوصى به من الصدقة فيكون ذلك الصدقة
 له لا للمالك من زمان وصحة الصدقة لا ان يكتف عن توصيها ولا بد من اعلان حقيقة
 ما يثبت الى الصدقة الى المالك للمالك بعد ذلك المصدق وكل في القبض المعبر عن القبض
 فان لم يوصى القبض يثبت في ملك المتري من حين القبض كما قرأنا في الاماير وما
 المحول في النكوة يثبت في الوجوب في الحاد عشر وعدم تمامه يثبت في سقوط
 من اول الامر والقرعة في المحول يثبت بعد وقوعها في القبض والطلاق من حين القبض
 والحاصل يرجع هذا الوجه الى ترتيبه فاما الكف من زمان يكون ذلك في الواقع
 قبل وقوع هذا الامر الا ان لا يثبت في القبض الزكي بالاطنا الكلام في تطبيق
 الامثلة في هذا الذي نذكره في محله بل لا بد من غيره لذلك بالبرهان في التفسير
 سابق في الحدة ويان الطاق الادلة على هذا الوجه الوجهين يقول اما ما ذكر في
 اهله النقل من التملك بالحصول الى ان المتيقن قد عرفت اننا انما نلزم جمل ذلك
 ولا نقول بحدوث شيء في الواقع قبل صدق هذا الموثق واما ما ذكره من الوجبة
 والشرطية لما تقدم من تقدم المحلول على العلة والمثروطة على الشرط فيقول نحن
 ملزمون بذلك ولا نقول بوقوع جارية الامر بعد حصول تمام الشرط واما
 ان الاثر قبل ملكية اربعة ايام او خمسة ايام وانتقال ذلك من يوم الخبز او من يوم
 الخبز فلا ينافي تقدم الاثر ولا مانع من ان يقول الشاهد هذا الامر في هذا اليوم
 سبب كحصول ملكية هذا الاثر من زمان ادم الى يومك هذا المعنى ترتيب اثار
 ما لو كان كل من زمان ادم نعم قول الشاهد بان المتيقن علمه في الوجوب والمثروطة
 يتقدم على شرطه كما يلزم هذا على كلام اهله لكف حتى يبيد ولنا اولا مع
 الشرط في مقام الجواب ولو التزم بان لا مانع من جعل الشرط ان جعله هذا كيف
 على من ليس شرطه لا ان شرطه جعله هكذا فبصرف اليوم ما تقول في بيان شيء من ذلك
 وانما هو أخذ بشرط الشرطية على اقره في الاصول مع نحن متوسع في الشرط وجعل

زمانه قبل وقوعه من زمان شرطه وبعد ذلك ولا يلزم من ذلك تقدم التامير على
 المؤثر فتم جدا ولما ذكره من الزمان دخول شئ على المكلف قبل ان يكون له
 ويؤثر به بل يؤثر خلافه كما ضلنا في جميع موارد وفاتت بعد ذلك تقدس على جوابها
 قبل ارادة المكلف والبيان لم يقع عليه شئ وانما يقع ذلك بعد اختياره وان التمس كذا
 اذا عرفت ان يكون ملكا لك فانت تختار ان اجرت الان يكون ملكك من حين
 وهذا اثر فاجعلته هذه الاجازة ان شئت فاجز حتى يقع الاثر وان شئت فلا يجز واما
 ما ذكره في عدم القرعة بينه وبين بقول العقد فيقول كذا في ذلك من خبر وان جعل
 الاثر ان من اخر وجعل الاحتمال انه كما لا يقع الاثر قبل القبض لا يقع في هذه الموارد
 اية قبل وبالحرج المتع كما قرأناه في الشرطية نعم لما دل الدليل في هذه المواضع على
 نبوت الاثر من ذلك الوقت وان حصل التامير لان كما به عليك وجب دلالة الادلة
 مما بين الشرطية وبين الادلة فيصير زمان الاثر وان تأخر التامير مع ان لنا ان يقول
 ان يقول العقود اية كما شئت لهذا الوجه بقرب اذ يقول الاجاب قضاء مقتضا
 ومقتضاه التملك من حين صدق ولا من حين تمام القبض فيقول في سقوط الشرط
 في ذلك بهذا الوجه فلا يتحقق قبل ملكه لا وانما لا يظهر لكن متى ما جاز القول
 يثبت في ملك مالك من زمان الاجاب وهذا ينبغي عدمه بقرب وان لم يتكلم به
 منكم صرحا قبل بل لا كلام الكل وصرح ثانيا للمختصين والشهيد من كون اول زمان
 المالك ان تمام القبض وهذا من بين من احكامهم على ذلك وهو لا يتابع الفلك
 القاصر منهم لا يطرح لكن ما ذكره من الوجبة او من بالموارد وهو وجه لا يطابق الوجهين
 على اية العقود من وجوبه الى المكلف وما في ذلك من بل يتحقق انتم نعم ولما
 لزوم الخ في اجتماع المالكين ووجود السبل على هذه الكف فيقول على كل حال
 يكون اعانة القاصدة الفضول المالك اخرا مالكا للمتري من زمان الاجازة
 في ذلك سابق وكس هذا من اجتماع المالكين في شيء لان هذا لازم في جميع الصور
 وفي صحة انا لو قلنا بذلك فاما مع الفضولي الى المالك فهو ان على ملك
 ما لك في الواقع فاذا جاز ان في خرج الملك عن المالك من حين العقد فيجوز

اهل

تحت الحكم كما هو في حق الشئ وهذا انما يقول كل ما اذا احدثت فصولا في ذلك
المالك ثم اذا ملك الفضول فهو في ذلك الفضول كما صلا المالك فاذا اجاز
ان في جميع المال من زمان العقد الفضول في حق الحاكم وتوسط ما يكون في هذا
الزمان لا حائل فيه فيقول بل يجوز توسط الف مال وجميع كل ما الى ان يقول
ان المالك على الماطلات اذا علمت هذا العمل اليوم اجعل لك هذا المال من كل
ادم مع انه تكرر بالية الجاني ما لا يحصى ومفاده ان كل من استغنى بهذا المالك بوجوب
اليك مناضرين معنى الملك الا هذا وما السبل فيقول بغيره المالك فيقول في انق
من زمان ودره وكذا السلام الكافر بوجوب من اسلمه في الملك من العقد والوقت
من زمان الاسلام للزوجة بغير تعيين النجيرة واما في الفاعلة التي على القول الكسب
فلا يلزم على فلان لان ما نوى او لا قصد وقع وما نوى اجزا من العقد من كسب
فقد ان من حين وقوعه في اول العمل وما يتعلق بالشيء على المعلق فانه لا يخرج
اذ لم يعلق بغير شيء في الواقع بل بغير شيء حتى يقع ذلك العمل الممثل مثل ما
اهل النقل فاذا وقع حصل الاثر من اول زمان السب كما في زمانه في الشئ وما ذكر
اهل الكسب من كون نوايه هذه الامور لا يحق من زمان او اجازة او غير ذلك
فيكون او من جهة امضاء ما وقع سابقا فيقول هذا مسئلة مسلم عندنا انما كثر اليه
مضاء ما وقع سابقا في الواقع او يقع من ذلك المطلق لان من ذلك
الزمان ولا يجب ان يفتقر الاجازة الرجعة في الوقوع من ذلك الوقت بعدا
الرجعة لان هذا كان في الواقع وان كنت لم اطلع عليه وكل خبر من الكواشف
واما ما ذكره من ان تاجر المائت الى زمان الحق ذلك ان شرط موجب للتعلق
مناف للافتاء فيقول ما تقولون في اجازة العقد وقوله عليه السلام في الكواشف
حصول الاثر من حين القبول ثم يقول هذا مقتضى الجمع بين التاجر من بين الاثنا
والشرطية مع ان هذا ليس تعلقا احدثت للسبب من غير ان يوجب التاجر
كل واحد من هذه الاجزاء سببا اما اذا حصل حصول الاثر من حين اول السب
واما جموع العقد والايضا فينتقل على انما فان الوفاء بذلك ليس بمناه الاثر

الاخر حكم المالك مثلا من حين وقوع العقد ونحن نفعل كل غايته بعد حصول
شرط الثابت بال دليل ثم ياتي في قول اهل النقل المقتصرين في الاثنا من حين الشرط
بل قد ذكرنا ان هذا لا ينافي كلامهم انما اذا تاجر المقتصر بعد زوال المانع لا بعد هذا
نقضا في اقتضائه من غير معة كما انجناه في المثال فراجع واما ما تاجر الموجود
في العدم بعد ان تاجرنا انه لا يبرر عليه هذا النقل بغير وجبه واما على المختار فيقول
لم يوجب الاجازة في العقد مثلا واما ان المخرج المركب في حصول هذا الاثر من زمان
وقوع العقد لا يحد من ذلك واما الادلة الخاصة في الكسب كحدث عرق المائت
وحضر الولية ومجتهد وعجدة وما مر في باب الوصية فيمنه من ذلك لا ياتي في الكسب
بالمعنى المختار بل هو ما يقع ارتباطا بحدث عروة وخبر الولية وكذا الصحيح في
الصبيان فان غاية ما دل عليه كون الميراث للغير من الميراث ما ذكرناه لا ياتي من ذلك
بل هو عينه فان اجازة توجب في حصول الزوجة من زمان العقد ولان التورث
باب الوصية فغيره فاعان على القول ان اهل الموصى لا يتقبل الميراث من حين الموت
ان يكون في هذا الزمان بالمالك اذ اليه غير ذلك والوارث كل فقول ان ذلك
لا مانع من فان الذي يتقبل كون الملك بغير الملك بحيث لا يقع مناضر الى احد وهو
ان الملك معناه عود المنفعة من المالك كعدم المال مناضر مفهوم المالك واما كون
ما ذكره من شرط ميراث فاذا حصل ما ملك الوارث من ذلك الوقت الاول فاذا لم
حصل ما من الميراثية من الاول كحالتها هذه اذ بالقبول يكون ملك الموصى له من حين الموت
وبالعدم للوارث كك وتاينا فيقول بان نقله الى الوارث كمال الجمع في النقص في
عند مخرج فاذا قبل اثر في المالك من حين الموت هذا يجمع الادلة في حقيقة حق
الشرطية وينبغي اعتدالهم في الحقيقة باستلزامه في الموصى له المال من الوارث
وهو خلاف الواقع اذ على ما ذكرنا ان يكون الناقص من زمان الموت فيكون في اليك
من اصل ملكه الذي من الموت فهو احد المال من حقيقة والوارث وان ملك كان
اخره عن المالك من اول زمان الموصى من غير مقتدره بغير البصيرة والافضل
تجدد هذا المذهب المختار اخذ بجنا مع الكلام من محال لاننا مع المتكلمين

الاشكالات بخلافها بحيث لا يبقى بعد كلام المكشف ومكلف او معاذير
او فائدة النظر فيها نعم يبقى علينا بقية وهو ان ما اخترنا مغاير في الاصحاب الذي
لا يصح مثله في الفقه مثله بل من هو ادون منهم يربط بل لا يبعد كلفه في كلامهم
قطرة من بحر فان كلمة الله هي العليا فيقول مستغنيا بالله ومستغنيا من بركات انصافهم
التي كبر وعقولهم الفقهية سائلا من ان يرفع باب الهام الى الصواب لا يخفى على
معرف طريقهم والمطلع على نعمهم ان غاية مقصودهم في تحرير هذا الباعث انما هو
الفرق بين متيقن الثبات والبلوغ في غايتها الى مثل هذه المادة التي يحتاج استقراء
مع في جميع المضام واستقصاء الادلة واستنباط ما يورد وما يندفع وغير ذلك في
المصنف في غناهم وفي ادائهم وان يذهب اذهابهم في بيان الطريق على مذهب
اشغال الابهام وهو ما كان ثمرة ما اخترناه من القول في المسائل الفقهية ثمرة الكشف
فذلك لا يحتاج الى الجواب بل ذلك ما قولنا ان الذي يتناهى ما اخترناه في كلامهم
اللفظ الكف الدال على كون الازمة في الواقع قبل الاجازة لكن يقول لما كان الامر
هذه العبارة في قول النقل الموجب لوصول الملك من بين الاجازة وكما نوايريد
الملك من حين العقد وكل في باب الوصية جبره اعني ذلك باللفظ الكف فثبت
لهذا المعنى في قول النقل لان كون الازمة من بين سابق يوجب كون هذا الشرط من لزم
المكشف فثبتهم من بين النقل واما ان تبت الازمة على هذا هل من بين وقوع
الاجازة او كان حاصل في الواقع فكشف هذا عنه فليس هو وجود في كل منهم وفي
ذلك انهم جعلوا الازمة في ذلك التمام وعبارات الاصحاب في هذا الباب كان يربط
من الطلاب لربحية النقل كلامهم بل يقتصر على تيقنهم من قولهم هو الازمة
كاشفة او نافذة لان وقطعة الغائبة في الماء ولا يدل على انهم ادانهم من الكف
لحقوق حكم الملك من زمان العقد لكن هذا هو تأثير الاجازة او كما في الواقع
والاجازة ككشف عن معنى الاجازة فالانقضاء من كلامهم صريح لا مظهر الا من لفظ
الكشف في الجملة بل يدعى صراحتا احدهما اطلاقه على غير معنى الملك ومطلو
العقد وكل في شرطية القبض ويخوذلك ولا يرب ان الشرطية توقف الطائفة

الناظر هو لا ينطبق على الكشف بالخط الاول مطايع يحتاج الى اخراج كلامهم
ظاهر بالمرء لا يرب ان عمل الكشف على هذا المعنى في كلامهم سيما في مقابلة
النقل وقضية الازمة او من حمل الشرط على الكشف الذي لا يربطه بوجه لا يظن
ولا معنى للاجيازات وثانها ان يكون الاجازة بحيث يقع العقد بحصولها ويحل
بعدها لا ينطبق على معنى الكشف الموجود في باب الكاشف وقلة بيان في ذلك
القول بالنقل اذا التبادر من الكشف ما لا يدل على الوجود والعدم للكشف
عنه فاذا وجد الكشف ولم يوجد فثبت ان يكون الواقع علما هو عليه ولا يبعد
جعل وجود شيء كاشف عن شيء وعدمه كاشف عن عدمه اذ لو جعل كل كاشف مثل
دولك التمس بخوفه فهو بالشرط ان لا يطلق حقيقة قول الكاشف بل بعد
من الشرط والاسباب كما لا يخفى على من يتبع كلمة الاصحاب في باب الفقه والنظر في
الشرائط التي ذكرها اذ يمكن ان يفي ان ذلك كله كاشف واما ان لا يفي
هذا المعنى كما في الاجازة فان قلت هم يصحون بان علل الشرع معارف لا مؤثر
قلت هذا لا يقتضيه ما قلنا ذلك من الكشف فان الاصحاب يقولون ان العلة
معرف ومع ذلك يثبت العقد بسبب الملك على اطلاق سبب الفك الرجعة ولا يثبت
هذه الاستثناء كواشف من الواقع مع ان وجودها موجب لوجود العلول
وبها موجب لعدم مخرجه وذلك الاجازة بعينه نعم ثبتهم لا كاشف ادون
سائر الشرط والاسباب من جهة ما ذكرناه من كون اقرع في زمان سابق على نصير
حكم الشرع فثبت اجازة من بين وقوعه اثر في زمان سابق عليه فيكون المشتك
متاثيرا بالامارات التي يوجد من العلم اذ انفسها كما انهم متاثيرا بالاشياء والشرائط
من جهة كون ذلك الاثر الذي يوجد في زمان سابق بتاثيره هذا يؤثر في
البر الطار القاصر لا يعتمد على فهم الاذكياء للضعفين لا المتعدين ولا يفتقر
عدم كون ما ذكرناه اجبا في كلامهم بما ذكرناه من القرائن الواضحة المتبادر الا لا يخبر
الانسان بقول كل اقل من الاجمال في كلامهم بحيث لم يعلم انهم من الكشف
ان الاحقاليين نعم على ان المراد من شيء بقاء النقل من بين الاجازة ونحوها

فوجب ترتيب الاثر في حال العقد واما ان ذلك على اي الوجهين فلم يعلم من كلامهم
 ولو سبق منهم ما ينبغي من حقيقة امرهم وعين حمد الله امتحان السبل في امتحان الخصال
 والمال على لا يرب انهم الى الصواب اقرب منهم الى الخطا بل هو فهم من الصواب وقد
 اهدى البصيرة والادب وحيث ان الكلام التام القالب على اولى اليه فكري القاصي
 ما حققنا لك فاللان على حمل كلامهم على ذلك بل هو الظاهر من الخطا اطراف حكمهم
 وان وقع في ذلك خلل فليتهم نظرا القاصي واولياك ويرى ان اول هذا الله
 وجميع الطالبين السبل الرشيد فانه على التوفيق والهدى في طريقه على الكف والعدل
 نرات منسقة في ابواب العقود والايقاعات سيما في البيع والوصية لا ينظر الكلام
 بل كرها فان صاحب المكثر القوية بعد الامتلاء الى الوار ولا يفر عن استخراج
 الفرج **الثك** في وجود الشيء المسبوق بالعدم بوجوب البناء على عدم
 علم ما يقرب في علم الأصول ويلزم لزوم الاثبات لو كان ما قبله بغير علم
 تحقق الاثار لو كان شرطا او سببا لحكم اخر وكذا الثك لو كان في زوال المانع المعلق
 الوجود في زمان بوجوب الحكم ببقائه عملا بان استحقاق التات بالعدل والعدل
 لكن لتبعد ذلك قاعدة شرعية مستفادة من النصوص الواردة على ذلك المذكور
 في المقامين وتغيرهما بقاعدة الثك بعد الفسخ والملك بعد النكاح وتنتج
 المحقق يقتضيه من مقدمات الاولى ان الثك للثك في احوال مستقلة
 ذلك في ان المكلف مضطرا على ما هو عليه في وقت قضاء الذي ينبغي ان يوفى
 به او امرات به سواء كان من قبل الموقفات حقيقة كما اذا شك بعد فسخ
 وقت الصلوة مثلا او فسخا بوجوبه او غيرهما من الكسوف والقيد وسائر اضاف الصلوة
 او في الصوم الموقت ما لا صل او بالعارض او في عبادة تعلقها بالذبح ونحو
 في وقت خاص في اتيانها وعدم اتيانها او غير الموقفات كما اذا شك في صلوات
 الحج او اداء الزكاة ونحوه من الحقوق المالية او في ايقاع شيء من العقود في
 الموصلة للآثار او في صدق تنوع من الانعزال التي جعلت في الشريعة سببا للاحاط
 واحياء واصطلاحا وناجحة وانرا ونحوه الثلاث ونحوه في من جاز

من موجبات فخاص او بعد او غير بيان في ايقاع الحدود والتفريقات او جزء العمل
 مامون به كاحرام الصلوة والحج والعمر والوصية والصلوات والتم والامام في الحج
 المركب كمنعك والفترة المندودة وصيام الكفارة واجراء العقق من الاما بالاجل
 والايقاعات كفي لجان ونحوه واجراء عقاب الحدود والتفريقات او شرط العمل الاخير
 الاحكام كشرائط الوضوء والعدل والتم وشرايط اللباس والمكاشفة والادب في الشا
 والادب في استنجاء ونحوه من هذه الاشياء بانها ايضا شرائط لغيرها كالوقت في الصلاة
 وشرائط العقود والايقاعات وشرائط الحقوق المالية وشرائط الابدان من جماع او
 او شرط حدث او احياء او ذباقة او غصب او اقرار او شئ من حيا القيد والعقود
 والادب والعصا من وهكذا في احوال الاجزاء والشرائط والاسباب وشرائط التا
 والاجزاء والاسباب وفي سائر الاسباب والشرائط التا والشرائط والاشياء
 يربك في الحصول والعدم والوجوب سواء كان وجوده وحصوله من الاشياء
 او من الاخطاريات التي لا دخل للمكلف فيها فانه في الموارد حتى تكون على غير
 الثانية ان الثك في ذلك الشيء قد يكون مع بقاء وقت في الوقت ومحل فانه
 هو حكمه يعني انه لم يخرج عن ذلك الشيء ولم يستقل بفعل اخر بل بعد مقامه
 كالثك في الصلوة في وقت وفي الوضوء وعدمه كل في اداسا بالاجازات والاشياء
 بالاشياء كانه كذا العدد كما عد دياكل في جزء من اجزاء العبادة او شرط من شروطها
 فلا يفرق منه وبطل الانتقال الى جزء اخر او شرط اخر وقد يكون بعد الفسخ من
 ذلك الجزء والشرط وبطل التوقيع في اخر وقد يكون بعد الفسخ في وقت اخر
 ذلك الشيء الاخر اتمامها بالاشياء كخطا على الشيء الاول ثم ياتي بها كما
 جزء الوضوء والصلوات والتم وسائر الاسباب والشرائط والاشياء
 الخارج المقتضى ونحوه واجراء الصلوة والاذان والافان واجراء الفرائض
 والحداد وما فاعلا العمرة والحج وما فاعلا اجزاء التي يرب بعضها على بعض والاداء
 المتمة بتدويره ويمن وترب المواظ على الفرائض بالانكس وترب اجزاء
 العقود وشرائطها كمن وعنه في سائر ما ورد من او ادوا وكان وادخيره

مقتضى بعضها الى بعض فان كل ذلك يثبت شرعا لا بد من تمام احدى هما الخروج
الى الاخر ومنها ما كان سرتيا يرتبنا عقلا كعدة الفسكت في طهارة حد شتر او
حشيرة وعدد الركعات والاشواط في الطواف والسعي ونحو ذلك مما لا يمكن
اجتماع اثنين منه في واحد في المكلف ولا يمكن التقدير والتأخر في كل
مقتضى فهو الاول وما اخرت فهو الثاني ومنها ما يكون ترتيبا اعتقاديا كما اذا
عادت المكلف مثلا الا بالصلو ثم بعد الى التعقيب كذلك وان لم يرد ذلك
من الشرع ثم الى تلاوة القرآن ثم الى زيادة ثم الى السجدة ثم الى المأخوذ ثم الى السجدة
ثم الى كتابة ثم الى صبر الى السجدة ثم الى السجدة ثم الى السجدة وهكذا من الاعمال
المكلفين من دون ترتيب شرعي ولا عقلي هذا بخلاف بعض اختلاف زمان
ومكان وتنحصر منها ما يكون ترتيبا اتفاقيا من دوامة كما اذا اتفق انه مثلا
بعد الايمان بالوصف قام به او بعد الفعل سلك او بعد الفسخ من فسخ الشك
مثلا قام كل ويخفى ذلك من الاضال التي تفرز من حيث الحاجة او التفتت ثم قد
ما دخل في فعل تاما له اسم خاص وقد يكون جزء او مقدمة الثالثة ان الشك
التجاذف قد يكون ابتداءيا بمعنى انه لو كان في ان الفعل شاك بعد ذلك عرض
لر الشك وحكمه ما لو شك بعد ذلك ولم يعلم شكه كان في حقت الفعل ولا اذا
الاصل تاخر الشك وقد يكون سكا مستمرا من الانتهاء الى بعد الفراغ والتجاوز
وقد يكون سكا ابتدائيا لكنه عرض لر الشك في الانتهاء ايضه فزال ثم بعد الفعل
عاد وهذا قد يكون من صنع الشك الاول كما لو شك في انشاء الصلوة انه تشهد
ام لا من الشك ونفى على الفعل فبعد التجاوز عن الملائمة شك في ان تشهد ام
لا وقد يكون غير مماثل كما اذا شك في الانتهاء في التشهد وبعد الفراغ شك في
الانتهاء في التشهد في السجدة والمماثلة ايتم اقام تارة يكون عود الشك بسبب
زوال ما زال الشك وظهور منه مثلا بعد الشك في الركعة وحدا مارة دالة
على انها كانت من خارجها وحده ونحو ذلك فبعد الفراغ تبين ان المارة ليست
امارة وانما تجليها حكم فساد الشك وكان هذا عين الشك الاول فانه لا يكون

لا يكون من الزوال بل الشك بل يخش الشك بسبب اجزائها عند الشك في الانتهاء وتارة يعود
الشك من دون علم من المكلف بان الشك يقع اخر اذ زوال ما زال الشك في الانتهاء
فم الشك اللاحق الابتداء قد يكون سببانية عاجزا ابتداء قد يكون سببانية
على العمل او ثانوية بحيث يدعى انه لو لم يلغ على هذا الشك ذلك الوقت لكان ذلك
لكنه لو لم يلغ عليه محضه على عين مثلا انه روى بعد الوضوء في يد شيئا شك في ان الماء
وصل الى ما يحتاجه ام لا لكنه في قضاء الوضوء كان باثبا على انه يصل ويتبين الوضوء
التي انما هو سبب الشك بعد الفراغ فاذا فرغ الوقت الى الشيء او كما قد يقع
التي انما الوضوء عاين الشك في الوضوء والعدم والتحصل من ذلك اقام الشك الام
بعد الفراغ والتجاوز من حيث كانت والشك الابتدائي من حيث كان والشك المستمر
الانتهاء الى الفراغ والشك العايد بعد الفراغ بعد زوال الانتهاء غير مجاز في الشك
العايد بخلاف سبب زوال المزبل والشك المجازي العايد بسبب اجزائها الشك المجازي
الذي لا يعلم بحدوده التكون بعقل بعضها في اصل العمل وقد يكون في جزء من العمل
في ظهره وقد يكون في اخره وكل ذلك قد يكون بعد الفراغ قبل الشروع في اخره وقد يكون
بعد الشروع في شيء مشتبعا عقلا وقد يكون في شيء مشتبعا شرعا وقد يكون في شيء مشتبعا
عاده وقد يكون في شيء مشتبعا عقلا وقد يكون ذلك المشتبعا خلافا تاما وقد يكون
جزء او مقدمة ومجوز الصور يفتي الى او عاينة وزيادة الرابعة ان الاصل في هذا
القاعدة امور احدى ما رواه الشيخ في الص من زواله قال قلت لابي عبد الله
شك في الصلوة وقد ركع في خمسة ركعت شك في الاذان وقد وصل في الاقامة
في خمسة قلت رجل شك في الشبهة التكبير وقد ركع في خمسة قلت شك في الفراغ
وقد ركع في خمسة قلت شك في الركوع وقد ركع في خمسة قلت شك في قول الله
اذ خرعت من بين يدي ثم دخلت في سجدة قلت ليس في قول الله اماره الشيخ
بن جابر في الحسن محمد بن عيسى الاسعري في ان الوضوء لا يصح ان شك في الركعة
بعد اتمامه عليه من غير وان شك في الوضوء بعد اتمامه عليه من كل شيء غير ذلك مما قد جازي
ودخل في غير ما يرض عليه وثالثا ما رواه الشيخ في الص من ابن البكير الثقفي الد

اجتبت العصابة على نسخ ما يصح عنه عن محمد بن سالم عن ابي جعفر قال كلما شئت فبرها
 قد مضى فاحضر كما هو عليه ما رواه الكشي في نسخة على الصحيح من ابيهم من هذا
 في المتن ومعهما الشيخ عن اسنادي زرارة واليهم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 صلوات الله عليه لا بد من ان يكون علي في عياد قلنا فانه لا بد من ذلك كلما اعادته
 شك في بعضه في شكره قال لا تعود والخير من انقل بعض الصلوة فطهر من الشك
 حيث عتاد لما عود فليض احداهم ولا يكثرن نقص الصلوة فانه اذا فعل ذلك
 لم يعد اليه الشك في نداء ثم في انما يريد الخيول يطاع فاذا مضى لم يعد اليه احد
 وناسها الغلب في بعض الرواية الناهية من الاعتناء بالشك بان من الفعل في
 تلك الحالة اذكر سادسها لا تترك حال السلام فان العبد اذا اراد ان يعمل عملا الاكبر
 شيئا في محله ودعوى ان له عليه هو الحق ذلك ما لا يتركه عند ما يدعوه بان الغلب
 والاصل يقضيان بعدم السهو ومع عدمه فالظاهر ان تركه والظاهر ان كان لا يبا
 الاصل كما في محله لكنه بعد الاعتقاد بالنقص في العمل والظاهر ان تركه يترك
 لانه كلف عن اتباع هذا الظاهر الخاص فيكون ما دل على اتمام محبة شرعية فيقول
 الاصل لا من لظواهر الخالية عن الدليل للبحث عن مسئلة مقدم الظاهر على الدليل
 وسابعها الاستقراء في احوال العامل فانما ترى غالبا انه اذا اراد ان يجازي مترا
 بعضها على بعض ويوجهها على حجة هو عليه غالبا والخلل والترك فيجب ذلك
 نادرجا فاذ شك في تركه والعدم في جميع الشك في كون هذا العمل من الافراد
 الغالبة او النادرة ولا بد ان الحقائق والغالب ولي فاصحابها الصلة في فعل
 السلام المدلول عليه بالاجماع والنقص كما هو في محله وهو عام لفعل من الانشا
 وغيره ودعوى اختصاصه بالغير ممنوعة قبل هذا الاستلزام عدم الالتفات غالبة الا
 البناء على الصحة وقد يكون مع التركيب فيحتاج الى وجوب فيتم ارجوها ايضا ارجو
 سهوا وكهارة ويخو ذلك قلنا شك بالاصل في صورة ما اذا كان الشك
 في شيء لولم يفي فيه على الصحة انما كان الشك في تركه او في احوال ما يصح او
 بقاءه ويخو ذلك ويقتضيه بغيره الصواب بالاجماع المركب او بعدم القول بالعقل فيجاء

منه اسقنا سابقا من عدم حجة ببقية الاصل والجواب ان ذلك الاصل الاعتباري
 القهلي العقل بما هو الاصل الشرعي بحجة القاطعة المستقيمة فلا بد من حجة وليس مقامها
 اذ عرفت هذه المقدمات فيقول لا بد في مثل هذه الاشارة للشك الاشارة في من ذهب
 سابق في اجراء العمل بعد العمل من جهة ودعوى في حجة اخرى في شرب شرابا مستقلا في الا
 معنى الشك في اتيانه وعدمه لان المتبادر من التجاوب والمخاض والدخول في الغرض بما
 بقرينة مورد الروايات في اجراء الصلوة كما عرفت ونظر الشك في اعضاء العقل
 الحج المعركة كلها فاعلان من يلحق كالدخول والري والطواف والشيء من ذلك من
 المعاملات بل لا الوجود الشك الاخر في مجموع النسخ في الروايات ومعنى الغلب
 بعدم تعقيد الخبيث ومجموع كونه في تلك الحالة اذكر في دعوى انصرف مجموع النسخ
 في الرواية في خصوص اجراء الصلوة دون غيرها من العبادات وغيرها بقرينة نقلها
 مدفوعة بما في الاصول من ان المورد لا يخص ودعوى ان هذا البنيان
 التحصيل في مورد بل المتبادر من هذه العبارة بعد ذلك الرجوع الى حق ما مضى
 فيكون من باب الغوم العرفي مدفوعة ايضا بان ذلك غير جار في موقعه من ترك النسخ
 القاعدة وفي سلبها ايضا بقرينة الوثيقة باشارة نفس الروايات الى العمل الحكم والبيان
 والدخول في العمل في خصوص الصلوة كما ان احتمال اقضاء الغلب ببقية الخبيث او
 من بيلة الذكر الى مورد من كثير الشك ويخو ذلك مدفوع بان الرواية ظاهرة في
 البرة والظاهرة الى القاعدة التي يحكم بها الاعتبار والطريقة الاضمار على المحال
 ظاهرة فيحتاج الدليل واما الفرض السابق مع كون ذلك الغير المدخول في شغل
 بالامم كالك في القرينة بين القوى وفي الركوع حين الهوى الى السجود في
 الشهادة والنجاة بين الهوى الى القيام وقدر على ذلك جميع ما شئت لك من
 عبادة او معاملته فان التكرار غير محتاج اليه بعد ما مر في الصحيح الشك الاخر
 كونه كان وكل ظ الغلبين والذي يقوى شمول ظ الوثيقة ايضا لانه
 المخاض بالنظر الى الشك وان لم يكن ذلك الفعل المدخول فيه بهي ايم منقل
 في تلك العبارة او المعاملة ودعوى ان الوثيقة على ما تقدمت من الروايات

وليس المراد بالصفة مطلقة بل بعد الدخول الى محل لا المتبادر مدفوعا ولا بالصفة
عبارة عن الفرائض عن ذلك الشيء المتكامل وليس في مقام الدخول الى المحل متعلق
في الامم وكون المتبادر منه ذلك ثم وثائقا منع كون ما قبله قربة عليه ان الذي
يمكن ان يبق هنا انما لا يثبت ان ذلك والظاهر ان الشيء انما هو من حيث هو
ما لم يدخل في شيء غير فالتكثير هو ما يباين ما ينفق الموقفة قلنا في دفعه ان الو
بعد تسليم ذلك ان على الاحكام لا يعارض المعنى بل يقدم عليها وتوقع نظيره لك في
مواضع وسبلى في توضيح ما كنا نقول ان الحق ان الروايتين الساجتين لا يثبتان
المقام اذ ليس فيهما سوى ذكر الدخول في الجزاء لرب ان التعيين الاسماء المتغيرة
في الامم يثبت كل شيء بها فثبت دعوى الشيء اذا قلنا ان المراد بالجزء غير الشيء المتكامل
فثبت كماله صدق في اسم الشيء صدق على ما عداه انه غير سواء كان اضافيا لذلك
العمل او من مقدما لفعاله او من اجزاء الفعل ودعوى ان ظاهرهما في حال الصلوة
ولا بيان بزيادة عدل الاذان والاقامة والتكبير في القراءة والركوع والسجود
بعد من ذلك اجزاء الاقامة والجزء القارئ والقوي وحق ذلك وكذا الجزاء الى
وهكذا يكلف عن كون المراد الدخول في الجزاء المستقل مدفوعا بان اجزاء الاقامة
بالقربة الى بعضها الاقامة تلك بمنزلة اجزاء الصلوة فلو قيل في الشهادتين بعد
الدخول في المعاملات فقد دخل في غير وهو حجة مستقلة مع انه لو بعد ذلك قلنا
ان عدله زيادة ليعين حجة الصبر بل ذكر الغالب الوقوف في التادير وقال ان دعوى
الحجة لا يختص بمورد واحد وان التعيين اشار الى العلل وهو التجاوز ولا يثبت
بل لك ايقن فان من خفض الى القياس صدق قرينة التجاوز عن التمهيد عن التجاوز
على ذلك غير في كل باب قبل طهونه فخر خلت في غير بل على الراعي ولا يعلق
الا على عدم مدخلية المقدمات المتوسطة بين الاضافات في هذا الحكم والامكان
الخروج عن وقوعه في اخر لا يحتاج الى صطف قلنا بوجه الموقفة وحلف
الحسن بالوالمعتمد للمع بالراعي بل لا يثبت من الغض وقالنا ان هذا القياس
لغوي لا يثبت ومن الغرض في هذا المقام مع انه قد ذكر حكمة مع انه لو كان كذلك لما اشتهل

لما اشتهل ما لا يثبت بهما كما كانت في التكبير بعد الشروع في القراءة مع انه داخل في اصل
الرواية وكان ينبغي اشارة الدعوى الى الثالث تحقيقا لمعنى الفصل والراعي قبل ذلك
صحيح عبد الرحمن على العود الى الصحيح ولو شك في ذلك ولا يثبت القياس وهذا
ما ذكرته من كفاية مطلق القاموس قلت قد دل عليها ايضا وقامات اخر على العكس
احكام الحلال وثانيا العام يخص وثالثا لم يعمل بها فاما وجدته سوى التمهيد قلنا
ان منعها وتكون الى القاعدة ويحتملها الى كون قاعدة في مكانه والحاصل ان منع
هذه الأدلة الى الدخول في جزاء لا بعد من اجزاء العبادة مستقلا مكانه في
جميع من المتأخرين في موضع ذلك في غير محله ولا يمنع من وجع بعضها بل قلنا
ان شك في القارة وقد رجع ونحوه ان ذلك قبل الدخول في الجزاء ليس كل قلت
او ان لا يفهم واما ما هو سؤال عن فرض خاص فيما المورد خاص وثالثا انه
في كلام السائل لا يثبت فهو كلامه في قول الجمهور اما الفرض السابق مع
كون الجزاء سريته قلنا او هادة او كون الشك استمراريا او عابثا باقيا لم يضر
مستوب اذ الفرض في ابتداء وعدمه وكونه جزءا او لا يكون جزءا يخرج الابدان
في محل البحث وكل الشك بعد الفرائض وعدم الدخول في اجزاء لا يثبت مع الشك
في الايمان وعدمه واما الشك في شرط من شروط العمل فيحصل شرطه القائل
في بقاء مانع حاله ام لا سواء كان العمل مستقلا او شرط الاجزاء او جزءا لافاقا بعد
في جزء او شرط او حمل اخر يثبت بها مع كونه ابتدائيا كما كانت في ذكر الحق او الاحكام
في الجهة والتمتع بعد الدخول في التمهيد او في شرط او مانع في صلوة التمهيد
في العصر او شرط او مانع في الطواف بعد شروعه في صلوة او في شرط او مانع
في ايقاع او عقد بعد ثبوت آثاره الشريعة من قبض او من اتمامه فذلك فاما
في الوجوه الخمسة الأخيرة وكذا في الروايات الثلاثة ذلك في يقع لهم من الشك
في الايمان وعدمه لما شك في حق من شرطه ومانعه الموجبة للشك في صحة
وامتثال الاصل الى الزعم الاول ثم استدل المنع بل هو كما بره صحة ما تكلم به
في معتد به او شرط او حمل اخر يثبت شرعا كالكلام هذا الكلام فيما سبق في الاجزاء

الارض او في حياها

٨٩
المقام وان كان الترتيب عقليا كما انك في حرج او غير طعن الى كفة الاولى او النسخ الاول
او نحو ذلك بعد الدخول في الامن او في عقدة كانه في حرج في الصلوة والاحتلام في الطهارة
وعقد ذلك وكذا في جود ما في حرج في القول بالدخول تحت الادلة لعموم القول في الحرج
الاخير وخصوص لفظ الشيء والعجز لانه لا يخلو فيما مضى وحين عليه الجواب وهو الاول
وتحتمل القول بعد الدخول امتضا ايضا خالف الاصل على المتيقن وهو المنة التي هي
ومعنى واضح بل كل عقل يرب في نظر الشئ ايضا وانما الترتيب على ما كان في حرج
او مانع من الصلوة في ان التعصب الاول في حال الدخول في الثاني سواء كان بعد
في العمل او في مقدما التي حوت عادتها بانها بعد العمل الاول وقس على ذلك
من المباحث والاشكال هنا في الدخول استند من الاول والذي يوجب فيه الدخول
تحت الدليل والوجه علم بان كان الترتيب تقاضيا كالنسخ والحج للظواهر التي
اول النسخ في الهداية وفي حرج او في الصلوة او في الاحرام او في اداء المال او غير ذلك
من الاعمال بعد دخوله في حرج او في حرج في ذلك الوقت كالاكل او الكتابة او نحو
وهذا في الاشكال ان يدين الاول والذي اراهم في الادلة والتفكيك بعد
المختارات ناس من وسواس في النظر اعادة ان الله من تعجيل ان هذا احباط
في الدين مع ان الحكم كل امر فيه يحتاج الى دليل معتد حصول الاطمينان في ذلك
فتصور لو كانا شاعرا سببا في لو يتبد عليه كن بعد احباط في بعد العمل او
الوضوء او دما في توبه بعد الصلوة في كونه قد انصفوا في طهارة حارة
من قبل الصلوة او التفت اليها سابقا في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
مستقلا او عقدة من حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
على اسقاطها من حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
بعد الصلوة او عقدة من حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
لو التفت في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
وتأنيها القول بان حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
حصول العلم في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج

او غير ذلك فان الشك الحاصل بعد العمل مع كونه من سبب سابق فعليه انك
المستقدم وكان من اول الامر في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
او وجود مانع وان التنازع في الروايات الشك الاستدلال الذي تاحر سببا
تقوية العقل بتقوية الحديث الذي هو وسواس في الانسان وطمع في ان يكون
الوقوف من بين يديك وان الشك بعد الحرج ومظاهر عدم تقدم البسبب والمساكنة
غاية الاشكال والذي يربح في النظر القاض هو في الادلة لان هذا ايقن بتقوية
الشيطان لانه داخل في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
سببه في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
على كلام من المصنفين ولا من النتائج المقام بين بعضنا ولو كان الشك مستدبا
من ان الفعل كن في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
او حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
شكا في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
ان حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
ويقول هذا القسم في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
النصوص في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
ومن الحسن كونه بعد الحرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
سببا في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
الاستدلال في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
لا قبل ذلك ان عدم لان القول المستند في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
رب في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
نور حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
الدخول والحرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
يحتاج هذا الدليل وانما ان مفهومه في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج
على حكم في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج في حرج





والجواب غائبه فصار الامر بمن يرجع الى الاصل الاول فان شك لا فاض هنا فاننا نقول
قبل الخروج شك لم يكن بعدا نقول ان طلاق الدليل قلنا انها كانت في القول اذا كانت
بعد ذلك لم يثبت الحكم عليها لانها لم تكن في القول مع ان هذا مخالف للاجماع بل الفرية
ولو كان الشك عايد بعد الزوال بواسطته زوال زواله وهو خطأ في عدة امارات
بعد الفراغ والدخول في الغير باقامته السابقة المتفرقة بغيرها من هذه
المحتمة فصار جهان احدهما ادراج هذا تحت الشك الاثنائي فلا يدخل تحت القاعدة
لان العمل بالشك اذا شك في نشأه وصورة او غيره في وجوده وحالته ومجهر او في ثبوت
طوئه في كون فهو سائر للعورة مثلا ام لا وهذا شك في ثبوت امر في الحياض
بيد وان الشك سائر لوجود امر تحت علمه او دخل في غير شك اية في الحياض
من جهة يقين عدم المسح باليد وعدم كونه بلا شك في ثبوت منها او يقين عدم
وجود سائر امر تحت محتمة او الشك مع ذلك في تحقق السر لكونها يقين ويخولك
في السرابط والموانع محتمة او محالة فهو في الحقيقة عود لذلك الشك الواقع قبل
العمل او في ثبوتها وليس هذا سكا حدي بل حتى يدخل تحت دليل الشك بعد الفراغ
وتاسيسها ان يثبت ان الشك الواقع قبل العمل او في ثبوتها قد زال فعلا لعدم اجتماع
المتناقضين وما حدث بعد ذلك شك اخر لتحقيق العلم بهما يرجح كون السبب اوجب
الشك في الاثبات وانما من هناك مانع عن بقاء الشك وارتفع المانع المحتمل
لا يوجب دخوله تحت الشك المشمل لاحق له الاحكام كما هو المشمل احكامه من بعد
السبب وتاخر الشك لان ذلك محتمل في الفعل بعد الفراغ بخلاف المقام فان
الشك حصل بالفعل في الاثبات اية كما حصل بعد الفراغ ولو لم يمتصص حتى
نقول بوجده والذى يقوى في النظر دخوله في دليل الشك بعد الفراغ وكونه
سبب ذلك السبب وغاية الفرق وجود المانع وعدمه فاذا زال عايد كان
ثم الدلالة على الاتحاد وهو في الحقيقة متعارف ودعوى ان اطلاق الضر لا يشمل
ذلك مدققة بالشمول بل نقول ان اطلاق الضر كما وان يشمل الشك في
كما ذكرنا ملوك الاجماع والخاص بغيره وبين الادلة الاخرى ان المسئلة عينية لا

عينية الاشكال ولو كان الشك عايدا غير جائس فالاحكام في دخوله تحت القاعدة كما
لو عاد بجانب سبب اخر فان هذا ليس الاشكال مثل ما عايد من والى المزيل لان بعد
تعدد السبب والزمان يوجب تعددها وان اتحاد المتعلق وان امكان ان يوق هذا الشك
مثلا في الجحيم او في تحقق السر في الاثبات وبعد الفراغ غائبه ان السبب يتاخر في
ثم التفت الى سبب اخر فادرك الشك له ضعف ودخوله تحت القاعدة قوي وكذا
لو عاد ولا يعلم انه يعود الى السبب لان سبب اخر فاقامته ما ادعى الانعام تحت
القاعدة فالتساؤل لا يخفى منها ثم لو قلنا بان العايد بسبب زوال المزيل غير محل تحت
القاعدة بحيث تحت هنا في الدخول والعدم من جهة جهة تزداد من غير من غير
والحق في دخول المتكول تحت القاعدة للعموم خرج منه ما عايد كونه بسبب زوال
المزيل الموجب للعلم بالثبوت وهو المدخل تحت الشك للتمتع في المشكوك فيه ولو كان
الشك في الجزاء والمانع او الشرط استلزاما او عايدا باقامه دون التمسك بالثبوت
في عبادة او معاملته او اقله او خرج او صيد وهو بعد الفراغ من ذي دخول
في ثبوت اخر في غير وجهان احدهما منع دخوله تحت القاعدة لوجود احد هما
تقيد سوا الاصحى والحسن والدخول في الغير وتاثيرا في ثبوت الضرر والحسن في المحال
يكون الشك بعد الفراغ وذا هو الخروج والدخول في الغير فلا يثبت غير الضمين وانما
دلالة مفهومها انه لو لم يكن تجاوز ودخول فالشك يبقى بغيره على المحال
وتأثيرهما ادخاله تحت القاعدة لذلك لا يطاق الاستغناء عن صحة وتعليل
الجزءين وظن الموقفة العامة المؤسسة للقاعدة عليه اذ فيها اكملها شك غير باق
فأما في ولا يثبت ان العمل بعد تولع منه وان لم يدخل في شئ اخر فقد مضى وعرف
انه لا يصدق للضرر الا بالادخل في شئ اخر لا يثبت ان السبب اوجب الشك في
فانتهر وطابق تقيد في الخبرين من الضيق لان السبب اذا في بعده اذ اذلت حلا
فان عليه واذا اذلت حلا على ما انما عليه بغيره من الضيق وان الحكم في الرجل
فان ما يصدق من حمل المطلق على المعتمد في الاصول لعدم العلم بما هو بعد العلم بما
الكيف فان العرف بغيره التقيد لا حمل الخصوصية على الفضيلة ونحوه واما لو كان

من الحفظ بان قائلان قائلان كونهما مكلفين بهما فلا وجه للتشديد في الثاني
تحقيقه في باب عدم الدخول في الاسباب فاعلم انك تكفي سقوط حكم الشك بالمصطح
الدخول في غيره ومنهم القيد في هذا المقام لا يأخذ لبقه اطلاقها فيه وادع
الغالبين الدخول في شيء اخر فلا يملك على ما اذا لم يدخل فكذلك انك تفت في شيء اخر
تخرج السكوت والسكوت والحالة الخاصة عن العلم طابع الوفاق وهو الذي بين
مما مضى ومفهومنا من عدم الدخول في شيء اخر عدم الدخول في فعل وجوده غير ذلك
بعد استقلال النظر في كسبة المصطح عرفا وان اردت من الغير المصطح الثاني
فلا تفران الغالب لك فان الغالب بعد التخرج من العلم عدم الدخول بقاها
عرفا ولو ضيق في مثال مثلا ان تخرج من صلوة او طواف او شيء اخر يصدر
وصوق او غسل او شيء فليس الغالب بعد ذلك الشروع في اكل او شرب او جماع او
كتابة او قراءة او زيادة او نحو ذلك من الامور المثمرة من حال العمل الى ما بعده
او الحادث بعده بطريقه موضع العمل السابق بعد تقاعه فعمل ولو سلم العمل
في الجمل فليس بما يوجب تشكيك في الاطلاق او وهما في قول بعارض اطلاقه فهو
الصق الحسن الحاكم بانه لو لم يدخل في شيء فالتكليف لا يملك ولا مفهوم ذلك
كما اننا لو سلم له مفهوم فظهر في قول المنطوق كما في قوله تعالى والكر والمساء
للمصطفى بغير الرضاغ وهو ما فيه تخلف بدني بين يحصل بينهما الفارق فانه يعمل
بالمناطق ويخصص مفهوم كل منطوق الاخر وهذا ايضا كل فان مفهوم النص
لزم وان امد هما ما لم يضر ولم يدخل في شيء اخر والاخر ما مضى ولكن لم
يدخل في شيء الثاني بالموتعة وهي الاول تحت المفهوم وهذا الكلام كما يتم
الشك في الجزاء والشرط او المانع للعمل المتعلق بعد الفراغ غير ذلك لو قيل الشك
في الجزاء او الجزاء وشرايطها او انها فلو شك في جزم من القراءة او ما في او فوات
شرط مع الضراغ وان لم يركع وكذا في الشهادتين لم يتم ونحو ذلك من اجزاء العمل
والحالات او شك في شرطها او ما فيها بعد الفراغ من الجزاء وان لم يدخل في الجزاء او
لا يشك فيما مضى والمسئول زيادة في النص من اجزاء بعد الدخول في الجزاء ما هو

سؤال عن الشك في اصل الايمان وهذه لا في اخلا الجزاء من ادلة ما قيل في
العبارة مطلقا لان شك في الركوع قد يمتد في القراءة وقد يركع وهو اعلم من
في اصل القراءة او في شرطها فينقيد كلاهما بان الركوع قلت اطلاق الموثق فيه بعد ذلك
ودلالة النص لو كان مفهوما مفهوم مع اننا نقول هذا التقيد بدلا على ان فرض زيادة
الشك في اصل الفعل اذا لم يكن الشك في اصل الفعل قبل الشروع في شيء غير مقتضى لان اذا
شك انه قرع مع انه لم يركع لم يكن هذا سكا بعد المصطح والفراغ او الفرض في العلم بان
القراءة نعم بعد الدخول في شيء يقع الشك في ذلك واما الشك في الجزاء والشرط او المانع
فتحقق في القراءة سواء عرض له الشك في ان الفرض وان لم يركع بعد الركوع فلا يملك
وهنا كلام وهو ان الله في اخرجت من شيء ثم دخلت في شيء اخر وظاهر العلم بان
والدخول وهذا لا يعقل في شك في اصل الفعل فان من شك بعد الركوع في انه قرع
او لم يقرع فاني ان يعلم انه خرج من القراءة ودخل في الركوع فاحص هذا الخبر الحسن بل
الموثق ايضا اذ ما لم يعرف اصل الايقاع لم يضر ما مضى حق في شك في الجزاء
هو جزم بمضاهي التخرج في العمل التام او الجزاء ولو التخط كالصلوة والقراءة والوصوة
ذلك في جزء يشي من هذه الاشياء او شرط من شرطها ما مضى من وانه لا يشك ان
قرع او لم يقرع او يقرع او لم يقرع فالتكليف من المصطح والجزاء من العمل او تجاوز
مقام الشيء الذي ينبغي ان يؤتى به لا مضى نفس حقيقة وعلى هذا جرت كلمة الفقه
في باب التحلل وهذا يدل على وجود ما مضى هذا المعنى عند من هذه النصوص فان
من دخل في الصلوة وشك انه يقرع او لم يقرع او يقرع او لم يقرع وشك انه يركع او
لم يركع شك فيما مضى ولو باعتباره ارتباط هذا الشيء الذي هو فيه فيكون بمعنى
فوات مقامه وعقل ذلك من شك في انه قرع او يركع او يركع او لم يركع لا بعد الانتقال
الى الجزاء فانه بعد سكايتها مضى عرفا فان لم يركع ان الشك المتكوك فيه مضى ام لا
مع ان بقية الركعات التي وردت في العود والايمان مع بقاء العمل كلها اجرة
لهذا العبارة جعل شك في القراءة ولم يركع في بقية الركعات وجعل شك في الشك في ان
يقوم في سجدة وظاهر الجواب عن الشك في اصل الفعل والعدم لا في تخلف شرط من العمل

او وجوده او غيبه في حيزه اذ لا تعاد السجدة والركوع ونحوه مع العلم بالمكان في
 ذكره ونحوه فضلا عن التمسك به على ان المبدأ في هذين النقصين انما هو في
 اصل الفعل الذي يجب فيه التحول بالغير من بعد المضي والفرار اذ قد لا يصح اذ المضي
 لا يصح عرفا الا بالانسان فمنه الشيء حيث يحضر وهو متحرك في الغرض ويحضر محله وكلا
 حج مستفيضان لم يجهله واما التمسك في شرط الجزع او اجرة او ماض في صلوة او غيره من
 عبادة او معاملة فلا يلتفت الى بعد الفرار وان لم يدخل في حيزه اذ هو الموضع
 يشول المضي ثم بقي الاشكال في ثبوت وهو التمسك في الايمان باصل الواجب بعد
 لا في ذلك في ذلك بمعنى التمسك في العمل المتفعل الذي لا يتأمله باخرية انما هو
 ان يؤخذ لك فانه لو كان له ارتباط فقد ذكرنا ان مع التماسك والمضي يتحقق باليد
 في شيء يترتب عليه لا يلتفت الى التمسك في اصل الفعل اي التمسك في العمل وبما يخرج منه
 الالتفات الى التمسك في اصل الموضع والفضل في انشاء الصلوة او الطواف ونحو ذلك
 من التمسك في الايمان بالشرائط في انشاء المشرط المتفضل المتعقب للمقارضا بعد
 صدق التجاوز فيه وكذا التمسك في اصل الايمان باحد الاجزاء المترتبة بعد دخول
 في حيزه لا في حيز محل واما العمل المتفعل من حيث هو كمال التمسك ان جعل
 ام لا يصح اوج او كثر اوصاف او ادى الزكوة والحنن مطلقا ولو لم يكن او نظيره ذلك فنقول
 ان هنا صوتان المتأخرة يكون العمل المتكوك فيه من الموقوفات كالتي هي وصورة
 ارتداد يكون من الضربيات كالحج واداء الزكوة واداء الدين ونحو ذلك فتارة من
 الواجبات الموسعة المطلقة ما دام العمل تارة من المباحات التي هي من المأكوفات
 ايجاده بوجده كالعقد والايقاع ونحوه وهذا ايضاً قد ان يترتب عليه انما يترتب عليه
 تلتزم بالاناء وبقية من التمسك في التمسك في انشاءه مع تقاء وقتي تليين
 واما تحت القاعدة والاصل عدم الايمان لا في غير ما من لا نفوات محله اذ محله في
 ولا الايمان به اذ المفروض عدم العلم به وان كان بعد خروج وقته كمن شك بعد
 ومضاهي حتم ام لا وبعد طلوع الشمس لم يصلح الصبح ام لا فلا يلتفت الى العمل
 الموقفه لا في امله فيما مضى والوجوب واضح وفي الحذف الموقوفات والعادية الشرعية كما

كما لو سوت عادية بالاسماء بعد البول لا بفضل بعد النجاسة نظر بلا استبعاد
 الالتفات للتحل لكنه متكلم ما بالانفوس بان يقع بقاء زمن الغيب لا كلام في الدخول
 واما مع القول كمن شك بعد خمسة سنين من عام الاستقامة ان خرج ام لا بعد
 ايام من مطالة الدين ان اديت ديني ام لا فحينئذ بل ذلك منزلة الموقوف وقد
 وحججهما والافق لا يميز ل منزلته ولا يصح عليه القول اذا القوية قابلية بلية
 للمجدد فانما كاتر في محله واما الوسعة المطلقة فبعدم دعوته في القاعد لا يخرج من
 شك في اداء الصلوة الزلزلة او تصلا صلوة فائتة على القول بالمواصلة كما هو الحق
 واما المباحات من العقود والمباحات فان كانت غلبة باثباتها كما لو كانت
 الزوجة في جبال التراب لما كوال في بقية كماله ونحو ذلك وشك في انه عقد عليها ام
 اشترىها ام لا بل هو غير محقود وما لا مال الى الغير الحق في ذلك اذ دخلت القاعد لا في
 بعد هذا الاخر والشيء بما قد مضى فلو لم يلتفت لكان فعلة صحيحا ولا ينبغي كونه فاعلا
 لما هو خلاف الحق في الواقع والتعليقات والصور الملائمة في ذلك وما يرد ان كان
 ان في بعض عرض البيع او الزوج ولم يحدث فيه حدثا لو شك في العقد بعد ذلك فالاصل
 العدم لعدم صدق المعنى والقنوات هذا تمام الكلام في ضبط الايمان وتبقي
 القاعدة حطبا عندنا الحج على الاستعمال ولم يخرج عن هذا القاعدة سوى باب
 الوصية في الاجزاء اذا شك في الانشاء وفي الشرائط اي في وجه الصحة او بغيره
 من الضوابط اللازمة المراعات من ابواب الفقهاء الاحكام تتبع الاما
 وذكر الفقهاء في المظهرات ان الاستحالة من المظهرات وذكر الاصوليين ان
 الاستصحاب ينتزعه في غير قوله الموضوع وقد اختلف هذه المباحات على طائفة
 من المتأخرين ونحن وان لم يكن في صدر ذلك لكن ذكر كلمات مختصرة فاعلم انه
 على ان يبين الاشارة اليه من الضوابط فنقول ان الاحكام تابعة لانها
 ان الادلة الدالة على بيان الاحكام لفظية او املية الى اللفظ لا بما يرد من
 القبح عن موضع ذلك الحكم بل بلفظ من الالفاظ فاذا اظهر ذلك بلفظ تنارة
 تمام ان خصوصية هذا اللفظ له اقلية في هذا الحكم لا بحيث ان يترتب فيه ههنا

الحكم بل هذا الشيء متى ما تغير اسم هذا الموصوف في هذا الحكم وتارة نعلم ان هذا الاسم لا
خصوصية له في اصل الحكم وانما الحكم الامر الكلي وهذا فرد من افراد غير انما لموضع
الحاجة او لانه غالب الامر او بالعلوية بيان حكم غيره او نحو ذلك وتارة نترك في رتبة
الخصوصية وعدمها وتوضيح ذلك كل في مثال حتى يتضح الامر مثلا اذا قلنا ان الماء ينجس بالجل
نجس علمنا ان هذا النجاسة هذا الاسم فلو ان لم يكن هذين هذان الحكم لكان البول ماء
بالاستحالة او كون الطيب لما اريد بالانجاسة في ذلك وما في قوله الناصب نجس
واليهودي نجس والصرافي نجس المجوسي نجس علمنا ان هذه النجاسة من خارج ان الحكم
نجس وهذه كلها من افراد فلا يفتي بالخصوص اليهودية في ذلك فلو قلنا اليهود
مضاهيها او صان كافر الا ان اسم لم في هذا من الانسان والعلما بان اسم نجس وكذا لو قلنا
ان الشور نجس ذلك في نجاسته او لظن اذا الاقواء او الظن اذا الاقواء كان نجسا علمنا
ان هذه الاقواء لا مدخل لها في ذلك وانما الجزان كونهما نجسا بالانجاسة وان ورد
في الرعايات باسم خاصة على حسب الحاجة في قول الله الماء اذا كان كرا لا ينجس
بالاقيان ذلك في انه اذا اخرج مضاهيها هو كرا لم نجس انما الله في ان الحكم
لفظ الماء او لهذا العهد الخاص كيف كان وكذا في عصا العنب وعصا الزبيب ونحو ذلك
فنقول ما علمنا من عنوان الحكم من خارج عاها او خاصا فهو المتبع اذ يصحح الاسم
المعلق عليه الحكم ذلك الذي سمناه وان جاز غير مقام بعضه فهو لا ذلك الا
يزوال الحكم المعلق به من جهة هذا الاسم وان لم يكن من جهة اخرى فان الميزان لا خلا
يظهر من هذه الحيلة وان لم تكن نجاسة مع ملاقات نجس نجس من غير ان ينجس
فالان من اتباع ذلك الاسم الذي عبر به في دليل الحكم وعلى الانتم التمسنا الحكم
صا راها للاسم لا اسما في الوجودات والاعيان الخاصة بملا الاسم الذي
علمنا من خارج او بعد من ظ اللفظ انه موضع الحكم اذ عرفت هذا فاعلم
ان ما ذكرنا اليوم من هذه طهارة النجاسة والنجاسات انما ما حائل النجاسة
او دخانا ليس لقاعدة بتغير الحكم للاسم وان جاء في بعض افرادها لا ينجس
جهة الاستحالة مع زوال الاسم مطهره يرجع القاعدة الطهارة وان كانا

في بعض الفروع بل انما هو لادلة تعدد بقاها على طهارة النار ترجع ما حققناه
في طهارة الجاهل من المذمة شرعا على النجاسة النافعة حتى تفت على نفع المقام بالاسم
عليه وهو الظاهر من احكامنا ولهذا ترى بعضهم ان النجاسة النافعة والنجس نجس
ذلك بل لا يترتب النجس الجزاء النجس من هذا كله مما دل على طهارة النار لا يطرأ
على الاسم بالاستحالة والاستحالة لا يطرأ على طهارة الاستحالة ما خذوه من هذه
القاعدة ومدارها على تغير الاسم الذي هو عنوان الحكم سواء علم من قرآن خارجة
او اخذت من النص قد ورد رواية في الخبر انهم مشرك الى هذه القاعدة
على البرية والخروج عن اسم النجس بتغيره جماعة رتب في رفع طهارة النار على الخروج
عن الاسم او عنهم في اضطراب ولم يتركوا من الخاص في الحق معهم فانه كيف يصح
والنجس ما اذا ظهر مع انه في الثاني موضع الحكم الحكم الملا في النجاسة والمواد
حجم تلك وان اردنا من ذلك زوال الاسم لكتب فما بال الجزاء الجزاء ونحو ذلك
وان اردنا ان لا يخرج الحقيقة والصوابية على الشيء فان اردنا ان لا يخرج الصوابية
لا يظهر للدين بغيره من جوار نجس ذلك والعصا النجس بغيره من جوار نجس
ان مسألة النار والدليل نعم باب الاستحالة على هذه القاعدة ومبرازة انما الاسم
الذي هو العنوان في الحكم وهذا ينبغي لا يتجلف في مورد حتى يحتاج الى التمسك
صنطه واما الاستصحاب فمراعى من صرح بعدم العبرة بالاسم فيه تكا بالانظن
النجس اذا صار غير لا انقوى او غير ذلك او صار العجين خيرا او الخطة في نجس
فلا ريب في جريان الاستصحاب لعموم المقتضى وعدم المانع من جوار نجس
الاسم فيه ولذا لا يتجه نجاسة الطيب بعد المذمة والعذرة بعد العذرة كالعذرة
الحاصر المحقق المدعى الملا احمد الزاقي في عوامة لفظه ان الظاهر كلام من
لربيع الاسم مريد به الاسماء الخاصة التي لا بد من الحكم مدارها كناية عليه
ما ذكره من الاشكال ومن اعتبر الاسم بغير عنوان الحكم المعلوم من تتبع الادلة
ولا ينبغي ان يكون مثلا ذلك مطهرين الفضل اذ ابقاء الموضوع في الاستصحاب
شرطا قطع ليس المراد بالموضوع الا ما هو عنوان الحكم الذي ذكرناه في كون

الاحكام تابعة للاسم فليس الاسم شرطاً في الاستحقاق بل المصلحة التي تترتب في قاي
لحوق الحكم بشرطية بالمصلحة الذي يشترط فيه فيكون اشتراطها في الموضوع من غير
من فروع كون الحكم تابعاً للاسم بالمصلحة الذي ذكره المذاهب في موضوع الاستحقاق
ايتم ذلك الاسم والعبارة الجامعة للاسم والموضوع ما نقول في ابواب الفقهاء ان
الاحكام تتبع عنايتها وان شئت توحيج هذا المذهب فارجع الى باب الحكم
والرضاع ومشتبهات العالمة عن قاعدة الرضاع وما ذكره في مثلها من اخرج عن
قادر يقتصر في بعض حيث الخبر في الكلام في الباب لا لفظ فذكر في قوله هذا
كلمة مشتركة في ابواب الفقهاء بعضها اهل هذا الفن مطالبه فيقول الموضوع الذي
تعلق به الحكم من الشئ استلزامه او بسطة احد المكلفين له عرفاً في معاملتهم اما
ان يكون مشتركاً مع غيره في شرط او جزء او لا وعلى الغالبين قد يكون هذا محذور
من اهل الشريعة مقبولاً وقد يكون غير محذور وعلى الثاني قد يكون ما ينبغي ان
يرجع اليه في فهم من العرف والعادة واللغويين غير مختلف في ذلك وقد يكون
فيه اختلاف يحتاج هنا الى تمييز مع مواضع الاول اذا كان الموضوع الذي
تعلق به الحكم في الشريعة تكليفاً او ضابطاً مشتركاً بين موضعين اخرين فغير له
في الحكم سواء كان هذا الموضوع من الاصل الصادر من المكلفين او من الاعيان
الخارجة عنهم فبذلك الاعيان وبعبارة اخرى الموضوع الخارج هنا يتجملوا
صور عديدة احدها ان يكون لهذا المشترك طائفة من اطلاقه اليه وهو احد
الفردين وثانيها ان لا يكون له بنفسه طائفة بل يحتاج بعضه الى عين من خارج
ايتم مثمان احدهما ان يكون ذلك الطائفة باللائحة في حيز النية والعقد
ان اهل العرف مع اطلاقهم على هذا العقد يقولون ان كل ما يعلق عليه
عرفان ما حالف ظاهر حقيقة وثانيها ان يكون انفراد بعضه في شئ خارج
لمصلحة العقد الاخر وان لم يكن هناك قصدية وهذا ايضا فاما احدهما
ان يكون المعين الخارج بحيث لا تعارض النية غير ان لو كان قصد جعلها ايتم
ليرتفع بل يبرهن ذلك الميزان فيقتضيه ثانياً ان يكون المعين لا يعارض

والاول

لا يعارض النية بمعنى انهما يتعارضان في بيع العقد الصفة النية دون الميزان الخارج والذي
لا يلاحظ كراهية اقسام احدها ان يكون في تعيين النية وليس هنا ميزان او كراهية ان لم يكن
اخر ولا يقع فيه الميزان بل بينهما منوالهما ان يمكن تميزه بالنية والعين الخارج ايتم
ما كان راجعاً ان لا يميز الا باجتماعهما معا ويدور في ذلك اقسام احدها اذا
تعارض العقد مع الميزان الخارج على النية وثانيها انه مع التعارض في طلب الميزان الخارج
وثالثها انها يتكافؤان في بعض الفعل بعد ذلك مشتركاً في هذه اصول الاقسام المنصو
في المقام والذي ينبغي ان لا ذكر جملة من الموارد حتى يتبين ذكرها في التطبيق الصحيح
والاحكام الاتية منها الاحوال المأمور بها من وضوء او غسل او تهيم او تطهر او
يزن صلوة او حج او شيء من افعالها او يحرم او يهتد او يتقاع او احد او غير ذلك
جملة الاحوال الصادرة من المكلف الذي تعلق به الحكم التكليفي او الوضعي فالحال
مشترك بين المأمور به وغيره اما بنوعه او بوصفه او بكمية او بغيره فالذي يرد
ان يثبت عليه الاثار من ثواب او امر ينفى فلا بدح من بيان السبب المعقول
بحيث يصدق عليه ذلك الخطاب الجاهل على الحكم وبعبارة اخرى يتبدح على
العنوان الماخوذ في الشريعة ويجوز في ذلك الاقسام المذكورة فذلك بالثبات
في تطبيقها لاجلها وانها من الموارد ومنها مثلاً كتابة القرآن واسم الله والاشياء
وهو ذلك الذي يحرم على الحب والمحدث منه فان في الكتابات مثلاً اشياء مشتركة
بين القرآن وغيره فلا بد من تعلق الحكم به من غيره ومنها صور العزائم التي يحرم
مراستها على الحب والمحاض فان كلها مشتركة بينهما ومن غيرها ومنها البهائم
التي هي اية مثلاً من صورة في شئ مشتركاً فادرج سورة في الصلوة هذا يتبين
البهائم لانه ان يتعين باي شيء ومنها او في الفضة والذهب يحرم عملها
واستعمالها فان من عمل شئ من ذلك لانه يغير في حكمه او قد لا يغير
ذلك وهل يكون يغيره او تامر وميزان او بالعقد او بها على قصد ومنها
الاثن المأمور والغار في كل العبارة التي يجب كرهاً او تلافياً وتحريم عملها
واقتضاها واستعمالها وبها وبحوزة ذلك الكلام في كراهية في الذهب منها الصلوة

المهمة التي يجب عملها انما هي على وجه غير بعيد فانها انما هي في اول امرها متعلقة
بمجرد الكلام السابق ومنها الترتيب بالحق والباطل في الاحكام فانه في ذاته متعلقة
بين الزينة والسنة ومنها التليين والتليين القابلة لكونها للاسرام وعدمه وكان هذا
واخلا في عموم ما ذكرناه اولى ولكن ذكرناهما بخصوصه لمخالفة بعض المباحث
بها ومثل التليين المخرج للصلوة ومنها الوطني الذي يتعلق به الاحكام الشرعية
في السفر والاستطاعة ويخفى ذلك ومنها سفر المحبة والطاعة المنوطة بهما الترتيب
وعدمه وكذا الحرية وعدمه ومنها كليا للشيء والزبح والصيد الذي يتعلق بالاحكام
الشرعية في السفر المتارة عن سائر الكليات في المعاصرة والافاناب والتربية ومنها
الاغانة على الاشغال ومنها تعظيم شأنا هذه الالهة فان الافاناب مع شدة اشتغالها
تتكلل بتميز هذه الموضوعات ومنها التليين الحرام في الحالات والاعمال وغيرها
ومنها الاغنيات والاحياء والحجارة القابلة للتملك وعدمه وكذا الاصطفاة
على ذلك نظائرها الواردة في ابواب الفقه من كل فصل او عين ونحوهما قابل
للاحتمالين المختلفين الحكم منقول اذا كان الفعل والعين يتغير في الالهة
بحيث لا يضره عند صارف اصلا واسا كما حرق حبل من سلم او الفاء والتماسا
على الصراخ والمساعد المعد ودرهما من الالهة والتكاثرة في ديوان الظالمين
والمراد لهم في مودعهم بحيث بعد عرقا مفعيا على ظلال كلام في تعلق وهذه المنة
في الحقيقة خارجة عن المشتريات وان كان الفعل والعين في ذاته متعلقة بالافاناب
ايتم وقس على ذلك كل مرتبة من المشتريات السابقة لو وصلت الى هذه المرتبة
وان كان له في نفسه لكن لو كان صارف يضر من حاج او من يضره ذلك
ايه متعلق به الحكم يقتضيه ظاهره ولا يحتاج الى شخص بل يحتاج الى عدم وجود
معين وعلى هذا يتفرع الايمان بكل ما هو به عند صدق الخطاب وان لم يبق
به يبق خاص وكل اجزاء كل عبارة وشأنها من ملق ومع وضوحه وعمل
وتبهم واعتكاف ويحيا من معان فان كل جرة من اجزاء هذه العبادات وان كان
قابلا لا موبكبة لكن التبرك الاجمالية المتعلقة بالجوهر المركب في اول الامر يوجب

ج
يوجب ظهور كل من هو شرط في عمله في كونه من هذه العبارة وان لم يبق المني فلا يحتاج
في الركوع وفي الطواف ويخفى ذلك وحركات السجدة غير متحصص من الانشاءات
والحركات وبهذا يتفرع بطلان العبادات بنسبة الاركان وان لم يبق مثلا كونه
ركوعا لان هذه الحنة في الصلوة ظاهرة في الركوع ومثل ذلك في وجود الظاكون
العامة للرجل فانه من سورة التوحيد فان اطلاق البصالة يضر اليه وكذا كونه
الرجل كاتباً للفران وكذا المعتاد لعل الله الاله هو الفاعل وحمل الصور المحببة وبها
والسفر على قتل او السلبين او الكذب للكتمان او اصطبا او اجزاء والمخاطبة
تكملة واحدة في صلوة فان العادة نصرة النبي المترك ماله ط وهو ما وافق العاد
ولا يحتاج بعد ذلك الى انضمام مخرج محقق للاهبة او نية فان مجرد الترتيب
ولو كان باعني قصد نية الله والحق احكامه ومثل ذلك الاستصحاب على عمل او
نذر ذلك وامثال ذلك مما يكون موجبا للاعتراف ويخفى ذلك مع شي من
شعائر العبادة كالنية الحسينية او الفريخ او عود السجدة ونظائر ذلك مثله
او جعل شي من ذلك في معقده فانه في الالهة الا ان يضره صارف وكل عمل
شي من الآلات المحررة بحيث يضر عليها اسمائها الوخلى ويطهر فانه في ذلك
محرمة الا ان يعارضه شي اخر ولو عارض هذا الظا الحاصل من نية اجالبة او اعان
او عقد او صدق صورة عرفية كاتصلنا نية غيره لذلك هو المتبع كن قصد
صلوة الانشاء الفلانية او عقبة او قصد الخاد للعمل فلا عادية من اول
العزم في جميع الاقضية المذكورة او يوجب بها بعد مظهر الالهة شي اخر كقصد
التقاء من الترتيب ومع الصريح بذلك او قصد تسوية تلك الاشياء اخر
كان في انشاء العمل يكون كل فان العمل الفلاني يترك من عمل اثنين وكل الكون
ومن حلية سائر الآلات فلو كان قصد العمل مخالفا لذلك فلا باس وكذا التوا
في بلدا اخر لو قصد به الاستيطان على الدوام ان العرف بعد الاطلاع مع على قصد
لا يضره بذلك الاسم حقيقة لان العرف ليس به ذلك ومع ذلك فلا يلحق
للتاخذ صافي القسم الاول ان ما بعد الالهة عرفا مطا مثلا حوام ولا يقع فيه تغيير القصد

اتباعا لمذلول الدليل ومغنون الحكم وكذا لو حصل ميم في نهي بوجه الخرج عن
 هذا الظاهر استعمل بما يكون صورة حرة عبادة لكنه عجز بالحاشي في حق غيره وكذا
 اتبع البهامة في حرة اخرى فان لم يبق السورة يحمل المصلحة منها صراحة فيها
 ولا يحتاج الى ان ينوي المصلحة من جهة سورة القدس بخلاف ذلك مصلحتا مشتركة بين
 القرآن بما يخص به فان المصلحة المراكب يعود في انا المصلحة عكاسه ومصلحة الالات
 بما يخرجها عن اسمها وكذا اخرى في حق من الماحد والمناهل في اذن باقامة النعم
 وان لم يبق في حق من ذلك والبقاء في بلد اخر حيث صد الاستيطان ولو عاين
 النية او الحق بالكسبية ونحوها او تصرف في الحق والمجان تصرفا ظاهر في الملك
 فان ذلك كله كاف في حقوق الاحكام ولو تعارض النية والمصلحة الخارج كن نوي
 المصلحة السورة ومنه غيرهما او قصد عدم الاستيطان لكن طال المدة او قصد
 يتو من الالات المحررة فاضل بما اخبر عن الاسم او قصد غيرها فاضل بما
 فيطلق عليه الاسم او نوي عدم الملك وتصرف ما يدل على التملك او قصد افعال
 وضع الظلم لكن وقع ما يوجب اعانة على الظلم ونحو ذلك او نوي في التملك
 عدم القرينة فكلها بما يوجب صدق القرين فالذي يقتضيه النظر في الاعيان
 الخارجية كالالات والكلاب ونحوها كالقرينة والقرينة بالنسبة الى الاحكام
 الوضعية والتكليفية المتعلقة بها فيلجأ الى المصالح الخارج في نفس الاصل بغير
 النية فلهذا وما لا حظ له في ان يوجب نهي مما هو الغالب في الاصل المشتركة
 فلا يوجب اعتبار النية في ذلك اذا لم يكن له ميم في خارج اذا لم يمتنع الموضوع الا
 بذلك وكثيرا من الامثلة التي ذكرناها واغلب ابواب الاحكام التكليفية ذلك
 مدار هذا الغالب عدم وجود ميم في خارج للافعال فلهذا وان كان له
 ميم في خارج ايضا كنصرف الميم كهيئة تدل على تلك كاحداث بلاء ونحو ما يعلم
 من ملاحظة ما ذكرته فيها لفظ اذا الظاهر الذي في زمانه انما هو الامور عارضة
 من نحوه من مادة والافعال في هذه الموارد كلها ملاحظة لفظ الظاهر كهيئة
 الميم في حقوق الاحكام الشرعية ولا حاشية في ذلك الى النية لصدق الاسم للو

الموجب للحكم بطلان او وضعها والكلام في صورة اجتماعها متطابقين واضح لوجود
 المعين ظاهرة وباطنة واما مع القارئ فيظهر حكمه مما في نصه فلهذا في الموارد
 حتى يتضح لك حقيقة الامر فاطلة الذي ورد عليه بعد ذلك في الشيخ هو اتمام ميمها
 ما حدد بالزمان كيوم التراب مع الرضا مع مسافة الفرض من البلوغ ومن
 المباس بالمثل الحيض والكره وافر الظهر واكثر النفاس وثلاثة ايام المتنبه الموت
 وعشرة الاقامة وثلاثين التردد وحول الزكوة وثلاثة ايام واستبراء الاغنة
 عنته واربعة نوي ما وثلاثة خيارا الحيض والتحصين ومصلحة التقيح ونحوها والتاخير
 وستة العين وتدريب القطة والجلد والوقاات العدة ومدة نهي الابالاء
 واحوال الدية ونحو ذلك الاحمال التي تحمل للمدين وللسلم او الجوار والشروط
 غير ذلك من الاحمال قصد يحمل المكلفين بخصته ان لم يفي ذلك وفيها
 ما حدد بالوزن كالسكر بالارطال وصاع الفحل ومدة الوضوء والدنيا
 في كفارة على الجاهل ودرهم الكفارة ومدة الصدقات في مواضع ونحوها
 التقدير في الغلات وصاع العطرة وبعض كفارات الحج وبعض حضال الدية
 كالدرهم والدينار ومنها ما حدد بالمساحة كالكرم بعد البيا لوجه بالارض
 ومائة اعضاء الوضوء والتميم ووقاات الصلوة والنوافل بالمثل والمدين
 والاقلام وبعد الرجل والمرة بغيره ان يجمع في الصلوة ومسافة الفرض مسافة
 حضور مكة والحج وعندها بالنسبة الى الحج وتباعد راي الحجة فخرج النية عند
 الحول ومنها ما حدد بالعدد كدابة البني ونصب الشاة والابل والبقر وبعض
 الكفارات وبعض حضال الدية كالابل والجلد واعداد الرضعة واعداد
 الطوائف والتقى وغير ذلك وقارة يكون بغير ذلك من التحديد بالهيئة ونحو
 التحديد بالركوع يبلوغ اطراف الاصابع الى الركبة ونظاير وهذا ما حاشا الى
 ان السري هذه التحديدات كما مر فاه في مقامات خاصة في شرعا على النافع
 المعنى بالما من الميزة ليس بخصوصية هذه المقادير بانفسها عا لا بعجزه ان الكرم
 مثلا احق ان الكثرة الماء في وقت في عدم الانفعال والستر في الدهر من جهة

ربط الجلال

ع
الاصطاح بالوصول الى المالك وفي الحقيقة العن من جهة احتمال الصدق على الجاه
في احد المصنوع والمسا في الفصول المشقة والحر في العام لاحل عدم الضرر
صاحب ونظر ذلك في غلبه هذه النية بذكر وانما من هذا الكلام ان
التحد بذكره في بل المدار على حصول العلة بل المصنوع المصالح الواقعة
على انفسهم من تتبع الموارد وبث مقصود على الحد الخاص بالشيء يمكن حصولها
بالاكثر وبالاكثر كما لا يخفى على المصنف في الحكم على الصواب العامة ويرشد الى
ذلك تعليل النصوص والقوانين التي لم يرد فيها النص التحديد بل القاء النصوص
وبلهايات ومنايات التي لها في النصوص شيئا العلة وفي القوانين بطريق الحكمة
ومرجه لم يحكم مع استدلالهم وتلوه من المصنفين بالاعتبار لما عرفت من
طريقه انهم عدم الاحتياط احالة الاحكام على مثل هذه الامور الغير المضطربة في ذات
من هذه القواعد بل جماعتها لا يثبت بعض مقامات الباب رجوعا الى احوالهم
من القاعدة والتعليل وطحا للنصوص حتى اجب في باب الحكم جعل الميزان في الاعتدال
الخير والعدم كما انشيد من النصوص والاجماع وجعل الكثرة كذا من غير التعيين
فيكون قوله ان لا يفسد شيء اى لا يفسد وان شئت فقل كل ما يرجع ما كذا في
المياه جعل الفاضل العلامة في باب الجبر بغيره على عدم الاضرار والحق خصوصية الجبر
الحد في الشرع والمقتضى لها عند فقهاءنا ونظير ذلك قاله بعضهم في البر والبناء
في سنن الغريب حيث جعل الميزان الباس من المالك ولا يربح فيه يمكن احدا
مثل هذا الاعتبار والمناسج هذه التحديدات بهما افتقار العلة في ذلك كسيلة
العدة والاستدلال ونظيرها في تدبير ولا يربح هذه العلة على ما يتجلى في النظر العا
هو الباحث على هذه الاحكام ومع ذلك لا نقول بمقتضى مثل العلامة في الجبر
والكاشاني في لكر ونظيرها في غيرهما على تعبد بالتحديدات وفاقا للافتقار
الى اقلها من انما لا يربح ان المكلفين يجب خذلان الامتعة والنقوس بل
امرهم في الاحكام خالبا بين وتعريف الذي يعبد قوله ونحوه ان كان في ذلك
قليل الاشارة الى الاحكام بنظم جعل انتم هذه الحد وحقها المادة الشارح والشارح

والتاريخ وحفظ النفوس عن طرفي لوسواس والمساخرة فان التمثلا لوانا ط
حريم البرد بعدم الضرر فواحد يقول هذا مضر واخر يقول هذا غير مضر ويصير
التأنيق واحد يكون عا طاف في ذمته لا يمكن امداد عمارة من وسوسة نفس وان
ذلك لعل ضرب ولو انا طاعنا الوجه بالعرف فاحل الاحتياط كما لو ايدخلون
اذا انهم ونصفا من رؤسهم ومع ذلك لا ينفقون به واهل المساجد يقتصر
على العنبن والافت والتحد من فدية الحكمة الى ان التمثلا لحوال الغالب
من الامتعة والنقوس والامان والاراضى وغير ذلك مما عرفت عليه الحكم
ويجوز للموضوع حد الحد وداوان كان السبب النفس لا يرى الحكم كذا هو جيد
بالحد منه وقد لا يوجد بل ذلك الحد بل يحتاج الى الان بدل لكنه الغاها الشاهد
الاضطراب والاحاطة الغالب ومعدده بل ذلك لا يتجاوز المشقة ولا يقتصر
فيه المتاحون ضار هذا بعدا في قاعدة كما يوجد في ابواب الفقه قاعدة في تعبد
الضرر نظرا ولا يعلم وجهها والمقام معلوم الوجه ولا يوضح اخذ فيه التعبد بالضرر
فقد ربي هذا الكلام تحل لك الاستحالات في اغلب المقامات منها وروى الله
وسيارها مع التفاحش في زماننا مع ان المعلوم والخطأ الشك كل
عشرة واحد وتنفع به شئ هذا المتأخرين في كثير من موارد التحديدات والله
الهادي التلوي ان هذه التحديدات اقلها ابل كلما تحقيق في قسرب او بالعكس
فان المرد واحد والاول نسب الى تعبد كما يظهر من ملاحظة معاينة والمرد ان
هذه الحدود واخوة على سبيل التحقيق والملازمة فلو نقص واحد ديال زمان
مثلا كما في الامثلة السابقة باعثة مثلا فضلا عن يوم فضلا عن ايام لم يتحقق
بشأنه الحكم اتباعا لظا التحديدات الموجهة على الواقعة الحقيقية وكذا لو نقص
الحد ودبا المساحة باصبع مثلا فضلا عن يمين فضلا عن يمين فضلا عن يمين
وكل لو نقص الحدود بالورن بنفاهل فضلا عن فضلا عن فضلا عن فضلا عن
ساع ومثله لو نقص واحد دبا بعدد نصف او ثلث فضلا عن الواحد النام
فان قلت لم يؤخذ هذا الحد بد من ظ اللفظ ولا يربح دعوله الف وما تا

وطا او ثمانية فاصبح وعشرون يوما او سبعين ولوا ونحو ذلك يتنازع والعرف بمنزلة هذا النقص
 التي تملك ينبغي احتساب الكسور كاهلية الفتح يتنازع فاما كمال الساعة في اليوم واليوم
 من الشهر والاسبوع من الشهر من سنة او سنتين فلا يصح من رابع او ثمن او اثنى عشر او اربع
 والذراع والاذراع من الميل والميل من الفراعص والمد من صاع والواحد من الف ونحو ذلك
 واخذ هذه كلها بالقيمة الحقيقية لا دليل على ذلك في شيء مما سجد فيم العرف واستعمله كل
 قلت اولاه هذا الكلام يتم له فينا انما خاص من المقادير المقدرة كالصاع والشبر والذراع
 والميل والعرف من اليوم والشهر والسنة والميل والذراع والواحد من الف واما ما كانت التمر
 باضافته العدد الى ذلك المقادير حتى تتردد كقولك عشرون شبرا واربعة آلاف ذراع
 واربعة وعشرين اصبعاً وعشرة امداداً والذراع مائة وعشرون يوماً ونحو ذلك فلا
 لان معنى العرف لا يوافق على ما نقص من الاذرع واحداً من اربعة الا ان وان اطلقوا عليه
 الميل وكذا لو نقص اصبع واحد لابقى اربعة وعشرين وان قيل عليه الذراع فيكون معنى هذا
 الكلام في المكورات عليه على الطائفة في غير محله اذا طاعت من هذه التعداد في ذلك في شرح
 من القوم الثاني وفي الاول بل الغالب ذلك والذراع في هذا الكلام في حق غالباً بل في حق
 عدم القول بالعقل فان قلت الحاق الموضوع بعدم القول بالعرف فان ذلك معلوم ان
 هذا لا وجب قلت فخرى انه لو ثبت حقيقة الموضوع من احد الطرفين ففي الحكم بغير
 عدم القول بالعرف فان قلت معلوم ان هذا في طرف للمقابلة لعدم امكان الساعة وعدم
 حريان طرف هذا العرف به وفي طرف للمقابلة معلوم خلافه قلت هذا غير صحيح في الحكم
 بالالحاق ما لم يثبت في الثاني الاية وتالياً نقول لا يجب ان المعنى المعنى في هذه
 الالفاظ انما هو ما يوافق المقادير الحقيقية كما هو الصحيح به في كلام اللغويين بل انما
 اطابقهم على ذلك وهذا التوسعة وفي المقام اما من باب الجحان او النقل والاستدراك
 لفظاً اذا لا استراك المعنى في اللغة معلوم الانقضاء بل لا يكاد ينعز في غير منازع في حق
 في العرف وحمل تحت النقل اذ يكون من باب نقل اسم العرف على الكلي ولا يجب ان الحاق
 لوظفنا النظر عن الامارات او على من الآخرين كما ذكر في محله وتالياً نقول ان النقل
 المحاركة الاصل في علم النقل والوضع الجديد بدو جهة السلب العرف عن الناقص تبا

وتبادر التام منه وعدم الطراد الطائفة على الناقص في كل مقام وغير كلام ويخفى من ذلك
 لا يخفى على المتدبر فاذا ثبت الجانبة فالاصل في الاستعمال الحقيقة حتى يظهر خلافه فالتكليف
 هذا جازع وفي ترجيح الحقيقة عليه كلام مشهور واخذوا في عظيم تلك وصول الى هذا الحد
 ثم مكافئة الحقيقة حتى يتوقف مع عدم التميز غير مسلمة في هذا عن ترجيح علمه بل الحق تقدم الحقيقة
 والكلام موثول الى محله ولا يمانقول ان التمس على الحكم على شيء محدد وقد قد يقبل داخل
 ما يوافق الحد حقيقة باخت الدليل فيثبت عليه احكامه واما الناقص فلا اقل من الشك
 في حوله فالرجح القاعدة او الاصل يجب مقامه نظراً للتشكيك في المطلقان بل هو منهي
 وحاشا لغيره ان اكثر هذه التعداد انما هو للخالص والوسواس ولا يربك اطلاقاً
 على الحقيقة في اصل المقدار باسم وحدة المادة بخلاف الانشاء على الدائما العرفية فلا
 تدهل وهذا نظراً لاختلاف في القرائن بالنسبة الى هذه الغيرة الذي في السنة عوام
 العرب وعوامهم اذ الترادف ونحو ذلك يقطع عدمه واما المراد من انه يتحقق في
 تعريب ان غالباً جعل من هذه المقادير بخلافه كالصاع والشبر والذراع والايام ونحو
 ذلك الا يمكن عادة اتفاق الاشياء الصائبة والاذراع او الايام وكذا افراد ما اعتبر
 اعتبر كالاقدام والاصابع والذراع ونحو ذلك الا ان بالنظر الى اختلاف الاصناف
 الاحوال واختلاف كيفية الاستعمال والاستعمال وان كان التفاوت قليلاً والكلي مالا يخفى
 تفاوت على احد ولا يقع في ذلك اعتبار مستوى الحقيقة او نظير في غير ذلك لتفاوت
 افراد ذلك اية عرضاً عريضاً لا يدخل تحت مناطة ولا يقف على باطة فان كوت الدليل
 والبرهان في ذلك وكله شبهة العقل متوسطة في الصغر والكبر وان بارة والنقصان
 الخالات العادية بل العقلية لتساويها لتفاوت افراد النوع لا يصح فهي من هذه الجهة
 تعريب ومن الجهة الاصلية تحقيق ولذلك سميها تحقيقاً في تعريب وليس بالحيك
 وهذا يقين من الوثائق القوية على هذه القدر بدلات ضد في قاعدة وليس المبالغة على
 الحكم والعلم التي لا تدريج تحت من خاص بل يمكن وجوده فيما هو اقل والنقص
 فلا اعتبار في التعداد في جهة حتماً المادة الاختلاف بما ذكره في جهة اخرى ارشاد
 الى كون ذلك ليس بخصوصية خاصة بل في وجوده في افراد متقاربة وان تفاوتوا

بالعددية

٥٩
 النسخ المحذوف في ذلك والتعريب هنا تعريب الثاني فان ضبط الكرام الاشياء سهل من
 ضبط نفس التبرع اختلافا فزاده مضافا الى ضبط الاسافل يتلزم جميع الاما الى ا
 للتعريب منه فلا يمكن العكس للثبوت بارد في بعض المقامات بخلاف القرع يقو ما وقع
 من التحكيم على الاطلاق فندب الثالث في تحديد مفاهيم هذه الالفاظ المستعمل في الحديث
 على ما ثبت عندنا بالنقل او الامارة فنقول اما اليوم فيطلق على ما تسمى احداهما من
 الشمس من الاقح المحيطة به كونه مكن ما فوق الاقح من وجه القرص تماما والاول يظهر الى
 غير جافه على احد الاحتمالين والثاني اخرى وبعبارة اخرى لا بد من فيه التلبد ولا
 بين الطلوع من القرع والشمس وان كان في هذا المقام بعد ذلك هو من هذا المكن
 لكن كلام اخر وثابتها ذلك المقدم مع اضافته ما بين طلوع الفجر الصادق وطلوع الشمس
 الى ذلك وثابتها الاطلاق على اطلاقه على مجموع اليوم والليله من الطلوع الى الطلوع
 ولم اقف على من احفل الوجه الرابع وهو كونه من طلوع الفجر المتكذب الى العريب
 مع ما بين الطلوعين عند اهل النجوم هو من الفجر المتكذب كما هو جوابه وانما الكلام
 في الحقيقة من بين هذه المعاني والمحق ان المعنى الثالث مجاز لا خلاف المتبادر
 السلب عن مجموع المركب وقدرته القابل بين اليوم والليله في القرع والقرع ويجرد
 الاستعمال لو ثبت لا يفيد الحقيقة مع انه غير ثابت ان الظاهر ان استعماله في مثل ذلك
 في بعض استعمالات العرب من باب اللزوم او بالقرينة والمحق ان الاستعمال في مثل ذلك
 ذلك ايضا في التهامر وما ادخلوا اليلته فيعلم من خارج ولم يصح من كتب اهل اللغة
 غير ذلك من الاستعمال واما الحيات الاموال فانها في الثاني حقيقة في القرع والشمس
 لانه متبادر منه ولا يصح سلبه عن بعض اهل اللغة ايضا على ذلك وقابله الليل المطلقة على
 ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ثم الكلام في الاول هل هو حقيقة ام لا رجحان بل هو بالذات
 اما انه حقيقة فغير اتيه لعدم صحة السلب على الاطلاق ولكنه هو على الاشتراك لفظا او
 احتمالا والذوق يقو هو الثاني فالوضع للقرع المشترك بين الامرين ولكن استقر
 موارد الشرع فيكون الفجر المراد اليوم الثاني كما يظهر بالتبع حتى اشتهر في الشهر
 اليوم الشرعي ولا يخفى عليك ان هذا في غير ما كان هناك قرينة على الخلاف كالاستحباب

كالاختيار على عمل فان يوم الاحد من طلوع الشمس بل والقرع منه ايق في الجملة فلا بأس بنظر الى
 ان الاطلاق كما بان يضمن الى المختار وهو فيه كل وقد يكون يجمع فيه الجوانب كيوم
 التراجع فان الشرعية تقضي بكونه يوم الصوم وتعلقه في العمل يقتضي بكونه يوم الاجر
 وقويان فيه جاب التامع تقريبا للتحديد كما ان بالمنقذين بعد جريان استحباب الجاهل وما
 اليوم والليله فالاختلاف في وقت ما والشمس الساعه الاله ثلثة اعمدها التمهيد للشمس وهو
 سائر الشمس في احد النواحي الاقح عشر فقد يكون ثلثين وقد يزيد واحد وقد ينقص ثلثين
 وهذا الاختلاف مجاز غير متبادر عن الاطلاق ويصح سلبه عنه وليس لهذا المعنى في اللغة
 والعرف اثر وانما هو اصطلاح من اهل النجوم وثابتها الاطلاق على ثلثين يوما وهو المعنى
 بالشمس العبدى وثالثها الاطلاق على ما بين الهلالين وانقضى ثلثين اوقاف واحد والكلام
 في انه هل هو حقيقة فيها او في احداهما في الاخر وعلى الامور هل هو الاشتراك على معني
 سبيل التشكيك بقا الجواز والاشتراك وتبادر القدر المشترك وعدم تحقق السلب
 لكن القرع المتبادر منه هو الهلال فيضجل اطلاقه عليه ما لو كان هناك قرينة على احد
 اما لظهوره في باب اللزوم من الاحكام ما يتضح هذا الطلب والسنه العام والحول
 بعينه واحد وان كان لكل منهما ما يناسب في الاستقنان لاها جملتنا في ذكرها واثان العقبة
 فتعبر ما يتضح بالقرع نعم السنه في اللغة من اول يوم عديته الممتدة وقيل ان العام لا يكون
 شتاويا صيفا يكون لبعضه من السنه ولا فائدة في ذلك لانه مجهول في القرع على الظاهر المراد
 بالثمة ما عرفت في معنى السنه ثم الكلام في ان مثل ذلك اليوم في اي بقى هل بالشمس
 الشموس بمعنى انه من العاشر ليجان الى العاشر منه او بالسنه الى الفضول بمعنى ان العا
 لفضل الرابع الى العاشر منه وان تعجبك التمهيد الاول هو السنه الهالكة والثاني هو
 السنه الثمينة واما احتمال كون السنه عديته بمعنى كونه تلك مائة وستين يوما او
 ولا ناقضا فهو قضية التمهيد العديته ان السنه اثني عشر شهرا وتعرف السنه الجديدة
 الصارة لمراد في اللغة نعم هو معنى في عند الناس فناء على ان التمهيد يطلق على معان
 ثلثة تكون السنه كل اذ هو اثني عشر شهرا في معنى فريض فيكون هناك سنه عديته
 هو حقيقة في الكل على الاشتراك والتشكيك او في بعضها في الاخر وجوه والذوق

اراد ان العددية بحجوها ليست حقيقة بل اطلاقا فاعلمنا ان الوجود والعدم فيهما واما
 الامر لان هي حقيقة فيهما على التثنية والابتداء والحق في التثنية الاستعمال ينبغي عمل خلاف
 عن العزيمة عليه في الموضوع اذ في الحاصلات التي طويعت الزكوة بحلول الثاني
 عشر بان لم يتم ليس لغز في الحاصل بل انما هو حكم يثبت بالدليل الخاص لا ينج من نسبة الا
 ثم والكر على ما حققنا في الصريح الف ومما نرى بالحق في زمانا ثانيا وارجون
 متجرا وسبعة ثمان متساوية الاضلاع كل منها مثل الاثنى واحد منها ثمان كل بعد امانا
 بالماخرة والماد يعلو في تلكم الى ذلك فاما الذي ثلثه واربعةين يحسبها اضافة
 مربعات متساوية الاضلاع كل منها مثل الاثنى واحد منها ثمان كل بعد امانا
 منها فالا احتمالات سبعة وعشرون في الكرم في الكل لا يبلغ الكرم مع الصفة وطا
 احد هما في الثاني والحاصل في الثالث فان نقص عما ذكر فليس يكره اجتماع استمالا
 على الصحيح والكفر يقرب مجلس احدهما في حين الآخر ونخرج احدهما الكرم في مخرج
 وتثبت الحاصل من الاول الى الثاني وان لم يكن اولها فاشترط العمل مع احداهما
 فخطو كسر الآخر كل تضرب الص في ص في الكرم وتثبت الحاصل الى مخرج او تضرب كما
 ومع التلخيص في احد هما او حجة في مقابلة تضرب الجذر الاول على الثاني وتتم بنسبة
 او حجة ومع الكرم تضرب الجذر من في صورة والخرجين احدهما في الآخر فنتسب
 بين الحاصلين والخرج هو المطابق لبيان فذلك في هذا الصفا طعان شتت فقصلا
 في الكلام في طريقة الصفا والمحاكاة بطلب بالراجحة الى ما كتبه شيخنا الجاهل الذين
 المدين والرجل بالكر والصف معيا بوزن بده وهو بالعراق ما وبقائه بالصبر
 وبالمين التبريزي ست مائة مثقال يكون تامة وستة وثلاثون مائة ووصف من و
 رطل ونصف بالعراق مائة وخمسة وعشرون مائة اما المكي رطلان بالعراق والذهب
 افهمنا من استقراء موار والفقر ان الرطل حيث يطلق في الاخبار يراد به الرطل في
 بالتبع للملح على ما لم يتم فربما على خلافه ويؤيد ذلك الخبر في السرا الذي يندب في التمر
 للشرب والوصف ولم تجد الماء في ما بين الاربعين الى الثمانين الى فوق ذلك قلت
 باق الارطال في بارطال مكبال العراق فتم طلصا سبعة ارجال بالعراق وستة

وستة بالمدين واربعة ونصف بالمكي يكون الفا ومائة وسبعين ودها كل عشرة تسع
 مثاقيل شرعية وخمسة واربعة مثاقيل شرعية لكن في كتابه جعفر بن ابراهيم الى الحسن واخبرني
 معني الصاع يكون بالوزن الفا مائتين وسبعين ووزنه الى مائة بالوزن يعني درهم الله
 بعم والتشديد يد بع الصاع لانه اربعة املا د ومافي الجوزان صاع البني كان حشرا املا د
 محمول على شئ محقق به والفا الصاع العربي في زمانه اربعة املا د على ما ثبت بالمثل
 العربي والدينار واحد الدينارين واصله دنان بالتشديد فابدل معناه مثقال من ذهب
 والمدين المراد في الفضة من المثقال الا الشرعي وهو عشرة مثاقيل فاما القيراث تلك حبات
 شعير كل عبارة عن تلك حبات من الارز يكون بالثريات ستون حبة وبالارز مثاقيل
 وثلاثون حبة وارض ابن الاثران الدينار على هذا الحساب يكون الذهب الصافي وهو
 المسمى بالاجال هو على الظاهر هو بالاعتبار الص ثلثه ارباع المثقال الصخر والدرهم عشرة
 مثاقيل مثاقيل شرعية وهو المسمى ب من الفضة وهو ستة واربعةون نصف
 مثقال وخمسة وثمانية واربعةين حبة شعير فذلك قليل في الجاهلية كان الدرهم خلفا
 بعضها خفا وهي الجوزية ونصفها اكل درهم ثمانية واربعةون وكانت في الجوزية الفيلة
 نسبة الى راس الفيل ملك من الملوك فتح الخيف والتقبل بهجلا ودهمين متساويين
 كل درهم ستة واربعةون قبل ان يجرى ذلك حيث طلب جنابة الخراج بالوزن التقبل
 ضعب على الرحمة والشعر بالكر مسطرة ما بين طر في الخضرا والاهام بالصرع المعاد
 شبر مستوى الخلق وان تفاوتت اقله اربعة وقد عرفت في الزيل من المرقع الى الخراف
 الاصابع وهو ست قبضات كل قبضة اربع اصابع كل اصبع سبع شعيرات مثاقيل الملح
 الاكبر في المنة المنصوب وقيل ست عشرين كل شعيرة سبع شعيرات من شعر البئر مثاقيل
 في باب الوقت اربعة وسبع مائة الشخص والمثل والثلاثان تمامها ونصفها واحد ذلك من
 الانسان فان تامة سبعة اقدام يقدم بقدر في مستوى الخلق والمراد بيلو الخلق ذلك
 على ما خفا في اوقات الحاضر المرفوعة في الشج بيلو الخلق الحادث هذا ان والسواء كان
 بعد اتمام اربعة اذ غابته الى ذلك لا يجمع المجرى والحادث والميل تلك الخرشع اربع
 الان ذراع على الاصبع وقدره عشرة يده في كلام العرب بقدره الجوزة في المغرب انها

٢٢١
اذ لو فرض ذلك في بعض الميزان لئلا وهما دون سطح عارض يقارب ذلك
حيلا وليس المراد على البصر بل في الحقيقة قد يكون ذلك ان يدعى ان عشر فراسخ على فلك الجوز
الحسن بصوت النونية وعلى هذا فالفرسخ ثلثة اميال اثني عشر الف ذراع او قد يكون
ثلث مئلات الرابع قد تقدم سابقا ان الكسوف والمناقص لا يندبر في الشهباء لما مضى
لكن بقي الكلام في ان الكسوفين يوم اشهر من سنة هل يكون بلغ في الحكم من ايراد الفلك المعتبر
من الايام الصحاح الا بالاعتبار بالنسبة في جميع ما عده دناه من الاحكام المتعلقة بالزمان
ايام الخوار والعدة والاشهر وايام الدم والظهر ونظائر هذه الجمان ومقتضى الشبهة ان
هذا اليوم مثلا حقيقة في الملقون الاثنان وكذا الشهر السنة في وجهه الا ان الكلام في
الاخيرين صيغ من جهة كون الشهر على ما قرر حقيقة في ثلثين يوما لا في سنة في مثل يوم
عديدة ولا يدور ان مدار هذا ل او شهر خمس او نحو ذلك حتى يلزم فيها الانكسار في
بالنسبة الى انفسها ثم يذهب اليها الكسوف باعتبار اليوم فان تكرارها فالكلام فيها
الكلام في يوم لوقت ان الشهور عبارة عما بين الهلالين بحيث فيه هذا الكلام كما ان لو
قلنا في السنة باعتبار خصوصية كل عام للاشارة اليه في العلم جاز في هذا الكلام
لو اعتبر الشهر والسنه ملحقا مع تحلل الفصل بين الشقين ويجوز لذلك توضيح في الارز
والحاصل هل الحلال في هذه الالفاظ على الملقين من الشقين على فرض امكان التلحق
حقيقة او بما في الارز لعل هو على النواطي والتشكيك وجوه تلك على التواطي
كلام في اعتبار التلحق في جميع ذلك وعلى الاخيرين لا دليل عليه وهو على المجازية
وعلى التشكيك من جهة اضلال الالفاظ على الفرد المتبادر بما لا يتجوز الذي اراده ان
مقتضى الارادة مارة وطريقه العرف المجازية ومقتضى القاعدة القطعية الارادة عند
التلحق فيقطر المتكسر فيجب من اليوم التام ونظيره في الشهر السنة على فرض ذلك ولكن
الكلام في الجهات التركيبية المتولدة من إضافة الاعمال وجميع الايام والشهور ونحو ذلك
وجوز فيه البحث عن طريق على تقدير بقاء التلحق بحقيقة في وجهه في هذا الاصح
المراد بالتلحق اعتبار مقدار ما مضى من اليوم المتكسر من اليوم الاخر واعتبار بقا
الزمان من اليوم الى اليوم الاخر كاعتبار بقا من المتكسر مثلا حصة مقدار نسبة

نسبة الى اليوم الاخر كسنة ذلك المقدار الى اليوم المتكسر وجوه ثلثة ونظيره الشهر في نفس
الايام ويزاد بقا في ثلثة ايام ايام الخوار الحيوان مثلا لو فرضنا وقوع البيع بعد اربع
ساعات من طلوع الشمس يوم مقداره اثني عشر ساعة كليله فيكون اليوم الثاني اثني
عشر ودينارين واليوم الثالث اثني عشر واربعة دقائق والرابع اثني عشر وست دقائق
فعلی الوجه الاول ينبغي بقاء الخيار في اليوم الرابع الى مضي اربع ساعات من النهار
بقي الليلة ثمانية وست دقائق وعلى الوجه الثاني يبقى الخيار الى مضي ساعات وست
دقائق ليكون الباقي ثمانية كيوم البيع وعلى الوجه الثالث يبقى الخيار الى اربع ساعات
ودقيقتين اذ الذي مضى من يوم البيع اربع ساعات وهو ثلث بالذات الى اثني عشر
دينار ثلث اليوم الرابع هو اربع دقائق ونظير ذلك لو كان نقص اليوم ست دقائق
ومن على ذلك سائر الفروض في الايام المتخلفة وتلحق النهار من الليل والعكس فيها
يتخرج الى ذلك والذي تاهله العرف اختيار الوجه الثالث اذ لا يمكن من قول
القاتل بقيت ثلثة ايام في البلد القلالي مع انكسار حدتها او قول القاتل قد مضى
اليوم الاثني عشر من هذا اليوم الى نصف ذلك اليوم اثنان ثلثة الى
ثلثة وليس له ان يقول لو بقي في بلد من نصف نهار الى نصف النهار الى اربعين
يوما ملحقا تاما لانه على تقدير نقص اليوم الثاني صار هذا ينقص بدقيقة او اقل بقيت
ودقيقة على تقدير الزيادة بل يعد هذا يوما ملحقا تاما والمرتبة ان الحاق تلحق اليوم
باليوم الزائد حتى ينقص والحاقه اليوم الناقص من دليل عليه بل انفسهم من معنى
التلحق الا ظهور مركب بين الطرفين من وجهه وبينما سألنا من ان كركب المرحل للملوا
الحامض الملق ينقص من طولها ويؤيد عن قصرها فندبر فانهما كلام ليس عليه
غبارا كما سألنا بما يلزم هذه الحدود وتلحقها فاعرفت ما مضى ان اليوم حقيقة في النهار
وليس الليل داخل في معناه الا في وجهه صيغ جدا تلحق السنة ثلثة ايام كما مثال الارز
اربعةين يوما للاسبوع فغناه اعتبار النهار دون الليالي لكن اللزوم من هذا التركيب
دخول الليالي في التوسعة في ذلك دون الليالي الاولى والاشهر فان المتبادر من قولنا
الحول ثلثة ايام للشهر في دخول اللياليين الواقعتين بعد الاول والثاني في الحكم

وهذا من لوازم التركيب ولا يتجمل ان الحيات في اليوم وفي الليلة ونحو ذلك في اقامة
فان المتبادر من قوله الان سيومى عشرة ايام وحول تبع ليا ليجها وليس الحصة اقامة ايامها وان
سافر ليا ليهام من يقول بان الليلة داخل في اللفظ حتى فيه وجوب ثلثة ايامها ارجاء الليل
السابقة فيه في ذلك يتم حتى تلك ليلها وثانيها ارجاء الليلة اللاحقة لآخر اليوم ليعين مكانا
وثالثها ارجاء السابقة فلان ان الليلة مقدم على النهار حمل بالعرف وارجاء اللاحقة فلان
بان العكس مما لا بالشك كما حقق في محله ومجمل ان التخيير لعدم الترجيح ومجمل ارجاء السابقة
ان اقتدار استدعاء الشيء المحذور من الليل واللاحقة ان استدعاء من النهار ارجاء سقوط الليلة
الواحدة في الثاني ويحتمل على هذا القول التلويح في الليل على ما ذكرناه في النهار لو اتفقوا
المبدئية في وسط الليلة للبحث في هذا المقام بحال واسع والعقد في النظر التبع على الضم
والتيقن مقام اخر وقد يلزم التركيب اية دخول الليالي بعد الايام لان معنى اللفظ
كما ذكرناه بل من الوجود الخارج كالتوافق بين اية الاقامة والتولد والموافاة والاطلاق
اصغر ذلك من امكن الليل في قول الاول فانه يوجب الليلة الاولى اية في هذه الايام لئلا
مضى الايام المجتزعة الى وجود الليالي الخارج وهو منشاء الالتزام وكما لو اتفق احد
هذه الامور في وسط النهار فلتناها التلويح فانه يكون الليالي بهذا الايام لكن يكون الليالي
تامة والايام ملغية وقليلا من نصف ليل او زيدا او نقصا لوقع شيء من ذلك في
الافتاء ولذا لك اعتبار جملة من الاحكام في هذه النعم بدات الليالي المتوسطة والملتصقة
التي غيرها لما عرفت من دخولها في اصل مدلول الخطاب لعدم الانكشاف من المعية
ودخول ما ذكره في بعض المصاديق التي ومنه للوجود الخارج في بعض الاجزاء ليس
غيره من تخصص الدخول بالمتوسطة ما عداها من الحكم وان فرض كما ذكرناه فلا
تدخل وقد عرفت اية ان اطلاق الشهر يحمل على الحمل الى ان يكون في واحد بالشهر
من اجل اربع او عدة او شطرا او نحو ذلك في انشاء الشهر فلا يحاط في ذلك وجوب
ثلثة والسوف في ذلك القطع بعدم اعتبار لناقص كاملا وعدم سقوط هذا الناقص
من الاعتبار وهو مطلق بحيث يوجب شهره هلالا لانه تامة اما بقية المقام ارجاء القضا
التلويح فلا من ضم هذا الناقص الى ما عداه فمن رجع عن هذه التهمة على عدم ارادتها

٢٠

الشهر والحمل لانه اصل عدم امكان وجودها من حين وقوع الوطء في انشاء الشهر
فالمجتزأ اطلاق اللفظ اعتبر كل واحد دية لوجبه الحمل في وقت من وقت المتبادر
الحمل الى الان تقوم قرينة على غير سواء جعلنا ذلك مجازا او فردا اخر متبادر وادعى
الامتناع في الخرج عن القاعدة المتسقة ان الشهر والحمل لانه لا يثبت التامة الا دليل
على اعتبارها عدد دية نعم هذا المنكس بعد الدليل على عدم سقوطه بل يزعم اقتداره
عقبا انه لا يمكن كونه حلالا ليا حملناه على معنى اخر واعتبرنا في التلويح كالموطوءة المتق
لكن لم ينظر بعين امدتها تيمم الشهر الناقص من الايام بعدا والخص من فحين ان يكون
ثلثين لوجبه الحمل الاول بعد وان يكون ستة وعشرين لو نقص يوم من اخره ولعل الوجه
في ذلك تبادر هذا الغرض من الاطلاق فان قول القائل في اليوم الثاني عشر من رجب
طلوع الشمس ارجاء هذه الدارين يوم منا هذا الى تناسله لا يفهم منه الاطلاق في الثاني
عشرين اليوم وقت طلوع الشمس وان كان شهر رجب ناقصا بيوم من ايامها فكذلك الثاني
تلك في هذا الغرض يحمل اليوم الثاني عشر اية في مدة الاقامة لوجه شهر رجب
كما اختاره اساطين اصحابنا والوجه في ذلك بعد العلم باحتساب الناقص الخرج عن
اللفظ في ذلك الشهر خاصة في الحمل على الحدوى فانه اما مع مجازي او غير متبادر كما
نعى القرينة على عدم ارادة الحمل في عدم امكانه في المنكس يحمل على الحدوى وهو ثلثون يوما
الناقص بعد ما مضى فقد يكون ستة وعشرين مع انه ليس بشهر هلالا بل اقله ديارا لا يثبت
اما مجازا واما المجازين ولا يثبت في العرف ستة وعشرين يوما شهر ايام وهذا الذي
قوى من اقل يعارضه المتبادر العرف في المعاني التركيبية في باب التلويح فانه قد يتقار
من الركبة معنى لا ينطبق على قواعد المعرفة كما ذكرناه في جواب ابن جني حيث زعم ان اغلب
العلمة بما زلت فتقول بعد ما ذكرناه من كون التلويح على عملا القاع والنظر الى اللفظ المفرد
صل هذا اننا بط على من قرينة خارجة على ارادة الملق من هذه التركيب مثلا قول الله
في المزاج والارض او مسانة العفر من عقر او من رجع يوما او من رجع يوما او من رجع يوما
الحض والانتظار بالشبه للووت والباط وحيا للجوان والسريرة والناجزة ومجمل التلويح
في احصاء الشئ ثلثة ايام ونظر ذلك لوجوه في زيادة المدق وقوله يعرف اللفظة حولا او
يزج عشرين دلو او من من الليل شاة والدية مائة يعبر هل هي ثلث النرج والارض

ذكره

امهيرة نصف يوم واليومان التامين مع نصف يومين في الشهر او التعريف نصف سنة
مع انضائها او كفاية اربعين نصفاً من دلو او ربع الساعة في عشرة من الابل عشر كذا في
او كفاية اخطاء النصف المشاع من مائة غير نحو ذلك في الماشي من ذلك وعقود
وشبهه كذا في مائة او يدر على القرائن الخاصة بالذئب يظهر بها انما عدم ويحتمل
على حصول الملقق على الاطلاق نعم لو دل قرينة على عدم خروج النكس من الحكم وعدم زيادة
على ذلك كما هو الظاهر في الحوض والظهر وحيا الجوان ومجمل الشيع وضاب الاعمال بعد
التام التام فلا يامر بالرجوع والافتها على ذلك فالاصل عدم تقيت الاثار بعد ذلك
الدخول تحت اللفظ وعلى ذلك بلا حجة ادلة المقامات في التحديد من جهة تلك حجة على
مناسبة ما لو لم يرد على ذلك في الشرح سواء كان اصلاً لتغير من الشك من المكلفين في اعمالهم
من عقوبات واجازة قديان احدهما ما اعتبر فيه الاعتبار من الشرع او التحقق من ان الحكم الذي
من الشك في انما هو ما لا يثبت خصوصاً في الاعتبار والاول منه دلو البرمخرج الاحداث ويحققها
للحوض والنقاص والمأكل والملبوس في وجود الصلوة والكيل والوزن في المعاش وما يحويها
وتجارب معالقات العقود كالنواحي للبع والبعين المتاجرة ونقود المعاملة والمض في البول
في الغرائش والاباق في كونها عياد وفي كون الشك مكلاً وموزناً في تحقق الزوال يوم كذا
بل في صحة المعاملة وانصرف اطلاق اللفظ اليه وفيه جتان احدهما ان الاتحاد بعد
اعتبار في معنى اللفظ او في حقوق الحكم الاضاف الدليل المبر او قيام القرينة عليه باق في
يحصل فنقول لا بحث في العادة ليس لها حقيقة في الشك في ما هو معناه لغة وعرفاً لا
عدم النقل ولم يرد احد ابيهم وما ورد في الاختلاف باري الحوض من التحديد كما ذكرناه من
لا يدل او لا على نقل معنى اللفظ بل انما هو بعدد الحكم العادة من الاختلاف وان اطلق
عليه اسم العادة حقيقة وبعبارة نقول ان عقد بياض هناك ليس يتحقق معنى اللفظ
بمجرد حصول ذلك الجدل لما كان حكم العادة الرجوع الى عادتها وكانت العادة امر فيها
لاقتضاها مع ان المكلف هناك النساء اللائي لم يكن ادراك اليقين المتعبد بالرجوع
كيف وتلاضطرب في مثل ذلك لعل العلماء للنفس من وكان التكليف من طوائف
العبادات من صلوة وصوم وقراءة دخول مسجد ونظائر ذلك مصفاً الى حقوق التي
اراد الله اعطاء صواب في ذلك لتسهيل على من خفف ما ذكرناه في نقله بل في الشك

في الشك والمحال ان حقيقة الاعتقاد كاشفة عن كون ما زاد على العادة حينها لا العادة
التي جعلت بالشك واعتبار ذلك من الشك بعد في قاعدة كما استثناء سابقاً فليست في
هذا عقد بل الايام الاثراء واما المفيض ولفظ العادة اصطلاح لم يسم الا اذا زاد والمزيد
اللفظ لبيان مهية العادة وثالثاً نقول ان كون ذلك معنى العادة في الحوض لا يدل على كونه
هذا المعنى في كل مكان وكونه كاشفاً عن الحقيقة وما رابعا نقول على من تسليم هذا المعنى
ببيان لفظ العادة متى ما اطلق في الشك بزيادة الفكر بمرق ولا ينعقد ذلك فيما جاء فيه
اعتبار العادة من اطلاق اللفظ وانفصل عنها فانه يذهب الى الحداد المعنى وهو لمصلحة الشك
عادة فاد المرئى كك فنقول لا خلاف في عدم تحقق العادة المرة الواحدة لان الياد وحالا
ويصح سلب عندهم مادة اللفظ لا اعتبار معنى المورد في اشتقاقه واما الزمان فطما جاز من
اصحابنا منهم ثبوت الشك في عدة عن البول في الغرائش المصوب به لا وجود في ذلك تحت
العادة انه لو يوجب ما يوجب ويتكرب ولما دل في باب الحوض انه لو رأت الدم ايا ما معلق
مرة فاذ جاء الدم بعد ذلك عدة ايام سواء تلك ايامها لم يرد في هذا التحقيق معنى العبادة
او في الضومس بيان من جاء عاده واما ما معلوم بتلك العبادة فلا تزل ويحتمل صحة
الحوض في هذا المعنى غير ثابتة لان العرف يطلق العادة بعد الميزان والذئب اه علم
عرفاً مجرد الميزان وكون الحوض كلاً لا يدل على ذلك فانه في صدق البحث وكون اشتقاقه
من العود لا يدل على كون كل عود عادة الحيوان اعتباراً بالملكة والاشهاد في معنى منها
نعم يدل على عدم صدق بقية العود بمرور مذهب من في باق تحقيق بالواحدة في
الحوض واما الثلاث فهو في الاكثر في تحقق العادة وهو محل الخلاف احدكم ان الشك
كاشفة عن تحقق العادة بالثانية وثالثاً نقول ان كونها ثانياً في زمان تحقيقه للمعنى بين اليك
والمرتبة ان تحقق مجرد المرتبة لا يحكم بحصول العادة على الكف بمعية انه يتحقق في صدق
العادة بالثانية لحقوق الناقص البس للثالث مدخلية بل التقيد بطل وان كان التقيد
خارجاً وبعبارة اخرى تعقب ثلثاً الثانية شرط في محلا العادة بالثانية واخر اثنان
عليه لا يحتاج اليه وان لا يدرى ان صدق العرف في الثالثة على طريق النقل بمجرد انشا
الاخر صدق العادة الان طمحين من صفاتها الاكفاء في اياتها ان المداير حصول

العادة في كل زمان ومكان او في مكان واحد من واحد على الثاني هل يتوقف الحكم بال
الحال او يتحقق في صورته خاصة وعلى التقديرين هل يدور الحكم بالزمان والاعتبار وهذا
وبالمصالح يحصل وبالعالم بغير اوريد ومرتد وبوجود الخاصه بمعنى انه متى تحقق تعاقب
الحكم ولا يرد بالان والى ان يتحقق البحث ان العادة بنفسها لم تحصل في كلام الشئ موضوعا
كما في المحسوس والنفاس والتواضع والعقود وفي نفوذ المعاملات وعينية المهر والبول
والايمان والصفات الكسب والوزن الى المعتاد وتطابق ذلك ودرنا يكون منا ما الحكم
والحق مطلق الدان والاعتدال في سببها وتبا بالملوك في سببها وتكون الغيب والرضا
وتحذف ذلك في اجماع الجدل وفي اضراف اطلاق النقل او البيع بدار التوكيل في معاملته الى
الغالب وفي صدق الغيب بجهة الاختلاف اذا الواحدة لا بعد مجيء في اضراف الناس المتغيرين
استحق ذلك الى المعتاد وفي لزوم نفوذ المضارب وكيفية العمل العام في ذلك لا يتوقف
وحفظ الواجب وبجاءة اخرى به يكون العادة سببا لمحل الحكم او صرف لفظ الى معنى
فقال في الحكم بدار الاختيار في زمانه ومكانه وفيه وفيه فكل امرئ متى تحقق هذه
نفسها وان تغيرت فالحكم لا يتغير كل لفظ من الاقفاط المذكورة وتابع من التواضع يتبع
بالاطلاقات اللفظ والاعمال في ذلك وكما تغيرت العادة في شيء من ذلك
تغير من طريق تغير المشقة علم الوجه في ذلك لا يرب في زوال المعلول بزوال سببه
من هذه الناحية وجود سبب احده وخلاله في فعل البحث وفي قواعد الشئ ان في اعتبار
العرف الخاص به وكاعتبار وجود قطع الشئ قبل الانتهاء وانما يحل بعد العادة ولو كان
اعتبار الاعتدال في موضع الحكم بمعنى تعلق الخطاب من الشئ بلفظ او ضراف ذلك اللفظ
الى المعتاد وكان العادة سبب في ذلك الحكم بل العلة لا عليها او تعلم العادة لكون
معلق بموضوع شايع معاد كقول الشئ لا يتجدد واعلم اكل وعلى الملبوس او في نفوذ الشئ
والاخبار والمملوك اطعمهم ما انا اكلون واللبوسه ما انا لبسهم فمهم الربوا في الكسب
والوزن ويجوز ان يخرج عشرة ذكوة عن البرم ينقض الوضوء ما خرج من الخرجين
ذلك ما علق الشئ عليه الحكم وانضرب الى الاعتدال في مشقة المشقة الخاصة بالمخوف
من الاطلاقات فاضرب في الصواب علم اليه فهنا وجود اعتدال ما لا يظفر المعتاد

٩٢

المعتاد في زمان الشئ في جميع ما ذكر نظر الى ان عنوان الحكم هو ذلك وبمراعاة وصفه
قابل للتغير والتبدل عجب الاختلاف والادوات لا يوجب النقل الموضوع والوصف فكان ا
الاعتبار على ما علم والظن ونظائر ذلك من الذات التي لم يوجد في وصفه او وصفه بدارها
ما في زمن الشئ وكل الادوات ولا يعتمد على ما في هذا الزمان وكل في الملبوس في الكسب الكسب
والخروج ويحذف ذلك ما اعتبر بلفظ الوصف في الحكم في ذلك الموضوع لكل زمان ومكان
ببديل الوصف او لم يكن في ذلك وصف في مكان اصلا ولا عبرة بما يتجدد فيه الوصف
في زمان اخر او كان فيه الوصف في مكان في مكان اخر وتأثيرها الفرق بين الذات والموضوع
بان اعتبار الوصف يتغير يكون ذلك علة في ذلك الحكم في الجملة وكلما كان هذا الوصف
غير ولو في بعض الامكنة فهو داخل تحت اللفظ سواء كان في زمن الشئ او غير ذلك
الحكم انما هو المشتق والمشتق في كونه على كونه وحده في الخارج فصار من الاضداد الغالبة
اذ لم يمتد ما انلبس هذه الوصف في الغالب المعتاد والفرق بين العتيقين معا وكلما
زال هذا الامر من الاعتدال ان يكون موضوعا غير غالب وغالبا غير موضوع فينتج الحكم في
الاشياء الاسم والعنوان ويخرج كونه في زمن الشئ او مكانه لا يقضي بالعموم وانما
ما وجد من الاضداد ان الشئ وان تغيرت في ذلك اوصافهم اعتدال الحكم باعتبار الدلائل ويكون
الوصف موزع الاستدلال قيد واختيار غير ذلك من الاضداد اي يتحقق فيها الوصف التام
ففي الوصف العلة المستفاد من تعليق الحكم عليه جعل الوصف مثبتا في غيرها في زمن الشئ
لانها لما في متد اذا تغير وصفه بما بين المورد في الوصف والعلة وتعين الحكم لكل الا
وما بها عموم الحكم في المكان دون الزمان بحيث ان المعتاد في من الشئ في اقل مقام
كان يجوز حكمه بالنسبة الى الجمع العمومي اللفظ الكل ما يتحقق فيه الوصف والاعتدال في
الحكم كطرفة المكلفين بالخطبة او بقراءة الاشارة او اما الزمان فلا يمتنع ان ما حصل فيه
الوصف في الاضداد المتأخرة في مكان خاص وعام لا يلحق الحكم عموميا ولا خصوصيا
ما ثبت في زمان الشئ لمحة الحكم فيه ما دام الوصف باق ولو في مكان كل ان لا يمكنه
وما بها عموم الحكم في الزمان يمتنع ان كل زمان يحد فيه الوصف فهو داخل تحت
الحكم العمومي العلة ولا يمتنع مكان اعتداله فنقول الشئ لا يتجدد على الملبوس ولا ما اكل معناه

كل واحد بعد شيء موصف بأحد هما في أي زمان كان حكمه المخرج عن الجود بالنظر إلى الحكم الذي حصل
فيه الوصف والاعتبار دون غيرهم فيكون متكلفا لكل قاعدة نفس وجوده أو سادسهما
عموم الحكم لكل زمان وكل مكان مع عدم دوران الحكم مدار الوصف عنه فكلما تحقق فيه
الوصف في أي زمان وأوقعا الحكم في الكائنين في الأزمنة وان زال الوصف بعد ذلك
أشياءنا الحكم في ذلك باعتبار طبعه في الأوقات في غير كل زمان وتجدد الاستمرار في كل مكان
وأما بعد زوال الوصف بالاستحالة لعدم ثبوت العلة في العدم والحق من كونه الاستصحاب اعتبار
الوجوب الخاص في النفقات واعتبار الوجوه الثاني في النتيجة على ما كوله والميلين واحتمال الوجه
الثالث في الجاني الكيل والوقت يظهر من بعض وجوه أخرى في ذلك بنحو ليس الضابط في
ذلك يخرج بعض الأفراد بل ليس خاص غير قاصد فيقول أما الدورات كالدورات في الجبل ^{البناء}
والخطة ويحق ذلك فالأقوى اتباع المعتاد الغالب في ذلك يجب كل زمان متكلما بحسب
أهل واحتمال الزعم القوي بدو الوصف في زمن الخطاب وعند الأعضاء والمساخنة في الزمان
معاذ في زمن الخطاب كمثل الأعضاء ما اعتقد في هذا الزمان الوقت القصير والصغير في ذلك
بعيد مبدأ وليس ذلك لعدم المعارف إلى المعارف بل لأن التكليف بالذات المعارف فيكون
كل متكلما على حسب متعارف وأنه ومكانه ولا يتقبل انتقاله على هذا بل من مثله في الأحوال
فالمؤمنين والدراهم ويحوز ذلك لأن كل متعارف لكل المعارف الأفراد ولا في لفظ التخليف
المعاني فان اشتراك اللفظ أو يقلل من معنى إلى آخر لا يوجب إجماع المعنى الآخر كما رده
النسب والمجملات الكلام في الذات بمعنى استواء الأجسام التي لها أفراد متعارفة في الأزمنة وان
كان المتعارف من أفراد الخطة والكيل مثلا في زمان غير متعارف في زمان آخر مبدأ
على هذا المعنى طرقت أهل العرب وأصحابنا في أبواب الفقه حيث دوما هذا المتعارف
في الذات وأمره كمن أحد كونه فردا متعارفا في زمن النسب فان قلت هذا البناء من الخيال
على عدم تغير الأفراد المتعارفة الثابتة في الذات ولو ثبت التجديد لا يعتد بالحدوث
من الشرع قلت مع أن ذلك لا يمكن في مثل دلوا بشر وظاهر خلاف ذلك كما هو ظاهر
كفاية المعارف التي والسر في كل تلك المعارف لطايع في زمن الفرض المتعارف وقد حصل
ومتعارف من الشرح لا يدخل له في ذلك وأما ما عجزت فيه الأوصاف التي تختلف بحسب الزمان

الزمان والحال فالخروج من الحكم لأهل كل مكان بعد هذا الموضوع في كون الشيء مأكولا
وميل إلى إمكانية وصفه بغيره فاعتادوا في الاستصحاب بوجوب هذا الموضوع في كون الشيء مأكولا
وميل إلى إمكانية وصفه بغيره فاعتادوا في الاستصحاب بوجوب هذا الموضوع في كون الشيء مأكولا
صارت إلى اعتبار اشتراطه بغيره من أجل أن كل ما إذا صدق هذا اللفظ فكلما صدق
المكلفين بقاعدة الاشتراك في التكليف الأول دليل من خارج على التخصيص والتجلب
الزمان فلا كلام في دخول ما رتب عليه إلى الوصف في زمن الخطاب ولو في مكان ما دام
باقا على هذا الوصف لا كلام في خروج ما عجزت عنه من بعد زمن النسب بعد زوال الوصف
عز لأن التجديد أما الذات المدلول عليه بخطاب النسب وليس إلا المعتاد في زمانه بذلك الوصف
وأما عليه الوصف المستفاد من خطاب والمفروض أنه قد زال فلا يدخل في هذا الفرض الحكم
من حيث الدليل نعم لو قلنا بدخول تحت الدليل ما دام الوصف في شيء الاستصحاب بعد ذلك
الوصف والتحقق عدم جريان النسب لما قرب فأنشأ شرط انتهاء الموضوع حيث ثبتت الحكم
للعلة فيكون عنوان الحكم المشق لا الذات إذا انصف لبق الماء المتغير بعد زوال النسب
بخاصة لاحتمال كون الوصف علة محدثة والمبينة عجزه فكذلك في هذا فغير الوصف الموجب
لحكم بعد زوال الوصف لا نقول لا فتر بين كون الموضوع الماء إذا تغير بين كون الشيء
وعلى الثاني لا يخرج فيه الاستصحاب كما لا يخرج في المشترك إذا استلزم بين كوني الحكم المطلق
لحكم الذات إذا انصف بصفته بين كوني الموضوع المشق فلا تدخل فاد الحكم موضوع الحكم
المحطة إذا كانت مكملية مستحقة حكمها إذا خرج المكملية وإذا كان الموضوع المكمل
لا يستحب الحكم المتعلق به بعد زوال الوصف أو لا موضوع والمحطة لا تدخل في الحكم
بالمرقة في النسب في الوصف في زمن النسب إذا انصف الوصف في الأزمنة المتأخرة في التجديد
في الوصف في زمان متأخر ما دام مع عدم انصاف في زمن النسب في دخول الحكم
خروجها ودخول الأول في الثاني أو بالعكس محقق يعلم وجوبها ما سبق في الدعوى
في النظر المحرر الوجه الأخير للعلة المستفاد من الوصف ودخول الأول في كون الداء
موضوع ولو بعد العنوان وهو خلاف ظ اللفظ وثبوت الاستصحاب ان كان إجماعا فهو
المعتد وإن كان هناك دليل آخر فهو المتبع وإن جلتا فحق بهم فتر على أن ذلك كما نكته

عليه في غالب الموارد خلافا للتأخرين المعربين عن كلمة الاصحاب الذين قالوا لا شيء رافع
 فلا دليل على شيء من ذلك الثاني فهو الموقوف عند خبره خصوص العادة ولا الغنى بل هو موقوف الى
 الخلف كما في معنى الضمان العشر والاضطرار في الظاهر بالسر بوب الكفن والكفن ومعنى الذين
 والصعيد العورة في معنى الفصل الكثير في الجرح الاخفات وكثير الشك واليه هو السر في
 الاغنام والاطعام وضايفات المزة وبدو الصلاح ومعنى القبض ووسط الاوصاف
 ارفع الجاهل في كل شيء بحسب ومعنى الغنى في الجاهل والشفقة في الجاهل في الصفة
 وفي معنى الاحياء والحب وعمر السارق ونظام ذلك ما لا يحصى والمرجع في ذلك
 كد العرف لا فصل في اللفظ مما يفسر في العرف به بتقديمه على المعنى الملقى اذ انما
 والدليل في ذلك كون الرضا للبيان الغوم والذلل في ذلك وكلمة الاستدلال في
 باب الاراس والخواهي والعام والمناطق والاحمال والسيات والعموم والخصوص والاطلاق
 والتقييد اذ ليس في هذه المسائل شيء معتد سوا ما ينفرد من العرف وان اطلاقها
 في محتمل الوجه فلا دلالة لها على ان كانت والشهادات اذا كان المرجع في تحقيق معنى
 اللفظ الى محتمل اهل العرف معنى المتضمن للاستعمالات الملاحة للمقامات التي
 في ضبط المعاني في تضاعيف كثيرة فان اختلفت كمالهم في معنى اللفظ فلا استمر في ذلك
 وان اختلفت كمالهم كما انفق ذلك في مثل الكعب الصمد والظهور ومعنى الجرح في القنا
 والكهانة ومعنى الصلاح وفي اطلاق اسم الانساب الى المراتب والاختلاف
 صفة الغنى من طرف اللام وظاهر ذلك فيقول ان الاختلافات صور كالتبني احد هاتين
 يكون التفاوت بالافضل والاكثر المستقل بحيث ان احدهما ذكر معنى واحد والاخر هذا
 المعنى مع معنى اخر وتاثيرها التفاوت بالفضل والكثرة في المصدر فالراجع الى التباين
 المفهوم كغنى واحد هو البديع بادر الكف والآخر بادر الفرق في غير الجمع بالآيات
 والاشارة قالهما في ثمانية لفظ التباين بالتباين كغنى واحد هو اللفظ الحق وذكرنا
 الاخر معنى اخر يبين له ما بينهما التفاوت بالعموم والخصوص مع كغنى واحد هو
 الصمد بوجه الارض والاخر في الثراب وخامسها التفاوت بالعموم والخصوص من حيث
 كذا كذا في الفناء انه من هذا الصوت مع الغنى والاخر من هذا الصوت مع الترتيب وقد يجمع الاثنان

والحمد لله على ما ذكرنا من ذلك ومع ذلك كله فاما ان يصرح كل من هاتين الاخرين في ما عدا ما ذكرنا في كتابنا
 او سكت عن ذلك وعلى تقدير ذلك ان يطلع على ما ذكره غيره ولو لم يفت اليسر لم يطلع فيقول
 ان كان التفاوت بالتفاوت والكثرة بالاستقلال فالمعنى المتفق عليه ثابت واما الاخر فانما
 الساكت نفاذ فهو المعارض الثاني استحسانه وان سكت عن مع اطلاقه عليه في محتمل الحق
 بان هذا يميز لفظ النفي اذ لو كان حقا لذكره بعد اطلاقه في السكوت ببيان عدم كونه هذا
 المعنى في محتمل ان يبق انه كما لو طالع فان فيه ايقن وجهين احدهما ان يبق بان عدم الذكر في
 على عدم وجهه ان شاء اهل اللغة على جمل المعاني والاستعمالات في ما عدا ما ذكره
 اثبات ما علم عند وان كان هناك معان اخر اذا سكوت في مقام البيان بقصد الحصر فاطلع
 عليه عدم الذكر يدل على انه لم يفت على استعمال العرب ولا ينافيه اطلاق غيره على غيره والمعنى
 هو الوجه الثاني اذ عدم الذكر اسم من النفي لجوان كونه لعدم وجوده عليه او عدم شؤنه
 عنه والعام لا يدل على التماسا فان لم يدل على ذلك فالتبني في هاتين الصورتين سلم من
 المعارض فيقبل وان كان بدخول الاقل في الاكثر فيمثل بوجهنا الاقل لانه المتضمن
 من الغنيين اول وجهان والاقوى الوجه الثاني اذ ليس هاتين المعنيين متضمنين في المعنى
 الذي هو ميزان الوضع وليس هذا الاكالتين حقيقة وان كان بالتباين مع كل منهما
 الاخر يقع المعارض ويأتي محذور بدونه مع اطلاقه او بدونه في الاقوى في ثبوت المعنيين معا
 لما قرب ان السكوت غيرنا في محتمل اخر لا معارض ولما كان بالعموم مظهر ما يقوهم كونه هذا
 مثل الاجابة فيجعل المطر على المعنى فلو قلنا ان احدهما ان الفاضل من الصوت وفي الاخر من الصوت
 مع الترتيب جميع المطر وهذا هو فاسدا ما اولا وفي ثالث مع الطرب اية نقول ان الفا
 عبارة عن عدم الصوت مع الترتيب والطرب وهذا هو فاسدا ما اولا وفي ثلث الاطلاقات والتقدير
 فيكون المطلق غيرنا في التقيد والمائل ان يقول ان الاطلاق في مقام التعريف غير الاطلاقات
 في مقام الحكم فمن ان عدم الصوت هو ذلك لا غير هذا اية مقيدا لعدم كلف جعل هذا
 لا يبق انك ذكرت ان السكوت غيرنا في المعنى الذي لم يطلع عليه قلت هذا في المعنيين حق
 والمعنى الواحد فالظن ان يكون ما ذكرنا من المعنى فان قلت يقصر اهل اللغة بالاعم كغيره بالباقي
 التقدير فانه على رادة الاخص منه قلت التقدير بالاخص بهم كغيره فيكون ذكر الاعم في القول

الاخر فانه على ارادة الامر فخرج احد هما على الاخر فخرج بالبرج واما ثالثا فلان من القيد
فهم العرفية ذلك انما هو في كلام الشخص الواحد وما هو في حكم الواحد كلام الله من جهة
واما لا يطالع كلامهم باطلاع عليه الاخر فمفتر باحتمال كان والعرفان في الحكم في الواقع واحد
والمراد من كلام القيد كلام المصنفين بعضهم ببعض فاما من الالهام المجردة بل انما نفع
من تقيد كلام المصنف الواحد في مقامه من بعضه بعضا بل يجعله عدلا عن المعنى الاول
واما ثالثا فلان من القيد العلم بالحق والكليف مع امكان كونهما كليفين فلا يصح
مقول هنا ان احتمال الوضع للمطلق والمقيد فانه بل كلام الناظرين هو ذلك
الطلاق احد هما على الاخر فخرج عن وجوب مع ما في هذا الكلام من الضعف من وجوب اخر
فاذا العرفية القيد فيكونان معين متكافئين كصورة التباين فان كانا احدهما في الاخر
فغير متعارض والمقتضى صادرنا لاخذ منهما معا لا ينافيان من الوضع ولا من المعنى
منها وان كان بالعرف من وجوب فقد بقي بالامانة في الاجتماع ووجه تقيد كل من الكلام
باخر فخرج من ذلك مثلا اعتبار الطرب والشرع جميعا في معنى الخفاء في المثال المتقدم
غير انهم نظر ما في الاطلاق والتقييد من جهة واحدة من اصالتهما الاشتراك فيكون
المقيد المتيقن وشيوع التفسير والاعمى في كلامهم والحواب بعينه ما من اندفاع المصل
نظا النقل وعدم وجود المتيقن في عالم المفهوم الذي هو مرجع التعارض والمتيقن
في الوجود لا يدخل في القيد بل في التكاليف وكما انهم يعتبرون بالاعمى في الاصل
ايضا والتقييد مع احتمال التعدد والظهور وتكون في كلام اشتغال من تعدد بين وظهور كلام
كل منهما في نفس الامر على وجه فخرناه لا وجه له فيكون هذا الصوق التباين في حقوق التعارض
مع النفي لكلاهما الاخر فافضل القاعدة اعتبار التعيين معاينة على صفة فخرناه
في نظره واما صورت التعارض الذي ذكرناه في هذه الفرض ونحو ذكرناه ايضا بنا
على اختلاف الاعتقاد في اللغويين مطاعا على التعارض يدعي كون عدم الذكر وال
على ارادة العلم بهما مع الاطلاع على ما ذكره في مكوته في وجه تقدم فخرناه
احد هاتين المثلث على الثاني فاخذ ما اشتهر كلامهما وعدم الالتفات الى تضليل
المعنى في الاشتراك في صورة التعارض في صورة الحق ووجه تقدم عليه اعم

لعدم قول الشهادة على النفي كما في باب له احدى والحكم ما واما من جهة اخرى على قول الاول
وان في ادعى لا فائدة له في جعل المصنف العلم قدره في المعارض كلام المثلث اذ علم
لا ينافي في علم غيره واما من جهة عدم مقاومته قوله مع قول المثلث في حصول الظن اذ احتمال
حفظ المثلث بعد هذا ما احتمل عدم اطلاع الثاني في تريب من الفصل والعادة فالظن با
بالاينات ان يدعى النفي اما من جهة ان كلام الثاني مقرر للاصل فيكون كالتكرار وكما
المثلث يخرج عنه فيكون كالمقوس لا يدعى ولا يرب ان كلام المثلث في الحق كالبينة ولا يرب
ان بينة المدعى مقدمة في صورة التعارض فلا تذهب ولا يثبتها عند الفصل المشتركين
المعنيين ان كان بينهما قدر مشترك فيضا لكل من الموضوعين بانكار الحاشي واخذ القيد
المشارك للتيقن من كلامهما وان لم يكن هناك قدر مشترك فيقدم قول المثلث وثالثا
العمل على التراجع المذكورة في باب الاخبار والاشياء فيها التعدد فيقدم المتعدد على الواحد
والاكثر على الاقل ومنها القيد فيقدم الاصط على غيره ومنها العدالة للوفاق فان ا
الاولى تقدم على غيرها العلم وكثرة التبع فيقدم العلم على غيره ومنها التميز فيقدم
ما هو المشرك بين اهل اللغة ويخوذ ذلك من الامارات الموجبة للتراجع مع تقدم التراجع
فالوقوف في حق اللفظ بالاحمال لعدم وضوح معناه والتعقبات في ان الحق كما قرنا
في عالم الوصول ان الرجوع الى كلمة اهل اللغة في الموضوع المستنبط ليس من باب التعبد
المحض كاملية بل بحجة كلامهما انما هو الكشف عن الواقع وحصول الظن منهم بذلك
وصح ان باب العلم لتناق في هذه الموضوعات المتشعبة بتداعيا لتاقل باس العمل بالظن والكتاب
جماعة من المقارنين لعرضنا ذلك بناء على اقتراح باب العلم من جهة التفتك في كتاب
بالامارات المتعددة الكاشفة عن الحقيقة والحجاز وهو ممكن الا في تاد من الالتفات
ويمكن الرجوع في التنبهات الى البرائة من ذلك غير صحيح والحوار عن ذلك على
حسب ما قرناه في الاصول وفي مقامات من اللغة ان اللفظ من حيث هو ان لم يبد فخرنا
العلم بان الاحكام قد استندت الى بابها بالما هو سلم الذكر منا فكون الظن بالحكم من
الدليل بحجة في الحكم وما كان في ايات حجة باللفظ الا من حيث نفسها لا لا يوفق
الى الظن بالحكم مثلا اختلاف اللغويين في معنى الصبي يوجب التاكيد في جواب التهم

الحق والاصل فاذا حصل الظن بان معنى الصبيد هو مطلق وجبه الاصل حصل الظن بجواز
التعميم بهما من هذه الدليل فتيقن وهذا القدر كاف في الملم انشأن العقبة للمباغض فيهم
الاظهار للثبوت للحكمة العقلية ونظر هذا الكلام فذكر في الموضوع العربي مع لسانه
بانظر الى ظن المفسد على الشئ قوي والمحكم الحاكم في وجه قوي وتمام الكلام في باب قولنا
فانظر من هذا فالتبع عن الفقه سواء كان بالفرج المذكور او بموافقة الاصل وبخلافه
على الوجهين او بمسئلة الاشياء في التقييد والوجوه المذكورة فيه او في خاصية اخرى فيها
قوى الاحكام على طبق احد المعاني في الوجه الآخر فانهم اربط بما في الانفاط فيهم
الدليل من غيرهم وان كان في كمال دقة النظر لقاعدة التباين والكلفة المفرطة في مسئلة
الاجماع واما عدم حصول الظن باصل المعاني فالتقارر اراء عدم التبعيد في من المرجح
وان قلنا بسبب الاخبار والنباتات المعنى اما جمل ان الدليل على جريانها وليس رد دهاج
مطلق الخرج حتى يبرج المقام تخلفا ولا وجه لتفديم قول التبعيد بغيره والوجوه الماضية
لايات التبعيد في ذلك نعم لو حصل الظن بوجوب التبعيد على دليل متين بعيد عن عجز
كلام اهل الفقه قد واصلنا الباب بمضار الطريق مثلا في كلامهم وقد عرفت ان الفقه
ينبغي اغلب الموضوعات بقوة الامارات وفي مقام المحضار ينبغي ان يقطع على
التبعيد بمعنى اللفظ ولومع هذا الاشياء حتى الخفاء الى كلامهم بقدر اضطرار واجماع الاطهار
ودوافهم على العمل بكلامهم خلفا لسلفا لو ثبت في غير صورة حصول الظن ونحن نقول
بذلك واتخذنا هذا المشرط لطرح الكلامين معارضا للوجوه الماضية في مسئلة
التبعيد من زيادة فالتعقيد ذلك تبعد الرجوع الى الاصل الحكم بحسب مقامات من
استفاد او بل من يتقرب ان الشرح من التكليف والمسقط هذا المعلوم من اهل
اللغة واما المتكول بالخاص فلا ينبغي لنا اثبات الموضوع حتى يتقدم دليله
اصل فتقع في مقام الحكم يرجع الى الاصل من ذلك حكما في الغناء باعتبار عدم الصوت
مع التراجع والطرب مع اختلاف كلمة اللغويين باطلاق وتقييد طر من وجه
وبالتأني في بعض الموضع فبما في غير الفرد المختص من كلامهم باصالة البرائة
التي لا من قاعدة التبعيد والاطلاق اذا قد اطلنا في معرفتنا بالامر بغيره

عنوان الحق وفاقا لاعيان الاحكام ان الاختصاص بصل عدم تدخل الاحكام وتبني البحث
تحتاج الى مقدمات الامور ان المراد بتدخل الحساب اشتراكها في الدلائل في سبب واحد بمعنى
ان كل احكام سبب مثلا كان يؤتى في حكم الموضوع فيجتمع الكل على موضوع واحد وحكم
مثلا اسباب الموضوع من نوب وبقول وخرج كان منها مؤثر في وجوب الموضوع ومقتضا
على فرض عدم تدخلها في موضوعات ثلث ومعنى تدخلها اجتماعها في موضوع واحد بمعنى
كون هذا الواحد مقتضى كل واحد من الاسباب وهذه العبارة نظرا لما في التدخل في الا
الامر كدخول الاجسام في غير واحد وغير ذلك ولا حاجة بنا وبله الى ان المراد عدم
تدخل السبب الا ان لم لعدم تدخل الاسباب لانه لا يتكلم بخلاف ظن وقوانين
ولا يتفق في ذلك كون العدد من السبب الى السبب فانه دليل الحكم بمعنى ارجعهم
الاشارة الى ان السبب لا يتدخل في السبب لانه لا يتدخل في المواضع لطريقة الفن لما عرفت في
اهل كون المراد من السبب اذ هذا الاصل جار يجرى في اصول العقبة التي هي من
الدلالة للاحكام الشرعية فتيقن ان بقى ان من القواعد الثابتة ان الاصل عدم تدخل
الاسباب في مسئلة تكملة الكفاية بترك الوطى مثلا في الخيض يترك بالاصل واصالة
عدم تدخل السبب عن المسئلة الفرعية وحقيقتها وطريقة الاحكام تاسير الضوابط
الفقهية على فني الدلالة كما لا يخفى على من لاحظها والتدخل حيث ثبت كافي الاعيان
والوضوء بمثل الامور احدها ان يكون الاثنان بالماور وبصورتين من ثلثها
الى السبب متقاربا لا محضيا عن الجميع فيكونه تدخل اخر وان نوى المكلف حصول
البعض دون الآخر فبأبها الصورة يحلها لكن بشرط عدم يتناول اخر اخرج عن الفعل ولو
روى عدم البعض بنفي وما نواه او سكنت عنه يدخل في ذلك وثالثها ان يكون
النية فمأ نواه يدخل وما عرفت يخرج والاربع ان يكون معناه ان الاثنان بله الشا
يقط الباقي لا انه يتناول الجميع في ذلك الواحد ولم صور احدها ان يروى واحد
معناه يقط الباقي وتأنيها ان يروى واحدا لا يغيره ويسقط غيره وتأنيها ان يروى
الاثنان للامر من دون ملاحظة السبب فيجب في نفس الامر بواحد فقط الشا
ولا يمكن في هذا الفرض تضاد لان يرد من الواحد في الفرض عدم الاثنان الا بواحد

فيعلق النية الثانية كما يجب ان نشأ ان يصرح بل هذه الصورة ليست ولا مانع في
من ذلك الا التثنية الأخيرة فلا شك فيها اما اول التثنية فالاشتغال فيها من جهة ان
كونه النية الواحدة ثلثة اشياء مع العرض ان كل سبب قاض بلزوم سبب آخر فالوا
على المكلف مضمومات ثلث والواحد لا يكون ثلثا بالبداهة وعلم ان بقا ان النية يقول
هذا الواحد بمنزلة الثلث في ترتيب الآثار كانه يفتي في حظه ما نذهب المنقضى عن سبب
او يترك ان يفرغ لهذا المتوحي وكذا المتدبر ان اعتدل عن جنابة او حتى سمع يعلو لهذا
النية المتعقلة عملا واحدا لانه امتثل الجميع وغسل من الكل وادركه بتركه ان يترك ذلك
بل انما صرح بان الواحد كانه في غير الآثار بالمتعدد او ثلث بالواحد ويحذف لك فصل
منه اي من هذه الصور فيقول لو كان هذه الاسباب مما شرط قصد العمل بالآثار كما
الفصل فانه لو افترض النية لا بد للمكلف ان يقصد ما لا يتبع مجرد الفصل على الاطلاق وان
لو يمكن في ذمة من جعل الحيازة وكل سبب الحق من زكوة او حرم او نحو ذلك فان قيل
كون المال المعطى من احدى الاشياء لان على المكلف فيكون قول النية الواحد يجرى باعتبار النية
جزءا فلا موقع هنا لافراق العمل سواء جعلناه امتثالا لكل واسقاطا للبعض كما في الوق
فلا يجوز نظر الى ان الواحد مضمون على النية فاذا انتهت به بلا نية فليس احد من النية
بل هو مضمون اجزائا وجزء الواحد وكذلك نية الواحد المراد وفانما يفرغ خارج عن
الاحاد فانه كلام تام في المقام ومعبأ ليس عليه غيرا لكنه هل الظ لا سقطا فيكون
نية الواحد المعين والامتنال للثبوت حتى يوفى الكل والذي يقوى في النظر لقاصر
انه اسقاطا العرض ان السبب من جهة ان في الاشياء بالواحد لا يقهر منها الا
قيام الواحد قام المتعدد نظرا لواجب الكمال في المكلف والتجيز في المكلف بل هو انزاع
من الوجوب على الكل وفي هذا العمل غاية الفرق كون القسوط في المقام رخصة ولا ينافي
ذلك قولنا بان الفصل الواحد يجرى في اصل الستة عن افعال انظر اجزاء العمل في الفصل
التجديد من اذكار كثيرة هو منها يعني وقد دللنا على السند بذلك من قال بذلك كمن
الكل في التمرة لان كل كلمة الحمد لله اجمع غير اننا كثيرة وادعية شريفة فاذا كان الظ لا سقطا
مقتضى القاعدة نية الواحد يعني عن غيرهما ولو قطع ما عداها الامع قيام دليل على خلاف

مفهوم

خلافا ذلك من اجماع ونحوه ولو فهم من رجا بغيره وادبته مثلا يجرى على واحد لجمعها
او جمعها وعبدها ونحو ذلك اعتبار قصد ذلك كلمة فهو تعبد والكلام فيها الوجه
على ذلك ولو كان مما لم يشرط قصدها الامع الاحتياط كاسباب الوضوء فيقول الله مع
الاحتياط اكف بالواحد معا الاثنان بصورة العمل المأمور به مرة واحدة وذلك لاسقاط
المرات الاخر وما ذكرنا تبين ان مسئلة النية للرب وعدم رتب لها من طهارة في باب الاستحباب
بما ياتى مع الاقرار وينبى مع الاحتياط وما لا يوفى هذا لا يوفى هنا انهم انما
البحث في ان الواحد يجرى في النية واحد مسطوح ينوبى الواحد او ثلث حكما وتدل
الافعال والصلوات لا يوجب تدخول النيات وقد ذكرنا ان الظ لا سقطا نعم هنا كلام وهو ان
المتيقن من كفاية عمل واحد او مائة واحدة فيما يجرى في احادها النية كفاية العمل الوا
عن الاعمال الاخر واحادها كفاية نية عن النيات الاخر فلا يتوهم ان على تقدير عدم
التداخل كان المكلف باثبات ثلثة افعال بثلث نيات ودليل الدخول غاية ما انفع
ان يعمل البدن ثلث مرات لا يجب بل يكفي مرة واحدة واما نية الجملة بسقط نية الثوبتين
ان علم ذلك انفقنا الاسقاطا بغير اعتبار النيات لان العمل الواحد مسقطا عن الباقي
وهو النية فيكون مثل تدخول الاعمال على الواجب في بدنه واحد فان رجع كل واحد منهما
في البدن الواحد فلهذا النيات الثلاثة كان حقه ان يرد لها على افعال متعددة فهو كالتواجب
للمرجع فاجتزأ الله بقبال واحد هذه الاشياء فالاسقاطا بغير في الافعال لاف النيات فاما
يجب في النية لو افترق يجب نيات الكل مع الاحتياط الا اذا دل على اسقاط النية انهم
يمكن دفعه بان الفصل الواحد ليس سما الفصل البدل لم يصرح بنية لان الفصل عبارة فاذا
النية يجرى على اعتبار اعتدال يكون معناه عمل البدن بنية يجرى عن نيات ونيات وهو
الاسقاطا لكل فانه على نظر فقد علم من ذلك ان المراد صورة الدخول بمعنى
الآثار لاحقة الدخول وان عدم الدخول بقاء كل سبب على مقتضاه وعدم كون واحد
مسقطا لغيره الثالثة ان مسئلة الدخول كثيرة الدوران منشرة الفرع على ما بين الاثار
الموارد لها وضبط اقسامها ويتبع محل النزاع منها فيقول من مواردها سبب نية
البر ويحصل الحد في الحديث واسباب الوضوء والفصل وتعلق بغيره ونحوه واحد الواجب

كذلك الحج ويتبعات الجهر القصر والتعقيب واسباب الكفارات في الصوم الحج والاعتكاف
والظواهر من نظامها وروايت النوافل مع المطلقات ومطلقات التمتع مع خصوصيات
شهر رمضان ونظيره لك وجنابة الاطراف والنفوس من حلمات الحدود وثمان
الانوار والمستحبات المطلقة في كل يوم اسما من مستمع قديمها بيوت خاص من كسبا
السهو من كحات الاجتناب واسبا صلوة الايات وسلام التجر والصلوة ومثلها اثر الكبار
في الامنة والمهر يحصل البهمن البور العاطف والريح للوصوة تقول كلام في عدم الدخول في
طهران السبب الاخر بعد حصول السبب الاول من على ما ينشأ كونه على اخرى انقضاء من
من بول فترام فانه يجب لكفارة او الوضوء بعد كلام ونحو ذلك لو انك من عن بعض خاص
والوجه في ذلك ان منية القائلين بالدخول في حصول الاشياء بالواحد من الخطا
وهو خرج من آخرهما ولا يفصل تقدم سبب على سبب يتقوى الامر الثاني في ذلك انك في
من كلام الفاضل الرافعي في عنوانه من وجود الخلاف بينهم في هذا الفرض في يظهر من كلام
في مسألة الوطى في المحرم عدم التكرار مع المسبوبة اية وهو في احد هذا المكان ذلك
لبن من جهة الدخول بل من جهة عدم دلائل على الثانية وتوضيح ان مسألة الدخول
وعدها انما هو بعد لا لدليل على عدم الفصل بعد ذلك تقول هل هو يحصل من واحد ام
يحتاج الى متعددين في الامتنان مثلا اذا قال الله من بال فليست حياء فينا مسئلتان احد هما
ان من مائة البول اية يجب الوضوء او انه في مرة واحدة يجب الوضوء وفي الثانية لا
على وجوبه وثانيهما انه على فخرج لا لانه على الوجوب هل يتأدى الوجوبان بوصف واحد
او لا بد من وضوئين ومسألة الدخول هي الثانية والاخرى مسألة تكرار الشرط بتكرار
الشرط فمن في بان من على الخاص وكثره على لا يجب الكفارة لان الكفارة السابقة تجزئة
عن هذا الوطى اية ما لو كانت لا حجة لها لان دليل الكفارة انما يقتضيه وجوب الكفارة
لا دلالة من الطبيعة المعنوية سببا في ذلك الثاني فلا وجوب فيه سؤله قدم او اخر وقضا
ان الكفارة اذا وقعت بعد المرتبة في الاول والثانية لا كفارة فيها اصلا لان قول الله من
عن لخطا بين او او طأت او لا كفارة ما اذا كانت ثابتة فانه يحصل بالكفارة التي هي
بينما فانه كلام لا يفهم به منقوص من اصلها البولي من المسدود من والفرق بين المتعاقبين في غايته

في غايته الوضوح والحاصل ان باب الدخول خرج فهم شديد الخطاب والاشياء لله الواحد
واما لو كان هنا خطاب مجمل لا يعلم من التزم في تحقيق السبب فانه كقول من مستطاع تلخيص
ومات القربة على هذه القلة من ذلك فان الاستطاعة التي مرة ثانية الثانية
توجب ثانيا لا نقول متى ما خرج الرجل من الاستطاعة لا يجب عليه الحج في الثانية لا الدخول
بل عدم العلم ببيتها مطلقا ليس ههنا اسباب الدخول ونظيره ذلك من يقول بعدم تكرار الكفارة
بتكرار الاطراف في رمضان فان معناه عدم دلالة الدليل على ان يطالب في الاطراف بسبب وجوب ذلك
توضيح بعد ذلك انك في صورة كون المسببات مختلفة بالنوع كقول من جامع فليقبل
ومن وطى في المحرم فليقبل بدنه او ضرره عدم حصول احد الاربعين بالآخر والافرض ان
كلما سأل الله وجوب التزم بحبل الاشكال وكذا لو كان المطلوب مع عدة الوضوء فليقبل
سقطان متناقضات في الدخول من في المطلوبين كقول الله صل ثوبين وجوب كل
وكتبت يدان فان يكون الثوبين متناقضين لا يجتمعان في مورد واحد يجمع من الدخول
وهذا ما وقع في المثال لكون التعبد الخطاب والابق ان مجرد تعاقب الخطاب لا يمنع من الدخول
اولوية في اصل الصلوة الوضوء لاننا نقول ان الطلب الوجوب فيحتاج الى المثال ليحصل
الاربعة من هذا واعتلانا في الواقع والدي لا يقتل بالاربعة من مدونتين والوضوءان
لا يجتمعان في الوضوء في الخطاب ليسر الى المطلوب وقد يتدبرها بالادلة والقضاء وكما
ما حوز في الخطا اذا الطلب لا يقتضيه بهما وانما البحث فيهما من الصور الثانية الرابعة ان
سبب الحكم الثاني غير تد يكون من انما استلزم من دون مدونته شيء اخر من الخارج او من
المكلف ما حوز في الخطاب مع عدم تعاقبه الخطاب في وجوبه الوضوء صوم يوما مع
زينة على العالية وقد يكون تكلم مع تعاقب في الاطراف والتعقيب كقول الله في مدنياب
وقد يكون مع تعاقبه وجهين قائلين للاجتماع في مرة واحد كقول الله اغسل الزيادة
افضل للموتى او من كل ثوبين للثوبين على كثرين الاستحارة وقد يكون متعاقبا في الزيادة
والنقص كقول الله اطعم عشرة مساكين اطعم ستين مسكينا وقد يكون مسئلا الحبيب من المكاف
حتى في العدد كقول الله اطعم ثوبين في ثوبين فاطمعتين او من بال فليست بواحدة او من اصلا وكذا
غيره من ثمانية فكل سبب والى سببين فكل المكلف كقول من ظاهر فليست في ثوبين من اطعم لثوبين

فمنه فاعلموا المكلف والى سبب من كونه من والده ولذليذ من شاة من تفرغ فليدفع شاة
فحصل له الامران وقد يكون احدهما متدا السبب من الخارج او من بصره والخارج انما هو
في هذه الاشياء انهم اتخاذا للهيئة وتغايروها بالطلاق وتقيدها وبوصفها قائلين لا اجتماع
والقلة والكثرة وتقيدها من ذلك صور كثيرة لا يخفى على البصيرة استخر اجمعهم هذا ذكرنا ما لا يخفى
مما قرئ في الاصول من حمل المتأخر على المتقدم انه لا وجه في صحة التقييد لعدم التداخل لان هذا
غفلة عن موضوع البحث فان الكلام في الاصول بعدة من العلم بالمتأخر والتكليف بالمتقدم
في وجوب التكليف وحمله على الاستحباب ونحو ذلك وايضا المقام مع عدم العلم بالمتأخر في
التكليف فيحمل كفاية الواحد ويحمل كون التكليف بالمتقدم على عدمه بالطلاق كل تكليف
يؤم على الاطلاق ويؤم التخصيص خصوص في هذه الصور المذكورة كلها قابلة
لترجيح التداخل والعدم ما لم يفرق دليلين الخارج لوجه في اللفظ على احد الطرفين فان
ذلك اظهر خارج عن محل البحث الخامس في القاضل المعاصر لما لا احمد التناقض في وجوب
الاتك ان الاسباب الشرعية على الاحكام المتعلقة بالاضال المكلف لا تضل هو الاصول على
عامة لوجوب التصديق والى هذه لوجوب الموضوع الالى التصديق والوضوء وتعد الا
الشرعية لو اقتضى تعدد مسبا لا يقتضيه تعلق وجوبين تصديق الدين والوضوء والكلام
انما هو في وجوب تعدد التصديق والوضوء لا تعدد الوجوب لان لا لزوم بينهما في الحكم
فتعلق فريدين من حكم فعل واحد من جهة تعلق كونهما على الاجبة الحافظة وشرب الخمر
والزنا في نفس رمضان ووجوب قتل زنا الفان لا يفرق هذا وهذا على هذا فافهم
عدم تداخلها لو ثبت لا يتلزم احدا لعدم التداخل بالمعنى المتنازع المراد من الكلام في ثبوتها
تعدد الفعل دون تعدد الحكم واحد هو الآخر وهذا الكلام من ذلك العلم به على
غفلة علماء الاحكام عن هذا الوجه الذي ذكره وعدم التفاتهم الى ما ذكره من الكاذب
لا يفتقر الى طلبه شيء اذ غاية تضاد ادكهم الامة اقتضاء كل سبب مسببا لاسباب
كان السبب للحكم فان الفعل فلا تضع في هذا الاستدلال ما عاين بالان نقول مستحسنا
بالله مستندا من تركه ان اجتماع الحكمين المتجانبين في موضوع واحد
معين ان يكون طبيعة الصلوة مثلا فيحقق فيه وجوبان في نفسهما من ديمارات جهة اخرى

اخرى غير ممكن كيف واجتماع الامثال لا يستعمل في إطلاقه وعدم امكانه وما ذكره في هذا
الواجبات مع ان جعل كلام معروف ليس معناه تعلق النذر بطبيعة واجبة قابلة للصحة
انما هو مقدمة يجب بالاصالة ان الله تعالى في النذر يحصل الامتثال في فرد واحد فان من نذر جمل
او جمعا فهو اظهر داخل في نذرنا في بابنا لنداخل ونقوى الاحكام كما لا يخفى على من كلفه الله
وجوب حج غير عجز الاسلام وصلوة غير الغرابين الاصلية من جمع اية الى يظهر بعد الخطأ
المعروف عن المقام ويكون من احكام الصور المنقذة بل معناه نذر عجز الاسلام
مثلا وصلوة الظهر كل وصوم رمضان مثله فان بناء على صحة النذر بحملها على
الذاتية كما هو صفة جماعته فبابية الكفارة في صورة الغافلون احداث وجوب
في الصلوة فان حقيقة الوجوب في العمل كونه مطلوبا بما هو عاجز عنه وهذا غير قابل للتعد
واجب الا كالمبايض في اللحم وعدم تعدد الماء في النذر لعدم امكانه انما هو في الا
على هذا المكلف الواحد قد قلنا في هامة ثانية تطرد في غير المنذر ويخفى ذلك صلوة
الظهر من هنا نقول ان نذر الواجب يرجع الى الالتزام بالكفارة لو خالف الالتزام
بالفعل لانه حاصل قبل النذر وما ذكره في نقل المرتد لا يبطله بالمقام اذ نحن لا نمنع وجوب
كلين متعلقين للحكم بينهما عزم من وجوب فرد واحد ولا يجب ان نقتل المرتد مثلا في
وقتل القتال مثلا لوجهنا واجب وهما موضوعان مستقلان الحكمين واحد في معنى
الفرد واتحاد من ذلك والكلام في تعلق وجوبين بموضوع واحد وما في الفقه الكلاسيكي
الاجتماع فحين لا يمنع من وجود متناقضين اية كالموجوب والقوي عقل ونحو ذلك ما ذكره
من المتأخرين الاخرين فان على المتأخرين موضوع وجوب على الاحتية هو موضوع اخر وكذا الزنا
وشرب الخمر واقطاعة شهر رمضان موضوع اخر بينهما عموم من وجه فالحق في مكان متجا
في موضوع واحد ولا فرق بين المتجابين والمتناقضين من الاحكام في عدم الاجتماع في
موضوع واحد اذ اعترض هذا فتنى سلم كون كل من السببين قاضيا بوجوب المأمور
به لم يكن احدهما ناكذا للاخر فالذين ارادة ايتا في الخارج من غير ان يعدل القوي
يقض بقصد الاجتناب في الخارج ولا يمكن وجود واحد محل الوجوبين اذ الماهية غير
قابلة للحصنة كلك ويكون احدهما الماهية والاخر للخصيص معاهة في القول في الفاعل

فان الدليل والعرض فلا بد من وجوده حتى يصدق الوجود بان لهذا الاحتياج الطلب
الماهية فيجعل الى ارادة وجودها في الخارج فتعذر الطلب بتعذر الوجود لا على بعضا فالله
ان تحلل السببين السببين من خارج عن محل البحث ولا كلام في عدم التداخل وليس التوجه
فيما لا يتعدى الامر بتعذر الوجود لان من مزية شيى اخر غير محلول عليه معلوم لعدم فاذ انجب
بالسبب الاول فضاء انهم وجوده في الخارج فاذ اوجد وحصل السبب الثاني للبحث
اكثر من وجوده والمركب من شيى واحد في الخارج فتعذر الوجود شيى يقتضيه فان قلت
السبب يقتضيه الوجود بعدد وهذا وجهه فليكن حاله لو اجمع الشيا فان السبب هو
سرة واحدة قلت كلام جيد لكن العرض ان تعذر الوجود للفضل لم يفضا الامر بغير تعذر
الطلب بعد التامل الجيد لان اخر السبب الثاني عن السبب ليس هذا الا ان كان في نظر
اهل العرف لا لتعذر الطلب في الخارج والتقدم وهذا هو موجود في صورة الخارج اية
وليس اذكر من العرض الامانة لا يتعدى اصل اللسان كما لا يخفى معاصل الكلام ان تعلق
وجوده بما هيته واحدة ليس فضاء الازم قد يجازيه ولا معنى لغير ذلك فالنظر في
للقام ولقد نرى الاحتجاب يذكر من اسباب الوضوء والغسل ويخوذلك ولا يتعلق
الى ان سبب لوجوب الوجود اذا عرفت هذا فاعلم ان المراد ايضا بعدم التداخل
قاعدة مستنبطه من ادلة الاسباب ومن فوق الاحتجاب والافلا في ان اصل الال
قبل ورود الخطاب عدم تعلق وجوده بغيره ثم ذكره في المكلف من الاجزاء مرتين وبعد
ورود الخطاب ايقن مع قطع النظر عنه كل اذ ليس الاحتجاب الشرعية الامور مع
عامل للوجود الذي وذلك قابل لتعدد السبب او اتحادها والاصل عدم لزوم موافقة
حقيقي واقعي في وجوب التعدد والاعراض ان لا يقتضيان الا الواحد شيى فافهم ان هذا
وهذا عمل القائلون بالتداخل وتاديعهم ان في بعض الصفات كقولهم في طاء على
فليست بدنيا لا يكون الولى الثاني خارجا عن السبب الاول اذ الولى يبنى على السبب
والكثير ما هيته الامانة للوجود في ضمن نفسه موجبة لغيره من ان يجمع التعدد
وقر على ذلك نظائره فنقول اما قبل من ذلك الخطاب فاذ لا يخرج عن محل البحث اذ
هناك اسباب حتى تتداخل او لا ما بعد الخطاب فتعذر السبب ان كان حقيقة كالمعنى

كما لم يرد في المحل فذلك قد تقدم عدم البحث فيه واما فيما عاين الاحتياج والامانة كصلواته وتحتها
ودنيا روى ونقد ويخوذلك فلا ريب ان فيها ما لم يتدخل في الاحتياج فنقول عدم تداخله
لا سبب هل هو دليل على امره على ان هذا لا يجتمعان والعرض من عدم دليل الوجود
في ابواب المقرة وليس عدم التداخل الذي هذا ان كل سبب مضاف الى سبب ففتح بعد ذلك
تداخلها وهذا الوجه موجود في جميع صور النزاع ومقتضى ان الاسباب الشرعية وان كان
معدلات لكنه كاشفة عن حال حقيقة واقعية وظل كل سبب شرعى كتنه عن مؤثر حقيقي في هذا
كونهما اجازة اشارة للوامة لا يرفع الظاهر هو الحق فاصالة عدم المؤثر الحقيقي ولا وجه بعد
كشف الظن فان قلت على اذ ذكرت من العمل الحقيقية يتبع العمل مع انه وقع في مقامها
قلت ليس لكشف على اعتبار حقيقة اخرى قابل للتأمل بل هو حقيقة الظن في ماء الدليل
على ان ليس دليل على كون الامانة كاشفة عن حقيقة واحدة فنقول بمحصل الوامة على
هناك سبب واحدة فكيف تدعى لكشف وهذا معنى فقلنا ان الاصل عدم التداخل في
دليل فان قلت موقع اجازة لكشف عن علة واحدة فكيف تدعى لكشف عن طين قلت لا
ان كل خطاب يصدر عن الشئ لابد له من علة واقعية فكونها معا كاشفة عن حقيقة واحدة
الظن فضاء هذا معنى المقصود في كلامنا فان قلت يجب ان لا يتعدى الدليل الى ما لا يعلم ولا يقتضيه
للتعدد بل لعله شئ اخر لا يتعدى حاشيات العلة بالمناصرة لا نقول به قلت هذا التباين للعلة
بالاختصاص من الخارج معنى التعدد في مقامات عدم التداخل ليس للبناء الا اختلافا في الحقيقة
وكون كل كاشفا عن حقيقة اخرى ونرى انه موجود في جميع صور البحث على ان الظن اذا
انقضى تعدد العلة كما هو الواضح لمن تدبر فلا وجه لهذا الكلام مضافا الى ان الأدلة الدالة
على التداخل لا تزل على ان الظن الاسباب عد من جهة احدها انه جدي في رتبة رتبة ما
اذا اجمع الله على حقوق اجرة له على عمل واحد ويخوذلك من العبارة ويجمع
الحقوق ان مقتضى الاسباب كون ذلك مقدر الان كما كونه على وجهه وجوب على فليكن
ذلك ان الافواج المتداخلة كلها حق ثابت في ذمة المكلف والمقصود من انه ليس على ذلك
دليل من التوسيع الارادة الاسباب وليس ذلك من كون العبارة او لا يمانا لا يثبت في
الاحتياط معنى ان الشئ يقول لا لتعدد عندك الاسباب فان قلت لا تدعى على الحق ولعل ذلك

حقوق فانا بين لك انه يصير عليك حقوق لكن انما اكتفى منك بالواحد بل المراد الى الاول قبل
بالواحد كنت باينا على التعدد لما فهمت من ادلة الاسباب لكن بين لك عدم كونها على خلافها
كما جعلت بل بالواحد على انما نقول او كان متبعا للتعدد وسقطا لاننا انما ايقنا ان التعدد هو
التعدد والتأنيب في الواقع دليل على سقوطه في مقامات اخر الاصل عدم الاجزاء وتبينها ان
ظا لفظ الاجزاء في دلالة التبعات فاقض بان لا يكون هذا الدليل لكان السبب معتدا او لكان ان
وهو هذا الصحيح في مقام التأكيد للاصل الاول وهو اصله عدم صحة السبب مع عدم
وجود دليل خاص على خلافها مما يمكن ان يقطع بخلافه ولا يدعي ذلك الامكانات اخرى
ان هذا ليس كدلالة اصله بل انما هو من الواقع وهو في مقام ظن التعدد ولو لم يكن الاثنان
بمبهمات كثيرة وهذا الظن لم يثبت عندنا نظر بين الاضاف الى الامور فلو اهل دلالة الاسباب
وليس الاقوال اعتمد للحجاة اعتمد الزيادة فاذا انما الظن ذلك عدم وجود دليل من
التي يمكن التداخل في غير باب الاضاف الى تعديل على ان الظاهر والالزام الاخرى بالجليل
التي اوصافها على عدم دلالة الاخرى على ذلك غاية دلالة على جواز التعدد لا على
اصالة ونحن نقول بجواز التعدد بل اضطررنا كما ترى غير انهم في الجواب اذا كانت في ان الا
اذا نسب الى التعدد كقولك بحري واحد معناه ان هناك تعدد مطلوب بان يكون مطلوبا
لكن هذا يدل على سقوطه بذلك وما فيه اية من منع دلالة ان لا يترتب له باننا لا نقول باننا لا
في كل مورد بل نقول ان الاصل ذلك بكونه من موارد لوميد اخل فيها الاسباب المشعر بكونك
جاز ان يقول حق واحد اية في غاية الزعم ان في مقام فيه التداخل اذا اعتبر المعصوم
الحقوق فاطنك بموارد الشك الذي هو محل التمرق هذه الاصل وبالحجة ان كان دلالة
قوله اذا امتنع عليك حقوق اجزاء له عينا واحدا على كون كل من الاسباب وجبا الحق
من حيث انه سبب لا ينبغي ان يحد من نظرين الاضاف الى خلافه على ظاهره من طريق
مناقشة لاهل الاختلاف في حق ما ورد النقل بان اخل فلاننا هو لا يخل قول الروايات
انه خلط في النزاع اذا لا نزاع في حصول الامتثال بالتعدد ولا خفاء لاحد في حق حاج
الى السؤال ما دعا الخفاء في الواحد فهو المحتاج الى البيان وامن ذلك من الاصل
ولا ينبغي على اهل التصريح ان يحد من مثل هذا الكلام من ذلك الحق الخبير من الغاية بمقام

بمقام ولا يخفى من خطه تصرف على مقتضى اساطين اهل الفقه عن مثل ذلك فانه اقرب الى اصله
التداخل من دون التفات وتيقن بحيث يكون تأسيسا احد بل هذا الاصل وقطعا لمادة
الشبهة ان حصول الامتثال بالتعدد هو لكون ذلك مأمورا به او من جهة ان الوا
واحد ويا في المكلف بالتالي من عند نفسه لا يرب ان وحدة المأمور كما هو مقتضى القضا
وعلى ما نرى من من هذا الامتثال والتأنيب لا يربى بدعة وانما باننا لا يربى بقصد انه
معلوم من مقتضى الكل بالتعدد وعدم الخفاء فيه لاحد غير الفهم من الدليل عدم التداخل او قصر
والذي يمكن ان يربى من يكون ان يكون الامتثال بالتعدد من باب الامتناع عن المكلفين
بعدت به والسيين يكون في وجوب عدمه ولكن يعلم قطعا ان التعدد بخبر ويشكون
في اجزاء الواحد فلا يكون التعدد من حيث هو مأمور به حتى بل من غير التشريع بل لا بد
الذي يكفي فيه الاحتمال ومن هنا احتجوا الى السواء قلت اولاً ان هذا الكلام معنى على
الناسخ مقام الشك في التكليف كما هو بينه على الاحتياط وتجاوز في العمل بالبركة الى
السؤال بخصوصه وهذا بعيد عن طريقة القوام فصار من اصحاب الاثرة ضالا عن مثل ذلك
و ثانياً نقول هل في الموارد التي هي محل النزاع بيننا هل مثل نزاعه كان باينا في على الاحتياط
والتداخل او على حده او كان شاكنا على الاوسط بحيث المدي اذ ليس الا لتقاعده الاخير
فلم يشك من ذلك ولم يشك الحكم من البعد تكرر نظرا اصحاب الاثرة الفقهاء متماثلين
الذي اتفق اليه اصحاب الترخية وعدم التقاطع لامتثال هذا المقام سيما مع كثرة دوران
المشكلة ومن معها في القدر وعلى الاول فما بال رسل عن هذا المورد الخاص مع انه على
سياق نظائره ولم يكن طريقة امتثال السؤال عن خصوصيات بعد فهم الضابط مضافا الى
ان بناء اصحاب الاثرة لو كان على التداخل فكيف صار اتفاق فقهاء اهل الاجل والمقار بين
الاصحاب والتابعين كما حكاه العلامة الطباطبائي على عدم التداخل وتطوعوا ذلك
فا رسلوه ارسال للسلمات ولم يخرجوا عنه الدليل بل في حق بل في مقام من ربه النص الصحيح
بجواز التداخل من جهة جماعته وتكررا التداخل ضالا عما روي في دليل لعدمه من بعد ما
طالب بالدليل كما هو بل في مقام في عدم التداخل فلو كان خالف القاعدة لا ينبغي في ذلك
الدليل دون من في التداخل وهذا الاطلاق والمطابق كما انه حجة براسه في ثبات المدعي

كاشف عن حقيقة الاحكام والبناء على عدم التداخل واحتياط في كفاية الوارد الى الدليل
وقالنا نقول لا يخفى على من راجع وحدا من ان عدم التواء في اجزاء المتعدد ليس من جهة التداخل
بل كانه ورد به الامر وان كان الوارد قد يكون سقطا عنه فان قالوا نحن الان الى حوال المتعدد
المقلدين في تداخل الاحكام وسالنا عنهم في ذلك لاجابوا بان المتعدد من جهة ان الشئ
يكل واحد من الاحكام لكن جعل الواحد مقام الكل تهيلا وتفضيلا لان تعدد الاوامر
لا يقتضي لاحكاما يقتضي واحدا ثبت المتعدد فان هذا كلام من حال مدية نظري كثيرة هو من
طريقة العادة والعرف بل لا اظن احدنا يكره مطلوبية الكل لو اني بالمتعدد وباني لذلك من يد
توضيح لما قلناه في الاتفاق المدعى بان اوله الاسباب مختلفة وليت محصورة في نوع
فهما يظهر من التعدد ومهما ما يظهر من الاتفاق ومهما ما يظهر من شئ منهما مع
ذلك فالادلة الخاصة من اجماع اوضاع على التداخل وعدمه واردة في كثير من المواضع
فان اريد اتفاق جماعة منهم اجمعهم على عدم التداخل في بعض الموارد فهو مسلم لكنه لا يفيده
لعلة لاقتضاء دليل المتعدد او لو ورد دليل خارج عليه وان اريد اتفاق الكل في جميع الموارد
فهو موكلام جميع المتكلمين فان ذكر هذا الاصل وان حملوا مقتضاها في بعض الموارد ولو كان
متشابهة بجر دان الاصل لم يقدم على الظواهر فهو ناش على عدم التامل في طرف الكلام من ان
التبديل حقيقة المقام فان عرض مدعى الاجماع الذي لم يمتدح مثله الزمان ليس على ذلك
الاحكام باصالة عدم التداخل او لا يجب ان امثال هذه العبارات اصطلاحات نشأت
من الطبقة المتوسطة وليس علماء مصيرهم الى مقتضاها في جميع الموارد حتى يمنع بل يخضع
انما رتب قوتى الاحكام على باب الطهارة الى باب الديات على عدم التداخل من قبل التداخل
بطاينة ما بالدليل ولا يظلمون من من على عدم التداخل ثم ان البناء على عدم التداخل ايم
ليس مقصودا على مورد من خاصا في نجد ذلك في الامر بغير دليل سوى دليل البسب
ويجد اوله الاسباب على اعلنى شئ واحد قابل للتداخل وعدمه الذي بعد انما يظهر
اجماعهم على عدم التداخل الذي جعله المورد دليل اخر جلية في زماننا نشأ عن دليل
الاسباب لاننا نرى ان لا يتقدم في ذلك الشئ سوى الدليل الاول على البسب ولا
ينكر ذلك عليهم من مخالفتهم بل يدعى رتبة او دليل اخر على التداخل وهو الملاذلة

الادلة الخاصة في بعض المقامات لا يصر في فهم بنائهم على القاعدة اذا غلبت قواعد مضبوطة
في بعض جزئياتها ومدونة دليل اقوى في بعض مواردها ومن الاجابة لربما الفتوى ولا
تسلط له على ابرار الاحكام ولا تتبع في مقامات الباب كيف شيعه الاقتحام على موضع ما انما
ذلك التفرع مع طول زراعه وسعة رايه وما ذكره من الاشتها دعي وجه عن ظ النص
فانه كاشف عن ان المتعدد ليس الاصل واضح الضاد اذ معنى الاصل قاعدة مستنبطة من
الظواهر لا بعد في طرح احد الظواهر بل هو اقوى منه وماتن وليس هذا الاصل من
الاصول العمالية التقليدية التي لا تجري في مورد الدليل بل انما مثل ذلك قواعد الضمان وشي
الذعيرك الاحكام لاجلها فهو متلخا من في ابواب الفقه وحده الى القاعدة لتقوا
وكثرة الدليل في موارد هاهنا في عمل الاحكام فها بعد خرج مورد الخاص عنها لا يخفى
ذلك على من يد في مدية في متون الفقه ومجلات المناظرين فضلا عن كتب الاستدلال
للاساطين فان طرح النصوص الصحيحة غير عزي في قبالة القاعدة سيما مع عمل فيج الطائفة
واتباعها بما شئت في الن الثاني في مقامات متعددة حيث رد هذا الاخبار واخذ
بالقاعدة المستنبطة في قال من عمل بالزواجر مشعرا بالهم البوا من اهل الاستنباط والحلو
من كلامه ان الاستنباط المنع على القاعدة المعلومة من المذهب وهو مما ليس عليه
غير وانما في عملها ولعل المورد في عمل من لفظ الاصل ما يكره في الاصول من ان
المراد بالاصل ما يرجع اليه عدم الدليل كالمبراة والاباحة وقد عرفت ضعف
ما تخيلوه ومن ما اركبه على انما نقول ان من الموارد التي ترك بعضهم في النص الصحيح
الى القاعدة كما ذكره مدعى الاجماع موبدا على كون القاعدة مسلمة باب الاغلا
فتقول اي دليل دل هنا على عدم التداخل حتى تركوا لاجله النص كما نعه المورد
فان كان اجماعا فان يجب ان المنع على التداخل كلف بالاجماع على عدمه وان كان مقتضا
عرفت ان النصوص دلت على التداخل وان كان اوله الاسباب فلا يخفى عليك ان هذه
الادلة هي ما ذكرنا في امثلة محل النزاع فان كان من لعمري هذه الادلة في الفرد بعارض
النص الصحيح العقيدة مقتوى الاكثر والاصل الاولى على ما نعه الخالف قال بالانقلا
ذلك لا شك في هذه الدلالة فليفيها هذا ذلك لو كان الظاهر المتقدم مع انه لم يبارضه بعض

من التسليم لا يكون ذلك الا من باب الحاق النوع بالاشياء وهو ليس الا من باب
 الثابت حيث لا يترى ان بعد ثبوت اصل الطهارة الاولى في الاشياء لو حكم انما كانت اكثر
 الاشياء حيث لم يبق عمل الشك الا بالقبول لا يحكم فيها ستره والجملة ليس ذلك لو غلبت
 الغلبة الا من الطهارة التي لم يثبت محبتها وهذا الظاهر اقول او لان هذه المواضع التي
 عند هذا التداخل كما ترى ليس جزء من الفجوة من مواقع عدم الدخول فكيف يد
 مبنى الطهارة فضلا من دعوى المساوات بل في فرع هذه المذكورات ما لا يحصى من
 مقامات تعدد المسببات كما لا يخفى على من راجع وثانيا ان باب الدخول محل خلاف
 معروف وباب الحد ولا يخفى على الفقيه ما فيه من المسألة فضلا من الله سبحانه وتعالى
 الايمان والندوة من معنى على من حملت لغة وهو التزام بذلك الشيء فاذا خالف فهو
 مخالفة واحدة والكثرة للمخالفة لا لليمين ولهذا لو حلف بخالف ثم حلف بخالف تكرر
 وذلك واضح لا شرت فيه وثالثا ان القائلين بالدخول في هذه المقامات تراهم يتكلمون
 باب الوضوء بان الحديث لا ينعض فاذا ارتفع واحد ارتفع الكل ويتكلمون بالاجماع
 والصحة وفي باب الدخول بالنسبة في الحد ودعوى الاجماع والنسب ولو كان هذا
 على طبق القاعدة فلم يتكلموا بان الاصل عدم التعدد مع انه لا يترى للحدود خلية فاذا
 كان الاسباب متداخلة فلم لا يدخل في حذف جهازة ولم يختص الدخول بقدر واحد
 مرات قبل الحد ولو لم يترى الدخول في حذف شخص من متعدد من قبل الحد والجملة فانكار الغلبة
 التعدد بما حيث لا يلاحظ في جبهة الباقي مما لا ينبغي صدوره عن محصل واما انكار المحبة
 فهو ايقن من عرف طريقة رفضها ثانيا لا ينبغي صدوره لان تاسير القاعدة القواعد المتداخلة
 على الشبهة كما يرمي عليك في الغناوين الاية انتقم غالبها مبنى على تتبع المقامات الخاصة
 التي قام فيها الدليل والتمسك منها الاخر مما لا يحد احد فبقا حجة بغير مضان الفقه
 وتتبع ابوابه ويطلع على نوع المذهب ولا يخط ما لم يرد فيه دليل او برهان ودليل
 ضيف مع ما عرفه من طريق الشريعة في مواقع اخرى يكون على بصيرة في امره ولا يكون في
 النقطة تاسير مسائل الاصول المقررة في البحث من الادلة الخاصة التي وردت في كل
 مسألة مستقلة من تعاضد وترجيح والكلام في الرد والطرح والتحجج والمجان فان هذا هو

منه ولا يخفى ومخلص الكلام ان صدق هذه الامة والحق من قبل ذلك العلم من
 على وجه دفع باب التمسك ولا يخفى على اصحاب النظر صوابها ظهوره ان كون المعول
 به المعول عليه عدم الدخول فيما لا دليل على خلافه مضاعفا لما لا يخفى على المشتبه الماهر
 ان الدخول في ابواب الفقه كالمعول على تعدد المسببات بتعدد الاسباب فالباقي ليس بخلاف
 فيه ذلك في حصة الاقل قليل مستند الحصوص ولا لئلا الدليل ومع ذلك ليس بما افق
 الفتوى فيجب ان يختلف فيه الفتوى واختلافات العلامة الطباطبائي ولا ترى ان شيئا
 الصلوة والزكاة والصوم والحج والايام والسنن والحدود وغيرها على كثرة
 كثير ما يجتمع مع هو توافق مسباها في الجنس والكيفية والوقت وهي مع هذا تعدد
 متغايرة كالصلوة المتوافقة وغيرها والصلوة الفرج الطواف والزكاة مع الكف
 والعيد مع الاستسقاء وكذا انواع الصيام من القضاء والكفارة وغيرها المتكاثرة
 الزكاة مثل زكاة المال والعطرية وغيرها الكثرة والديون المستقرة في الذمة باستسكان
 مختلفة كالبيع والصلح والاحابة وغيرها لك من صور الاجماع الاسباب مع توافق المسائل
 ما لا يمكن حصره فان البناء في جميعها على التعدد بحيث لا يعمل فيه الدخول والاكثاف
 عن التعدد كصلوة واحدة من الصلوة وصوم يوم عن الصيام او دفع دينار بدلا
 عن قطار ولو ان امداها ولد ذلك لكان مخالفا لاقول الشريعة خارجا عن الدين
 نعم ان الاسباب كلها لهذه المتأثرة فانهما مختلفات جلاء وخفاء ولكن الغرض الاستقراء
 وتبعية الجوزيات التي لا تخفى تكشف عن استناد الامر في ذلك على شيء جازع مطروح
 في الجميع وليس الا اصال عدم الدخول وهذا من قبل الاستدلال بالنسب المتفرقة
 الواردة في جزئيات المسائل على ثبوت ما عرفت عليه من المطالب الكلية وذلك ليس
 من الظن والقياس في شيء هذا تمام كلامه دفع في الحد مقاصد في الفاضل المعاصر على
 انه يرد عليه المعارضة بثبوت الدخول وبنائهم عليه وكثير من الابواب بحيث يمكن عرج
 مساراها ما يبنى فيه على عدم كواب الوضوء من الفصل في الطهارة من الاضاحات والايام
 والندوة وكمن حلف الفدية فعلى واحد او ثلث امر واحد او ثلثة والحدود وكمن شرب قبل
 الحد رتب او قذف كل احد في فظا لا ينبغي الاستقراء في مثل ذلك شيئا وعلم من ا

بناؤه من بلغ الى حد معرفة الدليل والمدلول وشبهه ملكة الاستدلال في العلم بها
تقول ان الاستدلال ان قلنا بحجة من باب حجة الظن المطلق فلا كلام فيه وان قلنا بحجة المخرج
من طرقة اصحابنا من الاماكن في امثال هذه الموارد فلا يخفى ان قلنا بحجة من جهة الاماكن
الخاصة التي وردت ودلت على اعتبار القلب فلا كلام بغيره وان قلنا بحجة من جهة طرقة
الضلاله فلا بد ان تلك تكتلف في حجة الاستصحاب وعلى وجه من الدلالة الاخره مقترنة لذلك
فلا يخفى انهم وعلى تقدير النزول عن ذلك كما يقول لا ينبغي التوجس من لفظ الاستدلال
ولا بد من ملاحظة المراتب فان كان المراد مجرد الحاق الشيء بالاصل ابتداء فذلك
مورد البحث ولنا ان نقول انه داخل في ثبوت الالفاظ بمعنى ان الثبوت اذا غلط يادله
الاسباب في الف مقام وعرفنا من ارادة التبع ذلك بهذا الظن بالمراد في عمل الشك
ايه فيكون كالفرضية لان القلب حجة في الحاقه بل هي مبنية على الارادة من اللفظ ونظير
ذلك في العرف كثير تمام التحقيق في ذلك هو كقول الماعلم الاصول والعرض هنا يخرج الالفاظ
لا الوجه للشيء وبالجملة فادكرناه من الوجوه كونه في ثبوت هذا الاصل وهذا هو الحق
احدها ما اشير اليه في ضمن المباحث السابقة من ان للتبادر اختصاصا على سبب
وهو مقتضى للعدد او المصنوع من قوله اذا تكلمت في الصلوة ناسيا فاجعل معتدلا في الوجوه
وجوب الجهر والخصوص التكلم ومن قوله اذا تكلمت بين الاربع والخم فاجعل وجوب
جهر اخر الشك عمل الاول وكذا من تعدد العمل في هاتين مضان فليكن ولا يفتاوت
الوقوف في صلوة واحدة او متعددة او في يوم واحد او ايام متعاقبة قبل التكبير او بعد
في ظاهرها الادلة وقس على ذلك النظائر في سائر الالفاظ وبقرينة هذا التبادر
وليتهد بطرقة الاحكام كما اشيرنا اليه سابقا ولا يخفى هذا التبادر على من يرجع بحجج
اهل العرف ولا يفتد في ذلك كون بعض الادلة غير لفظي كما جازع ونحوه لانه لا ينبغي ان يفتد
الى لفظ وانما يفتد الى ذلك هو وجه الى الشك انه سبب لم لا يفتد ذكرنا سابقا ان
تأويل التداخل فيما دل دليل على السببية كما ان لا يفتد ما قبل ان انتشار ادلة الاسباب
ينبع من دعوى التبادر في الجملة لانها مختلفة فائدة الاختلاف كما نقول ليس عرضنا
دعوى التبادر في الجملة لانها مختلفة من كل دليل لم يفتد في نفسه فان هذا مرجع

بالعين لا يفتد بغيره احد بل عرضنا من ذلك ان دليل السبب لو خفى فبمعنى ان يفتد هذا وجوب
كلاهما الذي يجب كذا او اقل كذا من وجه ملاحظة امور خارجة تقتضي ذلك لم لو دل
فترتب في مقام خاصة من على خلافه فلا يخفى من ذلك وثابتها ان مقتضى السببية اختصاص
السببية بمعنى ان يفتد بسبب لاجل ان سبب من ذلك السبب وهذا الامتناع عما هو
يتعين ما ياتي به لاجله فان عمل الجناية لا يكون في الامتناع برفعه الموقرة ولا اطلاق التبعة
مقتضى وجوب الامتناع لزم مقتضى مقتضى السبب فاذا وجب ذلك فلا وجه لعدم ذلك
اذ هو مبني على طلاق العقد وقيام ما عين مقام عزه وقد عرفت بطلانها في علم الزمان
احدها ان لا يلزم من السببية مقتضى خصوصية السبب بل اللازم مقتضى كونه مأمورا بمقتضى
الاثنان لا كمال الاصل فيلزم للفرقة اللازمه فلو عرفت لزم مقتضى كل سبب من جهة السبب
الغالب في موقعة استدلاله ونماها انه على تقدير تباين لزم مقتضى التبعة بل لا بد
من عدم التداخل لمجرد مقتضى السبب في سبب واحد كقولنا ان يفتد هذا الفصل للمقتضى
ما لا ياد به الجناية والتوبة ونحو ذلك واعطى هذا الدينار كفارة لوطى وركعتين
تذروا دين ونحو ذلك وعلى هذا الفرض ايضا يصدق الاثنان بالسبب لاجل ذلك السبب
والجواب عن الاول انه لا يفتد في كون الشك لا يفتد الى احد المحتملات الا بمعين وقد
حققنا في ايضا بطلان الاول من صواب ما يتعلق بالالفاظ من الجمع فالمعين اما الالفاظ الخارج
او التي على سبيل منع التعلل في المعين في الخارج لا بد من التبعة وليس المراد بالمعين
الخارج الواقع وان لم يفتد اليه المكلف كما تجلده بعضهم فان من لم يعمل جناية لم يفتد
من الاصل ان اذا اعتل واطلق في مقتضى التبعة وان كان ما في الالفاظ معينا لان التكلف
لا بد ان يعلم بالتعين ولو بالاشارة المعين خارجا كثيرة ما في الالفاظ معينا لان التكلف
وجوبه لم يفتد ان الاصل التي هي محل البحث في الداخل انما هي شريكتين الامور
المختلفة فلا يحصل الامتناع عرفا الا باليتين ولا يتعين الا بالاضافة الى سبب بمعنى
ان يلتصق التكلف الى هذا الدينار مال كفارة لامل ركوة ومقتضى التبعة هو اللازم
وهو ما عداه كما ذكره المورد لكن المقرب يفتد بالمعروف وهو الغرض ان المأمور بعمل
الجناية لا يطلق العمل بصلوة التبعة لا مطلق الصلوة ومقتضى السببية انما هو على

٧٧
بره هو لازم قطعاً والجواب عن الثاني ان بعد لزوم تعيين المأمور به من بين احتمالاته
التي فيها التداخل لو ثبت كيف يتوفاى السبب سبب واحد فليس فيه السبب للبعد
اللازم كما ذكرناه حتى يبق لنا ان تتوفاى عشرة في واحد اذا لازم التعيين وهو التعيين كون
هذا المأمور به ذلك الذي امر به مثلاً فان قلت هذا مسلم ولكن نقول يتوفاى ذلك السبب
وهذا السبب متعين ولا يبقى شق كالتعينة للأسباب المتوفاة من ما لم يتوفاى فقلت ما أنت
ما المراد بتعيينه لثلاثة اسباب ان كان معناه كون الواحد ثلثة فالمكلف ان يجعل من الثلثة
واحد فقد سلفنا سابقاً ان هذا الاحتمال في التداخل ضعيف والمواحد لا يكون ثلثة
والفصل لا يكفي وكيفية برهانها بعد كما ذكرناه سابقاً فخرج ورود الدليل الخاص والفرص
عنده وان كان المراد انه واحد مسقط الباقى فلا يرب ان الواحد المأمور به معين ليس
مطلقاً ولا مبدئياً بل انما هو كما اشترنا الى وجه سابقاً فلا بد من فصل الواحد المعين حتى
يسقط الباقى فلا وجه لفصل الثلثة مثلاً ودعوى كون احد هما تعيينه مقصوداً وانما
تابعاً حتى يتبين ان كل واحد منهما يرجع الى وجه سابقاً فقلت من لا نقول بعد ذلك حتى يلزم كون الواحد
ثلثة بل نقول ان الخطابات الثلثة مثلاً او حجت ماهية الصدقة بدنياً فافهم الواحد
موجب لحصول الماهية في الخارج غاية ما افاده الدليل ان اعطاء الديار على الاطلاق
لا يمكن للزعم فصل التعيين فالترتيب يلزم فصل الاسباب الثلثة جذراً من الاطلاق
الموجب للاشتراك بين المأمور به وغيره من لزوم الترجيح بالمرجح لو فصلنا احد الاكابر
خاصة ولم يفرض كون هذا الدينار بمحصل الماهية الموجبة لحصول الافتتال من العمل
وابن هذا مما نقول قلت هذا الكلام ومبرهنته لك فخرج عن موضوع المقام اذا كان من ان
بعد لزوم تعيين المأمور به لا بد من استناد كل سبب الى سبب الخاص وهو ضرورة
المجروح بالنظر في السابق وعلمك هذا بل على ان ليس هنا دلالة ثلثة اشياء مأمور بها
حتى يلزم تعيين كل منهما فليكن استناد كل من الثلثة الى السبب الخاص فتقول لا يلزم في امر
لو لم يبق المكلف على العمل وانى جعل من الثلثة على انفراد فقلت انى بالمأمور به بعد
تاسيس ذلك سابقاً وهذا ما بين الفرقين فلو كان المأمور به الماهية المطلقة
تخلل الخطابات الاكابر الحكم الاول كمنطق الله تعالى هذه الصلوة ولا يخفى على من اراد

ادنى درجة انما لو انى المكلف بالماهية المأمور بها بالامر هو كد بعضه العنق واما
فقد امتثل له ولو انى ثانياً بقصد الامتثال فقد شرع وانى بالامر هو مبره فلو كان عمل
الخاتبة والحوض والنفاس وغير ذلك من المأمور بها التي يبحث فيها عن التداخل كان لكان
الاثنان بل المتعدد من جابن مكان داخل في التشريع الحرم وقد ثبت في هذا النقص والاكابر
يخرج من الجملية بعد المأمور به ما لا يمكن انكاره وكون التعيين شرطاً في امتثال المأمور به لا
فيه ولا من هذين الامرين اما في كل سبب الى سبب حتى يتبين فلا يمكن ادخال غيره معه بل
اما كون المتعدد واحداً وهو مرجح الترجيح بل مرجح وهو كذلك نعم اتفاق النسخ هذا الواحد
يكون معنى اربعة او واحد على الاطلاق كذا وانما ثبت الثلثة فهي حاصلة في كل واحد من
تطالب فيها بالدليل ولو قلنا ونفى للأسباب والمسببات لكان الامر على حسب ما قررنا هذا
ما يقتضيه النظر القاصر والله العالم بالحقائق والبراهين وثالثها ان السبب اذا وجد
فاما ان لا يثبت بهما مسبب واحد او متباين بطلان الاول واضح لانه ترك الدليل السببي من
دون داع وعلة ولا تلتزم كل لان السبب الواحد اما لو اجمعهما معاً او لم يجمع بينهما
على الاشتراك والاول للحكم وطرح الدليل سبب الآخر والثاني كذلك لان السبب موجب
لترك سبب واحد هما الاعلى التعيين من دون جهة والثالث ترك سبب كل واحد من اتصال
ان مقتضاها الاستقلال وهذا اثبات السبب بالمرجح المرب وهو مرجحهما معاً فابقى الا
الوجه الثالث وهو الظاهر لهما ان السببين اذا اتفاقا فلا يشترط في ان السبب الاول
موجب للسبب الثاني اما ان يوجب الثاني او الثالث واضح الضاد لهما وانما الامر في السبب
ككيف يوجب احد هما السبب من الآخر ولعدم الفرق بين المتقدم والمتأخر في كل الدليل
والمرتب ان هذا الاخر لو كان وقع سابقاً لثبت به السبب فحين ان الثاني ايجز
فتقول ان كان ثابت برهنته بالاول وهو المطلوب وان كان غير لم تقدم السبب على السبب
وهو مرجح وبعبارة اخرى السبب المتقدم للسبب المعوم دليل السبب ولا بد من كون الثاني
برهنته الاول والاخر لم تقدم الاثر على المؤثر ولا وجه لذلك فلو رد الفاضل المعاصر
هنا البراهين احدها ان هذا الدليل احضر من الدعي لا خصاصه بما لو دل دليل
السبب على تعيين السبب بعد ذلك بعد ذلك السبب ليرى البول موجباً لوضوح والنق

78
موجب الموضوع واما مثل قوله من بالفلان فضاء فلا لأن زود الأوامر المتعددة على شيء واحد
حاشي لو روي أن ابن من الفلاس بالصلوة والركعة ونحوهما أو أنها أن على قدر تسليم
انتهت السبل الأخرى من حيث الأول فاما ما ثبت الحكم وهو تعدد الفعل في جمع الكلام إلى أن
عقل الواحد المتخيل والمخبر تعلق به وهو بيان لا أنه يجب تعدد الفعل واحدهما غير الحق
من دون تلامسهما أن إرادة السبب المتأخر الأول يجب استعمال الفاظ السبب
في حقيقة ومجاز أو في حقيقة في استعمال واحد من إرادة الماهية ومطلق الفرد
على اختلاف القولين عند عدم تعدد هاد ذلك غير جائز فإذ في الشر البول موجب لوجود
والنوم موجب الموضوع فالإرادة الموضوع عند افتراض كل من السببين اما الماهية أو
مطلق الفرد فلأن به عند اجتماعهما الفعل الغائب الأول لكان لفظ الموضوع مستحلا
في معنيين وهو غير جائز وإنما على القول الثاني من وضع الالفاظ المطلقة للماهية
يكون عند التعدد استعمال في الفرد قطعا من غير تعدد في الماهية وهو جائز
مطهر معارض تخصيص مجموع السبب والتخصيص ما يقتضيه على الجواز وهو المسمى بمكانه
له كما هو الحق وعلى المتأخرين لا يجب مجموع ما دل على السببية بحيث يشمل المورد فلا يرفع
لأصل التدخل الأول وهذه الوجوه كلها ساكنة في النظر القام بها الأول فلا بد قوله
من بالفلان فضاء لا شبهة في دلالة على أن السبب ينبغي حذف شرطه حديث هذا السبب يعلم
أحد من ذلك احتمال كتابة الموضوع السابق على البول عن هذا الخطاب وان كان ينبغي
معنى لفظ من لفظ آخر لا ينفذ شرطهما في سائر القضاة اللغوية لكن مقامنا لا يحتاج
إلى إثبات قضية كلية بل نقول أن الثالين الذين ذكرهما لا يفتقران في الدلالة على مدعي
السبب بعد السبب كيف وظاهر اللفظ الشرطي المستلزمة لتقدم حصول الشرط على مترو
وكيف يعقل وجوب وقوع حصول البول بعد البول فتصيرها لجهة الفرق بين المؤثر
في ذلك لا يتركه هو مترو في فهم مترو في فكره فضلا عن الناقد المختص أهل اللغة المختص
واما الثاني فلما قرأ في المقدمات أن وجود الحاكمين المتأخرين من جهة واحدة مع
جهتين متغايرتين موجب لتعدد موضوع الحكم بحسب الماهية وإن وجد في جهتين
مزد واحدة ولا بد له بمقامنا هذا من لفظ جامع ما ذكرنا هناك فان غير كفاية ويجوز له

لزيادة توضيح عن قرب واما الثالث فلا نقول بإرادة السبب المتأخر الأول
ذلك فنقول الشر البول موجب للموضوع يريد كونه البول باعتبار الوجوب ماهية أو
سواء وقع البول بجمعا مع النوم أو منفردا عنه والنوم ايضاً موجب للماهية الموضوع في
الحالين والمتأخرين من لوازم الوجود الخارج للموضوع لا أن الشر أراد الماهية لولا
افتراق السبب والمتأخرين لولا اجتماع موضوع ذلك بحيث لا يؤدي إلى إخلال ولا إلى
ملا ل أن يتعلق الأحكام بالطابع كما قرأ في علم الأصول لا ينافي التعدد في المقام إذ معنى
قوله لا يغفل ليس إرادة طبيعة الفعل المقررة في طرف نفس الأمر لا هاتين محبوبات فيعلم
كأنه قد تعلق الخطاب ايضاً بحسب كما بعد الخطاب المحبوبة هي الداعية إلى الطلب
والطلب لوجودها لا لثباتها بعبارة أخرى قولك اضرب طلب لوجود الضرب لا لثباته
ومراد الأمر من قوله اضرب أن يد منك الجاد الضرب وهو معنى تعلق الطلب بالماهية وهو
الخارج عن المحبوبة وبين الوجوب ولذا نقول أن الوجوب طلب الفعل والمنع من الترك
والمراد بفعل الجاد المأمور به لا نفس المأمور لأن الفعل أيضاً لا يترك في الصلوة
ثبات فاعلموا أن الترك يقام الشيء على عدمه السابق مع قدرته على الجاد فإذا كان معنى
تعلق الطلب بالماهية ذلك فنقول الشر البول موجب الموضوع معناه أن هذا سبب
لوجوب الموضوع موجب الموضوع عبارة عن إرادة الأمر وجوده في الخارج حقيقة
فإذا قلنا الخطاب والسبب تكرر الوجوب يتكرر الوجود ويخجل إلى قوله أن يد
الموضوع حقيقة أو لور من لفظ الموضوع إلا الماهية لكن الطلب للماهية معناه إرادة
وجوده ووجود الكل شخصية في الخارج وتعدد الشخصات لا ينافي وحدة الكل
الطبيعي فكأن الحكم على الإطلاق جل شأنه وعز اسمنا على تخصيص الحكم الواحد
بمعنى الجاد في الخارج ثم الف يكون الف وجود والف فرح للثبات مثلاً فكل له
جل اسمنا على هذه القدرة المكلفة بالفتنة إلى اغالة الاختيارية فإذ في أصل معناه
أن يد منك تخصيص هذه الطبيعة والجاد هاد إذا قرأ أخرى صل فليس معناه ايضاً إلا
إرادة التخصيص والجاد لذلك الماهية فإذا أصلى المكلف صلوة فكل مثل الأمر
بالتخصيص والجاد إذا أصلى أخرى فكل وتغاير التخصيص في الخارج لا يجب إرادة

٧٩
ارادة الامر من قوله صل في الثاني من من الطبيعة غير ما وجد في الاول اذ لا يقول المطلوب
الفرد بل يقول ان المطلوب الماهية لكن معنى طلبها ارادة ايجادها اي جعلها في متضمن
حق يتحصل من ذلك من ارادة الفرد وتمام الكلام في علم الأصول وبالجملة لا نقول بين
قول الامر صل على المكلف مرة وقوله بعد ذلك صل على الاخرى وبين قول صل صل
صل على اثنين الخطابين بالنظر الى معنى لفظ صل فنقول لو امر بعد مثال الامر الاول
فصل يريد به الطبيعة او يريد به الفرد المعابر الاول فان اراد الطبيعة فعلق امرين
بالطبيعة مع تقدير الامتثال لامانع عنه سواء فرضه مرة او مع التعاقب وان اراد
الفرد المعابر فنقول تارة بتعاقب السبل لتأخر تارة لا بتعاقب ينبغي ان يريد من
الامر الاول الطبيعة والفرد في استعمال واحد وهو ما ذكره من المعبر ونحن نقول ان
به الطبيعة وتعدد الطلبات يوجب تعدد الاجابات لا كون المراد باللفظ الفرد في
سبل ان يبدأ وجود الانسان وكذلك محمدا وبكر وخالد فيجب ان هذه كلها
مستترة ومحصلات له فاذا كان الكل قابلا لالف وجود فهو قابل لتعلق الطلب
اذا هو يتغير بتغير مكان الوجود وليس ذلك ان كتاب بجانب لان هذا معنى الطلب
للماهية لا لفصل اللفظ الموضوع باثره فلا نذهب مع اننا نقول بمرجوح كون اجتماع
السبلين في مقام خاص فنهت على ارادة الفرد للناظر مثلا لا يستلزم الاستعمال في
الفرد بل يكون هذا من باب الظاهر في المهتم في سائر المكلفات فان تفهيم فرد من الكل
من الخارج غير مستعمل فيه ولذا يقولون بان استعمال الكل في الامر الاول غير الصحيح
من اللفظ ليس بجانب فنقول هناك ما على ما قرأناه في معنى طلب الماهية فالأصح
واضح واما الرابع فالجواب عن عدم لزوم المجاز في ذلك حق في دفع شبهة باب
تعارض الاحوال بالوجهين المذكورين في الثالث مع التقصير بوجه مثله في
صورة تخطي السبلين فان الفرد من هذه الجهة منقطع قدر جدا مضافا
الى قول ليس شأن البحث في مسئلة خاصة الرجوع القاعدة تعارض الاحوال والافعال
عليها بالابدان من ملاحظة خصوص المقام ايقه فحل المقام في خصوصية ما نضر عن
ذلك بمرجوح اولوية التخصيص وتساويه مع المجاز لا يوجب اعراضا في المقام الخا

الخاص فنقول عن الواضح الجلي ان قول الله اذ قالت فتوصله بغيره من رادته لكل منها
وضوح اخر ولو فرضنا ان هذا اراد الفرد من اللفظ مجازا لا يتقبل احد من اهل الفقه
هناك ان الوضوح مطلق الطبيعة وهي قابلة للتعدد قال بان يراد من قوله تعالى
في غير صورة اجتماع مع النظم فان هذا تخصيص بغيره من هؤلاء اهل الشريعة
ولا يهتد بهم احد من قوله اذ اطلقت الخاص قد صار واذا ملكك اربعين فدنيا والا كون كل
منها باعنا الدنيا بخوان شئت سميت حقيقة او مجازا فقد مر على التخصيص او في قوله عز وجل
فما شئتم في انفسكم ان علال الشريعة معارف لا علال حقيقة والمراد بالعلمة للفقهاء
ما يكون علمة للوجود الخارج ولا يكون الا واحدة واجتماع العالين المستقلين على معلول
واحد لان الاجتماع ان كان على اتحاد المعلول الواحد لزم من تأثر كل منهما اما لاجل وجود
لوجود المعلول باحدهما واما عدم كونها علمة تامرة لوجوديهما الاول بحقيقة والثاني خلا
الفرض وان كان الاجتماع في الوجود الخارج بمعنى وجوده شئيين يمكن استناد العلم
الى كل منهما واما علماتان مستقلتان تامتان واللازم تخلف المعلول عن العلمة اذا
لو كان متندا الى احدهما وعن كلتا العلمتين لو كان متندا الى كليهما فاجتماع علمتين
تامتين في الخارج مع وحدة المعلول محال ولا بد لكل منهما من معلول بآسرها والفرق
فغناه ما كان علمة للوجود الذهني واجتماع العرفات الكثيرة لوجود ذهني واحدة
اذ لا دليل على اقتضاها فان قلت ليس للوجود في الذهن الا كما لوجود في الخارج فانك
مستدل بالعرف واحد فلزم عدم كون الافرقة معرفة وحقيقة المعرفة بغير العلمة
في الشبهة فاذا حصل ولم يقد الوجود الذي هو نقد تخلف عن معلوله وان كان متندا
الى كليهما لزم عدم كون شئيهما معرفة مستقلة وتختلف معلوليهما غير متساوية
باعتبار ان كان ايجاد الوجود الخارج في الخارج محال ايجاد الوجود الذهني
في الذهن محال لانه تعريف للعرف وكل ذلك مشترك في لزوم تحصيل الحاصل بالجملة
الفرق بين العلمة والمعرفة غير واضح في الفاصل المعاصر في جوابه في ضمن كلام لوق
بين الوجود الخارج والذهني حيث انه لا يمكن ميوزة السبلين في الخارج شيئا
ولا هذا بخلاف الوجود الذهني فانه يصح لالف وجود ذهني موجودا واحدا بغير نظر

١٠ موجود واحد في الذهن لآلف موجود خارج فان الذهن يتخرج من كل من الفاعل
صورة ذهنية كلها منطبقه على موجود ذهني واحد كالسواد المتخرج من جميع افراد و الارض
ان يظل دبل واحد على الاستدلال على كثره ولا يظل الدلول بل هو صفة باقية على ما كان
ويستفاد من كل معرف موجود ذهني ومتطابق تلك الموجودات ويخرج في الذهن هذا
هو المراد من اجتماع المعارف على امر واحد وظاهر هذا امر جانبي قول ظ الامراء ان
اذا كان علته للوجود الذهني فحق ما تحقق احد المعارف حصل الوجود في الذهن
فالعرف الثاني اما ان يفيد وجود اقل للذهن غير الاول او يفيد ما انفاد الاول ولا يفيد
شيئا ولا الاخر مخالفا لقاعدة العلية والاول وسط يحصل للحاصل والاول مخالفا للثاني
اذ نحن بعد ما علمنا اننا بالادلة لا يفيد الدليل الثاني شيئا حديدا ويمكن رفع هذا الكلام
مع قطع النظر عن كلام الفاضل المعاصر في هذا الموضوع من احدى اوجه معنى المعارف الامارة
و ليرى في معنى حصول معرفته بالفعل وانما استدلال الدليل فان ما يمكن ان يتوصل اليه بالنظر
التي في العلم ولا يلزم في كونه متوصلا لعدم وجود متوصل بين بل المراد من حيث من تفرع له
يوجه الى المراد بالمعرف ايقه معناه كون الشيء اماره موصلا الى ما يمكن هذه موصلا الى
فعلنا لا يتطابق قول كل واحد منهما ان هذا المعنى عينية ان لو اتفق احداهما على الاخر لان هذه
المعرف حصلت منهما معا ومن علمتها وهذا هو المتعارف في معنى المعارف والمكاشف والدليل
ويجوز ذلك ونظير هذا المعنى يتحصل في العلمين الحقيقيين بمعنى ان يتوحد اجتماعهما يكون
المعلول مشابها الى احدهما ومع ذلك فالأخر ايقه على معنى انه لو لم يكن هناك العلة
الانفردى لكان هذا كافي في وجود هذا الشيء لكن هذا يخرج عن معنى العلية فان
العلية لا تختلف عنه معلولا وبعبارة اخرى ليعني علة فاذا وجد احد العلمين وجد
المعلول فالعلة الاخرى لا ينبغي علة وبالجمله يرجع هذا الكلام الى ان المعارف يراد به
ما لم يكن هناك علة لا يثار بالاعمال للمعرف وهذا المعنى يمكن اجتماع اثنين وانما
المعرفة حاصل من احدهما ولو ظهر بطلان احدهما ارجع الى حصول الذي هو علة الاخر
مقامه كما هو المشاهد في تعدد الادلة وثانيتها ان نقول يراد بالمعرف ما كان علته
للعرفه مؤثرا في حصول العمل لكن لما كان الوجود الخارج للشيء لا يكون الا واحد

واحد لان الشيء في ظرف الخارج ليس له وجودات متعددة بل هو اما موجود في الخارج او لم
يخلو من الوجود الذهني فان الوجود في متعدد الازدهان واهل المعرفة يمكن ان يتفق
اجتماع المعارف للشيء الواحد معناه ان الشيء يمكن ان يكون لامارة فيجب ان يكون
واحد من ظاهري المعرفة فيكون كل من المعارف علته ثامة للمعرف وان كان لو اجتمع المعارف في
شيء واحد بالنظر الى الشخص في احد لا يفيد الاخر في شيئا حديدا بل لانه تعريف للمعرف
واما الوجود الخارج فليس له امر واحد متعدي في صور متغيرة ممكنة الا ان كان الحق يتعدى
العلية الحقيقية للشيء ويكون الشيء في كل من وجوداته مستند الى شيء من ذلك فليس له
الجواب المذكور فيكون تغيره ان يقول بان المعارف علته ثامة للوجود الذهني ولا يقول بان كل من
المعارف بالنظر الى الشخص في حد يحصل من اجتماع المعارف معارف كثره في صور ذهنية عديدة
وبعبارة اخرى كان العلة الثامة اذا تعددت تعدد معلولاتها في الخارج فكذلك المعارف اذا تعدد
تعددت الصور في الذهن هذه المعارف لكن الاجتماع في المعارف معناه ان الصور المتعددة الحاصلة
من المعارف منطبق على صورة واحدة في صورته وعلية يتوارى عليه المعارف كآخرة بغير ان الوجود الخارج
لا يكون الا الانفصال الجزئية وانطباق اثنين منها على موجود واحد كالتباين بين اثنين مختلفين
الوجود الذهني فانه لا يلاحظ مثلا في المعنى شيئا يحصل بكل اماره صورة خاصة في الذهن
لكن يحصل من ذلك كل صور كلية تطبق عليه هذه الصور الذهنية كما في مثال السواد فان هذا
كل واحد من اقسام السواد توجد حصول صورة خاصة في الذهن معلول تلك الامارة ومع ذلك
ينطبق هذه الخلفات على ماهية السواد المتصور في الذهن وحيث ان لكل ايقه وجودا ذهني
كالخصوصيات فالوجودات المتعددة في الذهن كالمخصوصيات تنطبق على موجود واحد
كل ذلك واضح ويرد عليه امارات احدهما ان المخصوصيات وان كان يحصل من علمها معنى
ذهنية متغيرة تنطبق على الكل لكن لا تعد هذه الجزئيات معرفة للكل لاننا نقول ان زيدا
من حيث هو زيد ليس معرفا لاننا والسواد الموجود في جسم خاص يتفرع خاص ليس معرفا
لماهية السواد بل المخصوصية لا مدخل لها للمعرف حقيقة ذلك الشيء الواحد في
الفعل المشترك الذي يحصل توسط الصورة في الذهن كالجويزات بينهما ان المخصوصية
المشتركة موجبة لمصنوع صورته في الذهن فكذلك القدر المشترك للوجود في الخارج ا

المذكور بانظر وتأمل ان المراد من انطباق الف موجود ذهني على شئ واحد كقطع قطع
النظر عن الموضوع فلا اختصاص لذلك بالموجود الذهني بل الموجود الخارج كل فان شاء
على وجود الكل الطبيعي في الخارج بوجوده في ذهنه او في ذهنه على اختلاف التعريف او القول يكون
في الخارج موجودات وان اتحاد الموجود ولا يجب ان الأفراد للكل الواحد مختلفة كثيرة
والطبيعة الموجودة واحدة في الخارج اية كالداهن في ذلك ولا يجب ان الأفراد للموجود
في الخارج مع قطع النظر عن خصوصياتها منطوقة على طبيعة موجودة في الخارج وان كان المراد
مع ملائمة الموضوع فلا يمكن انطباق الف على واحد في الذهن اية كالحاج اذا افترقا
المقصود في الذهن متميزة متباينة لا يعقل اجتماعها في واحد ويجب عن الاول بان يكون في كل
كونه الموضوعية معرفة كونه متضمنة للكل ولما لم يرد ان يوجد ملائمة الف في
الشيء والشئ المحفوظ وحصوله في الذهن مستلزم لحصوله في الشئ فيكون في الذات
المتمايزة كذا وكذا وهذا معنى الامة والمعرف بما ذكرنا من ان المراد به ما كان على وجوده لا في
ان قبول الف في غير مستلزم لصق الكل بكنية غير مستلزم للكلية من الملاحظة ان ذكرنا في السابق
ليس المراد من حصول الطبيعة في الذهن حصولها في الذهن بقدر ان يكون في ذاتها بل ما بين
الجزئية بل المراد ان حصول الف في معرفة الطبيعة المطلقة لا لكل من حيث هو وكل بينهما
فمن واجبه ويجب عن الثاني بان الامر كما نقول لكن ليس المراد بالانطباق ما تضمنت
هذا يمكن في الخارج وفي الذهن بل المراد ان الموضوعات المتصورة يمكن ان تتماثل في الخارج
الذهن مع بقائه الطبيعة فان من زمان الف من السواد لا يجرى ذلك كله عن الموضوعية
يجب لا يبقى في الذهن صورة غير الطبيعة الائمة لان الموضوعية لمصلحة والطبيعة مقولة لكن
نرى انما بعد قطع النظر عن خصوصياتها يرجع الى ذلك بل المراد انقاء ذلك بالمرة مع ققاء
في الذهن تكون الموضوعات مفيدة للصق في الذهن بعد دها مع اول الامر الى زوال الموضوعات
وبقاء الطبيعة التي هي الحرف الواحد وهذا غير ممكن في الخارج ان زوال الموضوعات و
وانما لا يحتاج وجود الطبيعة غير ممكن وهو المراد بالانطباق المذموم وفي المقام انظار
واجبات يخرج مما ذكرناه نقضاً وجلاً لطيل الكلام بل ذكرها ابتداءً لا لانه نقض لا يجب
ان الاحكام الترتيبية اية ناشئة عن العمل الحقيقية لا يمكن ان يكون ما مضى عليه ان من العمل على

في الذهن

حقيقياً لا يمكن كونهما كما شققت عن عمل واقعته وعلى الثاني لا يمكن تعدد الكواشف مع كون العلة
في الواقع واحدة ويجعل التعدد في العلة اية يمكن اطباة على ان هلال الشرح معوقات لا بد من تعدد
وليس في الظواهر ما يصلح مستند لذلك الا ما وجد في بعض الموارد من وريث اسباب متحدة
على سبب واحد كما في تحت التداخل ولو كانت عللاً حقيقية لاستحال ذلك عقلاً كما
قرناه من هنا جعله عدم التداخل اصلاً يخرج عنه بالليل وانت خبير بان هذا غير لا يمكن
فانبات كونه معاً انما يقال ان يقول على سبب استقلال لم يمتد وقضاء العلة الحقيقية
واذا قام دليل على التداخل كيف من لقاء العلة الحقيقية لا ان يوجب اجتماع العلة من
اذا القاعدة العقلية غير قابلة للتخصيص فيجعل الى الخارج عن الموضوع والتداخل كيف
عن عدم العلة وغاية ما يمكن ان يؤمن من خروج الف من مائت في التداخل وعدم بل
الط ان الكل من واحد وقوت التداخل في بعض من عن كون ذلك كله معاً لا يمكن
حقيقة والحاصل ان ما يفتقد عليه في البناء على ان هذه الاسباب معوقات وجوده في النظر
سوى ما يتقل من علمهم من اطباة على ذلك وقوت التداخل في بعض الاسباب عدم
الف فيكون غير ممكن ان في هذه الاسباب ان لم يعلم كونه معوقات علمهم كونه
عللاً حقيقية لا يمكن كونه كواشف والملايل الدال على عدم جواز الاجتماع ولا على عدم
في العمل الحقيقية وما في الترتيبات فهي متكوكة واذا شك في جواز اجتماعها وعدم فلا
رب ان القادة الجوان حتى ثبت كونهما عللاً حقيقية ولهذا الاعتبار يمكن المصير الى
انها معوقات فكذا ان عرفت هذا فمما عدا ان احدهما ان السبب الواحد على سبب
على قابل للتعدد الوجود وانما هذه هي مقتضى الف في السبب لا يتحقق الصدق والامتثال بالاف
وهذه هي نزاع التداخل المتعدد في الجوان السابق والحاصل الاول في فرياء على المعرفة
كفاية الواحد لكن بموتة ما ذكرناه من الادلة ثبت عدم التداخل وتماثلها على جميع
سببين منها على سبب شخص واحد قابل للتعدد ام لا بناء على الحقيقة يكون الاصل الجوان
وكمكان ذلك في الاسباب العترة كوجبات الوضوء الفصل فكل في الاختيارات فكل
ان يجمع بين من فواظ من العقود كايح والصلح والهدنة ويخوذ لك في تلك واحد كفا
معوقات لا مانع من اجتماعها الى ذلك ترتيب في الفقرة من هنا كثيرة لا ينبغي على الفقيه الماهر

١١٢
 ووردت عقود او ايقاعات على الشيوع الوحد لا بأس ببناء على ذلك وكل المركب من عقد او
 اجزاء من عقد وحكم ونظام ذلك الاضافا لدليل على المنع كما سذكر بعد ذلك لكن يقول
 اذا جتمع الاسباب على سبب واحد فليفتد فلا يجزأ اما ان يكون مقتضاها واحدا من جميع
 سواء كان الاطلاقا باصلاح الشئ كالصالح والحقير المعوضه مثلا فانها في جهة لزوم العقد
 وترتب الاحكام سواء او كان الاطلاقا بالشرط ونحوه كالبيع والصالح فان مقتضاها بيع يثبت
 خيار المجلس لحيوان او حقل الشفعة ونحو ذلك دون الصالح فلو اشترط سقوط الخيار
 والشفعة سقطت باحدا لاسباب صار كالصالح واما ان يكون مقتضاها اثنا اثنين
 مختلفين كل اختلاف كالوقت والبيع فان احدهما يقتضي الترخيص عن الملك مطلقا والآخر
 قاض بكونه مملوكا واما ان يكون بين الشيئين هو مطلقا بالنظر الى مقتضاهما ان يكون لا
 حكم ثالث دون الآخر كالبيع والصالح بالنسبة الى خيار المجلس والشفعة والبيع مع الشرط في
 احدهما خيارا ودون الآخر فاما ان يكون بينهما امر من جهة انهما لهما على المثل
 على الآخر كالبيع مع اشترط الخيار في احدهما والشرط في الآخر مثلا في الخيار هو ان
 يكون بينهما اتساف في بعض الاحكام ففرض بيع الثوب ان يبقى انما اذا اوقع تسافين
 مطلقا واما ان الجمع كالمواضع شخص وكما الشخص وكما مع اتحاد الاركان والواحد
 فلا وجه للطلان لحيوان لبعقاع الاسباب بالذات وعدم وجود تناف بالعرض وهذا
 مما لا ينبغي مع التنافي بمعنى عدم امكان الجمع كالبيع للمالك الزيد وكما العهر والبيع
 او بيع كل من الوكيلين لو احدى صفين للآخر فلا اعتد فيه في سلطان لعدم الامكان كذلك مثل
 الوقت والبيع ونظائرهما ومع العهر مطلقا كذا في صلح احد الوكيلين وبيع الآخر في خيار
 المجلس والشفعة او شرط احدهما خيارا ودون الآخر فيقوم ههنا وجوه احدها تقدم جانب الصالح
 نظرا الى انه يعمل ما ذكره البيع الى ان حقه قاض غير ممكن للتدري متكنا اطلاقا لحوار انما الباع
 منه بالخيار والشفعة والبيع بالنسبة الى تمكن الشئ من سبب ضعف والصالح بسبب
 قوى عمل على معنى انه اشترط في التملك من زيد الصالح في نفس الخيار وطلما الشفعة في
 كل منهما اثر مستقل وانما هما تقديرية وان سلم ان البيع ثبت للامرين بمقتضى ان ليس
 النقص في سبب البيع وتكونه قاطعا للسلطنة بل لا يترك حكمه وصار سببا في ثبوت

في ثبوت ذلك وان كان يجب اسلمه كالصالح في التملكين يرجع ذلك الى تعارض مقتضاها بمعنى ان
 البيع يثبت جانب الصالح مع التعارض في عدم الصالح اما مقتضى الاصل او مقتضاها او الرجوع الى
 الحق الاصل وما لها مقتضى البيع نظر الى انهما اشتركان في اداة النقل والزموم بحسب الاصل لكن
 البيع يثبت الحكم اخرا من بيان ونحوه فثبتت على مقتضاها وليس الصالح في ذلك حتى يتعارض فان
 قلت مقتضى الصالح الزموم وعدم التسلط الشفعي يكون مقتضى عدم التعارض فقلت ليس لهم الخيار
 وعدم تسلط الشفعي من مقتضيات الصالح وانما هو من لوازم الاصل الاول ولا دخل في الصالح
 في ذلك بل هو مقتضى له وادلة الشفعة الخيار واردة عليه فان قلت دليل الخيار والشفعة واردة
 على الاصل في البيع دون الصالح والرضى اتمتا فاجابة في موضوع واحد كما ان ادلة الخيار
 تثبت في الصالح بغير ثبوت بعدا بخلاف مورد العقدين ومقتضى هذا صريح جاء دليل الخيار والشفعة
 في هذا البيع وكون هذه صالحة عليه ليس في خيار ولا شفعة ولا يفتي ملتبس من حيث ان البيع
 وبعبارة اخرى يتعارض التعارض في المقتضى وسأكت تجزئ فيه قضية الاصل وهذا ليس تعارضا
 حقيقة وما بينهما التقدير البيع ايقه ولو لم يكن التعارض نظرا الى انه ثبت للذات والمقتضى وهو مقتضى
 على التنافي ولا يتوهم ان الصالح يثبت للذات والبقاء ان بعد الخيار والشفعة شيئا جديدا بل في العرض
 دون المزموم وفي صورة العهر من وجهين في كل من ادنى الاختراق ما ذكرناه في العهر المطلق
 من الوجوه والقرينات ولا يفتي مقتضى كل منهما الواثبات كما سذكر او قد عرفت المثال في ذلك
 مثلا وان شئت تفصيل الاسباب في الاختراع فتقول البيا ما قول او فعل او عقد او بيع او حكم
 والمجتهدان اما مجتهدان او ملحقان مع اتحاد الاركان من جاهد ونحوه او مع الاختلاف في
 او تقدير او وصف مع الاتحاد في الاحكام والواحد من الزموم وهو ان خياره في بعض مقتضى
 عزيمة واحل وشرط وكينات هذه الاشياء المذكورة لوجع اختلاف في شئ من ذلك ولا سيما
 في شئ من ذلك الا حصول التنافي في بيع العهر في بعض الصور في ان يكتفي في ام لا يكتفي
 مع عدم في ذكر الاطباء فلو اعاها الوكيلان او الوكيلان خلا على شخص وكلمة فان اتفق
 حبا اتفقوا في الاطباء والطلان ولو اختلف الخيار في الاطباء مساواة لاختلاف التمسك الا ان
 يجعله مشتركا بينهما وهذه العبارة انما هي من طرف التقدير وقال المشرب في بيع هذا الخبز
 الخ الثاني على ابن عبد العال المذكور في وجه حجة الاول لانه ما من من جهة الاكون في اسبب ما بين

في انتقال الملك ولا امتناع فاحتمل ان الاسباب المتغيرة معوقات للاحكام وفي بطلان
الثاني وجه القرب امتناع الجمع بين التعديين ولا ترجيح في بطلان وهو الامح وفي اختلاف
الحجرات وجه القرب ان الحيات موضع اتفاق فان كان للشيء كان بمنزلة الخصان في الثمن او
موضع نزلة الزيادة منه ويجعل عدم المساواة لانه لا يملك ما لا يملك فيختلف به العوضان انتهى
ومن صور الاشتباه اختلاف التعديين فو عامع المخادش هما الا في بعض المنابع كالجمع
والطلاق نبوض ونحوهما اما اسلفنا فاختلافهما في ما وجوز ان كالا حارة والجمالة
واختلاف الشريط او الاجل والثمن او الحيات كما يظهر وجه الاشتباه والاشتب
في ذلك مجوز ما من الوجوه واما مع الاختلاف في المشتري او بعض الثمن او
او نحو ذلك بحيث لا يكون هناك قدر جامع ولا يمكن جمع الحكيم معا فوينا في قطعها
ذكرنا كفاية في ان يتباطأ بالثمن واهله ونحوه من ذلك الجاهل شريطة نكت المظهر
لا تظلم بالثمن في القاعة حوان جميع السبب الامح وجود ما يملك على البيع فيها ما اشتر
فلسا منهم من ان التفصيل في الاسباب قاطع للتركيز كما لو كان في بطلان عقد البيع
الزوج لها في بطلان عقدها اية بشرائه بعضها اذا بعض البضع لا يتبع بعض والذوق اراه
ان عدم التبع ليس من انقطاع الشك في التفصيل وعدم الاجتماع بل لعدم شمول
الادلة اذ اباقة البضع اما الملك او العقد وكانها امتنع في الحق بينهما ولو لم يملك دليل
على حوان العقد على نصف الميراث وما اشهر في كل من ان البضع لا يتبع ما حوان مما ذكرنا
من عدم شمول الادلة لامن الدليل على عدم حوان الاجتماع ثم في شراء الاخرة المزوجة
باجمها يحسم هذه البعت للمذكوب ومقتضى القاعة كما ذكرت اجتماع البيتين فلا
ماض من الاشتباه بعد مملك لكن التفصيل في قوله ثم الاعلى ان جميع اموال ملك
ايانهم قطع الاشتراك ومنع الاجتماع فذلك البطلان هناك الاسباب من هذه العبارة
من الجمع انهم منع الحوان ليس لوقم التفصيل قاطع للتركيز ما أخذ جرك اللفظ بلكن المنا
يكون المتفق من الاية منع الحوان بل فيهم ما جرت في ما يتبع وفيه ذلك في منع الحوان لكن
نهم الاسباب واجامهم ما اشهر في كل المنطقين من ان الاصل في المتصل ان تكون
حقيقة مما يعين ارادة منع الجمع اية يكون واردا على تلك القاعة ونحو ذلك لو صح

لو وقع نظيره في الاسباب الاخر ولهذا جرت الاسباب بعبارة عامة وقد ينقص من
حكمة الاصول المتعلقة عن التي في العبر الحرج والمقتضى في الدين قال الله تعالى ربنا لا تجعلنا
عليها امرا بل اجعلنا على الدين من قبلنا وفي من شانه ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي قوله
ما يريد الله ليكمل عليكم في الدين من حرج وفي سبانه ما يريد الله بكم العبر والسير
في الاستدلال بهذه الايات في المقامات كقوله في حجة حجته وازارة في بيان اياته التي لم يوضع
الوصف عن ارجحها لما ثبت معن اصل ما لا يفي بوجوده ثم وصلها وابدلتم في قوله اي
من ذلك التيم لا يعلم ان ذلك لم يجر على الوجه لا يعلني من ذلك الصعيد بعض لكفت في الحلق
بعضها ثم في ما يريد الله ليكمل عليكم في الدين من حرج والحرج الضيق وفي حجة الفضل في
الحج بقوله فيض من الماء في الاناء في الناس وذكر الآية وفي موثقه الى صريح العبد من المطر
يقول فيه الصبي والعامة ومن ثم ان الدين ليس بضيق فان الله عز وجل يقول ما جعل عليكم في الدين
من حرج وفي رواية عبد الاعلى يمين ونحوه باصبعه اشارة في الوضوء يعرف هذا اربابنا من
كتاب الله في الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج فامح عليه في حجة بغيره في الحق الماء القليل
في الطريق يريد الحب ان يقتل من يملكه قد كان في بيوتنا ويقتل وتلا الآية ونظر هذه
الاحكام وكثرة في رواية حمزة ابن طيار وما امره بالادب ونسبهم وكل شي من الناس
ليقول وكل شيء لا يقول له هو موضوع عنهم وفي حجة البرن نطى بعد ما يعلم ان السوال
عن تركية ما يترى من السوفى من الفراء ان ابا حنيفة كان يقول ان الحوان صحيح صنفوا
على انهم يهيئون ان الدين اوسع من ذلك وفي رواية الاحتجاج الطويل في معارض الله
عن هذه الآية منع الخطاء والنسيان وقبول الصلوة في اي مكان وكون الماء والارض لله
او كون العزكان في بطون الفقهاء والمساكين وعدم انفكاكهم من القربان من ان قبل ومن ثم
عمومية ديوته ان لم يقبل وكون الصلوة في اطراف الليل والنهار وكونها في خمسة اركان كافي
حين كما في الامم السابقة وكون الحسنة بعشرة مثا الذنوب وفي الامم السابقة كانت كانت
على ايمانهم وقبول التوبة بلا عقوبة وفي الامم السابقة كان يحرم عليهم بعد التوبة احب الصلوة
اليهم من هذه كلها من الاخبار التي حملت على الامم السابقة وفي هذه الحجة ان اعترفت هذه حجة
فبقول الامم في امتناع التكليف بما لا يطاق ويدل عليه قوله تعالى لا يكلف الله شيئا الا وسعته
هو الطاعة من عليه بجاهة من اهل اللغة وقوله ربنا لا تجعلنا ما لا طاقنا له وقوله ربنا

في رواية الاصحاح وذلك على جميع الالام اذ لا تملك خلقا فوق طاقتهم وما يراى من المعنى
انما الله لا يملك الايمان اسلم والفرق ما بين الايمان والحق هو ان الله اكرم من ان يملك لنا
مالا يطيقون وقولهم هذا بين الله الذي لا يملكه والى عند قولهم ان الله لم يملكه
ما لا يستطيعون ويطلقون والرواية النبوية في السنة المنوعة عن هذه الامة فلا يطيقون
عليه رتبة العقل القاطع فان قيل ذلك مما لا يكون بغير العقل هو كذا وجميع اشياء
والله الخافين لنا ولا كلام اية في حوان التكليف بما دون معنى الحق والبر والسمو بل في
وتدقق الكتاب في السنة يوضح ذلك كما عرفت فلما اوردت في الواسطة بينهما معنى كونهما
فوق البصر السهولة وتعدى في الغير عن هذه المرتبة في النقص بالفضل والحق والبر
والعشر من الاخر في كلمات أهل اللغة بالصديق والبر والفضل ومن الحجج انهم الصديق
العشر والصورة الثالثة وهذه كلها متعارفة مع بعضها واصله فانهم من بعض كونه
الواسطة اية متين مرتبة الصديق رتبة الحجج وهو الذي لا يولى والحاصل ان كلامنا
في رتبة الصديق الحجج هو معنى في هذه الشبهة كما لا يطابق او اوضح كذا في الصديق الا ان
يكون الصديق الحجج انهم من القواعد الغير القابلة للتخصيص لا يكون من باب الاصل وعلى الثاني
يكون قابلا لورود دليل على خصصه فقولهم هل يقتضيه العقل انما لا يمكن ان يقال ان
قضية العقل السليم هي في حقا ان التكليف العقل الى ان المتفق عليه عندنا انما وجوب اللطف
على الله سبحانه وعطاء القريب من الطاعة والتعبد عن المصلحة التي هي المصلحة العقل ولا
رب ان التكليف البالغ حد الحجج بعد عن الطاعة ويكون باعتبار الاكراه الخافعة والحق
ارحما به من ان يفهم بما يوجبهم في العبادات انما وكان التكليف بما لا يطابق يمنع عليه
ثم لزوم القبح والخروج عن العدل حكما التكليف بالحجج فانه مناف للطف والرحمة ولما
فيه يمنع كون اللطف بهذا المعنى ساقطة اذ دليل الحد على اللطف بل الحد على انما من المعنى
وهو واجب عقلا بالقرب المتقدم كان منع هو الوجوب في اللطف لا موقع له بعد ذلك
ما عرفت من الدليل هنا انما يخص من منع قد يقال ان الواجب هو اللطف الواقع لا ما يتخلل
ان اللطف والعلل التكليف الواسل الى الحجج لطف واقفا عن لا تغير وهذا الكلام من
العلمية بمقام اذ لا يرد به حكم العقل الذي هو من ناهيها للوضوح موضوعا موجبا
لكثرة الخافعة والمصلحة من الالهيات ان هذا يجوز في قابل الخراف ولا ينبغي في مقام

في مقام خاص ان من ادعى غير ما يقول ان الحجج الذي هو عبارة عن هذا الامر الموجب
لهذا العمل ان العظيم هل هو جاز على الرب والرحيم لا ومن البديهي ان ذلك لهذا
المرجع غير جازين لقضية اللطف ودعوى ان الحق غير موجب لكثرة بيان الوحدان والحيان
قضى العوازل قد يثبت على الرصع فيبقى سهو له وسعة فبكرة دائمة اعلى واربع من هذه العوازل
الصعب يقتضيه اللطف التكليف بالصعب الادنى للوصول الى السعة الاعلى كان الاب لا يرف
صديق على ولد عبده في الملك يمنع عن الاخذة للرحمة لئلا يستعبد الكبر بل يحجب ويقتطع
اعضائه لدفع الاراض فلت هذا الكلام من ذلك العالم تبع البعض من سبقه فخرج عن محل
قياس مع العارف وبيان ذلك انه في بين الامور بالعمارة والاختيارية فاني لا نلبي ان يكلم
العقل الانسان المكلف بان ياخذ به صعب من مرض وكس عظم والسقوط من جدار وانها
ظالم للغير فية يكون ذلك كلمة كفارة لما صدر من الذنوب وبما عتدا لا نفع له
في الاخرة كما في المعصومين فان ذلك كله واقع في المكلفين ونظمت به الاختيار وهذا
الذي يقاس بغير التلاوي والاحتجاج ومعنى ذلك انما لو كان الامر بالصعب اختياريا
مثلا بان يأمر الولي عبده او الاب ولده بامور شرارة وكافة بارتكاب باخيان وهذا
بالعقوبة على الخافعة وعدم بالتوب على الطاعة وكان ذلك الامر بالانجيل عادة
ويشوق عليه حقا فلا يرب ان ذلك مخالفا لطبيعة العقل في بعد ذلك من المولى والا
مشوبا بالعرض المتنافي وبعد هذا خارجا عن اللطف والانتفاء ولا يتقبل هذا الفصل
الامن كان يريد العقوبة بحسب هذا وسيله اليه كما ترى وقبح امتثال ذلك من الامراء
والسلطان فانهم اذا ارادوا عقوبة احد من خدامهم ومن تحت يديهم ويطلبون سبيله
لذلك بامرهم بامور شرارة لا يتخلل مثل ذلكها عاليا وعادة فيخالف فياخذون بذلك
واقبله سبحانه من اجل ذلك بل العاقل الذي يريد رتبة الطفل والمولى ويجوز ذلك من
من بامور سهل حتى لا يكون داعيا الى الخافعة في اول الامر انما يحصل لمن الواسع ما
يقدر على ارتكاب ما هو فيه من دون حقيق ثم يامر بامور شرارة وهكذا والحاصل ان ذلك في
ان التكليف بالامور والصفات المتبادلة التي لا يمتثلها الا لمن يريد التزكية والتكامل وليس
مشوبا بغير من نفاذ في شيئا من غير تحسن عند العقل والهدى والعمارة لا مدخل لها
في ذلك مع ان هذا العمل غير مع في كلام ابن سفيان بعد ذلك انتم ثم في اعمالنا

ذلك كثر الخلق فهو منافع اللطف فان ينقص من جانب المكلف ولو لم يجب ذلك عدم التكليف
لزم ان يكون مقتضى اللطف عدم التكليف لا يجزى الخلق لغيره ولا يربى فيما بين الكثرة والقلّة مع
انما نرى كثرة الخلق تحت جناح من تحت الحق ولم يوجبها الاصل التكليف قلت في حل هذا
الكلام ان الفرق بين المتكلمين في غاية التوفيق وهذا ناشئ من عدم التام في حقيقة العقلاء
وارجاب اللطف فاننا نقول نقص المكلف اذا انما الى الخلق لا يفرق في الحال في عين السهل
والصعب وقد ترى ان الفضل الطبيعي يتحمل من الشاق ما لا يتحمل من العاصية لا تتحمل السهل الشاق
وتلا عن الاطاعة وتلك مثله اخرى لا يشتر ان التكليف بما فيه مضيق يكون داعيا الى الخلق
او يكون مبيها الحق النفس الذي يفسد ويشتت من صاحب اللطف يكون له مدخلية في
الخلق وما ذكر من ان وجوب لا ارتفاع التكليف في غير محل موضوع الاطاعة والخلق لا
يتحقق الاضطراب ولا يتحقق اعطاء كل احد ما يستحقه يقتضي اختيار الا التكليف وهو
من حقايات وجود احد الطرفين بخلاف التكليف للرجوع والصيق فانه من داعي الخلق
واسهلها فتح على الحكم صدق مقتضى الصلابة منه ولو شئت توضيح ذلك فانظر الى
طبيعة العقلاء في مقام الترتيب فان الاشارة الى الحق والقيح والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا
يتحقق بدونهما ان لو لم يامر امر مستصعب اخرى غير تبيين معصيته به لما هو محيل في الخلق
لكلام العقلاء بل هو امر يقولون ان هذا ليس مقتضى اللطف بل اللزوم ان تامل الا
شك عليه ولا فاسر بما يوجب هذا الأمر وبالحكمة فرق بين كون الداعي مجرد نقص النفس والتمرد
عن الاطاعة اعادنا الله متوسمين كون ما يصدر عن الامر له مدخلية في ذلك لا يتحقق
موضوعه بل في صدور من عن المكلف ولهذا لو اعتذر بعد الخلق هذا لما كان
التكليف مثلا كذلك وكذا هذه الشقة حال هو طريقة المولى وكيف تحمل انا هذه الشقة
السبل في ذلك غير الخلق قبله ويحفظون المولى وذلك واضح ويدل اية على ذلك
ما حفظت به كل احد في الاستدلال بان العسر الحرج مني وكثيرا بعد من الوجوه
بقوله الامام حجة بالدليل مع ان لم يثبت في العوالم الحارثة بحسب القاعدة فلا يذكر في مثل
والمراد الى ان في كل من يكره هذا الدليل في مقام يقولون حرج ما خرج بالدليل وتلا
ما ظهر من ما ثبت ليس من هذا الباب بل فانه في بعض المتأخرين ما خرج من بعض
ما يرد عليهم كما ياتي بعد ذلك مضافا الى قوله من بعد حرج حيف وقوله تحت بالحقيقة ا

بالحقيقة السهلة البسيطة وليس المراد من ان في هذا الدين اشياء سهلة واثباته صعبا والقول الحرج
فان الدين انما انما اشياء سهلة وفيه من الشك لا يفتنى يكون كل من ساهل وان كان اسم الحرج المكلف
ذلك اية لان وجود الحرج في الدين يجعل الحرج للركب صعبا اذا انما الشك لا يفتنى السهلة لا الشدة
لا يوجب سهولة الشد بل بل يربى ذلك شدة ويكون في الحق ثقل لا كبر كبر الماء الحار الخفيف
حق يتحمل فان ذلك ليس من هذا الباب وقد علم من ذلك ان وجود ما يصعب عليه الحرج العسر
في هذا الدين مناف للمرايين المشهورين بل لم يكره ذلك فان قلت لعل المراد كونه سهلا
بالنسبة الى ما هو قويا من الصعوبة فان ملأت الشدة متفادته قلت يمكن في حق الحرج فان اطلاق
السهل في حق ما قاطبه وظاهر ان ما هو حرجا عسر هو وجود في الدين وان كان فيه شدة وشدة
بعض ما هو قاطبه من ان ما ذكر من الايات والروايات في حق الحرج والعسر لا يفتنى من لا يفتنى
سبل البصيرة القالبتة في حقايات ما يرد من العوالم الاخر التي تخص الدليل فان لوق قال
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر الا انما ثبت من الشرح وكذا قوله لا يريد الله ليجعل
في الدين من حرج الاصل وجب الاحكام لكان هذا ما يشتر منه النفس وفيه منه شاقا في الدين
ذلك الاشارة الى قوله وما يريد الله ليجعل في الدين من حرج الاصل وجب الاحكام لكان هذا ما يشتر منه النفس وفيه منه شاقا في الدين
ما يتحمل من كونه من باب العسر الحرج الا انما يتحمل من كونه من باب الظلم في اتيه لا يكره حقوله
ولا ياتي له سر الا انما يفتنى من حرجية الاطيان والعقل الكامل لا يلزم من مجرد نقص النفس الذي لا يفتنى
على جلد النظر ارج الظواهر القارية للقطع بل القطع عن مضاهاته كما يشك في هذا التكليف
الذي لا يفتنى من المصنف غلبة والمصار الى ان ما ثبت مما ظاهر الحرج ليس من ذلك الباب بل هو
كانت عن الحرج عن الموضوع وان كان العسر حرجا وخرج من ذلك مع اناسين الوصف في
انما يفتنى والامر واجب الاضطراب في هذا الباب ادركت احدتها انما نرى الشك لا يفتنى في الاحكام
الصعبة واردة في الشرح واهل الشرح عبيد من حرجا وضيقاتهم في اليوم الواحد
والحج والجهاد ولزوم الثبات في قاطبة الكفار وحرة الفزار والتوجه بالماء الباردة في
الشتاء وفي السفر ومعاودة النفس والسعي طلب العلم في البلاد البعيدة وعدم الخوف من العسر
لا في زمان الحكم احكام الله وجره حدة والجهاد في سبله وتلا في ذلك وتلا في ان
لور من سبل الامور الحرجية والتكليف السهلة لا ارتكاب وورد في الموضوع الاستدلال

لا نلتزم في بيان انه العسر والحرج بل نلتزم في ذلك كذا اذا ما تحقق الحرج بذلك فيه ولو لم يكن
هناك دليل خاص يثبت داخل الموضوع الخاصه لكان هو عن الاكثر الظاهر ولا يجب ان يكون
على وفق كتابه فلهذا الذي في بيان كل شيء فعل في ذلك كله كقولنا بوجه في العسر والحرج
فيكون الفاتحة من هذا الكلام ان الحرج مطلقا مني والحاصل انه لا يمتنع على العسر في غير هذا
الاشياء لو لم يثبت فيها النقص فكان حقيقا على الناس في معادهم ومعاشهم وليس الجهاد ونحوه
من هذا الباب وتوضح ذلك ان العسر والصيق هما بالاسير بزيادة الكثرة في كثير من الامور
الامر بقرائة القرآن ثلثة متواليه ولو في مكان واحد هذا صيغته ولو لم يوجب في الاعكاف
للمرجع من المسجد خاصة بغيره في الحاصل الفرق الفرق بين ما ذكرناه من موارد العسر والحرج بين
هذه التكليفات الثابتة وما يقع في الحرج من موارد في الشرح من التكليفات بالاسير عسر
عزائم كذا في هذا المعنى ان هذه الالات في هذا الباب يتم فيها الاشكال الثاني وهو في
الاشياء في بعض الامور التي هي في الشرح وهو العسر في هذا المقام فنقول اولاً ان هذه الاستدلال
عالب في قول العامة والمحقق استقامت بطلان الكتاب وثانياً ان اغلب موارد الاستدلال بالاسير
حيثما لم يكن في بعض خاص كذا في غير اية بالعموم وهو في هذا السهل من الجاهل ان يكون في
موضع بعض اما لا تكون صعبة مثل الجهاد لكن لا بد من الصيق والحرج في الصعوبة
وزيادة من هذا العمل ومقداره ولا يكون في عدم وجوب الجهاد مثلا من حيث هو في الواقع
بين الناس بل في عجزهم الفسادية وعجزهم عن الاستيقاظ وحرمانهم من حجة الله وقوة حجة
البيان وما امكنوا الجاهل ان لا يمتنع ان الامور تظهر كل ما يصيب شيء من ذلك فيكون
وبالجملة لا بد من العسر والحرج عند اربعة التكليفات ونحوها في الامور التي لا
عن ذلك كثر لو علمت بها على زيادة الكثرة في الواقع ومعجم البلوى في ذلك
والاحكام ان كان شيئا لا يبعد تكليفاً في نظر العقلاء والمكلفين فلهذا كان المقام لا يمتنع من وقت
فتبين في احوال الكلام يحفظه وان استخرج من الناطق به لكونه الفقيه يدرك ما صدق
اللفظ ويصدق في اصل العرف واللسان وهذا انما نقول لا يلزم من الاستدلال بتوفي الحرج في
ذلك الشيء حجة بالخصوص بل الحجة العامة من التكليفات الاخر بمعنى ان الامور ان يرد الله
سبحانه كلف بتكاليف معلومة بنية تسهيله ليست على العسر والحرج وهذه الجزئيات التي

لو لم يمتنع في بيانها من ان انتقام ذلك الا بالثبات الكافي الحرج وتوضح ذلك في حال فان القول
او السهولة فلا تجسدها من غير حرج الى السهولة من حرج عال جلالا في ذلك في قولنا
الى ذلك ان تضع هناك عسر الصعود كذا في هذا النزول كذا في انصارك الوضوء لا تقع
لا سعة في حرج ذلك عسر جافان كان هذه في حرج اصل التكليف بمنزلة العدم ونحوه في
الشيء من ان السهولة لا يخرج فيها ولكن جعل الفعل على القدمين بالسوية موجب للحرج في الجملة
ان عسر علة من التكليفات التي ترفعون ان ليس بحرج فلا يتبينوا هذه الامور الجزئية في بيانها
لوانت انت هذه الامور التي لا تجزى الى الحرج والمفهوم ان الله لا يرد بهما بل يزيل في دفع الشك
والحرج في الامور يختلف باختلاف العوارض فما وجبه فقد يكون حرجا في شيء وهو ان يلبس
اسرج حرجا في الامور التي لا يوجب بها حرج في كل شيء فلهذا في مقابلته بالعسر الكثير
وامر الجبل والاشكال ان هذا كلف به الله سبحانه قبالا لما لا يوجب من الحرج وعلى هذا فلا يكون في
التكاليف عسرا في بعض الامور بل في بعضها في بعض فلهذا يكون من الامور التي لا يوجب بها
عسر في مقابلته وما كلف به من الامور والاشكال في ظاهره فلهذا في مقابلته بما هو لها من الاجر
والثواب الجبل وهذا الكلام مؤيد لما ذكرناه ولكن جعلنا من وجوب اتمها ان لا يرفع
الحرج بالجزء الواحد من العمل ليعلم بان لا يتم في القليل بل ولا في كل جهتها كل من حرجها
ان جعل في مقابلته من الاجر ما لا يوجب به لا شكر ان لا يمتنع في بعض الامور من مقابلته
الكلام الى ان تكليف الشرح ليس بالحرج كما قال المذكور بل ليس حرجا اصلا ولو تجل في الشدة التي
يرفعه من نظره في الامور فانما يقع لموضوع العسر والحرج بالنسبة الى هذه التكليفات الثابتة
كلا حجة وقائمة انما ينبغي ان لا يمتنع دليل العسر والحرج في اكلها انت في كل حرج في الثواب
والمؤيد في يتيق بالحرج كذا في الفاتحة في ان التكليف في بعض الامور لا يحتاج الى اكله العسر
المعاصر في عوارضه وانت حينئذ عجزه في موارد العسر والحرج في عوارضه في العسر في العسر
ما لا يمتنع في ارتفاع الاجر والثواب مع وجوب عوم او قناعة فانما في بعضه من مقادير الحرج فما
ادلة الاجتناب عن العسر في العبادة وفي كل العمل في الشدة الى الواقع في بعض الاجتناب عن
الشدة في العسر في الامور فانما نقول مقابلته الاجر والثواب من هذه الحجة التي لا يمتنع
عنه ففقه قاعدة الحرج والحاصل ان ما ذكرناه من حرجها ووجوبها في دفع الاربعة الاولى
في هذا الكلام من حجة الامور التي لا تحتاج الى الشرح في قاعدة العسر والعسر

وهو من القواعد الكثيرة التي ذكرها الفقيه في شرحه على كثير من المصنفين في الفقه الانساني
الحل المأخوذ في معناه وفي كونه لا يترتب في ذلك كلمات كثيرة والذي ينبغي البحث في ذلك تنقيح
المراد من حيث ان يتبين من كلمات الاحكام ان لها المعاني في الالباب القديمة او المقامات
التي استندت اليها الى القاعدة حتى يتبين من مجموعها ما ينبغي ان يوفق في ضبط المعنى المراد وحرمة
الاستدلال فيكون جامعاً بين الضيق الضيق فتقول من جملة موارد القاعدة ما هي من
العرف والوجع فان كلما فيه عشرة سويج فهو داخل في معنى الضيق من جواهر ذلك في ظاهره من
الموارد الى ان العرف يتغير انما يتحقق غالباً في هيئة الحكم التكليفي والضيق اعم منه ومن العرف
ويستخرج حقه لزوم دية التضرر الموقوف على الجاهل مستقوطة النهي عن المنكر والقاعدة
مع عدم الامن وعدم الاجبار على التضرر مع تحقق الضرر وعدم لزوم اداء الشهادة في كل حصة
السويج والغنى والتكليف مشروطة بالقصاص وجواز بيع ام الولد في ماله والتعويض على المالك اذا
وجعته الاحتكام ومع حاشية الناس بقرينة الامن عن الولد وجواز قلع البائع زرع
بعد المدة وتجزئة المملوك في الضيق مع انقطاع السلم في هذا المأخوذ وتجزئة المأخوذ عند الكذب في
مؤخره والغير وما سجد ليوم والروية والعين وعدم سقوط خيار العين بالخروج عن
المالك وخيار العيب والتدليس والتضرر والسرقة والتدليس والتضرر وبعض النصف
وملوك الدين بموت المدينين ومع المساويع في الفساد وخيار العين في الصلح ومالك
جواز شراء المضارب من ينطق على المالك وعدم لزوم دفع الغاصب على الوديعة
دفع الوديعة الى الحاكم او التضرر عند الضرر وعدم جواز الرجوع في مثل عادية اللو
في النسيئة وخيار المالك مع ويلات ما هو اختيار من الماذون فيه وفيه للشرعي مع
ظهور العين ملوكة للنفقة والاختيار في الاجارة لو لم يضره قبل او شرعاً في هذه النسخ
لو تضرر المتقاضي وعدم تبطل في النفقة وعدم بطلانها بالغييب ونحوه وعدم
لزوم الوصاية بالمرقبيل المتقاضي عليه لو تزوجها ولو تزوجها الكفر او بذات العيب
وجواز تزويج الاثمة مع الفتى وحيا والزوجية مع فقر الزوج وحرمة الدخول في النكاح
والخطبة بعد اجابة العير فسخ النكاح بالعيوب ابتداء واستدانة في حد الزوجين وفي
النفقة باقل من ليلة واحدة او اكثر سقوط نفقة الزوجية وعدم جواز النفقة على زيد بما وصلي
منه اليها مع دعوى المقر للوطات وعدم جواز احياء مشعر العارية وحرمة الطلق

الغلول او الماشقة في المنزلة كالمأخذ والمشاهد والطرق والاسواق ونحو ذلك و
وعدم جواز القصاص في الطرف مع التعرض بالنفس وشريعة اصل القصاص في الذوات في
من جنس ثياب ذوقهما قد خرج بعد التام في ذلك يظهر كذا ان ايجابنا فاهمين عدم الضرر
بما يشمل ذلك كله فيجب هذا المطلب من جملة التكاليف فانظر الى المستند في هذه القاعدة
الاخبار المتواترة على نفي الضرر والضرر كما ادعاه في المحققين في كتابا رهن على ما حكمه
نفي الضرر احرر من طريق المسلمين فهو ضامن وفي الخبر كل شيء يضر طريق المسلمين مضامير
لما يسيبه وفي رواية اخرى في نفي الضرر ولا ضرر في الاسلام في خبرها وفي بعض شريفة في
استقراء غيره من غيرهم في الراس والمجلد في ان ادعاءها فليعلم ذلك هذا الضرر
وغيره من جنس في حكاية سيرة ابن خلدون ورواية كثيرة ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في ذلك
في الموقوف لا ينكر ذلك عن ابن جعفر في ان سيرة ابن خلدون في بيان الطريقين
الاضرار وكان منزل الاضرار بسباب البتة وكان يمر على ثلثة ولا يتادون فكل الاضرار
يتادون اذا جله ثابت به في علمه الى جلاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل البتة اخبره الخبر من سيرة
وغيره يقول الاضرار في معاشك وفي اذا ردت الدخول فاستاذن فاني في البتة او شرقي
بلغ به من الغنى ما شاء الله فاني لا يضرني في البتة فاني لا يضرني في البتة فاني لا يضرني
ثم لا يضرني اذ ذهب فاقطعها وارمها الى البحر فانه لا يضرني ولا ضرر وقد روي في كتب الفروع
للعامة ومجرب لم يضر ولا يضر في الاسلام اذا عرفت هذا فالجواب في امور احد هاتين
في الجمع بعد ذكر رواية الشفعة في قوله في الرابطة مستند اليها اذ لا يضر احد الا
فيضفة شيئا من حصته والضرر من الضرر لا يجازيه على الضرر وما قال الضرر عليه الضرر من
الواحد والضرر اهل الاثنين والضرر لثلاثة الفصل في الضرر في الجرح على قول الضرر ما ضر به
صاحبه وتقتضيه انت من الضرر بان تضره من جرحه انت بتقتضيه انت من جرحه انت بتقتضيه
للتاكيد في بعض النسخ واعلم ان الضرر في جرحه به وضرره وضرره مضان وضرره
وهو الضرر بخلاف النسخ ومن مضان مجتهد في الاسم الضرر ومن البتة تمام ما نقلت عن
الجمع وقيل الضرر الاسم والضرر المصدر فالذي فيهما معا وثابت ان الاضرار والضرر
مقتضى ما هو ما لم يضر من اضرار او مضان وهو ما هو مقتضى الاستحقاق انتفاع او جرح
الزام او مطالبته او اخذ او اخلوة او نحو ذلك ومنه ما من قبل النفس والبدن ومنها

ولا اضرار

ما هو من قبل الفرض وعلى التقادير على امد ذلك كما يوجد بالفعل او القوة بمقتضى
الحصول لولا يمكن طرقة مانع فهل يتحقق معنى الضرب في ذلك كله ولا يتحقق لان سبب في ذلك
الضرب بالماليات فان حدث نقص مالي في المرفع بعد الضرب وتكون شخص سبب ذلك بعد
انزاله لكتوبيا كان بالفعل ما ماهو بالقوة كثيرة البتة وانما سبب الامكان وضاعها المجردة
على الشيء مع هو كماله فان طرأ ما يوجب عدم حصول هذه النافع مع كون النافع خصوصها
عادة بعد ضرر او التيسير لهما ضررا او ما الحقوق فاما يتحقق شيء من ذلك لا بعد خفاها
وشعرا لا بعد منع شيء منها مع الحق ولا اضرب او ما بعد تحقيقه بعد ذلك اضربا
فيه فلو سبق احد تلك الامكان مشترك قد ضرره فقد اضره في قدره واما هذا الشارع المفضل
التي قد كونا في الموارد ان لما اقتضى بها الاضرب او لما لم يوجد ذلك اضرب فلا يتوهم انه
حق لم يتعلق بعد فكيف بعد ذلك ضررا او الحق ان يتعلق حق المسلمين متاخر في
وتشاهد الزيادة ونحوها يتحقق بالفعل فان ذلك كله معدود من صالحهم ولا يلزم
في ذلك الوقت فلو زعم شخص او غيرها ما يمنع الفرض المقصود فقد غضب على المسلمين
حقوقه واخرهم بخود ذلك انما به الخطية والارحون والسوم فان مجرد للقولة يتعلق في
السابق وان لم يتحقق بعد فان من دفع عن ذلك فقد اضره واما الدين فلا ريب في كون
مقبضه في غيره او منقصة او قسمة المتعارفة ضررا او اضرارا سواء كان يخرج او يقطع او احدا
سواء كان دياره او يعلوه برته وكذا ما يوجب حدوث الضرر من ان الطيرة واما الفرض
مضايطر ما هو داخل في احترام المكلف ليكون متكاملا موجبا ان لا يتركه وان كان بين الناس من
مقدري الى رجة او يقطع على عورة او دخل على عيال او ما يتعلق به من الهارم والفتيا
او اخذ او التهمة او طعن عليه في وجهه او ظهر شيئا مما لا يرضى بظهوره فهو هذا الضرب
اضرب في الحقيقة ومثل ذلك بعد ضرره وهو في الضرب الى المال والبدن
عدم شهوة ذلك ثم بل الحق ان ذلك ضرب واضرب ويجوز توخي الضرر عليه رواية
كأمرت ومثل ذلك فعل شيء يوجب الاستحقاق والهاية لو ترك بعض الاعراف الحاق
لله ليس من شأنها ان يترك بالثبت اليه فان ذلك كله داخل في الاضرب بالعرض واستقاط
الاحترام وانت بعد الامتثال فيما ذكرناه من الموارد تعرف ان شيئاً منها ليس بخارج عن
هذه الافرام التي ذكرناها تفصيلا وثالثها ان بعد ملاحظة ما نحن بآه يظهر انه فرق ما

بأنه بين منع النفع والضرر التي ظاهرا متساويان لا متفاضلان وليس كل ما ليس ينفع ضررا فيقتل
بشيء ليس ينفع ولا ضرر في الامور المذكورة لولا يمكن شيء منها بالفعل ولا بالقوة القوية للغير
فاما الحصول لوضع عنه مانع فانه هو مانع عن النفع لا ضار مثالا لو كان الشخص من يريد
واخافا فاضر مانع عن ذلك لا بعدة مثل ذلك من في المال لا لولا يمكن هذا ما لا يتحقق
عنه من جهة انه من غير حاله التسلط عليه فهو معقود حق تسلطه وهو كلام آخر ما لا كان
له ملك مع غيره مانع من محافظة حق ضرب هو ضار به فيما لولا كان الشخص ضار به
ان يعبر باعلى قيمة فمع من ذلك حتى نقصت القيمة لضرره في المال فان ما لم يوجد
والنفع الحاصل من البيع لولا يمكن بالاحتياط من الضرب اذا عرفت هذا فاعلم ان الضرب
والاضرب والضرر كلها اشتركت في فائدة من ينفع الضرب ولو كان في الاضرب معنى لا يلزم
عليه والروايات كلها والتعليق في الامور في الاسلحة وفي لفظ الرواية في ماهية الضرب
والاضرب في الدين اصلان راسا يكون وهو ضوق النفع الطبيعية والخبر ضامو حتى كما
في نظائره وما اصل النفع بعد نفي ما هيته في الدين بغير الى ان يتحقق في الدين الذي يراه
شيء غير وجوده ويحتاج عنه طرقة من غير تحقيق فيه الضرب على احد فيبقى بمقتضا هذه
ليس من دين الاسلام الذي شرعه الله والاحكام احكام القضية المكلف ولا من ان الله
لهذا الدين لتبليغ جريان الاحكام من الله وصدور الاحكام من المكلفين بحيث لا يتحقق
فيه ما بعد ضررا وما يلقى ان هذا الخبر في هذا النفع موجب للكذب لوقوع الضرر والضرر
مدفوع بان هذا لا يملك لولا يقيد بقيد في الاسلام اذ بد منه يكون النفع ضامو في الخاف
مع انه واقع وهو مستلزم للكذب لكنه بعد التقييد يرجع الحق الى انها متفقان في الدين
كالصواب والمجرب لا يلزم من ذلك كذب لكن الانتكال على الدين غير قيد في الاحكام
كما في بعض الاخبار بل اكثرها ان لا يمانع من تقييد ما به ذلك وهو في ان العلم من الحكم
ان الله يريد بيان صفات الاسلام وكيفية الدين في كل كلامه على فقهائنا لا على
ان السياق والروايات يترد الى ارادة النفي النفي من ذلك وان اللادعير الضرب والضرر
والنفع عنه هو ذلك اما على ما على فقه النفي واما بتقدير كلمة من مع وجودها
ومحذوف في خبره مع بقائه على غيره وعلى التقديرين يفيد المنع والتحرر وهذا هو الاصل
بملاحظة كون النفي في مقام الحكم من حيث هو كماله في مقام ما يوجب ذلك من

في الدين والنفق كل من المعين متان الاخر لا عدم كونه من الدين ايضاً نعماء صغيرة ومغفرة
 متان لم يجرى بعد من صفاتها لان قولنا الضرب الضرب غير وجود في الدين حتى يحتاج لتقدير
 الى تكاليف فان الضرب مثل نقص المال او ما يوجب نقص ذلك ليس من الدين بل من آثار الدين
 عبارة من الحكم لا من الموضوعات فيحتاج الى جعل المعنى في الحكم الذي فيه هو الضرب ليس
 من الدين لا الضرب وهذا ما لا يغيره بغيره بل يغيره في بعض المعاصرين نعم هذا كلام وهو ان
 معنى الضرب والتعريف المختص بالمال لا الضرب بل الضرب بل لا يمكن من ان الله يتبادر
 وتعالى مع ان الفقهاء كما عرفت في المورد فقوا كثيراً من التكليف اذا كان موجباً للضرب في نفس
 او حال فلا وجه لكون ذلك حراماً على نفسه ولو قلنا ان المرد عدم وجوده في الدين ثم لا يمكن
 في ذلك انما قلت الظاهر سابق الجز ان عدم تجوز ذلك ليس من المعنى المتبادر بل انما هو
 منع من العقل ايضاً من الحكم كك ما هو قبيح في معنى بالنسبة الى المكلفين فكذا الحكم على العقل
 فانه لا يبعد من مثل ذلك فيضرب المضرب والضرب غير محمول بل هو قبيح ويكون القضية
 موقوفة على قاعدة عقلية ومن هنا يجزى ان يتبدل على هذه القاعدة مضافاً الى الضرب ولا
 الفصل ايضاً فان الضرب لا ينافي للطف والعدل على ما يفرق من معناه ومنه ان الضرب في ذلك غير محمول
 حقلاً ايضاً بقريب ما سلفنا من مسألة الضرب والمجوز في هذا الباب لا ينافي السابق في الضرب
 من ان الظاهر الموضوع علمه ووجه ضرب في الاسلام مع انما في وجوب الجهاد والركوة
 والخمس في ذلك من التكليف الموجبة لنقص المال والدين وتلافى الغش وهو ذلك
 فلا وجه كفي الضرب مطلقاً من انما في في انفسه في استدلاله على في الحينيات بعد ذلك الضرب
 مع وجود ما هو اعظم من ذلك في الترخي في الفاضل التي معناه انهم لا يرون في باضار بعض جهاد
 معاً ولا ينفوا ايضاً العباد ويحوي لمن يتقرب دفع الضرب عن نفسه فلم ينفى الضرب ما هو انما على
 ما هو لانما يطابق التكليفات الناتجة بالنسبة الى طائفة من الناس الذين عن الضرب والحد
 الذي هو معياره مطلق التكليف بل هو مشتق من الاصل الذي ايدت وقته والسبق في
 الضرب الامم حجة التكليف الثاني يجب ان يقال متعارف انما ساطع ويرد على ظاهر كلامه كما
 من مسألة الضرب فان قاعدة الضرب لا تفرق لئلا ان يكون محمولاً على مقياس الضرب الذي له
 ثبت من الشرع كما لا يخفى دليل في الجمل في قاعدة الضرب مع ان الفقهاء اختلفوا في
 ما عليه دليل في الجمل من هو ومخوفاً بقاعدة الضرب لكن الظاهر ان مراده ليس ذلك بل الظاهر

ان من غير ان الضرب مقرر وهو ايضاً كقاعدة العمومات فبالا على خلافه لا بد من ملاحظة الترخي
 وقوله الا لفظاً معنواً ذلك من هو احد التناقض ثم بعد ملاحظة الدليل وقوله لو ثبت
 بوجبه فلا مانع من ان قاعدة الضرب مع عدم الدليل علم كاصل البراءة ومخوفاً لا يخفى ان
 وجه النقص في المال والدين ومخوفاً لا يمكن بل اذا لم يكن باذنه بل يجرى ويدفعه فان اعطاه
 شخصاً من ماله عشرة دراهم لم ينجح لاجل تحصيل خمسة عشر مثلاً مع تناقضه من ذلك لا سيما ولا سيما
 من ذلك لو صدر من شخص اخر بالنسبة الى شخص اخر بل لو كان وفقاً ليد او فليس يقع في
 ولو كان ما هو اهم من اهل هو مبدعاً عند قياسه على ما في بعض بدلين او دين او غيره وبالفكر
 من قابل بل بمثل وبالجمل ما العاين مقصود العقلاء في امور معاشهم ومعادهم لا سيما من انما كان
 مقتضى احوال المذكورات فعلى هذا المعنى في الشرع من التكليف بعد وجود النقص النقص الاخر
 في الجميع بل النقص الديني من دفع بآية وحفظ مال وزيادة منتهى كماله مقتضى الامارات والاختيار
 في الركوة والصدقات من تقابل ذلك لا يورث من رخصته في ذلك وانما على هذا في الحقيقة يقع
 لان ما حصل الى المكلف بذلك من الجزاء ما عدا ما يوجب من النقص ظاهر وما ورد في هذا الفصل
 ومخوفاً فاما هو محمول من الضرب وكذا الذي يخوفاً على امر الله وكل ما عليه من الضرب
 بمخوفاً لا يخفى على من اعتقد بوجوه الحق في ذلك وبذلك لا ينقص بوجه ما هو في الشرع ان
 ولا يلزم من ذلك عدم انكسار قاعدة الضرب او الاصل عدم تحقق ذلك في بعض
 كونه من الضرب في الظاهر مطلقاً ومقتضاه بالنقص محتمل فالمراد به بل هو محمول على شيء حتى
 يعلم كونه في الواقع متقابلاً لنقص في قاعدة الضرب فاذا تناقض مثلاً دليله انما على
 ضرب مع دليل فيه بالعربي من وجه فلا يعلم من ذلك تخصيص احوال المسلمين بالانكسار
 يعلم انه ليس من الضرب فلا بد من دليل ليجب تخصيصه لذلك حتى يفرق استخارج عن هذا النوع
 فتدبر بل وقويحه ان الدليل للثبوت على قديم قدم هو لا على نفس الضرب كركوة الحج
 ومخوفاً كما يجب ان يجد دلالة الدليل على ذلك تعرف انه ليس من ان الضرب ليس محمول فان
 عموم دليل الحج والذبح ايضاً بل هو كونه في ضرب بدني مثلاً ومخوفاً ذلك ولا يمكن ان يقال انه
 ليس من انما ثبت من الدليل العموم على الموضوع والحج لا على الضرب الاخر الموجب في
 ووجه القائل للطبيعة لا يرجع الضرب في الواجب وقدر على ذلك ما يرد عليه من انما
 ما يفتاه بقاعدة الضرب لمخصص ذلك ان هذه القاعدة ايضاً قاعدة الضرب والحج ما لا يصل

التخصيص وانما هو وظا فلا يفيد بعد ان قيل كونه رافعا هو من التخصيص والاختصاص
والخروج عن الموضوع والعجب من صاحب الواندا انه لم يذكر هنا حيث جعل الاصل المخرج
رافعا للظرف وذهب عن شرط المخرج الى وجود التخصيص كونه كاي هو الما لا يخرج من الا
الذي هو في ذاته وعلم ان راء انهما من ايام اجد واما قوم من باب الاصول الظليقة
التي لا تافض دليل بل كل اوجه هديم على هذه القاعدة فهو قريبا من منافي الظواهر التي
بالسعي ما من اهل اهل القلق بين الاعجاب من في الادلة القاعدة ومحصل البحث ان ذلك
بعد من رافا العرفي وما العرفي او غفلة او حق او بد او عرف من غير جابر وغير نافع والذين لا عرف
في ذلك بين غفلة المالك وذي الحق وغير ذلك لا يجوز انما راعى لا يجوز انما راعى رافعا
في شيء من ذلك وهو هو من الاصول الاختيارية القابلة للاسقاط بحيث ان التمسك لاحكام
وذي الحق فاذا رخص في ذلك فلا ينافي اذ لا هو حكم من التمسك لا يقع فيه الرضاء منقطع
ما ذكرناه من عدم جواز انشاء الرجل اية الثاني لانه اذا دل على ان رخصه فليس ان رخص
غيره اية في ذلك فاذا لم يكن له ذلك لم يكن رخصه اعتبارا في الحق لا ينافي بالمعاصي لا في
اية في عدم الجواز بين العرفي والغير والكثير بعد صدق اسم الفرض بل هو في الحق اية في عدم
تكرار ما كان في حق الشيء في عدم الجواز او في عدم الوجود على الاقوالين
في حق الحديث كما ما اما اهل من يعرفوا كما كان نقصا في شيء من الاصول المذكورة بمقدار
لا يثبت بغير من يثبت بغير من رخصه او بغير في ذلك او ما كان بانا ثم لا يثبت من رخص
يقوم مقامه او ينال عليه كالتصانيف وبعض النجف والتدبير والمجتهدين في التمسك نظائر ذلك
والدواعي بعد في ذلك جابر غير في في الحق فحصل الحلف في حيز الاصل من ذلك دليل
على خلافه كما يجب الى مدلول اللفظ ومقرر القاعدة بحسب ما يتقاضى لبيان التام
التام في القاعدة بحسب ان ما انتهت بها الفتوى على الموارد التي يعرفها من احكام مخالفة
للصواب بوجه هذه القاعدة من الاحكام الوضعية مما لا يخفى من الزيادة والوهذا
الذي ينبغي البحث فيه للفتوى يقول في من مقامات الاول فان عدت ثبوت في حق الضرب
او النجف عن ثبوت ضرر وحصل من بعض الحكماء لبعض في عقد ايقاع او عجب ان
او تباين ويحق ذلك فالناظر من ذلك وما الذي يفيد من التمسك في رخصه
كلية او بحسب المقامات وهذا الذي ينبغي في الفروع والافعال الحكم التكليف لا يفي ان

ان يثبت عنه وهذا ما قد يخفى على جماعة من محول المتأخرين لا نقضاً لهم عن شئ مما سطروا في الأحكام
ما استحسنوا من تحلوهم من الظواهر في باب باب الفاعل للعاصفة في قوله تعالى الضرب والضرب
انما صح دليله في الحكم اذا كان موجبا للضرب واما اثبات حكم وتعيينه فاولا التعيين يحتاج الى دليل
اخر من هذا يظهر ان ادرك بعض من الحكم بعد ان الضرب والمكلف يثبت في الضرب فان عكسه
حكم كون ما ادركه شرعا لا يدل على الضمان ولا على الجحان مع كماله في غير وقتل ان معنى الجحان
والجحان ولا على عتق الجحان وهو انما لا يثبت فبيان الضمان كما كان الجحان من بيت المال الذي
الخبرة او في الدنيا مما جاب الله سبحانه بان يفعل ما يتفق من استغفر به بقدر ما استغفر وان يد
ثم اذا كان حكمه بحيث يكون اوله لمحمض الضرب في ان كان عده موجبا للضرب مع ولا يحضر انهاء الضرب
بشروط الحكم الفاعل في حكمه يثبت في الضرب ولكن الشبهة في ليس في الضرب خاصة بل
وبالاحتمار بذلك وهذا الكلام من ذلك العالم من الغلبة في مقام ولعل في عدم التام
التام اذا لا يرب ان الضرب في الضرب كما قرره في ما سبقت الاصيل فيما كان في زائد ما يقابلها اذا
حصول لا يرب من الزاوية ان القصص في المال في الحق والبل اذا حصل صدق الضرب وحصول
المقابل بعد ذلك لا يرب في الاصول بل هو ان صدق صدق في عدم المقابل في حق في الواقع بعد ذلك
وجود ما يقابل ويصدق عنه انه لا يرب من اصله ونقاية ما يمكن ان يبقى ان كان من قبل
والدفع وهذا لا بأس به اذا لا يرب في الحال بين ارتفاعه وعدم صدق من اصله في الواقع من قبل
انكروا في الضرب او من اجب عليه من باطنا هو مقتضى الضرب ان الضرب يكون في الواقع ما يرب
من يرب ويلب هذا الاسم عنه بمعنى انكف كما هو الاقوى في النقل والنقل كما تدعى اية
اذ لو لم يكن له ما يوجب ضرورة من ذلك وتوجهه وعوازه والضرب انما يرب فاذا ثبت
لزم ما يرب في ذلك فتقول لا بد من تعيين من يجب عليه الدفع فتقول لا بد ان يكون الرافع من
صحة الضرب لا غيره ولما على ذلك وجوه احدها حكم الفعل بذلك اذ بعد ما علم ان هذا شيء
غير مسمى خاصة من شخص كان قابلا لغيره ولو يرب في الفعل بحكم العقل القاطع بل ومن رفع
هذا العمل القبيح على ناله وليس حقه في حيا قبل الدفع على الزاد من الكف في المراءاة ولو
لو يرب في ذلك وطبقه على هذا الوضع لعد هذا قبيحا بل الدفع على الزاد من الكف في المراءاة
فلو كان هذه المنقصة في مال او بدن من الله تعالى ولم يفتقر الحكم الى دفعه بل يوجب
مدح عليه طلب العمل الا في عليا بن يمين من فضله كما اخبر في كتابه ومن اوفى بعهد

فان الضرب كما ينبغي الاشارة اليه التباينة القاطنة فكل الاوراد المتداخلة والمتشاكلات من تلك التي تقع
للأمر بعين ذلك ثم نقول اذ ان الشان المحرور والفرق ان القطر من المثلث من غير القطر منه
عن مقتضى صدق الاسم على كل من الاباض حصة كل جزء بالذات لا باختيار وجودها في ضمن
الكل والجواب في صدق الطبيعة الواردة من اللفظ المتواطى على هذا الوضع مقدار ان المخرج
في ضرب ونصف في اخر فمقدار من المخرج انهما اعتقدا ان لا فرق بينهما في كل منهما
لوجوده على جزء صغيرا فربما عن باب الاسم كان كل منهما حصة في غير اللفظ بل حقيقة الموصلة
فلا اذ الاسم من ان كتاب الاقل والاكثرا واضطرر للكلف الى احدهما لا يثبت فلا يشك في تعيين
لوزم الاقل وليس هذا من اجماع قائم عليه من الخصوص فلا من نص في اللفظ كالمثلث
هو من شغل المثلث لثلاثة لا كتاب الاقل وليس لا عدل يقول كلاهما محذوران والفرق في ترك
وهذا الذي ذكرناه وان كان يتجلى في مناشات لكنها غير النظر الدقيق والصحيح متغيرتها
عن في قوله في لجأنا لكتاب الضرب لغيره مثلا واما الاسم بين الاقل والاكثرا في الذي ارجح
للا مقدار الذي هو التقابل في ذلك ولا ضرورة لعل فيهم ان ذلك في غير وجهها
كل منهما محذوران متغيرتان وهما شيان تباينان وكون احدهما ثابتا في المقدار لا يوجب وثيق
محول في المعنى بل كل منهما متغير ومتغيرا جازا فاحدهما لا يثبتها يجب جازا والفرق في كل
وانما لا دخل لوجوده في غير ان الاحكام الكلام ليس بالاموال وما في حكمها متباينان وانما
حتى يتاوى الصدق على الكلام في غير بين قول القائل لا تفتن به حولا ولا باطالا بين قوله
لا تضرب اذ على الاول الواضطررنا الى واحد من الفرض والجواز والى الحراق باطال كبر القبح
لا فرق بين المقامين بحسن هذا المعنى نظر الى التباين في المنع والتعريف في المقدم بحدوث
الجواز في الجملة ولو لم يكن دليل خارج لو لم يكن فرق بين اثنان الاكثر والاقل اذ فيما
جعل عنوان الحكم كلفظ الجواز والباطل كلاهما متباينان واما قوله لا تضرب فليس
لان الاسم كالاقل بل في الموضوع الذي هو الضرب وهو متغير في سائر جميع اجزاء هذه
الافراد وصدق على نقص كل جزء في ما بين هذين الامرين بخلاف لفظ الجواز والباطل
فان لفظها لا يصدق على اجزاءها فاكثرا ومقتضى ذلك المنع عن كل جزء من الجواز
المركب في الفرض والجواز فاما ان احدهما الضرب في الجواز والآخر باطل احدهم
مضروب فان قلت هذان في الحقيقة متباينان لكون كل منهما متعلقا بغير اخر فلا

قال وعل ذلك بطله الاقل والاكثرا فأت هذا اشتباه في موضوع فان الموضوع هو الضرب ولا
كلام في خصوص الضربين وهذا ان الفرقان من جهة التي هي عنها لها وهي جهة الضربية
اقل واكثر وان كانا عينين مختلفتين واطهر في الاختلاف اكل شرع وقيل بغيره لكن الضرب الذي هو
عن وجوده فيما يطبق الاقل والاكثرا فاما في المزايا من الاقل مع كون الجنس هو اصل الضرب
واحد ارتكاب الضرب من ذلك اليه وهو معنى بالخصوص المتكافؤ وهذا الكلام واضح عند
من تدبر المقام الرابع في تعارض الضربين بحيث يوزن الامر بين هذا الشيء وجوب للضرب على
الغير تركه لوجوب الضرب على نفس المباشرة متناهية الاشكال هنا تعارض قاعدة الضرب والضرب
مع عموم ما دل على لسان الناس على املاكهم في المواعيل ونظيره في اللسان هو مواد الضرب
والذي ينبغي ان يبقى في هذا المقام يحتاج الى ذكر جملة من محاذرات الاصلح حتى يكون
عموانا في الباب حتى تتضح المسئلة مع عموم البلوى بما في الحق في الشايع بعد ذكر مقادير
حرم العاصر وكذا انما يثبت لغيره اذا سكر في المولى المتعلق في الاملاك المعروفة فلا فرق
العلامة في عدم جبر الجوز في الموات ولا حيز في الاملاك لتعارضها بكل واحد من طرف
في ملكه كيف شاء وان تضرر صاحبه فلا ضمان فلو جعل ملكه بيت حله وادعاه او حرم على خلاف
العادة فلا منع وقدره الملك القليل وان استقر الجواز في الشهد فيس ولا حيز في الاملاك
نقارنها ما كان ان يتصرف في ملكه باجرت العادة به وان تضرر صاحبه فلا ضمان فلو كان اساس
حائطه وبن وبلوحة والاحجار في منزله وكان حده او صغيرا او باغا في الحق الثاني في
شرح عبارة عدم قوله فلا ضمان لان الناس مسطون على المولم ويعد قوله فلا منع في
في كبر هذا احتياط وحكم الخبر ان بحيث يلقى بما يقصد فان غدا ما يقابل على النفس ان يرد
على ذلك في محيطان جاز في معنى عدمه في ذلك في ذلك من جهة في جاز
او حيز في المساحة نشرت منه الفاقة اليها او حصل ذلك من جهة في الزمان وفي الشهد في الشا
في جزم اما الاملاك المتداخلة فلو حيز لاحد مما على جازة لتعارضها فان كل واحد منهما في الشهد
الحيز ولا اولوية لان المكان شرعهم في الاحياء دفعة فلم يكن لاي واحد على الاخر حيز
في ذلك اذا كانت الارض محصورة بالاملاك فالخبر في الاملاك متعاضدة وليس جعل
موضع حيزا للدار وعرضها او في جعل حيزا للارض وكل واحد من الاملاك المتعاضدة في ملكه كيف
شاء فلان لا يخبر في ملكه وان كان لجواز بغير حيز وان نقصا الى الارض والفرق بين الفرض والجواز

مع جماعة ثم جاء في شدة ما يوتى في جملة قضايا الغير لقوم من ثم واختلف الحق والظن في مقدار
المال فاختل على ما تقرر من انهم من هذه ثم لم يجزوا هذه الماهيات فخرج خاتمة فهو صادق
في دعواه لانه من هذه الماهيات لا يجب ان يكون له ما يوتى من بانية الماهيات في في قضية التنا
وهي مثل السابقة فاما الامعاء المتفق لانه على شدة في الجملة من حيثها التي جعلت للظن في التنا
في علاج الربيلين في ولد من مقتضيات مدعيها ومن الخلاصة الاجماع كانه على ان كلامه محمول
في القضية وفي قضية تقديم الاسباق ورواها من المدعيين كما هو في حيزان الترتيب هنا في كل
المرجول وفي قوله شيئا الترتيب ثبت عندنا قوله كلامه محمول في القضية وهو في الاجماع
بعض المناظر ليس اذن القضية في كلامه محمول الى رواية صاحبنا واما الاجماع المحصل من
تتبع الفلوس في حيث لا يغيره شك للقبس في كون العمل بالقضية من الأصول الشرعية في المحل
في الجملة بل على ذلك الموار والحق هو ان العمل بالقضية بل اتفاق منهم ارجح لان الحق في جميع الارباب
الاكتشاف فيقول الاجماع على ما في قضية الجماع مع عدم المرجح في اشتباه القضية عند ابن بطو
وفي تصور الماهيات التي بين الاسلام والذرية وفي اخرج الواحد من الماهيات في بانية او
او في اختلاف الولي في الجملة وفي تراجم الطلبة عند المدعيين في القضية والحق في التنا
مع عدم السابق وفي القضية في التنا مع علي باح او مشترك كعاد ورا طمع عدم مقبول
القضية وفي الماذونين في شراء كل منهما صاحبه وفي صورة تنازع في الخارج بين مختلف
والمدعيين دراهم لحددهما الواحد والباقي للاخر وديعة وفي تنازع صاحب العلو والفعل
في السقف المتوسط وفي الجواز تحت الدراج وفي بين المتنازعين اذا تنازعوا في المدة والحق
في الوصية بما لا يبعد الثالث مع العلم بالترتيب والشك في السابق اوضح الشك في السابق
والاكثر من في ابتداء فتمت الزوجات وفي حق الخصامة وفي حق التنازع على المتفق عليهم
وفي اخرج المطلقين في اخرج المشتبه وطم او اخذ افاضات ولم يصر في اخرج مقدار الثالث
مع تعدد السنين وفي المتنازعين في الالفاظات وفي قوة الاعتباط في الخلاف وفي تنازع
الدين في القطع في اشتباه موطوء الانسان وفي تعدد السيف والمصحح في الموهبة
وفي ايراث الخنثى في قول من ليس له فخرج على الاكثر وغير ذلك مما يتعلق عليه المتفق ولا
يقتضيه ذلك شك في كونها متفقا على الجملة واما البحث في عموم مجتمعاتها وادعاهما
فمقول الذي يدل على مجتمعاتها عنوان التمر في كل مجزول الاجماع المتقول عن الشيخ في

في الخلاف ومن التنازع في دعواه بين حكم السبق الدالة على ان القضية لكل مجزول ومن سلبت
القبض وان تارة قوم فوضوا امرهم الى الله الاخر سمع الحق ومثل رواية ابن هلال التنا
وصححه ابو بصير رسالة عامه ورواها في رواية الطيار في صححه جميل فان قل ذلك كل من
كلامه فخرج من الخلاف في تخرج اذ اخرج في فعله ان الله لا يبين في الواقع ويحكم بالعدل لا يكون
اختلاف بين الاثنين الا يكون هناك مصلح بحق لا بما لا الزيادة فكانت عامر هذين
الاثنين والفرق وجود الحق والمبطل في الجملة لا في خصوص لئلا يبين فاذا تحقق وجوب
مقتضى الرواية لكون القضية مثبتة لذلك ومجرب بين الحق والباطل يجعل الحكم على الاما
وكل ما هو على فهو محله ويدل على ذلك ما سلكه في طريق العامة ان القضية لكل المرشدين
كافي رواية او لكل امرئ مثل كما في اخرى ويكني في ثبات حقيقة هذه الدعوات تلقى الاجاب
لهما القول وتسلمهم في هذه الموارد التي قد دناها لك وان كانا كثيرهما عذرا
الخصم الخاص انما من تعديلهن كونه هذه الدعوات مضمونة الصدق بل مضمونة على الجملة
من ذلك وهذا يكون في كفي في حقيقة وارضى بحسب رجاله او رسله على عموم مجتمعاتها
لكن اشبه ان لوليه تكن القضية في حقيقة لو كان يعرفها ايتمجة قطعا اذا الغرض ان الواقعة
ومعنى الاشكال عدم وجود تخرج شرعي وسبيل لذلك كما نخرج ذلك التنازع واللام
من ذلك تعطيل الحكم في موارد الاشتباه التي يعمل فيها بالقضية وهو مسلم في الحق
والمرجع الواضحين المتنازعين محكمة التنازع في ذلك من سبيل واضح وليس الا القضية
مضافا الى ان استقرار موارد التصرف المذكورة سابقا لغيرها مما يقتضي عليها التنازع
ينشأ الى ان الوصية في ذلك كله لزوم الاكثر وعدم وجود مخلص ذلك وانما العلة فيهما
القضية وانما لولا الزم تعطيل الاحكام بها لا يمكن في التعطيل ولذلك تقدم في الروايات كلها
يمكن ان يكون طريقا لبيان الحكم كافي الخفية ونظايره فالقضية انما هي بعد الاستدلال طريق
الامر المحمول ويعرض الاكثر والاشتباه في بعد ذلك لا يفتاوت الامر بين التصرف
وغيره الخفاة الشكوك بالغالب او ادعاه لتتبع المناظير وما ورد في النص والحاصل
ان المسئلة الاكثر فيها في نظر القضية واما الغرض في تخرج الوجه على لا يخلل كونها من دونها
واذا عرفت مجموع مجتمعاتها في كل امرئ شبهة فان من بيان المراد من ذلك حتى يجعلها راحة
المقام ثم بعد ذلك يعود الى ذكره من خرج بعض الموارد ومنها عدم كونها على

ليس وانما تحت الامثلة الذي هو مورد العزيم لان معرفتها طريقا معتزلا من الرجوع
الى العرف او اللغة او الى الامارات وفي مقام التعارض الى ترجيح المعزيم كما ذكرناه في
في التعارض السابقة فراجع حيث انما مكلفون في فهم معنى الالفاظ الطريقة اهلا العرف
وليس واحدا منهم يرجع في الشبهة الى العزيم فخص ايضا كل جري في ذلك على طريقة الشك
في معزيمه معاني الالفاظ ولا يفي فيه بعد ملاحظة الاسوال المعولة في مباحث الالفاظ
التي كانت من طريقة اهلا اللسان مشتبه حتى يحتاج في الالفاظ الى العزيم ولو فرض فيه ايضا
اجمال مطلق لا يمكن كنه واحد من الطرق فالمرجع فيه ايضا الاسوال المحكمة لاجل ان الشبهة
الى الاحكام المتعلقة بها من اشتغال الابرار او استصحاب او غير ذلك في حقيقته
ذلك في ضابطه من تنويع طبيعة الاحكام للاسماء من يرجع وتدبر ما ما شبيهة للموضوع
الصرف فالدرب انه يتصور لخاصة امدها ما يكون من مجازي اصل من الاسوال
الشرعية من امثلة الاباحة او البرائة او الاستصحاب او نحو ذلك كما ذكره الاصوليون
في مباحث حمل البرائة وغيرها وذلك الروايات في ذلك الباب فلا كلام في ذلك
ايضا من الامثلة فظهر ما مرناه في شبهة الحكم الشرعي ومن ذلك يظهر بعد جريان
الحكم بالفرع في شبهة المحصورة لبقاء حكمها على قاعدة الاشتغال على افتقاره او على
البرائة كما عليه ائرون وكان في هذه المحصورة للبناء على البرائة مطلقا ولا يرد عليها
نقص في هذا المقام من حيث التسوي والتعريف في اداء الموارد التي ذكرناها لغيرها
حكم بالفرع في كلمة الاصحاب ولا في الاختصاص موضع يجري فيه الاصل وان عذرنا
في ذلك شيء من جهة النص والقوى وهي جهة محله من عيسى في سلب مقتضى حيث كانت
على حال الفرع في شاة موطوءة ومشتبه في قطع فان مقتضى القواعد ان كان كما
القطع فيه محصوره عدم التجنب مط كما في نظايه وان كانت محصورة فيجب الاجتناب
كما في سائر الشبهة المحصورة فالحق في الفرع قلت ولا نقول ان هذه الرواية تتجوز
على القطع العزيم المحصوره عا ديميز على الاستصحاب بطلب النص ودفع الفرع
فانما اعطى من هذا النص هذه الرواية تتجوز على القطع اخص من قاعدة الاشتغال
وذلك لاجتناب شبهة المحصوره في فعله في هذه الموارد الخاصة ولا يلزم من ذلك المارة
في سائر المقامات وثنا لتأنيق القول يمكن دعوى العزيم بين هذه الشبهة المحصورة وغيرها

وغيرها بان الاختلاف بين القطع والجرح العلم يكون واحدا موطوءة تمتلئ مقتضى الحال في
للتفتير هذا الوجه في الحقيقة بيان المحكمة النص فلا يلزم من ذلك احوال الفرع في كل
ما هو كان ومن هنا يعلم ان القول بالفرع في الشبهة في الموضوع والحال والاختلاف في
كما حكى عن بعض الاصوليون من ان الفرع هو عينه على الاطلاق على احوال ذلك بعد قيام اولى
على لزوم الاجتناب فان قلت قد ذكرت ان ما ذكره يمكن له طريق شرعي فهو داخل تحت
الشك في الفرع بان الموضوع المشتبه به لا يسيل الى معرفة مقتضى فيه احوال الفرع في
فقد علمت فيه ذلك من قولهم يخرج عن مجرى قاطبة الشغل وغيرها تلك هذا اشتباه في
محل البحث فان كلاهما الان في الشبهة الذي لا اشكال في ذاته ولا في اوجه غيرهما
الحكم ولذا هو بانها في اصلها ان يكون من اجازي الاسوال ولا يربح ان الموضوع في
ليس المعزيم من جهة حتى يدخل في حكم الشك وانما المقصود معرفة حكمه لاقتال الشك في
منقطع بالاصل لعدم فلا وجه للاعمال الفرعية اصلا فيكون ان الحاجة تقتضي
معهم نفس الموضوع ويبحث الحكم عند فاما الامثلة متباينة فتقول في ذلك ما قاله
الفرع ولا يمتنع ذلك في المثال السابق فتقول احكام اشارة الموطوءة مثلا لزوم الاجتناب
وكذا المشتبه به اذا كان محصورا فلا اشم من هذه الحقيقة ثم لو ندر بعد الصدقين
باجدي هاتين الشائتين او كان احدهما اما الفرع في جهة الحاجة الى الجين الموطوء
حتى يلزم حقيقة على قاعدة العمان ولا يمكن التفاضل الا بالفرع فيقول يمكن جرح امره
الفرع وكل لو اشتهت اجنبية باحت الوجع فلا اشم من حيث الحكم فلا يجوز عليه في كل
شيء منها ولو كانت الوجع والوارث الاخت احوال الفرع حتى يميز وما ذكرناه منظر
حتى يعرف ان المارد من الاشكال في الموضوع اي شئ والعقيد بعد التنبه يقدر على
استخراج الفرع ويميز المقامات وثنا يعمما لو يمكن مجري اصل من الاسوال العمل بكنه
قام الدليل فيه على لافند احد الطرفين او الاخر ان كاد في جميع ائمة الحاجة في
السايق في المراجعة والاستفتاء او في المراجعة على المباح وفي ترجيح البينات وتقدير
منه ليدل على العمل بينة تفاريج وموارد في تقدير الشك في الشيء والجرع ونحوها في كونه
فانما يلزم لو كان في اشكال من جهة الحلال في الالفاظ لكن يجوز الاشكال لو لم يجد
الموصى بها امر ايضا المحقق في محله عندنا فان هذه الصور ايضا

مختص بالضرر والضرر في مال ما رأت الحق ويحرم وأفعال بالآخر لا يخرج من المقتات شرعا
ولا يخرج من آثارها في الفقه بل في ادق تتبع وممارسة وهذا القسم اربعة اقسام هي
الفرقة اذ مع وجود الدليل على الاخذ ما وجد الجواب يخرج الموضوع عن جزئ الاستكمال
وبعد على التواضعات ووجه تقديم ذلك كله على الفرقة كونها اخص من دليل الحق
مطلقا فتقدم عليه على القاعدة من ذلك من الوجه بالآخر لا ذكرناها في وجه تقديم
البراهين على الفرقة في شبهة الحكم وبغيرها من الاصول اشتهر في هذه المقام بطولها والتمسك
التنبيه للفقيه الفقيه وتماثلها لم يكن فيها دليل قاطع على ذلك حتى يتبين الامر سواء
للمبرور في اصل الشريعة فيه من جميع بيان او رد من الشرح فلا يرد ما رأت ومقتات ولكن
تقدمت في الواضحة انما هي من خلق الغرض بهذا المقتات الموضوع عن حيث يلزم
من عدم اعتبار الاختلال النظام والحق والبرج وبغيره في الجوانب الى تحليل الاحكام
وانما رأت الفقه والقضا المطلوب يتم ما دعا في الشريعة بل ليس للفقه فيها في حقها
الا ذلك فلهذا هو الامر الشك الذي يقع فيه لفرقة من جعلها حتى يتبين الحق في
البطلان ويصل كل ذو حق الى حقه على ما يعلمه بتبارك وتعالى ويجعل هذه الفرقة
اعظم عظم حاسم لما دونه من الامور والفرق من اسلحة لا يرد في ذلك شيء ولا يمكن ان
يتكلم فيه فتكلم استلزام الرد في هذا المقام الحادثة مع الملك العلوي وهو محرم على
من وثقة الاسلام وان اذ اتاها من الموارد انصهرت في اربعة وفي مقامات اصحابنا
قد مر من انفسهم الترتيب في ان يعلم انما هو في هذا المقام ومن ذلك كله فلهذا دليل
الفرقة مما الرور على تخصيص في مقام من المقامات وما توجه بعض لقاسرين من فرقة
هذه الموارد والمختر ذكرنا هاهنا على مورد دليل الفرقة بما جمل ويحتمل ما شرع من غير التام
في اطراف المقام فان ذلك كله يتابع على الامر المشكوك في علم ما ذكرنا فليس امر مشكوك الا
في الفرقة وكل ما فيه يخرج شرعا من غير ما يخرج عن المشكوك في جميعها كلام وهو ان الامر
المشتبه ان اعدها ما كان مشبهها بالظاهر ولا فقا كافي ما في الحاشية اذا لم يدل دليل
على استحقاق احد منها في الواقع حتى يكون الاشتبا بالظاهر بان تصور لما بين المبرورين
المبرورين يبرز من واحدة وفي المزايا وفي اوجه التبرك وعند مدبرين وعلماء وفي
الوحيه ثلث العبد بالحق والعدو بالهم وفي فقه الزيديات وهو في الفقه على المنطق

عل

المنطق عليهم وهذا السيف والمصنف في الحيرة والظاهرة ذلك وتماثلها ما كان مشبهها بالظاهر
معينا وانما كان في اختلاف الموق في الجمل او لما دون ذلك في شره كما بينا مساجيد وفي تعاقب
البيتين الخارجين وفي تلاف ورجع من المبرورين وفي الوحيه بما لا يسلطت مع العلم
بالسبق دون السابق على ارجح المطابقة والمنطق ووجه تقديمه في الصور وفي المبرورين
في بقوة العبد او القاطن في المنطق والموضوع بناء على عدم كونها طبيعة فالتبرك قد عرفها
تماما في بعض عنوان المكلف المشتهر في الظاهر ذلك ومن هذا الباب الوحيه بالمشترك في اللفظ
طبيعة تامة مع عدم الفرقة من عدم ذلك من المشتهر وتماثلها بالظاهر كما هي في حقنا انما الثاني
قد مر من خال من الوجه وبما سلكه على دليله من جهة اعتبار وسد في الطبيعة في اللفظ واللفظ
والفرقة قياس مع الفارق اذا استعمل المشترك في كثر من جهة لا يجوز وفي الواجبات من الحكماء
لا يبعد لا يجوز انما في فعل الادلة الموصية عند واحد معينا من المعاني لاسانته من استعماله
الادان المراد منه لفتنة الفرقة والموصية بالادلة الموصية من اللفظ لا مطلقا فيصير
عليه اللفظ على غير فعل محرم ان الفرقة في اهم الاول استلزامه في جريان الفرقة في التبرك
في المشترك والوحيه فلا تذهل فنقول قد يوجد في كلام بعض اصحاب وغاياتها وكما
شيخنا انما الثاني كالا يخفى على من لا يظنه ان المراد بالمشتهر والمكلف دليل الفرقة
ما كان معينا وانما يجوز لا ظاهرا لاما كان مشبهها بها وهذا اورد في كتابنا في الاحكام
اعلى المقامات وان زود فيه اية في بعض الموارد والمكلف في مسئلة من تدرك اول ما تعلق
بها رية فلو كانت حادثة وليس من كثره في غير غير كثره في موضع وفي فيه ان دليل الفرقة
عام لكل مشتهر ولم يقدّر دليل على تخصيصه بالمشتهر الظاهري المعاد وانما كيف كان فنقول
من حصل الفرقة بما تقدم الثاني ان استلزام المشتهر هو وانما الاستكمال فيه حتى نعلم
تبر الى الفرقة كافي في اطلاق الكل المتوا على فعله لا غير فنقول ليس الاستكمال بطريق معتقد
فمن اية فنقول به فلا وجه للمقول بان المشتهر انما كان ظاهرا في تخصيص دليل الفرقة على
هذا الوجه يصير معناه في جميع اقسام الاول من الموضوع مضافا الى ان البناء على التبرك في جميع
المبرورين في القسم الثاني اية في الوجه الدال على تقديم الفرقة على التبرك في هذا القسم وال
عليه في ذلك اية وان ادعى ان المشكوك انما كان معينا وانما انتم الاصل انما اذعي
دوران الامر بين الامرين وعدم مسامحة البين لا مشتهر في ذلك مشكوك وان كان محرم

واقعا ايضا الا ان يقولوا ان ما لم يعلم المتعين والواقع لا يارزنا صفة ذلك حتى يقع في الاشكال
في هذا يعود الى الوجود الاول وقد عرفت جوابه بعدم امكانه في صورة الشايع والاشكال
فان تخليته ذلك المدعى به على انه ليس له في الحقيقة ان يتصور في صورة فلا يلاحظ وان ادعى
وورد دليله الى على التخصيص بظلاله لا يتصور باننا وان يتبعنا في الموارد في هذه
يشهد على ذلك نعم لو تم الوجوب الذي هو منجها او لا يصير كلامهم يخرج لكن سأطرح بعد
التمسك في المراتب الكلامية ما بعد ما فرغنا من بيان ذلك في الحقيقة المراه من الاشكال فان عرفت من
مشكلا لا يصير للمخرج على طريق الفرض عدم تحقق سبيل من حيث الحقيقة في ان
النسبة ما كانت ما هو شبهة ظاهر او لا كما في حقيقة ان سلم في لويته يتحقق في الحقيقة
سبابة وادبره من غير من قال اول ملوك امكده فهو من روت ويحق في الحقيقة ان
المنافسة في الاول بانه على الاستحباب والا في ذلك لا يرد في الحقيقة بالغير فان قلت
ما ورد في الاخبار ان من مؤيد مؤيدوا ارفعهم الى الله ثم ارفعوا الامم في سبيل الحق في ذلك
محييا في الواقع ولا يصدق الحق الا بذلك قلت اول ان الحق من اختياره الله لا يصدق
الحق له في ذلك بوجه في الحقيقة كما في المزمع في بياض ونظاير ويمكن من الحق
هنا اولويته في الواقع على هذا الامر والحاشية من هذه الاولويته في الواقع في الحقيقة
الترجيح بل ارفع على الله كاشا في ترجيح الرجوع فيكون خرام الامر او في هذه الحالة
كان في المقام وثانيا ان هذا ليس بالاعلان كل مورد الفرض كل حتى يكون محض سبيل
او ما هو كل يعلم الفرض ولا يرد في عدم العلم في الحقيقة في الحقيقة في عمود ما دل على العلم
بما في كلامه سبيل العلم في الواقع ومن هنا ظهر ان الفرض كما يكون كاشا فيكون مشبهة
وتجملها بزيادة ارفعكم حيث في ان الفرض تخلي وتجب في كلامكم اذهب بطلان
والمراد على الكيف ان ما حكم الله به من الواقع تطلبا ولا يكون مما لا يوافق الواقع ولا يتفق
يكون معناه ما حكم الله به هو في الواقع الصواب فيكون جواب الحكم استدل بما لم يرد في
الفرض ليس بغير محتمل بل لما كلف من الواقع لو كان اعمها مبيها في الواقع ومقت ابداء
لو لم يكن تلك وكلاهما متعين فلهذا يتفاد من ان في صورة تعين الواقع لا خرجت الفرض
خلافا فيكون كالعمل الابتدائي اول بلا نظر ان الفرض في هذا المقام لا يخرج الا
الواقع وجهان والظاهر من هذه الروايات الثاني لان جمل الثاني السائلين الاساسية

الاساسية في هذا الموضع وعنده لا يرد من حكم الله في الروايات ما كان مبيها قبل الفرض في الواقع لكان
هذا خطأ فيكون قوله ليس بغير محتمل انما يقع في كل لا يخرج الا في الواقع مع احتمال ان يكون المراد في
عنده انما على ان امارة الواقع والعدم لا دخل في الخطأ في التواضع بل الميزان في الصواب والخطأ
فكلما حكم به الله تعالى هو التواضع للصواب ولا دخل للكون في معنى فلفظنا في ذلك فتمت وبصير
ان حكم الله كلف من تعين حكمه فلا يرد في الفرض في الحقيقة انما هي انما او تم على احد وجهين
الاول في رواية حكم الثاني وكان كما في المرسى وباني كلام في الحقيقة والمؤمن في مؤيدوا ارفعهم الى الله
ثم ارفعوا الامم في سبيل الحق علم جواز الامم في كل احد ودعوى ان رواية ان حكم مؤيدوا ارفعهم
استثيرة هذه الروايات ببيان امارة الواقع ولا ينافي كون المقارعة عند الامام وبطلان مدعى من ان
في الفصوص كما لا يخفى على من لاحظ ما ياتي من ذلك وما في الروايات من نقل لامة في الحقيقة وعرف
ايضا ان على جوازها في كل احد لا يفسر من نقل ذلك الا المتابعة والعقل كما فعله وان اشكر ان
ان فائدة ان اعمال الفرض في نظركم تلك الواقعة وان اصبحت كاشا عند الامام بعد العلم في ذلك صح
صحة الفصل من سائر في الموضع في قوله يرفع الامام او الفرض انما يرفع ثم يقول الامام والمفزع
الامام انما لا يرفع في هذه على عدم الاختصاص بالامام لا يرفع ان المراد ليس باختصاص بالامام الا
بالخصوص بل الكلام في كونه وفي الحقيقة الثاني هو ان خصوصاً في خصوصاً في فعله المثل بالمفزع
من كان ما ذكرنا في ذلك فلا يدل على جواز الجواز والاطلاق الفرض الجاهل بالامم غير ما هو الجاهل
فمن على لعدم ان لم يكن هذا كاشا في الحقيقة في ذلك المعهود النوع ويدل على
ذلك انه لا يرفع من يرفع في الشا والمطوعة فان ظاهره بل يرفع ان الفرض جواز الامم فيكون
الجواب عنه بان الفرض هنا صفة وقدر كلام على هذه الرواية وان الفرض في الحقيقة
في الفرض فلا يرد انفسرها على حكم القاعدة حيث تعين في الذي يرد في النظر القاصر بعد
الروايات اختصاصا من الفرض ما لو ان كان يمكن الرجوع فيه الى امام الاسلاف فليس له ان
مورد اكثر الاخبار وانما ان لم يدل على اختصاصا فكيف لا يدل على عدم اختصاصا في الحقيقة
في رسالة في الحقيقة في مجلس الامام وجلس عند الناس في مؤيدوا ارفعهم الى الله
كل ما في حقيقة معاصرة من عار في الفرض في مؤيدوا ارفعهم الى الله في مؤيدوا ارفعهم الى الله
الا انما فان له كاشا في الفرض في مؤيدوا ارفعهم الى الله في مؤيدوا ارفعهم الى الله في مؤيدوا ارفعهم الى الله
الفرض لا يكون الا الامام مضافا في ان الملاحق ما من الروايات مؤيدوا ارفعهم الى الله في مؤيدوا ارفعهم الى الله
بوجه ولو من فيه ملاحق في هذه الروايات وفيها الحق والمرفق في مؤيدوا ارفعهم الى الله في مؤيدوا ارفعهم الى الله

حكمة

10
 صريح القول ان الموثقة اية هي فان الاولى والى واما ان العزيمة خالية عن صلاحها او ان صلاحها لا
 يخرجها عن اعتبارها امامها حتى يتجر مد فوجدها ولا مانع من هذا القول من ان ركنها صالحا لا يقتضي كمالها
 كافية في اعادة التشكيل والوهن في الملاحة ولا سدا ولا ركن كاف في المنع من غير التيقن وتأيينا
 ان ذلك لا يقتضي بالموثقة على التقيد والاختصاص ليس ما منع من تلك الاطلاقات والتعريفات
 ان هذه الروايات مرتبة في ترتيب معللة بما لا يعجز عن جعلها في اصل حكم من ايجابها هذا القدر كما ان
 في اكلن بالصدر وهو العقل والعمل وتحقيق ذلك هو كولي العمل متصفا بالان العزيمة في هذا القدر
 مقبلة للموضوع مستلزمة لترتيب حكمه لا سدا ولا سدا لمعها الا بالتيقن مع ان الغالب في
 كافيته ما يبين بخلاف ذلك من الشاع وجوه عندنا كما قد قلنا ان العزيمة لا تجل لعل النظر في هذا القدر
 لا يشك في الاختصاص الذي اراد ان الظن لا يصح باينه ذلك في جميع ما يتبعه العزيمة نعم قلنا
 اية عزيمة يقتضي كون الاولى والى الموارد التي قلنا اياهم ومن هنا قد يوجه الاطلاق لكنه غير الراجح
 ان الغالب في تلك الموارد المذكورة هو انها عندنا كمر الغالب في باب الشاع والاعتدال لا يمتنع
 في ذلك في تقديرهم يكون عندنا الامام والجليل التماس في النص والقصور يقتضي الاختصاص في الحكم
 الشري ذلك مع تحيد الامام لعموم اذلة العزيمة ولفظ الاولى ولفظ المقدم في تحصيله فليس لانه لا يقتضي
 من ذلك لعموم اذلة نية وكونه لا يجمع المصدا على ذلك ولا يستلزم عدم جواز من اياه
 الغطيل في زمانه فية وهو من ان اسأل العزم من بشرية وجه الكلام في جواز التوكيل وتعدله
 كما هو مقتضى جومات الزكاة وجواز التوكيل في غير ما هو من وجوبها كمر جواز التوكيل في
 اية الايمان الدليل على الاختصاص كما لو كان مرتبطا بقبول الحكومة واقتضاه ان التوكيل فيها لا يخلو
 عن انتم صدد ومن ما تضمنه وهذا قد ثبت ان طاعة الامام فاسية كالنصاء فلا وجه لكونه
 مدون في غاية تباين اختصاصه كمر عدم جواز استسلامه من عدم جواز التوكيل فلا راد الا في
 ذلك فيقول العزم بالخصوصية وعدمه فهو اذلة الزكاة تجري في المقام لاسا لعدة اعتبارات خصوصية
 صالحة الى ان عدم جواز التوكيل يجب لعدم شاع لانه اية من الامور العادة البدوية وما هو
 يجوز فيه التوكيل يتبع ذلك في باب التوكيل ولو بقدر ركنها وكيد خصوصيا وعموما فان النظر في العزيمة
 لعدول المسلمين لعموم والموثقة انتم في باب الروايات ولعلنا بحث الاعا نية على اية باب
 الحجة ولا يستلزم جواز في الغطيل مع ان مشروعية العزيمة لا يخلو عن البحث في مران اعمها
 في لزوم العزيمة وجوازها وفي مقامها ان اهلها ان العزيمة هل هي عزيمة لا يجوز تركها وهي رخصة
 لا بد من موثقة العزيمة على ما في ركنها هذا لعل في شري و كان من المشكلات ان كانا فيه

فيمخرج طبعين غيرتين ولو ورد في النص بغير ما قلنا الاستصحاب هذا وأما الترجيح الآخر احيى فاني قد
بينت من قبل ان وعد الله في حق المجتهد في تأليف كتابه ان يثبت على كل متواضعا
الصدق في الامراء ومقتضاها التغيير كما في الظاهر من اوصافها والمخبرات وان اختلفت جماعة من اصحاب
العلم في المقام لكن لا يجوز حمل نظر في اوصافه وان خرج من حمل على كون الكتب معتبرا او قدومها في الاشتبا
ظا هراو ذلك مما يخرج لتجديد النظر وما لو كان من انما لم يثبت في الاخرى لزوم القرينة وانما خرج
لقا على ما مر من النصوص فانها غير من الامارة في لزوم اعمال القرينة مع ان التوصل الى ما يقع
في اجراء الاحكام لا يرد مقتضاها لا يثبت انما لا يرد مقتضاها لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
الاخبار وانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
ظاهرا متنا في الان مع تركها بلزوم احد الطرفين اما ترك الحكم والاشارة ولا من مخرج والمخرج في القبط
وهو انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
تشبيها وهو قول بما لم يرد ولا ما عليه دليل وهو مع فتح النسخة المتأخر من الزم من دون مرجع الزم
المخرج وانما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
مقتضاها في الكتاب والشرع فلا مانع من لزوم العمل به مع ان التغيير بخلافه لان لا يخرج في بعض
المقامات لتقدمها كحق التغيير المتأخرين انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
ان بعد احوال القرينة على العمل بها فلا يفتح بعد ذلك الامع اعلم بانها لا تفرق في بعض النسخ
بعد ذلك يعطى من احوال التوقف عند ذلك ان لا يجب بل يجوز ترك العمل بها وهذا المقام يتضح من لزوم
سابقا فتقول ان لم يكن اصل العمل لا زما كما في ثلث العهد ونظا به فانما لا يثبت انما لا يثبت
بقاء التغيير بعد اثنيتين مع احتمال ان يقال ان بعد سقوط بعض الامارات الله النص على خروج سهم
الحق فتقر بفتح ابطال الحق ويمكن وعنده بان الخارج كون محقق في هذا المقام لا يثبت ان يكون غير محقق
من امر او الكل المتواطي مع ان فعله لهما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
مع نقص العمل لله وهو امر اذا القرينة ان القابيع فيكون امره اليه شرع يجعل الحكم في ذلك
الله وحكم الله لا ينقض ولا يثبت ان في مثل هذا المقام بكونه شرع في ذلك في القرينة ونظا
فيما يجب العمل فقط النصوص المقدمة كافة لزوم ترتيب كونها عليها بعد احوالها وهي المجموع
ان لا احتجاجا الاجماع نعم في حتمه الزم في احوالها انما لا يثبت انما لا يثبت انما لا يثبت
ولان وجوب الاعمال ليس الا للزوم ترتيب الآثار والافعال وجبه للزوم احوالها متنا في الاثر
لولا ما يؤمن عقبتها فانما ان يثبت الواقعة بل هو حكم والافعال وجبه للزوم احوالها متنا

ان يكون عبارة مفترقة الى فصل القريب صا ورة من مباشر معين غير ملقطة بفعل مفرقة نظرا الى ان تعلق
الوجوب بتفصيل لزوم الامتنان وانما يرجع عن العدة عند رضاء العقاب فتخرج ان يرب مع فصل القريب
الى المولى حصل الجزاء بالبرائة من التكليف بخلاف ما في غيره من هذا القريب والى في شخص اخر فيقع
الثبات في سقوط الوجوب عن الدامنة وعدم الاستصحاب فيبقى بالبقاء الى ان يعلم المخرج مضافا الى
المشابهة من اللفظ في العرف ايضا ذلك فان طاعة العبد لزوم صدوره الفصل من الخطاب كانه المأمور
بالامتنان به فيكون قبله ومنه يعلم المباشرة ونزوي ان اهل العرف يميزون بين التعريف بقدر المولى
على كونه من غير مطالب بالفعل الا الامتنان امتثالا لا لا مراكبة ان الغالبية العرفية عدم تعلق
عن غير الخطاب وعدم وجوده في ذلك بحيث ينفى انتفاء العرف المباشر كما نقول لا ينفى على
من لاحظ بعين البصر ان ذلك للعرف من انتفاء في المقامات وهذه كون المأمور به في العرف قوسيا
تصا بصحولة في انما يرجع كيف كان دعيه الاعتبار لا ينفى في خصوص الخطاب متبعا لمقتضى مودع في
الحق مقام لم يميز على الارادة مطلقا لانهم يتكلمون من لا خطاب بالمباشرة ولا ينافي ما ذكرنا
ما ذكرنا انتفاءه في ابطال الجارة ونحوها من اعطاء الاجر العمل الجزاء من مقتضى رتبة وسعة الرتبة
المباشرة والعلل ذلك من جهة ما يردنا القواعد في الاجمال والامارات على ذلك كالحق في باب
الاجازة ولو لم يزل العمل الجزاء في اعطاء الجزاء كان مودع في التثاق في العمل والعدم في العمل
فوقه من ان التثاق الى الجزاء لا يوافق وذلك واضح نعم يخرج الشيخ الوحيد تلك ان المباشرة في
لا ينفى مقتضاها عدم لزوم ما يوجب عليه ليل من مخرج والافاق اعطاء التام لمقتضى
الامر فان الجزاء على مخالفة مقتضى القواعد ويؤيد ما ذكرناه انتفاء اللغة ذلك ايضا فان
ملاحظة مقتضى امر بصيغة من حيث هو مادة قاضية باعتبار المباشرة وما يتوهم من حيث من
اعتبار مقتضى القريب يتدفع بان ظاهره في اللغة استحقاق تارك العقاب والى بالامور في
مقتضى الطاعة وان لم يكن تاركا حقيقة لكن بعد تاركها حكما في يد من العقلاء باعتبار فهم العقل
ان الدام في التارك الحقيقي لعدم الامتثال في ذلك الحكم في القاعدة الشرعية ايضا على كون
المأمور به عبارة مؤسستة مضافا الى الاصل للفعل والعقل في طاعته منها قوله تعالى وما
امرنا الا للبعد والهدى لمخلصين له الدين وحده لا اله الا الله ان الآية دللت على ان المكلفين ما امروا
من غير من الاشياء على ما هو مقتضى مد والحق فان من اسباب افعالهم الاصيل العادة فغاية
الاوامر كما على افعالها مع الاخلاص في الدين اي في قصد فانه المشاورة في المقام فحصل
من هذه الآية كبريى كناية بذكر عمتها كانه هو مستكمل في كونه عبارة وهو المدعى ودعوى

و دعوى ان الصغير في امر واجل ليرتفعين المراد منه وهو حقيقة في اللغة وما فوق في العرف
لانما تعلق المكلفين مقتضى بوجوب الصغير الى اهل الكتاب كما يظهر من صدر الآية كما ان المكلفين
بان ثبوتهم في المشركين واهل الكتاب لا يقتضي ثبوتهم فامد فروع من وجوه احدها ان الاجل
عدم التثاق وحرهم العلم الاجمالي بوجود المنقولات لا يوجب عدم حرمان الاصل في ذلك اما
ليرتفع التثاق في حكم التماس فالاصل عدمه ولو لم يزل وجود المنقولات اما لا يبين المشكوك ان يبين
الثبات في احوال من يفاضل بينه وبين المكلفين في هذه المقامات في ضيق القول لا يفتى بها وانما
الاستصحاب لا يجعل استصحاب كل حكم حتى لا يثبت العرف ولا في خصوص المشكوك حتى يمنع منع
في بيع الدابة ولا في كل شيء ولا يخطا بيقين تجاوب بالقطع بوجود ما ليس بتعبد في غير مقتضى
بل المراد استصحاب لزوم العمل بالقاعدة المشاهدة من لا يفتى في ان الآية لما افادت ان كل
او امرهم المتعبد به فلما بوجود التوسل في عدم واداة التخصيص عن ذلك بعد جدالهم
من الآية ارادة كونها اطلاقا عنهم ذلك بمعنى ان اهل الكتاب كما نفا ما بين على عمل كل امر
ورده عليهم بالتعبد ووجوبه والاصل بقاء حكم هذه القاعدة وعدم ارتفاعها بما يدل على خلافها
وتماثلها مع قطع النظر عن ذلك كله نقول ان العرف لا يفيهم من ذكر هذه الآية التثاق
الا كون شريعتنا مثل شريعتهم في ذلك وليس المقدم من نزول هذه الآية والاشياء غير متغيرة
اهل الكتاب في هذا المقام عرفا الا ارادة كون شريعتنا مثله في ذلك واضح وذلك من جهة ان
قوله تعالى بعد ذلك وذلك من التثاق على واداة استمرارية هذه الطريقة ولزوم اخذ بها
والبناء على التقيد في الامر وهو مقتضى ما تقدم الا ان من اصله قد يفتى انه لو كان المراد بالآية
الاوامر في الاوامر هو على التعبد والا خلاص كان هذا موافقا لمذهب المشايخ المتكبرين
واضح عقلا المتكبرين لها شرعا الاستمرار في التقيد والا خلاص كان هذا موافقا لمذهب المشايخ المتكبرين
ان الحق ان الاوامر تارة تقيد الحسن الذي في وليس له تقيد وهذا الكلام فاسد كونه متناقض
الآية الا خلاص في التقيد والا خلاص من ومقابلته الشريك والكفر فيجوز ان يرتفع لاجل العبادة
مع التوقيف وذا شريك والكفر فيجوز ان يرتفع لاجل العبادة مع التوقيف وذا شريك
لا يرتفع لاجل التقيد الحسن الذي في البعثات ان غاية ما يستفاد من ذلك ان الاوامر
للتقيد وذلك واضح لا يمتثل ان يكون التقيد محض الامران من افعال يكون التقيد بل ان المأمور به
غيره لمن وان موجب التقيد به في شريك به الا من ايضا الغاية التقيد فاحصا الى ما في التقيد
لا يدل على عدم الصفات الكافية الدامنة لصدور الاوامر الدالة على خصوصيات كمال

١٠٩
 غايته الظاهر ان كما ان معارضة الاول له الخاصة مع عمومها ينجم لانها ايضا ظاهرة في الفعل
 ومع ذلك لا يعمد ظهور الالفة وادعائها كما من نظيره وتحققه في الالفة السابقة لعدم كونه
 في ان هذا على غير ما هيته يثبت وجوب قصد القرب مستقلا لا شرطا والمحقق انما يكون
 المأمور به مقصدا القرب وينبغي ان يمتنع ما يقتضي ما يقتضي الوجوب بنية الشرطية بعد ما هو
 بالفعل وما ينقل عن غير محقق وغير قاض ومنها الاخبار لا عمل الالفة بكل ما هو
 وانما الالفة بالنيات بقرب من نفي العمل من دون نية القرب في العمل فلا يثبت عليه الا من
 من سخط الامر وهو معنى الشرطية وبذلك يثبت ان عبادته ولو عمل على نفي الذات فيدل على كماله
 من دون اشكال وكذا لو عمل على نفي القرب ونفي ارتفاع العقاب ثم برز على رادته في الذات ان
 العمل ليس بمعنى شرعي وقد ترى ان العمل يتحقق من نية الاثم من خلاف وجه نفي الذات او ان راد
 من نية القصد والصور يقع انه ليس بنية الاثم في انما على الخطا وليس القرب في نية وجوب الرواية
 ودعوى الاحمال كما صدر عن بعضهم باسقاطه بهذا ادنى الصلة القرب المجازات على ما يمكن
 انه لا يثبت في الالفة من هذه التركيب الا ذلك ومجرد الاستعمال في بعض المقامات في نفي العمل
 غير قاض وما يقع ان الاعمال التوسلية تصح من دون قصد القرب ولا من ذلك انما يتبين
 الاكثر وهو قبيح ولا بد من العمل على نفي القرب او نفي العمل او رادته العبادات من العمل فلا يقع
 في مقام الاستدلال فتدبر في جواب من ذلك فيقال مع ان نية العبادات لا يثبت على من نوي
 التوصل مضافا الى مثل هذه التخصيص غير مستحسن بالعمل على تلك الجازات اعم من ذلك
 بعد التام على اتمام هذا المقدر من الشق كافي في نفي من الرواية على ما هو في الحقيقة انما
 شطرا سلفا الاستدلال في العبادات على شرط النية هذه الروايات وكيف من كونها والتمسك
 على هذا المعنى فان علم ما يربى بالادلة كما انما يربى بالادلة ويحققه ليس من وظائف المقام
 والاشارة اليها بما لا ان علم ما يجعل كاشفا من وجوده من نية مقصدا او نية او نحو ذلك
 واما لان المناط فيهم الخطايات على الطنون وعمل الاحكام تنكرا في قضاوهم من افعال الامور
 المحصلة للظن بالموضوع المستند على معنى التركيب فتخرج تحت محتاج الماثل بالكلية في
 الاسرار ومنه هذه الشبهة لا يمتنع بها في مقابلة ما ذكره في نفي وقد اقم من ذلك انما لا يثبت
 في كل ما صدر به الا ان يعلم الخواص اذا ثبت ان كل غرض من شرط ما يثبت عليها ما يجب
 ساررة في جواب العبادات قد يثبتها الكلام في نفي شقها على ما هو في الحقيقة في الشبهة في نفي
 الظواهر والصور والبروح هنا المباحث المشتركة في كل جعل فانها كلها كما يجب

مباحث الكتاب ومن اول البحث من المحسوسات فيرجع الى كلمة الاصحاب على ما يقتضيه كلاما ب
 فتقول ان هذا مباحث عديدة احدى ان الالفة ليس بالمراد بها قصد الفعل الا لا يصح من القرب
 على الا يقصد وتسمى راد الفعل بل المراد من الالفة المأمور بها المعبر في العمل انما هو قصد الاثم
 والعبودية والقرب لكن البحث في ذلك هو الذي لا الاخطار بالالفة بمعنى ان العبادات لا يجب فيها
 ان يتحمل المكلف في ذهنه الى فعل هذا انما يتقرب الى الله تعالى ويقرب هذا الامر ولا يتقرب
 الى هذا المقصود الذي يكون الذي الى ذلك قصد القرب كان في ذلك وهذا هو الشرح
 المعرب في كلامهم وعبادات قد جاء الاصحاب بقرينة من المقارنة والاستدانة المحكية
 ويحتمل ذلك كله لصيغة العمل الاخطار بالالفة لكن جماعة من المتأخرين من قاربنا بين عبادات الاثم
 وهو العمل بنقل ان الاصل من ان العبادات هي بعد صدور الفعل من العبادات والالفة لا يجب
 قصد الميل الى العمل هو الغاية التي يجعل يفعل لاجلها ويلزم خطورها بالالفة في كل حال فليست
 الوردات الفعلية وكثيرا السجود التي تكون الغاية على المداوم وهو المشاهدة في الاعمال والالفة
 ومن المعلوم ان نية العبادات المأمور بها هو جعل المكلف ذلك الدواعي لاداء المولى وحصول
 القرب والالتفات وليس الاكبر من الدواعي وان كان حصول الاشكال الامور في العبادات
 تكون خلاف مقتضى الفعل المأمور في العبادات ولكن الاخطار بالالفة حال الشروع او في
 الجميع يستلزم حصوله ولا كما شفع وحوله كما ان الاخطار غير بالالفة ولو في جميع الاحوال
 لا يثبت في شقها من جهة ان منع الدواعي انما هو الاذن للقلب السامع بما يدعوه بقوة
 اصدا الى دواعي النعم الموجب لصدور الاطاعة لتلك الغاية وما لا يخرجه دعوتها الى التجميع
 المبلغ على الاثنان في نفي عباد الرحمن وهما امرن سره بان كما يشهد به الخبر المعروف ان الرواية
 اخفى من دليله فليكن وخفاها استلزام مقابلةها ايضا وذلك لوجود الا لوائح الخالصة
 المشتقة منها سور المد وكما في الحية والمنزعات الذهبية تحت عالم القلب لتأخذه عن حقها
 وبروز المستكن فيها فغير من التحويل والتدليس فيها من الحرمان على الاثنان ما هو الحكيم
 في نقطة القلب فانه يتحمل القرب الى الله تعالى والخيال والحواس والغير من شدة الخيال
 بمنزلة اليوسوس ونماشة يتوهم الصدق ومنه من شعور وانما التناقض لاجل هذا الخبر يطلع على
 والتخلف بالامر والاختلاف في اوله الالفة من رتبة الاحوال المحب المحلولة والحضور والالفة
 والامانة فان ادركت من شدة الاختلاص فتم المعز من الخاص ولا يصح عدم الشعور عند الشروع
 فيه لكونه في ذلك كما لا يوجب في الجهد وهو المراد من التدليس بالنية مما لا يتقارح ودون العمل

عن نظر الفتاوى وانما انما الصدق على ما هو عليه من ان الداعي لم يوافق وليس بمجرد الخيال ولا
بالا بالحق انتفاع ذلك بعد الشرح في الاقوال والافعال لعدم صدورها الا من يتصور شعوره
واد والرد وحضور كالجهد المتشغل على السوء والحوادث القاطم مقام الخطاب بين يدى المولى
بالافعال الخوف والارواح حيث لا ينفصل الى الغاية المقصودة اسلوان كان عليه من جهة القلب يعرف
الداعي الى يد والفرق من ذلك الذي يجب تصوير الاحمال والاقوال الخطية بالبال ان كان يعرف
القلب يعرف الداعي اليه النفاذا الى الجوع افعال وينكشف يعرف من المناهيات ويتبدل الاى قات هذا
لوجود مدام حقيقة كالموضع في الدين ولو عرفت لدهول وخطور عجزه بعد الدخول ما لزمنا الاقوال
من اطرافها بل ولا يبرح حيث الخطر بالذهاب وهكذا الكلام في كل فعل مع غاية المقصودة
في بدايته وعليه طريق الانتفاء في امر المعاش والمعاد وليس يتبدل الا في انية الاصل والفرق بين
الامثال عند الافعال الداعي معين وان لم يخط بالبال وهذه المسئلة في تحقيق معنى الداعي في انية
قد اشبهت على كثير من الاماير في المقام كقوة تشويش العبادة والعبادات في بيان المدعى وتعبا وقوة
الداعي مائة من كون القوة الهائلة المدبركة التي تترك خطا الاخر من حيث ليد من اثبات
معدومة وليس بادية انية على غير من الغريب والافعال في ثبات العبادة طرقت من الخطا بالبال اجابوا
عن استحسان هذا العلم ايضا في القلب حتى وان لم يخط في ثبات العبادة على غير من الخطا بالبال
عبارة عن استحسان هذا العلم ايضا في القلب حتى يحصل العلم عند العمل والى علم من اذنا انية
اعتبار ذلك لان فلاح ما جرت عليه عادة الناس في اعمالهم فانما لم يخطوا عند عزه الاماير
ان يتصور ولا هنرا في شئ من هذا العلم لباكله ويملوا من الجمع وترى في معنى وجوب
الاتفاق مع ان لو سئل عن الداعي في قوله الام لا جواب ان السبب هذه لا ينفصل عن افعالها
ان لا يميز انما يخط بالنية في شئ من المقامات لعدم دليل على وجوبه وقد عرفت ان اوله انية
غير ذلك على ذلك وما ورد في بالجميع من انما يخط على ما سلك كقولهم اللهم ان احببت فبره
وذكره الصفاء في كتبهم الصفة فاما هو لان من حادى عليه الدليل المستحب كما هو لفظ
وهو امر ثابت على حقيقة انية المحبوت منها ومن هنا يعلم ان انما يخط في ثبات العبادة وانما
يعرف ذلك وجوب للشرح لوانه بعد الاستحسان وبدونه يقولون واما الاخطار بالبال
مقدرة غير ان قد اعتبر بها من الله ما فان ارادوا استحسان الاذهان السليمة والجاهلات
قالوا من اعتبارا وما منعت عليه الحكم وجعلت العمل بالعبادة والعبادة وهو الاخطار بالبال
فيكون معنى كلامهم ان مع كون الداعي النفر بالادب من فقره صفوه اية حق يتلوه اقوالا

الشرائط وتصح من غير ذلك لان محذور الاختيار في ثباته وان لم يكن الخطا بالمال هو الداعي في العقل به من ان
لا يخط انية وهذا وجه من وجه ان يمكن اية من ان ما ورد في بالجميع من ان اذبات في كيفية
الصحة والشرعية في العبادة اية من ثباته في استحسان الداعي عند العمل حاشا الى ان العبادة في الميزان
بين العبادة وبينها فالاختصاص بها انما من غير ما حاشا الى الامعاء الحكم على ما يتلوه الصلوات
العقل في وقت نفع اليدين في التكرار ان الحصار بالنية والقلب على ما قاله بقدر لا يربط
ولا حجة هذه الوجهة معقولة اساطير الاصحاب بما في يد اية الخطا بعدد وهو احوط ان
لم يكن شيئا الى بل الفرق وثنا انما ان على القول بالبال ان استلزام حقيقة
والعمل متعلق به من اية ثبات الى ان ان يتبدل الداعي بل من امر كره من حصل له بل من حوزة
كلام اخر والفرق بين الداعي موجودا واقفا حقيقة ولا يمكن صدور الفعل من دون دافع
لان احد اجزاء العلة التامة وباتفاقه يتحقق للفعل فهو مستديم حقيقة مقارن الاول
منه من الفعل وسطا اخر واما على القول بالالاخطار واعتباره فقط في السبل فبما اعتبرا
دون من سائر ما لا اعتبار تلخيص الفعل به واما اسم الجميع فكذلك بالمال وان ذلك غير ممكن في جميع
الاطوار والضرورة ان الذي هو في الين اذا ما جعل لرجل في جوفه من تلين لم يخطو ذلك
واقفا وغيره والمقارنة لاوله من اجزاء الفعل اذا تقدم عليه يكون غرضا والنتيجة من حوزة
للمعنى لاجزاء عند حقيقة معك ما مع ان الظن اوله انية اعتبارها ابتداء وتلخيصها حال
الفعل وبشرط الاستمرار والى الفراع والمراية كما ان حوزة عدم نيتها في افعالها وبشرط الشر
في ذكرى بالعرض على مقتضاها معنى ان كل المقتضا لا يغير من على ذلك القصد الاول انما قال
بالمعنى والفرق بينه وبين الاستدامة العقلية في صحة فلو جبر المراد بان التزام بالحقيقة في
تظهر زجالات الدهل منه وحيث ان الاخطار على ما ذكرناه مستلزام الى الوجوه الماضية وهي
لا يقتضى ان يد من اعتباره في قول العمل بقصده عليه وغير الاستدامة بعد قصد الشاق كما
عليه الاكثر وهذا هو الاوفق بالقواعد وحيث ان عدم لزوم استمرار الاخطار للصبر بالخروج
لا يعتبر في اوله كما ذكره في تصيب الاخطار بالبال في الشر في عدد يخرج من افعال متصلة في
اولها ولا يحتاج الى جبر في ثباته وان كان كل واحد منها ما ناصح كالتصيب لا ينفصل عما اعتبر
بل ان قد جعل بها من المتأخرين امتثال هذه الاشياء واصل القائلين بالالاخطار والظن
عن دافع ودفعها ان على اعتبارا معقول الاخطار لا يربط في ان قصد لربما معنى ان يكون المقصود

ما امر به بالخصوص لا المرء ديناً ما هو وما هو بها وهذا القيد قد توقف على قصد وجوب
او حجب وقد توقف على اداء قضاء وقد توقف على اعتبار زمان ومكان او سبب من حيث
على اختلافها وانما احكامها قد يحصل من دون ملا حظتها من ذلك يمكن ان تقدم قول
الظاهر على الصلة الواجبة الظاهرة التامة الا واثمة الواجبة عليها اما ان يجمع مخلو هذه عن ابر
الصلاة كما في قوله تعالى او اذ غلبت عليه من ملا حظتها من صفات الظاهرية والوجوب والادائية
والاسمية والتامة وتظهر ذلك بالبرهان في هذه الاصلوة المعينة صلها في ذلك مقام وكبر ذلك
ولم ينع هذه التسمية في المسمى بوجوب مع ان حقيقتها من الصفات غير ملزمة في المذهب الا كونه
ما هو ابر عليه مقابلة ما ابرها وان كان ذلك مما فيها في لزوم قصد الصفات الخارجية كما
كالوجوب والتدب والاداء والقضاء والعقوبات لانها لا تامة ولا ثباتية ولا حيزية ولا انفراد
وكون سببها الامر انفرادي ونحو ذلك في جميع اسانف العبادات ولا يحسن في الصلوة فيقول
ان توقف يقين المأمور به في نظر المكلف على هذه الامور بحيث ما رغبته في ان يحصل لما
به على كونه انشأ الاصل الخطايات فلا كلام في وجوب قصد وهو مسئلة القين وقد يعلم
قد تقدم واما لو لم يكن القين موقوفاً على شيء من ذلك فلا دليل على لزوم قصد شيء من ذلك
اذ لا لزوم ان المأمور به يقصد اقرب واما عدم صفات المأمور به ولو احتملها فلا دخل لها
في ذلك ولا دخل لها في مثال الامر بجزء كونه في الواقع متصفاً بهذه الصفات لا يوجب قصد
كله ولو قيل ان القين لا يحصل الا بذلك قلنا من كل امنا بما يقين بدونه مع اننا نقول
انك لا يقين بدون تصور هذه الصفات متان للوصل الى اذ التقاطت في ذهن الخبيث
معين في الواقع من دون ملا حظتها او ما في وان كان لا تقت اليها العلم او تجملها بمرزوق
بل هو الغالب في الافعال وظلالها من العين في حضور المتعاقبين في مورد معاشهم ومعادهم فمن
اعتبر قصد الوجوب والاداء والقضاء ونظما يرد ذلك فغرضنا على مسئلة القين فلا يلزم كلامه
في جميع الامور من غير علم سائر الصفات فتم كلام المتيق اعتبار قصد الوجوب والتدب
ومن تخبر بما مع ورعه الخطايات بالطلب من دون يقين الوجه المشتمل على تقدير اعتبار
تأخير البيان عن وقت الحاجة وعسر حيز الواجب والمدد في العقل لا وادام بل يراه في ان احكام
الوصفين متان لغاية العبودية انكاملة مع ان صدور الاسلام كان بمنزلة الواجب والمدد
على المكلفين بما لا يتطاع بل في باني ان في بعض الروايات ولا تخرق على ان لا يوافق انما الملهو
به من دون قصد عن كونه واجبا او مندوباً او محضاً في ذلك المعبر عن قصد الوجه ما يعتد

ما يعتد عليه واذا لم يجب ذلك فالصفات الخارجية لا ولو تولى الوفاء على الصفات في مقام الا
حيز او سبب او زمان او مكان فلا يصح يقين المأمور به بغير عدم جعل شيء من ذلك في وجه
بل يتوقف على مورد ان يقيدان ما هو الحيز في نظري متصفاً بذلك في واقع الواقع بل هو
ذلك الا كما لم يجب واليه يتوقف ذلك من الامور الخارجية لو تولى كونه عباداً على اعتبار الصفات
الخارجية وهو ما لم يجب انما اوجاهل ومن هنا علم ان في غير البنية من هذه الصفات الى
الامر في لوف من افعال الواقع كالصبي يلعب في ثناء عليه لغيره عن الوجوب ولا يجب قصد الوجوب
والندب الغائبين ووجوب الوجوب والتدب من اللطف وتلك المسئلة او التكرار في الامر
على انه خلاف في ذلك فان ذلك كله لا دليل عليه وانما ان الامر في العادة اما شرط لها
جزء وقد اختلف في التيقين في هذا من الاصناف كلام العقهاء بانه الركن ومعنى لو لم يكن الجزم
العادة وقد عولوا في ذلك ما يخلو لعل بقوا في مدعى من ان ذلك متان لقاعدة العقل وان
ذلك موجود في سائر الشرائع لعل الاصلها في فعل الصلوة ولا تامة الصلوة عنها كما
اخرها ولا اعتبار في الصلوة من القبلة والقيام والطمأنينة فيها انك في جبر الصلوة من ابر
العبادات والاعتناء في التيقن في مثلها في الاصلها ساقية على العادة والجزم يكون واعتد في كل
من هذا المعنى بل في الصلوة بالتدبير والتدبير في العبادات والجزم في العبادات والجزم في العبادات
وقد كتبت من هذا المعنى قد يدل اول الصلوة ما الكثير في النص في غيرها كان ولا يفرق بينهما
فمن باقتنا رها الى نية اخرى فيفسل ولا يمانع في العادة وتعلق النية بنفسها
غير محقق ويمكن ان يكون احدها لان كان من الافعال لكونها اشتغالاً بالعبادة
وان كانت خارجة في الحقيقة والتامة لعبادة غيرها واعتناء في طاعة اخرى ولازم الجزم
كما انه قد اقي لا يمكن ان يكون النية ساقية بل هي اول الاعزاء والمبرمجول على الاعزاء ليدنية الظاهرية
ولا يفرق في نية لكل جزء ان يقول ان نية النية نفسها وتعلق الجزم بالكل لا بأس به بالكل
المغايرة الاعتبارية او يقول ان نية النية نفسها وتعلق الجزم بالكل لا بأس به بالكل
الاعتبارية او يقول بتعلقها بما على نفسها ولكن اذ نية ظاهرة في جزمها على العمل والذ
مقتبسة النظر ان من انجزه من معنى متان من اول العمل في الجزم كما لو روج في ذلك فان
قلت شرط لا يخرج عن تركه ليدون الان بدونه لا يرتب عليه الا ان كان شرط قلت
جزء لان الانسان عبارة عن الجميع الاصل في كل فلا تدهل وتاسعها ان الاسم صل
ان لا يخرج نية احد الا من من الامر كما ان الاصل عدم اجزاء احد لا لا يخرج لان كل

في انما رها وتشرها وتطويعها ومع اعتدال تلك الحقيقة لا يتصور تلك التراتيب عليه مع ان
ان كل موجود خارجي مما خلقه الله تعالى من غير ان يخلقها صانع في نفسه بل انشاءه في ذاته على
الحيات والصور دون المواد فتعق في ذلك كون الحقيقة داخلية في جميعات الفاظ العباد
ولا زام ذلك عدم صدق اللفظ وعدم تبيين التراتيب دونها وهو غير الظاهر ان كان قلت انما لا
تتكرر دخول الحقيقة في الحقيقة في الماهية بل في الذات او اشياء وكنت لا يفرق من ذلك في مادة
وتقصية مجلبة لعدم تغير الحقيقة بطلان الزيادة والتقصية قلت هذا غلط عن المدعى وبيان ذلك
ان الكلام في ان الحقيقة العبادية هي التي هي معنى انما لا تدعى مثله ان التصديق في انشاء
الطوائف مطلق لا يخرج ذلك والخاصة عن ذلك اصل مودا اصدق في مثل المستقر فيثبت
بذلك ان الحقيقة اصل الامر في الالهي والاعمال والادراك على الحكم وهذا هو مقام ثبات
اصل الماهية والاعمال والشرائط والحقيقة بطرقها المعروفة والمقام الثاني ان بعد ثبوت ان
الحقيقة ذلك كما لو ثبت ان الزمان من الوحدة واحدة ليس من الصلوة او الصورة الواحدة
لا يمتنع فيها بالنسبة ولكن لا تدعى ان انفس الصورة مطلقا كالتوحيه الحقيقية القاعدة ان
نفس كل شيء يثبت في ذاته داخل في الحقيقة وزيادة كل شيء يثبت بالدلائل الشرعية انه ليس بها اعتبار
العبادة مطلقا لها توجه في ذلك امر واحد اما من ان الحقيقة بعد ثبوتها داخلية فيما
اعتبرها الشريعة وصدق الاسم بل في ما علم من حيث هو بل لا يمتنع في شيء اذا
الاعمال ما هو بامر الله تعالى في الحقيقة والارباب ان النفس هي الحقيقة لان حقيقة
اللائق للشر والحق في هذه السابقة وهو حقيقة خارجية وكل في الزيادة لان كمال الزيادة
معبر الحقيقة لما هو متعين في حقيقة المخرج المركب في ذلك وهو في ذاتها قاعدة الاعتدال المعروفة
على من ذهب من يقول بكون الاسامي للشيء بان التل في كون الزائد وانما هو في الحقيقة
في صدق الاسم فلا يقع الاعتدال على من ذهب من يقول بالاعمال في المانع المتكامل وانما يقع
ما فيه معنى ان يخرج الناقص مثله وان ايضا كونه مطلقا اما لا عدم الماهية لكن مقتضى
الارتباط النفس الامر في امر الله العبادات اي غير من ناهية لتقصية الارتباط في ذاته وانما
لا يحصل الا بالاثبات بالنقص في مركب الزائد حتى يحصل القطع بالاختلاف ما هو ثبوت التكلف
به في انفسها ان مقامها هذا يخرج بطلانها بالثبوتية والشرعية والماضي ونحو ذلك ان العرف
ليس اصل الجزئية فالنظر في الماهية في الناقص وعدمها في الزائد كونه كما هو معلوم ان
فادارة او نفس تفعل مع قطع النظر عن حكم العقل بحكم العرف بعد كونه اعتدالا للماهية

لما هو بامر الله وهو مقتضى الظاهر ان قولهم بالاجماع الحكم على هذا بالقاعدة في كلام جماعة من افاضل
المنازين ونفاها الالهي المصطلح من تتبع كلمات الاصحاب في العبادات فانهم بعد ثبوت الزيادة
في الحقيقة يتصور على الظاهر ان معنى يثبت دليل على عدم الماهية ونفاهاها النص للمدعي في كمال
الصلوة اذا استيقن انه زاد في صلوة المكتوبة لم يتركها وانما يتقبل صلوة استقبالا اذا كان
قد استيقن بقبول هذه الزيادة احضرت من المدعي من وجهين احدهما انما لا يعلو حكم الزيادة في
التقصية وثانيها اختصاصها بالصلوة لكن الظاهر ان العرف بين الزيادة والتقصية ان تكون
التقصية او في بالظواهر والقوى في عدم صدق الاختلاف عرفا ولا فرق بين الصلوة وغيرها
لكون الحكم في الحقيقة متبينة على حقيقة خاصة متعلقة عن الله وانما اصل العرف بين الصلوة وغيرها
في هذه الحقيقة غير واضح بل متفق لارباب ان العبادات الموسعة في ذاتها غير المكلف
في اجماع المأمورين في كل حصة قابلة للتوقيع فيها اذا كان المكلف جامعاً للشرائط فاعلم ان
غير معتد به باحد الاصلين الذي يوجب سقوط شرط او جزء او نحو ذلك ولما اصحاب الاختلاف
فعلما في غير هذه فكلهم كان ظاهرا في ان المأمورين في العرف وطريق المعلن وولان المعلن
او ظن او علم في ذلك العذر في ان الثاني في من الوقت او الاخر او الله حقيقة في الحقيقة
ثابت في مقامه ولا زام من ان التمكن والصلو الى اوقات الامكان او في فصل بين وجهي
الزوال فلا يخفى له وجهين المأمورين في زوال العذر في غير الزوال ولا صاحب كماله في ذلك
على الحقيقة فيكون المقتضى في التبيين وسأله على المنع مطلقا وجماعة من فضلاء من تاحر عن التبيين
على التقيد والاطلاق في هذا الباب مضطرب اشتد الاضطراب وتغير الى حله من مواقع الشك
فوسخا للمدعي ومن جعلها العذر من اكمال الوضوء كالغيره ونحوها وكان في هذا بناء على
الاكتفاء بما يمكن عليه وكان العذر في ظهور الباب وكون الزيادة على الشرائط والمطلوب للموا
او العذر عن اصل المأمورين في الامكان لعدم حصوله عن نجاسة او استناء العبد بناء على
التغير او نقص الماء حتى يتبين بناء او يغتسل او وجود العذر من استناء العبد ونحوه عن تحصيله
وجود السلسل والبطن الذي لا يخفى الصلوة مثلا من طر بان الحدث معها او الغير عن النية
في الصلوة او لا سقرا واثبات الافعال او لا زكارة وكان العذر في احتمال الخلل المعرف
وشرائطه ولا يقتضيه الكلام بما توسعات المرتبة في المصوبين معها او الموسعة بام العرف
كقصاء الصلوة على ما تخالف من الموسعة في ايامات باجابه او في غير ذلك ونظائر ذلك
فان كل ذلك داخل في محل النزاع فتقول كل مكلف محتاط موسع اذا حصل له عند التقيد

فيهما ما يتبين بالدليل والافتقار مضافاً الى انه يمكن العزق ايضا اعتباراً من ان غالب الاصناف على الترتيب
انما هو لضعف الماء والاعراض الاخرى بليلة الموضع مثل الحزن ونحوه والغالب ان فاذا الماء انما انقص
وانتقل جلا والمفارقة لشارع هذا ما يراه الجليل ولم يجعلوا طريقتهم التكليفية على ما اختره من عدم
الفرق بين الزمان وعدم النظر الى زوالها في اوقات التوسع فلو فرض خسران ايمان من اول الامر عند
من فزوا الربوبية من الله وهذا الذي ذكرناه كونه مغترية بالدليل والافتقار المتفق في رتبته ومن هنا
ظهر ضعف القول بالانقضاء حتى في مسألة اليقين كما ذهب اليه طائفة من اصحابنا من ان الذي علموه
انهم مع عدم الرجاء بقطعة التكليف لا اختيار في القدر معلوم ما لو كان واجباً فانه لا يقطع القدر
حتى يتبدل الى البطلان وهذا ان دل عليه دليل ما عدا ما ذكره في اليقين جميعاً بين الاخبار فلا يراه
بعد وجوه الفرض من القاعدة ولا يوجب العمل على تصاعد عقل الاستدلال في ان المردود من التيقن
كعدم وجود الماء والعزق والقيام بمحض ذلك اعطاهم القدر ما اوضحنا ان احد فيمن القدر
وقت من اوقات التوسع ان المأمور به يستند في قلة مقتضى عدم جواز الانتقال الى البطلان بل
الامر بما لا يصح في حق يستحيل بعد الوقت فلا معنى للاكتفاء بعدم الرجاء فان زعم
لا يصلح له في صدق الدليل ما عدا ان الانتقال الى موجود سلباً احوال ايمان بالدليل على صحتها
من القدر فإذا اكتفوا من زوال القدر فاي دليل له على امر ما حصل من الامر الواسع
فان كان دليله بالية متقدراً على ان البطلان في القدر والواضح في جميع الوقت ولا يفتقر
ان البطلان ليس بدليل لاخره فخرج حجة الله له في ذلك من ان كان المكلف يعلم قطعاً
لوجوه حصوله واعلم عاداً بان وجه في القدر من زوال القدر فان كان انما من الاختيار
كذهابه الى مكان فيه الماء وعنده التوراة العجز او غلبة الايمان في العزيمة الواجبة ونظائرها
فلا كلام في لزوم التاميز بتحقيق المقدامات وهذا الجماع من اصحابنا وما لو لم تكن الاشارة الى القدر
بل كان امر اليقين في القدرة المكلف لكن يعلم زواله عادة ان الممكن حصول العلم بذلك كما في
والخطوات الذين لها اوقات متعاقبة بيع الصلوة والمريض الذي اعتد به البراءة والافتقار في
يمكنه فيه ايمان بالعلم كالحقار في علمه بجلد التاجير في العمل نظراً لفرق بين هذا وبين الا
عدم حصول القدر بالاختيارية لا بعداً عن العمل ولا بعداً عن ذلك من دون العمل ولا بعداً عن العمل
مختاراً من جلا ولا شأ في فانه وان كان يعلم الزوال لا يجب عاقبة فلهذا حصل الايمان والعمل تحت
ادله في العمل لا بعداً ولا علم بالزوال لا بدخله في ذلك والذي هو في العمل انما هو عدم
لزوم وجود التكليف لا منظر الى بالنسبة اليه وهذا خلاف مقتضى الادلة مع ان العلم لا يقتضي

[illegible]

١٢٥
المعبر بل لا دلالة لفظ الوقت مع ان الزمان المطلق هو العلم بزمان كافي في الفعل المبني وحالته
من تحول المتأخر بين دفع الله ورجاءهم غير ان تنقيح المشتبه من ما خذها او في ضبطها هذه الدفعية
والمرجع والذليل لتحكمها بل على حواء ان يتم لصيق الوقت لغير اعتبار الحرفة اعترافا بعموم الدليلية فزود
بصبرهم وسلطانهم ومن سلك الحق مع ان الحكم بكون الله واضح بعد اتمام القاعدة المعبر بغير
من حيلة اهو هذا المشتبه من الشرح الكثرة المدوران المشتبه العزيم فاعلم بالدين
ولزم الاتيان بالمتطاع وبموجبها في الزود تخفيف الحيات كما وكيفا كالفضل من وان لم يغير
وفي فلكات التوبيع ومن دعوات الدين وقواعد الباطن في قيام عز الزايب مقام في التفسير
الانطباع والبريق وفي اعداد عدل من صور والمقصود بصلال اليد والباشرة في جميع ما يصير
ما يمكن من الاذان ومكانة سائر الدعوات المنقوبة على صفات الاستبراء وجعل سائر
في صلاها ومنذ ويات الاضطرار والموت والفضل بالقرع مع عقد والمليط من سدر وكافور
او من وراء القباب فقيام من الزايب او مقام الثلاثة في الكفر في كفاية تكليات
في صلوة الميت والحكم من التوبيع للجازة وطلب الماء وان لم يكن فغرة او غلغلة في المسح مقام
الفضل وتطهروا اليد موضع بطنها او احد يها مقام الاثنى عشر والممكن من التوافل وسر ما يمكن
من العروة ولزوم الصلوة عاريا وما يمكن من البياض المرتبة والرجل في الصلوة وقيل كتاب
اقل الحذر دين ولو احببنا في تقاض المكنون من العمل بين وقيام الاحتداد والفتور والاضطراب
والاستلقاء مقام القيام وبعض الصراة في التوبة واللون والذكر مقام الكل والفضل والفضل
من اغناء الركوع ويحوزه من سائر الاجزاء والشرائط واداء المقدور من الحقوق الواجبة الماتية
كلها والقيام في المعبر بركة الرجلين لمن نزل المشي وفي فضا الحركات على العدد ولزوم تخفيف
من المعطرات وان اخطر ولزوم المقدور من الصيام والاهتمام وتقدير المعتكف اقل الطرقتين
خللا واشتاتير المعاصر من ليج وكون التائب من الذنب الى بلده ويرى الماء الاقصر من الجحيم
مبني وجوبه البر ولزوم الاقرب الى المقامات لو يمكن وفي انتقال حكم الاصل في الزايب في تقدير
الضرور والحق في واجب او فعل محرم بعد رهاا ونسبها بعض الملية وتباعد الزايب وصفات الجوار
والهدى وخرج هذا القرآن وان لم يبلغ حله واما زفافا انتم الهوى على راسه والمقدورة
من الامر بالمعروف والنهي عن منكر واجراو الحدود والاحكام ومراعات الوكلاء والامناء
والاولياء المصالح وجنود رعية وديج الواقع في الزود وشرائط ومشتبهات النور
ونوات العبد من زمان او مكان او وصف وماتة ذاتي او عرضي قابل للتبديل او لا ونظائر ذلك

ذلك ما لا يتجلى على المتق وفتح المقام بحيث يرتفع عنه غناوة الاحكام ان يقر ان المأمور به قد يكون له
مقتدرة تمتقله غير مجتمعة تحت اسم واحد كالصوم والصلوة ويحوزه او قد يكون امورا متعددة
من جهة تحت عنوان بحيث يكون كل منها مأمورا به على طريقة المأمور الاصولي كما يام شهر رمضان
والنوافل اليومية على ما حققناه في محله وقد يكون المأمور به مركبا من اجزاء يطلق على كل منها
الكل اسم الصلوة واداء الدين ونظيره اما يطلق على الجزء اسم الكل كقراءة القرآن وقد يكون مركبا
من اجزاء خارجة قد يجتمع لا يطلق على كل منها اسم الكل مع ارتباط بعض منها ببعض تحت الواسطة
احدها اعتبار الاشتغال بالاق كالصلوة والصوم وقراءة سورة فاتحة الكتاب ونحو ذلك وقد يكون
مركبا من عدة اجزاء اما ان كان الركوع والخطبة ونحو ما يوسف كالمشاي الذي هو عبارة عن التوسل
مكان في مكان فلا يفرق الرجلين وينتسبها او باضافة كلمة الله تعالى في الدعاء الكائن في
من جوده زمان او مكان بحيث توفقت تلك الحالة او الوصف والاضافة او انية لاختلاف اسم المأمور به
بعض من مقتدات اجزاء وقد يكون مركبا من اجزاء متقلبة كالانواع المركبة من الاجزاء المتقلبة
يكون اياها في جودها تحت عنوان واحدة بحيث يصدق على كل واحدة ان من اجزاء المجمع المركب ومن قبلها المقتد
قد يكون امرا خارجيا لا يصدق عليه ذلك في نظر العرف ثم قد يكون هذا المأمور به مطلوبا بامر يقتضي
مطلوبا بامر يتوسل كما لو كان لا يربطها او يقع ما يحوز ذلك وقد يكون مطلوبا بامر لا يقتضي
فتما ما حث ينبغي اننا على عمل فيها حتى يتبين الامر فيقول الاصل في هذه المسئلة من طرق المستزاد وان
ما وراء القول ان المأثور على الله واداء الاحكام في كل شئ من وهو قوله ان المأثور على الله
منها استلزم وقا منها ما ورد عن امير المؤمنين ع في القول ويجوز المأمور لا يقتضي بالضرورة كما
هنا ايضا ما لا يدرك كماله لا يترك كلاما اعرفت هذا قاله لا يشك في لزوم الاتيان بالمقدور
اعلم الاول ان الواجبات امور مستقلة مرتبطة وتقد رادها بوجوب سقوط الخطاب عنها
الاستصحاب بقاء الوجوه في الحق ولا يشتهر في برائة في هذا المقام عن من قال بحج وغلغلة الى
ذلك مقتضى المأمور بالخطاب فان الامر قد لا يقتضي بالضرورة بوجوبه سواء تعدد مجزئ او امكن
مع ان هذا القسم محل دافق بل محال من ولا خلاف فيه بشكل ولكن الرواية الاولى في حاشية الملتزم
لما اذا قلنا من شئ كماله شئ في غير شئ فله من رادها بعض من المأمور به الواحد المركب كما فصل
والمقام البعيد منه فان قلت محرم ما دل على الاطاعة في كل ما يكون كل هذه الامور بعضها من
او فردا منها فليدريج تحتها روايت بل لك الوجه قلت او لان المراد من ما احفظه الاول
انما صدها فليدريج تحتها الامر العام وخرق بين المتقابين وتانيا ان معنى الاطاعة الاتيان

في عمله ثم سجد الكلام في الدلالة فنقول الاحتمال في فرع هذه القاعدة وليس له مستند في ذلك
الا هذه الاحتمال قد قلنا انكم براديه الطلب الوجوب في فلا يقال المذهب فيكون مقتضى مقتضى
الاتيان بالحق لهذه الرواية لكن انظر عدم القول بالحق فيها مقتضاها الى ان المذهب في صالح
فيه ما لا يتبع في غيره كما في قوله في احتمال الطلب والاحتياط المحققين في ذلك في صالحه فالحال في
العدول من الاحتمال الى المذهب في الحكم بالشيء منقول مطلق في الاحتمال في كل المصوب
وما نحن فيه بل هو ظاهر اذا المأمور به لا يترك من اجزاء او من حيث يطلق عليها اسم الواحد وكلمة
من اما للتبعض فمقتضى ما استلزمه ويؤيد به بعض المأمور به والاضيق يرجع اليه فيصير انما
بينا في الصورة تعدد البعض دون الكل او تعدد الكل قطبلا في الصورة ولو لم يكن وجب للامر
واما صورة التبعض فيعمل هذه الرواية فاقولنا انما يتحمل كون من بعض ابداء فيكون المأمور
فانما بالشيء ويكون كلمة ما اما ما سبقت في مادام انهم مستطيعون ابداء الشيء فاقولنا ان
اي المأمور به والمعلق في هذا المأمور به من حيث هو هذا الى المعنى الاول ويتحمل ان يكون
من بيان فيصير المعنى فاقولنا بالمستطاع الذي هو ذلك الشيء المأمور به ويتحمل كون من بيان في
فيكون المعنى فاقولنا بالمستطاع بعض الشيء المأمور به ويجوز بعض احتمالات من بعد ولا يثبت ان
كان في ابداء في النظر يكون ان يثبت اذا دار الامر بين احتمالات بعضها منطبق على المقام وبعضها خارج
عنه فلا وجه للقول بهذه الرواية قلت مع قطع النظر عن احوال من اعد الاصول في تقاضيه لاهوال
لا يثبت ان هذه الاصول انما مع عدم وجودها في متيقن في الدين ومع وجودها فلا يصح مخالفة
الفقهاء فيقولون لا لا يثبت ان هذه الرواية على الشرائط الصادرة عن المأمور به كما هو مقتضى
المعنى الثاني في اورد مع بعض الوجوه البعيدة وبعد عن سياق هذه العبارة اذ لو لم يكن هذا
المفظة على ما هي في غير شوب هذه في من كلام الاساطين والفقه في الايمان من غير المقتضى
من المأمور به لا بد من الاتيان به وان تعدد رايان في الجمع المركب وهذا المقتضى من التفرع
يكتفي ويترك ذلك مستجابا لوجوبه في مخالفة قواعد الاصول في مخالفة اجزاءها عند اشتباه العرض
في المقام ليرى منه وتاينا فنقول ان العمل على شرائط القدر لا يرد على كل كلمة ما هو المصداق وهو
خلاف الاصل وتاينا فنقول على المصداق وهو كل وقتا انما مستلزم يكون انما تأكيد الماداري
على العمل والاعتناء على شرائط القدر وهو ان العمل بهذا الخبر بعدم علمه من التفتت
بالفكر في تباين عماله عليه كتاب الله تعالى في مخالفة كل شيء ما لا يطلق كما ان دعوى
احتمال كون كلام هذه المخططات من المكلفين اذ قد وكما فيهما في حضور كل كلمة

معلوم عدم فلا يكون تأكيد مدعوى ان الغرض من تأكيد كون هذا الكلام منقوصا مقتضى
ذلك ولا يجوز ان يصحح ما سبق حكمه من قبل ولو كان المراد اعادة ما اعادة فيكون اعادة ما في
الاعتناء والمقتضى بعدم جواز تخفيف مطلقا احسن في طريق هذه العبارة الظاهرة في خلاف المراد
كلا ينبغي على المنصف مع ان هذا هو النقل بان في تخفيف ما لا يطلق على غير كل احد وقولنا ان
فيكون تأكيد ما في بعض هذه الكلمات من اصله ولا يصح استعمال كلمة الاتيان من دون ما
مع انه ينبغي ان لا يرد على كل احتمال وجعل كل من عين الماء وكتاب هذه الجاز البعيد
عن هذا المقتضى باو من احوالها وكونه بخلافها بقرينة المقام ولازم اولوية الجاز في
مطلقا سابقا للمقام وبالحال فيهما يعرف وذلك في هذا المقام فيكون مقتضى النفس
والميل في تخفيف الدلالة في تخفيف الشيء المركب مع انتفاء سياق الكلام ذلك لا بأس به وانما
لا يحتاج الى التفتت بقولنا ان تعدد العمل بنا ان يقول في الرواية اذا ترك شيئا فاقولنا
من ذلك لا يتخلل وان بعضا ايضا لا يحتاج الى العمل المذكور في التبعض ووجه بعض الجوانب
بالدليل في صالح من تأسس في قاعدة اذ ما من نظام الاثر في بعض وقوله المطر والمالعة ولا في
هذه الرواية عند التامل في غاية الوضوح واما الرواية الثانية فغاية المناقشة في ذلك انما
ان الظاهر ان الباء للبيان ومقتضى ان الحكم الثابت للميت لا يقطع بالميتور اذا كان من المات
فانما يريد عدم سقوط حكمه للمعدوم التابع لوجوبه لكل فلا يرد ان تعدد في الرواية
الكل وان اريد عدم وجوب سقوطه في نفسه فهو غير مسلم حتى لا يقطع او يقطع فالمراد من ان
ان لو ثبت حكم المصور ومصور سقوط المصور لا يصح حكم المصور في الرواية غير ثابت
فان الرواية ارادة المعنى من المصور والمصور والمراد بالمصور المقتضى في الرواية
او من فاقط العبارة ان كل مصور سواء كان جزءا او عبارة مستقلة لا يقطع مقتضى مقتضى
اما المستقلة فيلزم الاتيان بها ولا يطرأ بالمقتضى واما الجزء فيقول في الرواية انما لا يقطع
سقوط المصور فيقول في الجزء الاخر فيصير المعنى ان يصير مستقلا بعد ان كان مستقلا في غيره في الحكم
وليس في الجزء ذكر حكمه حتى يبين ان اريد الوجوب بالشيء فقط وان اريد الاصل فيمكن بكل ما في
عده سقوط ذلك المقتضى ومقتضى ان يعرف انه كما لا بد من اتيان حال امكان الكل لا بد
من اتيان حال تعدد غيره ولا اتفاقات فيه الى ان هذه الالام لا بد من هل هي كانت لاستقلال
او بتبعية هذا المصطلح في العرض والتمسك في ذاتها انما الجزء المقتضى ولا يقطع سقوط الجزء المقتضى
لا يرد على كلامه بحيث في ان مراده بعد سقوط اي شيء بل لا يثبت من هذه العبارة

الاصول الجزئية التابع وتضمن الكل مستقلا بعد تقديره فيما نرى وانقدر هذا الصلح في
العضف مقام الكل وهذا ما اعلمنا عليه ايضا وفي اما الرواية الثالثة فتارة المناقشة في بيان
كلمة لا يزل اجازيا في موضع انشاء ولا يند ولا تعلق على الجزئية او يند لا تم كونها انشاء ولا يكون اجازيا
مخالفا للفظ ولخصب الشرع من ان لما فهم الاصحاب مع انه لو كان اجازيا لكان اجازيا على ما
الاعتناء وقد اترا في الاعتناء بعد ذلك وهو في نفسه كما شفع في ان ويرى جامع المطلاع المصنوع
ثم وقد تقرر على ما هو عليه وبعد كون انشاء فاعلمنا ان ارادة مطلقا لا موصوفة خلاف انشاء
منه وقد تقرر في الاصول ان الجملة الجزئية المستقلة في الانشاء هي قوله انما تمام الامر فيها
مقام الشيء في العرف ولزوم تخصيصه في المقاصات عزنا في مع إمكان ارادة الشرع بمعنى
البناء على عدم استحبابه وهو معنى صفة الخفاء ايضا فلا يند من هذا كالتخصيص وقد تقرر انما
ان كلمة الكل ليست مختصة بالجميع ولا بالجزء بل هي الامر بين ومن جملة اجزاءه ومنع الزيادة
ووضوح هذه الروايات وتتمرها وتظهرها وتكونها كما نعلمنا كما لا بد منه من غير من نتيج
الدلالة ولكن قد اشارنا الى بعض الوجوه في بيانها الامر وتكرار للغة في اما العبد فما من
الذي يقتضيه النظر في اطراف الكلام ان يتيقن ان هذا المقام قابل للوجوب في آحادها القول
يلزم الاتيان بالمعنى ومن العبد والتمسك كيف كان علا بظلال الادل المذكورة السابقة
واجرا اجازيا في ارجاع عنايته وقامها القول بان العبد قد علم ان قسم منها بحيث يصير التركيب
منها بمنزلة التركيب من الاجزاء العقلية كقولهم الخبز وزيد بن مريم ونحو ذلك حيث لو انما
العبد لا يد ما يقسموا من الما موديد ولا بعضا منه ولا مستطاعا بغيره الما موديد ولا
من الخبز وكذا زيد بن بكير الغنية الى زيد بن عمرو وفي هذا القسم يعرف التركيب
نحوه لتقدير الكل بل هو من ذلك الباب وقسم منها ليس يمكن بل هو كما هو ممتنع فانه
كما ان السد فان حقيقة جازية عن سبب السد بالما فكلها اجازيا وان كان
بعد التركيب شيئا واحد ونظير ذلك الصلوة في اللباس الصلوة في الاقرا في القرآن الصلوة
ونظير ذلك من العباد الى كالتد كالحصول ما العتية الى الاجناس في العرف بحيث صدق
على المعنى ولا يمتد بالما موديد ومستطاع مثلا امرا فيمكن وهذا القسم يتجنى
فيه القاعدة ويتنظر الدليل وهذا هو الخبر ومن ظاهره ان في امرنا فاعلم القول المسمى
على اسد وتحريك الرجلين في الخبر لذلك في ان هذا المعنى ومن اطلق ومستطاع من المعنى
اوان هذا امر غير ذلك ومن هنا تبين ان القسم السادس لا يجوز في غير قاعدة الميرور

المسبور اذا لم يسمع قطعا فاعلم ان ليس باعتراف المحمود ونحوه والبرهان المذكور
الاجزاء الحقيقية بغير بقية الحكم لا سم باعتراف ان هذا العرف لا يبرهن الامور والبرهان
المركب وموافاته بعد وفاته فوات الكل اذ لو ثبت على ذلك لربطت فوات في الماورد بواجب اذ
المجتمعات كلها مشتركة في عين من الاجزاء بل عرض من الامور من يمكن اذا تغيرت في عينها
مجرد لا يتغير وماذا تتغير والصورة بعين من الكل انما هي ما فيها لا يتغير وتلك ما يتغير فلو
كان مقام ما اتركب متغيرا انما الفصل بعد فوات الحقيقة فوات الفصل فوات الاسم التابع للحكم ^{الكل}
هذه الاجزاء في نظر العين اجزاء حقيقي حتى يتغير من الزمان في عينه القاعده متغيرا في عينه
من هذه الروايات الاتيان بالحق والاشطاح فحين دون اعتناء في خارج عليه ولا يسم
ان المركب الفصل والاشطاح اذا كانت هذه الفصل يمكن الاتيان بالبقية الا في عينه قدام هو عين
عليه لا دليل فان ذلك ارا يجب الاتيان بالحق ويحتمل الاتيان بالحق الاخر من عينه ما يقع في
تلك الروايات لزوم الاتيان بالاشطاح من هذه الماورد والمحبس الموجود تحت فرع امر ليس
من الوجه المتغير بل انما هو بطريق امر ليس من الماورد من عبادة امر هو اشطاح هذا الامر في
المستور والفرع اوصف امر غير عينه لكونه بالاشطاح من الماورد بغير حقيقة باقية امر في
الروايات لا تتصل ذلك على فان في ذلك حل المشكل بالامر بغير هذه الماورد في وجه الحكم
ولهذا الحكم الوصف كاشطية والسببية والمادية ونحوه والاشطاح يجري في هذا الكلام ام لا فتقول لو كان
الاشطاح في الامر بغير عينه يجب اتيانه ببيان الشطية معناه فالاشطاح في الكلام والشطية اولاً
فرق بين اجزاء الشطية لا يسطح المتغير من الشطية بغيره وكذلك لا يسطح الجاهل الشطية
اذا كانت مقدرة فقط لا بعض الاخر وتقرر بالاستلال في هذا المقام متبادر ما قرره
في رواية المسبور ويجوز ما في السابق وكذا المانع لو كان ما عدا امر الامور واجب الاتيان من نوع
متبادر ومن هذا القول يلزم ان لا يصح الجاهل استوان كان ايا في عينه ما عدا من اصله ولا من
تخصه ما بالفضل مرة ان كان ما يتغير بالفضل بينه وبينه ذلك من الموانع وكذا في الامور البصيرة
غير ما كوال القول والذهب لم يجر من الداس وكل الكلام في السبب والسرور وهذه القاعدة
في هذه الامور كقوله في الحقيقة لا يستل الاتيان بالفضل بل بالاشطاح الاتيان بالماورد
من غير سبب ولا من غير ما عدا اتيان في الحقيقة وهذا الدليل يستل ما يمكن اتيان في عينه
الاشطاح ما عدا ما عدا على زانته وعبادة امر في عينه تقدير الشطية والسبب ورفع المانع باجماع
وامكان البعض عينه ان في كون هذا البعض شطية او سبب او ما عدا الامور قاعده البصيرة

اشرف مخلوقا واعظم خلق لا يتفاهر ما في الارض حية او قدسكم العقل بان ما خلق لاجل الانشاج
لا بد من الاحتياج وما لا يتفهم به كذا الحكم بعد ذلك بان يتبين ان يكون ذلك مظهر ايضا ولا
انقطاع بالاحتياج الى الانسان ايها عدم التامر عن استعمالها فيقتضي الانشاج المستلزم
والظاهرة وقد دل على هذا الاشفاق بان امر اية في مقامات متعددة ومن اعظم الامعان جعلها
مظهرة غير مختصة وقد استكمل في صورتين احدهما وجود العلم الانساني في الدنيا والاشياء في القياس
لما في اجتماع الحكم بالظواهر في مقامها صورة كون الشيء مستقيا بالعلم بالقياس سابقا فان الاستصحاب
يقضي سابقا عما يريد من ان العلم الاجمالي لو اعتبر في حكم لا يرد الى ارتفاع الاشفاق لوجود العلم
بين المشتبهات فالبايع ان الاشفاق ثابت بالعقل والعقل وان العرض ليس الحكم بالظواهر
في موضع يجري فيه الاستصحاب لانه ثبت للقياس كذا في الدلائل الواردة في قاعدة بل في مقامها
انما هو بما قد رتب الاستصحاب لتغير الموضوع او بعدا عنه مثل ان يكون ذلك او بعدا عنه
لا جهة للاستصحاب فيه بل هو في المثل وحكم الاجماع او في الموضوع ويطاء على عدم
جبهة الاستصحاب مطلقا في بعض وقد ناقش هذا امرين احدهما ان تامة الانسان لا تجري
الاف الامور التي يتفهم بها فانها اما ما كان قليل الانشاج نادر الانشاج لا يجري فيه ذلك فلم
يثبت خاصية كلية ويطلب بان الاشياء الملوقة ليس فيها ما يتبدل بالانشاج بما يلزمها غالب
الانشاج لطايفة الانسان في مهلة من الزمان وهذا كافي اثبات الانسان واثبات شرفه في
الاف او تامة الثبوت في الجميع لعدم القول بالعرفي من ثابته ان الاشفاق يقضي ان الله تعالى
يقضي ان يجعل الحكم فيما يتفهم به الظاهرة ولا يقضي بان يكون الاصل دلالة على الدلالة خاصة
وورد فيها حكم بطولته ويجاب بان امر من عدم وجود الدلالة خاصة في المشكوكات حتى يتبين
بما يكون الاصل الظاهرة هو حقيقة الانسان واثابها اصل عدم القياس وتقريره ان القياس
حكم شرعي لا بد ان يتلقى من الله ولها احكام كوجوب الاحتياط وجوب الادلة عن التوب
والدين والاصل عدم كل هذه الاشياء فيثبت الظاهرة لاحكاما صديقا لانها لها ثبوت
كما ان القياس حكم لا بد من دليل يثبت الظاهرة حكم شرعي لا بد ان يتلقى من الشرع كما ان الاصل
عدم القياس فيثبت الظاهرة الاصل عدم الظاهرة فيثبت القياس قلنا ان القياس
من كون الامر بين الوجود وبين كونه فحاصلها بالاصل ولما اذا كان لوجودها وجود يardon
الامر فلا يشك ان ان الظاهرة والقياس مثل الحركة والسكون فاما ان يكون عبارة
عن عدم الحركة وما لا يتفهم ان يكون الشيء علة او لا قبل بل علة وسبب غيره فاعلم عليه

الاجمال

عليه والحركة شيء وجودي حادث يحتاج في وجوده الى علة سبب فنقول الاصل عدم الحركة
فيثبت السكون ولا يمكن القول بان الاصل عدم السكون فيثبت الحركة لان السكون كما لا ريب في
معنى القول بعدم العلم بخلق في الظاهرة والقياس فان الظاهرة لا يتصور في العقل لها معنى
والقياس امر وجودي حادث والاصل عدم فيثبت الظاهرة ولا يمكن امره لانه العلم بها لا يتأخذ
ولا معنى لعدم العلم بعبارة اخرى ان القياس الشرحية لا معنى لها سوى وجوب الاحتياط
الصلوة معها والاطفال والشرع من ملابستها ويلزم ان يعرض نفس الجنس وانها عن المحل ونظائر
ولذلك ان الاصل عدم وجوده هذه الاحكام عليه والظاهرة في مقابل القياس فحاصلها عدم
تعلق الامر بالاحتياط شرعا فانما حكم الاصل عدم القياس فيثبت الظاهرة غاية الامر عدم ثبوت
الظاهرة بخصوصها حكم الشرع لكن عدم القياس يكونها هو المحل وهذا التقرير يندفع ما يرد في
المقام ان غاية الامر عدم ثبوت القياس بالاصل فيشكل الامر في ثبوتها فلهذا فثبت في مقامها
من العلم على انما في ثبوت شرعية الظاهرة ان عدم هذا المعنى وهذا القاعدة تجري في الصور
امام سبق الظاهرة والاشفاق الانشاج في مع العلم الاجمالي وعدمه فلا اشكال وامام في موضع
القياس فيثبت فيها الاستصحاب فيشكل امره القاصد ويعني ان من مع جبهة الاستصحاب فيثبت
شرعا بطريقه في موضوع وغيره يتقدم على الاصل لانه بمنزلة الدليل الواو المزيل لحكم الاصل
مع اخذ من شرطه او عدمه بحيث يطرأ في خصوص مقام معرفته فانما في القاعدة الثالث
استصحاب الظاهرة الملاقاة لهذا المشكوك كما لو كانت عندنا امر جلي والظاهرة ولا في هذا المشكوك
بظاهرة فاستصحاب الظاهرة الماقية يقتضي ان المشكوك ليس بحجج ان لو كان نجما لخص الملا في
مع اننا ناهي بالاستصحاب وفي الملازم نحن الملازم فان قلت هذه الملازم بغيره بغيره
ولذلك ان قياس المشكوك لا يتكلم في الملازم فيحكم بظاهرة الملازم في الاصل ويقول المشكوك
على ما كان من انك قلت فلما بقدر الاجماع على ان كل شيء محض وكلهم كافي في امره بطريقه
صغرة هذا الاجماع فيثبت الملازم وتتم احوال ابقاء المشكوك على حاله مع الظاهرة الملازم في
بما لو كان في المشكوك اصل بغير هذا الاصل وبدونه فاما في المدفوع والملازم فالحكمة
وهذا الدليل كافي في مجرى في صورة الشك ابتداء ومسبقا ببيان بلاه اشرف ما في صورة
سبق القياس فحاصلها احتياط بخاتمة المشكوك مع استصحاب الظاهرة الملازم فيحكم بظاهرة المشكوك
بالاكثر من محض في مقام احتمالات تلك امال الملازم وطرح المدرك بالتفكير والعقل بعبارة
معا وما عليه العمل في مثل هذه المقامات انما هو العمل بالملازم لانه استصحاب الملازم فيعمل باللازم

اربع م

بمجرد ان يعلو غلظته بعد فتره كبر ما على قال يعلو ولا يعلو صلواته الا ان يكون
 مقدار الدم مجتمعا يعلو ويغيب الصلوة بقرب من الميزان الجاهل بالامر يقدر ان يعلو بغير
 جميع انزال الدم من غير ان يعلو كونه مظهر لا يعلو المتكبره والاعلان فيه واحتمال اداؤه للمعنى
 كونه من قول نكرة الدال على الوحدة من يكون لغيره والفرق هو خلا في الاصل والوضع المركب
 في العهد من ثابت دعوى ان ظاهره الاستفصال العود بمثل ما كان ظاهرا ايضا فلا يعلو بغيره
 فيجعل على العهد مدعونه بان غلبه التخصيص فلا يعلو ولا يخرج بالبريد عليه دليل وعلى الغلبة
 في العجز بغيره اليه منوعة فندى من اربع صحته اسجله يعلو في الدم يكون من التبريد كان
 اقل من الدم لا يعلو الصلوة والوجه ما تقدم قالنا بقية انما من جهة من علم الدم يكون
 في التبريد على وانما في الصلوة قال ان رايت وتعليل فربما من فاعله وصل الى اشد من فاعله
 البصر ان علم الدم في قول يعلو ان يعلو بغيره على فاعله الا اعادة السماع وراية جيل لا
 ان يعلو لرجل في ثوب وفيه الدم من غير ان يكون مجتمعا فاعله الدم هو في الوجود في الجميع ومما
 الشان الاستقراء ان الغالب في الدم كونه من ذي كماله سيما فيما يشاره المكلف والظن يعلو
 المتكبره بالغالب من جهة الا لا تقطع اصالة الظهارة الا ان في افتراء على هذه الاولة
 نظر ايضا من جهة وضوح الدلالة كما لا يخفى على من لا يحفظها احقا فلا يعلو هنا فاعله انما هو
 احد بين ادعي الاجماع على الظهارة المتكبره من الدم وان كان يمكن المناقشة باحتمال كونه من الاجماع
 على اصالة الظهارة لا الاجماع فاعله من صانع ما في كلامه من جهة الحقيقين من ثبوت اصالة الظهارة
 في الدم والمصلحة على ان يقدح في ثبوتها في شرف اصالة الظهارة المتكبره وهو الاصح والاولى
 وان كان الصوري يستكمل من الاسوال الواردة على اصالة الظهارة احدية فاعله

سرا

مقدرا باعتبار حال المرتبة وسبابة اخرى فيما كان اشك ناشيا من نفس الامر لا ناشيا من حال المرتبة
 وان كان من جهة المكان في الدم اي في غير مرتبة لا يعلو فيما كان اشك بين الامكان والاشكاع
 بان يكون احد طرفي الشك موجبا للاشكاع الحقيقى بل فيما كان اشك في الوجود والعدم فلا يعلو
 في الخفى فان الدم فيه وان امكن ان يكون حقيقا لكن باختيار ان يكون امرا لا يعلو في الحقيقة
 يكون اشك في هذا الدم من جهة ان احدهما من الشك في كونه اثنى وبعيد كونه في الواقع اثنى ايضا
 لئلا في كون هذا الدم حقيقا وعدم صدق ان كان يرجع المال الى الشك في ان الدم حقيقا ام لا
 فيما لو كان اثنى متكبره بطرح وعدم المتكبره اياها في العدم وان اشك في مرجعها الى احد
 في قابلية المكلف وعدم ثبوتها في كون الدم حقيقا عدم صدق اعتبارها استصحابا للمعنى
 عدم اياها في الاول ما لم يتبع اضع الصغر وتوضيحها بتبع اللبس وانما الثاني بالمكان لا لا
 ما لم يثبت ثبوتها في غير مرتبة فاعله في قاعدة الامكان في الثاني لثبوت الشك في قابلية
 بالاصل لا يعلو في الاول لثبوت عدم اهليته ولولم يثبت الاستصحاب في جهة الميكن وان اعتبرنا
 بالامنية لا الاحكام الامر بطلان ان الميكن يتبع من الصغر الواقع وهو متكبره ويمكن مع عدم
 واقع وهو لم يثبت صا هذا اشك وانما بين الامكان والاشكاع فلا يعلو في غير فاعله
 على ما تقتضى اولها وهذا كلام بالامنية الى الدم المتكبره في غير مرتبة من الدم من خارج
 انه لم يعلو من ازا والمكن او ما بين الامكان والاشكاع لا لا يعلو في غير مرتبة
 فاعله المصاحف من عدم مرجعها في القاعدة فاعله لان امكان الحقيقه انما هو في الدم المتكبره من الدم
 واعا الخاب من غير مرتبة فاعله في غير مرتبة من الدم صا هذا اشك بين الامكان والاشكاع
 غير بعيد بالامنية في الاجزاء لكن الاولة الدالة على عدم الامكان المخلقة بثلثيها
 الفرض والمعتقد في ذلك انما هو دليل وان كان ايضا مثلا لا يعلو في ذلك في ذلك
 مفرق في النظر بان القاعدة فيه وتدل سبق الى بعض الاذهان ان كلامه شك في كونه حقيقا
 يدور من بين الامكان والاشكاع في الواقع لولا يمكن حقيقا يتبع كونه حقيقا فاعله
 بين هذا وبين الاشارة السابقة وهو ناشئ من تصور النظر وتصوره ان من الامكان انما هو
 احتمال اثنى لظن من وما امكن كونه حقيقا معناه انه محتمل كونه حقيقا في الواقع وعدم صدق
 طريقه وجوده والاشك في الاول واجب والثاني يتبع محتمل في مثل الخفى فان الشك فيه ولا
 في كونه امرا لا يعلو بغيره بل يمكن في الواقع اثنى فاعله في ذلك ان اثنى فاعله لا اثنى حقيقا
 والميكن هنا في مرتبة احد هما في مكانه واعتباره واثباتها في كونها اثنى وعدمه وذلك واضح

صدور راجحة من غير ذلك الطريق ما في بين ومصادق الواقع لا يحتاج بعيد ذلك الى ان يتبين بانها لا تسري
 ذلك انهم يسمون كون طريق الوصول لا يشترط صحة ما هو به وهذا الطريق لا يتكبر الا ان يبين ان الطريق
 شطرا وانما فيها احوال اولوية او لا يسميها بصحة طريق لا يشترط ولا تقليد للذي لا يطمئن بها المتقن
 فاما ليدور حولها لا يلاحظ جعلها كما في بين في الاشتغال واستقلال القضاء لتجديد الوفاق حاصل من مصادق
 الامارات والقرن بينا حاصل من ملاحظة طريق الشريعة كما في ابا يونس والقرن بينا في الواقع وبما فيها
 الاعتبار الكافية حد المنتشرة في ابرار الفضل شغلة على احوال من تان العمل بكيفية اعتقادها السالم في
 ثم لا بأس بذلك فتلان يقول شككت في كذا ففعلت كذا الوصية من كذا غايقت بكذا ففعلت كذا
 كذا فاجاب له لا يفتي في مثال ذلك بالصحة حين كان عملا اسألت باعتقاد وهو في الواقع ولو كان العمل
 طريق عقدي بالاولاد وان وافق الواقع لما كان يفتي في هذا الجواب وكان ينبغي ان يقول احد هذه الصلوة
 وكان بعد ذلك الفعل كما فعلت فاستان كون المسلمين عالمين بالكم طريق غير معتبر يستبعد هذا الواقع
 انهم كانوا يعتقدون ذلك من القران سيما وانهم لم يثبتوا على قولهم ان لا يفتي في كذا ففعلت كذا
 على طريق غير شريعة ثم كانوا يكررون النوال وهذه الروايات وانما لها كثرة لا تنقص على راسع احوال
 الصفة مما يزيد ذلك جواب لا يشترط اذا خالف على الواقع بالاحارة فانه كان من كونهم على موجب
 معتقدهم لان حجة شريعة وجها صحتها احوالهم من ملاحظة الاشياء المذكورة من ملاحظة طريقة الملة
 كون بناء المسلمين خلفا وصالها على ذلك فلو كان مع ذلك مجبا لقضاء لا يشترط من الامر على ذلك
 ولا يشترط ان بين الاصحاب على المسلمين قابلية لعوم البولي وقام ما يتفق شخص على اجتهاد وتقليد
 من اول بولوعه مع انه لم يجد ما يدل على لزوم القضاء على اجتهاد ولا اقران سادسها ان وجوب القضاء
 مع ذلك موجب للعصر يخرج الشريعة من المتقين في الشريعة بالصورة القطعية والاجماع على ذلك وقد قد
 يخرج مع وسابها ان يثبت القضاء يخرج صدق القرائن ومن في مطابقة للاسواق في الواقع في الامارات
 في اصلا وادبنا في ذلك على الصحة فتقر انما ان يصدر منهم هذا العمل ولا يقتضون في الطريق الى
 حصول الموت فالحكم ما ذكرناه من سقوط القضاء عما لعقاب وجعل الامتثال والمقارب والادب
 عليهم الاتفاقات والتبعية وحدث لهم الترتيل في اجتهاد الطريق فيجب عليهم حصول الاجتهاد والاجتهاد
 او التقليد بالعبية الى الامال اللاحقة لزمان الاممانيات فانما الكلام في طريق معتقدهم بكيفية الاجتهاد
 اللاهية انما اهل كانت مطابقة الواقع حتى يلاحظ اجناسا في من حكم الخرافة لا تفتي فيقول يعلم ذلك
 بالاجتهاد او التقليد المعبرين او العلم الفعلي لما يتفق باب ففعلت كذا صور احدها انهم بعد ما يحصلون
 الطريق المعبر من الاجتهاد او التقليد وعلم قطعي مجرد وما على اجناسا ملحقا لذلك وهذا يظهر

لغيره من عدم لزوم القضاء وما ذكرناه سابقا كان حكمه المشكك بنسبها وهذا الفتوى انما هو المعبر
 الا يقتضى العاقلون وانما انما من اهل العلم السابقة بما افهمه الا ان من طريق المعبر هذا الحكم
 الا ان ذلك من كونه من اعتقاد المطابقة وكان مخالفا لواقع وثانها انهم يتكلمون في من هل كان
 مطابقا لهذا الام لا لمراد بانك هذا من العلم انهم من مخالفة وبعبارة اخرى لا يطمئن المتقن ولا
 المخالف من جهة نسبتهم بكيفية ما علموا سابقا بمعنى الزمان وهذا حجة ان احدهما الحكم بل لزوم القضاء
 يقتضى الدائرة مع وجوب العقاب والمستقلال احوال الموافقة للواقع ولم يعلم فاحل قضاء الامر في الاثنان
 فانما المراد دليل القضاء لو كان قضاء وتمايزها بعدلان المقصود من كونهما في وقت معتقد للملك
 ولو حصل العلم بانها لغة غايرة اشك في ذلك في عموم ما لا عدم المعبر بانك بعد الواقع فلا موجب
 هذا بطلان اننا في الواقع على وجه الصحة وانما انتم القائلين بعدم المعدية في وقت ما لا يسمي هذا
 وجوه احدها انك في باقية وسبيل العلم اليقيني اسدود ولا دليل على العمل بما بعده للاجتهاد او التقليد
 وما عداهما حجة وجوب المرجح عن عينة الشك في الجواب ان الكلام ان كان في الخلف والاشك
 الطرحين في المقام فيقول ان الفرق بين عدم العلم به وعدم خطوره بالبال فلو وجب للتخفيف في
 كان الجنب في الشريعة المستعجل من المجللان بدونه فيقول المرجح دليل على خطيئته او انما هو في بيان
 الى المأمور به فاذا حصل الواقع بدونه فلا مانع من جهة ما يقول من خطيئته لذلك ولو راعى ما حصل
 ليس بطلان عباد من جهة الشريعة بل من جهة انه لا يطمئن بكون ما في به عامورا به فلا يحصل من خطيئته
 وتمايزه في واقع ما سئل اهل الذکر ان كتم لا يطمئن وما روى من الاخبار على الامر باحد الاحكام في
 الرواية والعلماء انما يهدون في ذنوبهم دون غيرهم والتجواب بان كان هذا قطعا لئلا يشك في الامور
 بعدد وها هو اما اهل العلم فيكون بطلان ذلك لان ما روى من الاخبار في ما ينبغي ان يشك في الامور
 او التماسا من العلم فيقتل هذه المقامات هو العلم العادل الذي يطمئن به النفس ويحصل اليقين
 الاطمینان من اية روى من علمه فلا يفتي في هذه الاطلاقات ويجوز مثل ذلك عالم ما حصل من
 وتالفا غايرة ما ثبت من ذلك وجوب الرجوع للمعبر والمعبر لهذا كون ذلك لا يوجب بطلان
 العباد بدونه وانما الحكم المعاي حكم الله باعتقاده ما في به على طريق الواقع فلم يثبت من هذه الادلة
 وثانها ما دلل من الحق عن الاتباع بما روى العلم مثل قوله تعالى ولا تفتن في ذلك ما علمت
 به علم الحق فاما ناه عن جز العلم وما نحن منه فيكون فاسل والجواب بان هذا التكليف لا
 الا على العاقلين والاحكام الوضعية وهو القضاء تابع للنهي فيكون كمن اتى بالصلاة بما اهلها بان
 الحكم عيني فخرت مع الحكم الوضعية وهو القضاء تابع للنهي فيكون كمن اتى بالصلاة بما اهلها بان

ذلك لما نزل لا بعد اعانة اللازم ولو كان مواساة لوجوبه لا بد ذلك الامر في العرف واضح فمنه
 لغرض وكان بعنوان انما لا يحتاج الى ذلك الخارون وغيره اياهم حتى لا يكون سببا لقطر لظلم كان
 اصل بناء اعانة اللازم وان كان لا يفتقر الى المعصية الا بوجوبه وكل من يمتنع بها وهذا السلطان
 انما هو ليس باظهار لظلم لغيره بل هو بغير سبب الشوكة سلطانا وكثرة سواد وروعة امره فقل ان على الامور
 لم يجد من الخادم فقل بعد ذلك وانما يمتنع بها لغيره لان الاعانة لا تكون بحسب ذلك بل بحسب
 وان لم يكن قاصدا كما في نظير وفي التقييد والاعانة لا يكون بحسب ان الاعانة تابعة للقتل
 نعم بغير ذلك في الشرائع كما قد يكون العمل بحيث يبعد ذلك معاونة للظلم وان لم يكن قاصدا لذلك
 كما لو كان مثل الوزير والعمال والكتاب والمخدوم فان هذه الجماعة وان لم يكونوا قاصدين من
 وزرائهم وجنودهم الاعانة على المعاصي والظلم ولكن هذه الصفة وهذا المنصب قد يفتقر
 لقيام الشوكة بهم وان قد يكون ذهابا عن العمل في عامر وظل لم يكن سببا لمجرئة وشوكة من
 كون مبرر اليه سببا لبعض خيرة في عمله فان هذا المبدأ وان كان يجهل في الثانية اعانة لغيره
 وان لم يكن محلا للقتل ويخوذ ذلك المكاتب الى شخص كما لا يخفى على المتأمل وبما لا يلزم الاصل
 بالاعتدال قد يكون ضرر ذلك العمل بغير اعانة وان لم يكن قاصدا لذلك نعم من
 ظاهر في كونه اعانة لغيره من له قصد مغاير كما انما هو مظهر او يخوذ ذلك بغيره من
 ومنه ما يكون مخصصا لا ينفع فيه شبه الخلاف قد برز انه لا يفتقر الى حال في صدوره قصد
 الاعانة على المعصية ان يكون هذا سببا مستقلا او دافعا الى الفعل او يكون مخصصا الى شيء من
 التفصيل بالاحتفاظ بمرتب يكون كل منهما سببا مستقلا في ذلك او يكون الجميع المركب سببا
 بحيث لا يتحقق احدهما لغيره او يكون الاعانة وان لم يكن فاعلة قاصدا الاعانة مقصودا لذات
 والمال مثلا تابعا او بالعكس فان هذه كلها اعانة مجرئة وهما شري في غير ذلك في المعصية
 المقصودة فلهذا ترى الاعانة وتعمل فلم ترتب المعصية فلم يتمكن من جعله فيه لا بعد هذه المعصية
 الحق عدم الاعانة طافا بغيره وان لم ترتب عليه لكن هل ترتب لانه اعانة او غيرا من جهة
 ان الاعانة على لازم لا يقتضي الاعية لا استبعاد في صدق الاعانة على المجرم بغير مقتضى ذلك
 عرفان لم يرتب في الخارج فان الاعانة عبارة عن تهيئة المقدمات للمجرم وهي لا تستلزم حصول
 وان كان تهيئة المحققين على كونه اعانة والاعانة لا ترتب على العلم والظن بمحصول المعصية
 ولا يفتقر العقل الى الاعانة الا بعد ذلك في صورته انما لا يبعد صدق الاعانة
 فان من ان يفتقر الى السلطان ليقول زيد لم يمتنع على المجرم وان كان ضالما في ان يفتقر

فتقله ام لا نعم لو علم لعدم خلافه في ذلك اعانة او ليس ذلك الفعل في الحقيقة تصد او بشرط
 ايقعه على اولئك او على غيره لم يمتنع عليه في لازم المقصود ولو علم انما صدرت من جهة عليه مع علم
 ما به لا يمتنع له في ذلك لا بعد هذا العلم من الاعانة اذا ارتقت على الاعتقاد فما هو مرتبة على
 الفعل له مدية في ذلك مع كون العامل محتملا في نظره ذلك ولا يحتاج الى حصول ظن او علم بما
 ذكرنا من انما في ما مر على الاحواب في كثير من الامثلة كما استرنا في
 ضمن الامثلة الى بعضها قد برحق لا يخلط عليه الامر
 وهذا تمام الكلام في هذا من المتركات
 فالنقد وضاد من المتركات في اعتبارها
 ويأبوا عنا رين المعاصي والاعانة
 بصون الملك العلام
 واصل العلم
 بالاعتدال
 غفر له

الاية

لذلك عمل على الاحتياط فيتم حاشا ان المراد بمسوق الذكر الموجب للعهد في كلام المورث انما هو
حكم من الله في حاله فباع ونحوه ويحتمل بقاء بعض من الحقوق غير معلوم حكم فمما سبق في ان
فلا تشمل الاية وهذا من اخص الحكم لا من اصول الادارة العموم من العموم في التكليف والاحكام التي
والصعود بين الناس ونحو ذلك وهذا الاشكال فانه لم يرد كونه العقوق الفقهاء داخل
في العمود هل الحكماء الثابت من الله مع من اهل البيت والعقد ونحو ذلك داخل فيها وهو خلاف
الغرض وما سألنا ان احتمل الاية انما هو مع مطابقة الحكم في السابق واللاحق كما في مثال
البيت والوصية الذي ذكره وأما مع اختلاف الحكم فلا يلزم الاصل ان كالموت لا يجوز ذلك على
الانوار ونظيره لك وله شبهة عندنا سبق الحكم لا يحتمل ذلك بحسب الالوان الخمسة ثم
ذكره ذلك بحسب الالوان ونظيره لك ولو ثبت عندنا سبق الحكم بالعقوق الفقهاء ونحو ذلك
من التكليف لا من الوفاء حق فيعرف هذه الامور ليرى ما يماس في كونه حلالا لا في امارته كما
ان يجوز ذلك ووجوب الوفاء حكم جديد وان كان مشتملا في البعض سابق وهذا فيها ذكره
من المثالين بما تفرق وسأنا ان اراد من الاية بعد بيان الحكم سابقا بغير تأكيد لما سبق من
الادلة على الاحكام ويحتاج الى ان يحال انما هو غير ذلك ولا يلزم ان الناس اولى من الله
وهذا مما يؤيد عدم الاحتضا من العمود الالهية يعرف فيها كما اشعر به كلام المورث اذ العمود
الالهية يعرف فيها بعد ما من دللها المنبذ للاحكام وجوبا ونحوها ولا يحتاج الى قوله او عوا
بالعمود وانما ان كلام اهل البيت علم ارادة العهد كما ذكرناه انما هو هذا من عدة الخرافات على ذلك
فانهم وان اختلفوا في تفسيره وهذا كله من لوجهها من حيث اراد ما سبق قوله المائدة او
للازم وما سألنا ان الجواب على المسئلة بها ليس من عموم الاية وعدم كونها متبذرا
فلا وجه للمسئلة والاجابة في الاحتمال البارد وما ذكره من كون ما قبل الاية حجة العقوق ان
اعتمد في ذلك على مقتضى العرف والشرع فان قاعدة ذلك على ذلك انما ذكر بعض الامور التي يجب
احتضا فيها بل يدل على دخولها في غيرها كما لا يخفى على من لاحظ العرف معاذة الى ان في كلامه
استعمال العمل على ما سبق بل العمود فكيف يعقل احتضا ما ذكره من الاحكام الشرعية بهذا
ما يدل على ضعف الكلام السابق بل يخرج عن ارادة العهد بما سبق لذلك ذكره في الاحكام بعد
على دخولها في العموم من عوام اذا اعتدوا من العمود كشف عن عدم ارادة العهد ولا فائدة

بين امراد من العمود فبما ان استند في ذلك الى كلام صاحب الكشاف في تفسيره للاختصاص فلا
ثم معارض كلام اهل القبيلتين المعقود مع ما فيه من الاجابة التي لا تطيل الكلام بذكرها مع
المدعى مع ذلك لا الاية الكريمة الطاهرة في هذه الاحتمالات الواضحة مما لا ينبغي صدور عن مقتضى
فصل عن مقتضى ولا يدل مثال ذلك دفع الفهم ولا يجوز في المطلب وانما هو تحريف عن جادة الذي
السير من الخيالات التي لا يليق بها ان صاحب الفنون يهاجم الجاهل صاحب الامم خلفا بعد
سلف على المسئلة بها من دون الثبات لهذه المسائل والادلة ان نظيرهم ثابت وتعلم
غالب من ان الله انزل على الملائكة الشريعة على العموم لم يجمع في بين ارادة التأكيد ولا ايسر ذلك
في كون بعض امراد العمود كان وجوب الوفاء به معلوما قبل نزول الاية فبما قبله الى ذلك
البعض كما ان البنية الى اعادة تاسيسها هو جاز انما دل على عدم جواز التسمية الشريعة
في اكثر من موضع يدل على عدم جواز هذا ايضا فلا بد من العمل على التأكيد والتأسيس في العمود
على ما بالناس امين خلاف الاصل كالتخصيص ليجب يحتاج الى دليل وانما جاز هذا او من
سابقا وما دل على المنع اما من جهة عدم ثبوت الاستعمال وهو ما نحن فيه ثابت ولا يمكن انكار
ظاهر ما من جهة لزوم التأسيس لو ادخلنا الوحدة وهو هذا من وجوده وليس كونه
تأكيدا او تاسيسا متعلقا الى معينين حتى يمنع منه ولو جاز انما من ذلك على التأسيس
وقوعه عند اهل العرف كاف في صحة ولا يمنع القيام الدليل على عدم جواز مع انما هو
على التأكيد بغير ما من كلام من سبق اكثر الاحكام ونقد دخول محل بحث الاحتياط في العلم
بغيره وتوجع العقد وعدم امكن تأخير حكم الى اخرها ما ينبغي ان يعلم من المائدة في تفسيره
فيه احتلالا تحت الدليل من ان يقول غاية الامر الاجابة في كونه تأكيدا او تاسيسا ابتداء فتقول
هذا لا يصح في اثبات صحة العقود المشكوك لا تقول ان كان هذا المشكوك فيه ما علم وجوب الوفاء
به قبل هذه الاية فهو صحيح وان كان العمل قبل ذلك فهو داخل في الاية لا في التأسيس على الظاهر
او من التأكيد فيكون المشكوك فيه معام الصخرة اما الاية او قبلها وهو المظن مضافا الى
ان العمل على التأسيس يرجع بكلام اهل اللغة والغرض من هذا التأكيد كمال ما يدل على عجزها
علم او علم خاصة كما لا يخفى على العظمى وانما ان العقد هو العقد الموثوق به من العمود
يدل على صحة كل عهد وثيق والعقد الضعيف ما لم يثبت صحة وثقه فهو غير وثيق ولا لازم
من ذلك ح الدوام ولو ثبت اثبات الصحة شرعا بالاية على ثبوت الاستيناف في العقد

ووقف ثبوتها على ثبوت العقود المزمع التزم على ما عداه غير وثوق ولو سلم حصول التوثيق
 بالبرهان من دون حاجة الى شرح فنقول ان هذه الاستدلال او المظنحات
 صحيحة على عقد معين لا غير لغيره من حيث من ذلك استنتاج وجوبه بناء على ما تقدم على عدم الفسخ
 لا يبعد ذلك موقفاً لان ذلك ما هو معنى اصل العهد فان المراد من العهد هو العقد على الايمان دون
 ما هو مقتضى استنتاج لا يدل على الاية وان المستدل بان ثبوتها لا يثبت بان من هذا العقد بالعهد
 المؤكد يخرج مدلول عقود الناس فيه وهو كما شفع عن اركان من التوثيق فمضمون هو موثوق بها
 واللام يخرج مدلولها وان ثباتا انه معارض بذلك اهل التفسير كثير من اهل اللغة دخول البيع
 وتطابق ذلك تحت العقد من ذلك انشاء الركن كون الدخول من جهة اركان العوجبة للتوثيق
 وثباتا بان يفرج اهل التفسير على العوم فغيره على طلبة التوثيق بما ذكرنا وما قبله من ذلك في
 الايمان اطلاق العقد على هذه العقود المعروفة فانها هو كما شفع عن دخول تحت العقد فلا
 من ذلك حاجة الى اعتبار معنى التوثيق او التامر ما هو المعنى في العقد فلا ندر في ما نحن بآثار
 العهد كما كان يتحقق من جانب واحد فيكون معصومان من الجانبين وثوقا عن اذلا بدين ما هو
 الطرفين اوثق مما هو من الواحد وهو موجود في العقود كلها الى هذا المعنى يترتب
 معنى اهل اللغة ان العهد يجر من جانب العقد لا يكون الا بين اثنين وسامان بان التوثيق ليس
 الا التاكيد والمباينة ولا يثبت حقيقة العهد ليس الا الا التزام وهو يوجد بعد الطلب
 الى شئ اخر والعقد الفقهي يبرأ منهما الا انهما لا يصلحان خاصة لخاصة لخاصة لخاصة لخاصة
 اعتبر بها وان هذا لا يثبت للعهد اصادق فيكون التبر بالاشقة فالمنافسة في كون العقد الفقهي
 عقداً محضاً هو هو على ما مع الاطلاق بعض اهل اللغة كونه بعينه العهد والبطون المشبهين في ذلك
 وعامهما ان العقد اذا اصاب معنى العهد فيقول للعهد في كثير من هذه الوصية والامر والهيبة
 ذلك وما نحن بصدد اثباته ليس اطلاقاً في شئ من ذلك فلو سلم ان يكون للعهد معنى فثبت ان
 غيره اذا دونه في الاية غير محال فثبت ان يراه ولو سلمنا الاية المشقة وانها لا تكون الاية
 مطلقاً او بما لا يرد الا امر الايمان والعقوبات ما استجيب بان هذا الكلام من الوجه
 يمكن اما ان لا يرد تفسير اهل اللغة العقد بمعنى العهد لا يحصل فاما لا فثبت ان هذا
 الكلام اما هو من الواطئ لفظ العهد ويذهب الى حقيقة واما ثانياً فان التفسيرين لبعض العهد
 ادخلوا فيه العقود الفقهي كما ذكر في عبارة اهل اللغة وعبار اهل التفسير فلا وجه للقول في

بالايمان وثالثاً ان هذه الآية من معاني العهد ثم اذ كانا مستدبرين تحت معنى تمام هو المعنى
 بالعهد وليس بشرط الاضطرار حتى يقع الايمان ولا يوجب كونه بشرط ما عداه على من لم يربط بغيره اهل
 والعرضين في بيان اهل الاستدلال فاللازم ان ارادة كل ما هو عهد والامر والامر والامر
 وتجهيد وهو شامل لما ذكره كما يثبت في كل العقود وهذا مع في كلام اهل التفسير وكما ان
 من الشهادة على دخول العقود الفقهي في الاية المزمع لهذا الاحتمال المخرج عن الايمان وما ذكرنا
 ان العقد هو ما علم من اللغة هو ما جمع بين الشئين بحيث يحصل لافضل فاذ كان هو المحقق
 فيكون المراد في الاية معاً الحائز في شفع دائرة الكلام وعمال الجداول في الاية كما لا يخفى وميزان
 العقد في كلامهم ما هو العهد كما عرفنا ومطلق الربط بحيث يشمل المحسوس وغيره ولو فرض
 اختصاص بما ذكره فتقيد لا يبين ان الدلالة الاية لا يبراهن ان الاشياء التي جعلت بها اركان
 سيجب ان يفصل بينها وهذا لا يبطر بمصلحة التوثيق وليس بل اطلاق من وصل حبلاً
 بحبل اربع اجزاء وحسباً بحبل اربع اجزاء ان يفصل بينها فليس الا ان يراى اربعة اجزاء وليس
 الا ارتباط العلامات والتوسط وتلك وما قبله والامر من الايمان والتكليف لا غير والامر
 المجهول من الصانع وبين مخلوقاته وهو شامل للمحل البحث ويؤيد الجواب كلمة المصنف على
 المحنة في الجملة فلا مجال للتكلم في الاية بما يوجب تفصيلاً في الدلالة انما هو عموم ما دل من الراد
 على ان المؤمنين والمسلمين في ذلك كالمسألة كرات في تحت التوسط بقرب ولا يها على كل
 كلام والتوسط عبارة عن الايمان وهو معنى العهد فيما هو ملك والعقد كلها اية الايمان والامر
 عهد كما قرأ من ايراد من التوسط الربط وتلقى شئ بشئ كما ياتي ذكره ان شئ فثبت العقد اية لها
 ربط وتلقى لاحد الطرفين بحيث ثابت اتصاله كل شرط فيجعل محل البحث وخرج ما خرج حاله
 لا يفتح في كون العام مجتزئ في الباقي ويجوز زيادة تخصيص في المقام بل في الاقاعات اية
 يدل على الصحة فاستفاد في حكمه من جهة شرط ايمان او تنكحاً في شئ غير اصله امة لا يفتك في
 ذلك ما هو واحد عام المومنون عند شرطه ولو لم يرد من الايمان والامر والامر ولا يرد
 الاقاعات كالتطابق في النعمان والعق والاذن وتطابق ذلك التزامات لتفصاتها في كل
 تحت العموم ويثبت كونها معنى من الشئ ويجوز انما البحث السابق في جعل على المتأخر وعدم
 ويجوز الكلام السابق في التعميم لا يرد في الاقاعات ويحكم به حتى في التنكح في شئ غير اية

الشك في التصديق والظن الاضاح والمخرج المصون من العموم والمخصص فاذ لم يظهر
 عن الايمان القاطع عبارة عن كونه من امر اذ العام والمانع ليس الا اعتناء بما اعتد به المخصص فلهذا
 وانما ان العام اكثر اموال المخصص من ان الخارج غالب الموطا من الداخل فاذ شك في كون
 هذا المخرج من احداهما فافطن بلفظ العام في جميع الجوانب الخفية وان كان به دليل ان هذا الذي هو
 عن مظهر فان الظن يكون المتكلم من غير ذلك البستان المتكلم لا وجه للظن باو ادنى العموم حيث
 اللفظ وانما يجب الظن بان من افراد ما هو من طوائف الادراك عند رتبة المظهر الخلام السابقي
 لا يخرج عن نوع دقة والاعتناء على الظن اللبيك تراعى ان الفرد المشتبه وان كان يتكلم كونه من
 امر او العام والمخصص في الحكم وانما اللفظان وان كانا مضمينين الى الواقع لكن بعد بل ان الامتناع
 والاحتمال في دخول تحت احد هاتين الواقعتين بغير حكم الواقع بجموع لا يبرح الا الظن ولا يبرح في الظن
 ودون تحت العام متيقن بقصد لفظه على قطار صدق المخصص عليه شكوك ولا يبرح اليقين
 بالشك فيمكنه بحكم العام على الظن مع اشتبا الواقع وهو الذي يتحول بان الرجوع في ذلك المخرج
 الشبهة الاصل ان كان حكم العام موافقا للاصل فيقول كقولنا في الارض جميعا الا حيث شك في كون
 شك بحيث وعده على طريق الاستثنا بالموضوع انصف من بعض مفهومه للظن وكان الامر
 لا يما حتمه بالعام وان كان حكم الخاص موافقا للاصل فيقول كقولنا في الارض جميعا الا حيث شك في كون
 شك في راحة من اليهود اذ لا الاصل البرهان في وجوب اهل الاصل من قبل كل من
 ما ثبت وهذا فيه معلوم الدخول تحت احد الامر في اما القول بان لا يبرح تحت المخصص
 على فلا فائدة على الظن لانه مخالف للاصل في الظن حيث يكون مطابقا فليس دخوله تحت
 بل تحت الاصل بمعنى الاحتاق حكما او الجبر في ان اشتبا الموضوع مع العلم القطعي بعدم خلقه في
 الواقع عن احد الامرين لا يجب الرجوع الى اللفظ اذ قد علم عدم ارادة ظاهره من اتمام فليكن
 جعل بظاهره ولا يمكن ادخاله تحت دعوة الشك لعدم التخصيص في ذلك الخارج عن تخصيصه
 اخر بل انما هو من امر او مخرج بنوعه على احدى اوجهه في الاصل وكذا امر او مخرج
 خارج بنوعه لا يجب بياره في التخصيص فليكن العام واما رتبة المخصص للظن بالموضوع والعرف
 في كونه من اهل الظن حيث يتخرج تحت ظواهر الاضافات وادام اهل الحق على الظاهر العام في
 غير ما كان موافقا للاصل على نظر بل مخرج وان شك في الاحتياط في خلاف الاصل حتى يجمع الامر

الامر يتخرج فيكون الاقدام الشكلا على الاصل انما من الخطاب ذلك ولا يتم كون المتبادر من الوصف
 الماحوق في المخصص المصون حتى يشك في وجوب المانع ويبرح منه الشك باللفظ في هذا الظن
 ودخول نوع مخرج اخر لو لم يكن وصف الخارج ماحقا او لم يكن مخرج نوع المخصص قد مر هذا
 غاية الخلاف في هذا المرام والذي يخرج في النظر القاصر انما هو الاضاح تحت العام للوجه الماضية
 وان كان خلاف ظاهرا لا يمكن ان يماضي الغايم على الثاني ولكن يمكن دعوى الاجتماع كون طريقتي
 الاحتياط وطريق التخرج على كون المتكلم فيه داخل في العام فان شك في صحة ذلك
 من الايقاعات والعقود ومن باب الموضوع الصحيح فيحكم بالصح حتى يظهر فيه ما في مقتضى الاصل
 الصحيح ويمنع الدعوى وغير ذلك على هذا الوجه الذي هو ان لا يفرق احوال بين صدق الظن
 المعامل من مسلم او كافر او لم يقل بطلان معاملة الكافر حتى لا يجازي تجديلا لا بالبرهان على ما
 صدقوا هو في حجات وفي جميع وهذا اصل اخر هو على اصل المسلم وقوله على العرف فلو صدق
 عن عقدا وابقاع وشككنا في انه هل يقع على جبر صحيح او فاسد فالاصل المقتضى بالصح وان
 لم يقل باصل الصحة مطلقا الموضوع الصحيح وهذا اصل الصحة التي ينبغي ان يكون على ما قام الله
 وغيره انه يقدم قول مدعي الصحة ومن حقه عن ذلك ولكن مدلوله على الاجتماع والاختصاص
 الكثيرة ويأتي تأسيسها وذكر ادلتها من رفع الاشارة الواور عليها في عناوين الكفر بالاصل
 انتم فانظر لا ريب ان الاستثنا في المعاملات وهي العقود في الايقاعات يمكن ان يكون
 لازمه بحيث لا يمكن رفع اثارها بعد تحققها على ما يمكن ان يكون شائعا من دون عرض عارض فلو
 حول العصب والاحتمال وهو المستلزم ويمكن ان يكون هذا فاعلم باللفظ والاطلاق
 وان لم يكن هناك ما يوجب صحة العقد كون المعاملة بنفسه ذلك وهو المعجزة بالمعنى والاب
 ان واحدا منها قد يصح معلوما شرفا وقد يقع الشك في كون العقد جائزا او لا فاعلم بالاصل
 المردم والحوار والاصل في البين والحق ان الاصل في كل عقد وابقاع عدم جواز رفع اثار
 في غير الاصل بل في ذلك لوجوه الاول ان العقدا والابقاع اذا تحقق بوجبه رتب اثره في
 عليه من حصول ملك العين او منفعة او ابتاع او بطلان ولا يرفع الاثر عقدا وابقاع
 تحت ذلك وبالطريق لا ريب ان الاسباب الشرعية بعد تحققها تترتب عليها اثارها فانها اذا
 شك في المردم والحجوان فالامر منه الشك في انه لو فتح هذا السبيل لجل ذلك السبيل

185
ام لا يحويان على ما لا يشك ان خصية عدم زوال الاثر من ملك او نحو ذلك بل يشرى وهو
معتق للزوم فالعقد يقتضيه ان يكون قابلا للرفع اثاره بعد حكم الاصل لا المستحق ان يكون
العقد ولا ينافي امكان الضمير اذا استعجاب عبارة عن بقاء ما كان على ما كان وليس يحويان
في العقد عبارة عن عدم بقاءه على ما كان بل هو عبارة عن امكان ارتفاعه والامكان غير الموقوف
على مواعيد منها فالاستعجاب غير منتهى بل هو ان العقد بالمتى العرف وانما هو ذلك لتعظيم الضمير
والاحكام في مكانه لا انما هو ليس المراد بالمعنى الا الامكان الشرقي بحيث لو اراد الضمير
الاذا وقع والعرف ان الاستعجاب يقتضيه عدم نقض العقد بوجوبه الا ان الاما يجب الجبر
بزواله والعرف ان ما يشك في ان الضمير والرفع اصل هو ارفع هذا الاثر ام لا فالزوم شرعا انما
وعدم الارتفاع وهو شأن اللزوم من العقد لا من زواله الا انما هو مقتضى الضمير شرعا والعرف
ان الشك في بقاءه يقتضيه لا يرفع الاستعجاب عبارة اخرى للامتناع من ان ملك الضمير
يعني انه قابله للرفع للضمير وهو معنى الامتناع شرعا المعبر به بالزوم وذلك واضح لا يحتاج
علما ان البنية هذا الاثر انما هو ذلك العقد بما وليس ذلك مجرد علم في احد شي بحيث لو ارفع هذا
زواله الاستعجال العلة المتبعة بل من المعلوم هنا ان هذا يجب علم في احد شي بحيث لو ارفع هذا
لا يقع الاثر بغيره والعرف ان السبب السقط الضمير والرفع لا وجه للاستعجال لا انما هو ليس
العرف من الاستعجال العلة اخرى متبعة بل المراد ببقاء الاثر لثبوت في زواله العلة المتبعة
بعضا من بعد الضمير نشك في زوال هذا البنية عدمه فتسقط السبب يستحيل الاحكام الا انما هو
لرفع ذلك واضح لو ثبت شرطه شرقي او جازي فلهذا بقاءه وانما هو متقدم عن
ثم فقد شرط في زمانه المتوقع او بعد المانع كذلك بعد زوال العقد وشك في وجوب الشرط
وعدمه فلا يمكن استصحاب حكم هذا العقد لمراد ان هذا الشك الذي يربط الاثر من قبل وكذا
وعدمه وذلك غير محل العرف وهذا هو مسئلة الشرط المناهض لجملة مقتضى الاستعجال
العقد والارتفاع الا ان دليل على ان هذا الثاني ان الضمير الماخوذة في هذا ارتفاعه هو
وعدم البطلان بمعنى ان الظاهر قولك بعت من زوجتي طلق كون المالك المبيع له الضمير
لغيره لظنه على الدوام بحيث لو اراد ارجاعه لم يرجع فاذا صار للغير ذلك فيصير العقد انشا
للملكية الدائمة الارتفاع للزمنية وانما يجوز الضمير من ان هذا الضمير الماخوذة في الانشا

في الانشا فيصير المالك ان معنى اللزوم وعدم الاختلال ما هو في اطلاق تلك الصيغة بحيث تقتضي
عزما يكون النشاء مطلقا كما في قولهم الملاك العقد يقتضي العزم ما لا يكون من نقل البعثة
وهو ذلك فاطلاق كل انشاء واجب كونه دائما فالضمير من ان الضمير من ان الضمير من ان الضمير
الا ان يكون دليل من تقييد ونحوه كالبيع خيار حق غير من ذلك لا يفي انما الاما وعلما بها
تمليك للضمة سنة وانت تدعي كون التملكيات على الدوام لا نقول قولنا سنة في الاجارة
ليس بمدة بل التملك بمعنى ان يملك المستعمل هو بمدة بالضمير المملوكة فيصير الحق ان تستقر
سنة واحدة ملكك دائما وذلك لانهم اذا خرج فلواراد الضمير بعد سنة لا واراد الرجوع
الى اجرة المثل للضمة فهو غير ساطع على ذلك لانه ملكه هذه الضمة وانما يجب التقييد على
منه فانه يخرج من ارضان منع الضمير باطلا لانه اذا صار الدوام فيصير الدليل الدال على صحة البيع
وغيره من العقود والاعلان ان يملك ولا يحتاج الى دليل اخر على اللزوم بل يجب ما دل على صحة
العقد بعد كون مع العقد والارتفاع باطلا لانه اذا صار الدوام فيصير الدليل الدال على صحة البيع
صحة قد ثبت على ما هو عليه وليس الا الدوام وعدم قابلية الضمير فيصير كل شرط لا ينفك
ثبت على ما هو عليه الثالث انه لو لم يكن في بيع الانشاء ذلك على المعنى الذي نقول
ان حال المتعاقدين يدل على اعادة اللزوم وعدم امكان الضمير ولكن يمكن القول هنا
بانه ليس كذلك مطبق لا بد على هذا من تتبع العقود وما اختلفها في العرف فان كان الناس
ما بين في بقاءه على الدوام فلا يمكن التمسك بهذا الوجه قد يراى ان عوم قوله على
او فوا بالعقد فان ذلك دل على ان كل عقد يجب الوفاء به والمراد بالوفاء العمل ببقائه
ونقضي العقد ما لم يملك ونحوه ومقتضى لزوم الوفاء ببقاءه على هذا الاثر وبقائه وجوب
فلا يخصص في ابطاله وهو المدعى من اللزوم والاشكال الوارد على ذلك الا انه من جهة
عموم العقود وانما هو الى المتعارف وعدمه واعتبار التوثيق وعدمه ومقتضى الارتفاع
وعدمه وتعارف ذلك قد عرفت في بعض المواضع السابقة وقد تضمن ان كونه هذا
ولا لا الاثر على ان كل عقد وكل ارتفاع بمنزلة الوفاء ببقاءه لا من جهة
ونحوها قد عرفت في بعض المواضع فان هذا يدل على اللزوم ام لا انما هو ان يكون المراد
اللزوم بمقتضى ان يكون المراد لزوم العمل بمقتضى ان جازي وان لا يكون الا انما هو

ان يتبع في ذلك العرف فان عقد في العرف على اللزوم بين الناس بحيث لا يخرجوا المال ويخونه
بعد دفع العقد والاطلاق في حكمها باللزم لان مقتضاه ذلك والى مقتضاها وجب الالبته
وما يوجب العرف على الحيوان بمعنى ان كل بقرة الناس في العرف على الرعي والذبح كالعائنه والوديعه في حكم
حيوان الجوار لان مقتضاها في العمل به وجب على الجار واجبا ليس على مقتضاها الا هو اخرج العقد
عن مقتضاها ويتبع في ذلك الشرع بان هو ان الوفاء بمقتضا العقد لازم فان علم من الشرع
من العقود الاخره في حيل الوفاء به على لزومه وان علم من الجار في حيل الوفاء على جوار
المال بالوفاء في لزوم العمل بالحكمه واجرا كل حكمه يترتب على احد هاتين علمه ويجوز ان يكون
المال من الوفاء للاعتقاد بمحضه ان يلزم عليكم اعتقاد لزوم اللزوم وجواز الجار على احد
والظكر جوده المال كراهه قبله وهو البناء على اراء الحكماء فان الاعتقاد لا يدخل في ذلك
ونظير التفرع في العقد لانه لو ظهر من الشرع وكان العرف كونه مبيعا على اللزوم فانه يثبت لزومه
من الالبته في الاول دون الاخيرين ولو كان ظاهر من العرف لزومه يثبت على الاولين دون
الثالث ولو كان ثابتا من الشرع ان يمتنع على اللزوم يظهر لزومه على الاول والثالث من
الالبته لا يثبت على الثاني من هذه الالبته وان فرض ثبوت اللزوم بعينه والذى يقتضيه النظر
هو الادراك ليس المستدل ان مقتضى الامر المصلحة للوجوب بل المصلحة له انما هو ما هو الوفاء
فان الوفاء يمتنع البقاء على ما هو موقوفه او لا لا يمتنع ان يمتنع في العقد مثلا هو الفلاني
او يخونه والوفاء بهذا الموقوف البقاء على هذا الاثر ما يمتنع او عدم اثاره وهو معنى
اللزوم والظان كونه لا يمتنع اوجبه ليس الا وجوب الاعتقاد والوفاء له وعقد لان
الا الوفاء واجبه لجوارته باللزم ومن نامل في دلاله لفظ الوفاء لا يجد بدا فادراكا
ويكتفي في قوة هذا المعنى ووضوحه فهم الخطاب بهذا لك واستلزامه قد يبا وحده
بما لم يمتنع من هذه الاعتقاد الا لانه انما هو العلم بالعلمه اعلى اذ مقتضاه بعض كثير مع
انه واقع في الخطاب في الاستدلال به في ما يركب وغيره في ان غرضه من ذكر هذا هو بيان
ذكر معنى التعميم مقام الاعتقاد لان في قنونه ما يستوفى لانه لا يتصوره للنظر
واستعماله لا يمتنع في غير قوله بان الوفاء هو العمل بمقتضاها ان جاز انما هو ان لا يمتنع
فلا يمتنع ان يجعل وجوبا للرجحان في الالبته مع او يمتنع من السبل فمتن في هذا

هذا كلام وهو ان العقد قد يكون لانها من الظاهر كالبائع والمشتري والاجارة والهدية والحيوان
وقد يكون جازيا من الطرفين كالوكلاء والمضاربة والمساكنات والشركه والعاريه والوديعه والحيوان
ومعنى ذلك وقد يكون جازيا من طرف واحد ما من ان كان له الحق في الهبة فانه لازم من طرفه انما
من طرفه الواجب غير المعصوم في حق الحيوان والرجعي على الاصح فله اللزوم من طرف واحد
لازم او جازيا من ركب وجوه قبل بان يركب كما هو المشهور في الالبته من اهل العرف والوجوه ثلثه
وحده الجوار واللزوم معا فانه باعتبار احداهما يمتنع الصفح باعتبار الاخر جازيا
وهو مقتضى الواسطه وقيل بان هذا جازيا لان الشاخص بين الجارين باللزم واضح ومقتضى التفرع
يرجع الى حاله كليته وهو عدم امكان الصفح في مقتضى مقتضى العقد في مقتضى هذا العقد
قابلا للصفح شرعا واما ان الفاسخ هو المتعاقدان او احدهما او اجنبى فلا يربط الذي في العقد
في ذلك الا انما وجب اقراره بهذا الوجه انهم يترجون في صفة الرهن والحبس كما جاز
من صفة راي لفظ وقع حتى بالحمايه الانصاف في الرهن ولا يستعملون فيها ما يدان في مقتضى
الالبته وهو عدم كونها جازيا من الجار لعدم بطلانها بموت وجوب او موت ذلك مما
يبطل العقد لجار ولما احتمل الاتحاد بما باللزم فهو من المستبعد جدا ويحتاج الى الجمل
بمقتضى امكان صفحه من كل احد ومن المتعاقدين واللزوم ما ليس كذلك وهو خلاف الفاعل
والنفيق ان لو حظ الجوار للزوم بالنظر الى مقتضى العقد كما هو الظاهر في مقتضى
بالجار لانها في مقتضاها جازيا ان تامل ان لا يمتنع في مقتضى العقد الفاسخ ووجوبه في
ولو ان الجوار واللزوم يمتنع الرضه وعدمه في مقتضى بالنسبة الى المكلفين يمكن القول بان
للنفيق ولكن يلزم على هذا ان يكون كل عقد كذلك اذ غاية جوار الفسخ المتعاقدين وليس كذلك
الناس بخلافه يكون ذلك من وجوبه من اثنان واحدا لان المراد انما هو الجوار والفسخ بالنسبة
الى المتعاقدين لان لا يربط الغير بذلك بعيد ستلزم للتخصيص في عموم او فاما بالنظر الى
على لزوم العقد يمكن ذلك ان عموم او فاما بالنظر الى المتعاقدين على ان كل احد المكلفين لعموم
الخطا بموت بالوفاء بكل عقد عقد من اى شخص من غير العلم ان مقتضى العقد
من الفسخ وجميع المكلفين في مقتضى مقتضى كل واحد مكلف بالوفاء بكل عقد من اى شخص

من احد هما الايجاب بدو تعين الاخر لا يتحقق هذا بل من هذا الجانب ولا يحد مع احد تعين
احد بعد الاصل ولا يجعل التعيين السابق له وذلك واضح جدا وفي كلامنا السابق في خصوص تعين
افادات تنبيه عليها بعد ما علمنا من هذا التعيين انهما على طبعهما في الفقه وهو يتبع في الفقه
الاشكال المتكثرة في اذهان الفاضل في جوانب التكليف عدم جواز كونه حلا في الامور
الاصح ونظائر ذلك وليس هذا من جهة عدم اشتراط قصد المتعلق بل الحق ان قصد الاركان لا يتم
في العقود كانه واذا الجواب ان متعلق كل عقد هو شيء محدد يعرف بالاصول في القصد وهو
واي سبب عدم تعلق الكساح بالتكليف في البيع وهذا كلام مستحق للذكر في مبحثها
في انهما ان العقد تابع للقصد في اركان الاحكام بمعنى انها الاشكال في الامور كونه مقصودا
عقدا للفقهاء في الكساح لا يقع عليه من عدم قصد ضمان الدلالة في البيع فلا ضمان عليه
لعدم قصد ضمان العجز للمالك والتفكير او خيار الحق او اذ تابع البيع كناية عن جارية
الدلالة في معنى البضع او الحق في الولد او عدم جواز جميع الاحتمالات في الكساح فحاشا
ان نظائر ذلك من الاحكام البعيدة المشابهة للاحق للعقد بعد تحقق اركانها ومحتجها ذلك
في هذه الاحكام بالنسبة اليه بغير العقد لا قصد العقد ليقوم دليل على اعتبار بل لا يثبت
احد من الاجام القطعي من الاعمال على عدم اعتبار القصد في ذلك كله ولا يخفى على من
راجع كلامهم فان قلت كيف يدعى الاجماع على ذلك مع ان قولهم القصد تابع للقصد
ومطلقا ما لم يثبت المقام قلت ليس بل هو كلامهم ان العقد تابع للقصد نحو ان الكساح
والبيع لا يصح الا بقصد اللفظ والمقتضى والاركان على اقررها اللفظ القصد اسم لجميع الاجام
والقبول المشقوق بهذه الاركان والاركان لا يتم له وهو المقصد من الدال في معناه الايجابين
كما قررنا ما هو اما الاحكام الاخرى للعقد بعد تحققه وفرضه في حيزه في حيزه تحت اسم
العقد ولا مقصد في الحقيقة ولا وجه له كونه تابعا للقصد هذه العبارة منهم ولا على
اعتبار القصد في حقيقة العقد ولا كونه ذو حكمه وانما هي التسمية التي تليها من المصنفين
قد يما وجدنا على عدم قصد الاحكام في العقود والاشكال في البيع في خصوصية بيعها
تغير فضلا عن غير ذلك فكيف يمكن القول بعدم هذه الاحكام مع عدم القصد وانما المطلق
ما دل على ترتيب هذه الاحكام لهذه العقود من ذلك فيسبب العلم والقصد لا يثبت انما القصد

العقد واسم البيع والمطلق والعقد ونحو ذلك يتحقق بقصد الاركان فالاركان من اول الادلة
الدالة على ترتيب الاحكام على هذه القاعدة المطلقة فانما هو من مقتضى الفهم وقلة الذين يظنوا
ربطها بعنق الاحكام والمواضع وانما ان يكون العقد تابعا للقصد بمعنى ان يكون كل
ما قصد من العقد يثبت في اثر العقد وهذا هو الفقه في الاركان من القوانين او الايجابين او
المقتضين فلا يشترط في ان كل ما أطلق فيه القصد هو مورد العقد وهو ما عداه وليس له التأثير
مع اجتماع سائر الشرائط واما ان يتعلقها بالحق باحور خارجية فان كان قصد ما يتربى في البيع
بكم شرعي من الافاد والمواضع الخارجية كما قلنا فلا بحث في صحة حصوله لكن من حيث اصل
لان حيث هذا العقد بمعنى انه لو لم يكن فاصلا لانه كان ذلك كمال وليس العقدية بانها
للقصد بل بالكلية ان كان مقصدا لثبوت على العقد او على بعضه في العقد بمعنى انه يثبت بانها
هذا العقد ولا يثبت بانها احد من ان قصد عدم ترتيب ما يتربى لو لم يقصد عدم العقد
في الكساح الدائم او عدم التفكر في عمله او نظام ذلك وبعبارة اخرى ان يقصد في الحاضر او
في الاقتران عدم ترتيب بعض الاحكام الشرعية الى لولها بقصد عدم ترتيبها وانما ان يقصد ترتيب
ما لا يثبت لولها بل لا قصد العقد التفكر والاركان في المقطع وقصد جارية الفسخ في الكساح
المعروفة وقصد الحدية في الفسخ قصد يخرج من الاصل في الوصية ونظائر ذلك وكل من
قال يكون مع لفظ والحق ذلك العقد بمعنى اعتبار هذا المقصد خارجيا في معنى العقد فيقول
يكون من دون لفظ واقع في معنى العقد تابع للمقابلة قبل العقد بناء المتعاقدين على ذلك
بالمقابلة بعد العقد مع وجود القصد حال العقد وقد يكون مجرد قصد توطئة بحيث يعلم احد
بان الاخر قاصد ذلك وقد يكون مجرد قصد من دون علم الاخر به ولا فائدة عليه فيها سوى
مخفى على الطرف المعارف ان صور جعله شرطا في معنى العقد او قبل او بعده في العلم والمواضع
كلها داخله في باب الشرط الذي يجب فيها في الواجب وبين هذا لك اعتبار اللفظ والعقد
او التقدم او العدم وكذا في غير المواضع وتمام الكلام في هذا الشرط في الحقيقة والواقع
ملحقها وليس في ذلك كلام من مسئلة الشهادة بغير القصد وان كان من غيرهما الذكر في الحقيقة
لولا ان يثبت هذه الاتمام شرطا لصحة الحقيقة اختلف في الاركان لا تدرك حكم المتعاقدين في كل
معناها فلا بد من تنقيح ما هو الصحيح من القصد في العقد وحاشا للاحتمال

متبرع انا نقول المراد من تبرع العقد القصد كفي ثانيا لما قصد من هذه القصة والاعمال
الحاصلة التي توهمها المتعاقدان ليس قصد اصطفاها بالعقد بل ان القائل بقصد العقد
فان البيع عليه جازي بغيره ولا يشترط فيه عقد عدم ثبوت الشفعة لا بغيره بل بغيره
عدم العقدان ولا من قوله شريعتي لا يكون بغيره بل بغيره من العقد مع المتعارف فحسب
ان الحكم غير كفي وهذا ليس مقصدا من العقد بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
نعم لا يجري هذا الكلام في حق المتعاقدين في العقد وفي ثمانية فانهما يرجعا الى الشريعة
كونهما قاصدا من العقد على هذا الوجه في التفسير والبيان في حق كونه مقصدا للعقد
قد عرفت وتبين حكمه في الشريعة على ما تقدم من ذلك ان مقصدا الحكم والوزن المستبر على
العقد لا يتم وعدم قصد ما عجز عن قصد عدم ثبوت الشفعة ولا بغيره بل بغيره بل بغيره
ولا مقصدا لما لا يتم مقصدا للفظ والمضيق مع كونهما من غير ان يعلق اطلاقا في العقد
او اتصالا في حق وتاريخ لانهما جازي على كونهما من غير ان يعلق اطلاقا في العقد
والعوضين وما يتوهم عقابهما على خلافه في العقد والادعاء انهما يقعان في العقد
احدهما انتم في مقصدا لكيفية التصرف في بيع على نحوها لا بد من ذكر ما لا يلزمها
انتم اذ تلتزم ان القصد الحاصل في الامار لا يقتضي به بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
لو قصدوا عدم ثبوت الشفعة ولم ياتوا بما لا يلزمه لو قصدوا الترتيل والتجاوز واللفظ
او عكس ذلك فاقى بلفظ واللفظ الترتيل وقصد الترتيل في العقد في هذا المقام
لعدم الدال في الاول وعدم التصريح الثاني في كلهما شرطان او التصريح بما انقضاء باحد
الامرئين في اصل الكيفية بخلاف الحكم بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
في المتعاقدين وجوه اخرى ان العقد العارض عن اللفظ لا يجري به فان كان قاصدا للبيع وقاصدا
لوقوعه جازي من هذا اللفظ مع انه بظاهر مقصدا للزوج في الحكم على اللفظ والاخر ما
كان وما جازي من القصد الى الاصل المعامل فقد حصل ما لا اللفظ العارض عن القصد
ملحق اثره وليس الاكراه وهبت وهو قاصد للبيع اذ اللفظ العارض في العقد لا يستلزم
فقد ثمة فانهما ان مقصدهما في العقد لا يكون مقصدا لاجل ما لا يحكم به العقد بل المقصود
العقد اذ الشك في الشرط بوجوب الشك في الشرط فانقول ان العاقل لو افترق كان قاصدا

قاصدا لما ذكره وعقد ثبت بذلك لان العقد في كل ما يعلم الا من قبله وسعي في المتشابهة التي
فيه وان كان ذلك ناعما بالنسبة اليه اذ ليس بقوله من حيث الاقرار بل من حيث الاحتياط الذي
ولو انكر بغيره انه ذكر في اللفظ شيئا في الماكن قاصدا لغيره بل قاصدا لغيره بل قاصدا لغيره
فعل حكم هذا العقد لاصلا لعدم قصد هذا المراد ولا من سعي لاجل الامر في قوله في جملته لان
الشك في حصول الشرط بوجوب الشك في الشرط فيجوز ان يفسر هذا الحكم بالشرط ولا يفسر انكار
العقد لان الظاهر من امرين انهم على المعاملة قاصدا لما احاطوا به من ذلك غير صحيح وقول
قوله في الشك في المقام وبغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
عدم العقد من غير قصد هذا الظاهر كما ياتي في حق كل المصدا في الاجتماع على ان الشرط
طوله الا لفظا في حجة واحدة عن القصد وبغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
وليل يدل عليه وهو للبعد قد ذكر بعض الفقهاء من الماكن الثاني انه لو وقع الشرط
عين مال لغيره فتمتع ببيع الشراء وقصد بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
التمتع بغيره لو عكس بان وقع عين مال نفسه واشترى لغيره فمباذاته بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
وود ذلك العمل المقصود فان كان المالك ماسرا فبغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
ومقصود هذا الكلام عدم تبعية العقد القصد في في الاركان وذلك خلافا لافتراق
في هذا لودفع دينار وهو عين مال بشرط لغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
ان يكون الثوب لغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
المقصود مع اجازة لا لفاصل عليه بل الثاني بان قاعدة المعاملة استغال كل من
الحال في العوض الاخر في المخرج والخراج من كونه معا في حق نقول لا بد من تبعية القصد
للمضيق بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
وجبة لثبوت العقد به اذ لو طاعت المال لزيدا يكون المال لغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
انما اثارها في الثاني من انقضاء المعاملة انتقال كل عوض الى من انتقل منه العوض الا
مقتضى كون الملك للمالك العوض ذو قاصد بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
العقد بالنسبة الى المالك وفوات وجوب العوض بالنسبة الى المقصود الحكم بالشرط وقول
للمالك لا وجه لا يفي ان حق المعاملة للمالك انما هو بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره

كونه قاصداً للخصم كما ذكرنا سابقاً لا نقول لئلا يكلام في صورة الشارع والمراد بالحكم
الواقع من غير أن المالك قد ألقى دفع هذا المال واسترى أن يدفعه البائع بهذا الوجه
الملك صار للمالك المسترعى ككلام المالك الثاني للمالك سيما أن المالك من يملكه في بيع القاب
وشرائه فإن الثمن أو الثمن بعداً لما لم يكن فيه فائدة وان قصد كون العوض الآخر لا يشترط
عليه إلا أن يبيع للمالك العوض مع إباحة قاعدة المعاوضة وبالحيلة ليس كذلك هذه
من باب الحكم الظاهري كما ذكره فيما لو ادعى المشتري أن كنت استرعى من يد فلان ببيع
منه لو ادعى الوكيل في الشراء فأنكره الموكل فإن البيع يصير له ويحقق البائع الثمن بظاهره
والحاصل كالمناصفين في المقام مع المالك العوض وكان هذا مع علم من المتعاقدين
بأن كلام المالك لا يخرج من وقوع المعاوضة للمالك العوض بل الإجازة أو معها كما في بيع القاب
وغيره لقاعدة ذكرها وقضية القصد وقوله للمقترن ومع القاب في بيع المالك
أحد المتعاقدين في كل منهما فافهم حكم بالحق والخاص من هذا الاختلاف بأحد وجوه أحدهما
أن يبق قاعدة القصد للمالك العوض بباب الظاهر إلى يمكن إخراج منها دليل في الشكاح
أو شرطاً فاسد من فإن الشكاح يبيع والمهر بالشرط بعيدان في بعض المقامات ففهم هذا
انقائهم على وجه جمع القاصد شرارة الأمن بزم بطلان الفضولي بلا على عدم اعتبار القصد
وغيره من دفع مبيعاً إلى الثمن لغيره أو دفع ثمنه إلى المبيع لغيره إذا عارض مبيعاً أو ثمنه
ليس كالمهر في بيع القاصد ببيع وشرائه فما لو كان مقصوده استقالة العوض الآخر شره المهر
بل في مقام يكون مقصوده استقالة العوض لغيره في نفسه فيمنع ببيعاً أو ثمنه ببيع
الغير لا يريد بالمعاملة أن يكون الثمن ملكاً لغيره لا لغيره بل ذلك بل يفسد أن يدفع ويأخذ الثمن
بالباع ويمنع به وإن كان في الواقع يكون ملكاً للمالك المسترعى أن أحداً للمشتري لم يجرى على دفع
المبيع أو الثمن من منصف حتى يكون الثمن أن يبيع بالثمن لا يبيع بذلك الاختلاف بين المعاملة بل
الذات في هذه المعاملة بحيث أنه يبيع من يبيع بملك مبيعاً إياه فليس قصد ملكه الغير من قصد
المعاملة بل يراعى وبالحيلة نقول أن هذا العوض ليس فيه فائدة للمعاملة استرعى المبيع أن يبيع عليه
وأنما المتعاقدين من جهة لا يجرى فيها في العقد تحقق ركائزها فإن كان العقد المردى
بغير العقد كان له الإلزام في العقد من شرط أو نحوه في العقد لفظ ولا يترك قصد

قصد القاصد كون العوض له يترك في العقد وكذا قصد الدفع كون العوض المهر يترك في العقد
بأننا نصوره من قصد من ذكره في العقد بهذا القصد فإن قلت لو لم يترك في العقد دليل على أن قول
القاصد بغيره ببيع البائع له يترك في العقد لأن الاختلاف ليس هو المقصود من العقد بل يقع خلافه
لزم صفات العقد قلت لأننا نخرج من هذا الوجه والقاصد يبيع على قصد الاستقالة في هذا الوجه ولا
يحتاج فيه بغيره مع الاستقالة إلى دليل به ولذا لا يخرج في الشكاح بل يزم فيه من وجهين ولا
يحتاج إلى دليل بالملك بل يحتاج إلى دليل في البيع وبالحيلة يكون هذا العقد مذكراً على كونه مقصوداً
من الاستقالة للاختلاف في العوض والخاصة والوكيل في البيع وبالحيلة يكون ذلك فأن قلت فلا بد من القول
بالطهارة لوقوع القاصد يبيع على أن يكون من المحلى أو في دفع المبيع من الوكيل على أن يكون
الثمن مستقلاً إلى يده قلت نعم نقول بالطهارة حيث قصد هو خلافة قاعدة المعاوضة ونقول عليه
في ضمن العقد لا يخرج كالمهر القاصد بل هو من أفرادها وليس في كلام المالك الثاني وبغيره في هذه
الصورة فذكره وبأشياء أن يبيع القاصد أحد الطرفين السابقة وما في دفع المهر أو ثمنه
منع عدم وقوع العوض للمقترن كما في المالك الثاني بل يملك في انتقال العوض الآخر للمالك
دون من ملك العوض المقابل فلا ينافي في ذكرناه من قاعدة التبرع بالعقد والمناصفة للمعاملة
التي هي في كلامه فيمكن التفرقة بينهما بأن مقاصد غير متوافقة فان قصد المالك دفع الثمن على أن يكون
المبيع لا يملك للمعاملة بل لا على كون هذا الثمن من ثمنه لغيره وبالحيلة يبيع المهر في العقد
فإنه إن يكون للمالك موجباتاً فبالأمن بزم ويحلى قوله استرعى هذا المال لغيره من يده إلى قوله
أعزيت أو عصب هذا المال لغيره ففهم ذلك في يده وقبلت من جانب ثم استرعى من غير الثمن
بأن العقد لا يفسد في حله بل يفسد في ذلك عهدك هو من نظامه لك وإن كان على القاب فافهم
وقاصداً أن نقول أن مقصود المعاوضة ليس أن يبيع الألوحة والمناصفة أو المهر
بالحيلة ففهم من صدره من الجانب والقبول سواء كانا ماله أم وكلين أو اثنين أو اثنين
أو عاصمين أو مطلقين والمهر قصد المعاوضة والخاصة مع قصد المعاوضة والعوضين المتعاقدين
في طلب ما يبيعه الألوحة وإن كان هذا المعاوضة من يبيعون مالك هذه المعاوضة العوض
من هو وإن كان الاختلاف الممنوع فيبقى في مكان المعاوضة وبعبارة أخرى المراد بالتعاقدين
من صدر منه الإلزام في العقد لا يفسد في العقد والعلم بمقتضى العوضين غيرهما ففهم ذلك

بعض لان من انقل الى عقد العوض لا يطلد بالعاقبة بل المولى على المتاعين واللائي يبيعون
 هكذا ينبغي ان يحق الكلام المقام من جملة القواعد المتداولة في العقد على العقد
 والعقد هنا في امورها ان المراد من العقد هو انهم من الاتباع فكان البيع والبيع والمبيع
 والعوض هو العوض والشركة والمصاريف والمساكنات والمرارعة والودعة والرضى والقرض والبيع
 ونحو ذلك يجعل العقد في كل الطلاق والنفقة واللعان والخلال والافراء والنفق والشفقة
 بناء على هذا الاتباع والاذن في جبرته ويجعل الاتفاقات على نحو ما يذكر في العقد كغيره
 كما فصل وان كان العقد غير عاير به ظاهره فيما عدا الاتباع الا ان الوجه في المسئلة واحدة
 استنبطنا على القاعده باجماع الاصحاب لا يمكن البيع في الاتفاقات لعدم دخولها تحت هذا القاعده
 فلو كان ناسبا لانه ليس المراد من ادخالها الى العقد عددها عقودا مستقلة عنها بحيث يعد من
 اقل بيع متعلق بامور بل يتركب وطلاق واحد متعلق بترك شق متعلق بامور بل يبيع بترك
 بيع او يطلق بترك طلاقات لان الحكم في تابع الاسم والفرق بين المتعلق بالامور المتعلق بال
 الحكم بكون العقد الواحد في حكم العقد المتعلق بالنظر في الاحكام الا لا حقن المراد من الاخلال
 الى العقد واخلاله الى عقد من جنس العقد غير تابع لبيع بترك هو عواطف بترك الطلاق وهكذا
 ولا يخفى ان اخلال لما كان الوجه فلا بد ان يبرأ اخلاله في موقفه فلا يمكن اخلال البيع النازل بالنسبة
 الى بيع واحدا وان كانت النافع تابعة للاعيان في الاصل لكنه ليس هو في البيع المنفصل
 بل هو اعتبار الاخلال الى العقد يمكن وقوع عقد مستقل في البيع في البيع المنفصل
 عقدا راجعا الى البيع القابل للاختلاف بالبيع واخلال الاجارة الى اجارة عقدا راجعا
 الاجارة المفترضة في العين المستجرة القابلة للاجارة المستقلة عنهما علم ان اخلال
 امر من واحدة الى الاخرى والظواهر من هذا ان كل امر من واحدة الى عقد وايضا عقد
 كالحا كحصة ربة وكذا الطلاق وما جاز في طلاق النكاح لظهوره في بيعه ملك النكاح
 لعدم امكان لكل العقد بين وكذا لو كان نفعها مملوكة للغير لم يرضى بها فلا بد
 وتاثيرها ان المستند في هذه القاعده هو الاول وهو اجماعهم على هذا الاخلال كما في
 البيع والفرج الكثرة فاعلم ينبغي على البعض نحو ما يتكون العقد القاعد من غير
 منهم كما لا يخفى على التسليم وهو وجه الثاني الاستفرا فاما في تبعا موارد العقود والاتفاقات

والاتفاقات فوجدنا اخلالها الى العقد في غالبها باجماع او غير ذلك منها لا دليل عليه كما ان وجد
 انهم يقولون لو تعلق بعض المبيع او ثمنه بمتعلق المبيع في الباقي وكذا لو كان بعضه مملوكا
 لغيره فغيره من ذلك في الاجارة ولو عقد على امرين فظهرت احدهما اختص في الاخرى والآخر
 او طارعا ولا يخفى ان من يظهرت احدهما فاقدة للثمن بطلت الاخرى في الاخرى وكذا لو
 امر بامرين فظهرت احدهما في احدىهما ونظائر ذلك في المزارعة والمشاركة وغير ذلك من العقود
 فان لم لا يكون بطلان العقد من راسه بسبب تعلق بعض اجزاء المتعلق في بعض المتقادات علم
 اجماعهم على ذلك وفيه ما قد اخذوا من العقد على بعضه هذا الاستفرا اما ان احداهما
 فيها ارباب غير متعلقين فانك ان طهارة الكتابية الشرعية في البيع والنقل والملك او غيرها
 ذلك وكل شيء جعله الله قايما للعلاقة ذلك السبب ويحقق ذلك لان من جعل عقد الاتباع
 متعلق بمورد من الموارد فهو في ذلك المتعلق بجميع اجزائه القابلة للعلاقة ذلك السبب كما
 يؤثر في جميع المركبات وان كان كل فخلع بعينه الاجزاء المتعلق او كونه فائدة الشرط الثاني
 او وجود مانع من اضر بالآخر وبقي الاخرى المستترة كالكتابية العقلية كمال احد وهو
 قابل للتاثير بغيره واذا المركب قابلا للعقد شرط او وجود مانع فلا يؤثر بغيره بغيره العقد
 المستند الى لا يبرأ منه من بطلان بعضها بطلان غيرها فان ملك ظاهر المتعلق بالامر الجوهري
 يمنع من الاخلال الى العقد والاتفاقات قلت ما ذكره في هذا المتعلق بهذه الامور انما
 يمنع من تعاقب البيع والطلاق مثلا هذا المستند موقوف على تحريم جزءه اجمالا والاصل
 عدم الانبساط وخصته في احواله بغيره واحدا لهذا المجموع واما في بيع مستندة للاجزاء
 القابلة للاختلاف فليد على عدم ارتباط بعضها ببعض شيئا اخر في جواز اضر بالآخر
 بالبيع والطلاق كما هو المفروض وجميعها في بيع واحدة لا يوجب الارتباط اما في البيع
 في كل الامور القابلة للاختلاف وفيه واحدة فالعرف في الاجماع والافراء ونحوها
 الصبغة الواحدة وعدمها الارتباط الاجزاء بعضها ببعض ولو فرض عدم كون بعضها قايما
 للثمن فلا يفتقر الى كماله بين كونه منفردا او مجتمعا لا يبرأ من المصلحة فانما يترتب البيع
 ان معاوضة الجوع بالجميع يقتضيه كونه الاجزاء انهم متقابلة في ان يكون كل جزء من
 من احداهما متقابلة للآخر من المخرجه وهذا امر في الرضا في بيعه المتعلق بغيره

الواحدة المتعلق بالجميع في قوة معاشها بل معايشها حقيقه لو لو حظ في الرب ولازم ذلك
رتب الاحكام الشجره المرافقه على العقود المتعدده عليها انتم وهو انتم في القوة
الما قبل ان العقد يبيع القصد فيكون له مقابلة الاجزاء بالاجزاء وكون الاستمرار في جميعها
وعدم الغايل لكن قد تعدد ذلك بالقصد فلا ينافي في المقصد ولكن ينافي في قصد مقابلة
الجميع بالجميع لا يستلزم قصد مقابلة الاجزاء بالاجزاء ولذا امر ان كثير من الناس لا يفرق
بمعامله الكل بالكل فالمقصود في العقد الاحتياج انما يتعلق بهذا الجميع دون كل جزء فاذ كانت
معنى الاجزاء بثلث ونحوه تكفي في جعل الباقي مع انجزه مقصود وكلما في هذا المقادير
بما في عامه النية للمقصود على طرفة فلهذا ما من التفسير او يخرج عن الحق اعني ان المقصود
يمكن ان يفي اكل انما لا يتعلق القصد بالجميع المركب بل في معاوضة الكل بالكل مقصود
الاجزاء بالاجزاء ومنه النية والاستقلال لا يدخل فيها من غير اذ الكلام في ان
معاوضة الاجزاء بالاجزاء مقصود لا يقتضي ان المقادير بعضها بعد بعضها في الماهية
وكون المقصود النية قصد المعاوضة كجاءت في معارفي في جعل الصواب في جميع
ولا يفي بالاجزاء من نادر يحتاج الى تعليق الفرض بخصوصية النية في اصل المعامله وكذا
الكلام في الاحتياج فان كانا ام فان من طلق استثنى بطلان واحد ولو كان احدهما
فائدة لترايط فقول طالع انهما كون كل منهما مقصود في الفرق لان النية المركب كل
وان كان قد يبيع من طالع انهما معا يجب لا يبيع كل واحد منهما مطلقا في الآخرى لكنه
يحتاج الى قصد اريد على صدق طالع ان النية في ذلك وبالمثل قصد الادب ما يبيع وان كان
حصوله في الكلام فيها لا يبيع ذلك فان قلت قصد الاستمرار في انتم كل قلت نحن لا
يحتاج في جميع الاجزاء الى قصد الاستمرار في مقتضى ذلك بقصد الاستمرار في بيعه بقصد
الارباب او بقصد الجميع من الباقي الامر من فان هذا المقصود شاق في البيع وقبيل
الاجزاء في الكلام في انتم فوات بعض الاجزاء لبعض او شرطه وجوده للامر وهو من
حاصل انتم ولم يحصل بل من خلافه او جعل من المتعاقبين والفرق عدم العلم بل انما قد
انه يحتاج الى قصد الاستمرار في البيع وهو غير متحقق في البيع بذلك وفي بعض هذه
الادب في شرط ارباب الاجزاء بحيث لو خرج من غير مقتضا انتم في مقتضى البيع انما لا

ع
س

طالع في غير ارباب من يبيع الباقي لكان الحكم كل كانه من مقتضى كانه من مقتضى ذلك فتم
حيلا وانما ما كان من مقتضى العقد بالجميع وعدم الرضا بالجميع لو لم يوجد فليس قصد من
العقد ما عاهاه صديقا ربي وان كان داعيا او نفي اخرى لغير المراد من قولك بطلان المال
لا رضى بالجميع اذ هو في غير هذا المقصد وذلك نظريا اذ اني الباطن اعلى ان يبيع كل منهما
فمنه بالآخر ونواظرا عليه فواحدة بعتك من غير مقتضى الآخر ثم امتنع الآخر من البيع وهذا
لا يبيع بغير البيع الاول وان كان قاصدا لانه يبيع لكن لم يكن من قوله بعت قاصدا لانه
ان يبيع وهذا انما لو سلم في ذلك هو المقصود فذلك ان المراد بالقصود في العضو الذي عليها
باعتبار العقد المحض بمعنى ان القصد بالاصلا لا يفي لان كل قصد بغيره اليمين وقد ذكر ان
الغلبه بالجميع في اللفظ ليس الا على قصد عدم الانفكاك بل هو لو لم يكن ظاهر في قصد كل
حين كما في رضاء فليس ظاهر في قصد الارباب قطع او لم يجرى في اللفظ دخل تحت النية
نلزم بذلك حيث صرح فلا يخلو كالمزاج في الكلام في صورة ما كان قاصدا للامر
حيث لا يفي هذا قصد فانه لا يفي في انزال الرجوع الى العقود بمقتضى الادلة السابقة
قاصدا القصد وان كان بغيره كان من غير اخرى تاني فاذا تم انزاله في هذا المقصود في مقتضى
وانتفاء المانع لزم الاحتياط في غير مقتضى القول بالفرق اذ كل من في الاحتياط لم يفي بين
ما كان قاصدا للعموم ان لم يكن مقتضى الاحتياط ان لا يبيع ان العقد فقتل انتقال هذا العلوي
يبيع اجزائه وليس مانع فاذا اكتف عن عدم انتقال بعض الاجزاء لم مانع يقع التمسك في ان
انضمام هذه الاجزاء شرط او فخذ ان بعضها مانع فقول الاصل عدم المانع وعدم التمسك
اذ ذلك امان جلال الله استدلاله ولا دليل عليه بل الدليل على خلافه موجود واما المحيل
المستلزم لمعناه الشرح وهو انتم في الاحتياط او لا لا ظاهر اللفظ وقد عرفت انما
التالي وحين عدم الاول فان قلت ليس هذا سكا في الشبهة والممانعة بل ينك في مقتضى
المقتضى فيجاء به بعد عدم التمسك في بعض الاجزاء تنك في ان هذا العقد في مقتضى الاحتياط
اذا لا الاصل عدمه قلت لا ينبغي ان هذا العقد داخل في عموم او هو بالعموم والقسم
به امضا للمقتضيات كما في اداء مانع من بعض مقتضى فلا يوجب التمسك في الآخر لعموم
العموم من دون معارضة ولا تدلله وهذا انتم وهو انه لو انحل العقد الى حقوق

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا يحسدكم احدكم الا يحسدكم الله
 كون قد تم بعد الصبح لم يبق مقام ايها الحاد الذي علمه صفات المعارض لقوله ثم لم يزل الانسان
 الا ما سجد لا ريب ان السجدة من السجود هي العمل في السجود لا ينفذ حتى لا ينفذ في السجود فاسجد في السجود
 الجاهل مضافا الى هذا وقد التفت في الجاهل والادلة المتقدمة من الثاني ان كان له العمل في السجود
 خصوصاً في ذلك الوقت لكنه لم ينفذ في السجود او هو في السجود ان كان في السجود في السجود ولا كان
 معنى ان ينفذ في السجود ان السجود كما هو العمل في السجود والتمتع في السجود في السجود
 مؤكدا مع ان كان منع نية في السجود مضافا الى كون ما ذكرناه من الادلة في السجود في السجود
 بل في السجود ما علم في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 عن المتقدمة في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 لها في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 هو العمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 شئت من اعادة النظر والتفت في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 فتقول معارضه لم ينفذ في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 العمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 وفيما عرفت ذلك اعتبر ان السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 بالعمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 والعمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 والعمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 النسخ في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 ان لا ينفذ في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الدال على العمل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الذي لا ينفذ في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الله تبارك وتعالى علم في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 تحقيق ان السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الظاهر في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود

باعتدال ايمان ونحو ذلك فلا وجه لاشتراط الدال عليه ومن هذا ذهب شيخ الفاضل على ما نقله
 جماعة من الفقهاء الذين يجرّد عقد الطلب ويختل ما دونه من النية المتضمنة لتمام العمل والنية لا ينفذ
 في الحقيقة فيخرج من ذلك ان النية هي العمل في السجود لا ينفذ في السجود فاسجد في السجود
 وعدم الحاجة الى اللفظ لا يكون كاشفاً عن كلام الشيخ واستدل له يمكن ان ينفذ في السجود
 سائر العقود بغير العقد في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 ذلك فان مقتضى هذا الاستدلال ان مقتضى ما علم في السجود في السجود في السجود في السجود
 لن اتمه فقلت ان هذا الكلام يدل على المعنى في السجود في السجود في السجود في السجود
 عقد الطلب في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 التناهي في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 انحصار من زاد واحد وعرف علم الله تبارك وتعالى في كون السجود في السجود في السجود
 ما من الادلة على السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 لكنه واضح في مقام اخر وما ادعوى من ذلك ان النية هي العمل في السجود في السجود في السجود
 اطلق على ان اولو سلم ان السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الدليل وان كان عاماً والجمله فانها في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 الفعل على نحو سبيلكم في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 ان مجرد عقد الطلب في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 فتقول الفعل الدال على السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 ونحوه ما في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 واما مضمون الدال في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 كما في الملائكة والملائكة في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 ونحو ذلك مع حصول الظن بالظن في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود
 المعلوم من تتبع كلامهم في المقامات حيث يشهدون اللفظ او العمل في السجود في السجود
 ذلك ما دلت عليه الدال وانما هذا الذي هو من السجود في السجود في السجود في السجود
 انه لا يرفع بالفعل في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود في السجود

وتقع العنوان المعروفة في المسألة لا مثال ذلك وإجماع الجواب عن ذلك أن العقد واجب عند الإيجاب
 في العقد وذكر هذه المباحث والصنع في العقد لا بد أن يكون صحيح من هذه النواحي واعتدلاً
 بتوضيح على الصيغة الصالحة وهذه المباحث في إطلاق لفظ العقد على العارية على الفعل من غير أن يكون
 عقد حق بل في إطلاق لفظ العقد هو كإيجاد العقد في السبب ليس أنما لهم بل ذكر في الصيغة وقال
 بقرينة كفاية العقد في الإيجاب كما في العارية فانه لا يبرأ من العقد لا غير ذلك ونظائره الكثير وقال
 نقول ان غيرهم من ذكر هذه العناصر وذكر الصنع في الأحكام المتعلقة بها لا بد أن العقد أحكاماً
 أو كما يستقيم على ما ذهب إليه ذلك فلهذا العنوان أضف حق يطبق على جميع أحكامه وذلك لا بد في ترتيب
 الأمر على الصنع فيه وقد حوله في اسم الوكالة والتركيز في ذلك وأما لا يخفى على من تتبع كلامهم
 أن لفظهم بالفعل في العقود لا يثبت من هذه النواحي مع أن العقد عبارة عن الربط الكفوي واللفظي
 وكون أحد الطرفين قولاً لا يكفي في هذا العقد بل يجب مع العقد من أحكام العقد في الألفاظ والشرائط
 ألا يجوز تحت الاسم العود من حقوقه لمخالفة حكمه فلا مانع من كونه في المباحث العقدية على أن
 تحمل الجواب كما قدمه بعد هذا الكلام وهو أن الدعوى تحت الاسم وإن كان تأنيلاً لا يثبت في
 كونه في العقود المدعوى إذا العود منها عليك بل الباعث في الضيق ونحو ذلك كما في العود والعدالة
 والتركيز والوكالة في العقد المملكت كالمعبر والوقف الخاص والكتبة ونحوه العقد والحق في كلام
 فيرد لك كيف لا لا يجب على شرط في التملك القول بالوقف الخاص وذهبوا إلى أن المعاطاة إنما
 تفيد لأحد الضو لا تضره من ذلك وقد تقدم كفاية الفعل في مقام الأدان بالإيجاب والبررة
 فيكون العقد حاصلًا لا بد من العقد المملكت بالتملك وعدم دخوله تحت الاسم الموصوف للحقوق الأحكام
 بما هو في الغرض وأما انهم فلهذا يلزم الدعوى تحت الاسم ويجوز السير من غير اتفاق الكفاية
 على عدم كفاية المعاطاة في التملك فلهذا يثبت في الألفاظ لا بد من العقد في المباحث من غير
 لأن طريقتهم في العود لا يكون كما تقدم على العمل في العقد فقام الكل إلى أن مع توضيح جوابه
 في البحث عن كونه المعاطاة في التملك على ما مر بعد ذلك لا باعتبار أن العقد من حقيقة المعاطاة
 وغيره مما يخفى بل لو ثبت كونه لمخالفة المعاطاة كان في غيرها بالأدلة في غير ذلك ولا يخفى
 ذلك في كفاية المعاطاة عند الذين فانه يثبت فيه الحكم السابق في العقد في المباحث من غير
 المقام الثاني في كون العقد لفظاً سبباً عن حق المعاطاة من غير أن يكون أمراً بالتمسك إلى

إلى الاستحاج الدائم والمقتطع والمحق منهم ما عدم كون المعاطاة كافية لوجودها إجماعاً إلا
 خلفاً وسلفاً على أن شرط الصيغة الخاصة في إيجابها هو كونه في ذلك عنهم بخلافه لا يخفى
 وكانها جريان طريقة المسلمين على اعتبار العقد بحيث يفيق النساء والنساء ذلك فهذا في الحقيقة
 ضروري لا يحتاج إلى الاستدلال بل كان هذا كقولنا فانه كما هو الأبد كونه الاستدلال
 هو الظاهر لا يراه بالادعاء كما مر في التألق أن يخرج ويلجج لوجوبه في الاستحاج على وجه الترخيص والتمسك
 نظر إلى كون العقد للتمسك بالنسب وهو لا يستقر إلا من المعاش والمعاد وذلك بناءً على أن
 ولا يجوز أن المعاطاة سواء قلنا أنها الباعث أو تملك كالمسيرة في جملتها من غير أن يكون في الحقيقة
 والعقد لا يفيق إلا بالامتناع خاصة بما عاينها من أصله الترخيص في العود ولا يستعمل في ذلك
 الأدلة بل الوجه في المعاطاة ما جريان البق عليه وهو شرط لمقام غير تحقيق بل المعالوم خلافه
 وأما دخول في طرائق الاستحاج ولا يثبت أن الغرض على أن الاستحاج حقيقة في العقد
 أنه الوطى والأكثر على الحقيقة في العقد فلا يثبت المعاطاة ولكن مشتقاً منه في المباحث
 الموجب لعدم يقين الدخول تحت الوطى كونه حقيقة في الوطى لا يعقل دخول المعاطاة في العود
 كون السبب في الاستحاج الوطى الحرام بل في السبب لا يبرأ من ذلك الشيء الحرام سبباً لا بغيره
 واضح لمن أراد أن يذكر بما بعد التبر عليه فلا يبرأ من عود الأدلة العقد والمعاطاة
 ليس من شأنها أن تكون حاسمة لما في أشكال رافع للقتل والقال وهو أن ما ذكرناه من الأدلة
 على عدم المعاطاة في الاستحاج كلها تدور على ما مر من المدعى عدم دخول المعاطاة تحت الأدلة
 فيثبت تحت أصله الغش وأما الدليل الذي خرج من تحت الأدلة لو كان صحيحاً في الاستحاج
 منها ما ذكرناه سابقاً فانه لو كان المعاطاة كافية في الاستحاج لم يخفى أن الألفاظ من
 أمدها صورة الأكره وتلك هي كون القاعليين غير فاضلين الحجابة بذلك العقد بالتمسك
 لما اعتبر الله مع من صرفه للمدين فثبت بوجه من أن ما لو لمع الزانية والمطاع في العقد المعين
 أو بدونه بل هو الفرض التابع من أن ما تملك بفعل كون المعاطاة بغيره وإجماع الحكم الدائم
 أن هو ما لم يحرمه الله تعالى على كفاية المعاطاة في التملك في المخرج ولعمري أنه لا بد من ذلك
 على من جرح القاعدة لكنا انهم تعظم بعد كفايته وبما ذكرنا أن المراد من السبب الجمل للتمسك
 أو التملك على أحد القولين في المعاطاة أن يكون اليمين كافياً لا يشفي إلا حتماً وتلك قاعدة

عالم ١٨٢ مرتبة من المراتب فلا حظ الاقرب فالأقرب لا يقدح على تيمم تركه ولا يقدح على تيمم تركه من غير قصد
في تركه الا عراب او في من تركه البناء وكذا بالنسبة الى العرف الواحد والمصدق والمركب الواحد المتكامل
وتظاهر ذلك كل ذلك للاصل وادامنا من الوجهان من الجانبين كوفي من جانب واحد من جانب واحد
اخر فالجميع الى الجهات الاخر او الغير من هذه الصور لا بعد نفسا التكاليف في الحال فلا
وجهر لتقديم احدتها على الاخر اقول بتقديم اللفظ الصريح على المدعى اي هو كان وجوبه اعتبارا
ولا بعد ان اللفظ الصريح لا بد من اعتباره ولا عجزه بغير الصريح لا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
حيث ان التعريف والالتزام باهو اوجب التصديق وان كانا في غير وجه ولا في وجه ولا في وجه
من اول الامر من انهم العرف والجميع في شراط التعريف والالتزام في وجه ولا في وجه ولا في وجه
التعريف وهو عبارة عن تقديم الاعجاب على القول وهو عبارة عن الاعجاب في وجه ولا في وجه ولا في وجه
ولو انكسرت وجه وهذا لا يكثر في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
بين التكاح وغيره في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
ومن الاول اوجه انما تاتي بالترتيب باهو احد هذا اصل عدم النقل والافتقار الى ما ياتي من
الاول والآخر اما عدم هذا الاعجاب فانها ان ادلة العرف في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
فانكسر ليس مستوفى لادلة العرف فلا يصح وقد تقدم ما هو جيب كونه فارقا بين الدالين والقياس
ان القول عبارة عن الافتقار وهو مبني على كون من له من وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
على الاعجاب لزم البناء على الوجهين واجتمع من وجه التقديم والتقديم بوجهين احدهما من وجه ولا في وجه
بل انكسرت على ذلك وانها اطلاق ادلة العرف في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
ويمكن ان يفسر بل انكسرت على وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
ان الاحتياط في امره يرجع ان يدها فيها احدها بعدم الفاعل بالعرف استغناء القول من وجه ولا في وجه
من فصل بين التكاح وغيره اعتمد في التكاح على النص الدال على التقديم وغيره بالاصل
الاجماع المركب ومنع الاولوية اية بان الاعجاب في التكاح انما هو في وجه ولا في وجه ولا في وجه
فاناسب تقديم القول لعل الشرا عا لاجاء وهو غير وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
قبل وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
البناء على ما سبق فاستطاعنا انما العرف بعد مسند واسع الى استعمال الجواز البعيد بل في وجه

ولو ابقى معناه علم باهو عليه لزم اعادة الحال وذلك في وجه فامر وادامنا من وجه ولا في وجه ولا في وجه
العرف في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
علمه معاه صاعدا كالاعجاب ولو غير وجه فادامنا الى العرف لزم كونه جيبا عن معناه فلا بعد وجه ولا في وجه
مقتضى بهم الكلام في ما مر من احدتها في وجه الاعجاب والعرف في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
لا بد من ذلك في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
اعجابا على القول في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
وتحذف ذلك من الافتقار الاخر فالعرف في وجه الاعجاب والعرف في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
اشياء وان يكون التعريف في وجه الاعجاب والتاخر في وجه الاعجاب من وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
الاجماع في وجه الاعجاب بالوجه كانت وما تاتي في وجه الاعجاب في وجه ولا في وجه ولا في وجه ولا في وجه
واما ان يكون التعريف في وجه الاعجاب فاعيد من جانب الذي هو العدة في وجه الاعجاب اعجابا باحد
من جانب الاعجاب في وجه الاعجاب كان تقدم وتاخر في وجه الاعجاب او غير فاعيد من وجه الاعجاب اعجابا
فالعرف لا يشترط وما بعد من وجه الاعجاب في وجه الاعجاب انما استعانت المال في وجه الاعجاب في وجه
اما ان يكون من وجه الاعجاب الذي هو وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
والمنفعة في الاجارة وتظاهرة للمعروف وللصحة وللحسنة والقرينة والقرينة والقرينة والقرينة
وتحذفها من وجه الاعجاب المتعلقين فاعيد من وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
الما يقترن مع البذل من الجانبين وتكون بالجملة كل من هو العدة في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
قابلا ولا عجزه بالتقدم والتاخر ولا الافتقار في ذلك فاما ان يكون العرف في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
ان يقرن الاعجاب عبارة عن الاستغناء باحدنا في وجه الاعجاب يكون هو العرف في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
المعنى وهو الذي يستلزم الفعل والقول عبارة عن الافتقار الذي هو وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
عن ذلك المعنى فلو قال الزوج مثلا فيقول فقال المزة قبلت او يجب ان في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
فالاول اعجاب وان صد عن الزوج لا يحد الاثر وادامنا من وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
المزة هو رفع المانع والافتقار للمالك الفعل هذه مع كل الرجل فاصد الاثراء في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
لنفسه في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب
فمنها وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب في وجه الاعجاب

والفرض ان القبول قد تحقق فليس الى ان القبول فلت ان اردت قبول الاصلية للصحة بل ان
تأمل ان هو مسلم لكنه لا يتخلل الرد وان اردت ثبوت النهاية للصحة ولو ان القبول في الرد
فانما هو لاحق لتسليمه فلا يرد بها بالجملة الشك الا ان مقتضى موجب ذلك في اول الامر معها الجماع
المحصل من كلام الاعجاب في احوال العقول يتلوه عدم تحلل الرد كما لا يخفى على من راجعها مع الاجماع
الحكي المستفيض على ذلك ومنها ما اطلقوا عليه في عقد القبول في كلامه قائم من له السطاد والجماع
موقعا من اول ابطال العقد ولا يفسد الاجازة بعد ذلك مع تمامية الاجماع بحاجب القبول وكيفية
الاجاب وحده فالانتم بطلانها بالادوية ومنها ان هذا دل على تلبية الرضا والعقد العقد
فولم يجز ان عن فرض من ذلك من النصوص تدل على تلبية العقد في معنى ما تحلل الرد في
الاشكالات شرطا الرضا فانما العقد مع ان هذا الدليل يتلوه في جميع العقد ودعوى انه يكفي في ذلك
صدق الاعجاب والقول ان الرضا مدعوى عنه بان لا يرد الى الرد والقول
لا يرد في ابطال الرد للعقد بين صدق من نفس الموجب قبل القبول بان قال ما نفي او شك
او طلب ونحو ذلك وبين صدق من نفس القابل او هما معا لا يقع بعد ذلك تراصهما على
القول ولا ينفذ بينهما بين العقود الجارية والاشكالات الدليل في ذلك كله وكما لا يخفى على الذين
الاعجاب والعقول بطل العقد ثم لم يرد كلام في الوصية فان المنة ذهبوا على ان الموجب له الوصية
في حيوة الموجب فله ان يقبل بعد وفاته وهذا ينافي ذكرنا من القاعدة صانعات ظاهره
لا شك ان المداخلة صدق من الموجب لا يرفع القبول لولا ان المنة لان يجعل وصية جديدة
تتعلق بالقاعدة واما الموجب فيقول هل عدم تلبية الرد هنا خرج من الاجماع او انما خرج
على القاعدة او عدم تأثره ثم قد في بطلان الوصية بالرد فقال الحق بان بالرد بعد ذلك
قبول القبول بطلان اجزاء وجوه ثلثة ومقتضى التحقيق ان هو اما الضحية لم يرفع على ايدى على
اما الاجماع فهو غير محقق انهم بل في كلام الشافعي في رد المظنون بالرد ومطالع في رد
عدم الاجماع حيث نسب الحكم الى المنة واما القاعدة فيمكن تقريرها بان هو ان ابطال الرد في
انما هو في موضع لو دفع القبول لكن وجبت ان قول الوصية بغيرها بعد ذلك الموجب على المنة
ولا يرد بالقبول في حال الحق كان حال الحق الموجب لا يرد بها بالجملة بالقبول بالجملة
هذا رد في الحقيقة وفي كل بان من اعتبار القبول في الحق انهم في عدم ابطال الرد في الحيوة

في الحيوة كائن في الحقيقة وكانت المستلزمة على اعتبار القبول في رد المنة في الحقيقة
ببرهانها ان المنة لا يرد بها ثبوت عدم الاعجاب بالقبول وعدم ابطال الرد انما ان يقول ان في حق
الموجب لا يرد بالقبول الموجب المذكورة في محله ولكن يقول ان احوال الاعجاب به على احوال الرد
على ما ذكرناه من الادوية ما يرد على عدم رجوع الموجب وان رد الموجب لم يرد به في رد
ولا يرد في محله انما يرد في رد المدعى بان عدم بطلان الاعجاب لولا ان السكوت وهو لا يكون
معدية والآن في ذلك في العقد الاخر انهم قد رجوع الموجب انما يقع مع قيام الاعجاب
لا مع بطلان رد الوصية ان قام الاجماع على عدم ابطال الرد هنا هو يخرج من الاصلية القاعدة
الاطلاق لو اعتبرنا القبول في الحيوة لولا ان تلبية الحق في رد وجهان فاحتمل وجهان في بطلان
لو اطلقوا احوال الاعجاب في جميع كان ان الرد بطلان في العقد بين العقد بين العقد
في كل عقد بشرط ان العقد في الوقت والسكن والتحبس والحقبة والصدق والاصل والرد في
ما القبول والعقد والوجوه عدم التعلق بالمدعى في العقد في الرجل ساطع على ذلك في بعض
ويطالع ان كان الاخران يتبع من العقد في حال هو شرط انما انما يتحقق لرجوع لان كل من ان
يتلوه طرية العقد في العقد والخاص وذلك واضح في رد المدعى من بطلان العقد
لا تمام الرد في حصول المالك ولا يرفع العقد في الجملة الكلام في الشرط الكلام في رد
وهذه قاعدة تفسر والطان ابطال الرد في العقد بين العقد في رد المدعى من
الاعجاب ولذلك في بطلان الوصية مع الرد بعد القبول قبل العقد في رد المدعى في رد المدعى
انهم على من الشرطية كالكلام في الطلاق وتأثيرها في الكلام الاجنبية وان كان في الكلام
ونحوه فيقول اما ان يكون صدق من تكلم الاعجاب عن الاعجاب ولا كان كما الاول فيخرج الى
الرد بالانتم اذ لا يرد في رد المنة ان يكون بالفعل او القول بالمطابقة فيهما من الدلالات
والردان زوال الرضا مع وجود دليل عليه وجود الدال هو العرفي الكافي عن الباطن في رد
بما في رد في غير العقد العقد وان لم يرد في الاعراب فان كانت في العقد في العقد في العقد
امثال العقد في العقد انهم اعدم في رد المدعى في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
بما في رد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد في العقد
هذا هو الكلام من تبيين الفصل واما ابطال الخط الفاسد ونحوه من تبيين الفصل

باعتبار كونه اعتقاداً وتبين ذلك ان المعصية بجهاتك امدتها بالاعتقاد باعتبار ان اللفظ
 الالفاظ ولا يربط باللفظ انما يعتبر في كل مقام سواء كان عقداً مقام وغيره فلو علمنا صدق
 من الالفاظ بصدقه ولو تكلم ساهبا او سائيا لا يغيره وقد قدما ذلك في اعتبار الحق للعقد
 صدقه من لسان غيره ما هو مقصوده تبعاً فلهذا ذلك اليه ومنها اليه صدق اللفظ مع صدق
 فلا يغير اللفظ الحادث ولا يغيره من جهة صدق المعنى المقصود وهو الاثنا واليقاع الاثر بذلك
 اللفظ فلو قصد الاخبارا ومعنى آخر فم يقع وسبباً في تحقيق ذلك في شرطه الغير وكذا في القلي
 مطاوعاً وانما بالاعتقاد باعتبار كونه خطاباً من الخطابات حتى كلاً ما هو منها الذي يوجب ذلك
 يتبين الحكم والخاطب والاسماع والاستماع والسمع بغيره لوقوع واحد من الجانبين في
 مجلس الخطاب معن بغير الشيء الثاني بكذا ان كلاً من نحو ذلك ولغيره الخطاب ذلك
 الحكم اما من جهة كونه اعمى او من جهة اعدام المتبادر الى الحكم فلم يربط بالانفصال من هو في ذلك
 بطل وكذا لو انكسرت الحكم المعين بغيره من جهة كونه اعمى او من جهة كونه في ذلك او لم
 الحكم الاسماع حكماً وبالجمله تعين الموجب الفاعل قبل العقد وتوصير الكلام الى اللفظ
 لذلك شرط في العقود كانه عديم ما فيه تميز عن غيره ولغيره من جهة اعتبار الفعل بالعلم
 لذلك على هذه ليس من شرط العقد من حيث انه عديم بل من شرط الخطاب الالفاظ
 فيظهر باعتبارهم ذلك فيما ذكره في الجمله ولا يشترط تعين العامل ولا سيما احد الجانبين
 من الجاهل فيصح ان يقول من رده على ذلك انما يعجز عن التعيين فيجوز ان يفعل واحد
 هذا فلا عذر على صدور هذا الجمل وان لم يسمع به عند صدوره بل جملته لعلوا بل انما بان
 لو لم يطلع على صدور هذا الجمل اتم اولى العمل في احد المخرج او انما بالاعتقاد بصدور
 الجمل فيقر الامر في استحضار الجمل وظاهر كلامهم في هذا في الجمله ان هذا من غرضه بالاعتقاد
 فان تعين الحكم والخاطب والاسماع والاستماع في سائر العقود في شرط الفعل من الاعمال فلهذا
 ذلك في الجمله مقصود عليه لا لانه على اعتبار في سائر العقود وهو كونه قد قدما ان ذلك
 على ذلك مضافاً الى الجمله لا لاجاب على ذلك انضاه في واحد الخطاب ذلك لا يحتاج الى
 ذكر ذلك في الترابط مضافاً الى ان العقود امور عارضة ليست بمحمولة من الشرع فلو علمنا ان
 ملزم من التمسك بالاصطلاح والقرين بزيادة بعض الترابط ونحو ذلك ولا يرب ان للمعنيين

بين الناس في العقود كلها تعين ذلك كله والسمع وغير ذلك فلا دلالة له على العقد
 انما نشير الى امضاء العقد في العقد وهو ما ذكرناه بل يمكن دعوى عدم صدق العقد
 لتلك ذلك ان ليس العقد الا العادة وهي لا تحقق للتعين مع السماع والاسماع فلا يرب
 وبالجمله فلا كلام في ذلك حتى في العقود التي متأخر فيها القبول كالقول للواويعه
 ونحو ذلك فلا يرب في اعتبار كونه الحكم معناه عند الفاعل وقاصداً للفاعل العين والسمع
 الفاعل لذلك لا يجاب ولو يربط بالثقل فلا يرب ان يكون الغائب هو كل ويومى انما
 من القاعدة نعم لا يجوز ذلك في العقود الا ان من جهة الانفصال والراسخ والجاهل
 في الوصية اتم لولها واحد اعمى لك بكذا ولغيره المعنى في ذلك في غير نظر بل
 القاعدة تقتضي بالاطلاق الا في الجهات العامة ونحو ذلك الذي لا يغيره من القبول وكذا
 لو اعمى شخص محمول في انما بطلت الوصية نعم لو اعمى رجل او فقير او نحو ذلك لم يرب
 الدار فلهذا يرجع المعين الكلي ولا يرب لانه تعين في ضمن الفهم وقبول والوثوق
 في بعض هذه العقود شيء يخرج عن هذه القاعدة باجماع ونحوه فيصير كالجمله في هذا
 حيث لو يربط من معلومة العامل ولا السماع ونحو ذلك بما قرره ناه وهو كونه معراج
 يرب كلاً منهم وهذا قاعدة تفسيرية يربون عليها بالاصول والقواعد وظناً اتفاق الاصحاب
 وقضاء الادلة الاخر اتم بربطه بربطه في هذا في كونه والاستحسان بمقتضى بطل الفاعل
 نعم هناك كلام وهو انما لا يشترط ان تعين الحكم والخاطب والاسماع من شرط الخطاب
 مع الخطاب يمكن مع عدم معلومية الخطاب بغيره كما في قول الفاعل بفعل احدكم كذا
 مثلاً انظر الواجب ان لا يرب وكل يمكن لاحد الاستماع لكلام من تكلم مع ان لا يرب
 والمحق ان الخطاب في الاخبارات في الجالس فلا يرب في كون الخطاب هو الشخص المعين
 الكل وكل في الاواس وان على الواحد لا يرب لكن الحق ان الطلب على واحد لا يرب بل
 من اكل فخطاب هو اجمع لكن انما ان الواحد يقطع عن الباقي فالواحد انما هو المتمم
 المعبر في العقود الا في اصل الخطاب وصدقه بجمع في مقام العادة وانما العقد
 غير مضمون ان لو اريد على الاتشاء على الجميع فالنصر الا انما الاستحسان او الاستحسان مع
 التوقيع او بغيره مع ان الفرض ان الفاعل واحد والعقد مع وهو لم يكن مخاطباً

١٨٧
بغيره فليكن المقتضى مفصولا به ولو قصد كل واحد منهما وجوب استقرار الملك الواحد
المستعمل وهو الزكاة ونحوه على أحد الوجهين فلا بد من قصد العين بالخصص وليس
بالعين هو مخصوص المفرد بل عرفتها العين على نحو لا يكون فيها اشتباها بغيره فليكن فاما اذا
لوضوح العقد فلو وكل كل من هاتين الامور العينية شيئا واحدا لم ينعين بغيره شيئا
الوكال للشيء قابل للتخصيص في الاستحسان المستعملين بخلاف بيع الكتاب الواحد فغيره
للتعلق الا الى واحد او متعلق بالتشريك واما ما جاء من الخبر الذي لا يثبت
من جهة عدم شاق عرض السابغ في ذلك غيرهما مع كل ما في العقد فان المقصود
للمعاطاة العقد والعهد وهو يخرج بغيره من هنا فلهذا لا يثبت فيهما اثران عند
الغير لاختلاف الاعراض تعدد الاستحسان فالأيد من المتعين كما تستظهر في الخبرين
عدم تلبية العقد للعهد مع الشخص التخصيص العين العين من جهة مقتضاها كالعقد للملك
الغالبية للفيلك الى شخص لا يغير في الطرفين او الى اشخاص متعددين في الملك الواحد فلا
تأهلوا واملحوا ذلك والحال من جهة كون المقصود حصول ذلك من شخص واحد ولا
عبر بخصوصة الشخص بل بالملكية مقتضاها انما هو الادلة وما لا يحل له ان يغير هذا
التفصيل الاما خرج بغيره اجماعا ويخرج في شرائط العقد مثل البايع والعقل والرشيد
والاسلام في بعض المقاصد والعقد في بعضها ايقه نذكرها في عنوانها في شرائط العاينة
انتمتع اذ لا اختصاص لها بالعقد والايضا في غيرها من الخبرين العقول والايضا
وتحقق العقول في شئ واحد على ما هو احداهما ان عقلا العقول والايضا فان ملك او قل او
تسلط او نحو ذلك قد يكون مطلقا في نفسه على من يملكه لا يمتنع ان يمتنع عليه كغيره
الوجود فان تلبية الشئ مثلا عينا كان او منفعة موقوف على وجود ذلك العين او المنفعة
في الخارج على وجه وجوب التعريف بغيره وجود العين في زمان تعلق العرض في العقد وجود
في زمان قصد المعاوضة فانه لو لم يكن كل من يمتنع بغيره العقد والايضا فلو ثبت او
صالح او وهبت او وقف الدار والذات مثلا ولا يكون في الخارج بطل بل لا يخص له
معنى وكذلك حقوق المتلفع كالاجارة والذات والمساكنات ونحو ذلك اذ لو كانت المنفعة
غير متحققة بغيره عدم وجود ذلك العين الذي قصد منها تلك المنفعة غير متحققة بغيره

ح
عدم وجود ذلك العين الذي قصد منها تلك المنفعة لم يكن العقد معنويا في الكا
فلو قال انك تملك بغيره لا يثبت له ان يملكه ان كانت ولكن كانت ميثاقا في النكاح فلا يصح
في الطلاق فلو قال لاني طالق مع انه قد مات امرته قبل الطلاق فالطلاق ونحوه سائر الاعراض
منه يمتنع ونحوه وكذا بطل العقد بارتفاع العين المقصود منها المنفعة في الانا مطلقا لا يملك
نفس اليوم ومات في أثناء اليوم بطل العقد فيما علم بقي فعدم ذلك ان كل عقد وايضا معلق
تتحقق على وجود العين او المنفعة الوارد عليها العقد استلزاما او بطلانها بالعقل كما في الطلاق
او وكله في بيع غيره وفيلك فبطل الوكالة وكذا الحاقاق فنقول لا يفي وهذا المقام بين ان
يوقع العقد والايضا مغيرا فيقول مثلا ان يمتنع طالق او بطلان على شرط الوجود فيقول
انك انت موجودة فان الطلاق معلق على وجود امرته فيقول لا يفي وهذا المقام بين ان
احلال الطلاق ان يغير بغيره المقتضى ليس على من المعاملات لا يغيره من مقتضاها على
ما هو في الواقع فلو اراد ان يعتد بالخبر انه لا يعلق على ذلك فهو بطلان او لو اراد ان يغير
الصيغة عن ذلك في اللفظ وان كان معلقا عليه فلا دليل عليه بل هذا موكلا بالاشارة
المعالمه اللهم الا ان يغير العلم بوجوده وهو معلق العقد بواسطة او بغيره العلم العلم
لم يمتنع عليه عقد ولا ايضا وهو في غاية الظهور من الوهن المقطع بحوان فكل الغائب
او يوكيل الخاصه امر غائب وطال ان المدة الغائبة وكذا هو الصبر من الغائبين في ذلك
فهم يمكن ان يفي ان هذه كلها مقتضى الوجوب شرعا فالحق الاستحسان في ذلك كله بالقاء هذا
في الحقيقة بوجوده من غير العلم بالوجود شرعا وهذا العقد كانه في الخبر وان لم يمتنع
القطع الوعد في ذلك يفرق بين مستحب الوجوب ومقتضى عدم فانه لو كان الشخص
ثبت بغيره لا يعلم انما كانت ام لا يمتنع ان يمتنع الشخص والاول يمكن ان يثبت كغيره
فانه ولدت لبيت قبل هذا بعد عينيها عن زوجتها الحامل فلا يجوز ان يمتنع النكاح ويظل
عقد وان صارت وجود الميت في الخارج وكل لو طلق امرته التي يمتنع بغيره وكذا
لما جاء بعد غيره عن وكيله فانه لا يقع الطلاق فان صار في النكاح في وقت النكاح ونحو ذلك
في المعاملات المالية اصله او بقاءه فان كل مستحب الوجود مستحب العقد وان صار في كل
مستحب عدم بطل وان صار في وجوب في الواقع لكن المانع ان يمنع ذلك ويقول لا يمتنع

باب في تعليل العقد في زمانه على ذلك القدر وهذا ما لا بأس به وتألفها ان ما يلي
في علم العالم ما يغير في حقه او ما يغيره في حقه او ما يغيره في حقه او ما يغيره في حقه
في الحق ولا يصح اقسام باعتبار كونها شرعا او صفة طريق الالتزام او التعليق والعلم في حق
وعدمه وكونه في الحال او الاستقبال او من الامور المتعلقة بالملك في احد طرفي العالمين
الوصفين المتخالفين او ما هو غير ذلك في الطلاق والعقد ونحوه من الامور الخارجية
فما يباحث الاول في انشاء الاختيار في الماخوذ في ضمن العقد الجارية واللازمة للعدل
عليه بموجب الموصفين من غير ان يتغير في هذه القسم كما سبق في مباحث الحق فليس من
بالغير وليس من التعليق الصفة في حق وليس الوجبة وانما يتغير من المارد من جهة انشاء
كذا او شرط عليك كذا فيقول ذلك هو الالتزام والالتزام فان الشرط في العقد بعد ان انشأ
فكان في هذه الحالة يتغير مع ما يلزم من التعليق في حق بل انما يتغير في الشرط
الشرط كان التعليق ليس في النسبة الى الافتاتية والصيغة بل في تعليق العقد ويطبق
مورد العقد من جهة الشرط او بما وصفه الانشاء والعامل في شرط الخيار ونحوه بالجملة
كل انشاء في التعليق بالنسبة الى انشاء ودرن الربط والشرط في الموضوع فانه جازم
بالعقد ويسان في الواجب لذلك مزيد تحقيق وقصص بالانها يلهي الثاني التعليق الواجب
في المستعمل الاجتهاد الى كليات الموضوع للمخوف في العقد كما في قولك وكل من في حق الغير
ان اشترى مزيد وان كان بالقيمة الحالية وان جاء الحاج وهذا الذي يذكره الضمائم في حق
ان ليس بعلقة العقد بل هو قيد الشرط والمرد لا يقول ان التوكيد على التوكيد لا في
العمل الواجب في الوقت الحالي او الوضع الحالي فيصير هذا مورد الاختيار ان يتحقق
والا فلا بل يكون فضوليا وفي هذا الباب الوصية ان مات في غير كذا او في غير كذا
معناه ان الانشاء الوصية بل يفرض ان منشاء التوكيد في الموت الكائن فانما يباحث
قصد متغير في محل والاملا وصية وكل الوصية ان ما الوصية انما هي الوصية ونحو ذلك
الاختيار والاختيار والاختيار على بعض الغرض فان كل ذلك تسلط على الشرط
بالفعل من حيث الوصية والغرض المذكور وليس من التعليق في الانشاء كذا فيقول
من عجب فلهذا ان جاء به يوم الجمعة فانه بعد اليوم المحلول لوجوب الجملة الصفة كغيره

يكفي ذلك في تبيينه ولا يحتاج الى استنفاء الامثلة فكل مقام ومع الشرط والتعلق الى العقد
في معلق في موضوع العقد فهو خارج عن السلسلة وفيه من جهة التغير الثالث التعليق الرابع
الى اوصاف الموضوع كالتغير في التعليق الملكة لها كقولها ما كنت اريد او وصية لك
هذه المظنة ان كانت حمراء والمفردة مثلا في العقود الملكة او المتغيرة بالظن ان كانت
اريدت او اسكنك او اخرجك او اتركك هذه الالفاظ ان كان فيها اثر من جهة
ذلك والتعلق الرابع الى الامور الخارجية كالتعلق على طالع الشمس او قمره كما
او نحو ذلك في قول الاول انت طالق ان كنت بنت فلان او زوجك ان كنت ابن فلان
ذلك وهذه الامور الماخوذة شرعا في العقد فتكون بالفظ الشرط وقد يكون بادئ الشرط
مثلا في هذه او انشأه وعلى التقديرين قد يكون امرامعلقا بالحال وقد يكون امرامعلقا
بالمضي وقد يكون امرامعلقا بالحال وقد يكون امرامعلقا بالمستقبل وكل من ذلك امان
تكون معلوم الوقوع او يكون معلوم العدم او يكون مطلق الوجود او مطلق العدم
او متناهي في وجوده وعدمه وهذه اقسام التعليق وتدرج اصطلاح الضمائم بتفسير
الامر المستعمل المطلق المنتهى مقرر كقولها ان طلع الشمس والامر المستعمل المتناهي
ام من الظن وانما الاصطلاحين شرطا كقولها ان جاء به او قدم الحاج ولا بد من ان
هذه الاقسام فبما انما توضحها السلسلة ودفع البعض شيئا الواردة على المطلق ومنها
احدها التعليق بوصف الموضوع او بامره خارج اعتبر في زمن الماضي بالفظ الشرط مع العلم
بمعمول كقولها انك انك الشرط كونك قد عجت او بغيره كقولها انك انك مع العلم بل مع
او الحاج جازم وهذا اية مما لا يفرق في حق التغير والعقدان المعلق على شيء حاصل لا في
في حصوله وفي عدمه في وقوع الشرط فاصد اختيار العقد وليس هذا الاطلاق صورا
بالعقد قد لا يلائم قد صدر منه بامره من دون توقف وبغير الاشتراك القطعي عن
غير غايته اللغوية ومثل ذلك لا ياتي في عقدة العقد الثاني وهو العرف السابق مع
كونه بامره وان الشرط كقولها ان كنت عجت او ان جاء الحاج امس والظاهر ان هذا
لعدم التحقيق من جهة تحقيق العقد الجازم ولا منافات بين ذكر هذا الظاهر وعقد العقد
منه فيقوم ان ارادت الشرط لغيرها في فلهذا في التعليق لست كالحق في لانه

ومع

جاء ما بالانشاء او هذا اللفظ بط والحق ان هذا من صور حروف التخييل المذكور الاول على الاطلاق
 والنسبة الى الحق المعلق على ما يحتاج او يلحق في الموضوع في المستقبل بالشرط او بالاحتمال
 مع تلك وان جعلنا الام مع الحق بمصولة او بعدة وهذه النسبة لا تخفى اشقيها عند
 ملاحظة ما سبق وهي من الصور التي اقيم الدليل على بطلانها في الصدق والابطاع والتمثيل الذي
 هو شرط في الحوادث عبارة عن عدم كونه معلوما بامر في الماضي او في الحال مع علم العلم
 بعد بشرط عدم ذلك الامرين شرابط الماهية بحيث عدم تحقق ما هيته الصدق والابطاع
 يدونها من شرابط الصدق ومنها من الامور الباصرة الى مستقبلات موضوع الصدق والابطاع
 وبعضها من هذه الصور ان يعرف هذه الصور الخارجية بالتعويض بلكلام وليس في وقت
 التخييل في موضوع وان كان في اللفظ متروك طان بعضها بطلان كلام لعدم تحقق الصدق بل
 الصدق ولا ما حيزه الا بطلان صور التخييل وان كانت التخييل مائة فاحتمالها في فاسطنا من
 الصور تفصيلها ما جاء اجمالا انما نقول ان الوجبة في الشرط التخييل باللفظ الذي ذكرناه
 امور احدها الاجماع المفضل من كلمة الاحكام قد بما وجدنا حيث لا يكونا بغير شرط
 مخالف في هذه الباب وما قد يفتق في كمالهم من التعويض مع التعويض هو شرط الماهية
 او الصدق من التعليل في مختلفات موضوع الصدق وتقدمنا اخرى جماع الحق
 وان كان بغير هذه الصور يحتاج الى مقابلة بغير فان جماعه من المنفعة قد استعملنا على الامر
 في هذا الباب وقد نقل على ذلك اجماع الاحكام بغير جماعه فلا اجماع يحصل لا نقول
 عليه ومخبره وتلخيصه اننا نلخص الحق والابطاع فان اول الصدق والابطاع هما
 تصرف الى ما هو وضع الصدق عند الناس كانه لا يربط في التعليل هذا الحق مقوت لما
 هو طبيعة الصدق والابطاع عرفا ولا يفتقر ذلك في بطلان الاصل وما التلخيص ما اعلنه جماعه
 من ان الصدق انما يبرهنه الانشاء سواء قلنا بالما حقيقة وهذا الحق ان يحتاج
 وكان في الاطلاق ولا يبرهن الانشاء عبارة عن امثالات ذلك الامر المتقدم بعضه كونك
 للفظ علمه ثامة في حصوله في ما اعلى على شيء اخر فانا ان يقع ذلك الامر من دون الحق
 عليه فبما في الماهية في الصدق فاما ان يقع صدق حقيقة فليس من ذلك يتحقق الماهية
 عن علمه الثامة فان قلت بعد التقييد لا يكون علمه ثامة بل يكون هو مع ذلك الصدق

علمه ثامة فقلت هذا من ان الاول فان مقتضاها انما هو كون الصدق سببا انما في ذلك
 فان قلت لا مانع من كون الشرط والابطاع قبل الزمان الثاني كما ذكرت نظير في الصدق
 فنقول اما على كون التعليل عليه في الماضي اما الحال مع عدم العلم بحصوله بغير هذا التواضع
 وعازم بالتعليل على ذلك التقدمة لا على التقدمة الاخر ولما اعلى من كونه في المستقبل فضاء
 انشاء التعليل مثلا من ذلك الوقت فاذا قلت بعت ان جاء زيد يكون سقاء في الان او
 التعليل الحاصل وقت مجيء زيد وهذا لا يكون نهرا في الانشاء بل يكون نهرا في الماضي ولا مانع
 من ذلك قلت هذا يتناول ما هيته الصدق فاما البيع هو التعليل الفعلي الانشائي وكذا عرفت
 الصدق والابطاع فان الفاعلها موضوعه المعاني الكاشنة بالفعل وانما عارضا عن اعماد
 ذلك الامر بالفعل ولما بالقوة فهو ليس بفاعل ولا يتحقق بطلان الصدق في حيزه
 اذ ليس عرضا في التعليل هو ما حيزه انتم ملكا بغير ضا مفهوم العرش الذي يتحقق
 في عين البيع الفاسد فالمراد بهذا الامر من ضمن المتاعدين بالفعل سواء كان هذا
 عند الام لا تمام الكلام في هذا المقام انما يأتي في بيان الموانع والمجالات عند كرها التعليل
 ونذكر ان منشاء كونه شرط لا هل هو امر شرعي ام امر لغوي او امر عقلي ونذكر في ذلك حيث
 غير المتسلة بالامر بل عليه مقتضا حاله بالجملة كونه التخييل بشرط وقوانه مبطلان ما وجد
 عليه الاجماع ان ايقاع في بيان الضابط في مختلفات الصدق
 والابطاع ان لا يربط ان متعلق الصدق اعم من اوصفة او حق او اشتغال فالعين يتحقق
 في البيع والصدقة والهدية والقرض والرضى والصلح والشركة والوصية والمنفعة فتعريف الوصف
 والكنة والتعبد والصلح والمضاربة والوديعة والعارية والمرابحة والمساواة والاجارة والوكالة
 والمجازة والسبق والوكالة والوصلة ويتحقق الحرف في الصلح والفتن والحوال والوكالة
 في حيزه ويتحقق الانشغال في الشحاح والامم والمقتطع فان الصدق فيه ليس مع ملكا للمنفعة
 بل لا انشغال وقد يكون العوض منجب وقد يكون من معاينة فالصواب من ملاحظة كل
 من الامرين عوضا موضوعا بانقره ومولجتماعه مع جائسته او معاينة كونه بعضا من متبع
 الوقوع بغيره انه ليس بغيره بل بغيره واكثر موارد من لا يبين في الضابط الاجمالي

الاف في ذلك حتى يحل معاد في كتاب ولا يخط بالسنن اليه فيقول قد تقدم مراراً ان الحق
لبيت من الخيرات الشريفة بل انما هي امور مجعولة في هذا العالم على وجه التحسين
الذي لا يمتنع من نظام امورهم وهذا كله كما يوجد في من صاحب الشريعة كمن في
طائفة من ذلك وضع عن طائفة اخرى وقد بعضها واطلق اخرى فالتصاحح بعد ذلك
في ضبط التساميات والموارد انما هو ما حرت عليه بقدر الناس في كتابها الاما لا الذي
على اخرجه وما خرج عن القانون العرفي فليس له في الاول فمحتاج في هذا الدليل
خاص ولذا جعل الاصحاب رضوان الله عليهم كل باب ضابطاً بحسب ما عليه
معارفهم من الناس في ذلك النوع من العقود ما هو في ذلك من الاشياء كالسكك
ما هو لا يسلط على الترف منها ما هو في المليك عين ومنها ما هو في النافع ومنها
ما يتعلق بالحقوف ومنها ما يتعلق بالانفس والاشياء فلهذا كان في كل باب من هذه
معيناً وقد يكون في الحاجة كلها متاعاً وقد يكون معداً كلها ويخوذ ذلك من التقييدات
فلا تثنى الضبط من مباحث الاول كل عقد في حقه ما له من الاعيان يكون مطلقاً
بالامانة والبر والبر بالانصاف من المالكين المملوك كل ما كان لا انشاء له على غيره
في التصرفات ما لمال العباد محالة منه في العادة فلهذا خطه وقدر الحجب ويخوذ ذلك
من الاشياء الحقيقة وان كانت مملوكة لما لها الامور تخصها واطلاقها لانها الا
بالاذن لكن لا مال له لها على الجور وقوع مثله في عقود المعاوضات كالبيع وال
السكك ويخوذ ذلك وبالمجلة كل شيء لا مال له لا يكون عوضاً في المعاوضات وما
وقوعها في العقود والمجانبة كالهبة والعطية ويخوذ ذلك منها قبل بان يصير في المعافاة
هذه العقود ما لا يقع في باب المعاوضات وليس به ذلك التملك المطلق يتعلق بحسبة
المخاطرة كاتبع الغصب منه ويخوذ ذلك ان كان في قول ادلة الخبرية في قوله تعالى انما
ان عقود الاحمال كالاجارة والحالة والوكالة ونحوها انما يدور على العمل
مقصود العقل وليس كل عمل يتعلق بهذه الحق فثبت به الجهل من الاعمال
الغير المنفعة للعقلاء كالهبة الى الاماكن الخطيرة ويضع مخزاة ويخوذ ذلك لاسواق

لا يتعلق بها المعاملات لعدم وجود مانع يمنع من هذا النوع من هذه الاعمال وانما يحلها
من العقوبة ولو بالعارض به كباب السبق والراية الذي وضع في السبق نظام الجوارح
ان في الحقيقة نوع من القمار الثالث ان العقد ما في هذه من كالهبة والعقود التي لا يملكها
يكون ثابت في المذمومين العقد على ان يتعلق بالذمة فالجور على العقد في الامانة
صريحاً وما الفصل فيقول كلام في ان البيع لا يتعلق بالاعيان ولذا يقولون ان البيع لا يتعلق
فلا يقع البيع منفعة ولا حق ولا انشاء فاما الاثنان فالأول ان البيع حقيقة لان البيع من حقوق المالك
والحق ليس الا في نفسه وان يتعلق بالمال في بعض الافراد ولا يتعلق انشاءاً بغيره الا في الاول
من عقود التملك ولا ملك حقيقة في الاشياء على ما هو نوع في كل نوع الكلام في ان البيع
يكون منفعة في ظاهره اطلاقاً في الاصحاب العوض في البيع عموم اوله وان كان في المنفعة ثانياً
على نوع من من حيث انتم نسب البيع الاكبر البيع باعصر الذي يخرج عن هذا في بعض الاعيان
وكان من معاصره والاخرى تنفع من فقهائنا في ذلك فكل عين له بالذمة لان يكون
مبيعاً الاما في جبر الدليل بحسب طرياق اوصافاً بغيره في هذا الموانع والمطلقات في بعضها
انتم وكذا كل عين الى او منفعة معقودة لها بالذمة فدان يكون ثانياً الا اذا امتنع
مانع ولا يجب ان يقع في ان الوجود بالفعل غير معتبر بل كما يحق للمعاوضات والموقوفات
في حق المحدث وهو المالك في الذمة باعتباره وموجدها في حاجت بكل خصه
في ضمن الافراد ثم هناك نوع من المعاوضات في البيع وسائر العقود المعاوضات في الاعيان
وهي المملوكة من من الاعراض المرفوعة ولا يملك من العرض لا يتحقق الا على وجه
يقولون ان المالك بالمنفعة المدعومة او بالعين المدعومة ولا يجب ان حقوق المالك
كلها موضوعة لمصلحة المالك وهو لا يتحقق الا مع وجود موضوع فكل من يملك
استراحاً ما يملك من الحقوق في حق التعلق ويكون ما عداه خارجاً بالذمة
اصل ينفع في اكثر الموارد فلا يجوز ان يكون العين ولا المعقود كلها اذ لا مرد ولا
شيئاً ما عداه من هذا من هذا الباب عند اجرة الدليل في حق
في ان المالك اذا امتنع بفعله بعد ان فكيف يمكن ان يتم فثبت ان المنفعة مثلاً

197
بوجود العين والفقار مثلا موجودة بوجود الانحاء والطبائع موجودة بوجود
من اذ اراد بهذا المقدار يكون خلق الملكية وهذا الكلام ساطع اذا التفت الى ان وجود
اجزائها جميعا فالحاج وكذا التماس وجود الشجر لوجود اللبنة كما لا يخفى ذلك في الحكم
فان ابدية الوجود في عين هذه الامور فيخرج الى المصداق الشائع وان اريد بغيره الحكم ولو كان
وجوده متلا بعد ذلك ولو في عين افراد هذا البس الايج معدوم ومجرد تعيين الماهية ونقار
فمن الامر ليس موجبا للوجود فانه يخرج عن الجمال وليس كذلك في ذلك وقيل انهم
يملك القابل والاستعداد في هذه الامور المعدومة والغالبية موجودة او مثلا الدوام
في الشجرة صحيح ذلك وهذا مع ضاهاها لا دلالة له في الكلام الاحتمال وكذا في المعاد
خلافه مما لا يصحح اليه وقيل ان المراد من التملك الغلبت يعني انه اذا وجد ذلك يكون لها
وبعارة اخرى العقود الثلاثة انما ذلك على النفل على النفل الذي هو المال فالمستحق انفراد
والكل المعدوم بما انه ليس له المال انما ذلك بالفعل فيمكن للفعل ان يرد به بقوله الله
الكل في معنى كونه تملكك اعداء هذا الوضع الذي للمالك وهو كونه الشيء بحيث اذا
حصل كان له في الحق والظاهر يجب ان يكون له ذلك التماس والمقتضى يكون له ذلك
وهذا ليس من خلق الغرض بالمعدوم وهذا انما هو من لفظ الادلة ومنه انما قد بين وتلك
الاحتمال بل انما ان ملك الان الشيء المعدوم ويرى عليه جميع اثار الملك ويمكن ان
ان هذا ليس كما حقيقة بل هو ملك محكي به انتم على ذلك حكم الاملاك وهذا الجدل
والاعتبار لا يقتضي الوجود في الخارج بل انما يبرز ذلك في الملكية الغرضية الحقيقية ويكون
نحو بل المعدوم منزلة الموجود وترتيب الحكم للمالك عليه قبل اقل كلامه فالأصل في كل
ما جعل متعلقا في الحقوق ان يكون موجودا خرج مادل الدليل على عين السلم ونحوه عن الخلق
ويصح ما عداه وحكم الصدقة والعتبة والهدية والغرض حكم البيع في اعتبار كونه المتعلق
بالا المستقرة ولا يعتبرا غير متعلق لانه خلاف وضع هذه الحقوق خلاف هو المقام
واما الوصف والصفة والتعريف في الخارج في الاجارة فالضابط في معلقاتها كل ما يمتنع
الاستفاد منه معيقا وغيره ان الحق في ذلك كله هو المنفعة وهي لا تستوفي الاشياء

في الاشياء فثبت انما هو يمكن الشيء قابلا للاستفاد من ذلك ايضا العين لا يمكن فثبت هذه الحقوق
فيها لا يخرج فخلق هذه الحقوق بمثل المطبوعا واما المأكولات التي لا تستفاد بها مع بقا
عينها وهذا هو مقتضى القاعدة وقد خرج عنها الاشياء تذكرها في هذا البحث وحكم عين الاجارة
حكم بين البيع في كفاية كل ما هو موجود معقول والرهن لا يتعلق بالاجارة يمكن استيفاء الدين
لا في الحقيقة وفيه للدين فلا يمكن الا لا لا يغيره عن قابل للاستيفاء ولا يكون مقتضى لغيرها
شيئا قد علم اجتماع اجزائها عدم امتلاك البعض الحقيقي منها الاصل انما هو الرهن حيث على
وفي اشياء كونهها ماخر الدوام عدم سيطرة الفاسد حجابا ذكره وان كتب المخرج الذي
تقتضيه القاعدة التي حملتها او لعدم الجوان الاعداد لم يخاص به فلهذا في المصداق المتعلق
على العمل المتعلق بالاجارة بحجة من الرهن والرهن معاملة على الارض بحجة من الفاسد
تعلق على الاصول الثابت بحجة من الفرض وما في حكمها مع كون الاصل باقية في الحق فخلق المال
عينها كان او منصرف لعموم دلالتها وكون وصفها في العرف كمالها العدة للعقود المستقرة
نوع المعاملة ووصفها المهور في العرف للمدلول عليه بالادلة والاطلاقا وكل ما هو
لوصفها هو ما لا يمكن تعلقها به وهذا تفصيل ما حملناه في اولها وهو ان الرهن بعد ذلك
هذه القاعدة بقدر على استخراج الفروع التي ذكرها الفقهاء في معلقاتها العقود
في بعضها بالصفة وفي بعضها بالعدم واستكمال في البعض الآخر وكلها عتبه على غير ما عليه العامة
من العرف ومن الدليل ولا يخفى ان ذلك كله انما هو محال في المور في الجملة وقد يكون
لهذه الموارد قد يورد باعتبار الشايع من بعض وجوه والموانع من الغرض والجملة ونحو ذلك
بوجوب خروج بعض الافراد وقد يخرج بعد الاخطار المذكورة من القواعد السابقة وكما انما لا
انما هو في حجة الانشاء الحقيقي فلهذا يتم هنا ما بحثت فيه ونواعه متعلقة بصفة
موارد الصدوق وفي بعضها الكراهة الاشم شيئا بينهما حتى يصير بينهما هذا المقام سابقا على
ان البيع موزع العين ولا يرب ان العين تشتمل على ما ذكره في مختلفها الوعاء
ما يقع تحتها المعاد من على ان العين المبيعة يجب لا يدخل في الصفات في العرف على
المخرج من الذات او الصفة وبعبارة اخرى بل الاوصاف قابل بالما هو اذ لا يمتنع
الكلام بالبيع بلهم سائر المعاديات العتبه عن ان المنفعة انهم قد لا يلاحظ بها كما ان الكسبي

[illegible]

الوصف لما هو فيه نظير الشوط والوصف له تعالى انفاك الوصف عنه وهذا امر لا يشك فيه
فاذا يرى ان نظير اهل العرف جزءا للذات يكون شيئا من العوض في مقابلته والعرف في الاصل
والمفاهيم وان كانت كالاجزاء في الفهم لكنه لا يقع عليه المعاملة فان قيل انما يجب الحظ
الحجاء معناه يجب الحظ الوصف لا يجب الحظ الوصف فلهذا يجب ان يقال ان المعاني
كلها من الجوانب والصفات والمعارف لا يجوز لك الاجرة بالاشياء في مقابلته العوض
معنى انه لا يقطع من العوض شيئا في مقابلته ان الوصف بل انما ان قيل كل امرئ وكما
لا يفسد لوانه شيئا لا يبدل بواحدة اية شيئا اخر ومن هذا اية يقول لو دفع الاضال الى
هو على وصف اخر وعلى ما ذكر في المعاملة وجب القبول وان لم يكن هذا عين ذلك انما
الشيء لان الوصف ليس عوضا عنه بل العوض يتبعه واعتباره انما هو عدم العوض
وعوضه الى اللفظ وهو على ما ذكر في العوض المتبعه وقد فوجئ القبول ويقول
في الثاني لا يربط الصحة في الاعيان الخارجية في الاصل والعش على كل امر اما ان
الغالب في الخلو فان الصحة في الشك في الحق فاما الاصل فلهذا انما هو على الخلق
مقتضى الطبيعة ولا يجب ان الصحة عبارة عن كون الشيء على ما هو في الحقيقة الاصلية
شبه نظير على الشيء بالعروض والاصل عدم مرض تلك العارض الموجب لشيء مما هو مقتضى
حقيقة وعادة وذلك ان سائر الاضال لا بد من ذكرها في المعاملة لا اختلاف العيان على
وصف الصحة فان عدم ذكرها غير ما يقع الكلام الناس على المعاملة بابا على كون الشيء صحيحا على
الاصل فكان عدم ذكره بمنزلة فمقتضى الفوات وصف الصحة حيثما انجز العائد اليه وان
لغيره في العبد ان الصحة بعد تمام هذا الاصل فبما كالتزاد وفواته بوجوب الجار اذا انجز
هذا فنقول فاعلم من ذلك ان الصحة عبارة عن كون الشيء على الحقيقة الاصلية لا في شيء
التي هي المقصودة من ذلك النوع او الوصف عليه والصحة عبارة عن النوع عن الحقيقة الاصلية
من زيادة ان يقضه كما ورد في الرواية فنقول هل وصف الصحة في المعاني اجزا من المعاني
كالجزء معنى انه مقابل العوض بحيث لو فات الصحة لم يكن من ذلك سقوط اخر من المعوض
في ان انتم ام لا تجل بعضكم اجزاء من ذلك لوصف واحد ما ان الصحة من الاضال والاضال
معنى انها اجزاء عن كون الشيء على حقيقة واحدة فبمنزلة الضميمة المتضمنة للامانة

الاسم مضاف الى الماشي لا يرب فيه انها وصفها اعم من الصلح لها فاسم مفعول مفعول الماشي مبادى القدر
للمركب يسبق الصلح انما هو لا خلافه الاطلاق كما لا يخفى والاسم من كونه حقيقيا او سائدا على غير كونه
موضوعا اليه لا يترتب انتظام العوض في نفسه اليه اذ لو كان موقوعا للزم بطلان العاوض فيخرج معيا الاثر
من غير المنسب اليه على هذا التقدير مع انه لا يربك فيهما انما هو من حيث اللفظ لا من حيث البنية فلو كان
من العوض وقابل الماشي كان زيادة في القيمة بسبب نقصانها في غير هذا الوكيل كسائر الكليات
من العوض مقابل بالاقوى للزم ذلك في غير الاصل ايضا لبقاء الاعضا على اختلافها القيمة وتفاوتها
مع ان الاجماع قائم فيها لعدم كونها مضافا الى العوض وهو على ذلك على طرحه بالادلة كمالا كان
مقتضى القاعدة بتبعض العوض ليس باراد من القول بان زيادة القيمة بمقتضى اسمها اعم من كونها
مقابلها بالعرض وانما هو عدم التبعض فيجانب بالدليل ولما يقتضيه ان القيمة مضافا الى الماشي
ان الاجماع قائم على ان المبيع مضافا الى العوض والحيار بين الفسخ وبين الاش وهو قائم ما بين
القيمتين من الثمن وهذا ليس بالمتبع للصفحة كما انه اذا انقص المبيع او ظهر منحه استقصت
بعضا من الثمن في غير الحيار بين اخذ الباقي بالثمن من الثمن وبين فسخ الكل وليس الاش للحداد اعم
عن ذلك فخصر العلوم ان وصف الصفح بعد وصف العوض ولذلك لم يوجب الخلاف في الباقي الا
بخلاف وصف الصفح مضافا الى الحيار بين بعض الحكم للجزئية فيه وفيما بالفسخ وغيره فذكر الصفح ولا
يفي على من راجع وغيره ان قيام الاجماع على ذلك لا يمنع لا يجعلها كاشفا عن كونها مقابل اعم
من هو حكمت بالدليل وانه لو كان الاش على القاعدة مضافا كونه مضافا لمن من الثمن في الباقي
جزء من المبيع للزم كون الاش من الثمن بغيره مع ان الصفح اعم من الاش ما يترتب في العقد
الغالب من ذلك على ان ذلك لا يرب له بالمال مضافا الى الثمن وبما للجزئية كما
ان بيان هذه الامور لا يرب على عدم الجزئية فاذا ذكر من الاش لثمن لا يرب على الجزئية فاذا ذكره
والمقابل للعرض والاش في ذلك على العرض ولا يرب ان الصفح في المعاملة لغيره بالمال مضافة
والصفح مضمون من الخارج فوجب زيادة القيمة بزيادة الرضا فاذا خرجت مغيرة فلا يرب
في وجود المبيع تمام اجزائه وهذا وصف مضمون ذلك وبما للجزئية لا يرب لثمن الا على
القاعدة ومما يعتمد عليه الحقان وصف الصفح اعم من كسائر الاعضاء وثبت حكم الارش
في البيع انما هو بالدليل ان ثبتنا على اربا الاعضاء كاصح والاجابة ونحوها فانما هو

هو المانط الملقح او ينفذ الحرا انما ينفذ من اللبن الى اللبن للاجتماع على ايجاد دمجها والدمج يكون
هناك دمجاً مطلقاً فلهذا هو الدليل لقوت الارش وغاية ما يثبت في المعاشا المخرج المخرج الحار
الوصف من نفس الارش بالبيع ويجعل بالبال هناك كالم في تطبيق الارش على المانط والدمج من انما
شخصاً التبع موصى به التبع يجعل الفرض عند انما جابر في جابر الى البيع من اللبن عند انما البيع
بذل البعض ممنون على البائع ولا يفي بين انما الكل ونفع البعض لو انما البعض مضطرباً من
المنى فلو لم يزل الانباء ففقد جمع في الحقيقة المانط من الجزء الثالث وهو ما يخص من اللبن انما
والا لزم بلو انما الانباء ففقد جمع في الحقيقة المانط من الجزء الثالث وهو ما يخص من اللبن انما
في الحقيقة بمكان انما انما هذا المقام يفي بالارض وفي مقام احراز الكل والحقية وفي مقام ايج
باجرة المثل والمغنى في الجمع من انما الثالث وهذا الكلام لا يفي لبقا انما انما من تطبيق الارش
على القاعدة حتى يفي الى ابر العوض جعل التبع من مواد واحد من حلقه في كل حلقه
مطبق على هذا الما لان هذه القاعدة وهو الصما قبل البعض انما هو مخصص البيع والحقية
حكم من العوض باجماع ونحوه كالا حارة ولو لم يدا بل عام على ان كل عوض ومضروب وعكس
هو مخصص على بلحيا ليد ولو كان ان المالك المجد بدل يحصل البعض وذلك وانما هو
سلم هذا المطلب انما يفي في انما الى الانباء الارش في انما حكم الارش وجعل التبع كالم انما
انما لان هذه ما دخلت باب الانباء فانه في ذلك انما انما بالحق كل عوض وكل يفي
اذا صرف خبر البائع او غيره او انما ضمن ذلك المشتري وكل في سائر العارضا وهذا انما
لا يفي على حكم القاعدة بل هو عبارة اخرى جبران للمال انما انما التبع حتى ما يفي حيث
ان البائع انما من متبناً هو مضاف له وهذا انما هو البائع تركيب البيع انما انما من
او في غير من هو انما من ومن لو كان يفي الارش على انما العارضا انما انما انما
الانما انما مع الانلاف واما مع انلاف السماء فلا يفي في انما البائع فان فلان من
مجهز انما يفي عليه كالم في انما البائع الى انما الانلاف وقد ذكرنا انما انما
بالبيع فكيف يفي المخرج الا بل انما انما الى ان انما البائع على البائع انما هو على ما كان
حال البيع فانه ما ذكرت شيئا لطبا في الارش على القاعدة اذا كانت العوض حارة في انما

١٩٨
اذ لكان ان يقول بغيره الى ما يحوز فيه الحذر مثلا والحذر بغيره الى ما يحوز فيه العار في الحالة
والعكس بالجملة من العوم الى ما يثبت قيام نظائره من العقود مقاسه على أشكال تخالج الى
الدليل مع انما نصل الى الصلح على التجهيز او على ما لا يحد على الجوارح من الامور التي تقع
عليها بيع وشرع وبيع الصلح جاز في كل شيء على الاضمار الى موارد البيع والجارح والجارح
لما كان هذا الاستدلال موقع اصلا فان ذلك انما لا يرد في المخصوصات اجمالا في العقود
الاخرى بل في نوع ذلك كما ذكر في محله على النسخ ان كل ما هو قابل بنوعه في ذلك النوع
احد العقود الخمسة عليه فهو قابل لوقوع الصلح عليه مع قطع النظر عن احوال من جهة الدار
وتحتها ولا ملازمة بين المقامين فكذلك في كل شيء من الصفات التي لا ينفصل في ذلك على
ذلك ولم يرد في بعض ذلك والعوم شامل ويمكن ان يكون لا يرد في الصفات التي لا ينفصل
وانواعها الى المتعارف خصوصا في المطلقات وان الصلح من باب المطلقات لا العام فبعض الى
ما هو المتعارف بين الناس في من الخطاب ولا ينفصل في الصلح على الامتياز والمنافع
والحقوق القابلة للاسقاط الجواز كالماليات ونحوها متعارف شائع كما يكتفي به العرب
اليوم ويدل عليه بالاحاطة السري والتواضع فانما انما على وقوع الصلح في الارشاد الصلح على
الحقوق المذكورة وانما ما هو قابل للاسقاط عليه الصلح عليه عارفا جازا بل انك في امكان
اسقاطه بغيره فلا ينفصل الادلة ولا يمكن التبع من جواز الصلح في الارشاد السابعة
التي بها وجود العقد المتبعين ثم يبقى كلام في ان كل ما ينك في ذلك قابل للاسقاط بالارادة
هل الاصل ان يكون قابلا للاسقاط ام لا والله في بعض النظر ان الاصل عدم سقوط الارشاد
البقاء مالم يرد دليل على سقوطه يمكن حصول الاجماع على ان الناس مسلطون على حقوقهم
في الاسقاط والملك عوم ما دل على الرضاء بالتجارة والتجارة والوفاء بالعقود وهو مقام
اخر من الجملة الانتصار والصلح على البيع لا الاسقاط انتبه ان كل التبع لا يخرج عن وجه معتد
ومن ذلك الباب الصلح على التبعين في المنازعات لا اسقاط او دفع او اخذ هو هذا التبع
كما تدل بعض المنفعة والله العالم فاعلم ان تعريفات من الاجارة انما هو المنافع ولا
تعلق لها بالاجارة انما ينبغي للمساخر ان يتصرف في ماله المتاجر في بيع ولا ينبغي ان ينفذ
عين في الاجارة بذلك وقد وقع الاشكال في موارد منها الاستيجار للارض فالتبعية

المرتبة المتابعة للارض لا يرد في ذلك اللزوم منها بل هو لغيره بالاجارة وهذا مخالف
لما هو وضع الاجارة من تعلق العرض فيها المنافع في الاعيان ومنها الاستيجار في المحام فالتبعية
في الماء كغيره من الامور في ذلك هو الماء فكيف يكون ذلك متبا بالاجارة مع انها اذ كانت
في كتابا لا تكون من الرضاء من استيجار الارض للزراعة وذلك ان نوعها النعم في العلف فلا
يرتبط وجوب لزومه بها التبع الى الشيء فانما يستفاد من بعض الاجام مع ان لا يطبق
مقتضى الاجارة ونظائر ذلك فلا ينفصل في المنفعة والحق في ذلك انما هو احداهما
يكون كذلك معاملة مستقلة غير بائنة في حقوان الاجارة قد ثبتت بمجموع الاجام والاشارة
انما تنفرد عن غير العوم ولتثبت هذا الباب حتى يوضح به الاشكال على المقام فانها ان
يكون من باب الاجارة لكها خرجت من القاعدة بالدليل وسر عشر امثال ذلك وان كان
خلاف القاعدة توفى الداعي وسر الحاجة ولو رجع العرف الجرح لولم يكن ذلك متبا
ان في ان الاجارة موضوعه في تلك المنفعة والنظر امر في الاضابط غيرا حتى يخصها
بقابل العين ويركز معناه في المحل المحل الا ان يفي كالسكنى والركوب بل منفعة كل شيئا بما
هو متبوع للمدار على بعد في العرف منفعة لا يرد ان اللزوم منفعة للزوجة كالحذر والنجاة
والماء منفعة للزوجة والحام والعلف منفعة للارض ونحو ذلك وان كانت كل من هذه المنافع
اعيانا اولوحت مانعتها كان باعتبار نسبتها الى الموضوعات فاعلم ما يقع في العرف من
عن قاعدة الاجارة بل هو باقية على خصها من كونها اذ كانت المنفعة في العين والارادة
ما قصد به انما يستغل في الحاجة ولا يرد في هذه الفرع من ليل العين المشارة الى الارض
والحرام والمنفعة والارض وهو باقية على اجماع المباح من حيث التبا والناقل انما هو منافعها
عرفنا فلا تخالف فيها القاعدة اصلا ومحل الكلام ان المنفعة لا يملكها المصنط بل
يدور على العرف فان ذلك لا يرد ان التفرع بالنسبة الى التبا انما بعد منفعة والصرف
والحلف بل النجاة انما بعد منافع العرف بل ينبغي ان يجوز استيجار العرف بل ذلك مع ان
لا يجوز ذلك بعد تسليم عدم الجواز ان العرف بغيره بين ما ذكرنا ومن ما نحن فيه ان التفرع
لها وجود مستقل وبالله مستقلة فان التبا في ذلك هو العرف ولا يرد ان ماء التفرع

لا بعد لها مؤنة بخلاف النهر من النسيان نحوها بالجملة فلا مانع من ارجاع المتعلق الى
 ١٩٩ العرف على كل ذلك من باب المنافع التي تتعلق بها الاجارة وبما ان هذا المتعلق
 المقصود في هذه المقامات اعلاه والمنفعة المصطنعة عند الفقهاء من التمتع في المصروف
 والاستقاء في البر ودور الاعتام في الارض والادول والحرج والكون في اجماع الناس
 المنقسم في ذلك الاعيان بل هذه الاعيان كلها انواع كما سندها في انواع متعلقها العرف
 فان انواع لا عبرة بها كالمزج في جارة الدار السكنى فان المدار والشجرة السكنى لا يراد
 منها الا هذه المنفعة لكن ليسجل الماء من باب التمتع كما ان الكبر للكن في الاستعمال للتمتع
 والمدار للكنابة ويحوز ذلك يحصل جميع الاعيان الثلاثة في هذا المقام من غير انواع
 الاخذ والخصب ان جعل هذه المعاملات من باب العقد المتعلق به وان امكن حصول
 الرضا فان الضمائم ذكره في باب الاجارة ومحل استحقاق البر والاستقاء والارض التي
 وان ذكره الشئ الثاني وان امكن ان ينفذ بعضه مستقلا للبر لكن ذكر الرضا
 في الكتاب بطريق الاجارة يدل على ان الاسترضاع من باب الاجارة ويحوز في باب التمتع
 فان كلهما عبرة بل يقطع الاجارة فلا وجه جعلها عقدا مستقلا وكذا البر والاستقاء الارض
 للبر فانها اتم تيمنا في العرف والغير اجارة وتتمتع المتعة اجارة لا ينفذ لا ترفع اما
 بالضميمة الا ان جعل له الشئ احكاما خاصة ان يقول ثبت محاربة الاطلاق هناك الدليل
 ولا يلزم من ذلك مجازية الاطلاق على الرضا وانما جعل هذه الاعيان من انواع متعلقها
 فلا وجه لرفعها لان النواع ليست بجعل اعتبار به في ان كل من ينفذها بل هو ما هو
 تابع داخل في الاطلاق عرفا كما استخف في محبة والذين ليس من نواع المتعة والمزج
 العلف من نواع الارض مع ان التابع يميز به مع كون ذاته ناعا للغير عدم
 مقصود ابا الذات وكون المصنوع مساويا وهذا البر كل اذ لم ينفذ من الجاه لا
 الماء ومن المتعة الذين كالانجي فكيف يمكن جعل هذا تابعا مع ان ذلك مستلزم
 لجواز استحقاق الزكاة للحل ويحوز ذلك مع انه خلاف اجماع والمشاها الاذهاب
 العرف واما جعلها من باب الاجارة فبمعيم المنفعة الى كل بعد في العرف منصفه

امور

تصنيف اولها ان الاحباب على ان المنفعة المقصودة في الاجارة هي المنفعة او ملكية
 دون ما بعد بناء ومنفعة بالضميمة الا ان ثانيا بان منحة الاجارة على كل منصفه هذا الحق بل
 منحة الاستحقاق للارض لجميع غلته والتمتع بالتمتع والغنم ويحوز ذلك كله مع ان جعلها في
 التمتع كان ولو لم يعم فاني قد روي في هذه المقامات واثر في الوجوه في ذلك جعل مثل الرضا
 خارجا عن قاعدة الاجارة بفعل الكذب والشر والاجماع وكذا اجماع للمنفعة المصطنعة مع
 والمزج في شرعية ما كان لزم العرف المحجج ولو لم يشرع ذلك وما عدا ذلك مما يتجمل كونه
 من هذا الباب كما سيجري الجواز المحل او اوصوفه او نحو ذلك فكلها باطله ونظيره لك
 من المعاملات الفاسدة بين الناس مما ينبغي وللمنفعة فانه حتى يقول ينفذ حق البر
 كما في اجماع على استحبابه للذين المستعيرين يتجوز عن ذلك فيما لا يدل على شر بغيره
 فاعرف بالاطلاق فيما لا دليل عليه بالغير سواء جعله من باب الاجارة او معاملة
 او فحق في النظر الفاعل بها ان كان الضميمة الماهرة لا ينفذ في الوجوه المعنى فاعرف لا ينفذ
 مورد الوكيل وانما البيع التام بغيره كالحق عليه المعظم وكما يقع التام بغيره في الثاني والثالث
 سقيا للعلامة والشأن كماله على ان ينفذ في كل شئ بصدقه من صدقه من استحقاقه في جازي
 وكله على العرف بصدقه من جازي بصدقه من جازي بصدقه من جازي بصدقه من جازي بصدقه من جازي
 قبل الغنم الاول كالبيع والمجال والاعتماد والشركة والارض والمجال والمساكنات المجرى
 والظراف والمطعم والصلح والرهن وقبض الثمن والوكالة والعدالة والاختصاص والمنفعة والا
 والوعدة وقبضة الصدقات واستيفاء الطمانعة والمدة وقبض الدبا والنباتات
 الاصبين وعطاسق والري والعقود والكتابة والتدبير والدعوى واثبات المحنة
 والحق والخصومة سواء من حق الخصم او لم يرض وما بر العقود وانواع الصنع من
 وهبة وعرض وعري والوصية من الجاهلين ومحل ما يتعلق بالوصية وما
 يبيع ما يبيع وامور علم كونهما من قبل الغنم الثاني كالمطهارة والصلح الواجبة ما دام الحق
 والصوم والاعتكاف كل واحد من الواجبات مع الصدقة والسنة من التدين والعهود والمعا
 من مرفه وعصب فان احكامها تتعلق بالبارش والموكل بالشم بين الزوجين والظهارات

انما هو من نواع الارض فان كان ذلك جديا منصفه في امره في غير باب الاجارة او مع ذلك

واللعان ونحو ذلك اثبات حديث الله تعالى ومنها امور لم يعلموها من اهل الجاهلين كالقول
في السلام او في جوابه وفي الجهاد والواجبات الكفائية وفي ثبات الدين على الدنيا من اهل الجاهلية
او امتناش او حيازة او غير ذلك وفي الانفاط والتجارة على افعال وفي القضاء على بعض
الصور والنوكيل على الارض والطلاق وفي الوافل والمجان من الاجرة وغيرهما من اهل الجاهلية
وفي اداء الزكوة ونحو ذلك في بعض قول هذا الاصل في كل مقام سأل في
حوار النبابة وعدم حوانها ويرتبه على النوكيل من افعالها من جباله واجابة ونحو
ذلك في الاصل في ذلك عدم الجواز حيث ثبت بالدليل والبرهان من الفقه في
ذلك الباب كلام فلفهم ذكرنا بعضه في النبابة وبعضها لا يجوز فيه ذلك امر احاط
معرفته ذلك الى التبع والاستقراء والدليل الفصل في بيانها من ذلك انه لا يخرج
احد الجاهلين ماله يمكن هناك دليل يدل على احدهما ولو كان هناك ضابط لبيانها
مع انما هم من الذين في بعض المقامات من جهة زعمهم في كون هذا الامر ما يشترطه المشايخ
ام لا لا يذكر في الاصل والقاعدة مع احد الجاهلين يمكن ان يكون في الاصل على
الجواز لوجوه احدهما اصل عدم ثبات الامر الشرعي على عبادة او معلل او مفيد
انفاق فان ذلك المستلزم لو صدق عن المباشرة قطع به جوارحه الا انه من جهة الاثبات
المجوز في الدنيا ام في الآخرة غير ان ذلك مستلزم غير الجاهل عدم
الترتب وتامها استصحاب القاعدة بقاء شغل الذمة او بقاء الامر بالعلو بذلك الفعل
على ما كان عليه سابقا وهو غير ذلك كما ذكرناه من اصل عدم ترتيب الاثر وتامها ان النوكيل
من العقود المعروفة في الاصل الا ان في بعض المقامات ثبت بالدليل والبرهان على جهة دليل
في وجه ما علم حوان النبابة في العلم ذلك لا دليل على جهة جدي في اصل الفقه في
الظن في اوجه الاحكام انما هو الجاهل على عدم الجواز الا ان كان هناك دليل في ذلك
فما جاز في ثبات الجواز الى دليل ومن هذا ذكرنا موارد الجواز وعلوها على الجاهل
موجبة للصحة في ذلك ان ما لم يثبت الجواز فيمن يثبت في ذلك على عدم وعاسها
ان الظن من الادلة التي ذكرناه في العبادات هو المباشرة بمقتضى المعتبر في

والعرف فيكون ذلك قبل افعال الجاهل مباشرة لم يتحقق الامتناع في المظان والشرط
طاعة كانت او مستحبة غير ذلك كقائمة بعبادة اخرى كماله مطاوعة عما هو مأمور به يكون
مقتضى القاعدة في الاشتراط المباشرة وعدم حوان النبابة والنوكيل في المبادى عليه الدليل
بما ذكرناه في الموارد وفي كثير العبادات في الملبت كما هو العارف عند الناس في
القول باصالة الجواز لوجوه احدها ان النوكيل لا يحد من العقول وكما اشك في صحة
وقد خرج فيه الى اقرانه سابقا من اصل العبرة لا في ذلك انما هو في استنباط
في التصديق العلم بالموضوع لا فيما يشبه الموضوع وما نحن فيه من اشتباه الموضوع لا
ما لا يجوز فيه النبابة لا يجوز فيه النوكيل لانه لا يفسد فلا يجوز ولا يمان في الامر بشبه
الموضوع بل هو العبرة لا في خروج عن عموم او موابا العقول وفي خصوص النوكيل ما
لا يفسد النبابة ولا يمان ان ما نحن فيه داخل في المقتضى في المقتضى من فكيف يفسد في
ذلك انهم بالعموم ومن هذا يعلم وجود دليل عام في خصوص النوكيل لا يفسد في
اصالة الجواز فضلا عن عموم او موابا العقول لانه لو فرض دليل على ان النوكيل لا يفسد
بين المسلمين كما في الصلح يقول لا يربح في خروج الا قبل النبابة عن جهة التمسك
من باب الشهادة في الموضوع فلا يمكن التمسك بالعام في هذا المقام فذكرنا انما هو
او لا يفسد ان الحمل في شبه الموضوع بغير العبرة كما ذكرناه في الجاهل وتامنا نقول
لاننا خرج من الاحتمال النبابة عن ادلة النوكيل بل كلما خرج عن دليل النوكيل انما هو
النبابة نعم لو فرض شخص بالقبول النبابة كان موجبا للاجمال لكنه ليس
ولو كان مثل ذلك مما يفسد التمسك بالعموم في مورد انك لم يخرج التمسك بها
مطلقا فان كل شيء او كلفاء طاهره خصوص النوكيل نفس الامر في كل ما انتك
في وجه ما اشك في دخوله عن العام او المخصص الجواب كما ذكرناه من ما خرج هو
النوكيل ان النوكيل يخرج في كل في العموم الامر قد يرد في ان اصل العبرة لعدم
لا يوجب منع الدفعة فيما النوكيل التمسك بما هو المبادى لا ما نقول بل في مقتضى
النوكيل الا ان يثبت على النوكيل ما ان يفسد التمسك فيكون عملا في مقام علمه في الامر

ان النوايع لا يترتب فيها ما هو شرط في افعالها فان العقود فيكون التابع في الاجزاء
عينا كما ان الدين في اجزاء الدار والعلف في اجزاء العلف في اجزاء الارض في اجزاء
اليد الخاضعة ويجوز ان يكون التابع محمول مع كون اصل العقد يترتب في موضوعه المحل
وقرر على ذلك سائر الشرائط والى هذا الغرض ينزل قوله يترتب في القول لا يترتب في الاداء
على احد الوجوه وثانيها ان النوايع اذا عرفت تحت واد الرأبوع لم يجب ايجادها
والاثنان بها فلو لم يكن للدار مضاعف لم يجب على البايع ادا الموجهين به المضاعف
لو لم يكن للدار سرج الحمام في الاجزاء ويحذف ذلك وكذلك لو لم يترتب في النوايع مثل
العقد لا يجب تبعضه منفعة لانها غير مفالة بالاهواض ولا يوجب الحجار اية اذا
لم يكن ذلك مقصودا حتى يلزم بقواته الضرب وثالثها انه قد ذكرنا ان النوايع في
في نظر اصل العرف فلا يكون ذلك مقصدا لمخالفته في خلق شيئا متوقفا او احرار
بالعقد لا يبيع ما لم يتفقوا المتبعة في الخارج فلو باع شيئا من الخطر مثلا فكذلك
يتم وجعل مقدار ارضه على الوزن والمكيل تابع للبيع لان كلاهما مستقبل في
المقصودية وليس احداهما تابع للآخر والعقد لا يقع في ذلك وذكرنا ان النوايع
في باب البيع وشرط المعلومة ان يبيع المالك في التخيير جاز وان تم البيع معلوم
وعلى بان تضم المعلومات الى الجهل به المعلومات محمول في مال وبالغ النسخ يجوز منه
ما هو الصريح المأخوذ من معلومة الى ان قال ويصل الى ان يملكوا بالبيع مع كون
المقصد بالذات معلوم وكون الجهل بالذات والاطلاق مع العاكس لنا وبها في العقد
وهو حسن وكذا القول في كل محمول في المعلومة انتهى انت خبر بان جعل العقد
الميزان في الحلية والتعبد بعيد عن طريقة العقد وعن الادلة والاشياء ما ذكرناه
من ان العقد المتبعة لا يجعل الشيء تابع لما لا بد من شرح اعراف عام اخص لا
يجوز عليك ان مسئلة بيع الملق مع الضميمة واجازة انه على قول ليس ببيع
الشيء كما ان جعله يوجب ان يجعل المقصد الضميمة والابن تابع وهذا لا يبرر العقد

العقد على التسليم والا لم يجرى ذلك في كل بيع لا ينفذ على تسليمه وهو على ما مضى
التعبد يجرى في كل مقام غير منصرف بل ساقط جدا بل هو لا يترتب من التعبد الحب
ان الشئ الثاني ذكر ذلك في العلم والمحل ولم يذكر في سائر الشرائط مع انه على كل ما يخرج
جعل الوفاء تابع للطلاق ولا يصح فيه تبايعا الذي لا ينفذ من العقد تبايعا للملك
وما حرم بعده تبايعا لما لا يجرى فلم ينفذ من مثله المعلومات والمحل وليس ذلك الا
التي لا ينفذ الضميمة والوجوبان فالمدار هو ما ذكرناه من الميزان ويجري عليه الحكم التي
ذكرناه من ذلك عموما في تمام مقتضياتها وان كان للعقد مقتضياتها
ذاته وله مقتضيات باعتبار اطلاقه وتدريب على ذلك في الفقرة من كون كونه من
عليها الاتحاط في كل باب وتدريب على ذلك ايضا بطلان الشرط المتابعة لمقتضى العقد
كما ذكره الاصحاب وبنواي يتفق في ان شرط ان يبيع المالك مقتضيات ذات العقد ما يتحقق
ماهية العقد ويحتملها وانما مقتضى الماهية سواء كان ذلك من الاشياء او من الاعمال
ومن الوازم والافراد الخارجية والمراجع في هذه الاشياء العرف في بعض المقامات بالاشياء
والبيع وبعضها من جهة ان المدار في المالك على ما هو طريقة الناس في البناء والبيع
من الشئ في هذا الباب سوى جعله شرط وبنواي موانع فماهية المعاملات تقتضي
الخارج اجراء وانما والاولم يتحقق تلك المقتضى والموارد لا يرفع الاسم ولم ينفذ
الماهية في العرف والعادة وهذا يرجع الى اصل الخطر مفاهيم الضميمة فان الوفاء لا
تلك المقتضى انما يتبعها مع عين العين وهذا مقتضى العرف الذي هو قوله
هناك عين او منفعة او لم يكن العين مما من شأنه البقاء او كان ذلك كله وانما يتحقق
التملك او لم يتحقق التملك وجعل موثقا او منقطعا فان كل ذلك مما يتخالف
ذات العقد الوفاء ويتاخر في الاعمال السكنى والتعبد يترك البيع والمجانة وح
والمجانة والسبق والراية في اقتضاها وانما المعاوضة فلو كان ذلك العرف او لم
التملك على فرض تحقق المقصد لم يتحقق اسم المعاملة ومثله ذلك كون المصاوبة
المعاملة محض من البيع والراية معللة على الارض محض من الفاء والمسا فاقا
معاملة على الارض محض من العرف فان كل ما يقتضيه ماهية العقد يتحقق اسم الشيء

الذات كما ذكرناه ومنها الاستفاد في التكاثر والنقص في الدائم من جهة من هذا لا
قد عرفت كون مقتضى الذات شرعا بحيث كونه محمولا للشرع وان لم يكن العرف عرفا
بحسب علم العرف به وان لم يكن الشرع كالتسلط على النفس في الملكات فانه من اللوازم التي
تكتسب انشاها من انشاء الملك ما لم يمنع مانع ولا يربك اعتبار هذا النوع من المنقضا
لعدم شموله لادله بدو وانما في بطلان اشتراط ما خالفها كما ذكرنا في بحثنا لشرط عدم
العرف بالشرط مع عدم تحقق الشرط فوجب صحة بطلان ذلك واضح والمردف مقتضى
الاطلاق كما يقتضيه العقد بحسب اطلاقه بحيث عدم ذكر ما يقيد بوصف وقت او مكان
او نحو ذلك سواء كان من جهة العرف الخاص او العام او العرف والميزان ما يقتضيه لفظ
الحاملة او يحكم بانه المقص منها ما لم يتكف خلافا وهذا ابقه يتكف بتبع العرف
وقد ما يتحقق ان يكون تعديا وقد كلفها من هذه القاعدة العرفية وانما يتبع انما
اجمالا منها مسئلة ان اطلاق الوصف والوصية على جملة من يتبعه فيهم ان
اختلفوا بالذكورية والانثوية ومنها اقتضاء اطلاق الوصية لدفع مال الى احد
جوانب من جهة من جهة كونه ومنها ان اطلاق الوصية على الدوام في هذا الوقت فيكون
والعامة ونحو ذلك ومنها ان اطلاق الملكية على كل ما سكتنا فيه من جهة عادة
فيها ومنها اقتضاء اطلاق المعاوضة بغير اوجاره او بيع او نحو ذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم
حالبين لانه يقتضي العادة لانه لو لم يرد الى المالك ومقتضى حال المعاوضة في
هذا الفرض ومنها اقتضاء الاطلاق في المعنى كونه من المنقذ لعل حاجت لا تحتاج
الى التبيين ومنها اطلاق الكيل والوزن الى المتعاقدين او عند اهل البلد ومنها
ان اطلاق نحو الفراض عنهما من المعاوضة الى المطالبة والكيل في العقد
على تفصيل طويل في ذلك مذكور في العلم ومنها اقتضاء اطلاق الرهن في اطلاق
الرهن في الاستيفاء من جهة من جهة اخرى ومنها اقتضاء اطلاق المعاوضة في اطلاق
العامل بكل مقتضى من المال وان اختلف اطلاق الوصية على الزم حفظ على المتعاقب
بحسب روم جبل كلتيه في مكانه الا ان ومنها اقتضاء اطلاق المعاوضة في جواز
ماشاء العامل ومنها اقتضاء اطلاق المساقاة للزوم كل عمل يحتاج في الشرع على العا

الذات على

العامل مع ما يقتضيه من المعذبات ومنها اقتضاء اطلاق الاجارة جواز عمل الاجير فيه
او غيره وجواز تسليم العين للشارع الاجير في وجوب تلك المنفعة لشخص اخر ومنها
اقتضاء اطلاق المشايخ الوكالة النقص في البيع من قبل فانه اذا رادوا التنازل
وما دون ومنها اقتضاء اطلاق عقد الرمي المحاطة في قول الملباوع على قول اخر
ومنها اقتضاء اطلاق حقوق المعاوضات وان كان فاحا فوفقا العرف من حيث
العرف من ان كل واحد منها الاشياء عن التنازل لان ذلك وطبقه المعاوضة والمخالفة
فان امتعاها فاقضا وان امتعاها واحد منها اجبها الحاكم على الفاضل وغير ذلك مما
عليه المارحون والدار في ذلك كله اقتضاء العقد في العرف ذلك بحيث ان مقتضا
عند الناس اذ كانه فتكون هذه الامور على من الاطلاق بمنزلة المصحح به وهذه
شمع مقتضى اطلاق العقد والدار على الجار هذه الامور انما هو مال على الا
بالوفاء بالعقد فان الوفاء بها العمل بغيرها او مؤداه موكل الى العرف فاذا
كان في العرف يبعد هذه المعاني فيجب الوفاء بها بحكم الآية وغيرها من الأدلة كما
ان مقتضيات الذات مما دل عليها الفاظ العقود من لفظ البيع ونحوها فاقا
لوقالت اشقت الماهية والعرف بين هذه مقتضيات ان ما يقتضيه الماهية
مستحبالا لا شكك والخلاف حتى لو خرج مثلا فها بطريق شرط او غير ذلك يقع في غير
لان ذلك يخرج للمعاوضة موضوعه ولا عقر بالتابع بعد بطلان مقتضى شرط
ذلك في بحث الشرط وما يقتضيه الاطلاق فاعلم للغير بشرط وجب ان نحو ذلك
الوجوب ان العلة في اعتبارها دلالة العقد عليها باطلا فاذ اقتد لعل على
ولزم الوفاء بمقتضى القيد من الدليل ولا يلزم من ذلك عقد بانه لان العرف
ان هذه الامور ليست مقبولة بل العقد قابل لها ولا يوجبها القيد لا يخرج
العقد عن مقتضى ولا يبعد ذلك في الامتداد تحت الأدلة ومن هنا ينشأ ذلك البطل
في كلام الفقهاء وفيه من اذخر الصريح الذي ذكرها على طريق التقييد كعقيد العرف
او الواصف بالغايات بين الموصوف والموصوف عليهم مقتضى الموصوف للمالك

معتبر بتقدير الازن والرحمة باوقات مخصوصة بشرط الابد في العوض والعوض
او احداهما وتعيين الامور من غير التقيد بالغالب والكل والوزن على غير هذا القدر
او غير مقدار الصف او تقديره من الاستيفاء بوجاهة الشخص ونظاير اخرى نحو ذلك
او تقدير التليم او المطالبة في الدين ونحوه بغير هذا القدر او شرط كون بقية الماعل
على نفس الشخص او بقيد حفظ الودعة بغيره بغيره سواء كان حفظ الودعة
او صوابا وتعيين الزرع في جنس ونوع او صنف او شخص او صنفين كونه
بعض الاعمال عليها لك البتة في المساقاة او بعض مقدار من الواضع والدوا
عليه واستراط مباشرة الاجر بغير الاستيفاء المتأخر العال بغيره وبغيره لانه
يكفي ان يزعم ان يمكن او شرط تقديم احد المتعاضدين في المتأخر على
الآخر ونحو ذلك وتعيين كونه وصيا او زمان او مكانا او جهة او اوجها
او استغلال في البعض في الآخر او في زمان او اخر ونحو ذلك من التفرع
التي لا تنافي ذكرها في كلامهم ويرجع ذلك كله الى اقتضاء الاطلاق في التقيد
متبنا اخر واستلزام الوفاء بالعقد العمل بذلك كالمقابلة بالنسج والامان
ويبقى في بعض المقامات الاشكال في ان هذا الحكم مقتضى ان الاطلاق لا يكون مقتضا
الذات ومن جهة ذلك بغير الاشكال في صحة التقيد والشرط بخلافه وعدم استنساخ
الى مواعدها واحكامها في بار الشرط طائفة فاروق والقض ووا
واحكامه وفيه مباحث الاول ان القبض يعقل بالعين وقد تعلو بالمقتضى
فقد يكون العين شخصا وقد يكون كليا كالقبض لما في الذمة ويكون العين
وجوه فنقول وقد يكون القبض ابتداءا وقد يكون بطريق الاستدانة وتختلف
باعتبار هذه الاشياء كيفية القبض فصدقه كالتخلف احكامه بغيره
وهو قد يكون شرطا في صحة عقد بغيره كونه من الموقر فلا يرتب الاثر بغيره
بدونه وقد يكون شرطا في تعيين الحق قد يكون سببا للثبوت او سببا لانقضاء
وقد يكون موجبا لاحكام اخر فلا يرتب في بعض العقود في هذه المباحث حتى

يكون هو العار في المقامات كلها الثاني ان القبض شرط في صحة كثير من العقود
ومنها الوفاء فانه لا يثبت عليه الاثر الا بالبرهانه ولو بغيره في ذلك خلافاً لما في الجلي
لما دلل من الروايات على شرطية وعدم حصول الملك بدونه فانه صورة وهو كونه
الواضع هو المتولى ويكون الوقف على جهة عامة كالمدرسة ونحوها حتى كونه
هنا ابقه شرطا وعدم بحت متنازع ومحمود ما دل على اشتراط القبض من الأدلة
والفتوى وعدم انصراف ذلك كله الى هذا الغرض وتمام الحق في التفرع
ومنها الصدقة فانها ايضا لا تقع بدو القبض وان وقع الاجاب والقبول بما لا يجاب
ومنها الهبة سواء كانت موقوفة او بدنية في مقام اللزوم او الجواز والمثلية لا يعتد
ومنها العري والرجعي في المسكن او غيره فان الحكم بينهما في ذلك كالوقف فانه العري من
وهو من لواحق الوقف ومنها الهبة فانها من قبيل الوقف فانه في المجلس المسجل بالاعلان
ومنها الترخيص فانه لا يلازم في توقف حصول الملك فيه القبض وان قيل باعتبار الترخيص
الذي ذلك ومنها الرهن فانه لا يثبت الاقبض الرهن الا بالبرهانه والبرهانه المعروف
عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام من الموقوفات ضعفت بغيره فبطل العمل به في الاجاب
وظاهر الكتاب ولا وجه للافتراء بانه دال بمفهوم الوصف وهو ضعف الحق
ببرهانه الاثر بغيره على كونه لا يرتب فان ذلك غير ضروري للثبوت بالمقتضى بالفتوى
وبناء الله على اعتبار ما قطع الغرض والخروج من الاصل فانه لا يثبت القبض بغيره من ذلك
القبض شرط في صحة كثير من العقود بغيره وفي حكمها القبض الفعل الغائم مقام الاجاب والقبول
ان للعاطاة او في قول من لا يعاير والودعة والوكالة ونحو ذلك فانه لا يثبت ما يثبت بغيره
هذه العقود غاية امد هنا يبين من العقد وفي العقود السابقة شرطا لثبوتها وبنا على
العقد الفعل لا يثبت ان يقع الفعل بغيره مقام القول فراجع الثالث ان القبض يقع مع
الثابت في الذمة في نحو الكفالة والذمة والديون الحاصلة من زنا وعقد متعلق
اولا لافا وبغيره لك من سائر اشغال الذمة وبغيره الاموال المتأخرة بغيره
عن ان كونه من المحرم على القول بغيره بالعين وفي سائر الاموال المتأخرة بغيره

صاحبها كالأطراف من ثمة التباين العنصرين الصغر ويصير موجبا لبرائة الذم في القبض
 الحق لا لأحد وصاحب السلطة على المال ويصير موجبا لانتقال العتق إلى الغائب
 وهو موقوف المعاضة من قبل البيع والأجارة فان البيع والغفر موقوفان على البائع وأكو
 وان كان ذلك التزوي والمساخر عالم بقبضه بالقبض يتقدمها اليه ما يفر من ذلك
 الفاعلة الشريعة في استأصنام يكون القبض موجبا لانتقال العتق إلى الغائب دون سقط
 لبرائة التباين بدو الغائب في المالك ويصير موجبا للملك في مثل الجائزة للمساخر من
 واحتسابه بخود ذلك الرابع ان القبض اذا كان مقدرا لواجب أو لغيره من الحقوق الملائمة
 والأموال المضمونة أو المأذونة بعد طلب المالك بخود ذلك يجب بالثبوت وإذا
 كان مقدرا لمباح كافي الجائزة ونحوه فيكون مسلما وإذا كان مقدرا لغيره على غيره
 شرعي يكون محررا ما وانما العتق في القبض الذي يقضي العتق فان ظاهر كلامهم ان
 العقد يقتضي التقاض وقد استدلوا بذلك في مقتضيات العتق فتقول لا ريب ان العقد
 المالك وما شاكله كالرهن يقتضي القبض في الجملة فالأول هو قبل الإحليل لا يحبس
 اقتضاء العقد ذلك بصورة الإطلاق نعم إطلاقه يقتضي العتق ولكن ينبغي ان
 العقد للقبض ليس عبارة عن وجوب القبض بل المراد ان العقد يقتضي إعماله كونه موقفا
 أو من آثاره لا من ثبوتها وتوجب ان العتق الذي يصير ميبا للمالك من دونها إلى
 لا بد لها منها من القبض لان موقعها ملكا لغيره وجب الدافع إليها لئلا يعدم جواب
 وضع اليد ابتداء أو استلامه على الغير إلا ما ذكره ولا يمكن ان يقع هذا لا يجلي إلا إذا
 لا نقول ان ذلك لو كان المال في اليد باذن المالك لو لا وجوبه من الأمانة المالك
 أما لو لم يكن هناك إذن فما كان هو الفرض فان المال قد تنقل إلى الغير من المالك
 المجدد بالتقاضي في الأول فالأول من الدفع نعم لو عرض لغيره فحضره التقاضي لا يجب البيع
 بعد الإعتد المطالب وأما العتق الذي لا يبرأ إلا بالقبض كالرهن ونحوه من العتق فإلا
 فلا يجب فيها القبض لان الوجوب السابق لا يفتيت فملاك الملك لم يحصل بالقبض
 وجوبه بنفس العقد حتى يجب بل هو من باب دفع الملك إلى مالكه وقوله من قبض

من مقتضيات العقد من ذلك فالاعتق بما شرع إلى القبض لأدائها من وجوب القبض
 هذا لأنه من مقتضيات العقد يجب الوفاء بها فلو لم يبرأ من العقد إلى الحكم فان القبض
 من أحد الجانبين إذا وجب بعد الملك فلم يوقف على القبض من الجانب الآخر فهو
 بحيث لا يجب على أحدهما القبض مع امتناع الآخر فان خصيا أحدهما لا يرضى للآخر
 في المصير مع أنهم حكموا بالوقوف في باله ان المعلى المقتضى لا بد من منع ذلك
 ذلك وحكم بوجوب الإقباض وان خصي الآخر امتنع ولم يضر نظر إلى إطلاق الأمر
 وإصالة عدم الاستحقاق ويمكن القول بان الظاهر للأدلة المعارضة كون القبض
 باذنا القبض كان المالك باذنا الملك ولذلك شواهد كثيرة في أحكام خبار
 التأخير وغيره ولا إطلاق في الأدلة يقتضي بلزوم الإقباض كمن كان يجهل ان يكون
 باجواز حفظه لا لغيره عدم دفعه إياه حتى يدفعه هو لغيره ما عتده في أي مقام
 كان فان هذا الإتيان لغيره وبأن الاستدلال عليه بتدويره وقوله في علمه فإ
 عليه ينزلها اعتدى عليك ومقتضى الجواز من حق يدفعه إلا بعدة لكن لا يفرق
 في كلمات الخطاب على شيء يفيد هذه العترة الكلية بالجملة فتوقف وجوب القبض
 كل ما كان على القبض من الأخرى من المسلمات في المطاوعة هذا مع كون العتق منها
 أو متواترين في الإحليل كما يصير في الصلح ونحوه وأما مع كون أحدهما حلالا والآخر
 مؤحلا فلازم على جانب المملوك العتق من لكن لو صحه وامتنع إلى ان يعمل الأجل من
 الجانب الآخر فهل يوقفه الوجب بعد ذلك إلى قبض العتق الآخر لأن كلاهما
 صار أحالين أو لأن التقاض الذي كان مقتضى المطاوعة قد يقع بالقبض في
 بعد ذلك دليل على منع حق الآخر بقبضه ولا بعد ان يقر بلزوم الأمانة ولا يفرق
 على القبض من الآخر لا يرفع اقتضاء بالانحلال ولا مقتضى للتوقف عنه نعم قولنا
 بان التقاض الفاعلة التي قرأها كليتها من الأعتد وبطلانها عند يندعي التوقف
 ح الإتيان بخصه المنع أو قبل التحليل ولعل حكم القضاة عدم جواز امتناع الرجز
 عن التمكن وتسلم فيها الرجز اذا كان الصداق مؤحلا وانحصت ولم تكن

٢٠٩
لأن محل الاجماع ان كان لها الانتفاع ولو كان احد احوالها ابتداءً وينتقل الى الاول وعدم الانتفاع
الى ما ذكرناه من مجموع المذهبين الخامس ان القبض لا يثبت له حقيقة شرعية بل هو باق على معناه
العرفي والعرفي حكمه عام وذكره لفظ القبض حكماً بالامتناع او من وجوب اجماع ذلك السمع في
العرف المأمون هناك فربما صار في ذلك الجرح بالعدم ولا ريب ان القبض في العرف المطابق
للاخذ باليد ولذلك لو جاز في القبض او لا يقبض تحت قبض اليد الثاني فيقتل به في
الاول لا بما عداه ويكون القبض حقيقة في هذا المعنى كما لا يخفى فربما قد روي في الكتاب المسمى
استراط القبض ويستظهر المقامان الثانيان لها سابقا مع انها لم تكن قابلاً للاخذ باليد
او غير قابل له بل يمكن حمل القبض مع هذا التحريم على معناه الحقيقي ولا يربط على المعنى
الحقيقي المجازي بان يراعى اعتبار القبض باليد كما يمكن فيه ذلك والخطأ في التمسك بها
لا يمكن فيه بل ان ارادة مجموع الجواهر هو صفة اليد المعبر عنها بالملك في قبض الاستلاء
عرفاً والاستقلال سواء قبضه يد احملة بحسب او كمله او ليس اوكبر او صغر عليه او حمله
بغيره او تسلط عليه بما ذكره حيث بعد سلطان احملة كل من اراد ذلك بجمع الكلام في
ان القبض في المقتضى فله في غير الظاهر والملك الشام وان كان في داهية العاقل لما ذكرناه
نوع خفا سبها في الاول لكن غرضهم في ذلك ما نفي وهذا احوال اخرى وليس ذلك اختلافاً
في الحق العرفي بل العرفي بان ما هو المعتبر في القبض هو مقتضى العاقل وحيثما وجد
لنا في ذلك ما ذكرناه مما ذكرنا ظهر ان اصل المباحث ان القبض هو التمسك باليد ان اراد العقل
في مقام التحليل في اخره وجعل ارادة مجازين واردة في الجواز الواحد المجازي في مقام
لان القبض لما وقع الاجمال في معناه فهو حذره بما هو للقبض في الشبهة وهو التمسك باليد
بنحوه الاصل ليس على ما ينبغي مع ما هو في الجوازات ان القبض هو القبض بهذا المعنى لا ريب
بعد في في الاصل كما جبهه بالسلط والاستقلال في كل شيء جبهه بان كان ابتداءً بحيث
تخصه بغيره بذلك مع كون الشيء مقبوضاً قبل ذلك واما القبض بالاستدانة كما هو
المال بعد المشتري او قبله من ان يتخذ ذلك ففيها مقام القبض الاستدائي وتثبت
الحكام عليه بعد وجوبها بل هو ان مقتضاها ان القبض ان لا يعتد بها في العاقل الام

الاحكام من جهة عقدا او عقان او غير ذلك انما ابتداء من جهة القبض لا ابتداء واما كونه بالاستدانة
وكونه على ما لا يقبضه فاما لا يثبت قبضاً حقيقة او لا يقبض به الاطلاق فيثبت في
الامر عليه الاصل عدم تربية الامر عليه وان المعلوم من اعتبار القبض انما هو ان لا يثبت
من اجرة قبضه وكونه في سلطة حذر من لزوم الشاخرين والمناظرين انه لا يثبت ان العاقل
القبض حصول هذا القسط والرفع والاخذ انما هو مقتضى هذا المعنى فاذا حصل
وجبه اعتبار الاستدانة والرفع الصور بين او بين ان القبض ليس الا كونه قبضاً لا كونه على
الاول لم يتحقق هنا قبض اذ ليس هذا الا ما حصل سابقاً من القبض وعلى الثاني فكل ان قبض
حذره فليدريج تحت الاول وان اضحت الى القبض المبداء والمخوف في المسئلة عرفت
على قبض الاكوان وعده او على القول بان صرف القبض الى الاستدانة لا يثبت القبض غير
ظنا بقاء الكون او لم يقل وعلى القول بكون القبض الى الاستدانة والاستدانة فيقتل بها
من وجوبه الى اعتبار حذره الاكوان والمخوف ان القبض الاستدائي اذا كان من
له الاقباض يكفي في تربية الاحكام عليه اما لان قبض حقيقة كما قيل واما لان العاقل متغير
وهو هنا موجود واما لان الكون لبقاء له واما لان الأدلة الدالة على اعتبار القبض
الاستدائي باصناف الاطلاق وبجاءه اخرى ادلة القبض على اختلاف قولها وادانها
من اجماع او كتاب او سنن في اعياب وروث سواء كان في شرط صحة او لزوم او في اعتبار
ذلك لا يثبت بصورة ما اذا كان المال المعقبه القبض مقبوضه في يده من غير قبضه فان روي
القبض الاستدائي في مثل هذا المقام م لا دليل يدل على اعتبار هذا ادلة القبض بنظر
الى صورة عدم كون المال مقبوضاً فبصرفه فلهذا في هذه المعنى كل من اعتبر كون
الوقوف في يد المتولى مع كون الوقوف عليه حذراً او جهة كما نقل عن بعض الفقهاء واهله
لعدم انصراف ادلة القبض الى مثل هذا المقام فظهر ذلك في المقامات المعبر بها القبض
كثير من الظاهر ان القبض الاستدائي لا يحتاج الى حذر اذن حذره ولا المعنى زمان يقع
في القبض فلهذا ان القبض المبداء كما يحتاج الى الامر من معنى ما سطر العاقل والرفع
لعدم العاقل ولا وجوبه سبق اعتبار الزمان والاذن ادلا منقطعاً لانا نقول في الاول ان

٢٠٧ ولا يخفى ان زمان التحقق لغير القبض والاشتراك بل في المقام فاذا كان اصل القبض حاصلا
فلا يوصف باعتباره لغير حصوله في المقام فحقا على ما ذهبنا اليه لا يفتقر
لغيره من هذه الامور متعددة ولا امر واحد مركب بل كاهنا مفردة وذو صفة فاذا حصل
الاشتراك على بعض الوجوه او لم يفتقر من جهة كماله هو مقتضى الوجه الاخر فلا يفتقر
المقتضى من هذه الامور بغيره فاعتبار الزمان في الاذن او بالاعتبار في بناء
لا يشترط حصوله بل الفصل بين ما كان القبض والاشتراك للمالك فيحتاج الى اذن وما كان
غيره اذ لا يحتاج الى اذن اذ العرف من انما كان مقتضى بطريق شرعي بقوله
عليه شرعا لا يفتقر كون المالك في ذلك غير المتعقد هنا بانه يحتاج الى اذن عند
فان يحد به الاذن لا يقتضي الاذن وجوب الاذن السابق وبالجملة الفصل في ذلك لا
له باعتبار القبض المستدام وعلمه ومقتضى اعتبار الاذن والزمان وعلمه فان
من اذن الاذن هنا ليس لعدم كون المالك مبدء ما ذكرنا في نفسه بل لان القبض الجديد
مركب من امور ثلثة فاذا كان احدها الزم اعتبار الباقي ولا اصل اعتبار الاذن في تحقق
القبض انتهى فهو كالم اذ السامع ان الظاهر من كلام الاصحاب انما لا يفتقر القبض
على ذلك فيما يخص المالك في باب الصدقة فان في باب الصدقة القبض المستدام
ما في ذلك على القول بغيره ولا يفتقر القبض لو لم يفتقر على القبض بالاشتراك لان
صدقه على ما في ذلك لغيره السلب فيها وغيره ويضاهي هذا القول في الاستصحاب وغيره
كونه بمعنى حقيقة القبض في المالك من كونه مقبوضا حيا ان احكام القبض عليه في هذا المقام
والوجه في ذلك امور اربعة هي وروى الضرب في ذلك في كتاب الزكاة فانه قد ورد
في احكام الدين على المحي على المبت زكاة فانه يصير بذلك زكاة من عين وليس الا
لكي ما في ذمة كونه من ماله لعدم القول بالفرق او لان الزكاة اصل
الباقي الحقيقي للمالك لا الهية فتدعي اليها ويحجب بذلك عدم القول بالفرق
في الباقي فثبت ان المعلوم من ذلك القبض اعتبار كون المالك في سائر الفايضات
شك في كون ما في الذمة في فاطمة التي بل هو اولى من العين المعينة وانه

واشتد في الاستدلال والسلطنة فيكون حكم القبض الظاهري العيني بالاولوية وثالثها
ظهور اجماع الاصحاب على الاحتياط في الحكم ما يبرر مقبوضا على خصوص مورد الاجماع بل
الظاهر البناء على ذلك على طريق القاعدة بمعنى ان المتبادر من الاجماع على ان
عاقبة الذمة كالمقبوض في سائر الاحكام الا ما خرج بالدليل ورايها ان يكون ان الذمة
الدالة على اعتبار القبض لا تفتقر من جهة الصورة كون الشيء عبدا او مكنتا في ذمة غير المكنت
حتى يعتبر قابضا واما لو كان في ذمة الفايض لا لا يفتقر على اشتراط القبض في
عنده الصورة وهو غير بعيد ولعله المراد من عدم اعتبار الاصحاب القبض في
هذا المقام الثامن ان القبض سواء كان ابتدائيا او بطريق الاستدانة استباحا كان او
حكما اعتبر فيه اذن من جهة اذنه في الاقباض من المالك او وكيله او وليه او حتى لو حكم
في مقام الاجبار المنع عن الاقباض وعدم وجود الوكيل وبالجملة في غير الاذن
من المالك على المالك كيف كان وقد اجمع الاصحاب على اعتبار ذلك في صحة
القبض وتربت آثاره عليه وان كان القبض في نفسه من ذلك ولعله الظاهر
اعتبار القبض بغير ذلك اذ في الاجماع كانه المقام مضافا الى الادلة الخاصة
الدالة في كتاب الوضوء وغيره على اشتراط الاذن مع اننا نقول ان القبض بدو
الاذن غير منتهى مع مكنتها غير الرضا في سائر المعاصي وسيا في تحقيق ان الشيء
المعامله فاقضى الصادق وان لو بدل عليه حقيقة لغة والقبض من جهة امره او المكنت
وهذا القبض الاذن الشرعي من ذي المال كانه مقام اذن المالك في تربت
الاحكام لا الاذن ذلك لان كل من قبض المال اذن شرعي فهو ولي ذلك المالك
منها لحد لا حد بطريق الامانة الشرعية كقوله طائفة الرضا في المالك
ذلك المالك عليه وهو لا يرى يكون في ذمة وهو في الواقع في ذمة اذن شرعي فهو
وهو مقبوض فالظاهر عدم الاكتفاء بغيره بل لا بد من اذن المالك لكن يبقى الخ
في ان هذه مع علمه بانه في اذن في الاقباض فيحتاج الى اذن شرعي وبالجملة في
بدني اذ المالك ومن حكمه غير معتبر في من المقامات الا انما لا دليل عليه في العلم

المشترى البيع بغير تسليم من البائع والاطراف غير فانه موجب لدخوله في ضمانه وبقي الحب
فانه لو كان القبض بطريق الاستلام او بكونه في الذمة فلا يجد كسره او البيع او
ذلك مع علم المالك بكونه مقبوضا غير ان كسره في ذمة البائع في حصول الاذن وان كان
القبض السابق على العقد بطريق الغصب لا يلزم في ذلك حاجة الى اذن بالاعتقال ويصل
بين كون القبض السابق بالاذن فيمنع من السابق وان لم يدل العقد الجديد على ان لا يتحقق
القبض باذن مستحب فكيف يمكن كونه مقبوضا بل لا اذن فيجب الاذن الجديد لعدم
اذن سابق حتى يتحقق عدم دلالة العقد على الاذن في القبض اذا رضى المالك بالقبض
فان قلت لا يرد على من العقد اذا رضى القبض ما لم يرض بعد ذلك امتناعه وانما
فان بعد ذلك عدم الرضا يستلزم امتناعه عن القبض بمقتضى خبر المالك المال
بيد القابض ورضى المالك بغيره او بغيره او وقفه في هذا الموضع بقبضه
فلا يتحقق العقد بقبضه بل لا يملك ما عاكس له وان كان ذلك مقبوضا
قلت لا مانع من الرضا بالعقد وعدم الرضا بالقبض خصوصاً انما العقد شرط المالك
اذن يجعل العقد وصلاً الى غير من الاخر ارضع عدم رضا بالقبض بغير الاذن مما
منهجه ان في هذا الحمل الكلام في هذا المقام يجب تطبيقه الى الموارد ويوضح المرام
واحد الهادي التاسع ان القبض في المنفعة لا يمتنع الا بالاستيفاء فما استوفى
فهو مقبوض وعالم به ان القبض هو ليس بقبض اما لان القبض الحقيقي هو الامتداد
باليد يتفاوت بحسب المقامات ويكتفي في كل شيء بحسبه واحد المنفعة استيفاء
واما لان المعنى الغريب للمعنى الحقيقي في المنفعة انما هو المعنى المذكور وذلك واضح عرفاً
ولكن هناك اشكال وهو ان القضاة اذكروا في قولهم لا يملك بالمنفعة من قبل او من مع
اوصله وانما هو ذلك ان القبض العين في المنفعة وعو على قاعدة ذلك كما لا ريب في
العوض الا ان القبض العين من جانب المنفعة وظاهرهم كون ذلك على قاعدة القابض الذي
ذكرناه من عدم رضى احد العوضين الا بقبض الاخر مع ان قبض العين لا يقتضي
لمنفعة بل انما هو في حصوله بقبضه بعد ذلك بالاستيفاء فهو من مقدار قبضتها على

بغير الوجه فكيف عدوا ذلك قبضاً للمنفعة سيما مع انهم في مسئلة القضاة ان القبض
كلاً او بعضاً ذكرناه من قبضه على الوجه لانه لا يملك قبض العين قبضاً للمنفعة
فكيف يكون القبض بعد ذلك لثالث او يوجب اخذ ذلك على الوجه وليس الا كما تكلف
لتلف الحب والمقرب له بعد قبضه وهما مقبوضان على الترتي اذ لو لم يكن هناك خيراً
للترتي وان لم يكن عالماً قبضاً للمنفعة فكيف فكيف يجب قبض الاخر بقبض العين مع ان
القاعدة تقتضي عدم لزوم القبض الا بقبض الاخر بمقتضى خبره بل لا يملك الا بقبضه في
الاجارة الى الجوال الى عدم لزوم تسليم الاجارة الى العامل الا بانه تمام العمل وان كان
بالعقد نظر الى عدم لزوم قبض احد العوضين قبل الاخر في فارق بين الاجارة
على العمال والاجارة على الاثبات مثل الدواب والدار بالجليل من الكمال كما لا يخفى
ينطبقان على المدعى والذي يقتضيه النظر ان قبض العين ان القبض في المنفعة لا يتحقق
بالاستيفاء وقبض العين لا يعد قبضاً للمنفعة وكلامهم وكلامهم في باب الاجارة من
المنافع من الاستيفاء ونحو ذلك جاز على القاعدة لكن حكمه ونحو القابض بل في
الدفع الاخر في قبض العين المتأخرة لا يملك القبض للمنفعة والاستيفاء السابق
لان المنفعة لا يملك من غير قبضها ولا يمكن وجودها دفعة فحكوا بان قبض العين تام وفقاً
قبض المنفعة في ذلك دفعة للعرض والرجوع دفعة للغرب والضرر عن المالك بالمنفعة فانزله
الحيز استيفاء بالمنفعة بتمامها ان الضرب والغرب وبالحيلة مثلاً القابض خارج
عن القاعدة في المنفعة بالاجماع وعاد كذا هو المقرب للذليل ويمكن ان يقال ان قبض
قبض احد العوضين بالآخر ليس بالاجبران فان في المعاوضة في العادة على ذلك كما
اشترنا اليه سابقاً وطريقه اجارة الاثبات انما هو قبض العين وقبض الاخر وهو
الدار في القوي فيصير الشئان كلاًهما على القابض في حكم الترتي
في قبض العوضين وتبين السامع منها من غير اعلم ان لفظ الترتي يطلق على ما اعتد
الاصوليين برأيه من انهم من عدم الترتي ولا يلزم من وجوده وجوده
وهو بهذا الاعتبار حكم وصفي بيد الذي يثبت انما وعد القاطن على خذله او الترتي

اصل العقود فان ثبت صحتها باطل عليه امر محرم لئلا يوفاء وكذا ان فيها حاشية
واما الشرط فلا يرب لها خا وجع من اسم العقد وانما هو امر لاحق ربط العامل
بالعقد ويقصد بها معا على نحو التركيب فحتاج في اثبات صحة هذا الربط ونحوه
للبطل والوجع في ذلك امر واحد ظاهر والاجماع من الاحتجاج على صحة الشرط في
العقد لا يثبت ذلك من الشرط الا بعبارة الباطلة فانهم في سائر النظم اما يمكن
الشرط ولو بينهما من دون تذكير من في ذلك كما لا يخفى على من ارجع كلامهم فانها
الاجماع ان الحكمية الحكيم على ذلك عند الاستفاضه وانها ما ذكرناه في اثبات صحة
العقود من ان المعاملات ليست معتبرة على التعبد والامتناع وانما هي امر محقق عند
العقد على نحو يتم به النظام التي قد يروى على ذلك فكل معاملة متتابعة بين الناس حكم
لكنه من غير ان يثبت الا ما قد لا يثبت عنه فقولوا لو كان من الشرع منع عن اخذ
الشرط في ضمن العقود هذا العنوان لا اشتهر بنحو ان يكون له اربا بالعامل او الفاعل
البلوى وسنذكر الحاجة مع انه فلا يمكن الامر بهذا لئلا يثبت عن هذا الشرع وهو
ان ما دل على لزوم الوفاء بما بالعقد يدل على صحة الشرط الواقع في ضمن العقد
ذلك كالحج من العقد والعقد فاذ وقع الارتباط بينه وبين العقد فحصل له
فالوفاء بالعقد يقتضي الوفاء به لا من حيث كنهات ولا من حيث ما اعترض الزا
من الخارج بل هذا في الحقيقة يرجع الى حقيقة فارق العقد يكون البيع الغرر والخطا
فلا بد من الوفاء بالشرط حتى يحصل الوفاء بالعقد بما اذن الشرط بنفسه عند
وقد دللنا على لزوم الوفاء بالعقد ولا يضر الاضاف الى المتعارف هذا لان
الشرط في ضمن العقد من الحقوق المتعارفة السابقة فيما قبل العقد الاصل في قبل الشر
ولا يحتاج الى اثبات كون الوفاء بالعقد للمتعارف السابقة مستلزما للوفاء بالشر
مذبر وقد ثبت ان المراد بالعقد هو دخلها ما من ضمن النصوص الكثيرة
الدالة على الوفاء بالشرط في اربع وجوه اولها ان صححان هو ثقتان فالسليمون
عند من علمهم الا بالشرط خالف كتاب الله فلا يجوز وفي الموثق ان عليا قال يقول

يقول من ثم لا كرامة شرطها تكليف به فان المسلم عند شرطه لم يستطع الا حرم حلال الا انه
حلالا وفي رواية المسلم عند شرطه الامن حتى الله وهذه الروايات والذلة على محض
الشرط ولزم منه وجوب الالزام المتبادر من المسلم عند شرطه لم يوقف عند الشرط
بما هو عليه نعم ذلك مقدم جوابا للظن ولا يمكن ان يجعل الكلام على الاخبار لانه يندفع
بما هو عليها ان ذلك مستلزم للملك بانه يوجب مسلم لا يقف عند شرطه ويحرم
ان ذلك يبالسالم والمؤمن فان من لا يقف عند شرطه ليس علم ولا يقف من هو
بعده عن سياق الموضوع وماذا للشرع وما للظن للالزام القاطعة غير ضرورة الاستدلال
فان الاسلام اذ احكم بان من لا يقف على شرطه يخرج عن الاسلام والايمان كفت عن
الوقوف بمقتضى الذم والتقصير بدوهم انهم الاضطرار ذلك خلافا لسلفا وذلك بان
عن كونه وجوبه وشرطه والذم لكونه مفادا ومنها استثناء من بعض فانه دال على ان من لم
يقف على شرطه استدل بالامام بذلك فيهم الوفاء بشرط المنة فانه لو كان احدا
لم يكن دليلا على ذلك وهذا الجواب كما يدل على الانتفاء يدل على الوجوب
انهم لا يمكن مضافا الى المتبادر من الوجوب وان ارتبا احدا الى الجملة الشرعية
المستقرة الى الانتفاء اعادة الوجوب بغيره الى معنى الوقوع في عدم مضافا الى ما دل
من الوقوع فيهم على نعم الوفاء بالشرط في المعنى الخاصة بخت الميثاق بعد
القول بالاحكام فثبتت اصله الصحيح في الشرط والاحكام الدليل على بلانها الا
فلا يلاحظ لعل المراد بهذه الشروط ما الزعموا ان الزعم بسبب الاستبسا الملتزم فلا
يدل على ان نفس الشرط انهم من الميثاق لا تافوا ان الظاهر من الوقوف عند الشرط وكما
حصله الربط والالزام والتقييد بما دلت عليه دليل من الشرع جوارف الظاهر ذلك
بصورة اكد لاح لان بعد ثبوت الميثاق الشرعي لا يشترط في وجوب الوقوف فلا يحتاج
البيان بقوله المسلم عند شرطه فظهر ان المراد تاسيس قاعدة في صحة كل ما يصح
عليه ان شرطه مضافا الى ان في الروايات قد استثنى منها ما خلف كما ان الله عز وجل احل
عزما نحو ولو كان المراد بالشرط ما دل عليه دليل من الشرع فكيف يجعل كونه حلالا

الكتاب ارجح الا للزام او غير الخلال فان اذله مضافا الى ان اللاحاق استدل على لزوم
 الوفاء بشرط الترتيب بقوله المسوق عند شرحهم فلو كان المراد بالشرط ما انت لزوم
 وصحة من دليل شرعي فكيف يجعل هذا دليلا لصحة شرط المدة مثلا بل قد يقال المدقق الزا
 في عوايد فان قبل يجب الوفاء بكل ما عهد به على من شرطه في ضمن العقد فلو لم يعلق
 بيا بالكتاب والافان جميع كل وهذا معنى على الصلة الفاسد من كون الشرط يفتي
 مطلقا للزام حتى تكون الاخبار والشرع على ان كل الزام والشرع يجب الوفاء به وقد
 ان الشرط بعض الربط ولا يخلو على العقد المستقل ان شرطه بل لا يتقوى فان
 شرط على ان كذا الا اذا كان مرتبطا بعمل الاجارة او غير من ونحو ذلك كما لا يخفى
 في كذا لا يدل على ان الشرط الا على الوفاء في الشرط الواقع في ضمن معاملة ويحق
 ذلك وليس يخص الوفاء بذلك من جهة التعليق بالحاسب ولا من جهة وصف
 بل الظاهر انهم لا يفرقون من دليل الشرط الا ذلك فيما يفتي ان مقتضى العموم ان
 الوفاء بالشرط حتى لو لم يكن عقدا لا وجبه له بعد اذ كان ذلك ان الاتفاق مع
 الروايات في باب الكساح على ان الشرط الواقع بعد العقد لا يدين الوفاء به بل يتقوى
 اليه بل انما يعلق على الوفاء بين الاجاب والقبول وما طرح في مقابل القائلين
 اصل عدم اللزوم الا في ضمن العقد والمعرض عن النص الخاص مع عدم المعارض
 ولو كان العموم قاضيا بالصحة والخصم مؤكدا له لو كان للمدعي ذلك من
 بالمرء ويتقوى عدم العموم بان رد من النص على الشرط على ان كل شرط قبل العقد كساح
 لا يفتي اليه ولا يجب الوفاء به وقام الاجماع على ذلك ولو كان العموم والشرع على
 الصحة لا استكملوا في ذلك مع اختلاف النص في الخاصه ومما يدل على عدم
 اجماع الاصحاب على الظاهر على ان ما تقدم على العقد وما اخرج عن الزام وليس
 الا لعدم فهم من المدة العموم وضع هذا الاجماع لا يصيد الا من ليس له نص في
 كما لا يخفى ولو كان الدليل عاما للزوم القول بان كل عقد يجب الوفاء به ومما يفتي
 معصية مع ان المعهود من نص في نص الاجماع عدم اللزوم بل لعله وصل الى حكم

الضرورة وعليه يفتي السديد في الاحصار والامضاء بالجله هذا الاحتمال مبني
 على كون الشرط بمعنى مطلقا للزام والالتزام وقد عرفت بطلان ما عرفت هذا
 فهاهنا الجواب الاول في الشرط الماخوذ في ضمن العقد الجازم ولا يربط الشرط كما يكون
 لانها لان الوفاء في زعم الشرط ان كان عموما بل العقد لا يربط ان العقد لا يخلو
 خارج عنه بل الدليل فالا يفتي بالمقام وان كان شاملا او فوا بالعقد نفس الشرط الوفاء
 في ضمن العقد فتقول في مقتضى الوفاء به على ما هو عليه ولا يربط معنى الشرط
 ربط الشرط بالعقد الجازم مقتضى ان العقد لا يرفع يرتفع الشرط بمعنى انهما
 متان على طريق واحد فاذا انسلط المتعاقدان على فتح العقد بالشرط في ضمن
 استقلال الشرط بالبقا خرج عن معنى الشرط والربط ومن هنا يظهر الجواب عن عوارض
 الشرط فان موافقا ابق الوفاء بالشرط وهو غير الربط فاذا انسلط المتعاقد على
 اصل العقد فكذا ما يربط به كما بينه في العكس من انه متى لم يجب الوفاء بالشرط العقد
 فلا يجب الوفاء بالعقد كما سياتي في تحقيقه وهو ثمة الانباط فاذا لم يلزم الشرط في
 ضمن العقد الجازم فيصير لذة التعبد في القرف فان الشك في المضاربة والوديعة
 والعارية ونحو ذلك اذا اشترط شيء معناه عدم جواز صرف العامل بالمعسر
 والوكيل ونحوه الا بدلك الشرط فيصير الربط بين مداول اصل العقود والشرط
 فاما ان يحصل معا او لا يحصل معا وذلك واضح والوجه ان العاقلة مسلط فيها
 له وما هو بمنزلة عقله كما ان له السلط له مطلقا فلا تسلط والمرتبطة في خاص
 لو انهي لا يتحقق التسليم لا يفتي بالطلان بالعليق بل العوات المعلق فان
 من وكل بشرط ان يفعل الوكيل كذا لم يربط به كون مورد الوكالة هذه الحالة فاذا
 فاق الشرط فقد رقت الوكالة فيقوات متعلقة لا انه وقع اصل الوكيل
 مثله الثاني في الشرط الماخوذ في ضمن العقد للزوم مع امكان الاتيان به اوها
 صورة التعبد في ان البحث فيه ولا كلام في صحة الشرط لما مر من الادلة وانما
 البحث في الشرط ولا يحل هنا احوال احدها ان الشرط يجب الوفاء به كما حصل

٢١٢
يخرج المتع عن غير ذلك أصل العوضين والظاهر أن ذلك هو هذا الأكثر المشهور
على ذلك الإجماع من ابن مبرور في الغنية وابن إدريس في السرائر وهما الحق في ذلك مع اتفاق
بغوى الأكثر مضافا إلى مجموع مصادق على وجوب الوفاء بالشرط وحسنه من الوثوق به عند
القول بما لا يترتب من هذا الحق ويجوز أن يوافقا العقول الدالة على وجوب الوفاء بالعقد
بالشرط المراد به المستلزم للوفاء بالشرط خاصة على الدلالة على لزوم نفس الشرط بالقرينة
السابقة فإن وفي بلائ الشرط لا يثبت ولا يخرج الحاكم لا بد من ذلك المتع به ولو راعيا على الوجه
فلان ثبت وبالحكم حكما أصل العوضين من هذه الجهة وبالشبهة الظاهرة في الجملة مدعومة
مبدأ وانما أن الشرط يجب الوفاء به ومع الامتناع من الشرط في غير الإثبات بين الأجزاء
والفتح ولعل الوجه فيه أن نوات الشرط يوجب الفسخ على صاحب جرمه بالاجل على
الأداء وما يفسد العقد المتروك فيه حيث لا دليل على جبر أحدهما بتغيير ذلك
مفسد لأن كان له الإجزاء على أخذ حصته والوجه فيفسد العقد المتكامل شرطا بل وعادة
لا معارض له إلا أن فاما أن لا يلتزم بحوان الأجزاء وأما أن لا يفسد بحوان الفسخ فلا يبعد
امكان الأجزاء عقلا وشرا فانه يثبت على نفس الشرط مضافا إلى الدال على لزوم
الوفاء الموجب للأجزاء لو امتنع ومن هنا يظهر أنه لو أمكن المثار في العقد الشرط من
توسط دفع المثار فله ذلك كما لو شرط المثار على البيع فإن لم يرضه وإن لم يرض
البائع في غير الشرط في صحة العقد فلو لم يرضه فليس يفسد العقد لأنه فسخه على نفسه
بأنها على إمكانه ونفاتها ما حكم عن نفي من أن نوات الشرط يفسد امتناع المتعاضدين
الأداء بوجوب الحيلولة الأجزاء ليس فانه الشرط الأجل العقد ففسد الزوال يفسد معنى
الشرط أنزاد المحصل فله الفسخ وهذا ما دل على وجوب الوفاء بالشرط عامرو
قاعدة إجزاء المتع وجبر المتع لزوم الوفاء بالشرط فإذ الشرط التطويق هذا
المتع وقادرت أن خالف من الوجوه والخص من الاشتراء إيجاب العقد والشرط مع
على سبيل ربط فكيف كالمع والقد يحكم بل زعمه والشرط مطلق على المطالبة بالشرط
أدام مكنه بمقتضى ما أوجب من العقد فلا يلزم القول بالجزاء مع القول بوجوب

بوجوب الوفاء فلا يبعد احتمال أن وجوب الوفاء تكليف على المتردد لا على المثار
فيكون على المتردد من أبا المعاملة ومن العلوم أن وجوب الوفاء على الحق الشرط فاق
أوقعه عنه لو جبره فاما حقه لم يحق عموم المثار على المطالبة في الخصم والعقد
لاجل
له في ذلك حتى ينزل مع إمكان الاستيفاء وبذلك عدم وجوب الوفاء وإنما فاق
الشرط على الخيار وهذا وجب من السابق ولكنه لا ينافي ما قلنا من الأدلة وبه هذا هو
لأن الشرط مطلقا للزوم العقد وهو يثبت بالمعاقلة حتى يجعله ملكا على الأجزاء
والمراد من الشرط الزام بالشرط بما أصل العوضين لما حوز في العقد للزوم بواسط
دون يخرج التعلق سواء جعله العقد أو لدا مبرور للزوم كائنا وخامسها أن
بين الشرط والمثار التعلق العقد في غنقها الشرط الوكاله في الزم ونحوه فانه لا بد من
الأحكام لا بد من وقوعه بوقوع العقد ليس بآمنه أو متوقفا على وقوعه عليه العقد
بوجوبه لنزول وبينه ما لا يفسد ذلك كشرط فانه يثبت لا يفسد حصوله على
مثلا بل يحتاج وقوة الوصية أخرى بعد ذلك وهو يثبت مكن التصرف والعقد
والعقد فالتعلق عليه والمعلق على الممكن يمكن وهذا التفضيل ليس الشرط الثاني
الشرط وهو يثبت على اعتبار مضاف التعلق في الشرط المعنى المتقدم منه
أن الشرط ليس الأكف من المعاصرة في الانشاء والالزام وتتميز شرطه اعتبارا
أما خارجا بما شرطه حكما أصل المعاصرة في الإلزام والأجزاء الثالثة في العقد
وقد حكم الأصحاب فيه بالخيار والظاهر أن الجمعي وهو الذي يبرره عن خيار الشرط
الاستراط يعني أنه خيار ناشئ عن شرطه يثبت إذا فاق على شرطه وخيار الشرط مع
ما تخيل من شرط الخيار وأوكل التفتير بالعكس يجب كون خيار الشرط خيارا فوات
الشرط وخيار الاستراط المقتضى الخيار لكان له رتبة وجوبه بالخيار فوات الشرط
يجب الخيار وعلى ما مبرور لحد ما أن يثبت ذلك إنما هو مقتضى الشرط فاق
معناه أنه لو نفي فاق العقد وأثر عليه الفاضل المعاصر لما في أن الشرط هو العوي

٢١٢
الانزام على ابراه من معنى الشرط ولا يربط لذلك بالخيار في العقد عند الشك فيه
هذا لو كان الشرط أصليا بمعنى الانشاء عند الانشاء فلهذا لم يمتنع كلامهم ان يمتنع الشرط
هو الربط بالانزام واليجاب وقع على ابراه مع الارشاد فاذا انما احدى العقد
الشرطي فلهذا لم يمتنع على الخيار وهو ليس بهذا كغيره من العقد حتى يمتنع العوض لان الشرط
ليس جزءا وان كان شرط من ضمنه وانما هو كالموصف وقد حققنا سابقا في ضبط موا
العقد ان الاوصاف لا تقابل بالاعراض وان تفاوتت بها القيمة وقولهم فظنوا ان
مقامه ان لم يدخل في ذلك لانهم عقابا بالعوض وقد فهمنا سابقا ان الضم هو
الخيار ومنه على ذلك في ضبط ان العقد انتم وظاهر كلامهم ان الشرط لو كان
اصوليا لم يمتنع هذا الكلام على ما فهمنا من خبرنا ان العاقد اذا شرط طاعة ان لا يربط
به الانشاء عند الانشاء لاصل العقد فلا وجه لخيار ولا في المبدأ لان كل الذي
يمكن لا يمتنع المشروط بان يقع شرطه وان كان له وجه فلا وجه لمتن العاقد قد
في لزوم العقد فان ذلك حكمه في توقيف فلا وجه لاحتمال ان الشرط اصليا ينبغي
بانقضاءه وتبينها ان التراضي حصل معه فاذا انعقد بوجه اليسر او مرده عليه التراضي
ان طاعة المتعاقدين النقل والالزام واما الالتفات الى عدمه عند عدمه فلا
عدم ولا يمتنع احتمال عدم التراضي في اتماله والالزام ذلك في اكثر العقود
مفاد عن لوازمه اكثر الناس بحيث انه لو علم به لم يربط واصل عدمه الرضا الكافي
مدفع بظننا ما انا لاصل عدم الخيار حتى ثبت لم يمتنع لعلهم اذ كان لهم ان
التراضي وضع مع الشرط انما اوقعوا العقد على هذا النحو فاذا انعقد ذلك
فلا بد من دفعه ففوات هذا المقصود وليس الا بالخيار لئلا يمتنع كلامهم الالتفات الى
العدم عند عدمه حتى يمنع امين في الالزام ولا يحتاج الى عدم التراضي بل ان
ان من المتعارفين انهما اقصا صدان لهذا المركب وقد بان ولا سيما احتمال انهما
راضيان بالعقد كيف كان مقتضى عدم ما يفرق بين فوات المركب من العقد

العقد والرضا وفوات العقد المركب بفوات بعض اجزائه وليس في ذلك فظنهما الرضا
كيف كان حتى يمتنع به في عدم الخيار اذا طاعة الرضا بالجميع المركب وانما
الدال على الرضا كيف كان وبالمجمل بعد الاجتماع على الخيار وكونه على اقله جازعا
الوصف فالامر بهل هذه الكلمات مما لا يلتفت اليها الرابع ان الشرط كما اصل العقد
بغيره والجميع فلا يمتنع بغيره بالنية ولا بالتواطى مع عدم الدكر حال العقد ومن
انه يربط بالعقد لا بد من وقوعه بحيث لا يتم العقد قبله ولا يقع الشرط قبل العقد
كله من اسلم للعقد الاستقلال وهو خلاف موضوع الشرط على الحقيقة
فما تقدم على العقد وما اخره لا يمتنع به لفوات الارتباط وان كان مقتضى حال
العقد وما اخره لا يمتنع اذ العقد الحالى من الدلالة لا يمتنع به وما يمتنع في الشرط
المتاخر في العقد لسكاح قد عرفت جوابه وقد عرفت انضمام وقاعة بغيره للعقد
للعقود والحكم بتلخيص ما اشترطه البير والعدة لا يمتنع الارتباط وان العقد من
دون واللا يمتنع به بغيره من غير في الشرط الخارجة عن المتعاقد
بعض وقاعة وهو اربعة اقسام الاول ما يورث الى جهة التراضي احد المتعاقدين
فمنه ان الشرط لما كان مرتبطا بالعقد فيكون بمنزلة وصف ما اخذ في احد المتعاقدين
من جهة المتعاقد ومنه حكمه في اصل المتعاقدين فكل ان العوض لو كان مجموعا لا يمتنع
بطلان المعاملة للزوم العرف فكل الشرط اذا لم يمتنع بنفسه او شرط على نحو يوجب
وتد في العوض للنقص والزيادة بطلان ذلك راجع الى اصل العوض
ولا يمتنع في جهة التراضي كونهما في اصل المفهوم او العوض وبين كونهما في مجموع المركب
المفهوم ولو باعتبار العرف وقصد الفاسد ولكن هذا الشرط يكون باطلا حيث كان
ذلك العقد مما لا يقبل الجهة لان ابطاء هذا الشرط للعقد وكونه باطلا للخلاف
شرط صار سببا لبطلان العقد في ذلك فان كان العقد مما لا يقبل فيه الجمع والامتناع
ويخوذلك بطلان فمما يورث الى جهة التراضي وان كان مما يقبل الجهة التراضي
مثلا وانما يمتنع بغيره بذلك ولكن ذلك يمنع مفاد الفصل فان كان يمتنع الجهة التراضي

الاسم كما في الصلح على ما عتاد فكل في الشرط يجوز الشرط باوجب جماله كذا ان
 كان يجهل الجها لمطلقا يجوز ان شرط ما يوجب اليها الركن كان ومن هذا
 الباب بطلان كثير من الشروط التي حكموا فيها بالبطلان لاحاجتها الى ذكرها ومن
 ذلك في باب الابواب مما لا يخفى على المتدرب ومن هنا ظهر وجه بطلان هذا
 النوع من الشرط وذلك واضح الثاني هو الشرط المخالف لمقتضى العقد وهذا
 الشرط يحتاج معرفة الى معرفة مقتضيات العقد وقد خففناه في الغاوين السابقة
 فينبغي الرجوع اليها حتى يفيح الامر ويحل المقال ان مقتضى العقد اما مقتضى ذاته
 بحيث ان ماهيته لا يتحقق الا بذلك كالتعليك في العقود المملكة للعين او المنفعة
 لها لا انتفاع فان هو ان لم يوجب شقها العقد وكلهيات المعينة في العقود مثل كون
 الرجح والتماء مشتركا بالاشاعة بين العاقل والمالك في المصانة والمزاينة والمسا
 وكون سبق في المساقاة السابق ونحو ذلك فان هذه امور لو انتفت لم يكن العقد
 على ما شاع في الاصل وهذه الامور لو شرط ما ينافيها بطلان الوجبة في ذلك ان الشرط
 يتبع في الضرر للعقد فاذا لم يرتب على العقد مما هو مضمون ماهيته فلا يفقد
 بربطه الشرط فالكون ح للشرط موقع وكذا لو شرط ما يخرج العقد عن هيئته
 الا بخرج بدو بين اثنين اما كون العقد والهيئة المترتبة وما اطلال الشرط
 ويحرم العقد وانضار على هو المقرب من قاعدة في الشرط على الاول ثم البطلان
 في العقد ابتداء لم يجره عن موضوع الذي دلل على ازالة العقوق او حصصها على
 مع مبطلا لنفسه وما سئل من صحة بطلان شرطه وعلى الثاني بطل الشرط او لا يخفى
 البحث السابق في العقد وعلى كل حال فالشرط بطلان مضافا الى ان ما دل من الاول
 على اعتبار الامان الخاصة لهذه العقود وهذا الخاص لما يقتضيه شوقها وعدم جواز
 تخلفها سواء شرط عدمها ام لا وادلة الشرط قاصرة بنفوذها سواء كان ذلك ام غيرها
 متعارضان بالعموم من جهة الترجيح للدليل العقوق اما المكنة او لخاصة العقد وعلى
 فرض عدم الترجيح فاصالة الفتا في هذا الشرط كان بعد المساط الدليلين ويمكن ادراك

ادراج هذا القسم من الشرط بل القسم السابق بقية في عنوان الشرط المخالف للكتاب الشرط
 باعتبار ان الشرط المقتضى لغيره من العقد او لعدم ترتب آثاره الا لا معتبر عليه
 البعض المتشرط فيه العالم شرعا بكونه نافعا لما دل من الادلة على اعتباره ذلك كله من
 الكتاب والسنة ولكن المتأخر من مخالفته بالملامة ومخالفة الامور البعيدة
 والغاوين الكلية نظيره موافقة الكتاب ومخالفة مقتضى راجح الاخبار فتدبر
 الامور المتباعدة على العقد التي ليس لها مدخلية في قوامه بحيث لو لم يكن هذا الكتاب
 العقد على موضوع واحد لا تحت الادلة لعدم الارث والنقطة في المتعة وجمار
 المجلس في البيع ونحو ذلك فلا مانع من اشتراط ما ينافيها عمدا وعموم دليل الشرط
 ولا مانع من ذلك وهو الذي يميزها عن مقتضيات الظاهر وقد تفصل مقتضاها
 في بحثها ومعرفة الشرط المنافي لها او الموافق انما يعرف بعد الاشارة والتبصير في هذا
 العقود وما ذكره الفقهاء في كتابات الشرط الثالث هو الشرط المخالف للكتاب
 والسنة وبدل على ضاده اجماع الاصحاب حيث استثنوا ذلك عن جواز الشرط
 حيث تعرضوا له ونصوص الباب حيث اشتملت على ان السلبين عند شرطهم لا
 ما خالف الكتاب والسنة وفي روايات متعددة مفقولة عليها وعلى ما فلا تحت
 في بطلان ما خالف الكتاب والسنة من الزوط الرابع ما كان محال الحرام ومحر حلالا
 فانه ابقه بطباجع الاصحاب حيث استثنوا هذا القسم ابقه لهذه العبادات ودل
 على استثنائه ابقه النص الموقوف السابق لان فيه الاستحرام حلالا او احراما فالحال
 في البطلان كالسابق من حيث اشكال وانما البحث في بيان المراد من هاتين العبارتين
 نظر الى ان المخالفة للكتاب والسنة ان كان المراد به منافاة لما دل على ذلك من
 من عموم الكتاب والسنة واطلا فافها فليزم عليه ان يكون كل شرط مخالفا لهما
 للكتاب والسنة فان من شرط في البيع ان يعطيه دينارا وانما على النسي فقد خالف
 الكتاب والسنة الدالين على عدم ذلك وجوب وكل من شرط عليه عقوق المبيع

٢١٥
 ان يلا شرط جاز في البيع ونحو ذلك فقد شرطها بخالف ما دل من الكتاب والمنه على
 عدم لزوم العقد والبيع ولزوم العقد فان شرط الغير الخالف فما لازم ذلك هو
 الاستثناء المستغرق للموجب للبطالان وان كان المراد من الخالف الخالف الاحكام
 للبحر في الكذاب والمنه التي لا يصح فيها اشتراط خلافا فكل الخاف الخاف ما دل
 من الكتاب والمنه على حكم غير ما دل في الشرط خلافا ولا نمران كما قام لا بد من ان
 هذا ما يمكن اشتراطه او لا يمكن لا يجوز لنا الفصل بعموم الموقوف على شرطه لا يجوز
 الشرط ما هو في مقام لم يكن الا في الكذاب والمنه قاصيا بعدم جواز شرط خلافا
 ونحن نعلم ذلك الا بعد العلم بجواز اشتراط خلافا والفرق في ما يوقف على شرطه
 العمومات فيلزم الد و ان علم من خارج جواز اشتراط خلافا وعدم جواز شرط خلافا
 فيه ولازم هذا الكلام سقوط هذه العمومات عن الجواز في المدة فمضاعا الى ان الجواز
 في معرفة الجواز حكم الكتاب والمنه وما يجوز فيه اشتراط الخاف جاز وجوز ان كان
 الكتاب تسلط الناس على الم و رادتهم من التكليف ولزوم العقد ونحو ذلك
 ومن ان يعلم ان هذا مقيد بما اذا لم يشترط خلافا لم يطلق قابل للتقييد في قابل
 ومما يتقيد بالباب نفاذ جواز بيع ما دل من الكتاب والمنه على الحكم بالبيع من وجوب
 وكما يمكن تقديم جاز الكتاب يمكن ترجيح جانب الشرط فان قلت هذا لا يكون مقيدا
 للاستكمال فان الادلة الدالة على الاحكام مطلقات وعمومات الشرط مقيد بعدم
 المخالف للكتاب والمنه فاي مقام وقع التعارض فيحيط دليل الشرط لان من مؤيد
 المخالف لا يقع حاشي يوقف قلت هذا لا بد من الكلام السابق من ان كل شرط
 بخالف الكتاب والمنه بعموم او خصوص ولازم ذلك سقوطه عن الترويج
 من اصلها فانما ان يرى بالاعمال الموجبة لخطا الاستدلال واما ان يحمل على خصوص
 هذا المقال قال الخالف الحاضر فهو اذ لا والمراد من الخالف ان ثبت حكم في كتاب والمنه
 وهو بشرطه طلبية او صغرية كما انه قد ثبت ان المرنة امرها ليست بيد بشرط

في شرط خلافا واطلاق بيد الزوج فيشرطوا كونهما شرطا عدم شرطه على
 ما دل بشرطه ان يكون الخمر ايا ما اشتراط عدم النقص فليس من هذا الباب
 لوجوب منها النقص بل يجوز ما الخالف عدم الجواز لا عدم النقص فان قلت الشرط
 بوجوب عدم جواز قلت الشرط لا يقتضي ذلك بل انما ان الشرط يقتضي ان لا
 قوله الشرط الخالف ليس بمعنى الشرط بل بمعنى الا انما وبها نحن جاز كل قلت انما
 عدم النقص لا ينافي جوازه ما لم يكن له مانع وكل شرط فعل لا ينافي جواز شرط
 وجوبه ليس مخالفا للكتاب والمنه الا انه يتعارض في ذلك مع ادلة الشرط في هذا الكلام
 بحث من وجوه اصلها ان تفسير الخالف يكون حكمهما في شرطه من ان اريد ذلك
 بتبوت الحكم بهما على نحو لا يمكن اشتراط خلافا بمعنى ان علم الشرط لا يغير كاهي ظ
 الامتناع من الطلاق ونحو ذلك يجب عدم جواز الفصل بعموم الشرط في مقام
 او للمتنعح من الشرط فاما ليس كل في نفس الامر مما لم يعلم جواز الشرط لا يمكن
 الاشتراط مع ولا يقع للعمومات ولعلنا اذ اذ اخرج ما علم مخالفا للكتاب والمنه فانما
 فيه بشرطه وان دل على خلافه فالكذب والمنه لاحتمال تقييدها بعدم اشتراط
 المخالف بعد من في الدلالة الدليل مضافا الى محال بعد منهم الحكم بالخبر من الحكم
 والمنه بحيث لا يقبل التقييد باشتراط الخلاف فانه لا يمكن تحقيق التوقف على الشرط
 فان الخلاف ونحو ذلك لا يقيد هذا المعنى وان اريد بتبوت الحكم في طواهر الكتاب
 والمنه وان كانت قابلة للتقييد فخرج مخالفا فقل ذلك استقنا مستغرق
 وما نأمن ان اشتراط كون الخمر الا لا الماء حيا او بخلافه لا يدخل في الشرط
 في معنى العقد فان ذلك منبه على عجز عن المتعاقدين بغير الاحكام ولا عرض للشا
 وقدم ان شرط بغير الاحكام من قوله الا ما خالف الكتاب والمنه في غاية التعبد
 لهذا الكلام يتم بعد ذلك وثالثها ان ظاهرا المراد من الخالف هو مخالفا
 بالمطابق بغيره ونحوها فاما بالان لا لم ونحو ذلك ولا ريب ان اشتراط عدم

٢١٤
 الغرض في المال ايقه بخالف الكتاب والسنة فان مقتضاها ان يرضى المالك في ملكه
 ان عدم الشرع غير ضار فقلت فيه ان عدم الشرع بطريق الزم خلاف ذلك المقصود
 بالشرط الزام عدم الضرر لا عدم الضرر ولو اختار اكد وجبه لغيره فان الزام
 الشرع يقتضي لان كماله ثابت بالشرط انما يقتضي الزام الشرع والا فاشترط لا يثبت
 حكما لو قال بشرط ان العلم الاطلاء الزميه او لا يتبعي علمها او نحو ذلك لكان
 الحكم المتأخر هنا ايقه لا الزام الشرع فان ما ثبت من الشرع هو حوز الوطى والشرع
 وعلمها لا ياتي حوزهما مع انهم عدلما من الشرط الخالف للكتاب والسنة ولعلها
 ان اخرج ذلك شرط الوجب او فعل الحر من مخالف الكتاب والسنة بل هي
 لان الوجب والحر ان كان دليلهما ايقه الوجوب والحر وطفا فحينئذ يمكن
 اشتراط خلافه بغير عدم تبدل الحكم بغير الشرط بخالف الكتاب والسنة من الاطلا
 طه وان لم يكن كل فتعاضد الدليل ان كما ذكره لكن الغرض ان دليل الشرط عند
 عدم مخالفتهما فكيف يعقل التعاضد فان وقع التعارض ابتداء ظهر بطلان الشر
 لان واحد في مخالف الكتاب نعم لو كان عمود الامر بالشرع ايقه مقتضاها اذا اشرط في
 البيع خلاصه لزوم التعاضد بين المتعاضدين والقرينة ليرى كل مكلف يمكن ان يثق
 بقرينة دليل الشرط مع اطلاق الكتاب والسنة القاضين بالوجوب والتحريم وعلم
 فرض الاحتمال فقد يتحقق منهما ايقه ما ثبت عدم حوز مبدئه بالشرط فلم لا يكون
 في مخالف الكتاب مقتضى الذي يقتضي النظر ان في ان المتبادر من مخالف الكتاب
 والسنة القاضيه بالوجوب والتحريم وعلى فرض الامكان فقد يتحقق منهما ايقه ما ثبت
 عدم حوز مخالفتهما اثبت منهما بالخصوص على نحو علم ان الحكم كل من دون تعاضد
 واستراطه شيء اخر وهذه العباد اثبت الاكفولة اطع اباك الا انها خالف
 او قول الزم لا يثبت غير اني اطعك واسمع قولك الا انها خالف امر الله تعالى
 ان امر الاب او المولى او الصديق مثلا ايقه من الملزم سواء كان بالزام الشرع او

او بالزام المكلف نفسه ويكون المراد ان مع قطع النظر عن امر الامر مقتضى وبذلك
 الشرع فان كان للشارع ما لم يجعل في هذه الواضحة فليسمع ذلك وان كان الشرع
 في ذلك لم يمسك ولم يحكم باحد الطرفين فليسمع في ذلك لم يمسك في الشرط فانما
 مقتضى الدليل ان الشرط ايقه من الملزم ان احدا الطرفين اما الفعل والترك فاما
 كان هناك للشرع حكم باحد الطرفين الزامه ايقه بالشرط لو خالف كخالف طاعة الله
 او الامر مع طاعة الله وان امكن ذلك فليسمع الشرط وهذا واضح لا شك فيه فقولوا اما
 الاحكام الشخصية وصيغة التكليف لولست شرطتها لهما على علمها كشرط طاعة الله
 او حوز شرع او عدم ضمان الغاصب او عدم كذا البيع ملكا او نحو ذلك فلا يشرط
 ولا يحتاج الى ارجح في مخالف الكتاب والسنة بل ليس في المخالفه مثل ذلك في الشرع
 لبيت في قده المكلفين بشرط امر غير مقتضى بشرط اذا الشرط يجب الوفاء به كالعقد
 فيعمل دليل الشرط مثل ذلك حتى يحتاج الى الاستثناء وهذا مما لا يتصور اجتناب
 الفتن فضلا عن العقيدة واي معنى لقولك عيبك وشروط ان لا تكون الصلوة في
 عن الجبانية عمدا بغير موجب للعصا اذا المهم من الشرط الوفاء وهذا بغير مقتضى
 حتى يوثق وكون المراد بمخالف الكتاب ذلك كلام ففعل من الشك وجبت ان
 الشرط انما هو في الامور المقدسة فيرجع المال الى الشرط الفعلي او الترك لا في
 نفس الحكم فاذ لم يرك ففعل بشرط العقل بوجوب الزامه بشرط الترك بوجوب
 لزوم الترك فان كان المال الفعل المشروط اكثر بالآخر وتكاح الخامسة فالشرط
 بخالف الشرط والكتاب وكل لو ترك الترك الشرط ومنوعا من كذا ان يصلي الا نحو
 او لا تطيق ووجوبك الدائم سنة ونحو ذلك واما لو كان الفعل والترك مع
 في كطابق الزم وجوب الدار اكل الزم والعقود يوم الجمعة في الدار
 الى مكان ونحو ذلك مما لا يشرط لك ولا في نحو اشتراط عدم الذي ونحو
 ذلك مما خالف السنة انما هو للنص الخاص بالجهل في اصل المراد ان كل شرط

٢١٧
 لو قطع الطريق لزوم الشرط ولو خط الشرح لم يرد فيه ما يدل على الالتزام به في فعل
 او ترك فلا مانع من اشتراطه كما لا مانع من اشتراط ما يوافق الشرع لزوم الفعل
 او الترك فيكون كالتدبير على فعل الواجب وترك الحرام فيصح لما حققناه في بحث
 الاستبانة على الشرط مع فائدة لا مانع اجتماعهما في تدبير ومثلا اشتراط عدم
 النصف الا في المال ونحو ذلك ليس من جهة المخالف للكتاب والنسبة بل اعماقه
 لما فيه مقتضى العقد الوسيط في عقد التملك عدم النقص بهما بملك بهما لم يمنع
 اخر باق التنبه عليه في اخر العنوان وتظهر هذا الكلام ان فيها احل حراما او حرم حلالا
 ينبغي ان كل شرط لم يحد الطريقين ولا من ذلك كون كل شيء محرما للحلال او حلالا
 لحرام في الصلح ان الصلح جائز بين المسلمين الا ما احل حراما او حرم حلالا ولا لها
 من باب واحد وهذا ما وعدناك في بحث موارد الحق في صيغة العقد والصلح
 والفاصل المدقق الترافيق بين هذا نظر ما اشار اليه في ضمن امثلة المخالفات لظن
 والشرع من ان فاعل احل حرم هو الشرط وهذا التاميم مع اشتراط حرمه حلالا
 او حله حراما مع اشتراط عدم فعل حلال فلو قال بترك بشرط حرمه الشرع
 المبيع او حلية النظارة لم يملك بكون من هذا الباب بخلافه لوقال شرطت عدم
 الصرف نعم لولها زالت هذا الشرط فاجاب به بغير الحلال وبما اخرى ان ضمن
 الشرط بجلل ويحرم الا ان اجاب بانه ذلك الشرط محال ومفهوم لانه يحتاج الى تقدير
 في الرضا به مع انفس لما استشهد به الامامة فهو يقره مضافا على عدم حلية
 الطلاق والتمتع بل يلزم كون الاطلاق لغوا فيضم مورد التجربة اشتراط
 الواجبات واعتبار الحرامات فالحكم بوجوب ذلك بل يتعلق بالوصف المسمى
 بالحل لغوا حلالا فان قيل اذا اشتراط عدم الفعل بفعله حراما عليه فلما ليس
 محرم طلب الترك بل جعل حراما ما واجب حتى يكون الشرط حرمه الفعل في نفس
 الامر شرعا فان قبل الشرط مع قطع النظر عن اجاب بانه الوفاء لا يوجب ولا

ولا غيرها بما قلنا ان اريد خصوصيتها واقفا فذلك وان اريد بحكم الشرط فليس كذلك
 بل حكم الشرط ذلك فالشرط كالتدبير في التعليق في المباح والمحظور وهذا العمل
 ما افاده وانما خبر بان ادلة الشرط كما اشارنا اليه لا تدل على اشتراط الغير لفعل
 ومن المعلوم ان تغير الاحكام ليس في قدره التارطين ولا منتهى القول به في الشرط
 ان يكون الجزاء الا فان ذلك لا يوجب احتمال دخول تحت الادلة فيحتاج الى استبانة
 وما لم يطل ان مثل هذا الشرط ما لا يخفى فيه ولكن ليس هو ما علمنا ان احرم حلالا
 ذلك لانه لا خلاف انما في فعله وهو ان ما عدل ذلك بوجوب التقدير به فانه لا
 تركه فلو وجب ان يفعل شيء محرم فالمرتب ان الشرط اوجب تحليل الحرام بل هو حلالا
 ومن وجب ان يتركه فشرط ترك الواجب والمباح او شرط فعل الحرام ان الشرط لا يكون
 محلالا او محرما بل اجاب بانه الفاء بوجوب ذلك فلا يند ذلك الى الشرط وقال في اخر
 العبارة بما تضمنه من كون المخرج لا بعدا او رد على تفسير الشرط لا بوجوبه بل
 بوجبه التام ان اردت ذلك واقفا فذلك وان اردت بحكم الشرط فليس كذلك فتقول
 ان شرطه حراما لم يملك فان قيل ان اردت ان يكون ذلك واقفا فلا يقتضي الشرط ذلك
 وان اردت ان حكم الشرط ذلك فهو حلال لان الشرط معناه الزام بالترك والتحليل
 الحرام على عدم رضائه التام بغير الفرق بين المظاهر وان كان التحليل في باب التعليق
 لكنه في الحقيقة لا يبعد فامضافا الى المتبادر من هذه العبارة ما ذكرنا من ان الشرط
 المحرم لا يقول ان معناه العبارة ان يكون الشرط والالزام محلالا للحرام الواجب
 الا ان يدل الحكم بالحرية على الحكم بالحلية وبعبارة اخرى ان الظاهر ذلك ان تحليل
 الحرام عبارة عن تحليله مع بقاء على حرة واقفا وظاهرا او تحليل الحرام المحرم الحلال
 عبارة عن تحريمه مع كونه حلالا لا يحل وليس معناه الا الالتزام بالفعل في الاول والى
 في الثاني ولما تغير الحكم بان تحليل الحرام حلالا في اصل الواقع وبالعكس فلا بد من تحليل
 الحرام بل هو يتبدل حكم الحرة بالحل وهذا المعنى الذي ذكرناه مخرج من الشرط

٢١١
وبالجملة كون المراد من هذه العبارة ما ذكره مما يقطع بخلافه بالنظر الى الفرق بين
ان هذه العبارة محمولة على هذه الكلام ان هو ما كان الشرط اية ساقطة عن المحرم
لا تخصه بالحل على هذا الفرض فلا بد من ثبات محرم كل شرط الى الجلال ما هو
او اجماع وقيل ان المراد بالحل والحرام هنا ما كان كل ما صلا الشرع لا يشترط
العقد بمعنى ان حلية الشيء قد يكون بعد حصول العقد بحلية التصرف والاشغال
ذلك في البيع وهو محمول الحرية كعدم جواز فسخ العقد وعدم جواز استرجاع
وهو ذلك وقد يكون الحل والحرمة في شيء ثابت على وجه لا دخل له بالعقد بحلية
الماء صفة الحر ونظائر ذلك فان كان من قبيل الاول فجاز تحريمه للحال وتحريره للحال
الحرام فيرون كان من قبيل الثاني فليس ذلك فيه جواز ولعل قوله ان الحلية
والحرمة الحاصلتين بالعقد بعد حصوله وقع العقد في باع التوثيق
هذا الحل والحرمة واما لو وقع العقد مقبدا بالشرط فيجب تحليل المحرم وتحريم
الحلال لان الحكم يقع من اول الامر على الحل والحرمة فان كان هناك شيء من قبل
بالشرط لم يصح ولا استلزام لولم يكن هناك شرط العقد وقع على الإطلاق
لجان حراما وهو لا ينفع في ذلك وكل وتحريمه للحرام فان من شرط في الاما
مثلا ان لا يبيها عن لم يحرم حلالا لان حلية اسكان النهر انما هو فرع وجو
الامارة مطلقا فمن قبل بالشرط والفرض انه وقع مقبدا من المصل فوقع الا
غير اذ من فيه حرم بالشرط قد يخالف بالانبطاح بالعقد وكذا الحرام
فاستراط ترك الاول وهذا اذا وجب التحليل والتحريم للطلين للشرط
وهذا الكلام لا اعتبار عليه من هذه الجهة وليس لهذا المعنى بقيد الدليل كما
نعم المعاصر النزاع في هذا مقبدا وليس الامارة عن تحقيق كون الشيء حلالا
وحراما وهو في الشرط المرتبط بالعقد لا يتحقق الا به فاستراط حلاله ليس شرطا
الخلاف ما هو ثابت من الحكم بل انما وقع الثبوت ما يقتضيه الاطلاق واورد

وارد عليه اية بان ذلك موجب للتحريم بين اشتراط سكنه الدائم المبيح للمبيع بين
اشتراط سكنه وادخلها المشتري ليعني في جواز الاول لانه اعدل حراما بالعقد
الثاني لانه اعدل ما هو حرام باصل الشرع ويمكن القول بان تحريم الثاني انما هو بعد
الاذن وامامه فالشرط محصل للاذن فلا يكون محالا للحرام بل هو يلزم لما
هو حلال مع الاذن بدو الشرط وسيان لذلك زيد فيجوز في مقام التحقيق للحد
وقيل ان المراد مما اعدل او اوجع حلالا ما كان تاسيسا لقاعدة كلية كما ان
الحل والحرمة في الشرع متعلقان بالمأهولة فالشرط المحرم للحال شرط حرمته اخص
مثلا فيكون من شرط جلا اختيار الطلاق والجماع سببا لزوجته وقد في المنع الوا
فواصون على النساء على قياس ذلك الشرط للحلل الحرام وفيما لو استرطت ان لا
يترجع عليها فانه لا يشترط بقاها استحالة لعل نظر الحائز ليس تاسيسا كليا
فانما هو اخرج فرد من تحت القاعدة الكلية فلا يشمل الرأية مثل ذلك وهذا
القول اية راجع الى اذكرة الفاضل المعاصر النزاع في وجبه ظهور هذا التام في طرف
كلامها ولا يرد ان دعوى ظهور هذا في العبارة ساقطة وحالها ووافاقا
في الرأية على طريق التكبر وهو يميل الكل والحرمة اية وتخصيص الخبر اجمالا
له في العدة في المقام تحقيق المام على نحو ينطبق على المدعى ويكون مستقادا
الرأية لا مجرد التخرج العقلي والاحتمال وان بعد فيقول لا يرد تحليل الحرام
وتحريره للحال ليس المتبادر من تغيير الاحكام الالهية كان همه المعاصر النزاع في
محل الظن من الرأية كما بيناه بل المراد من المنع مما هو حلال شرعا والاذن
بما هو محرر شرعا ولا شبهة ان ما كان حرمته وحليته موقفا بحصول العقد بعد
لم يتحقق فاستمر لما المنع عما لو كان العقد مطلقا لافقه جواز ارضه فيما
لو كان العقد مطلقا لافقه المنع عنه ليس من هذا الباب ببناء في كلام العقد
الفاضل السابق وهو من هذه الجهة فام ليس عليه عبارة فلهذا ما ما هو محمول

باصلا الشرع فنقول اذا شرط المنع من الاول والاخر بالثاني فمرة يكون الشرع
في فعل الحلال معلوما بحيث لا يقبل المنع بامر اخر كالصلوة الواجبة ونحو
ذلك وكذا المنع عن فعل المحرم كشراب الخمر وهذا الضم لا بحث في دخول تحت
الرواية وعدم حوا مثل هذا الشرط ومرة يكون الرخصة والمنع مطلقيين
لا يعلم الغماهل هما فالدين للتصديق بالامر اخر مانع الا في بعض احوال من الشرط
على الزامه او معذره او ما دل على من تحريمه او جواز مثالا اذا قال يقول بشرط
عليك ان تعتق عبدك فقول عدم العتق كان حلالا لا باصلا للشرع والشرط ان
حرره عليه ولو قال يقول بشرط ان يكون سكران او ان يكون كافرا او ان يكون
لغيره ما كان حراما عليه ونظائر ذلك اية مما يحرم ان يجعل من احد الحامين
مغالا ومن كاهما لم يكن كل على هذا القياس وهذا الذي وقع الاشتغال عليه
ان عدم العتق كان حلالا على عطف او بشرط عدم وجود مانع للعق فان كان
من الاول فلا بحث لنا فيه وقد ذكرنا ان بعد معلومته ذلك فلا بحث في
بطلان الشرط وان كان من الثاني فعمل ان وجود مانع ممكن شرعا وعدم العتق
ليس حلالا مطلقا بعض الصور فنقول لا يجب ان مع قطع النظر عن الاستثناء
يقضي دليل الشرط بل يزوم العتق مما يبيد عدم جواز اشتراط وجوب الحلال فنقول
لا يمكن كون عدم العتق بعد لا بشرط حلالا لا حتى يكون الشرط محررا وبعبارة اخرى
احتمال كون الشرط مانعا وعدمه بوجوب العتق فان ترك العتق حلالا ام لا
لان ذلك من تغاير الموضوع ومضى ما لم يعلم ثبوت الحلال والحرمة على الموضوع
مطلوب لا يكون بخلاف ذلك تحريم الحلال او عكسه فالسالم بما هو عليه علم العتق
ما لم يكن هناك لازم فاذا جاء دليل الشرط وكان ملزما فقد خرج الحلال عن
الذي كان فيه حلالا لا يتبدل الى موضوع شرعي اخر فلم يكن الحلال هو ما هذا الشرط
وكل فنقول ان حرمة يمكن الدلالة الذي للعلامة ليس على اطلاقه بل يجب ان يكون

لا يكون هناك امر محلل من اذن ونحوه واخذ المحرم الموضوع محلا باصلا للشرع
ويمكن من ان لا يتحلل الحرام فان الحلال والحرام لا يتبدل لان ذلك بالحرمة جردا لا
ان كل شرط محلل لما هو حرام بد منه فكيف يمكن استثناء الصميين والحلاليين
منها كون الشرط محلا لما هو حرام بمعنى اقتضائه الرخصة فيما منعه الله وهو الحلال
بمعنى اقتضائه المنع مما رخص فيه الشرع وهذا لا ينافي الجمع بقاء موضوع يمكن
بجاء له كالحلال المطلق الذي لا يمكن تحريمه بوجه والحرام كل واحد الامور التي
لها حلية وحرمة قائمة للزوال بتغير وصف او حال او نحو ذلك فلو جازية في
الحلال او حلال الحرام بمعنى تغيره له الحرام بل هو تحلل الحلال كما نقول سائر الجواهر
الخارجية لا يشترط ان مال الغير قبل من الحرمة الى الحل باذن المالك كما نقول في
حل الصبي فغير المال ان الشرط المنع عنه ما كان من جنس الحرام لا يمكن تحريمه حلالا
هذا الشرط ونحوه وما كان مانعا من حلال لا يمكن المنع عنه بل من من المانعات
وهذه العبارة لو اطلقت في العرف لكان معناها ذلك فان الرجل اذا قال الصبي
الطبيب في كل امر لم يحلل على حرمانه لم يحرم على حلاله لا يستفاد منه الا ما كان حلالا
وجزا لا يمكن المنع عنه بل من الخلف والتجان ونحوه ولو امر الصديق باكل خبز
او شرب ماء من شرب ما هو المحقق لو لم يكن منافيا للحرام ذلك اصله اما عدم جواز اشتراط
عدم الشرع او عدم التزيم عليه فليس بطلان شرع ما دل على عدم جواز تحريم
الحلال اذ لانا فنقول لا نه حلية الشرع والتزيم بقول مطبل ما لم يكن هناك
لزوم بالترك ولكن الدليل والاعلى عدم جواز مثل ذلك وعدم مشرعية الزام
ترك مثل ذلك والحاصل ان موارد الموضوع متناهية على ان المراد بالتحريم والتحليل
عبارة عن منعه والحكم بعد الشرط على ان كان يرد عليه مخالفة قبل الشرط من رد
لزوم تغير موضوعه وتبدل ممكن شرعا وان كان كل شرط صغير للموضوع في الحلية في كل
مقام لكن هو غير كون ذلك تغييرا قاطعا لا تغييرا حكما ان يخاف

الشرع

مباحث متعارضة كما حصل العقد والكرام وفيها طويل الذي بل ولكن لا ينبغي ان تنزل اليها
احكاما اخرى فبغير ذلك العطف المتدبر ومقتضى الكلام محله ان احدهما ان الشرط
لا بد ان يكون من الامور المقدسة كما اشترى اليها لعدم امكان الوفاء بغيره بل
مع ان الشرط يجب ان يوافق ما فاستراط الامر الواقع في الماضي ويخالفه في المستقبل
ان الشرط ليس بعلقة للعقد ولا للذمة ولا للزعم ولا بما هو الزام اخر مرتبط بها
العقد كما ذكرنا فلا يفتقر الحال بين ذكره بلفظ الشرط ان يادواته مع صدق عدم العطف
لكن الاصحاب يظهرون عدم الجواز بالادوية والاعتبار بكونه بالشرط ولعل ذلك
لصاحبه الارادة في التعليق مع انه يفتقر معطاة الدال للذلول معتبر
في العقود والشرط بجميع الحكمة في العقد فانها ان الشرط يمكن ان يكون من باب
الازمان او من باب الاشياء كالذمة بخلافه فبشرط ان يكون الزمان هو الواجب ان شاء
على جواز تعليق الذمة بها وتظهر التفرقة في الترتيب فانه موجب للعقاب وموجب
التردد للعقد كما ان في الذمة موجب للحكامة وكلها ما لا ينافي لا يقع للشرط
فيها كاي بيع بشرط ان ينام او ياكل او يمشي في ذلك مما لا ينافي في الشرط وكل التوكيد
كاي بيع بشرط ان لا يضر به هذا ولا يضر به هذا ولا يضر به هذا مع شرط ان ياكل او يمشي
عنا كان او فعلا بل انما انما وجوديا او عدميا فترفع للشرط ام لا قابل
للملك ام لا قابل للمعاوضة ام لا يكون ان يكون الشرط من باب التملك كالعقد
ولم يفتقر من التملك بشرط كونه مقدر على العمل كما قال التملك ان كان في عقد التملك
قابلا للمعاوضة ان كان في عقد المعاوضة مقدر بل كونه وجوديا فيرفع للشرط
اذ الامور لا يملك الا تملك وتكون النقص غير قابلية للمعاوضة بل ليست محلوكة
وان قلنا انها مقدرة للمكلف باعتبار قدرته على رفع استمراره في بعض الاحباب
من باب الزام والذي يعطيه كلمة الاشياء في الاجواب كونه كالمالك وانما نحن
الاجل النسخ موسى بن الشيخ جعفر العرفي عن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة

على ان بالاعتبار ورايتها بعد البناء على ان من باب التملك بغير الشرطى كما عقد
تابع له في شرط العقد فلو حكم حكم العوضين في المعلقين من العقد وشرطه
ذلك وما سها ان حكم الشرط كالعقد كما ذكرنا في ضبط موارد العقود من كل شيء نحو
البيع عليه بشرط ان ياكل او يمشي ان الشرط والعقد يلزم لما العكس انما هو انما هو انما هو
وقد تقدم ذلك فلو لم يرد ذكرنا ان من عملية الشرط الباطل انما هو في العقد
على ان يبين ان وقد ذكرنا ان الشرط عدمه يفتقر بشرطه وعطفه في العقد للملك
ما لم يقتضيه العقد للملكة فاضطر بالسلط والشرط ما يضره وكل شرط عدمه
من الصفات كاشترط ان لا يبيع او لا يهب او لا يعطي زيدا ولا يجوز ويخالف ذلك فان
اشترط عدمه يفتقر خاصه كاي من مطلق الصفات الخاصة فانه غير مناف بل هو كذا
للسلطة كما ان قوله بشرط ان يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر
العقد والتعلق فكل لوقال بطل بشرط ان يفتقر او يهب او يضره كونه
ويخالف ذلك فانه يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر
الصفات غير الصفات الشرطية في هذا الكلام شيئا النسخ موسى بن محمد بن ابي حنيفة
عليه وكل جزء من مخالفتها المعاصر وفي ذلك اشكال واضح وهو انه لا يربط
مقتضى العقد بغيره بل انما هو في خلافه بل انما هو في خلافه بل انما هو في خلافه
بكون الشرط بحيث يلزم منه خلاف ما يقتضيه العقد كما ان شرط عدم البيع
المقتضى العقد ومانع من السلط الا ان للملك فكل شرط ان يفتقر فبشرطه يفتقر
سائر الصفات غير الصفات الشرطية في هذا الكلام شيئا النسخ موسى بن محمد بن ابي حنيفة
بل هذا الى ان يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر
خالقه الوجه فاما ان يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر فبشرطه يفتقر
بالا لزام وبالمجمل لا وجه للمقضي بينهما بل يمكن ان يفتقر فبشرطه يفتقر
البيع معناه تعيين سائر الصفات كما ان شرط البيع معناه تعيين سائر الصفات

٢٢١
ان يقر في بيع الفرق ان متاعا من مقتضى العقد مطلقا كان ففسل الشراء كان كاشرا الى
عدم البيع فان مقتضى العقد ففسل على البيع والشراء باقيا والناحية الاخرى المتبقية
تختلف ما لو لم يكن الشراء بنفسه كان فان اشتراط البيع مثلا ان يام له على المشتري في
الشراء لو لم يكن يظهر بغيره مؤكدا لسلطنة اذ يدونه فالبيع جاز ومنه هذا بغيره
مناف للملك وكذا ان لم ذلك عدم جواز غير من الصفات غير خارج لا من غير الا
اخبار المشتري بنفسه البيع فان رافع عن غيره اذا تجميع معه سائر الصفات الاخرى
اخرى الا ان يام بالبيع واشتراط لا يقتضيه المتع من سائر الصفات وانما المتع فيه
امكان الاجماع يتفرق ان لو كان من الصفات ما يمكن اجتماعه مع البيع كونه
ذلك ما فاعترضه كواحد بشرط ان يوجه فانه غير له عن غيره وقدر وجود ذلك
ففسل الشراء ليس ما فاعترض الصفات وانما هو مقتضى الاثبات بغيره خاص وهو
مؤكد السلطنة وتعدد سائر الصفات لعدم امكان اجتماعه مع الصفات المتبقية
لا يقتضي كون الشراء ما فاعترضه فالمتع في المتاعان وهذا ما فاعترضه هو الشراء
لا لو انعه المترتبة عليه في الخارج وبعبارة اخرى المعبر في المتاعان ولو انما في حقيقة
في الخارج والوصول الى حقيقة هذا المعبر فيحتاج الى عودنا عن بيان المسئلة
لكن للعقد ابتداء واستلامه من جملة المطلبات الغريبة وذلك بذلك
الفتهاء في بطلان جملة من العقود فقد نكح الثاني في بيع الخصف من البضرة
المحمولة المقتدر والظن ان الصلح والقبض منه ليس في غير ذلك من المقتضين
في بيع ما لم يطهر اذا لم يجز به حتى ذلك عن ابن البراج وابو الصلاح و
ابن النجاشي الثاني استدلاله في بيع الجبل الشارد والغزير الغار واعتقد عليه
الصدوق في بطلان الملامسة لبيع والمناذرة في الحماوي اذ رتب في بيع الجبل
مع ملك الصريح وعن خلاف الشيخ النكح به في بيع احد الحدين من نذرة الغدلا
في بيع القدر على التقييم والعلم بالعوضين وبالحيلة يد على هذه القاعدة بطلان

بطلان كثير من العقود كالاختصاص على المتع وبما مثلنا به رتبة الفقير على ظاهره
من هذه القاعدة اشتراط العلم بوجود العوضين والوقوف به ولذا اشترطوا في العلم
ان يكون البيع علم الوجود في ارض الاحكام في يوثق بوجوده واشترطوا عدم كون
العوض ما اشتترطوا على التمسك بالمال لعدم الاعتماد على وجوده ونظائر ذلك
وكذا اشتراط القدرة على التسليم في وجوبه بمعنى كون لزوم العوضين ما
يمكن عادة حصوله بحسب الطلب سواء كان بتسليم المالك الاصل له او لغيره
بغيره وان ورد على هذا الشرط وعلبات بغيره كادول على جوانب البيع الذي لكن في حيز
اليها بعد تامة القاعدة وكذا اشتراط العلم بالعوضين بقدره وعندها كاذ
وبعبارة اخرى العلم بخلاف به الرغبات وتفاوت به القيمة فان هذه الشرط
التكثير العامة للمولى الكثير الدون ما حوزة من قاعدة ابطال الغرر وقيل
ذلك ملائمة على المتع كالحاجة اليه والاعتماد عليه بلحت فافضة في
القيام احداهما ان كون الغرر مطلقا للعقد قد اخذ من باب البيع وبما قد قام الى
على بيع الغرر فاسد باع هذا الاجماع حدا لا سقاسة ونقل عن الشيخ عسر الاد
ان بطلان بيع الغرر من روى وقد دل على ذلك الخبر المروي عن الشيخ في قول
الشيخ في جميع الطرقي وعلى ما يشهد به في الاضطراب وتكرره والاصحاح والصرح
الاخير في محضر الحاجي وغير ذلك اية وبالحيلة منه في الخبر في النسخة اخذت عن تبع
سند وهو قوله في النسخة عن بيع الغرر وبطلان بيع الغرر بما لا كلام فيه وايضا
سائر العقود فالنكح في بطلانه بالغرر على احد الامرين احدهما ان الغرر في
الرواية يشترط ان ذلك هو العلة في البطلان ولا خصوصية للبيع في ذلك
اخرى يعلم من الرواية ان منع الشيء عن بيع الغرر انما هو الغرر لا لا من بيع غير
فاذا كان العلة الغرر فاللازم ان يكون كل ما اشتمل عليه من العقود مثلا البيع الى
فيما دل الدليل على جواز كافي الصلح على المحقق ويحوى وفهم العلة من هذا الروا
غير بعيد وبعبارة اسدلال الفقهاء في سائر العقود الا انهم لم يذكروا بعض العقود

الحاجة اليه بذلك في البطلان مع عدم وجود دليل خاص به وليس المقصود
العلمية من هذه الرواية والشبهة في عدم العلمية المستفادة من الرواية اذ علم
عجتها من غير ما فيها من وعيها على العلة العلة في لف ان ذكر الرواية بقوله
في النبي عن العرب ولم يبق كلفظ البيع فيكون المنع عن العرب ما يصح ما هو الحق
وان كان يحمل السقط او السامح في النقل ويكون الرواية واحدة لكن المحلل الاول
خلاف ذلك ولهذا المقدار يمكن الفصل بين ما هو العقوق مع الغير بقوى
الاحكام كما ذكرناه مضافا الى انه يمكن ان يقال ان المبدأ في صحة العقوق كما ذكرنا
في اصله الصحة ليس الاصول العوضات لها ويمكن القول بان العوضات والاطلاق
منصته على ما هو المتعارف بين الناس ولا يربطان العرب بالاقدم على العقول
وليس من العالمات المتعارفة فلا تعرف البه الاولة يكون باقيا تحت اصله
الهادي والاولى ولا يكون له دليل صحة حتى يحتاج في الاجزاج الى ما سبق عند العرب
بالنقص والاجماع مضافا الى ان الظن لم يقبل الشرح ان بناء على قطع التنازع
والفجاء بين الناس ولا يربطان العرب ما يوجد للتنازع من غير صحة الحكمه
سند هذا الباب هي المادة النزاع وتطابق ذلك كثره من بهر المسلمين في الا
والامصار عن الخيف مما جاء في الخبر والعرب كاشفة عن ذلك بل بدليل بل
ومخبر باقتداره فالذي نتخلص من ذلك ان العرب مفسدة للعالمات كلها
ما لم يكن هناك دليل مع خاص وهذا النوع خارج عن محل الصحة في
التخصيص والتخصيص ثانيا انما هو على ان لا يظهر ههنا ان بيع العرب مالم
على غير هذه ولا تعرف في غرة عن العرب ما بالكر هو مخبر عن عرب خلد
والطهر بالبطا عن اسم العرب وعلى من ابن المكت ان غرة بغيره بغيره
وعن الهامة الاثر في بيع العرب مالم لا يظهر من غيري وباطن بغير المحمول وعن
النس رجل عن وعن ابن عمر عن وعن الغرة الغلة والغا والغافل واخره الشيء
او خدع به والعرب الخطر والمحصل من هذه العباد ان امة الخطر داخل في معاملة

في معاملة العرب والخطر عبارة عن احتمال الغر المحبث عن هذا العقل لا الاحتمال الضعيف
الذي ليس له عند الناس وهذا الاحتمال اما نشأ عن عدم الاعتناء بالظن ان يوجد
المال ونحوه واما نشأ عن عدم الوقوف بامكان التسليم والتسلم والعرض والقبض ان
كان معلو الوجوه واما نشأ عن عدم الاعتناء بمقابلية المعلوم بهذا النوع لحياله
قدرة او حيلة او ضرورة ونحو ذلك وبعبارة اخرى المحرارة عن عدم وثوق الناس
بواحد هما بان يحصل له هذا هو قابل لهذه المعاوضة والشئ الظاهر هل يحصل ام لا
ولا مانع من الاجتماع اذ قد يكون ذلك في وجوده نفي امكان قبضه فخر في اهلية
لهذا العوض المبدل في نظر البازل بحيث تقدم عليه وما ذكرنا فظهر ان الغر لا يحمق
بعد رجوع العوض وامكان قبضه وعوضه مقلده وان كان قليل اما البهوى الى
البهوى المتأخر السابق اذ الخطر يعني الاحتمال ولا احتمال هنا فان البازل مع علمه
نقصا المتقابل بهذا النوع ولا غر في ذلك نعم يحتمل الاستحسان من جهة ان الغر يعني
ما كان احتمال الغر المحبث عن الشيء من ذلك لا يحتمل للغر ولا من ذلك كون
العامة التي قطع فيها بالعرب مع علم المتعاقدين انهم فاسد من غير علم لا يقولون به
فاما ان المعاملة الغر بغيره لواقعة عليها المتعاقدان كيف كانا لو لم يحمق المحل اي
يحي فرض ان يرضي بالخلفه على تسليمه بالابوتق بوجوه واما ان المعاملة لتقطع
فيها اتفاقات العوضين والغرب مع علم المتعاقدين به فاسد كما في الغر ببيع ان
البناء على بطلان الاول وفي الثاني وجه الدفع ان يقي ان مع العلم بوجوه الغر
والنقاوت اذا اقدم عليه المتعقد المتعاقدان فقد اقدم على ضرب منه واسقط
احتمال ما لم يكن في الزائد من نية الهبة ولا مانع منه وفيه علمه في اوله البيع الا ان
يؤدي الى الغر كما قربناه منبطل وعلى صورة الجهالة او عدم الوثوق بمقابل
او العوض فليس كذلك لانه لو تقدم على فرض عدم الوجود وعدم الضيق بل قد امكن
على انه يقبضه لكنه غير واقع بحصوله وهو بيع الخطر ولو كان قد اتم شخص على ذلك
بان يقول اني ابيع له الثمن بآراء هذا المال سواء كان زائدا او ناقصا يمكن

مادة تخفى فيها الجهة لا يتحقق فيها الغرض حتى ثبت من العدم من وجوب المور
فيما يتلوا بالاشتراك مثال اجتماع كسب الاحتمال في المالك بمقتضى ما في
مقابلة المالك في القضا عند في المادية فانه لا غرض هنا في الجدل معناه حصول ما يقابل
العوض في كل ما كان من ويقابل العوض المبدل والجهة في المقام موجوده في كل شيء
من ماله المضاربة من مادة اجتماع الغرض والجهة التي يمنع من اذ الخلاف الغرض على
كونه محمول الحق بالمقدار المقصود ان كل محمول في العالم لا يمكن كونه بمقدار محقق
للعائد فهو باعتبار المقصود المحمول وان كان معلوم المحصول في الجملة وبعد عمل الجملة
في جعل المحصول على هذا المقصود انما يوجب المحمول في ثلثا المتقدم ولان الظاهر ان
الغرض عبارة عن احتمال الزيادة والقضا الذي لا يشاع عبارة عن نقص في عينه
الوثوق بحصول ما يقابل العوض لان ان الغرض المحمول في وقتا اذا علم ان زيادة
على ان يفرض على ذكرناه من ثلثا السابق فغرض في ذلك اذا اشترى ثلثه للقطع
بحصول ما يقابل الثمن كيف كان اصبحت في الجملة بالاحتمال في الظاهر حتى قيل
الغرض باعتبار عدم الوثوق بحصول ما يقابل ثمنه نظر الثمن في لادخل في الثمن في
اذا لم يكن غرض من الشئ حصول ما هو في الثمن في العادة بل المقصود غالبا الاستمرار والاعتماد
بما هو في الان بدل من الثمن في ما كان محمولا فيفضل الشئ في الزيادة ويطلبها على
مجرد العادة والاعتماد على المحمول مع كون المطلوب ذلك غالبا اذ اعلم انما يتحقق
بالنظر الى المقصود وهو معنى الغرض وكل هو محمول داخل تحت ليل الغرض وان حصل
العلم بحصول ما هو في الغرض المبدل ولم يتقدم في الاحتياج في ابطاله في معاملة المحمول
الى دليل اخر من اجماع اوضاعها انما يحكي عن النتيجة انها بيع من بيعه فيكون
ظهور مصادرة الواقع والتمثيل في ثبوتها واطارها في حقيقة ان الغرض عبارة عن المحمل
الواقعي بخلاف الزعم القضا في الزيادة مما اعم على بعض الاثر في اظهره هو انفق للمق
وعدم المحمل في ايا من برهانه لو ان يد من كل امر هذا المتأخر حتى يظهر الحكم في جميع
المقامات اما الوارد ذلك في حصول ثلثا المفروض لدليله على ذلك

ذلك فنظر من نص محمول فلا تحت على فرض وجود الدليل ولو توقف على ما يهتد
جواز ذلك في خصوص ما اما فاعادة الغرض في اطلاق المراتب كون المعاملة في القضا
للعاملة خطا ومصادرة الواقع لادخل في ارتفاع الغرض في مصادرة الواقع لادخل في
في ارتفاع الغرض فلا يقرب الحال في السطون بين العلم هو واقعة الواقع من سائر
العوضين وعدمه ومقتضاها ان الغرض المحمل بعد علمه في مقتضى الغرض في تخلف
الموارد ولذلك انفي القضا في المعلومات في المناهضة مرة والكلي والوزن اخر في
طريق الاختيار والامتحان تخلف عن المتكلمان والفتاوى انما يخالف في الاعمال في
يكفي ما يتسامح في يخرج وقد ثبت في ذلك واقعه ليس الغرض كاسفه الذي يرتفع
غرض اخر لان موضوعه السفسف في سفسف الاعراض في الغرض في ما تخلف في الامور
ينفع في الصحة انضمام المصلحة فيكون في بيع الاقرب بان يقدح على
شاهدا وشهادة مصلحة نفسه لا يرفع الغرض بذلك بل هو محمول على ابطاله فيكون
الدليل ومقتضى الغرض وكما يرتفع الغرض في سفسف المعلومات بما حثت به الفتاوى على
الناس فادق في العادة فيوجد مصادرة كالمغرض فيه والمبرر ان في ذلك تجا العا
والاصطلاح في الشرح الا ذلك لا يعتبر القطع بالوجود والقطع بالعدم الغرض كما
ان الشك في ذلك يحذف لعدم الوثوق بقدر من هذا علم ان بيع الغرض في المكن
وتحذرك لان بعد هذا لان الامكان التسليم غرض ولا دخل للمالك في ذلك في
الاحكام لا بعد خطا في ثبوت الرضا في المكن وان توه ذلك بعضه في المقام بين جملة
الضابط في الفداء على التسليم والعلم بالوجود والمقتضى هو الغرض ولا دخل في
للمشروع في ذلك فيتحقق ذلك عرفا فاعاد نفع الغرض والمحمل في ابطاله
لا وجه له وما دسمها انه قد ما ذكر ان المعاملة على ابطاله غرض في المعاملة على
احدا الثمين او الاشياء غرض في ذلك ان الكلي هو موجود على نحو في الكلي لا
يكتفي به ان الشخص له وجود في جو الاختصاص والكلي له وجود في الكلي
وان كالكيفية الوجود في كل منهما على نحو ما في الكيف ووجود كل شيء بحسب فلا

يترك الحال بين المعاملة على الشخص والكل من حيث كل منهما أو ثوبا وجوده
عدم وجود الكل الطبيعي لا دخل له في المقام إذا عيان الوجوه في البيع مثلا إنما هو
المقصد منه وعدم مناع الفتن عليها وله ما للكل في هذا المضمون إذا اهل الفتن بعد
الفرد ووجود الكل لا يقتضيه من المعاملة على الكل الاحتياط في نفس الفرد ولا يقتضيه
إلى أنه حقيقة موجودة في المعاملة المقدر كإنه يضع الفتن وكله في الفرد على
النسب فان كان الكل مقدور على تسليمه فبذلك المعنى يعني إبطال الفرد مقدور
هو مقصود في الإقراض وإن قبل بان الكل الطبيعي غير موجودا أو لا بد من
المعاملة على الكل الأنسب لحد ذاته مقدور له وهو ممكن وكل في المعاملة في
الكل في عالم كلية إذا وصف بأوصافه إلى أن يبقى الحد لا يقع الاشتراك في أو
بما يختلف به الزمان وتتفاوت الغنى عنه علوقا ويرفع ذلك الغنى ولا يحتاج في
إثبات المعاملة على الكل على الشك بأحجام أو من باهوجا على الفاعل وأما
السبب فإن المعاملة قاضية بالتبليك والملكية صفه لا تقع إلا على وجود
والكل لا يقتضيه وجوده باهوجا فوجه ضمها أن الملكية يتم كإبطال الحكم الشرعي
بحاج إلى موضوع ونفس الأمر ولا يحتاج الوجود الخارجي فان قولنا لم الغنى
حالا لم شرعي يتعلق بالموضوع النفس الأمر وإن لم يكن الغنى موجودا في
الخارج يتجلى الغنى إلى أن هذا الحكم ثابت له في الخارج وفي نفس الأمر على تقدير
في نفس الأمر بالحالة فالأمان من خلق المعاملة والكل من حيث الفرد أو من حيث
الملك لو لم يقع مانع آخر كإبطال الفرد الوجود أو قبل المقدور على تسليمه كسلك
موصوف في الجمل غير معين ككل مجهول أو موصوف بالاربع الغنى فإن ذلك
كله ليس من جهة الكل وإنما هو ما من شخص في الفرد أو الشخص كإنه في الكل
الفرد والمرد فإن كان في المعاملة كسلكه بعد من مائة من قطع فلا بحث في تحقق الفرد
غير كفاية الفرد من بالانضمام به تحقيقهما الفردان الغنى ولذا لا يفتقر
على عدم جوان وإضافي التلخيص كصالح من معاين من اللحظة مائة من مع

اتحاد الاوصاف بوقوع صفاتها الظاهر من التخصيص علم جواز قال الحق الثاني في
صدوقه قال بطل ما عاين هذه وهو ما عاين وهو في هذا وقال بطل ما عاين هذه وهو ما عاين
والفرض ان المانع في الثانية واحد غير معين هو من جهة الاولى كل غير شخص متغير
ولو قسمه الى اربع ارباع احداهم المانع ولو باى قبل الفهمه مع وهذا استلزاما
ان الفرض قد ذكرنا ان عبارة عن الخطر وهو لا يتحقق الا بعد الوقوف بالوجود او بالشيء
لعدم الوقوف بحصول المقسم للخطر وبيع الفرض المرد من المتبايع مع الخا والاضا
كما في الفرض الثاني ليس يفي من ذلك موجودا لانه امر موجود في الخارج مقدور على
معلوم الاوصاف فيجب الاحتياط في الزيادة ولا تصان ولا جبر لتغير ذلك غير انما فيها
ان الفرض بين احد الاوصاف المقتضى وبين البيع من الجواز الكرم غير واضح لكل امرين
قابل للمعاينة مقسوم الاوصاف الواجب في حق الثاني وذلك ويمكن ان يفي الامر بالامر
بين الامرين ليس كمالا ثابتا في نفس الامر كسائر الحكم التاملة الموجود ومنه لا
خوف على ما المعاملة بل هو امر اعتباري صرف لا يتصور له في نفس الامر ولا جواز في
الخارج فلا يتعلق بها التعليل فانما يريد من الحكمي احد الامرين مع فهم احد الحكمين
قابل وان اراد الحكمي التاملة الموجود في مقسمها كالحظرة الموصوفة بالوصف الفرض
مثلا فذلك يقتضي عدم الاعتصام بذيئك الفرضين بل مقتضا جواز الخطأ من
فرض كان فان قلت فلم جاز ذلك في رابع المجموع فان المراد برباعه كل من هذه المصلحة
لا يجوز الدخول من غير تقدير برباعه وان كان ذلك الاصل فكل فيما نحن فيه يقول
المراد هو الفرض ونصف من ذلك الفرض حتى يصير ثلثا من هذه بين الصالحين مع انه في
الفرض غيرهما فان صاعدا معنيين لا يمكن الا بدفع ذلك او هذا في
لو كان مخصوصا بالمستوفين بغيره وكان المراد صاعدا من هذا المجموع كما في هذا
فحينئذ من ذلك يرجع الى رابع الكل وفي الفرض المرد وهو غير الفرض والفرض بين
المتاصل في الوجود والحكمي الاعتيادي ان الاول لا يتحقق في الخارج ثابت في بعض

الادمان لم يلاحظه بل احتار ولم يفرق معتبره في الفرض فانه يبدى عدلا واعتبارا للغير
فقد روي في الجملية احد الامرين ليس كليا مقرا حقوقه في الملكية والكل المتاصل
الحاصل في نفسه ما عجز اذ كما في ناه فراجع الحاصل الى مبالغة الفرض في ذلك بمعنى
كون المطلوب احدا مخصوصين ولا يربطان المعاملات لا تقع على شيء معين يحصل
تلك من بين المعاملات لان مفهوم احدهما غير قابل للملك لعدم تاحله والكل المتاصل
غير مخصوص بمقتضى الخصوصية مردد في علم يحصل المشتري ملك بغير هذه المعاملة مع ان
الانقضاء لا يدين تاثيره من بين العقد لا يحتاج في جواز المعاملة على الجاهل دون الفرض
المردد الى اقرار من قبل واحد على كلاهما اجابا على الفلحة وهو الوجه في عدم
المحوان في الفرض المردد في ايجاب كان حتى في الحق التي لا يباس فيها بالقرص الصالح
فانه يجوز على الجهل ولا يجوز على الفرض المردد في الاكلام ولو كان ذلك للجها المتخارج في
الصالح وبالمجلة هذا الوجه في عدم جواز المعاملة على الفرض المردد في ثلثها كان اوجهها
في جميع الايجاب من جميع ذلك الفرض من جميع صبطه طلقا العقوق والاشارة الى
ذلك في بحث المغلفات وان كان يمكن ان يقال ان كونه ذلك من غير الفرض لا يثبت
جواز في الصلح اذ الفرض من غير مطلقا خرج في الصلح الفرض والجها الذي لا يعلم
بعضه المعلوم واقعا المحجور لظاهر اما الجها الذي لا يعلم كالفرض المردد
الذي لا واقع له من غير جاز في الصلح انهم وبعبارة اخرى عدم جواز في الصلح
لا يدل على ان العلم في بطلانه ليس كونه غير باذله ذلك للفرق وهذا الفرض
خرج جاز في الصلح انهم وهذا كالموجب ولكن القوت في بيا كهيئة الفرض في ذلك
وتدبر ان في الصلح الكلام في كونه غير الاختلاف القيم واما في التلحق فهو ان
لا يبعد ان يثبت ان الكل المتاصل غير المحجور حتى يبين بكنية ومفهوما احدهما غير
للملك فراجع الفرض الى الحق في نفسه وهي وان فرضت مقابلة لا ينفك بالمال
لكن تجزئ البايع مثلا في دفع اى منها انما حصل على المشتري لا يدين في انما

ان اياهما حصل لاداس لان في الطلب من الكل باعنه من الخصوصية ولا يدين في الحاصل
له منها فلو اذام على امر غير معين مضافا الى ان مبالغة الخصوصية تؤدي الى اختلاف
المعينة فان الفرض لا ينطبق ولا يتصل بالفرض في اقسام المبالغة فبذلك غير انما
الواقع احدهما او يودع في المشتري الى احدهما لا يربط هذا البحث في الكل اذ
المشتري باذله على الكل في نفسه قطع النظر عن الخصوصية بخلاف المقام في الجمل الفرض
بين المقام وبين الكل في التلحق حيث يوجب في الفرض والتلحقا في بيع الكل حتى
يحتاج الى التامل تام للاشارة ان الفرض يتفاوت والفارق فاني ولما علم الى الثاني الفرض
يتعلق الفرض في الفرض ولما يتا على ذكرنا في الوجه الاول من دفع الاشكال واضح
وسايعا ان الاحواب مع بنائهم على علم جواز المعاملة على الفرض المردد في سائر الجواهر
اما للفرق كما في جاز كثير منهم ولما لم يذكرنا من الوجه من اعتبار كون الكل قابلا
لتعلق الملك بنحوه كليا كان اوجه ثبات المفهوم الاعتباري غير قابل لذلك
في بحث الاجازة جواز الاستحجار باخرين على تقدير كتمان المتاع المعين ويوم
المحجور يدرهم وتقدر في يوم المحجور يدرهم وبما طرقت وبما يدرهم في الجمل
قار يدرهم فان كان ذلك لا يجمع على الجواز هنا بالخصوص فلا بحث ان يجزأ
كان نقص في الباب كما تعلق فلا بحث انهم مع ان النص المحجور بالمال والادلة
وكلاهما غير الملين لمخصص القاعدة كما اورد في الثاني روي ان لا يفرق في القاء
بين وبين البيع بثمان الى اهلين فكل حكموا بطلان ذلك فليحكموا بالاطلاق هنا
انهم وبالمجلة لبرهننا دليل يدل على الجواز حتى يخرج من القاعدة وهذا البحث
عليهم لوجعلنا معاملة الفرض المردد فاسد من جهة كونهم با كمالنا عنهم فاني لم
انهم ايتوا اخل بحث الفرض ولا يفرق بينه وبين البيع بين الجانبين وكذا الوجه في بطلان
من جهة عدم قابلية الفرض لامتلاك فان المقام منه فالفرض غير خارج والذات غير قابل
هنا ان يفرق البيع بثمان الى اهلين غير جاز من جهة ان البيع الواحد لا يمكن ان يكون
لثلاثين فليس الفرض في البيع بكل من الثمان والالتم على المشتري وفيها ما مع انه

ليس يمكن وليس العرض واحدا معبنا ان لم فيه نفس لعدم العلم بان يحصل ان العلم
وهو المحل وليس ذلك لا كالحال في بعض رواهم اوحيا ولا في بعض رواهم العرف لعدم العلم
الوجود السابق من ان الضمك يحتاج الى محل معين على وجهه وهو هنا متفق على
قوة العقد في ذلك شيء اصلا ولا ضرورة البطلان وان في الجارة ليس كذلك فانهما
مستقلان في محل بازانها الاثران وكلها امور في الجارة فتقول ان العرض لا يحتاج
لكل من العلمين فيكون الاجرين فتكون اجريتين مستطليتين وليس ههنا ضرورة في
لا يكون قابلا للاثران او المقتضى كل منهما الا بعدهما ولا يلزم ضربا من اذ العلم من
عليك كلنا المقتضين فيكون الاجريتين غائبتين لئلا يأتيا بان احد العلمين يتطلبا لاجبا
على الآخر لقولنا المحل لعدم امكان جباطين لتوب واحد وتو ذلك ومعا
اخرى ضد كلهما واما ان احدهما بعد بان الاثر لقولنا المحل لعدم امكان جباطين
لتوب واحد وتو ذلك وليس كذلك ان يقول كل في فرع شقين فحين لا نه انفس
كلهما فلا يلزم من وجودهما حصولهما لعدم الجمع مع فلا يلزم ان احدهما في
الاطلاق والجملة وان احدهما في الجارة ليس من صدق المتعاند في بل بعد المتعاند
يجب لو فرض في الاثران كلا العلمين لا يستلزم الاجريتين بنفسه الاجريتين جاك في ذلك
في الخارج غير ممكن لان الجارة تعلقت بواحد لا بغيره وهذا وجه عليه وان فرض
له من الصحاح فيهما العلمان فقلنا العالم بالحقائق وهما الجايات في بعض متاعها اشتغلا
بالايم وانما لا علم في نفسه المذهب في الفقه من جهة المطالب
للمعاملات ابتداء عقدا كان او باقعا في التعلق ولا ينبغي كونه مبطلا ولا يقع ذلك
مادة كذا في بحث اشراط النجاسة وانما الجب في ان ابطال التعلق بالوصول في على
او مضي او غيرهما المسئلة تحتاج الى رسم مقدرات الامكن ان الانشاء في المحدثات
والايجاد والمادة بغيره تكون واسطة بين الفاعل والمفعول وانما هو سواء كان من فاعله
الغلبة او الخارجية وتبين ان القيام هيئة الشخص مضمونة فاذا اريد ان يوجد شخص
حركة تكون علته لوجود القيام وهي المتعاند بالاجاد والانتفاء فاذا جعل في ذلك

ان يوجد في ذاته فاذا حصل الفهم بقائه فانه واحد وما يحصل بقاؤه فانه واحد
 واحد بعض الحادثة العلة وكذا في الاعداد العلمية فانه واحد على شيء لا يحصل الا بالاعتناء
 النفس المبرم به من جهة الفهم من غير ان يقر تام التام ان في كل الخطب يكون الخطب
 كالمزج بينه فانه امور احدها اللفظ وانما احدها الذي وضع الواضع اللفظ
 واما الدلالة التي هي انما هو جعله نفس من طرف نفس الامر الذي هو الخطاب ومن جهة
 نفس الصورة المحلوة التي هي جلي للفظ الموضوع عند الحالم بالوضع ولا يرب ان
 الحكم ببناء حركته من جهة اللفظ ويجعل الدلالة والصورة الحاصلة في ذهن الخطاب
 يقع العلم لعله التامة فانه اللفظ والدلالة والمعنى مشترك بين الخطاب والاعتناء
 واما الفرق بين ضرب من زيد فانه ثبت يقولون ان الاعداد انما والثاني اجزاء الامر
 الثاني وهو الذي وضع الواضع هيئة ضرب من كيب الحجة بانها من وجه الفهم من
 الاول الطلب الفهم قبل الحكم ومعنى الثاني التبرير التبرير من زيد والقام في الخارج
 رجب ان معنى الاول الحديث من حيث انما هو الثاني يوجد لانه من اجزاء الاعداد بكونه
 عن موجود لانه اجزاء واحداث وكل في نسخ العقود فان مضى كونه انما موجودا
 وهو النقل والطلب واذ كان اعتبارا كان حاكما وجود نقل سابق لاحق الثالث وان
 الطلب بمقتضى فهم الفرق وطريقه التماس هو نقل في وجهه وظاهري متناه من المبدأ بوجه
 الى المطلوب فمجرد كونه في محو باعداد احد لا يبرهن طلبه لانه ان التبرير والرجوع
 والاستهتام والنداء والامر بالشيء كلها امور تامة على التجربة والعدالة وهذا العمل الى
 طلب الاعمال والتبرير بالثبات طلب وتقول او اشارة اخرى ذلك ومعنى الامر ليس
 الطلب لكون الدال هيئة موضوعه بالوضع العام فمعنى الطلب انما هو الطلب
 التام من الطلب وكل النقل والطلب الذي هو معنى بعت انما هو النقل الفهم
 وهو مخرج علمه الحكم عن المال وجعله التبرير وهو حتى معقول في التبع بعده
 ولانه الانشاع عبت بتبع الحكم في الوجود من جهة الفهم فانه ان الذي قد يفسد هذا
 المعنى من جهة كقولك سبت الفهم بدناه من جهة التبرير قبل حركته ولا يرب من

لا يمتنع مطالعاً كما في جميع المحلوسات بعد زمان كما في الفرض فانه بعد القبض حيث
الانشاء فيه من غير ان يمتنع جميع اقسامه المحلوسات النقل العرفي لا يمتنع من ان يكون
والاستحباب الحاصلين من الامر ليس عين الطلب وانما هو صفة للطلب من حيث كونه
مطلوباً وانما حصوله انما هو من حصوله المطلوب لن يتغير على الطلب ويحتمل ان
يقطعه في الواجب من ذلك طلب فتم الطلب من ذلك وجوب وكونه مطلوباً التام
ومن الطلب اذا كان المطلوب في ظرف وجوبه وان كان في العدم فوجوبه اتم
في العدم وكل المحلوسات في العقد صفة للعوضين وظرف وجوده انما هو ظرف وجود
موضوعه والمنفعة المنفصلة عن العقد مملوكة وظرفها وان حصل السلطة لان
فالتام حرمه وسلطه مالك وظرف وجوده المنفعة مملوكة وسلطه عليها في ظرفها
اذا تمهدت هذه المقدمات فنقول الانشاء بنفسه لا يستلزم العلق لما عرفت انه الانشاء
ومعنى تعلقه بشيء قريب من عدمه فلهذا فهو ما علق فلا انشاء مطلقاً حيث وجد
فلا تعلق اصلاً حيث قد عرفت انه علة للبناء لا يتغير وجوده من وجوده فحينما
لا منشاء فلا انشاء كما هو الواضح عند الواجد والمعلوم من معناه عرفاً وقهراً وقد
ابهم بالانفاق ان معنى الامر مثلاً صيغ العفو هو الانشاء وقد مر ان مقتضى ذلك
باعتبار حصول معناه به ظاهر لا بد من حصول الطلب عند قولك اضرب والنقل بالملك
عند قولك بعت عرفت والالزام اعدام الانشاء او تخلف المحلوس عن العلة
التامة والاول خلاف الفرض والثاني ممتنع عقلاً بعد فرض كونه علة وما علق
لا ريب في صحة قولنا ان زيدا ان جئت فكيف علق الطلب على الجي وهم لان الطلب
لا ريب في حصوله عند الخطاب وانما التجهيد للطلب وظرف له وهو الاكرام
فالطلب مطلق والمطلوب عند مثل قولك اريد عند جيتك عدا فالتام الطلب
والان والمطلوب مفروض عدا لانه ظرفه والمخاطب مطلوب منه الا بحجة عدا كما هو
العرف قبل بل من عدم العرف بين اكرم ان جئت اكرم وقت جيتك اياك قلنا ان
موجب العرف والعرف صوري وكلها يولد ببر الاكرام المقتضى لا يمتنع الا ما لا يمتنع

وهذه الثالثة كان بمنزلة العرفين وادوية ذلك الوقت وضروته اللسان فاقرب الفرق
قيل المفهوم عرفاً من انشاء العلق التكليف لا المكلف به وهو المحلوس ان اردت من
التكليف الطلب فهو هذا التعلق في العرف انما ليس بالاكراام وقت الجي بل بان
طالبه وان اردت الوجوب فهو مسلم ولا نزاع فيه لانه صفة للمطلوب يستفيد به
كما قريناه من انه في المثال يحصل طلب وطالب ومطلوب منه حال المطلوب في زمانه كما
ان في الاجارة المفروض يحصل تعلق وشا لطالب الفعل المنفعة في ظرف وجوده قبل بل
سقوط التكليف عند عدم وجود الشرط مع ان الواحد ان قاض بانه عدم تنقضي الا وهو
قلنا ان اردت الطلب فهو شرط وان اردت الوجوب فهو شرط كما قريناه القابل
ان اردت انشاء الطلب الفعلي فمجرد ان اردت الانبسط او التعلق فلا يمتنع
والامر حقيقة في انشاء التكليف الانبسط وينتفع الى الفعلي بصفة الاطلاق والى انشاء
بصفة التجهيد والعلة لا يمتنع عن انشاء الانشاء لا تخلف المعلول عن العلة لكن التكليف
ابهم ينقل عن المعلول لانه ليس انشاء له وعلة بل علة باقتضائه ومبدأ الشرط صائباً
تأماً وحصول الطلب بالفعل يظهر للملك في باب العرف فان العقد هنا انشاء الملكة
معاقلة لانه علة تامة لها في الفعل فاذ تحقق الفرض تحت الملكية فلهذا وجوب علة
الناتجة بالانشاء السابق والشرط اللاحق ممكن في الطلب عرفاً بحرف والمحلوس هنا
انسان وهذا معلوم الجاهل على التوزيع وليس تخلفاً للبناء الفعلي عن انشاء العلق
المعلول عن علة التامة قلنا انما لا يمتنع الطلب الفعلي مع ان طالع الفرض هو
فقريناه وانما الثابت هو الوجوب لغير ظرف موضوعه قلنا ان الطلب المعلق على
المعذور معدوم قطعاً فلا معنى لانشاءه اذ اعدام العدم ممتنع والاكراام من جهة
لا يعقل انما يتبعه هناك اهلية الطلب كما هو ظرف وهو كان ثابتاً قبل قولك اضرب
وليس مرادهم من انشاء الطلب احدات الماهية حرة اعدام وجود الطلب من جهة
عدم الانشاء وهو خلاف الفرض والاولا اعدام المعلق وهو محال اذ هو ليس انشاء كما
قريناه والظن بطله العرف فاسد لان الانشاء هنا النقل العرفي وهو عين العقد
غايرة امضاءه حيث بعد القبض فليس هنا منشاء معلق بل المعلق الملك الشرعي وهو
غير الخصة قبل الملك العرفي اتم ينقسم الى مجزئ ومعلق والعرف بينهما كما الطلب التجزئ

والعقل ما اذا قيل ملك شرط ان يعطى الملك فما لفظه ملكة معطاة وانما هذه
 العلة وملكه عقلية وانما هذه العلة العقلية والثلاثة الاول مقارن في الوجود
 والاخرين مختلفا في العلة والاخرين عند حصول اعطاء الملك بخلاف ان الانشاء
 السابق كان في خلقه عند حصول الشرط قبل ان يخلق الملك لا الانشاء السابق لزمان
 والآخر مختلف بل هو بغيره عند حصول الشرط ثبت ان ذلك ممكن عقلا وكفى ثباته
 ونقصه في العرف والسلم اذا ثبت لا يجعل التمتع ممكنا فلا لا يعقل الملك العرف بعد انشاء
 العقل لان الانشاء هو الاحداث بما هو اما هو إيجاد للملك فلم يوجودها قط
 والا فليس ذلك انشاء للملك بل هو شيء اخر وهو خلاف العرف ونقض الانشاء غير
 قابل للمنافاة كما هو رناه والكلال في حصوله للثاء العقلية لثا ان الانشاء المتقدم
 وحصول الاهلية بغير العرف وبما لا يقدح في معرفته انه لم يجعل ان الانشاء متاخر عنه
 خو لا يزم جعل التمتع ممكنا وانما الأمر وهو العقل العرفي حاصل من حين الانشاء لكن
 انما اعضاء من زمان العقل والزمن لا دخل له في المقام ومع ذلك كله يقول ان
 العقل لو كان انما هو على الطلب كما في الطلب بغير الطلب ان كان يد على بل الوعد
 ومعدلول القية انما هو الطلب الخاص الحاصل فكيف يعقل بغير العقل ان الموجد
 لا يعقل شي قط حتى يظرف وجوده فكيف يزم امتناع العقل في حصة صيغ العقود
 لو سلم ان الملك هنا بمنزلة الطلب الامر وليس كذلك بل هو العقل والملك بمنزلة
 الاكوار المتاخر فانه انما العقل الان وحصول الملك بعد سنه مثلا او عند مجي زبد
 مثلا هذا اشتبا فان اشاء للعقل انما له بالفعل والممكنة التي هي عبارة عن شئ
 صفة الملك معلوم للعقل فلو تخلف عنه تخلف المعلول عن علته ولا يعقل
 التسلب بالفعل من دون حصول السلب لان الانفعال يمنع الانفعال عن الفعل
 ويخرج انما فعل العقل مع عدم الارشاق انما قيل ان ذلك كما في جميع المصا
 كما في رناه في المقدرة الاولى قبل علمه ان يكون الملوكة اية بالفعل ان موضع
 في المنفعة المفصلة معدومة وكيف يوجد العرف من دون الموضوع قلنا او لا يكون
 ذلك وانما هو بغير الوجوب المحقق في ظرف وجود الماسوقه فالسلطان لا يحصل
 سلطان كل على شيء متاخر لسلطه عليه في ظرف وجوده وانما يرد هذا قبل العقل فلا

فالرب ان الموجد بالسلط على المنفعة وكذا الباع للثاء سلطه عليها
 عليها في ظرف وجودها فانه يظهر ان امتناع العقل في العقود على الشرط المتاخر عقل
 بعد ثبوت كونها انشآت وانما العقل في متعلق للثاء كالفرض في الشرط المتاخر
 او منفعة فلا بأس به على قرناه وهو واقع قلنا عقلا ونزعا وعادة والحاصل
 ان الانشاء العقلية كالفعل الظاهري فيمكن منع نقل كتاب من مكان الى مكان الا ان
 قلنا يمنع نقل ملك الملك في اليوم عدل وان اردنا الاهلية فهو خارج عن العقل وما
 العقل بالشرط المقارن مع عدم العلم بوجوده كقولك بعت الحقبة ان كانت حرة
 او كل ملك في جميعها ان كانت حرة هذا هذا اية يمنع عقلا فلا يرد في باحوال
 عاجز بغير ذلك الا فيخرج او هو جازي وليس كذلك العقل في الشرط المتاخر في الوجود
 بيان عدم جواز حيث ثبت من دليل ومنفعا وما يظهر من الاحكام السطحية في
 مثال البيع والعقد في مثال الوكالة بل على كل من العلاقة على اجماع على اجماع الا ان
 الثاني فيقول الذي يقتضيه النظر ان العقل على الشرط المقارن غير متع في ذاته
 في الانشآت وان امتنع في بعض المواضع بالعرض كالبينة او غايه يمكن ان يثبت ان لا
 فاعلم ان معا الاجاد ومنع تخلف الوجود عنه فاذا قال ملك بل هو حصول الملك
 والعقل ومعنى عقل يكون حرا مع الجهل بالصفة فيجوز وجودها حيث يتحقق الملك
 ويعتدل العلم بالتحصيل مع الانشاء حاصل من انشاء من العقل فطعا وان هو لا
 تخلف المعلول عن العلة قلت ان لا يجب المنع الوكالة فان انشاء الوكالة العقلية
 لمصالحها متى حصل كون العبد الموكل في غير وقتا في البلد حيث شرط العقل تحقيق
 المتنا وهو الوكالة لكونه على احد التقديرين وان هذا لا يخلف مع الاجماع
 على جهة العقل لو ثبت لا يحضر قبل بقرين بين الانشاء فان بعضها البرهان
 مطلقا بل يعقل على احد التقديرين كما في قولك نعم الرجل زيد بن كذا من
 انشاء للذبح على ذلك التقدير والوكالة من هذا القبيل قلت هذا كما في البيع
 لا بسلط المتبرع على البيع كما ان الوكالة كل ان كانت مطلقة فاية العرف بالولاية
 والنيابة وهو لا يصلح فان افاذ اجاز السلط على المتبرع بعنوان الوكالة على احد
 التقديرين فلم لا يجوز السلط بعنوان الملك على احد التقديرين وهكذا الكلام

في غير الرجل وليس الوكالة في ذلك الا كما قيل في ذلك او كالمالك ولست معتز بها
حصل الوكالة لغيره الكس على حد الاحتمالين فلما ان يقول المالك ما اصل على الغيرين
فلا مثل التذرع والعهد ما يهين مثالا او اعلق فغاص رجح الاجاز بالبارع فان مضى
التذرع الوكالة شرط هو اجازة فلما قد تقرر ان الانشاء ما يحصل مضاء به ولا ريب ان
الانشاء في التذرع هو كمال الله على كذا لا بالعلم بالشرط لكون الموعد انما فان العلم به
لا يؤثر في الانشاء ما انما العلم هو الصيغة لكنه على تقديره لا مطلقا وانما بالاحتمال
وهو بيان مقدمته هي ان في البحث السابق وهو العلق بالماخوصة لثنتين احدهما
تردد الشرط بين الواقع والعدم فيرد طالمالك بين الوجود والعدم وقام لها ان
تقدير وجود الشرط يكون الملك من حيث هو الشرط لان حال العقدان موضع
البحث هناك كما في اجازة الملكية بعد انتهاء الحال وليس منشا الاحتمال الوكالة
ما انما هو الثاني في جهادة انه لو قطعنا بان الشرط يسبق لا يكون صحيحا انما كانا
عن العلة وهو العقد الموضوع لاجاد الملك انفاقا ولو لم يكن كمالا لمكانا
بالاستناع مجردا لاد العقد لا يمنع منه كما في الشرط المقارن المجهول وتوحيدها في
يحل الى الوصف ويصدق بقوله بطل هذه الحظيرة لغير من العلم لنا العقد
للقسم وعلة تامة لقل متعلقة فاذا قيل قال بطل الفرس لا ينقل بحار مائة ولا
بلزم تخلف معلول عن علة اصله فاذا كان المقسم من العبارة ذلك فان كان في
الواقع حرمه وقد عود العلة عن معلوم ومضى من غير تخلف وان لم يكن كمالا لمكان
هناك علة بل يكون مثل قولك بطل مكان انك انك او بطل الفرس مكان بطل
الفرس كما ان تخلف ذلك عن هذا لا يمنع ان ليس معلولا لغير العلة علة تامة
البرهان مع الحظيرة ان كانت حرمه علة لا يقال الحظيرة حرمه فاذا انشئ الموضوع
انشئ العلة ولا يلزم التخلف واذا وجدت وحدها العلة فبانه انك لا تعلم بان
العلة والمعلول تخلفا جزئيا او بطلا جزئيا او بطلت تخلفا في الواقع وهو
ممكن ومجمل بالواقع وهو ممكن ان يمتد بل قد يقع تخلف العقلها انما في بطل العقل
معنى فضائي فاذا لم يعلم انه يقع ام لا يقع فكيف يجعل ذلك لا ريب ان النفس ينقل
المقسم جزاء هو الحظيرة الموجود الجزاء فاذا علم خلاصة سقط العلية فان النقل

النقل ليس الا التسلط وهو مسلط على هذه الحظيرة الجزاء جزاء كما ان التوكيل
تسلط على المال جزاء لكون كذا وليس يظهر خلاصة الا الكس من عدم العلية بالشر
الى ما هو الموجود لا تخلفا للمعلول عن علة قبل فلو لا يقول في البحث السابق كل ما
يقان ان جاء زيد علة للنقل الموجود حالة الحي لان العقد لا يمتد المقسم والمقسم
كما اعتقدهم وقوي صبح العقول على الحي فظاهر لان ليس من تخلفا للمعلول بل ا
العدم العلية فلما ان في بين المقامين لا يمتد قد ثبت عليه الصيغة والانشاء بغير معناه
النقل قبل الحي ليس من معناه فقد يمتد في بطل لا يمتد فقد ثبت ان معناه النقل
وهو معلول للصيغة للاتفاق على انما لا يمتد بغير تخلفا عن تخلفا للمعلول بل ا
فانه محتمل لوجوده والصيغة وصحت لامدات النقل الفعلي لما مضى قبل للتجربة
اجماعا رحبت انشئ المقسم انشئ الانشاء والعلية تارة النقل وهو النقل وان هذا
الامين المعنى فظهر ان في شرحه بطل من بطل ولا يمتد في انما انما انما
ضربت راسه بالسيف القاطع فقد انشئ بطل النقل على تقدير كونه انما انما انما
انكسفت انما بطل بلزم القلف لعدم تحقق فرض العلية فانت قائل لو كانا انسانا
جزاء مجرد الجهل بالواقع لا يلزم عدم امتكاسد العلة التامة من انما انما
مع التاك في انه موجودا ام لا نقل الى كونه جزاء بالانشاء على احد التقديرين
وان هذا الامكان غير ضروري بان انشاء جزم بالنقل فمضى ما نرد به من انما
احدهما قابل للنقل والآخر غير قابل بل يمنع الانشاء والجزء مما يمتد في من وقوعه
الوكالة والتذرع فمن جهة العلم ليس على حد سائر الانشاءات لوجودها الى وقوعه
اجازة ولكن يقول قد بينا انه لا يلزم من القول بالاستناع في البحث السابق القول
صلا ان الما لم يكن مردودا للصواب بل من جهة تارة النقل وهو هنا مستلزم على
احد التقديرين ان وقوعه متقاربان وعلى الاخر لا ان وقوعه متقاربان ان
انشاء علة لا يمتد نقله لا يمتد والعلة تامة فما الزمانه المقسم من انما بل من
القول به هناك القول به هنا بعيد جدا فيبقى الكلام فادكره وكما الاستناع وهو
عدم حصول الجزاء مع احتمال فقد المقسم وقد يمتد في بعض الكلام فقولنا غير من

المشقة في صفة البيع الاحتياطي والحق الاحتياطي وهكذا مع انه لو قيل اننا
فاذا جرت الصفة ولا تفرق في جهة فلا يربى ان التلك لا يتلزم ضا ولا يتحمل
كونه في الواقع صحيحا لولا المشتري وكذا في النكاح مع ان الاصل وهو صحيحا بعد الفراق
للقاعدة السابقة في محلها فاذا اريد اجراء الصفة ثانيا احتياطا فضاء انه جاز في العقل
لو لم يتقبل بالعدل السابق لاستحقاق التمسك بالحاصل فاما ان نقول بان خارج لا جزم
على النقل والانشاء فيع انك كابت الوجودان بهد عليك انه كفي يكون احتياطا لا
بطاح وان قلت بان اختيار كما في المذمة قلنا هذا بيع فاذا انما اخبارا كان الكل كان
فان في بين الصفة الاولى والثانية وان قلت انه غير صحيحا فالتصديق من هذا
المحصل القول ومن قال بعدم جواز العقل من جهة الامتناع الضلي بل من جهة
واما ان نقول بان جزم هذا صحت الحق وبتا المذمة وكل في الطلاق مع التلك
في بقاء الزوجية مع انه لا كلام في صحة نقل الاخر بغيره فان قلت هذا بالاستحسان
قلت لو حصل الظن بالوفاء بغير بيع فان قلت لا يمكن ان يجزى من ان البعد لا من باب
الوصف قلت الجزم على الانشاء امرضا في واقع لا يلائم حقيقة الشئ والاستحسان
وان افاد الحق لا يرفع الاحتمال والضمير قد يحتمل الوجود والعدم فان كان الجزم
غير معقول فالشئ لا يحمله بكذا فظهر ان الشرط المقارن لا مانع من التعليق راد اليقين
التعليق في المقام ولا منافاة في بقاء هذا الحق في ان شرطه ان يثبت الحق
كانت عمله هل هو من جهة دليل قبله مانع شئ في القول فان التعليق فيه
ممتنع عقلا وان جاز في الوكالة وبعبارة اخرى فنقول التعليق بالشرط المقارن
غير مناف لانشاء كلتا اخر وان كان ممتنع لوجوه اخرى وبما امتناعها محققا
امور احدها ان التعليق توقف شئ على شئ من ذات الامر الخارجية والضمير
الاشية ولو معد في التعليق شئ وانما التعليق وجوده لا من الماهية بل من ذلك
ومن بين الاعيان والمنافع والاحتمالات والاصطلاحات وبالجملة كل ما هيته هو
يشع بقوا سببها على شئ بل وجودها واذ كان موجودا فلا يثبت التعليق
ح اصلا اذا الوجود لم يحصل وجوده والحاصل لا تعليق وتوقفه لا يخلو من الامر

الاستمرار على شئ اخر غير مانع من بقاء شئ ان العقل الصادر عن الفاعل بالمصدق
عن فاعله للتعلق والتخير وهذا الاعتبار متعلق به الاحكام الوضعية والكيفية
كما يجوز للمحلي ان يقول بعد المالك ببيع هذا الشئ ببيع ان يقول المالك ببيع
في اليوم ومضى احد من الفاعل غير قابل للتعلق مطلقا والمالك يكون اليوم
وبد البيع كون وجوده المطلوب في ذلك اليوم فان الماهية بنفسها لا تعلق
ونالها ان اسمها الانفعال كالتزام والضرب المعبر بها بالمصادرة لا تطلق الا بعد
الماهية الموصوفة لها في الخارج لوجود الحقيقة وبيع المانع فلو اني زدت شئ
مقتضى حصول الضرب في غير مانع لا يوجب وكذا نظيره فانما اسم للانفعال
لا للملك والاشعارات سواء كانت حرف قابلية كالضرب قبل وجود الحقيقة
او استعدادا لغيرها كالوجود مقتضى لم يرتفع المانع فان لم يرفع اهلية للوجود
من المالك حيث لو ارتفع المانع لم يحصل فاما ان لو كان يد بخص فارتفع يد
يلقى الى المالك لا يلقى احرق فكذا الوفاء ولو يقع عليه وكذا لو وقعت عليه ولكنه
مطلوب بالحيث بالثبوت بحيث يمنع من تأثير التل في هذا الحق ولا انه اوقف وقوع
الطلاق هذه الاضافة على رادها او على مقتضاها بالكر فاسد جدا وانشاء مطلقا
وراجع ان لا يوجد لفظ وضع لفظ الاستعداد والقبالية لهدن المقتضين او
محصوله كسما الملكات الخاصة من الصناعات ونحوها ومثله كون العبد مدبرا
او استعدادا للعق بعد الوفاة ووجود هذه الملكات انما هو بغير وجودها الخاص
وهو الاهلية واليجادها انما هو بيجاد الاهلية ولا تطلق الفاعل انما الاهلية
بعد وجودها فان كان ملكة فان الصيغة لا تطلق الا على الحق الاستحسان الحاصل
الواسطة بين حصولها وعدمها الوجود مقتضى مع المانع ولفظ الاهلية يطلق
الاهلية الحاصلة لا على اهلية الاهلية وفسادها ان إيجاد الانفعال ان كان متغيرا
يكون متغيرا فان إيجاد الضرب هو اعتبار بغير الإيجاد في مفهومها فان الفاعل
شئ بزهق لرفع والزوج إيجاد شئ بوجوبه في الامور وجميع الإيجادات
هو الفصل والزوج وان كانت لا ترفع بكونها وراء مفاهيمها فان القيام بالامر

٢٢٢
الهيئة المحصورة فليس يلزم منها الاتحاد وانما هو حركي بحسب حصولها في الخارج
تحقق القيام وحصولها في الخارج وانما الاتحاد قد ذكرناه في الجواب فلو تعلّق
بالأفعال الثلاثة فقلت انشأت القيام معاً فحركة حركتها على هذه الهيئة
ولولها شربت هذه الهيئة على تلك الحركة لا انشاء قيام لان الانشاء للمعين ايضاً
المتغيرات التي لا يتحقق مفهومها الا بحصولها في المصنوع كما هو في الواقع لا
المتغيرة فانها لها نفسية وحدها في الخارج فانشاء البيع بحصوله وانشاء التملك
بحصوله والوجه بانه كل تعلّق بالشيء الملازم للثانية فاما احداث التملك
الثانية بحيث يحصل به الاهلية وتعلّق بالامر الفعلي احداث الفعل وذلك كما
مر في الاثر في المتغير اذا عرفت هذا فنقول ينبغي على هذا ما لاحظناه في المتن
للانشاء فيمتنع تخالف في لولها غير لا يتعلّق بنفسه التعلّق فلا بد ان يلاحظ ان
المراد من معانيها الامور والانشاءية او الفعلية في كل حقيقة ما ذكر في المقدم
وكذا لا بد ان يلاحظ متعلقات للثبات لها انما او منافع او افعال حق بعلمها قبل
التعلّق ام لا فنقول ان معنى صيغة البيع وكذا الصلح وكذا العتق وكذا الاحراز
وتحوّلها من الحقوق المتأخّلة لعين او متغyre هو انشاء الفعل فيمتنع انشاء الفعل
غيره بغير معناه كما ذكرناه فلو قلنا فعل او صلح او عتق او احراز الخطر ان كانت
او اجرت هذا الصلح ان كانت متغyre خاتمة وهو لا يعلم بالامر من فاما ان
هذا التعلّق على نفس الفعل الذي هو الانشاء فهو متغyre في الاستحالة لان الفعل
يجد بقوله كعب غير ان انشاء وجوده كما في التهرب فالفعل حصل حصوله
به وان عادله الخطر فنقول قد فرغنا من الماهية بنفسها لا يتعلّق لها وجودها
ايتم بعد حصوله كل المتغyre من ان الخطر موجودة اما امر او غيرهما في الواقع
وعلى تقديره ان يتجهل فينبغي الخطر الموجودة بوصفها وتعلّقها بالاجماع على
مطلّاها من ذلك جهة فان قلت فلا يستحيل التعلّق بالعين في قولك اني هذا
الماء ان كان ياردا اذ هو قهيد الماء لا لا ارم قلت هذا انشاء تملك المالك له
انشائه وهو موجود بمتبع تعلّقه بالماء وهو كذا وانا الخاطب الذي هو

هو المأوى والقيّد انما هو لول وهو بعد لول هو بعد وهو قابل للتعلّق فاحاصل المتعلّق
بالفعل الاتيان الخاطب المتعلق بوجه هذا الماء وقدر عليه كل الطلأ والحق
المشروط بالشرط المقارن او المتأخر او ليس في شيء متعلق في الدنيا ولا في الشيء
الموجود انما هو في محل الخاطب الذي لم يحصل حين الطلب كذا في اجزاء
المتغyre ان كانت خاتمة مثل البيع اذ ليس هنا الاتيان بالانشاء وفعل المتغyre
القابل للتعلّق والمتغyre كذا وليس شيء ثالث قابل لمتبع هذا التعلّق فاما
قلت فاقول في البيع الاحتياطي والصلح والطلاق اذ ليس هناك شيء كذا قلت
لا ينبغي ان معنى البيع والطلاق يحصل بذلك عرفاً وهو النقل والمطلوع لا كغيره
ضيق ومعنى عرفه واحتمال الانتقال بالعقد السابق غير متغyre في حقيقة اذ هو متغyre
مع عدم المتعلّق ايتم فاما بيع شخصاً معدوماً في غير ذلك البيت ابيعك
ايما متى قبلك وقبل الاخر قبلك فمالم يعد ذلك عدمه يصح النقل المزمع القضا
ولهذا ينبغي ان يراعى الفرض في علم ان الفرض غير موجود فانه لا يرتب عليه اثر
على ذلك التقدير لا انه لا يحصل المعنى الفرض اصلاً وبالمجمل يتعلّق هذا الفعل
في المعدوم فضلاً عن المستلوك ثم ولو قصد بقوله طالق قبل الوجود او قاضي
طالق ان كانت موجودة فلا يمكن كونه للطلاق الذي انشأه المطلق لانه
امر اضافي بوجود بقوله طالق ولا يمكن ان يتعلق شيء نعم هو متغyre في
الارث في الواقع ولا يتغير الحال بين ذكره وعدمه بل ذكره مبطل وهو محتمل
المدعى فان قلت فاقول في الوكالة قلت نظر الامر لان فيه ايتم تلك الاشياء
التسلط والتسلط وهما احصا لان غير قابلين للتعلّق والشيء الذي يتعلق
التسلط وهو لم يحصل فيمكن تقييده وتعلّقه ويكون المراد من كل اني طالق
على التهرب في الخطرة ان كانت حرام فهو قيد للتغyre كالأكرام في اكرم مندا ان
جاءك ولذلك في الشرع في الدعوى ولو جعله قيد للتغyre مع اشتراط التجهيز
الوكالة فان قلت ما تقول في المذهب والتدبير والتطهير والاملاء والمحابرة
واللعان فانها جميع بالشرط والتعلّق وتباين الارث او يقوم الاحتمال مع ان

ان القول بالهوية في بعضها اجماعي وفي بعضها قول بها معرّف في كائنه وليس في العتق
قلت قد سبق منا في القدرات ان الانشاء يمتنع بخلاف القضاء من كان القضاء له اقسام
منقول له القضاء التام بان يشي او يعطى شيئا فالمنشاء هو الامر بخلق الحيوان بالانشاء
غير معلق وانما المعلق هو الامر الثالث وهو الملتزم بدو كمال البهائم فانها تشي بالانشاء
هو متعلق بالانشاء للشيء غير موجود قابل للخلق وكل التدبير ليس مفاد انشاء
العقود حتى يتي ان كيف يتاحر الى بعد الوفاة بل هو انشاء الاصلية وهو كمال العدل
مستحقا للعقود بعد ان هو متعلق بالانشاء المتعلق في صفة التدبير وهو حاصل من جنس او
العقد ولا يتعلق الا ترى ان العلق بغيره معلق اجماعا فان ذلك ملك كالتوقف في بعض
الوجوه وهو كالعقود النافذة وليس فيها تشي نالك قابل للعلق ولا ضرورة على ان
شأن حتى يورج بل هو كسائر الاضافات لمعنى على ان يكون متعلق في انشاء كماله القدر
وكذا الاطلاق انشاء الخلق والعلق في متعلقه في فعل ان لا غير موجود قابل للعلق
وكذا المتكاتب ايجاد الاصلية وهي حاصله غير معلقة وانما المعلق العلق هو علقها
بالعدل وكذا اللعان دعاء على القدر في متعلقه على الصدق والكذب لاسل الطالب
فلكل من ذلك شيئا معرّف ما هو قابل للعلق وما هو غير قابل وهو ما ينفذ في علق
عليه وما لا ينفذ في الصل ان عدم الحيوان في الوفاء كما انما هو عدم الكفار ليس هو
دليل بعدد في مقام حاجته متعلقة بالكل المابقة اخضاة خفاة الاطباء
والعز من ذلك كله ابداء ما يعلق من علق الكلام في الباب والية لا ينفذ على تشي
من جهة السلطة للعقود قاعدة في السبل للكفار على السلم وهذا القاع
كثير الموضع ولا ينفذ ابطال بعض العقود بل كالمفروض ان يثبت عليها الحق هنا
ينفع في امر واحد لا انشاء الى ما يثبت على هذه القاعدة من الموضع المذكورة في اوقاف
العقود حتى يكون الباقى على صفة منها عدم ثبوت الولاية للمخالف حيث ترجح الوثيرة
على السلم والتمسك على فلا ينفذ في احوال الاموات لانه لا يكون له ولاية في البقية او عدم
ثبوت حق له في ذمة المسلم من مبادئ الحقيقة من رآه او حسن او كفاة او جود ذلك من
الحقوق مالم يحصل سبيل الضمان من نفس المكلفين استدان او وصيرا او وقتا او نحو

ذلك وهذا سائر شرائط الاسلام في المستحقين وعدم اشتراط صغر ذر والولد في المات
ويجوز من العهد واليهين على ان ذن الولد الكافر في جبر وكذا كل من يخل انفس في
عارة كالزواج ونحوه في المالمات مسئلة اخرى وعدم لزوم اطاعة الكافر في مقام
لو كان مسلما لوجب وعدم نفوذ قضاء الكافر وان جمع سائر الشرائط وعدم جواز
تولية الموقوف المعلق بالسلمين وعدم جواز تملكه شيئا او صلح وصية واصلاح
او نحو ذلك من دفع عوض عن اموالهم وبيع او جارة اخرى كل سبب اختيارى داخل
الملك الى الكافر فان خرج كانه لو ملك لوملك بسبب قهره كالارث لو قلنا به
او كان المملوك كانه اخذ كانه قاسم المملوك يباع على ما لكه صرا ولا يضر به عليه
جواز اعادة السلم الكافر وهو عند ولا يضر له في جبره في على ان الانشاء جبر
في الحفظ سبيل وعدم جواز خيانة الكافر على السلم في جبر وان ضعف وعدم
ولا يضر على جبره ويجوز ان ينفذ في البيع او مال وعدم جواز اشتجار المسلم فيه
وان جاز في ذمة وعدم جواز اعادة العبد المسلم له وعدم جواز وكاله على سلم
لكافر لمسلم وعدم جواز وكاله في بيع عتقه مسلم هو ان يخرجه وعدم ثبوت
شخصه اذا كان للشئ مسلم وان كان البائع كافر او عدم جواز وصاية على مسلم ان
مولى عليه محكوم باسلا امر ولو بالامتناع وعدم جواز نكاحه للمسلمة ان لم يكن
استدانته فان باسلا امر بها بطل النكاح ولو لم يسلم الزوج في العدة وعدم البقر
بالنفاط اذا كان اللقطة محكوما باسلا امر واحد الطرفين المذكورة في محالها وفي
عدم استحقاق الارث مع الوارث المسلم وعدم جواز اعتنا من المسلم بالكافر
في هذا الباب استكمال وجوب ذلك من المواضع التي لم يذكرها بتبصرة عليه للتدبير في
الفن يجوز ما ذكرنا ومن ذلك ظهر ان قاعدة في السبل من مطلات العقوق في
بعض من محال وان كان لها مخرج اخر وان كالمفروض اخر وهذا الاعتناء ان
في المطلات وثانها بيان ما يمكن عند هذه القاعدة والموصوف في هذه الامور
الايجام الحاصل القطع الحاصل من تتبع كلمات الاصحاب في المغامات التي ذكرناها
في الباب فانهم لا يثبتون على عدم وجود السبل للكافر على السلم ويرسلون ارسال

المسلمات من دون تكفير وهو كاشف عن رضا الله بذلك وحكمه بمنزلة الأحكام
المتقولة عند الاستفاضة بل النواظر من الأصحاب كما لا يخفى على المتبحر في الأصول
بالفقه حد الضرر ونالها الأعباء العقلية فإن شرف الإسلام قائم بان لا يكون فهو
الكافر ما لم يشأ الله سبحانه من نفسه فانه لم يسطر عليه نص هذا بل يمكن تحديده ولو لم يكن
لكنه مؤيد قوي مشد على فوجي في الشرح وأبعها ما دل من الأدلة لكافة في بعض
الموارد كما لا يخفى فان المتقون في عدم ترجيح الموقفة للتكفير في ذلك مما لا يخفى
اشتراط التمسك بالاسلام في الولد على العلم فان المتقاة ان العلة في ذلك كعدم رضا
الله سبحانه الكافر على العلم بقدره من العلم بالحقائق بتبنيح المناط اذ العلم المتقون
المتقاة من كلام الشرح وان كان من حيث يتعلق الحكم على الوصف ولكن من العلم بالحقائق
التكفير بتبنيح الرجوع اليها وقاسمها الجزئية في الشرع القضاة المتقاة بتبنيح بعض من
ملا حظته سدد وهو قوله في الاسلام يعلموا ولا يعلموا عليه فانه في العلم بالحقائق
القائمة كالأمر بغيره ولا يرد في حق الله سبحانه والوجه للبحث في سدد ما الكلام في الدلالة
فاننا ان دلالة العلم على نفي السبل ما يكف عنها اتم القضاة لانهم يتدبرون بهاء هذا
المفاهيم من دون تكفير وهو من اعظم الغرائب الى معرفة المراد فلا بد ان ادقنا
كون المراد من الخبر عدم نشاط الكافر على السلم وان بنا على فهمه الدلالة على فعله
الالفاظ فنقول ان الخبر دل على ان الاسلام يعلموا على غيره لان المتعلق بخبره
ان يراد مطلق الجزع سواء كان كفا او واسطة بين الكفر والاسلام لوقفنا بالواسطة
وبالاطراف الكفر بغيره بغيره المقابلة فيكون المراد بالاسلام يعلموا على الكفر والكفر
لا يعلموا عليه وقوله ولا يعلموا عليه تأكيد لبعض استنفاد من العبارة الاولى في العلم
وهو فان تعلموا الكفر فان لمساواة لغيره فان علموا الاسلام فاضا خطأ في
الكفر والجزء الثاني في العلم على غيره على الوجهين وهو احد من العبارة الاولى
وورد التأكيد لاحد الخبرين لا يدل على ان المراد بالعبارة الاولى انهم ذلك
حتى يبق ان الرتبة انما قضت بان الاسلام لا يعلموا عليه خبر ولو تدل على علم
المساواة وبالمجمل دل الخبر بغيره على عدم الكفر علو وبخبره الاول على عدم مساواة

المساواة الكفرية فلم يبق الا علموا الاسلام فنقول ان المراد بالعلموا العلم بالحقائق
والرتبة لا تسبيل للخفا وفي سائر الآيات فلا يربح ان هذا خلاف ظاهر العلم
فان المتبادر من العلموا يحسم لوجه قريب منه من الاستبلاء والفسطاطا الى ان
يتبين في هذا ان بقاء الاسلام عال ولا ينبغي ان يقول يعلموا مع ان ذلك في الحقيقة
يصح بانها هو اوضح الامور عند المسلمين فان من اليهودي ان دين الله اشرف
الاديان الباطلة مع مناصرة التأكيد بقوله ولا يعلموا عليه في كان المراد الاضمار عن
ان الاسلام من يد تحركه وقوته بحيث يعلموا على سائر الاديان بكثرة المدينين ولا
عوان فلا يربح الاخبار عن هذا المعنى ليس هو وبطبيعة الخارج من حيث هو
مع ان نفي علموا سائر الاديان ومعه قوتية المسلمين واحتمال اعادة انه يعلموا لوان
الامر بغيره بحيث يصح الكفر والاخبار عن هذا المعنى ملازم في بعده من الخبر عند الا
نضاف بهما مع التأكيد بقوله ولا يعلموا عليه فان الظاهر في ثبات العلموا الاسلام في العلم
وان كان اهم من كونه فاما اتماما في ان من من الاثر في المنهجية فلهذا العلموا الاضمار
فالفقه الاثر في الجملة في ثبات العلموا من هذا المعنى والمتيق من بعض الاثر في كونه خبرا في
للعلموا بجميع الصفات الثانية والة على عدم علموا غير مطلقا فان المتبادر من قولنا لا ينبغي
نفي هو خبره بالمره في وقت دون وقت في الخبر ان المصدر في ضمن الفعل تكلفنا
معلموا اداة التي اتفق العرف المسلمون كجميع افرادهم وفي جميع افراد العلموا
الذين المستقبل فاض بعدم في بعض الامرات ومساواة مع الكفر في بعض اسرار علموا
واما لان العبارة الثانية في العلموا عن خبر وهو اهم من المساواة في المقام المراد
وعلموا الاسلام والاولى اثبت العلموا للاسلام في الجملة ويدل الامر بين احكاما بين في
ذكرناهما فلو لم يقل بان العبارة الاولى قربة على ان المراد من عدم علموا غير وانما
بغيره المقابلة وعدم لمخاطبة المساواة في المقامات والمراد بها هو الواضح عند
من تدرك على فلا اقل من المساواة في بعض وعلموا الاسلام في آخر الخبر دل على الاخبار
عن عدم علموا الكفر على الاسلام في وقت من الامرات ولا يرد ان الكفر لا يربح
في زماننا هذا ومن قبله قوة الكفر ومعه قوتية المسلمين فلا يصح لهذا المعنى
الاخبار بعد ما ذكرنا من وجه الدلالة كما لا وجه لغيره على الشرف بالقرابين الى

ذكرنا في فاعله الطريق في هذا الخبر على الانتهاء المطابق لنسب الشئ وحمل بيان الحكم
 وادارة ان الاسلام حكمه العلوي والسلطه على غيره وليس لغيره السلطه عليه ولا يرب
 علو الاسلام عبارة عن علو المسلمين فيكون المراد ان المسلم يسلط على الكافر والكافر
 لا يسلط عليه في الشئ يعني ان الحكم الشرعي ذلك ومن هنا يظهر ان يدبر ان الفقه
 الثاني لم يثبت تاكيدا لغيره لان الأصل لم يد على الدوام والثانية دللت على ذلك
 ويكون الشئ هذا الخبر ان المسلمين يسلطون على الكفار في الشئ لكن لا يسلطون
 على حجبهم من خواص الشئ ولكن الكفار لا يسلطون على المسلمين في شئ من المظالم
 اصلا بحكم الشئ وهكذا ينبغي ان يحقق المقام وان خرج في بالك احتمال آخر رتبة
 لا يحتمل الذي اوردناه على الرواية على لغة الاخبار في طسعا غافلين عن ذلك
 لكن اعرضنا عنها لوضوح المرام وقرب ما ذكرناه الى الفهم من بين تلك الاحتمال
 وسلامتها عن التقلب والتخرج وانطاقة على المدعى اشتراطا في كفايته قدس
 وانما الآثم في تخرج بعد الدلالة في اول الامر والفرق بين الطوق والاحتياط ان
 واستناحيته وهما يختان احدهما ان يثق استعدا ان يكون المراد بالرواية ان الاسلام
 معلوم في الخبر والرواية يعني ان اهل الملل اوردوا ابطال دين الاسلام بالحق وال
 والبراهين معلوم عليهم المسألة في قامة الخبر واثبات الاسلام ولا يعلمون على غيرهم
 في ذلك وهذا مما لا يرد عليه شئ مما سبق فلو لم يكن هذا الاحتمال الظاهر فلا
 اقل من المساواة واذا جاء المسامحة من الاحتمال ابطال الاستدلال ورحى بالها
 والجواب ان الظن من علو السلطه والعلية بالحق وضع للخصم وليس لسلطه عليه
 عليه خلاف ط العلوي مع ان علو الاسلام بالخبر انما هو ارجح وليس من رتبة
 بعض مع ان اثبات العلوي لا يدل على الدوام وان كان في علو غيره لا يعلم عدم
 العلوي بانما فلا يستقام من الرواية بما علو الاسلام وانما مع ان الخبر قائم عليه
 وانما لا تطبق العبارة على المدعى بخلافه لجهله على اللغة السابق في
 السلطه الشرعي فانه ينطبق على المدعى كماله من غير وهو عدم سلطه الكافر وبما
 وسلطه المسلم في بعض الأوقات على حكم الشئ قدس فانها ان ط الشرع عدم
 سلطه الكافر مع انه قد يسلط بغيره في بعض اوقات وهذا انما هو ذلك من المطالبات

فلا بد من الاخراج عن الطوطر الاخراج بخلافه متعدد في الجمال والجواب
 التخصيص اولى من سائر الجوازات ولما سماع فلهذا الجواب وكثير الدخول فلا بد من
 الجواب الا انها اخرجها الدليل وثابتنا بقوله ان الخبر لا يحتاج الى تخصيص بل لا بد من
 الفهم من حيث يحتاج الى ذلك فان المتأخرين من تولى ان الاسلام معلوم ولا يعلم عليه
 الشئ يعني ان للسلطه على الكافر على المسلم استلزاما اذا فعل المسلم فعلا لا يسلط عليه
 فلا دخل لذلك في الاسلام وعلوه وانما هو لم يخارج ويحي لهذا الكلام نوع في ذلك
 الاية وسادسها ان الدلالة على الفاعلة ما استلزاما وعناوين العبادات مما دل
 وجوبه العظيم للشاه بر وجهته الالهية من العمل والفضل فان الشئ من عمل الناس
 الهية الشاه وبها المؤمن تكلف ويحق بسلطه الكافر عليه مع انه غير من الالهية والحق
 وهذا تكليف على عدم محموله حكم بوجوب سلطه الكافر عليه نحو اولى وادع فاعه عالمه
 نشأ من ذلك هو غير صحيح لانه هاتين محتملتين وسادسها قوله ان جعل الله الكافر على المؤمنين
 سبيل وجه الدلالة ان الله سبحانه وتعالى في جعل السبيل لغيره سبيل العوم ومن ان
 لم يجعل سبيل لغيره سبيل الكافر في السلطه الكافر على المسلم من الامور السابقة في خبر
 فلهذا كماله هو غير محمول له فلو لم يكن الصواب الامامه وحي بر رتبته السبيل
 عام مع احوال السلطه المذكورة في سائر الموارد كما لا يخفى وهذا استكمالها ان في
 بعد الدلالة ما قبلها وما بعد ما قبلها انما ليس مقام بيان الحكم الشرعي بل هو بيان الحكم
 اخوه الاثنان وبما شرف اليمان والجواب ان العوم لا يرب عن ظاهر الامور
 والعرض في السبيل من الشئ كيف كان من الاحكام الشرعية دللت على ان الحكم موجب السبيل
 غير محمول من الشئ وثابتنا انه قد ورد في غير الاية ان المراد في سبيل الخبر يكون اللغة
 ان الله لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيل حتى يلبت الدين ويظهر الحق في لا يفتي
 الكافر بغيره بعد ذلك وهذا لا يدخل لما اوردته والجواب ان السبيل المنفي عام في
 الخبر وغيره والخبر لم يدل على الاختصاص بقوله لا يجوز في العوم غايته ان ذلك هو العوم
 وهو لا يخص مع ان في بعض النسخ الكا بغيره واحد لاف كلام مضافا الى ان قوله ان
 الكافر انما هو الكافر والمسلم نحو ذلك من طرق ان هذا التخصيص موجب خروج الكافر
 مستحقين بجعله في الجان بان مراد من سبيل الخبر خلافه لا ط هذا مع ان الخبر لا

عليه فكل من جعل شيئا احدا من احوالها وجود كل هو الغالب في انوار الغيوب مصداقا الى ما في قوله
ان الكافر لو كان مائلا للمسلم يتخذ من طريقه السبل الذي يتبعها القاعد فكان ذلك ربحا
من اعظم حجج الكافر في اللبس فان حجة المالك والولاء بين اهلها فانما الجرح الذي لا يفي بحجة
وال على ذلك اية فلا تذهل وذا لقها ان الكافر بين المسلمين المؤمنين في الكفر كما
محلان باللام مصداقا للمعنى وهو السلب ولا ينافي جعل السبل الكافر من الحكم
على بعض افراد المسلمين او بعض افراد الكافر على كافر من المسلمين او بعض من عليهم
وهذا لا يثبت المدعى والجواب ان الظاهر من الآية يقتضي القاطبة والخلق على الوفاء
ارادة الحبس المفرد فانه من محال الجمع المحلى بالام فلو كان الحبس يجعل الله سبيل الكفر
عليه ومن وهذا هو الظاهر من الآية مع قسمة ما ثبت عدم السبل بعض على كل واحد على
او بعض على بعض فثبت العموم لعموم اداء على الاشتراك في التكليف والاحكام اذ
الآية ليست نافية للعموم وان لم يكن مثبتة لاربعه والكافر والمؤمن جعلوا في هذا
حكم والحكم القليل على بعض افراد الضوابط كالمساكين والحاضر والمرضى يتخذ ذلك
من عناوين الاحكام بعم سائر افراد مالم يد له على الشخص بل من غير مقتضاها
قرناه في اول الكتاب من قاعدة الاشتراك او مع الباقين بعدم القول بالفصل و
رابعها انما ترى سلب الكفار على المسلمين في قول او نصب وجرح ذلك من طريق السبل
فلا بد من اداة سبل الحجة والاربع الكذب على هذا الكلام المنع على الواجب و
الجواب ان ما نقا الآية هو السبل المحجوز جانب الله وهذه كلها اسباب الشيطان
والمراد ان الطريق الحق الذي جعل الله على الكافر وعلى المسلم فيه وجوب الطريقين
الباطلة لا يصلح لها في المقام ونعاسها ان المؤمن احسن من المسلم اذ المراد من الا
اما الاسلام المستقر الاستصحاب والاعتقاد بالولاية اية كما يدل على ذلك قوله تعالى
لنوفونوا ولكن قولوا اسلمنا وما دخل الايمان فلا يدل على عدم السبل على السبل
على مطلق المسلم والجواب ان الايمان ليس الا الاعتقاد والاطاعة وهو حاصل مع
الاسلام وكلها في حق واحد بحيث يتعارفان فانما هو في الحقيقة واجل على المعنى
الضمني والمقصود لانهم المعنى المصطلح لو ثبت في خطابات القرآن في غير الية
مع ان فانه من عموم دليل الاسلام منها اداة على العموم مصداقا الى عدم القول

القول بالافق وهذا الخالات واجبات الاحاجية لتنافي ذكرها بعد بعضها احدا
انه لا فرق في هذا الحكم بين افراد الكفار وانواع الكفر ولا فرق بين من انخل الاسلام
وغيره فان كل حكم في كبره فانما حكمه في ذلك لعموم الآية وضعف الشهرة في عدم
العموم من انخل الاسلام والظاهر ان خلاف الاحكام وقيل بهم ومعافدا بجماعهم وانما
ان حكم الحاكمين ليس حكم الكفار بالصواب الحق وان كان في تلك المؤمنين المتناقض
لم كانهم لكنهم من جهة الموضوع الخاصة لا من جهة احوالهم داخلون في اسم المسلم خارجون
عن عموم الكافر في ظا اللفظ والباطن لا يدخل له وما دل من الواجبات على
كفرهم محمول على كونه في حكم الكافر في الآخرة دون الدنيا المتناقضات اجزاء حكم الحاكم
عليهم البينة ومنهم العصر المصحح والضوض الدالة على حوز معاشهم والاكلي
معهم وبغير ذلك وبالجمله المسئلة بحمل الخواص واشترط الايمان في المقامات الكثيرة
ليس من باب عموم نفي السبل بل هو من باب اخر واعلم بقول بكفرهم من ا
الاصحاب فاقى على مذهبهم دخول المنافقين في هذا الحكم اية والله العالم
وهنا بحث وهو ان المؤمن والكافر لا يشترط ان يكونا بايعين فلا يفي الآية سبلا
الكافر على جبر المسلم او نحوه والجواب لا بان دل على البينة بجماعها في حكم المسلم
ومن حيث عدم السبل ونافيا بان عدم دخول الاطفال في صورة الجمع ثم ما
اذ اقبل الكافر ومن المؤمنين بعم اطفالهم عرفا وتما لنا نقول ان ثبوت السبل
على اطفال المسلمين سبل على نفس المسلمين فان الايمان لا يراه من المال فمكالا
سبله على مال المسلم فادع على اولاده ونوابه من طلبة المظلات لا
للعقود اشتراط النسخ الفاسد بها فانه عند العقود والشرط الفاسد هو المتناهي
لخصصة العقد او المودى الى جهة الية العقدين او الخالف الكتاب والشرط في غير
حلال او حرام او قد رتب هذه الية التام في ثبت الشرط وجبر دفع الاشكال
عن ما فيها تحقيق جودها وما عدى ذلك فهو بايع والعرض هنا بان العقد
في اشتراطه شرط فاسد فلهذا العقد يفسد الشرط او يفسد الشرط فقط دون
العقد والحكم من كثر الاشياء بطلان العقد اية وذهب بعضهم الى بطلان الشرط خا

والحق اذ ههنا ليس الاكثر نظر الى ان القرينة العاوية الساقطة ان العقد تابع للعقد
بالتحقق الذي مضى في محله ولا يجب ان الشرط الماخوذ في ضمن العقد يترتب له من
العوضين بقيد به عوضا متعلقا بالعقد بالمعنى وقوله في تحت الشرط ان المراد بشرط
الواقع في ضمن العقد بطلان المعاملة بدلا لا انما خارجي نفسه في تحقق الربط وهذا الشرط
فما وقع عليه العقد من الربك لم يقع ولما لم يتعلق به العقد فلا جبر لوقوعه وليس
والا على وقوع المعاملة وان استحق الشرط بل هو بالاصل على عدمه بدونه فالعقد يجوز
او يوافقا بالعقد لا يقع في بقاء العقد لان هذا العقد المخصوص كان مقتضا لا يترتب له
العقد معقضا عدمه عند عدم العقد فيمكن دعوى ان عموم او يوافقا بالعقد
والمؤمنون عند تنهاتهم بل على البطلان لا الصحة باحد الاحتمالات فلهذا ولو
منه ان العقد بظاهره افضى الوقوع بدون الشرط اية نقول لا وجه لبقاء الصحة
لعدم العقد على ذلك ولو كان قاصدا للوقوع بدون الشرط اية لا يصح لعدم
الدال على عدم العقد الخالي عن الدال فلهذا لا يترتب له الصحة بالشرط
والا على الربط فانه قد نكس هذه القاعدة كثر من الفقهاء في كثير من الابواب كشرط
عدم استاعة المحصة في المرافعة او في المرافعات اذ في الصادرة او شرط عدم الترخيص
عليها في الكساح او شرط عدم الشرف في البيع ونظائر ذلك وكلها مبنية على بطلان
الشرط القاسد للعقد قد عرفت الوجه في ذلك والشرط القاسد لا يخرج من احد
الامتنان الاربعية فكل مقام حكم الفقهاء ببطلان شرط في العقود لا بد من اجماع
الى احد الامور الاربعية حتى يوجب البطلان في نفسه العقد لما ذكرناه من ان
في بعض هذه الامور لا يترتب في نفسها مستحق فراجع وهذه القاعدة قد تقدم في بعض
المقامات للملحاح من البيع كما مر في الكساح في بعض المقامات ان الشرط يطل
والعقد لا يطل وانفسه به بعض الاحتمالات والجملة كل احتمالاتها والشرط لا يطل
الاربعية كما انفسا والعقد لا يطل بل دل عليه ويمكن الاستدلال على البطلان في
المقامين ببطلان الشرط بوجه مما عرفت في احد العوضين لانه قطران العوضين
البطلان ومن ثم لا يجرى في الكساح لانه ليس معاوضة صرفة فلا بد

من جملة ما ينبغي ان يجعل قاعداً كلية يخرج عن قاعدة اصله الصفة المقتضية قاصبة يا
بالبطلان ابتداءً كون المعاملة سفهية فلا تثار الى هذه القاعدة التي والمحقق لا
يخرج في زيادة الثمن ونقصانه بالثمن في المقتضية وهذه العبارة دالة على ان السفهية
من جملة المطلات الابتدائية والنجس هنا يقع في مقامات باعتبارها موضوع الفقه
وموارد لها والوجه الدال على بطلان المعاملة بها الاول في ثبوتها كون المعاملة
سفهية فتقول لا بد من السفهية المعاملات او في مطلق العقد ليس جازع عن كون
المعاملة سفهية من سفهية او احدهما سفيها لما لا يكون المعاملة من خلاف ان تعد
من غير وجه ان المسئلة تخرج على ثبوت اصله في السفهية المعاملة المشرقة فيقتضي
على ما ينبغي في الشرط العاوية انتم ولكن حيث ان السفهية عبارة عن نقص العمل المخرج
افعال صاحبها عن طمأنينة الظل وعلية مادة اغلب الناس وان كان واضح هي
المطلب يحتاج الى بقاء كون المعاملة السفهية عبارة عن نفع لا يصدق من ثبوتها
الناس ولا يقع عند الفاعل اعادة بحيث لو صدر عن واحد من يعلم ان هذا على
خلاف طريقه العقلية وبما يتبادر من بعض العبارات ان المعاملة السفهية ما دل على
سفهية فاعلم انك في السفهية عبارة عن كون فاعله سفهاً وبكون وجه الاحتياط بين
المقام وبين عموم ادلة الرشد اعتبار في المالبات ان المتعاقدين من يعلم
سفهما او سفهما احدهما قبل المعاملة بطريق الاختيار ثم يصدق عليها المعاملة هذه
معاملة سفهية بتوقف على اجازة الولي على المنة المنصوبة من تعليمه فمما
المعاملة بغير ان يصدق هذه المعاملة يعلم كونهما سفهية وان لم يكن سفهية
قبل ذلك فلا بد عليه ان هذه المعاملة لو كانت معاملة سفهية انكس سفهية
المعاملة فلا ريب في التقييد بزيادة الثمن ونقصانه بعدم اذ ان السفهية في الشرط
الرشد من الامور الواضحة المدكورة في الشرط فينبغي ان يبقى الا ان يكون
المتعاقدان واحدهما سفهاً وجه الدفع ما ذكرناه من الفرق بين كون السفهية
قبل المعاملة او بغير المعاملة ولكن هذا الكلام محل النظام لوجوهها
ان معاملة السفهية لا تقع بالظلم بل يمكن ان يحكمون صحيحاً باذن الولي لان عبارة

الغير ليست كالمتحقق والطفل ولهذا يجوز ان يكون كماله عن الغير فهو محو عليه
من النسخة بقا لئلا اذا اذن الولي في تصرف خاص كالوكيل عن الغير او الفضولي
مع ان الاجابة ولا مانع من محو غير المتعلق فان المعاملة السفينة بالطلز المارة
من اصلها وليس له وجه محو عطلها فادراج المتعلق تحت معاملة السفينة لا وجه له
وتأكيدها ان الصفقة السفينة والى ذلك ان الصفقات المتعاقبة من الموضوعات الخارج
التي تعلم باعمالها المتعاقبة ولا يجب ان الرجل البصير الامور المتعاقبة في جميعها
وعاقل لا يجهل فيها فاعلم انه يمكن صدق هذه المعاملة تحت اثرها بحيث لا يتغير
نفسه ان يبيع ما يبيع المتعلق منهم من دون متعلق غيره ولا يجب ان صدق
هذه المعاملة منسفا لا يبعد لرجل سفيها لان الصفقة نفسا العقل كما ذكرنا وهذا
لا يدل على نقصان العقل نعم لو فكر من مثل هذا العمل وعلم انه غير صحيح للماله
بالموضع له عدل فيها ولكن ذلك غير الفرض بين معاملة السفينة ومعاملة الغير
عموم من وجه يتفق في صورة كون الفاعل معها مع كون معاملة اية مما صدق
العقل كبيع ما يبيع بالثمن واحد ويغير في الاول بقا الوصل السفينة
جارية على تقدير كماله اصله العقل كبيع الماله بثلث المثل او زبد
الثاني في صورة كون المعاشر مستند في العرف والمادة لملكه اصله الماله
وضبطه ومنه في الوجوه الثلاثة بقرعة مع صدق معاملة غير جارية على حقيقة
الربط بل جارية على عادة السفينة فان فعل الغير العاقل يجوز صدق وعرف العاقل
فضل من ناقص العقل وبالجمل المعاملة السفينة المحيثة عنها على هذا التحريم
شالها الصدور من غير لامن تام العقل وقالها ان مجرد صدق مثل هذا
العقد لو كان قاضيا فهاهنا فاعلم ان لم يصدق ذلك يخرج عن الصفقات المأثرة
كما هو قاعدة السفينة ومع ان الرجل يحسن صدق ذلك لا يحسن عليه كالماله
من المعان في ثبوت السفينة انما هو انكاف عدم وجهي كماله الاصل فيه والى
ان لا انكشاف بذلك وادعها ان العلة في ثبات احكام الغير من غير انما
هو النصوص الكتابية وغيرها الدالة على عدم اثبات الاموال للسفهاء وعدم

وعدم نقاد مالا لهم ولا يجب ان هذه الدالة لا تشمل مثل هذا الرجل مجرد
هذا الفعل حتى تدخل معاملة معاملة الغير واحتمال انه في حاله صدق هذا
العقد عن سفيها وسفينة لا يشك لان صدق مثل هذا العقد الخارج عن طبعه
العقل في تلك الحالة يكفى عن زوال العقل الكام غير في تلك الحالة في كماله
البعد اما ان لا تلتزم نقصان العقل وتامة فان واحد مما هو خارج عن المتعلق
الحالات عادة واما ان تلتزم ان الفرض عدم تغيره بوجوب نقصان عقله
بل هو على حاله الاول واما ان تلتزم ان الفرض ان المتعلق يصدق من كماله
غيره لانه لا فعل العقل فلا يخرج الاشارة عن كونه عاقل الا ان يرى ان الانسان
يعد الاتيان بافعال الجاهلين بل فاعلا لا بهانه ومع ذلك بعد من العقل الباطن
بالعقل فكذلك انما نحن فيه من غير متعلق يخرج عن الصفقة اذ لا يجب ان
العقل من دون ملاحظة غاية متعاقب على الفاعل المتحارب بل يخرج عن الصفقة
فيكون ملاحظة غاية مقدما على العقل اما ملاحظة غاية لا يقتضيها فلا
يخرج الفعل عن الصفقة فيمكن ملاحظة غاية غير مقدما وصدق الفعل لا يملكها
تعدا في ذلك وهذا غير خارج في العقل والى شد قدر وبالجمل فالمسئلة ما
فما اصل المراد من المعاملة السفينة كونه على نحو لا يستدعي العقل وينبغي صدق
عن السفهاء التلق ان السفيهان عرض في كل ام الشراء وغيره في البيع كغيره
به بل يعم سائر المعاري من اجارة وبيع وتكاح وسابقة وجه الزينة وغيره
ومعنا بغيره في ذلك بل يعم غيرا من المعاري ايضا كالوكالة ونحوها والوجه
انك قد عرفت ان المتزاد في كون العقد سفيها صدق وعلى نحو لا يقتضي
الناس وهذا مقتول في سائر النصوص بل هذا جارية الشرط ايضا فان الشرط
قد يكون سفيها وتصح ذلك بالامتناع في الجملة ان يوقد لا لو زاد في عوض
الاجارة وغيره من المعاري ان لا يقدم عليه الا سفيها او نقص كان فيكون
كالبيع او جعل احد العوضين مما لا يتحقق به عقلا او شرعا كبيع الخنزير والذلي
والمرارة على ان لا يملكها بالمرارة والى بالحق في العادة او على ان لا يملك من

٢٢٩
او زاد على ان يبيع فيه شيئا من الجيوب لا يوجب كل جعل عوضا للجائزة لانفع فيه
او جعل العوض لما لا يقع فيه كونه حرة او ذهاب الارض عظم او نحو ذلك وكما
المضاربة فيبطل ان يشتري زائدا ببيع ناقص ونظائر ذلك ونحو الرهن الذي
اشترط الراهن لنفسه الجائزة تلك الرهن ونفع العقدان لربو المال والحق
على امر جري كانه جبر حصة او حفظها ونحو ذلك وبالحيلة قد تعدنا في ضبط
موارد العقود ان المعينة اقل المعاملات وعادة اكثر العقلاء ما خرج عن
ذلك فما لا يقدر به عندهم ويندرج تحت احوال الشفاعة في الثاني وهذه تعد
معاملة سفهية في او عقد من العقود انفق وفي احوال كانه يدرج في هذا المقام
فروع كثيرة حكم فيه الاصحاب بالفساد وليس بشا منها فساد الاجل كونه معاملة سفهية
وما استدلوا به في الاشكال بتبينه على خروج الفروع السطورية في حكمه الاصحاب
ويتصل الى استنباط الفضل الثالث ان الوجوه في بطلان هذه المعاملة ان
هذه المعاملة في ثبات الهبة الواقعة لاصالة العقد الفاسد هي ان المعاملة لا في من
الشئ على هذا المآل وعدم تقصير في ذلك بالفتح والبطالان فيكون تقصيرا
منه كايضا ولا سبب ان تقصيره لا يكون الا بما هو معاد اقل الناس وهو لا يكون
سفهية ولو فرض ان في ذلك الزمان كان بعد منهم اية معاملات غير مقصورة
للعقلاء كما هو المتعارف بين الجمال والاراد في زماننا اية معاملات غير مقصورة
المعص عليها في ذلك الوقت وليس صدور الفعل عادة كانه في التقصير بل
المعتبر صدور الفعل بمرئ منه ومنع ولا سبب ان اشكال هذه الامور لا يثبت
به في خصوص المعصية ولو فرض ان المطلاع عليه منع الثمن في ذلك الوقت
عن البيع ولو سلم ذلك فمقتضى عدم الرجوع والبقاء الاصحاب على الرجوع ولو
سلم ذلك البطلان مع انه محجة براس في هذا المقام كانت عن صدور البيع
والمنع عن ذلك كله مضافا الى ان عموم قوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالخط
الا ان تكون تجارة عن نوازل ما لم يلد ذلك لان البط في العرف ليس الا لانفع فيه
والاظهار في تجارة من على العرف ولا بما رضى بالاطل شرعا للزم الدد وتم وان

ولان اثبات البطلان شرعا انما يتحقق بهذه الآية في غير المشتبه فكيف يفصل ان
البطاشة مع ان البطلان ليس له حقيقة شرعية حتى يجعل عليه اللفظ ويكتف
عن ذلك بمثل الاصحاب في بطلان اكثر المعاملات الفاسدة ولو لم يدر منه
البطاشة فلا وجه للبطلان به مع استثناء تجارة عن تراض فان قلت ان الهبة في
صورة المعاوضة فيكون داخل تحت تجارة عن تراض فهذا يدل على صحة كفا تلك
اما اولا ان التجارة بلا بها هو صلة الى الحصول للمال ولا يثبت المعاملة انما
سفهية فاما ان يكون طرفا واحدا هما اما بعد الا كما تحسرت ونحوها او ما جعل
لا لكنه لا فائدة فيه بل هو محض تضييع للمال وعلى التقديرين فهو خارج عن اسم التجارة
ولو سلم قبول لفظ التجارة على مطلق المعاوضة او نحو كان بحسب الوضع اللغوي
نقول ان لفظ التجارة هنا ليس على محته بحد من مطلق الأفراد بل هو مطلق
ينصرف الى الأفراد الشائعة المتداولة ولا سبب ان السفهية خارجة عن الغالب
فلا بد من تحت المشتبه يتبع تحت عموم الاكل بطلان الفاسد او ما جرم او نحوها القوي
والمؤمنون عند شرطهم ونحو ذلك من الهوى كاحل الله البيع والصلح باين
غير ذلك من الادلة المطلقة في ابواب الفقه التي قبل بها في ثبات الهبة
فقد تناول المقام نظرا الى انصرافها اليه الى المعارف الشائعة ومعاملة طريقة
الناس وما لا يقصد للعقلاء غير مندرج تحت ذلك مضافا الى ان العلل
من طريق الشيع المنع مما لا يقدر به دين او دين او ما عن فيه من ذلك القبول
وما يوجب المقام بل يكون محجة في الباب دلة على السفهية عن النصف المالى الى
ليس المحر عليه الا من جهة صدور مثل هذه المعاملة عن غايبا وهو مما لا
التميز وهو من احوال الامارات على ان هذه المعاملة غير مخرجة عنها عند الشرع
وغير محضة في نظر فان قلت ان المعاملة السفهية تكون مخرجة في احد طرفيها ان
لم تكن فمقتضى انفسه الى الجانب الاخر كما علم ذلك من الامثلة في النسخ الى
احد الجانبين بل دخل تحت ادلة التجارة والعقود وبيتم في الجانب الاخر اجتهاد
اصحابنا في ذلك اولا ان خرج من الادلة تدبره لاجل عدم التعاقب

وكون احد الجانبين يتحقق به لا يحصل متعارفاً فاقول اننا اثبتنا الطلاق بالنسبة
الى الجانب الغير المتحقق بدين الطلاق في الجانب الاخر لعدم التأكيد مع ان الدين
يحتج دليل التجارة يخرج ذلك محل نظر لان التجارة باقتضاها لا يتحقق من الجانبين
وما نحن فيه ليس من هذا الباب على كل حال يتبين احداهما ان السفر يختلف به
باجتلاف الامكنة والازمنة والاحاس والاعواض وغير ذلك مثلاً شراء
الماء على الشط من دون مانع عن تناول الماء عقلاً وعرفاً سافر في الغلات ليس
كل واعطاء الاجرة على شئ يتطلبه في الشتاء مع الرائد بل الخروج الى
السفر سافر واستبحار الدابة للركوب في السفينة كل والحاصل للمضيق صيات
مؤجلة في المقام وان كان بعض الوجوه انواع المعاملة كما مثلنا انها سافرها على
مال لكن لا يتحقق ذلك بل المعاملة المتعارفة نوعاً قد تكون في سافرها
حضور من مائة او مكان او بالنسبة الى شخص خاص فتدبر تأنيها ان المعاملة
سافرها نوعاً كاعطاء كرمه من قديم قد يخرج عن السفينة اذا تعلق به عرض صحيح هو من
مقاصد العقلاء ولا بد من كون الغرض بحيث لا يحصل بدونه وليس طاعة
المعتد به يخرجها في السفينة وكلام الشئ الثاني في الباب حيث قال ويرفع السهم
غرض صحيح مثله على ذلك بل يمكن ان الغرض معناه ما لا يحصل في
العائد الا به وما امكن حصوله بدونه او باقل منه لا يعد غرضاً لذلك ويجوز
ما مثل به لقوله كالصبر بدين مال ونحوه منصرف من جملة المطلات
للمعاملة في الشئ بها وقد تمسك بذلك كثير في الاصحاب كبر في المقامات المستلزمة
محرمة في الاصول لكن البعض في الاصول من جهة دلالة النهي على الطوارىء ما
عن غيره من ذلك والغرض اثبات ان المعاملة المنهي عنها فاسدة سواء
كان ذلك من دلالة النهي على جهة تقييد او فاعلة مستترة
كما نقرها في خبر الادلة والمنهويين الاصوليين ان النهي لا يدل على الفاسد
المعاملات مذهب المذهب وجماعة الى ان النهي يدل على طاعة من جهة
الفصل بين النهي المتعلق بان كان المعاملة بين خبره في الاول على الفاسد

الفاسد دون الثاني وهذا ما ذهب اليه لاحاجة لنا الى ذكرها وقد ثبت على
ذلك الفصل الرابع الثاني في حاشية القواعد حيث ذكر جملة من المعاملات
الوجه في اول المكاسب الى ان قال وهذه المعاملات كلها فاسدة لوجوب
النهي الى احد العوضين او احدا المتعاقدين وهذا التعليل يشير الى هذا
الفصل وان كان العبارة اعم من الجملة الظن من تتبع طريقه الفقهاء حكمهم بالنهي
حيث يتعلق النهي الى احد الاطراف كما كتب كما قد يتوهم الفاسد في بعض المقامات
بما بان النهي في المعاملات لا يدل على الفاسد وان النهي قد يتعلق بالمعاملة
لغيره وقد يتعلق لا به خارج والمثاله مبسوط في كتاب الاصول لا غرض
لنا في ذكرها والعمدة بيان الوجه في الفاسد في المحال المقصود بقول لفظ النهي
نفسه من دون ملاحظة امر خارجي لا يدل على فساد ما يتعلق بالامانة
ولا بالنهي ولا بالانذار ام لعدم اللزوم ويدل على انه لا يعمم النهي
في النهي عنه والعقابة عليه على ضل وترب الا ان لا يدخل له في ذلك الجواز
تربته على امره من كونه صورة النهي لا خارج كالباع وقت النداء فانه
حرام موجب للعقابة بالنهي مع ذلك ذهب فيتم بل الحل الى عدم فساد
الباع بذلك وبالمجلة لا ملامة بين النهي والقضاء لا دلالة له في
الزوم نعم نقول بان النهي يقتضي ما يتعلق به المعاملة فاسدة اذا كان النهي
معلقاً باحد الاطراف كان احواله الاول اصيل المقطع معطى الاصحاب البريل لم
يزال الفقهاء كافة يستدلون في ابواب القدر بالنهي على الفاسد كما ذكره
المفتي وهو ما نحن فيه من تتبعه ولا نقول بان ذلك على اقتضاها كما ادعاه
المفتي حتى يتكلم النقلة في مدلول النهي بل الظاهر على معناه اللغوي
والعرفي لكن هذا التمسك والاجماع كاضف اما نحن وجوبه في تبيينه عند فهم
على ذلك او وجود دليل دال على كون النهي عنه فاسداً فيكون النهي
محققاً للموضوع ويحتمل الفاسد من نفس القواعد المقررة وقد وجدنا
في صورة تعلق النهي بالاركان متساوياً على هذا المعنى وان منعوا في حق

تعلق الشيء لا يخرج عن حيزه فلهذا بالنتيجة الثاني الإجماع الذي نقله المصنف
وعنه على ذلك كما هو مذکور في علم الأصول وجعله محققا على ذلك لا يخرج
اعتقاده بقوى كثيرة من أصحاب مقلد عليه ومما حار عنه الثالث الاستقراء
فإنه قد وجدنا أكثر من المعاملات التي يخرج عنها كذا فاسد بحيث علم فلهذا إجماع
أو شيء آخر بحيث لم يبق لنا حجت في ضارده فإذ أصاب الغالب فيه ذلك جعلنا
المتكول فيه على الغالب من الضمان لم يبدل فيه شيء على ضارده الرابع ما ورد في الرواية
في تكاح العبد بغير إذن سيده أنه يصح لأنه لا يملك سيده وهذا النقل
يدل على أن العقد لو كان فيه معصية لله كان فاسدا لأن مقتضى العقد
معصية الله تعالى فينبغي على هذا أن يكون فاسدا لا فاسقولا الظاهر في الرواية أن
معصية الله تعالى ابتداء مجمل في نفسه لو كان العقد محررا باصلا للشيء وقع فاسدا
فجاء في ما لو كان الشيء بغيره خارجا فإنه غير مطلق وهذا يدل على الفضل الذي
استثنى البهمن أن الشيء إن كان ناشئا عن أصل المعاملة بمعنى كون سيده أربابا
العقد لو لم يكن كذا وإن كان من إخراج فلا يخرج فلا يخرج العبد بغير إذن سيده
غير من جهة فضله بل من جهة إجماعه وإمكانه وإنما هو في الفقه المألوف فإن
قلت أن هذه الرواية تدل على كون العقد المنذر معتبرا بغيره باطلا كما
لو حلف أن لا يبيع أو نذر ويحذر ذلك لأن الضاحج معصية الله تعالى
ليس يمكن إلا الظاهر في الرواية كون نفس العقد معصية لله لو دخل في نفس من دون
انضمام إخراج إليه وليس النذر والعهدة التي هي العقد المذكور في الموضع
العبد وإن كان المنع في النذر عن الله تعالى لكن بواسطة الزام العبد بنفسه
كما أن منع الشيء عفا العبد بواسطة منع سيده وبالجملة فالظاهر أن كون العقد
نفسه معصية لله بوجوب بطلانه والمنافاة في صدق الرواية أو في جهة ما في الضمان
خال عن الوجه لأن سنده معتبر بحجة المقام لا بد من غيره إذ ليس الترخيص للأنبياء
قاعدة شرعية في أن المعاملة المنقولة عنها فاسدة ولست المشكلة أصولية لأننا لا نكلم
في دلالة الشيء على الفساد بل بجملة ما في محققه للموضوع فلهذا لا يعارضه نقل

تظهر في الرواية في الإجماع على الإطلاق والعدم لعدم الثاني نعم لو أجبنا دلالة
الرواية على أن الشيء يقتضي بالفساد لزوم هذا المذهب ولو سلم المناقاة في المعاملة
نقول ويدل الخبر على ما يدل على الرواية ورجحانه عليها وأصح لنسب إلا كما لو قال المولى
لعبد كل ما يملكك عنه لو فعلته كان فاسدا بل إن شئت بعد صدق الرواية كبره عند
من ينظر هذا الكلام في تأسيس أصالة العقد في الأوامر فراجع وفي الخبر أن حجت كثير
مؤكد على أن حرج في الأصول وهذا المعدل كاف فيما نحن بصدده بعد ذلك
المقام الخامس أن الشيء وإن لم يبدل على الضمان بالوضع ولكن تعلق الشيء بالعبد
الأركان يقتضيه كون الملاءمة القضاة فيكون بمنزلة الفرضية نظرا إلى أن الأمر والشيء
المعلق يشبه بقاء منتهى إلى الذات من جهة المقتضية بالذات ولا بد أن المقصود
الذاتي في المعاملات ترتيب الآثار عليها وأما الأبحاث والخبر فيها من الفساد
الذي لا يربط لها المعاملات من حيث لها هي كذا فاد التعلق الشيء بها يدل على
وجود ما هو المقصود من المعاملة فيه وهو ترتيب الأثر لعدم الثواب أو وجوب العقاب
وبالحجة تعلق الشيء على شيء يدل على أن الآثار المطلوبة من حيث هو كذا
غير مرتبة عليه وهو الفساد ولا يفي ذلك بين العباد والمعلمة وما يفي أنه على
هذا لا يختص بصورة التعلق بالآثار كما يلزم المعنى عند كيف كان مدفوع بوجوب
الفرق إذ لو كان التعلق بأحد الأركان كما يكون المعاملة فيها وأما لو كان
ذلك كان المعنى غير ما خرجنا به وإن وجد ضمن المعاملة فلا يصح التخصيص
المذكورة أيتها في بل لا يحفظ فيه جثية أخرى فلا بد من هذا السادس أن مقتضى
الشرع إنما هو الإرشاد إلى ما هو المصلحة والمفسدة كما أمر الطبيب وجها
بالاحتياط في جهات شتى وهذا المعنى كون الشيء في المفسدة مطلقا ومعاملة
ترتيب الآثار وإن لم يكن المصلحة هو عدم ترتيب الأثر لكن يمكن القول بأن الشيء
الذي فيه مفسدة ذاته توجب العقاب لا يجوز على الشيء على أناته وأما أن
لأن الرخص لا تباطل بالمعاصي وفيه نقل إلى أنه يقع تأييد ولعله إلى أن كذا ينظر في

من ق ان النبي لو كان صحيحا لزم من صحة حكمه بدل عليها الصحة فصح حكمه بدل
عليها النبي وهو المستأيدان او احدهما بن يد على الآخر فلزم ارتفاعها على الا
او الصحة اذ بعد التناظر بين علي صالته الاياحة كسائر المعاملات وعلى الثاني يلزم
انقطاع الناقض بصورته والمقصود ان الصحة ترتب الاثر كاشف عن صحة غيره فالتحريم
كاشف عن صحة فاما ان يتكافأ فليزم الصحة واما ان يتجلفا فاللزم عدم الصحة
وجبت الصحة وعدم التحريم لورجحت التسلية للصحة وهذا كلام جديد وان بقي
كثير من الامورين وما يوقن هذا لا يدل على الفساد اذ غاية وجوده ان المراد من قوله
الصحة او التحريم ولعل التحريم يرتفع خطأ الصحة اذ لو لم يزل ارتفاع التحريم خرج عن محل
البحث اذ الفرض كونه افعالها منها غير موقنة التحريم لزم البطلان لعدم اتقان
الاجتماع ومما كلام في النقض والحال موكول الى ما هو في المحول في بحث النبي
في العبادات واجتماع الامر والنهي السابع ما ورد في الروايات عن الامنة عن بيان
بطلان بعض المعاملات من النفس في النبي كالحج والادب في النبي عن الفرض ونظرا
ذلك مما لا ينبغي على التسليم فان طاعة هذه الاخبار ان النبي عنه فاسد وذلك في
الثامن ما ذكره بعضهم من ان النبي موكول على التحريم خصوص ما دل على صحة العقود
من قبل اهل ذلك البيع والصلح بيان ولو فوا بالعقود والصلح سنة ونحو ذلك
المعارض منها ما هو العموم والخصوص والمطلقين في ذلك النبي عن عموم ادلة الجواز
والاباحة والصحة وان كانت من الحكم الوضعية لكنها تاتى في هذه الاصل للحكم
التكليفية بغير ان الصحة قد استبعدت من ادلة الاباحة ولزم الوفاء في ذلك
الحال بالنهي فلا وجه لبقاء الصحة وذلك نظرية بغير المفهوم المنطوق اذ لو جاز
معايير المنطوق واسقط عن الاعتبار فلا يثبت بعد ذلك الى المعنوي في العمل
النهي عن غير وجه من ادلة الصحة يرجع الى اصل الفساد الاولوية ولذلك يقول
ان النبي عنه فاسد لان النبي يدل على الفساد وما يقين ان هذا الكلام يخرج فيها
لو كان دليل الصحة في صحة العمل والتكليفية واما العموم الوضعية كقول السعدي
بالجواز الوضعية فصح ذلك ولا يخصص بالنهي بكنه ذلك في ثبات الصحة مع عدم

عدم المناقاة فيها وبين التحريم من يد يدق بان الادلة الوضعية مع عدم وجودها
في كثير من الابواب وبعضها من المذموم لو كانت انما هي مسوقة لبيان سهم لا
ولا ترفع على ابيات الصحة حتى يثبت بها في مقابل النبي بالجدد المعاملة النبي عنها
لو كانت فاسدة بامر لوجوده وعليه بغير الاصحاب في كل باب من جملة
المطالعات استدلته الاقالات وهو عبارة عن فتح المتعاقدين للعقد بين اثنين على
ذلك والبحث فيه يقع من جهات احدى هاتين الفاضحة اجمع ام عقد جديد على
مع الفصل بين لفظ اقلت ونحوه والعقد انه فتح مط وتمامه انه في قوله
والشئ في فتح او في حق الاول دون الثاني او العكس والحج ان فيه بطلان
انه اذا تحقق الاقالات فهذا هو الضمانان بالمثل مط او بالمثل في المثل وبالفرض
في القضي في صورة التلف وامام مع الوجود فلا بأس وداهما في حكم الزيادة
الحاصلة في العينين بطريق الفناء مفصلا او مفصلا او بطريق احداث المتعاقدين
في حكم النقض الطاري عليها بفعل الله تعالى او المتعاقدين او الاجنبي من هذا
هو الحكم المشترك بينه وبين سائر القواعد وخامسها ان الاقالات بغيرها الجواز
والعقود او بغيرها اللفظ من الجاهل كيف كان او بغيره في الواحد مع
الاخر والتمايز قبل مساوئها ان الاقالات هل يجوز في اجاز المعقود عليه
لجميع ام لا مساوئها ان الاقالات هل هي جارية في العقود كافة سوى مثل التكاليف
التي لا يجزى الاجزاء او يخص بالبيع وتامها ان الاقالات على تقدير النعم او النقص
هي على القاعدة او يثنى اثنى والاخرى نافذة لادلة العقود وبفضل الكلام في
كثير من ذلك موكول الى كذا الفرض وان اجل فيه الاصحاب مفصل الباب
ومخلص المطالب ان كونه في مطلقا انما هو من جهة صدق الفرض وعدم صدق
من العقود عليه وكون صدق المتعاقدين من ذلك رفع من مقتضى الاول
لاحداث مقتضى جديد ولا نفق في هذا المعنى بين الاقالات ولا الاختصاص
فهنا هو على القواعد الالهي في محله انما بالنسبة في الاحكام ومثل احكام
الزيادة والنقصانها على القواعد العامة لا دخل لها بآيات الاقالات وانما اللاتي

باب بحث لنا بالنسبة الى موضوع الكتاب الكلام في الجهات الباقية فلهذا انما
في بيان مقتضى القاعدة فنقول لا ريب ان الأصل الاصل بعد ثبوت العقد
الأثر بقاءه على هذه الحالة ولو لم يوف الوفاء لم يترفع هذا الحكم الا بغير شرعي
فان عليه الدليل وليس مجرد تراخي المتعاقدين على الفسخ وتفاخيهما من ذلك فلهذا انما
لا يكون سريلا في النكاح فلا بد في ثبات الطلاق ما لا فائدة من وجوب كل من
الى ما لا بد من دليل معتبر في خلاف القاعدة وما يتقيد ان العقد انما هو للمعاينة
ولا دخل لاحد في ذلك والحكم بفسخها وكلاهما مطلقا على حقه فاذا جاز
كل منهما عن حقه فلا يعارضهما احد في ذلك مدعى بان كون كل الحق لهما
لا يقتضي شلها على رفع الب الشرعي الفسخ جعل الشرع افعالا في النكاح فانه
لا ريب ان الحق للزوجين لا يعارضهما فيه معارض ومع ذلك لو قيل انما
لا يقتضي ما في ابطال اثر النكاح فلا بد من ثبات كون الفسخ والشرع من ذلك هذا
الامر وهو على خلاف القاعدة ويمكن ان يقال ان العدة في ادلة لزوم العقد
لتمتع بالفسخ انما هو مجموع اوقاف العقود فانه دال على لزوم الزوجية
بعضها او احدهما ولا ريب ان الظاهر من هذه الآية يكون الارتباط ما هو في
مفهوم العقد كون لزوم الوفاء احدا للآخرين بهما بالآخر كما ذكرنا في باب النكاح
مع الاستثناء فاذا جاء الارتباط فنقول انما ثبتنا على عدم الوفاء فلا يجب على احد
منهما الوفاء لان الوجوب على البايع مرفوع وله المتزوي وبالعكس فاذا بايع البايع
على الفسخ لا يجب الوفاء على المتزوي وانما المتزوي على الفسخ لا يجب الوفاء على
البايع فاذا ارضا على الفسخ لا يجب الوفاء على احد منهما فلا وجه لبقاء الزوجية
من قبل الاقامة فاسخ في العقد وكلها الاخرية الدليل ونقول ان من مجموع اوقاف
بالعقد ان لزوم الوفاء على احدهما انما هو لغيره لغيره فباعتبار اخر ان
الامر بوقوعه على العرض من غير رضاع حق المتعاقدين فانهما مع تراخيهما على العقد
لكل منهما اجتهاد مقتضى منه بطلان حصوله ولا وجه لفسخ ذلك ولذا لم يشر
بالعمل بمقتضى حتى لا يضيع حواحد منهما ولكنه بعد تراخيهما على المقابل الوفاء

والمقاييس فلهذا رفع اليد كلها ما عن حقه والناس مطلقا على حقوقهم فلا يجرى فيها
اللزوم وبعبارة اخرى المتبادر من ادلة اللزوم كونه لأجل مصلحة المتعاقدين لا
للتعبد للمفسخ فباعتبارها لا مانع من الفسخ الثاني في جريانها في سائر العقود والخصا
بالبيع ولذا استثناء العتق ان الاقامة على خلاف القاعدة وقد دل عليه النص
والاجماع في البيع متيقن سائر العقود على العقود القواعد والخبر المرفوع في هذا الباب
قول الفقهاء انما بعد علم اقا المسلم في البيع اقال الله عز وجل يوم القيمة وهذا الخبر
مخصص للمسلم والبيع ولكن الحق جريانه في مطلق العقود الا انما خبر الدليل انما
على كونه على القاعدة كما ذكرناه فلا بحث في النكاح وهذا الخبر طائفة بكونه في كل
في بعض الموارد وما الوقت انما بانه على خلاف القاعدة كما حرمناه فنقول انما يجرى
نظرا على ان الرقابة ذلك على ان الاقامة انما هو في يد المتعاقدين في اجازتهما
في يد ومعارضة اخرى الخبر مشعر بل والحق ان اللزوم ليس الى الحق الاخرى وهي
كان هذا شأنه لا من الشرع في مورد خاص لما سبب هذا الخبر بعبارة ثالثة
جعل القاعدة العلة في ترتيب الثواب الاخرى رفع اليد عن الحق الاقامة وهو
بمع الاقواب كلها وذكر البيع بالخصص لا بد على الخصص بل ذكر اما باعتبار
كون الغالب ذلك لان لفظ الاقامة يطلق في البيع ويحرم ولعل الامر في
لان العقد يثبت على المباشرة والمداقة وعليه المدار في العاشر والحاس فاليها
ويقرر انما ذكرناه فلهذا معظم الاقواب كالحال في الحق الثاني والثالث في باب
التقاضي في العقد بانه معارضة محض في الاقامة وظاهرهما ان مقتضى الامر
يكن في جهة عقيدة كالتكاح الذي دل عليه الدليل في المانع من الاقامة وهو
يستدل الى ان المناط من بين البيع وغيره من المعامضة في مثل الشفعة انية
وان كان في جريانه في مثل الشفعة انما نظر فان ذمة الشفعة من مقتضى الشفعة في كل
الحكم باستقال الحق من ذمة الحق من المضمون عنه الا انما بعدد وكفى الاقامة
فيما بينه موجبا لذلك محل نظر ذلك في باب المعامضة العينية او غيرها مما
منع ويمكن العكس بطلان الاجماع انما على ذلك فان الامتناع في كل عقد كان

سوى ما ذكرناه من بطلان التقابل والعرضية وفي ذلك الحد لخصاوص وعام
وطاهرهم ان القاعدة الاولى في المفسر من دلالة الرواية قاضيتها ان
التقابل وبطلان العقد بينهما لم يثبت في حق من قبله من سيرة المسلمين قديما
وحديثا على الاقاليم والضيعة مع التراخي في سائر العقود كما نرى من ذلك الثالث في
ان الاقالة كما جرى في تمام العقد تجزى في البعض بغير فصل بطلانها بالنسبة الى
ما وقع فيه التقابل وبطلان العقد في نظير بطلان في بعض العقد من اول الامر كما
في بيع بالملك والاعمال نحو الشاة والخمر والحل والخمر في ان العقد لا يفسد
المبيع يكون مطلقا للعقد بالنسبة اليه ابتداء فكل طرفان للمانع قد يكون مطلقا
الى البعض دون الهام والوجه في ذلك ان العقد كما نرىناه سابقا بفعل المفسر
فكل جزء من اجزاء العقد عقد بواحد من المراتب اجزاء العقد باطل في كل
التقابل لتعلق ذلك العقد عليه كما يبيده في محله ومع الاختلاف في باقي
وليس غرضنا من ذلك ان اباض المبيع بيع حتى يتم قوله من اقاله
في بيع بالعرض انه كما نرى من المبيع الى سائر المعامضات تنسب من الكل
الى الاباض والعللة لثبوت الانسلاط المتعاقدين على الضيق ومع ما كان
العقد قابلا للتفكيك وبطلان البعض وبطلان الباقي فالمقتضى لحوال الاقالة
موجود والمانع موقوف والغول بان بطلان البعض دون الباقي يخص
كون البعض مما لا يملك ونظيره وجوبه في الاقالة لزم والدليل على الجواز
في البيع والظاهر من مجموع كلام قري اذ بعد اجازة العقد بقاء البعض دون
الاخر وثبتت السلاط على الضيق المتعاقدين فانه محذور في ذلك ولا يخصص
لمسألة الشاة والخمر في ذلك كل الظاهر ان العقد قابلا للتفكيك كما انما
في مسألة الاختلال في العقود بل اننا نقول ان الاقالة في الاعاض بغير
عليها انها اقالة في بيع لان كلمة في الظاهر المحكي هنا الاقالة في البعض اقالة
في الكل وهي ثابت في اباض المبيع ثبت في سائر العقود بغير الغول بالفضل
والعلل في الحاد كونا من عبارة لك والظاهر في الاقالة بطلان الكل

امانة

والبعض فانه مضافا الى اجماع الاحكام على ان الضيق يمنع بعض العامة في السلم
منه كما نرى من سيرة المسلمين في الضيق من غير ان يكون الاقالة ليعاود القول في بيع
في اجزاء اخرى في البيع في الثاني في بعضها ان يقول كل منهما تقابلا او تقابلا او يقول
احدهما انك قبضت الاخر فلا يملك القاسم احدهما عن قوله وطاهرهم ان الضيق
في ذلك فلا يملك فيه الفصل الذي يقتضيه الظاهر انهما لو تقابلا بغير ضيق
المقام عليه فقام له ونحوه يكفي في الضيق ان العزم في الاقالة ليعرفا وهو بغير ذلك
كما لا يقتضي على من يبيع العرف من هذا طاهرهم لوقوع احدهما انك فقط كلامه عند
الاكفاء بغير ابد من قوله الامر بذلك ولا يربطه لوقوع الفعل بالقبض بغير
عليه الاقالة بغيره فلا تحت الادلة والموالو كفي بالامر السابق وسكت بعد قول
الاخر انك ولم يحصل هناك تقاضى في كون ذلك اقالة نظير ما اقبلنا حكم
العقد من ان الاقالة بغيره غيرا على حجب الطه ولا يربط ان الثاني في غير التوبة
وخصوا لاجلها ودون في بار الحاح في ارباب من قوله من جلت بعد قوله ونحوه
ونظيره والجملة المبران صدرت الاقالة في الضيق عرفا وبشرط العربية والمقصود من
ذلك ما يشرط في العقود من جملة المطالبات استلزام الضيق بالجملة والعقد
كما في العقود الجارية بسبب من الاسباب الملزمة على الضيق وبعد ثبوت جواز الضيق كمالا
في انه مطلق وانما التثبت هنا في من احدهما في ذكر الاحكام سببا للثبوت في الضيق
للضيق في العقود الا اننا نرى في ثبوت الضيق في ذلك والوجه في كون هذه الاسا
موجبا لجملة الضيق المعلق المبيع وكون احد العوضين حيوانا المكنة ايام شرط الحيا
لاحد المتعاقدين او لهما او لخصيه واما من شرط للموافقة في بيع كان او غيره وما اخبر به
العوضين عن ثلثة ايام وممن لم يرضى هذا العوضين على فوات المصلحة وعدم حصر
العوضين في ايام بغيره في البيع وسائر المعامضات والبيع المحجوز قبل
التفكيك والعقد والمخبر قبل القبض البيع والاجازة ونحوها ومنه امتزاج القسما
في بيع الخص لان الترتيب والدليل في بيعه في وجهه ورجل الشاة ومنه الترتيب
في بيع الاعمام والكذب في راس المال والتخلط في العوضين كسوء اللين بالماء والظلم

سرا

ما لك راعية على ما املك ارفع حابه القنوت ويخوفك ذلك هذه امرى من ان تملكها
كثيرا واحكام غافله للاصل من جهات بها ان الضرب الناشئ من المعاملة انما يقع لو
وطع به بارها فاعلم ان لا يلزم البطلان لعدم الحاجة في وضع الضرب ليريد بك في ذلك الخيار
قد مر منها اشكال اخر وهو اننا لو بقينا على اثبات الخيار بعد الضرب لزم من ذلك فتح باب
علم اذ ليس هناك معاملة الا لتحقيق فيه ضرب على احد المتعاقدين المتخالفين غالبا اذ
جهات لزوم الضرب الموجب للخيار يعتبر امرى ثلثه لهما ان يكون مما لا يتباح
غارة ولا يتجمل في غير بقية الناس من هذه القيد فلا يستبعد من حالات انقطاع الضرب فانه
ينصرف الى العقد به بل يمكن ان يبقى ان ما يتباح به في العادة لا يعتبر راسلا وانما يتباح
ان يكون الضرب ناشئا عن المعاملة وعن المتعاقدين لا عن سبب مهادى ولا عن اجنبى
وبعبارة اخرى بشرط ان يكون الضرب ناشئا عن جهة للمعاقدين من جهة العوض
فلا يلزم ان انقطاع الماء بوجوب كون الارض الماملة عليها انما لا يقع اذا عطلها
وعقلا بل العمل على المعامل مع كون عمله مما يتقوم ومطالبة العمل من امره عليه
فلهذا جلد وهذا اية مستفاد من ان الضرب الذي يجب دفعه على احد من المتكلمين
لزم من جهة شخص اخر ان يبقى ولو ان ذلك وان ردت وادخرى فالضرب لا يقع
الاشياء بالخيار الذي بوجوب نقضه على الجانب الاخر ما كان ناشئا من جهة الضرب
ان لا يكون الضرب مما اقدم عليه المتضرب بنفسه اذ لو كان هذا الضرب باقدا عليه كما لو اشترى
مع عمله بالعباد العين او نحو ذلك فقد سقط احترام ماله والجانب الاخر ايقض
كان سببا للضرب لكن المباشرة اقوى منه والمقدم على ضرب فنسحق له على غيره
ما يحقق الضرب هذه الشرايط فتقول بيقوت الخيار لم يبدل دليل على انقطاعه بل يبقى
اخر ولا يلزم من ذلك محذور راسلا فلهذا من جملة المظلات استلزامه
الوفاء بالعقد وهذا يتحقق بثلث العوض المعين عينا كان او منفعة او حق
او الجانبين كان ومن هذا الباب اذ ذكر الفقهاء في اجواب الحقوق ان تلف المنفعة
والسكنى والقبض الاجارة والحائرية والصلح لو كان على منفعة بوجوب البطلان
مع التعيين وكذا تلف الثمن المعين والبيع المعين قبل القبض ومن على ذلك سببا

سائر العقود ونحوه فوات متعلقا او كالتزام كونه العبد الموكلة به او انما هو من
الدابة الشروطة في عقد الما يكون سبق عليها او تلف المالة المعينة في الوفاة او الضمان
في ذلك كله فلهذا الوفاء بالعقد وجوب البطلان بذلك ان الضمان يملك العلم بوضو
فانما يكتفي العقد في غير متعلق به وهو عمل بخلاف مقتضا مع ان الغرض العلم بوضو
العقد في غير متعلق به ولو ان بدل العلم بمقتضا في معاقبة فالغرض من اضراره في حكمه عيب لا
الوفاء به فالخلف بذلك تكليف بالاطلاق وهو معنى ونفى اللان قاضى في ذلك
فيستلزم هذا اذ غير باب المعاشاة التي لا يسلحها الى القول بالتحقق والقرينة على ما
والمانات واضعرا ما في مثل البيع والاجارة والصلح فيمكن ان يبقى لامانع من القول بان
العوض او الم عوض المعين اذ ان تلف فقول ببقاء العقد على ان وهو مقتضى دليله
العقد المثل والبقية على قاعدة الضمان كما لو كان ما الشخص في بدا حذيرة على الضمان
تلف اذ لا ريب في وجوب دفع المثل والبقية هناك فلو وجب البطلان كما في
ما اذا كان التلف من البائع او الموحى ومن قبل الجنب فانهم ركن ان المشتري بالاشياء
تجوز بين الضمان فوات من ماله والضرب بين الرجوع بالمثل او البقية على التلف فلم
لا يجوز ذلك فيما لو كان باقدا منها وبه تساوى الصواب في اصل الضمان وكفى التلف
من البائع والموحى بل احق بالشئ الثاني في اجارة الرخصة الرجوع الى الموحى
باجرة المثل لو تلف البقية قبل القبض كما بقاعدة الضمان كما لو الرجوع على كفا
وعلى الموحى اذ ان تلفها بنفسه مضافا الى انه لا ريب في الضمان من الكل والافاضة
والوصف فكما لو قبض العين او المنفعة في بدل الموحى والبائع فلهذا سبب
الرجوع عليه بالان من سوا كان الغيب بفعل الله او بفعله او بفعل اجنبى فلهذا في
ضمان الكل والعوض بما الغرض بين صورة الاثلاف والتلف وبما الغرض بين الاثلاف
واصل العوضين كلا او مضاجت حكموا في فقه البطلان وهذا الاشكال اذ
علمي ادعى كون المائل المرفعة على القاعدة واما الوكيل بان في صورة التلف
الحكم بالبطلان انما هو للبليل خاص من اجماع او من الاحكام مقتضا القاعدة
البطلان لا يلزم هذا الاية بوجبه والذي يهضمه الظاهر بان ادلة الوفاء بالعقد

فانما يلزم انهاء العقد على مقتضى من الملك والملك واحداً الاحكام ^{حققة} ^{الملك}
على نفق صورة كون التلف بفعل البائع مثلاً وبفعل غيره فالبايع من بقا العقد
على مقتضى نظر الى ان العين الثالثة كانت ملكاً للمشتري في هذا البائع مثلاً
وقد اختلفا في تلف بلزم الغرامة والصفان يفيقي العقد على مقتضى من الملكية وبشر
المشتري على عين له التلف بحيث يوجب الصفان غرامة لما للعين خصوصية
وتدقات لا يمكن استدراكها جبر هذا الضرر بالخيار فان شاء فسخ وان شاء استرجع
التمن ان كان دفعه وان شاء رضى بالبقاء على ملكه ورجع على مثله او فسخه وما لم يرض
كون التلف بافترسها ومرة فالذي يجب على البائع دفعه باسلا العقد انما هو عين
المبيع وقد تلفت ولا وجه للتكليف بما لا يطاق والمثل والقيمة فلا وجه لطلب
العقد مبيات اخرى المبيع في هذا البائع فلا يعقبنه مبيعاً على الضرر الاجماع كان
باذن المشتري بحيث لو تكن به يدعا بغيره بل يد ما ذرجهما ولكن هذه القاعدة
انما دلت على ضمان العين في غير مبيات اخرى المبيع مضمون على البائع بحيث
ان تلف من مال البائع كما لو لم يبيع والبيع ذلك ثم يرد فيه رايه وهذا سبب
احر للصفان وهو الاطلاق الموجب للمثل او القيمة لما دل على ان من تلفت اذ لم يصف
له ضمان في صورة الاطلاق هذا الجمع بين الصفان قاعدة فاعاد فاعاد المبيع الله وله عليها
الضرر العقد على الاجماع قاعدة الاطلاق التي تضمنت لها اذلة العقد والعقد فاعاد
بالخيار بين قطع النظر عن قاعدة الاطلاق والرجوع الى ضمان اصل المبيع وهو البيع
لان ضمانه انما هو عينه يعني كونه من مال بايعه فليزم البطلان والرجوع الضم
مليس وراه ذلك حتى ولذا لم يخرج من قال بان المبيع قبل القبض مضمون على البائع
بان مضمون كونه من ماله لا من ماله الزامه بالمثل والقيمة ولو لا الاجماع على الصفان
بهذا الوجه لم يكن له وجه لا سيما للمشتري في بيعه غير مع اذلة فيبقى كونه كما لا يخفى
المالكية في عدم الصفان مع انه يضمن للضرر الاجماع لكن بالخيار السابق ومن قطع
النظر عن ذلك والرجوع القاعدة الاطلاق ومطالبة المثل والتلف بالقيمة باقاً
كان او يخرج من صورة التلف المماثل فان فيه لوجه للقيمة اسوة بقاعدة البيع وقد

وقد قررنا ان ضمان عبارة عن كون التلف من مال بايعه كما دل عليه الضرر ولا وجه لطلب
المثل والقيمة حتى يكون للمشتري الضمان عليه وليس هذه الا دليل الوفاء بالعقد وهو
على ذلك في خصوص ما يتعلق به العقد وقد استغنى بقوله المال ولا تكلف الا مع الصفان لا
في دليل الوفاء على دفع المثل والقيمة وذلك ما صح وما قرره فانه ظهر ان التلف الهاء في
البائع ايته ليس على اطلاقه موجباً للبطالان بل انما هو في صورة عدم وجود سبب لغيره
غير قاعدة البيع فلو فرض ان البائع عصب المبيع وصغر عن ملكه بعد اذ انقضت بين عاقبة
ضامنة للعين او المثل او القيمة كما بر الضمان في لو تلفت العين في هذا البائع بافترس
شما ومرة للمشتري بالخيار ايته بين فسخ العقد واسترجاع الثمن وبين مطالبة الصفان
بالمثل والقيمة لمخصر الكلام ان عقد الوفاء ما يعقبنه عبارة عن فوات ما يتعلق بالعقد
بغيره وفي ما حصل ذلك ولو لم يكن هناك آخر يقوم مقامه سبب شرعي لغيره الاطلاق
لاختصاص الامر بذلك وعدم جريان دليل الصف في هذا الضرر وهو كصورة التلف كما
سما ومرة عدم كون البائع يدعيه ان كان قد مر به ولو كان هناك سبب اخر لصاحب
الضرر وبغيره في غير بين الطرفين فان شاء اخذ بقاعدة ضمان المبيع وفي على كل طرف
من مال بايعه يسترجع عوضه وان شاء فسخ على الاخذ بقاعدة اخرى موجبة للصفان اكمال
من بايع او اعيته او عصبه تكون اليد المضمونة عادية في اخذ المثل والقيمة في غير
حصة الوفاء هذا الاخر للمشتري عن ذلك وقد روي المقام فانه من طراح الاقحام او
الحكم بالارش في صورة النقص وان كان من قبل المدين فاعاد فاعاد المبيع على ما نحن فيلنا
نقول فلنا بان الارش على القاعدة يعني ان يخرج من الضم بجمع وقابل بجمع من
اناثت فلا تحت لانه ينطبق على ذكره هذا اذا كان القاعدة قد ر الوفاء لكل مطلق للمثل
فلذا قد مر الوفاء بالحق ومطل للمخرج بغيره مع ما رايه من الضم وان فلنا بان ليس على
القاعدة بل هو من ضمان الوصف والوصف غير مقابل بالعوض فلا فرق بين وصف
الصفة وغيره بل انما هو في صفه من الضرر والاجماع اذ لا سبب لغيره هذا الضرر ان
النقص لم يقع من البائع حتى يضمنه بقاعدة الاطلاق او اذلة الضرر وليس بمقابل
بعض حقيقة حتى تبعض بقواته فليس الا ان يرضى بعد ما تحت به لا يخرج بالذ

وهي انحن فيه على القاعدة من لزوم الطلاق وقد يتحقق القول في انطلق الاثر
 على القاعدة وعدمه في ضبط تعلقات العقود بالانزاع عليه من جميع والكثرة من وجع
 منقشرة بتفسير عليها بالتسليم في حكم الاحتجاب بالحق الثابت من حكمة المصلحة استنادا
 الموت والجنون والافاء سواء طال زمانها ام قصر لكن الطلاق فيها انما هو الحق العقوي
 المجازي دون اللائحة وجعل الشئ الثاني الطلاق بهما من احكام العقود المجازية
 قال الحق في باب الوصية وهي عقد جازي من ارضه بطل موت كل واحد منهما او في
 في ذلك الاختلاف في كون الوصية من العقود المجازية فيبطل باستظهاره من فيجاء به من وجع
 كل واحد منهما عن اهلية التكليف بموت وصي او ابراء وفي المضاربة في ذلك لما كان
 هذا العقد من العقود المجازية فيبطل بموت كل واحد منهما او ابراء وفي ذلك لما كان
 ويبطل الوكالة بالموت والجنون والافاء من كل واحد منهما هذا موضع وفاق لان
 من احكام العقود المجازية ذلك وبالمجمل من يتبع حكمة الاختصاص العقد المجازي
 باحد الامور الثلاثة من اى الطرفين كان واما العقد اللازم كالبيع والصلح والوكالة
 والحوالة والعتق او الكفالة والصلح والمساينة والمزارعة والمساكنات ونحو ذلك
 فلا يبطل بالثقة وان كان يبطل بالموت في بعضها لكن لا من جهة عقد الوفاء ونحو ذلك
 وبالمجمل الكلام هنا في ان هذه الامور الثلاثة لا تؤول لموت هناك حجة اخرى لا يبطل
 العقد اللازم نعم لو كان هناك حجة اخرى كما في صورة اشتراط المباشرة على الاجنبى
 وعلى العامل في المزارعة والمساكنات والمساينة فيبطل العقد بموت العامل خاصة كما
 نصوا عليه في كتب الفروع وذلك لعدم الوفاء بالعقد على هو عليه وجب عدم الطلاق
 وانع من استصحاب حكم العقد والطلاق ما دل على صحة التام لصحة الموت والجنون
 والافاء انهم مدعوا على الادلة الشرعية امور وتكليفية كما في بابا العقود ونحوه وهو غير ثابت
 مع اخرى عن اهلية التكليف مدعوا بان المقصود انشاء التصرف اللازم بين الحكماء
 التكليفى والوصفى فكانت الصحة في العقد كل يبقى بعد ذلك انهم في حكم المصلحة
 يتحقق المبطل منها في حكم العقد اللازم لاستصحاب حكم العقد وعدم مدعيه الا
 الجنون في ذلك واما الخبر وان كانت لان تخرجه ذوالرحم والرحم من جهة العقوبة

فهي كبرها من العقود اللائحة والوجوه واما ما لو كانت مركبة كبرها من انحنى التمسك
 للواهب الرجوع فيها ما لو سلبت العين عقلا او شرعا او لم يستوف اية على قول
 معترف في حققة باللائحة في عدم الطلاق بالموت ونحوه في بعض هذه العقود اذ لم
 خاضعة كما في الاجارة وغيرها من تلك العقد في ذلك يعلم القول بالفضل اية مضافا
 الى القاعدة واما العقود المجازية كالوصية والعارية والشركة والمضاربة والمجاعة
 والوكالة والوكالة المطلقة والقرض في قول معروف والوصية فقط كلام معظم الصحابة
 حيث جعلوا الطلاق بهما من احكام العقود المجازية بطلان ذلك كله باحد الثلاثة
 وان تركوا ذكره في بعض الابواب واكثرهم ذكرها في الوصية والمضاربة والوكالة
 لكن السليل فاض بالعموم وقوله راجع بذلك اليه والوجوه في المسئلة ان كاهن المجاعة
 يموت في الثلاثة المذكورة من العقود محض بقول في كلامهم والشركة والمضاربة او
 كالوصية والمجاعة كالحالة في بعض النسخ والى كاهن المجاعة لم يرد منها ايها على القول
 بالها تملك واما كالوصية فنص هذه العقود السبعة مودع في الاماكن والظاهر
 كان وارسال الشئ الثاني وغير المسئلة ارسال المسئلة الى ذلك ونحو ذلك
 القول بالفضل اية بعد تحقق الاجماع في بعضها اية موجبة كدعوى الاجماع انفس
 الجميع واما الفرض فيقول القول بان عقد اللازم فلا يثبت فيه وعلى القول بالجواز فيقول
 كل يبطل بموت المقرض ويخفى في وعائه وكل يجازي المقرض لا يؤول تحت التخليل
 وعدم القول بالفضل في صحة فضل الكلام في تحقيق حكم الطلاق في غير القاعدة واما
 الوصية فيقول يبطل بموت الموصى نظر الى ان وقت تحققة انما هو بعد الموت فخص الوصية
 بمنزلة شرط تحقيق الوصية واما موت الموصى لم يقع بطلان فيه وعدمه احوال ومقتضى
 ما ذكرناه الطلاق مع جرم الموصى او فاته مع تحقق القبول وورد في النص يقال
 حق القول الى الوارث وجعل جماعة وجعل اخرين على عدم ارادة الموصى المحقق
 بين حضور الموصى لم يجزوا بذلك بين الاخبار وبالمجمل لو قيل بعدم بطلان فانما
 هو للدليل وهو غير خارج ومع عدمه كما في جوة الموصى وان قبل الموصى لم يبعد
 رفاقا لعدم قضاء الدليل من اجماع اوقص ولا قضاء قاعدته لذلك ولعل هذه

الاحكام من جهة عدم كون الوصية عقدا اجازيا وانما هو عقدا لانهم وان كانا المتعاقدين فيه
 الصبح في بعض الاوقات كالحق السبع والطلان يجوز للموصي او لغيره ان يفسخ الوصية
 كونه عقدا اجازيا من جهة طريان الحق المطل للتفويض ان منع الطلان هما ان يمكن اقدم
 وان عليه طريان الحق لانفس من جهة ما مضى من النصف والجهة في الوصية ما رجعها عن
 وان كان منشاء الطلان القاعدة فلا بد من التامل فيها فتقول لا يمكن تحريمها لافقارها
 بما اشار اليه الاصحاب فان الطلان من جهة خارج مخرج احد المتعاقدين عن اهله
 التكليف والتعريف والظاهر ليس المراد من ذلك ان يخرجها عن اهلية التكليف لا بشك
 خطا بما روي بالعقد ذلك فيطعن في هذه الجهة لان الادلة الوضعية الدالة على صحة هذا
 العقود من وجوده وهي لا تفيد بطلان التكليف وان الحكم التكليفي من معلق فلو لا
 بطلان الحكم الوضعي فيستحق في العقود الا انه بل المراد ان الخرج عن اهلية التكليف
 يخرج عن اهلية التعريف في الما لا يخرج عن اهلية طرأ عليه فلا يفتى ما بين علي بن
 القزوين استدل به بطلان الوصية استلزامه من صحة ان يسلط للمالك مثلا الخليفة
 على امره او حق في الوصية والمضاربة والوكالة والحالة العامة والكنة والتركبة
 انما هو لثبوت ولا ينفق له وجواز تصرفه كيف شاء حتى لو انتقل الى الوارث فلا
 يبعد من بعد ذلك فيه بقاء بعد ذلك الوارث بعد جدي لظلال العقد
 الاول باق فاعلم ان سلطة الميراث وكذا الوصية او اعي عليه لا يندفع الولاية عنه ما لو كان
 عليه بما لا ينافي بكونه الوارث انما يفتى بعقد جديد وان شاء لم يفسد بما
 الطلان بموت العامل هو واضح نظر الى ان الغرض بتعلق العقد بنفاد امانات
 فان لمحل فلا وجه لبقاء العقد وهذا مخرج من مخرج تعدد الوفاء ولما جرت
 وانما لا فلا ان العامل بحصولها يخرج عن اهلية التعريف فيثب الولاية عليه بقاء
 هذه العقود يحتاج بل يفتى اهلية التعريف اذ لا فرق بين الاستدانة والاستدانة
 في ذلك فترفع الامارة زمان الجون والافناء وعوضه بعد ذلك يحتاج الى
 مقتضى جديد وليس بوجود وهو معنى الطلان ولا يمكن ان يفتى ان بعد جنون
 المالك او غيابه يفتى في العامل انتم لوجود الولى لان الاذن الحاصل من المالك

المالك يفتى مع كون اهلية التعريف له ومعنى زالت لا يعرف ما ذكره عدم علمه بالمصالح
 في ذلك الوقت وهو احتمال عدم رضاه بالتعريف لو كان في ذلك الوقت غائبا ويحتمل
 واذن الولى يحصل بالتعريف لا بغيره كما لا يمكن ان يفتى ان حق العامل والعمالة لا
 يوجب لطلان اذ لا مانع من جواز تصرفه بعد زوال المانع لوجود المقتضى هو
 العقد لا يفتى فيقول ان العقد انقضت فتصير كون هذا الرجل العامل المكلف بآثار
 ذلك الوصف خرج من كونه متعلقا بالعقد كالتب وهو من الصفات الكمال بعد
 العقد لا يفتى في ذلك حتى يوضح المسألة يحتاج الى ضبط في الكلام يرتفع في المقام
 وفي الحقيقة زوال المسألة الى من مخرج المتعلق الذي ذكرنا انتم من المطلق
 وبما في ذلك ان يسلط على شخص من اهلية السط ولا يفتى على حاله ويختم
 على وجوه ثلثة احدها طريق الاذن والرضة التي تجعل باثنا الذي في ضمن
 احدها العقود والاقامات بخلافه يفتى في هذا الاذن في ضمنه الى الولى
 الحاصل وليس له استغلال في ضمنه من الجوه ومن اوانه يكون الغرض ان يفرل
 بغيره وبغيره له وطريان مانع من التعريف له ان الولى المشط له على ذلك وعلى
 هذا الغرض ينافى لكونه مخرج المتعريف عن تعاقبه في الامضاء والعدم وتبطل في
 حد ذاته الولاية لذلك التعريف يجعل له الامر يفتى ان تصرفه مستلزم لغيره
 لا يفتى من التعريف لافي الواقع ولا في لفظ الاجعده فبان ان يكون الظاهر اهلا
 للتعريف لكن بالولاية لا بالانابة فيكون مخرج الولى الاصلى موجب له ولا يفتى
 وامارة له فيسلط على التعريف وان كان الولى الاصلى ما رجع عن اهلية التعريف
 ولا يكون في ذلك تاجعا لاصله ونما الظاهر في بيان الحكم بان يبين القضاء للسلط
 حكم الشرع في ذلك حتى يتكشف الواقع فالحكم في الواقع ثابت لذلك الموصي
 الذي جعله سلطانا على المال مخوفا ولكنه لا يعمل الا بامر من الله وهو لا يكون الا
 من الله ومن مقام مقامه في بيان الاحكام الشرعية ولا يسلط لذلك الحكم بان
 الحق ان التعريف بالانشاء ليس بمخرج الحكم فقل له بل الحكم في الواقع ثابت
 لوجود العملية الخاصة بما بين له اذا عرفت هذه الوجوه فتقول المصلحة

المال ونحوه على استيفاء من استقره موار والشئ انتفاعا محصورا ببعضه
الأولياء وهو المنة والأمانة والحكم الشرعي العام والمنصب الخاص من العلم
لمحة عامة أو خاصة أو كمال الحكم والوصي المنسوب من المالك أو الولي الخاص
أو العام والمالك والاب والجد وكلاهما والمقاص والمآذ في الشرع من له
أهلية الأذن والولاية سواء كان بطريق الإباحة أو بطريق عقد من ذكره أو غير
ووجبه وجعالة وعارية ونحو ذلك وهذه الانتفاعات بعضها من قبل الوجه الأول
كالوكيل والمآذون مطاميرها وبعضها من قبل الوجه الثاني كالوصي والمال
أو في الصغار والمحامين ونحو ذلك سواء كان نصيب من الأب أو الجد والنفقة
والأمانة من التمسك بالولاية العامة وجعها محل بحث واستكمال كالحاكم المنصب
من الأمام خاصة أو عاما ويتحقق ذلك كله في باب الأليات والسياسة
ومن ذلك يظهر أن عرض الحق والاطعاء للوصي أو الحاكم لا يوجب نفرا له كما
المالك والاب والجد بناء على أن ذلك كله من باب الولاية أو بيان الحكم التابع
لصديق الموضوع فالجواب عن الأهلية بالحق ونحوه يخرج عن الولاية والعقد
البرهنة الولاية لوجود الاسم المستلزم للحكم وكلنا لما دون المطلق كان
يقول المالك كلما كانت بالاعطاء فلا كانت أما في الشرع في العارية والحق
عن العقل يخرج عن الأذن وبالذوق في الصفة بلحق الأذن بمقتضى العموم الثاني
في الأذن لا يتخلل له إلى الأذن مطلق مستعد بخلاف الأذن الحاصل في ضمن
الوكالات ونحوها من العقد الساقطة فإن العقد بطريق الحق والاختصاص يطل
القاعدة فوات الشرط والأعموم في الأذن منه يتم بعد العقد فإن قلت يفرق
الوكالات والشركة ونحوها من العقد بغير علماء بأن يقول كلما كانت كل كانت
شركة وكلما استوفيت لك قلت لا بد من إتيان العقد من التمسك كما بينا في التمسك
فلا بد من كون الحاكم وكيلا من بين العقد وهذه الوكالات إنما أصلها
الحقوق والاطعاء وان كانت وكالة مرة واحدة فقد بطلت بغير من المانع
والفرض عدم صدق إتيانها وحدها ولا وجه بعد ذلك للوكالات والشركة وكالات

وكالات متعددة يلزم التعليق في الثانية لمخبر الوكالة الأولى وتعليق الوكالة
 الثانية بما بعد المخبر فيصير خبره قوله است وكل من جرت عاقله لا يعد جوقك وهو
 التعليق المطالب لعدم تحقق الوكالة الآن ظاهرا فان هذا مما سيجلح لغيره لا يكاد يفتق
 اليه سابق لهذا الحد والنقص فان جمع الما حققنا لك في بحث غلوقة الخبر وما ذكرناه
 في بحث ابطال التعليق وما تشدد بهما ذكرنا يفتح لك باب يفتح لك الكتاب وبالله
 عناوين الثمان واسباب حفظ احكام الاشارة
 من جهة ما جعل في الشرع سببا للضمان اليد والاصل في ذلك الخبر السابق
 المخبر بالشهر المتعلق بالقبول عند العانة والخاصة بحيث يفتق عن كل نقطة سند
 بل يفتق عن القطعيات في الصدور وهو قوله على اليد ما اخذت حتى تورق
 وقد ترك هذه القاعدة الاصحاب في كثير من مسائل الاصحاب الاواب ومن يفتح
 كلامهم يظهر لراجماعهم على كون اليد موجبا للضمان الا فيما دل الدليل على خلافه
 وانما البحث في قضية الرواية وتوضيح مفاهاها بحيث ينطبق على موارد الاستدلال
 ومنها ظهور المالك بعد لصدة او اخرج المخبر والمخالطة تلفت شيئا مما ائتم
 مقاصد قبل التعليق وضمان المقبوض بالقبول وضمان الصانع باللف بيد
 ذلك من المقامات الظاهرة وقد راها بعض المتأخرين بالاجمال وزعم انه لا دلالة
 فيه على الضمان فتقول لا ريب ان كلمة على اليد في موضع الخبر المقدم بقوله
 ما اخذت ومعلق الخبر نحو قوله انما ثبت في هذا المقام كما هو القاعد في
 التقدير في مثال المقام فاصل الخبر ان المقترة اليد ثابت عليها ومعلقه نحو
 بيان للغاية اي هذا السبب انما هو المجهول الاداء فاذا استغنى ما ثبت عليه
 فلو حمل هذه الرواية على المخبر الاجباري وهو كون ما اخذته قابلا عليه
 تدفع لكان ذلك نفي صحتها الواضح اوله وليس من وظائف الشرع بل هو مستحسن
 مستحسن جدا وكان مسئلا للكذب بيق لان ما على اليد قد ترفع عن اليد والاداء
 او الوضع في مكان اخر فاليد من جهة على معنى شاق يكون بيان الحكم شرعي مبدئ
 الامر ح بين ارادة الحكم التعليق بمعنى ان ما اخذته اليد ضمانة عليه او حفظه

من

على شكل تارة فلو كان المتكلم متناظرا لغيره لاننا نعلم ان المتكلم في المقام وان كان من باب التكرار
بالنسبة الى المتكلمين بمعنى ان الجميع ضامن للجميع لان كل واحد من الجميع لعدم عوليه للكل
منها لكنه بالنسبة الى المتكلمين من باب التكرار في المقام وان كان من باب التكرار
عليه بعد التوزيع وليس كاجزاء المتكلم الواحد فاذا كان كل واحد من المتكلمين متناظرا لغيره
هذا الصنيع من حيث عموم الدليل او لوجوه اخرى من غير ما افترضنا لانه من غير الدليل ان المتكلمين
راستلخاه في عموم دليل اليد وحق دخل توجه المتكلمين على الجميع هذا مما يشاع من هذه
الجزئين بعد التوزيع وانما الصنيع في المقام لا يتصور في المقام لان المتكلمين في المقام لا يتصور
في المقام لان المتكلمين في المقام لا يتصور في المقام لان المتكلمين في المقام لا يتصور في المقام
واليد المتكلمة في اليد المتكلمة في اليد المتكلمة في اليد المتكلمة في اليد المتكلمة في اليد المتكلمة
في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
كالاصلي في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
على ان يكون له كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
والمتكلمين في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
ان المالك لا يجمع له كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
يكون ثابتا له او مستقلا كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
مباحث حركاتها من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
الى ان المتكلمين في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
الامام والاداء هو الدعاء الذي يجب الدعاء اليه كما لما في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر
المادة في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر
المادة في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر والشيخ في المحرر
فانه لا يتصور في احد من هؤلاء جوارحه من الاصل في الجوارح في اليد فان كان مرادهم ذلك
انه لا يتصور تحت اليد غير ما هو كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
في ذلك وضاعا الى ان لا يتصور في اليد الشريفة من عدم ضمان الفاضل في اليد الشريفة من عدم ضمان
منه بل على الما الشريفة كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
لان كان مرادهم لا يتصور تحت اليد غير ما هو كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها

لعمري ان اليد والقرني فان كل من تسلط على اليد بحيث يصير فيه كيف شاء بقى ان يستولى عليه
ن هو في يد سواه كان حرا او عبدا ولو كان يدان الانسان من جهة استقلاله في الامور والارادة
والنصرات فلا بد من تحت اليد فاعيد كان وملكه لا يفرق في اليد العربية بين المملك والمملك لا يفرق
ان يفرق في عدم تمامه من جهة اخرى تحت دليل الفاعل من جهة ان المتبادر من المملك لا يفرق في
حق توريده في حق ذلك فلا يتصور له الا فيقول المملك كما في المحرر في المملك كما في المحرر في المملك
مملك على المختار في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
ملكه يكون كماله لما لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
عدم الفاعل في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
الحري ولا يصير كونه مملك لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
ولا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
ما كان له في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
تسلط على نصف دار بالانسان على كل من دخل المالك وان حجب عيدا في يد على النصف وكذا الشريك
فانه لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
من غير ذلك هو امر عري وهو متحقق في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
ان ما دينا لكلي والمنازع كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
المشقة على المشقة كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
اليد لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق في اليد بحيث لا يفرق
تحت اليد لا يكون داخل تحت اليد في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
من ان اليد لا يكون تحت اليد في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
قلت لا خلاف في ذلك كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها كمال من حيث ذكرها
ولكن فانت سبب من ذلك اليد في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
ان العين حرة فانت في اليد في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
لا يتصور في عين من منافع الحرة فانت في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
كيف تقع في عين من منافع الحرة فانت في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا
داخل تحت اليد في عين من منافع الحرة فانت في اليد على المشقة بواسطة اليد على العين واما ما عطا ما ذكرنا

لكن القدر المتعين يخرج الامانة على الضمان هو ما يتقيد الامين على امانة استقامته
عليه الاتيان به تاركاً لما يجب عليه الاجتناب عنه في خصوص هذه الامانة وما مع خروج الامين
عن هذا الحد يخرج من هذا الحكم ويصير مضموناً عليه بقاعدة السيد وبعبارة اخرى يخرج الامانة
عن قاعدة اليد تخصيصاً في الاحوال الا في الامانة فان الامانة غير متينة ما دامت كل اذ اخذت من غير
بالاعتناء والتقريب فتدبر تحت هذه اليد بمعنى ان هذه الحالة او هذا الفرد كان داخل تحتها غير
عننا ومنها ان كون التقريب مقتضى خروج الامانة دليل استقامته انما يتبين في محله ان
ضمان الامانة امام حجة التصديق لا ان لا يخلو عدم بلوغ شئ على الامين وامان حجة قاعدة الادب
من المالكين ان قام مقام اوصاف الله فبارئ في الامانة الشريعة بناء على ان الاذن لا يستقيم
الضمان على تفصيل ما في محله وامان حجة اجماع الاستصحاب على الامين وامان حجة قاعدة
تفويض الامان وامان حجة لزوم التصديق وصدق ما لا يخلو من الامانة والوفاق فيكون الحكم على هذه
الامور كلها متفقاً بعد التقريب والتفويض لخرج الامين من ذلك من صدق الامين في الامانة كما لا يخفى
لان الامانة مقابل الحيازة ولا يربط التقريب بخاتمة فاذ خرج من هذه فهو اصل في محله
دليل الضمان وما الاذن فلا ينبغي كونه معتبراً بعدم صدق مثل ذلك منه سواء كان من جانب
المالك ويخبر ان لا يخرج حتى ان الاذن المطلق اليه لا يقتضي في صورة التقريب في الامانة
بعدم الضمان وان تعدى فهو رخصة في الامانة وهو خارج عن مضمون الامانة واما الاجماع فهو
في صورة التقريب لا يقتضي بل الحق ان اجماع الاصحاب على تحقق الضمان بامره كما ذكره في الامانة
والعامية والضمان بامره ما لو كان له في الامانة في كل حال في الامانة والمساواة والمساواة
والشركة ويخبر ان لا يقتضي من تعدد الامانة في كل حال في الامانة والمساواة والمساواة
الضمان على غير التقريب والتقريب مع ان تعدد الامانة في كل حال في الامانة والمساواة والمساواة
سليم من المعارض ويثبت ذلك بقول في العشر المخرج فان الامين غير متين الا اذا خرج عن الامانة في هذا
لا يوجب استناداً بالامانة ان استقامته من ذلك ان الضمان باحد الامين من جهة الاجماع وانما
يوجب ذلك في قاعدة اليد وحده من جهة الامانة لا ما في يد المالك فيكون له حصة في الامانة
انما منه ايم يحجزه ان لا يخرجها انما البعث في موضوع التقريب والتقريب اذ الاصحاب ليس في هذا
الباب كلام غير هذا ان التعكيب عبارة عن فعل واجب تركه كقول الامانة لا يخرج من الامانة استقامته
عليها واليد عبارة عن فعل لا يخرجها من الامانة بل في التقريب كقول الامانة لا يخرج من الامانة استقامته
والقريب عبارة عن ترك ما يجب فعله كقول الامانة لا يخرج من الامانة استقامته

والضمان الذي لا يخرج من الامانة في كل شئ موثوق به وقد يطلق منه التقريب على ما مع التقريب
ويكون المراد من التقريب والامانة في القيام بسواء كان تقرباً لما يترك او تركاً لما يفعل ويطلق
التقريب على ما يجب التقرب ويكون المراد بالتقريب في حق المالك سواء كان تركاً لما يجب او فعل
ما يجب ولا اثر في ذلك سبيل لعدم امور لا بد من التنبه عليها الا ان المعتبر في التقريب هو
هل هو صدق وبعبارة اخرى صدق ذلك في كل فرد من هذه الامانة او في حاله الشوم واليك
ويخبر ان لا يربط ضماناً هو اوصاف من الضمان لعدم تحكما لا ينبغي ان يفعل ان يترك اذ فعله او تركه
فاستدل ام لا فوضنا من وجهان من جهة حفظ التقريب والتقريب ما ينبغي اعتباراً بالصدق ولا يغير
الفاصل حد ولا يكتف بزيت عليه الضمان ولكن ينبغي ان يكون كلام الاصحاب مطلقاً بالصدق
للفظين ان لم يدل دليل على هذا القول الا انه مورد الاجماع والحدود ان محموم دليل الضمان
بحكمه في ما يخرج عنه في حاله بقاء على الامانة وما بعد وقوعه في غير شئ فلا يعلم
دخوله تحت ادلة الامانة فالجميع قاعدة الضمان مضافاً الى ان من صور المستلزم لثبوتها
التلف في ذلك التعكيب او التقريب في جميع تحت دليل الامانة الذي لا يثبت في عدم
مدعيه التقدير في تلف ضامن وان كان نائماً او نائماً او نائماً او نائماً في هذه الصور
ثبت في باقي الصور التلف بعد التقريب كما ذكره في الفصل لعدم القول بالاعتكاف ولا يثبت
ان قبل وقوع هذا الفصل لو كان مقتضياً على القاضى وبعد مدرك ذلك بلا اعتبار
في مضمون الضمان وعدم الاستصحاب بقاء الحكم الا بقوله في هذه الصورة في جميعها
ايضاً لعدم القول بالاعتكاف لانما يقول ان اجريان الاستصحاب بقاء الموضوع الذي يثبت
عنوا في اصل الحكم كما ذكرناه في بحث تبعية الاحكام للاسماء وهذا يقتضي حكم الضمان بالاعتكاف
والامانة بعد وقوع كمال هذا الفعل فتبين ان كون هذا اعتباراً فيجب بقاء الحكم وذلك
واضح وانما يثبت ان بعد تبعية الاستصحاب قول الامانة في الامانة او في الامانة وهو ما يثبت
فقط بقاؤه استصحاباً لغيره مع عدم القصور حيث ذكره في الامانة في الامانة في الامانة
لجانب الاطلاق وقد مر الكلام في بقاء هذا المعيار دليل الضمان ادلة الامانة ولا يغير
الاستصحاب دليل الضمان وانما لنا ان لو كان ذلك فلا يمكن الحاق صورة التلف بالاعتكاف
على الضمان في جميعه بل لنا القول بالاعتكاف التقدير في ذلك في تلك الصورة بالدليل
الاجتهادي والاعمال في الصور مع انه لو لم يكن الحاق اليه لكان القول بترجيح جانب
الضمان بقوة الضمان والاستناد الى دليل اجتهادي قد مر في الثاني انه هل يعتبر كونه عالماً بان

كان صحيحا على الضمان ان لا تكلمهم يقولون كلما لا يصحح بحجة لا يصحح فبأسده وهذا يدل على
عدم ضمان ما فيه يعتقد فاسد الضمان فيصحح يكون هذا واراد على قاعدتها هذه وسقطا للضمان
ونذكر اننا على قضية العكس في مسقطات الضمان مع ما يصلح ان يكون مدرجا في نظرنا الى
ان ما تذكرها هنا من الوجوب على الضمان وجوه بعضها يعم العقود كلها وبعضها يختص بما يفي على الضمان
فان كان المعتمد في الضمان هو الدليل العام فلا بد من بيان قضية العكس حتى يكون واردا عليها
وان كان المعتمد الدليل الخاص بعقود الضمان فلا يكون بينهما تداخل مع ان العقد الفاسد قد
يكون من جهة العقد لا لفظه بان لا يكون حاصرا مع النزل بل قد يكون حاصرا من نواحي نظرنا
او من نواحي شرط العوضين او من نواحي اصل العوض كما يبيع بلاء من الاجارة من دون اجرة و
يخوف ذلك ان يكون المتعاقدان عالين بالفساد وقد يكونان جاهلين وقد يكونان احرها عالما
والآخر جاهلا او في الظاهر في الضمان في العقد الفاسد طلقا او لوجبه في الضمان فاما ان يفسد
على الضمان كالبائع والعلم والجهة المعقودة والمراد من هذه المسافات والجماعات ان يكون بعض
والا يفسد في النكاح ومثل ذلك في العلاقات بعوض صور احدها ان كلا من المتعاقدين قد يفسد
في العقد على الضمان ان دليل الفرض في العقود الجارية فيفسد بها اقصا عليه ولا يمكن ان يقال ان
انما هو على تقدير البطلان كيف يفسد بها على تقدير الفساد مع جعلها ان لا يفسد فلا يكون الا
على الاطلاق لا تاشول انما للمعاملات الضمان في صورة الفساد بغيره المثل وهو المثل كان فيها
اقداما على الضمان وان يفسد على العقد ولو سلم عدم اقدامهما على الضمان على تقدير الفساد
فاما انهما قاسدان للضمان بالمسوط واما انهما ساكنا من صورة الفساد بحيث لا يفسد بها
ذلك فيكون اسلا اقداما على الضمان على كل ولا يفسد بها الا ان اثبات كون الضمان بالمسوط
غير كما لا يمكن ان يقال ان صورة الفساد على تقديره على الذي في المسقطات ان
الاقدام من جهتها لا يفي بين المقام وبين دفع التمس على اياها في التصحيح العلم بفسادها فانه لا
يرجع عليه لولا غير ذلك الفاسد فلهذا لا قد افسد فضاطره لا رغبة لان اقدامه هناك
انما هو بوقوع الاجابة فيهما معلوم من افسادها كما هو المفروض لا نأقول ان الدفع على مع البناء
على المعاقبة وهو صورة مطبق في التشريع ليس اننا لا نألفا للمال وفيها على اياها في التصحيح فلو لم
عدم الرجوع فيه لانه دفع لما له على الغير العوض الاخر فيفسد يعلم ان صاحب المال اذ يفسد بخلاف
المقام فانه دفع ما له باراءه بالآخر فان كان بما وفسد فاسدة فهو دفع فيحصل للمشتري كيف
كان وقا بينهما الاجماع المحصل من تتبع كلام الاصحاب وهذه الامور يجب بحكمي في كل موضع

الا

موضع عقده يعتقد المعاد في المثل خارج المثل به المثل كالا يفسد مع مكانه الاجماع على ذلك
في كلامهم يقال مستقيما بل هو على خلاف في المورد في الجملة بل انما الجواب في قاعدة
البيع فان هذا المقام خرج من مذهبنا فانه يمكن هذا الضمان بان العرض يكون هذا المال
معتقضا باذن المالك فلا بد ان يكون معتقدا لما يشاء بعد ذلك من كون الاذن من مسقطا للضمان
ويمكن ان يقال ان الاذن لما حصل في غير العقد معتقدا وهو من ولا يزيل العقد بل يفي في مذهبنا
وربما القاعدة المشار اليها من ان كل عقد يفسد بحجة ضمن فبأسده وهذه القاعدة في الجملة
دالة على الضمان على ما يظهر من معناه وهو المدعى به في الاشكال في كون عقده للضمان المعنى
وجزء المثل وقية المثل وهو كلام اخر وافي في دليل المسئلة الاشارة الى محتملات هذه العبارة
في بيان المراد منها وهذا اشكالان بعضها عامتها وبعضها خاصة احدها انه لا يكون العقد الفاسد
او لا يفسد من حيث فطنة تمام مقام المعاملة فيحصل له الملك لما سريانه ويكون التعلق به العكس
لا دخل للمالك الا في الاول فلا وجه بالحكم بالضمان وكذا لو كان الفاسد من جهة غير الفاسد المعاملات
ذكر اجماع الفقيه بخلافه في وجوب دفعه ان لفظه لو كان مؤثرا على ما هو المفروض وكونه مؤثرا
انما هو في صورة المفسق المقتل والاشغال بالباطل والغير من انفسه باللفظ فاما قصد
تأثيره ليرد في ماله فيفسد تأثيره لا يكون مؤثرا وهو المدعى وتأثيرها ان من جملة المؤثرات
ما لو كان لا دفع مالها وانما دفعها بغير جاهلا ولا يصح في هذه الصورة لضمين القابض
يصل الى مدعى من قبل الدفع وقد مر ان المدعى يرجع على ذاته فلا وجه للرجوع بالعكس
والجواب بان التعليم غير واجب وذلك فانه قد يفسد من جهة غير المدعى وتأثيرها ان المدفع
لما كان باذن المالك فيفسد في حقه لا يفسد في حق المدعى من الفاسد ومنه بان عدم مؤثره
من الامانات الشريفة وانفسه وهو مؤثر في عدم الطلوع باذن المثل وكلها منصفيات والاذن
قد يقتيد بالمعادضة وهي قد فسدت برفع الاذن وهو مؤثر في الاذن هنا في حق المدعى
على تقديره بالمعادضة باذن في التمس كيف كان يتأخر فيفسد ان حتى في صورة العلم بالفساد ايضا
فان الاذن فيفسد باذن من عقده بالمعادضة الصورة فاذن الفاسد على المراد من كلامهم
يرجع الى صاحب من دون مرفق نعم هذا كلام في كون الضمان بالمسوط بالقيمة في كل شيء بخلافه
كلام الخصم في انفسه كيف كان في كيفية الضمان فارتقب وتأثيرها ان من جملة صور المشتري
لو كان الفاسد من عدم المعاقبة بل عوضا فلا وجه للضمان لانه مبيع في دفع الجاني فيفسد
في الاذن وفيه وكذا اذا ذكر عوضا لاسمائه لكان المشتري فانه افسد فكيف يقولون بالضمين

ان هذا اذا كان قد ذكره لوضوح العزائم بل قد وجدنا اننا قد دفعنا في ذاه هذا القول
 ان لم يصح عوفاً فكان الدفع على طريقين ان دفعنا على سبيل الجان حتى لو كان عاماً لما بعد
 قابلية العوضية انما اذ عوفاً عدم تقبل تقييد الدفع بالعوض مع العلم باننا قد منعنا بل ليس
 ذلك الا كما علمنا في العبادات مع العلم بعدم الامر بل بغيره على ان يكون هذا معاً ومنه وان علم
 باننا لا يصير شيئاً وانما اذا ورد ذكر العوض فغلب الكلام من وجوب احدهما بعد العلم بقصد وهو ما
 بارادة الدفع الجاني وهو ضامن عن محل البعث والعبارة لا هيته واما بارادة الدفع على ان يكون هذا
 بعبارة العبارة او من غير ذلك فليس كذلك بل العوض في حق بقول لم يصر على التلف بما نأمل فله تقدير
 كون ذلك اجابة عن سؤالنا لا ليقول ما لا يوافق فيه جازين من انما في ان تعلم العلم بقصد هذا
 المستفاد من العبارة الى ان يكون فاننا نعلم اننا قد قلنا في حق العوض في ذلك امره في حقه
 العبادية فيستأثران وهو خارج عن محل البعث هذا هو الكلام في عقود المعاد ومنه واما ما علمه
 كالمعبر بالاعوض والوقف والسياسة والتجديد في العبارة في قوله بغيره وانما في العبارة بغيره في
 المال والربح والوكالة والوصاية ونحو ذلك فما جاز في حق من ان كان العقد فاسداً فغلبت
 المعنوية بغير العلم ما دل على ضمان اليد وكون اذن المالك على من يخرج العقد واما على من يطلو
 فلا اذن كما ذكرناه وبالمثل انما هو المذكور فيها بقوله العقد الفاسد في المعاجلات في الجانيات
 اي لو لم يكن امر اخر يخرج عن الضمان ولكننا قد خرجت بقوله ما لا يضمن بغيره ففاسد ونحو قوله
 في ذلك في مقتضات الضمان والاشارة الى محتملات هذه الفتاوى وبما ان المراد منها انما
 للبحث في تقييد البضائع والمثليات فيها المورثات ان يراى ان كل عقد يتحقق فيه ضمان لو كان صحيحاً او
 ضمن فيها لو كان فاسداً اذا تلفت في حق الاصل وهو قولنا انما لا يضمن بغيره ففاسد بقوله ما لا
 وعكسه وهو ما لا يضمن بغيره ففاسد في محتملات الامانات كالوديع والاسواق والمضاربة والعين
 ما دون مقتضيات الحق الجاني لا عوض فان كل ذلك غير مضمون في الفاسد كما في النص والاشارة
 فترق الثاني ان يراى ان كل عقد يحصل الغرامة والخسارة في حق احد معنيته ففاسد ما لا يحصل
 في فاسدها جاز عليه وما لا يحصل في حق احد من فاسدها اي في كل حال في حق احد من المعني
 في كل المعاديات فان المال الموهوب كما ينفك من المنة في الصحيح يمكن في الفاسد فيحصل العكس
 بالامانات التي لا خسارة فيها صحيحاً او فاسداً في الحقيقة الاولى على النص الاول النص منها على المعنى
 الثاني في الحقيقة الثانية في الثاني المعنى منها في الاول الثاني ان يراى من بيان عقد الضمان
 جازاً وقدرا في الفاسد كما يصح معقول ان المال الذي يضمن في الصحيح يضمن في الفاسد بما يضمن

بغيره في الصحيح يعني المصحح المحسوس لا من المثل الرابع ان يكون لبيان الضمان في العدة اذا اكتفى بالمصحح
 ونحوه مستحقا للغير ولو كان معناه ان كل عقد يضمن في بيده يتعلق في نفسه اذا اظهر ملكا للغير مع
 فاسد انما كان بمعنى ان يراى ان يكون ما لا يضمن في المثل الرابع في دفعه واما ما لا يضمن فاسداً ايضا
 انما اصله ان يراى ان لا يضمن في حق الغير لا في حق نفسه في النص فلهذا في الفاسد ما لا يضمن ان يراى ان لا يضمن
 النص لا يضمن في السابع ان يراى ان لا يضمن في حق الغير لا في حق نفسه في النص فلهذا في الفاسد ما لا يضمن ان يراى ان لا يضمن
 في حق نفسه في الفاسد كما يضمن بالمصحح والعوض في البيع والاعراض المستفاد والاشارة الى ما لا يضمن
 ان لا يضمن بغيره كما جاز على الجاني ان يراى ان لا يضمن في الفاسد بما لا يضمن في الفاسد بما لا يضمن
 يكون بعض المصالح كما يضمن لو كان العقد صحيحاً فكذلك في الفاسد وما لا يضمن في الفاسد بما لا يضمن
 والاشارة الى ان لا يضمن الا في حق نفسه عاينهم من العبارة من انما يضمن في حق نفسه ومن مقتضى
 لما يضمن من سائر الامور كما هو في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 كلامه من ان المراد بالموسول هو العقد فانه قال كل عقد يضمن بغيره ففاسد ونحو قوله في حق نفسه
 بغيره ففاسد بغيره في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 فانه في تركيب الفاسد لا يضمن على من تأملها والحق على المثل الرابع اي بغيره ففاسد بغيره ففاسد
 جاز في حق نفسه بغيره عن حق العبارة ولو كان الفاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره
 العدة والمضاربة في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 وجاز ان لا يضمن بغيره ففاسد في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 الى العقد المعلوم من المثل الرابع فانما هو بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره
 المثل الرابع المحسوس فلا يتحقق في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 الاضمان في الاولين يضمن الاول بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره
 ذلك تألف من المثل الرابع في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 فلا يضمن الرجوع قبل ان يضمن في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 بخلاف ما اقره في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 بغيره ففاسد في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 سواء كان في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 عدم التأمل وان ثبت على ما حقق قبله ان يضمن في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه
 فيكون داخل تحت قولنا لا يضمن بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره ففاسد بغيره

فيه ذلك ونحن نقول انه لا يصح سلبه والقدر المستلزم متساو ومنفصل قلنا بالاول فليكن عدم الضمان
مقتضى اتيقن بدلا على الوجه الذي وقع منقوص عنه او يجب انفع اليه كما قلنا لما هو الذي يشارك في المنقوص في
او المنقوص في الطرف من المالك لا يترتب بيع او الاستحواذ ويخوض لذلك وان قلنا بالما الاختصاص لا يتحقق
انفع للمالك او نقله ناعه الى مكان آخر لبيع المثلث الا في الواقع الذي هو في الموضع ويخوض لذلك
ما الاختصاص يقتضي احد المتضمنين دون الاخر فيحظر بالبال ان البيع الوحيد الاستاود في انشاء العديك
صرح في انشاء الكلام ان قاعدة الاختصاص موجودة في المصنف ولا في اقل صورة جعل المصنف موهبا
لا يتطابق على قاعدة اللفظ نظر الى ان اللفظ الاحسان صدق على احوال النفع او يخرج من مدته على
المصنف فلا وجه للتخصيص الثاني ولا يقل من المساوي ولا في اقل من ذلك من جهة عدم تحول
اللفظ من جهة عدم استيفاء الموارد فان المواضيع التي ذكرناها لا احكاما يقتضيها النفع كلها اختلفت
فانقلح الضمان بل ان الله ان الضمان فيها ما احسانا كما لا يخفى في انصرف بها الى غير ذلك من الامور
من ذكره بل يقتضيها قاعدة الاحكاما انما منقوص او لم يوجد دليلا ودليل قاعدة الاحكاما والظاهر
منقوص او لم يوجد دليلا ودليل قاعدة الاحكاما انما منقوص او لم يوجد دليلا ودليل قاعدة الاحكاما
التي هي اصل في الاحسان بالمرق وهو متشكل اذ هو عين جعل المصنف موهبا في الاحكاما ودحا
حزب القادر ويمكن ان يقع ان يكون منفع اليه على ان الغير احسانا انما يكون في صورة وضع المصنف ولما
في صورة جعل المصنف فليس ثباته ليدل على جعل بل احوال النفع انما هو الشيء احرى يتعلق الضمان بالثبات
اليدل على بيع بعد ذلك الاحسان المتأخر منه في نظر وهل الاحتياط يدور على الاحتياط او الواقع او هما
معافون عن ان يقع في الالاف في المصنف عشر مصادق كونه في الواقع كل ما احسانا انما هو في الواقع
ذلك في الواقع وضعه في المصنف احسانا الامامان والظاهر ان محتاجا في الواقع غير الاحتياط
بانه الاحتياط كان دليلا على كونه في الواقع وانما المصنف لانه المتأخر في لفظ الاحتياط لوزن
وضع من واقع انه في الواقع كان الوقت كل فعل في ذلك احسانا ام لا في وجهان والذكر
يقتضي النظر اعتبار المصنف في لفظ الاحسان في ذلك غير كونه في الواقع وضعه في المصنف
في صدق اللفظ كما يقتضي المعروف في ما كان صدقه الاحتياط واقفي انما صدق في الواقع وكان في وجه
هو داخل في الالاف موجب لعدم الضمان وتحويل المصنف في الكلام السابق والله اعلم
موضوع الاحتياط في احوال بين امكان اعلام المالك وعدمه فلا يخفى من ثبات اليد في
المصنف وان امكن اعلام المالك في وجهه تحقيق الاحتياط انفق الثالث جعل المصنف
عدم حصاره في جعل المصنف في الواقع يقتضي الضمان من جهة الكشف عن عدم الاحتياط انفق الثالث

الثالث بانها جارية اذ بان لا فرق سببا فخرها لانها انما هي الحسن وان كان سببها ما لم يفرق بالذوق او
الاصل الا في صاحبها وعلامة ذلك ان لا يفرق بين هاتين اشكالهما وهما من ذكرنا في باب اللفظ ونحوها
من سائر الامانات انما هي غير ذلك لان الجوهر صاحبها والفرق في ذلك ان الصانع مع جعله اربابا
ذلك لان صاحب اليد يتشكل من المالك والمال هو اربابا لانها تخص المالك ومع ذلك حكم
نحوه فغيرها كغيره من هذا النوع مع كون الاشخاص في الفان والذوق انهم انما يتكلم
بالفان هناك من جهة كون التصديق احيانا ثابتا في الفان بعين تحقيق الاشخاص هناك مع
على الفان لكنه ان ظهر صاحبها فهو متضمن بعينه وان ظهر فمقتضى ذلك ان الصدقة فليكون
الرب صاحبها او ما يدور الفان فلا احسان اذ لا يمكن احذ ما لا انفس والتشكيل بينهما
لان احسان اليهم لان الاشخاص امر غير ثابت في المقام نعم لو كان الفان مع عدم احسان
الوصول الى المالك فلا شبهة في انه احسان اليهم لان الاشخاص امر غير ثابت في المقام نعم لو كان الفان مع عدم احسان
نعم لو كان الفان مع عدم احسان الوصول الى المالك فلا شبهة في انه احسان اليهم لان الاشخاص امر غير ثابت في المقام نعم لو كان الفان مع عدم احسان
كلما رتب الاحصاء اليه اعماهم على ان الحسن لا عين كاهو هو قول الذي وقد بشرنا ان
ان الفصل ايضا يدل على ذلك ومزدج تحت هذا القاعدة ان ارتفاع الفان عن حاكم الشرع
ومن عدل المؤمنين ومن سائر الاولياء والامناء لانهم يحسنون مع قطع النظر عن الزمان
لهم في ذلك من جهة اسباب الفان اسقاط قاعدة الاستيان فان الامين لا يحسن
لما لم يفت فيه ما دام باننا على ما هنا على ان القدي والتفريط ومن هذا الباب عدم ضمان
الورع ومن عليه الحق اذ المتع صاحب من يقصد بكون الوصول الى المالك او عدم ضمان الدابة
والمرجع والشرط وعامل المضاربة وعامل المزارعة والمساكات والمساكين والمساكين والمساكين
والوكيل لا ينفذ من مال المولى ولا الملتصقا بالنقط مع الشرط والامانة ضمان ما لا يشرع
والامانة المالكية عبارة عما كان اذن المالك وتسلطه في ثبات اليد عليه بدونه المالك
المالك كالتقاط دابة الاولياء على مال المولى عليهم من حاكم او وصي او اربابا ومن لا يشرع
فانه استيان من شرع بما للمالك على اذ كونه في الحسب المعد بعد اذ لم يشرط في اذ لا يد على
محصول المالك ومنه القبول الذي يخلطه في الفان والمال الماخوذ من يد سارق او غاصب بدونه
المالك والمالك والظن كلام الفتاوى ان الضابط في الاستيان وجوبه اذ من اشر المالك
في وضع اليد او التمسك فان كل مقام يحقق فيه ذلك فهو اشر في باب الامانات في مقتضى الاحكام
وهذا الشكل من جهات متماثلهم حكموا احصاء المقبوض باليوم على قاعدة على اليد مع

فان قيل لما لم يرد على ضرب من نفسه على وجه الاعتناء مضافا الى ما يظهر من اجماع الاصحاب
على ذلك بحيث يستدلون في حق الضمان بان المال قد تقدم عليه منها في مسئلة عدم جواز
رجوع المشتري من ابيع الفضولي بمتبع عليه بالفضولي في صورة التلف فانهم يقولون انما
يبرهن على عدم ضمان الفضولي وعلوه بان المشتري قد تقدم عليه ذلك وضمنه في اقدم المشتري
بالاخذ به وضمنه في صورة معارضته الكامل مع المتأخر كالمشتري في البيع فان دفع مال للضامن
تقدم على تلافى ماله فلا ضمان على القاضى ولا يخصص بالمعاضة بل يلوذ به عنه او اعادته
وان كان هذا يفتقر سببا في عدم الضمان ومنها في صورة ما رجع المبيع عن الاعارة
في رضى لدفع او بناء عليه او حرره او نحو ذلك فانه لا ضمان على المبيع في هذه الاعراض لان من
من يجرى امر على شيء مستعار قد تقدم على تلافى ماله ويصرفه ولا يصدق به هذا الغرض لان
الغرض وانما يفتقر في المعاضة والمستعير قد اختلف في تعيينه في حكم الحكم الشرعي قد تقدم على
تصرفه وفي المسئلة خلافه فانه يصدق به ومنها في ارتداد الزوجة مثلا لدخولها في عقد
على ابطال مهره واسقاطه ومنها اسلامها فانها اذ اقرضته على اسقاط مهره مع عدم بقاء
عقدنا النكاح بالاسلام الزوج قبل نقض المهر وفيها في ثبوت الزوجة فانها تقدم على اسقاط
مهره مع عدم ثبوت النكاح بالاسلام الزوج قبل انقضاء العدة ومنها في ثبوت نكاحه اقدم
على اسقاط نفقتها ولا احترام لها ومنها اسلام الذي في المهر من المهر لثبوت نكاحه اقدم على سقوط
ثبوتها وليس كان في المهر ومنها تلف مال الغاصب بدفع المصنوب الى المالك من اية في المهر
بيان ان يجوز ذلك فان ذلك قد تقدم عليه الغاصب عليه فان الغاصب لزم بذلك كما في قوله
عدم ضمان مال الغاصب لقاصب المهر في المصنوب بآراء متصلة ووصل الى ذلك لما لم
لا تقدم على تلافى ماله انصرف ذلك على ما رجع وقام ما رجع وقاصب ونحو ذلك بالتمسك الى
ما يثبت على حاله من الاعراض وتكون النفوس والاطراف كلها انما ما قد اقامهم على ذلك على
التسليم والسرور ما لا يجرى منه من المهر لثبوت احترامه من هذا الجلب عدم ضمان المهر في المهر
مقرض منها ما جاز فان مسئلة الاعراض مخرجة عن عدم كونهما في المهر لثبوت احترامه من هذا الجلب عدم ضمان المهر في المهر
والكلام في ذلك ملوذا يحتاج الى عقد بالثبوت في كتاب وبالحال فهو اية داخل في الاعراض فان
المالك ما عارضه قد تقدم على عدم المعنى ونحو ما جاز لكل من اخذ في حرجه من كونه بذلك
مقرض لان معنى وان كانت اذ انتفعت كلام الاصحاب بطلع على وارثته في القاعدة الاولى في حرجها استرنا
على الاستحسان وبقى الكلام في توطئة ما لا يضمن بغيره بفساد به وبها المراد من تحت القبض

قدرة

القبض بالقبض لفساد به وبها سائغا ذكر وجوب عدم الضمان في هذا الباب فنقول ان الضمان
الذي لا يضمن بغيره ان كان من الامانات كما لو يدين بيمين ان يبقى في قاسية ايضا بل كان الضمان
لمصلحة المالك لا يفتقر فيها لوجوده السابقة في عدم الضمان ولا يفتقر بين الضمان والفساد ولكن هذا
الكلام لا يجرى في الكل فان امانة الوفاء والسكنى والتفويض والعارية والشركة والمضاربة والملاحة
والمسافات ونحو ذلك لا يمكن ان يبقى ان كل مقبوض بذلك انما لمصلحة المالك وان كان له وجه آخر
اي في الجلب يثبت هذا القاعدة بقا عدة الامانة مشكلا في بعض احوال من وجبه لعدم امكان جعل امانة
امانة وان قلنا ان عدم الضمان انما هو من جهة اذن المالك فمزد عليه بخلاف احد هما بخلافنا
البرهان ان مجرد الاذن لا يثبت الضمان كما انقضاء وبقا ونحوها ان الاذن قد يتدرج بصحة
الاعتقاد كما ذكرناه في ضمان المقبوض بالفساد نظر الى ان الاذن حصل مثلا في ضمان الجبة فان
فقدت فعدت بغيره المخصوصية ولازمة الا انقطاع الكلي لا ينافي ولا يثبت به في الكلام
في غير مقبوضه المعاصرة كعقود العوض من هذه الجبة فلا يمكن القول بان الاذن هنا مطلق وهذا
مقتضى ومن ذلك يظهر الجواب لو قيل انه اذن في التلف بل عوض فلا وجه للضمان لاننا نقول ان
على ذلك التقدير لا يفتقر الى تسليم الاذن على تقدير التلف وان قلت مع العلم بالفساد فلا يثبت
في عدم الضمان لانه اذن على كل حال قلت هذا يفتقر ما سبق من الكلام في عقود المعاوضة وبقا
يمكن ان يبقى بغيره لان يكون ذلك مثلا امانة او قرضا او علم بفساده لكن كما نرى من هذه
كما في العارية وان فكيف اذن على تقدير وقوع هذا الشرع فلا يعم سورة عدم وقوعه تقدير جبا
بانه على ما قلنا ان ذلك من باب قاعدة الاقدام لا شكايته بان الاقدام انما هو على فرض
صحة العقد وما على فرضه بطلان الاقدام ان يبقى الامانة قبل التصرف والاطراف والمالك على كل حال
على انه لو تلف في يد القاضى ضمان عليه وليس له نشاط عليه وعلى ذلك فلهذا العقد وان كان
سقوط الضمان ويمكن ان يبقى ان العدة في هذا الجز من القاية وهو ما لا يضمن بغيره لا يضمن
انما هو الاجماع وان امكن ادراج تحت الاقدام ايمته في وجبه ونحوها في وجه اضرار في القاية
اجازت من هذا المشط لا ما لا يجرى وانما ادخل فيهم الضمان لثبوت التدرج في بغيره
من جهة المشط الضمان فانه حجة الاسلام ما قبله والاصل في ذلك الجز المحذور ان المالك
بالقبول المروى عن العامة وانما من التدرج وهو صلى الله عليه وسلم لا يملكه وروى البخاري
في دفعنا ما يملو من غيرهم انما هو من الخطاب في المطلق امر في الشرع فلا يثبت في
الاسلام خليفين فانما في ذلك الوجه ما نقول قال كان تحت حتى على ابن ابي طالب ثم نجا

والوكانتم

عليه من غير ان يخصص عليه الفقه في حق هذه الاشياء ما كان قبله من غير ان يخصص عليه ما
عرفت هذا فاما انما هذا المقام يقع في عقابين احدهما بالنسبة الى كون الاسلام يحتمل عدم
بالنسبة الى انما فانما التي هي محل البحث وتاثيرها بالنسبة الى هذه المسائل لا بالنسبة الى ما
من غير انما انما المقام الاول بالنسبة الى انما انما نقول انما انما انما انما انما انما انما انما
يكون لا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الغير وهذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
غير كالدعوات الصريحة في بعض افراد الماهيات كالحق وكفارة ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه
ويظهر ذلك ان كان في هذه الاشياء نوح وما شئت وما شئت وما شئت وما شئت وما شئت وما شئت
الاكلاف والنجاة بان الدين ونحو ذلك وتاثيرها ما كان من الامور كالكوفة والاحسان
والشكر واغلب الحكماء رأت وعلى التقديرين في الحكماء انما انما انما انما انما انما انما
عليهم سواء كان في الدين او ليس كان في الدين او لم يكن في الدين او لم يكن في الدين
الاسلام موجباً للنجاة فالانعام ستة اذ عرفت هذا نقول ان الاصحاب انما انما انما انما
سواء كان في الدين او لم يكن في الدين او لم يكن في الدين او لم يكن في الدين او لم يكن في الدين
الحقوق لا التي وان كان في الماهيات كالحقوق انما انما انما انما انما انما انما انما
التفصيل بين ما كان في دينهم موجباً للنجاة او لا في المقامين وبالمجمل فلهذا القامعة في كل دينهم
في غاية الاجمال ولم يتبينوا له الا في حق خاص في اهل البيت فلهذا في اهل البيت
العقل في ذلك ملحق بالدليل فلهذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بينهم وبينهم والظاهر ان الاسلام يجب احكامه في جميع الامور فلا يجب عليه قضاء العبادات الدينية واداء
المالية التي تعلق بها من غير انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
عن الجبري انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الجبري انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الظاهر ان الاسلام يجب على الانسان من حيثية الاسلام ما اذا اسلم الكافر في الشيء الذي شئت من
به على بقية الاسلام من حيثية دين الاسلام فيسقط عنه ما اشتد منه بسبب كفره ويمكن الجواب بان
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في الواقع لان الدين مشروط بانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

فلا ضمان من جهة مبر الاسلام وان لو حفظت من جهة الاسلام لانه مكلف بالفرع فهو يسقط ما
بالاسلام الجبري وانما انما الحقوق المشتركة بين الدين وبين المخلوقين كالكوفة والحج ونحو ذلك كله
من جهة الاسلام وكلام الاصحاب انما الحقوق في المخلوقين فقط لا يمتدون بها الى ما لا يمتدون بها
موجوباً لبقولهم ان الكافر بالاسلام وانما الحقوق المشتركة مع اعتقادهم به كما لو كان يعتقد ان
من نذر شيئاً لغيره يجب دفعه اليه ولو لم يدفعه سقطت الوجوه السابقة في العمل الثاني ويجوز
فيه الاستحالة الذي سبق ذكره ويذكر بما قرأناه هنا لا لتدبر وانما الحقوق في المخلوقين الصفة
مع اعتقادهم به في دينهم كالدون وضمان المقصود ونحو ذلك والظاهر ان الاصحاب عدم سقوط
ان الرواية لا تنفي الظاهر الى هذا الغرض فان المتبادر من العبادات وهو غير بعيد عما
ما ذكرناه من الوجود من اشتغال الذمة بهذه الاسباب ليس من حيثية الاسلام فان مقتضى
كل ذلك والظاهر ان الشيء الذي يثبت في دين الاسلام والعبادات بالكلية لان الحكم ما
منه او موجب لعدم الاعتقاد به فالاسلام يجب ذلك لان كل انسان في حالة الكفر يسقط بالاسلام
وان كان يعتقد ذلك ولم يكن الحكمها فانما انما انما انما انما انما انما انما انما
بينهم وبينهم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
فمنهم ان يسقط انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
النظام ولا يدخل في حيزه النظام ولا يدخل في حيزه النظام ولا يدخل في حيزه النظام
الامور مقرها حكم به العقل وجرت عليه بقية الجبري بدل على سقوط ما كان مدخله للدين
في ذلك ولا يرد هذا الاعتراض على ما ذكرناه في الاعتراض الثاني والواقع من كون الدين الذي بهم مشروطاً
فلا يثبت ولا ضمان لان دين الاسلام انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
اعلم احكام الدين في خطا بالشرع في كل المقامات فانما انما انما انما انما انما انما انما
دخول ذلك تحت الجبر لا يقتضيه عدم دخول ذلك تحت الدين فكل برهان وسبباً حقيقياً لما بيننا من عقاب
بينهم وبينهم كما يعتقد ان قتال العدل فيه القضاء وكونه الدين على العاقلة مثلاً فاسلم احد الضالاء
بعد استقرار الدين في نفسه فعل يسقط عنه ذلك في الاسلام ام لا يقتضيه جبر الجبر في القول في المطلق
الاصحاب ان حقوق المخلوق لا يسقط عدم سقوطها لا يوجب هذا الوجه المتقدم في الاعتراض من
عدم كون ذلك من جهة الاسلام والدين فالاسلام لا يدخل الدين فيه غير هذا لا بد ان يبين
وكون الدين على العاقلة يثبت في الشرع ولا يلزم من مقتضى العقل ذلك فليس في دينهم الذي
والغرض ان الكافر كان لا يعتقد ذلك فلا وجه لعدم سقوط القول بحكم في هذا الغرض من جهة

الفتور بعبارة اخرى وضعا والاولا ايضا ويجعل السقوط مطلقا اما في الكافر او في
 تحت المزار الكافر على ما يراه بعض من تقدم ويحتمل عدم السقوط لاعتبار شرطية الإيمان المانع
 عن حصول الإعتناء وفيما اذا لم يفتقر إلى استصحاب التكليف لما في من يقول بالآيمان ويجعل سقوط ما لم
 يكن مستقرا به في حاله في الحالف بالكفر في نفسه المقتضى وعدم سقوطه ما كان معتقده لما لو لم يكن
 معتقده ويجعل سقوطه ما في غير معتقده مثلا ويجعل سقوطه ما لم يعتقده أصلا وما اعتقده ما لم يعتقده
 خصوصا اعتقده والروايات المستندة في باب تركه وجبرها فان كان في الحالف والمسلم خاص في
 المستبعد لا يقتضي القاعدة عدم السقوط وان كان الحالف بالكفر معتقدا وجبره والظاهر الاستصحاب
 به في تركه وفي غير الحالف ايضا وعلى الكافر لثبوت من الحالف في وجهه فلا ينبغي له ما قد سبق في
 الحكم الدال على اللطف بالنسبة إلى الكافر لعدم الملازم فأيضا ان الكافر المختل للإسلام كالخوارج
 والعتلات والنواصب فليست بغيره وذلك اذا دمج في الإسلام خطا طلاق الأصحاب انما انما كان
 والوفى في هذا الحكم وهو مشكل لان الشاهد من الجزم مناهو الإسلام المسيء بكفره في الدنيا والآخرة
 فيه ويمكن الممانعة في هذا الحكم بالتحالف بين النواصب فانهم من جملتهم فأيضا ان يفتقر عليهم في
 الحالف من الجدل فحكم هذا القسم من الكافر على تركه وتوابعه ومما لفتنا ان الكافر اذا أسلم فالحالف
 اذا استلزم هو في ثباته عينا في الكافر من ان الحالف توفى ما يشرع في صلوة وآمن في ثباته كخوفه
 غير من العبادات ويجوز في الكافر أيضا الصوم فأيضا لو سلم في تحريمه ومما هو له ما يثبت
 من المضطرات أصلا في القول بالحبس الحالف انهم يفتقر لهذا القسم من هذه الصلوات ساقطت
 عنه الملة ويجب ما سبق من ثبوت ما يقع فيه في حق الحالف في الإسلام واليهما حتى
 أو لا يجب مطلقا فلا بد من التيقن بهذا العدم وليس اداءه وقضاءه لا يترك قبل الإسلام بها
 بها صريح وجوب احتمالات والوقوف بالدليل هو الأوسط وراجعا ان الحالف لوليات المؤمنين
 أو اسم الكافر قد مضى من وثباته معتقدا وانما حالفه من المشركين حالفه من المؤمنين وهو لا يكون
 حالفه ليعقوبه هذا التكليف لا يقتضيه حالفه من حلق الخطأ بقبول الإسلام فيكون داخل
 في عموم الجزم من ترك الخطأ في فوات الوقت الموسع لاستصحابه اشتغال الكافر بالثبات في ترك
 الدليل لهذا الغرض والاشكال الثاني بان هذا التكليف واحد في سقطه بالنسبة إلى الجزم الأول
 فقد سقط بالنسبة إلى الثاني في ازالته فيه فحقا ان يكون الإسلام كما في خاص عدم سقوطه هذا
 التكليف من أول الدعوى والا فحق السقوط سيما بعد لحظة ان الواجبات الموسعة بام
 العزم من غير سبب أصلا الزلزلة وقضاء صلوة اليومين بغيره فأيضا من ذلك من العبادات والنفقات

والنفقات فلو كان لا يجب أن يقول ما الإسلام حتى ولو سبق من وثباته اعتقدا والاولى ان الكافر اذا أسلم
 في شهرين فلا يثبت عدم وجوب قضاء رمضان عليه في حق الواجب الموسع ما لم يعتقده
 وبين غيرهما سيما في لحظة ان قضاء رمضان موسع يجب لخصته إلى رمضان الا ان كان حالفه
 يجب الا جزاء ما لا بد من التيقن من جبره سقطت الصلوات الا ان من لم يزل الساطن على الحالف
 من الشهر كالمالك والوكيل والوصي والولي والامير ويخوذ ذلك الاذن انفسه في التصرف وان لم يزل
 من احد منهم ذلك الاذن عبارة عن خصته المالك ومن يملكه في التصرف ما تباين بينه وبين
 يكون قبل التصرف وهو المسمى بالاذن وقد يكون قبل التصرف وهو المسمى بالاذن وقد يكون بعد ذلك
 ويصحب بالامانة وتخل بها كما قد يكون من غيرهما وهو ما دل عليه اللفظ بالمطابقة فتقول في تصرفه فيما يلي
 ما شئت ان تكل من طعامي او تكل من ثوبي في دارى ولم يترك من انما الصريح التمكن مع التيسير في الا
 الاخر هو داخل في الصريح كما اذا اذن في التصرف في مجموع امور كل منها جزء منه فان الاجزاء
 ما في ثباتها بالنقص من الكلام لان يبقى ان يكون الاجزاء معدلة لخصتها لمجموع التركيب لا تستلزم
 ولا لا تصرف لداخل ويخوذ ذلك من اللفظ الدال على ان لا يخل الاذن بالانفس ان الاذن على كل جزء للتركيب
 لعدم مركزه من اذن الاجزاء ثم انما اذن فيه تركيب من اجابته الاذن وتظهر ذلك ما قلناه في ان
 دلالة الامر بالواجب على وجوبه جزا يستلزمه لكن يبقى شيء وهو ان من يزوج ذلك من النقص
 بموجب اوجه في الالتزام وقد ذكرنا ان الالتزام عبارة عن اذن الغير فيكون الغرض داخل
 تحت الغرض مع التيسير داخل فيه والذى اياه ان مله من الاذن الصريح ما دل عليه بلفظ
 اللفظ بعبارة اخرى ما كان اللفظ والاعلى في مرتبة الكلام واللفظ لا يبعد من الخطأ حتى يصح
 فينبغي له الاذن بالقول يعني جميع ان يقر ان فلا فاذن يقول في لفظ الاذن سواء كان هذا
 بالطائفة او النقص فان المدلول يقتضي داخل في الصريح وليس مراد من الصريح هنا سببه
 الدلالة على ان كان الالتزام اذنه قد يكون مرتجا بل المراد من الصريح ان يكون المدلول مستقفا من اللفظ
 بمقتضى وخاصة الاذن في ذلك لا يفتقر إلى ما استفتا من لا يخطئ التركيب فيقول المطابقة للنقص
 دون الالتزام وقد يكون بالغير وهو الاذن المستفاد من اللفظ لكن بعد الالتزام باللفظ
 او الغرض او العادى وما يلزم بحيث يجرى عليهم المأذون من ذلك الرخصة ومثاله انما انما انما
 الرخصة في ذلك يدل على الرخصة في الصلوة في نية المصنف بالالتزام وتكليفه ذلك وتكون
 في هذا حال والمراد الغرضية لها البتة الدالة على الرضا بالتصريح كما صدقته والقول في هذا انما انما
 في عبارة اخرى لا يثبت توجب ما يخطئ الاطلاع على هذا المالك بوجوبه متعديا لا يخطئ

مع احتمال عدم الحجة الاشارة والحكاية الا في صورة القطع وامام القدرة على الملاحظة والاستكمال
 هذا الحق لعدم قيام مقام الملاحظة امتكاز في سائر الاسباب والعقود والقياسات متشكلا لا كقضاء
 بهما في الظاهر ان حق الادلة ثبتت على اعتبارها لا في الاشارة والحكاية وهذا اذا كان حصول الحق
 فكل من اعتبار حصول القطع العادي بهما ليس بجيد لان كان الحق من شاهد اما شاهد هو
 اية واعلم معك كلف الملاحظة والاشارة في وجوبه ليس بجيد اذا امكن ان يكون له شاهد
 افعال لم يبق دليل على اعتبار وجوبه ان عادة الناس على غير معلوم ولا بعد امكن شاهد افعال اذا ايضا
 حتى يدخل تحت دليل الاذن فيقتضي القاطعة في قوله وان كان ظهوره بغير حيا لا محاسبته
 تحت المكان للصورة وبغير دليل على ان شاهد افعال ايضا كافي في ما يترتب انصرف ولكن وجوبه منهم
 خصوصا على اعتبار القطع وهو الاذن في الاصل وامام عدم مصادقة الواقع فان كان قطعا قطعاً
 بالرضا فلا سبب ان صاحبه مذكور لا عقاب عليه لا ينتج التكليف بما لا يطاق وان كان كالمقام
 الدليل على حجية كلف الملاحظة والاشارة في قولهم كالمقطع والممكن شاهد افعال اذا كان الركن معتبر
 مع مصادقة الواقع فيقتضي مصادقة الواقع في الاولوية فبما لا يرد من ذلك كله بل ان المدعى في دفعه
 التبرير الدليل المعتمد على طيب انصرف مصادق في الواقع ام لا وما لو كان هناك فقط والاشارة
 ويحتمل ان لا يحجب الوضع على الرخصة والرضا مع القطع بان يترتب ان في قلبه فان كان هذا
 اكره بعضه ان يعلم ان كلامه هذا ما شق عن اكره بذلك فلا يجوز التعريف قطعا لعدم تحقق دليل الغرض
 وعدم صدق الاذن على ذلك اية وان كان من حياء ويخفى ذلك كما هو الدليل في الواقع بين الناس
 فالحق ان ذلك اذن في رضاء والقطع بان ذلك الحيا حيث لو غلب وطبعه ما رضى غير مصر لان الاذن
 دليل الرضاء اعم من كون الرضاء للناس او للرب او للرب او للرب او للرب والفضل جلي بفتح الهمزة ذلك نعم
 صورة الاذن الصوري مع القطع بعدم الرضاء كونه مكرها لا يجوز فيها التعريف بل المقام الثاني
 في الحكم الوضع وهو رفع الضمان فنقول ان الاذن اللاحق للقرن قد يكون سهوا في الابداء بحيث اضر
 يقول اذمت لك ثيابا حلت من القرني وتجاوز عنك وتكون ذلك وقد يكون اذا اضمن الابداء ومعه
 ولا يترتب افعال والقرنين بين كون ذلك بطريق احسان او اضرار وكل الاذن السابق قد يكون مشتملا
 على نفي الضمان وقد لا يكون مشتملا عليه ولا اذن الغير للتمثل على نفي الضمان قد يكون مشتملا على نفي
 الضمان قد يكون اذنا مطلقا وقد يكون اذنا محملا او اذنا عرفت هذا فاعلم ان اذنا قد توافقت الاستبان
 اذ الاذن بفتح الضمان نظرا الى ماهية الرخصة والقرني هو اعم من كون رضاء من ابداء
 رضاء اذا تقيقت الموارد غير الاذن كقولنا ما تحقق مع وجود الضمان كافي للمعتبر في الرضاء لا يجوز

والمتقوس بالبعد الفاسد والناقص مثل الضيق في المعاديات والمال المضمون لما دون في بقاء
 ويحصل المال اذا تصدق بمرئ المال المأكول في المحنة والمال التالف في الصانع والطبيب
 والمكاري والملاح ويخفى ذلك وكذا المال الذي يبدله الزوج قبل النكاح لزوجته ويعطيه كايها
 او امها وبغير ذلك من اللباس والمطعم والمساكن فانها تعلق فانه معتوض باذن الزوج لرجاء فاقته
 التخليج وبغيره في المهر بشرطها بالتركة يضمنه بالملوقة فانها معتوض على ما يضمن مع تحقق الاذن
 ان الاذن بقوله مطلق مستقط للضمان ساقطة فنقول الاذن اذا كان معتبرا بعدم الضمان فلا يثبت
 فيكون مستقطا المكان للرجوع لعدم الضمان دليل الكلام في المحنة التي حصلت الاذن منها مستقطا او غائبا
 فان مقام احراز في الحجة فيه ولا فرق بين الاذن اللاحق والسابق في ذلك اما اللاحق فانه في
 الحقيقة يكون ابراء لا لا يخصصه لقطر بل يمتنع بكل ما دل على اسقاط الحق واما السابق فانه استكمال
 قد يتقبل وهو ان يترتب عندهم ان اسقاط ما يوجب لا ينفذ كان ضمان ما يوجب ليس له ان يترتب
 ان الرخصة اذا اسقطت نفقها لا تسقط لانها تخرج من تحت يورثها وليس يثبت في ذمة الزوج
 حتى تكون قابلا للاسقاط كذا البراءة والاعانة من اجل ان كان كل فقوله يترتب المالان
 بعدم الضمان على اسقاط ما يوجب لان الضمان انما يتحقق بعد انصرف او الاتلاف فلا ينفذ الاسقاط
 قبله وبغيره ان هذا ليس اسقاطا للضمان من الرخصة حتى لا ينفذ قبل بل لما كان الضمان انما يترتب
 على الاتلاف والبدل يخفى ذلك اذا لم يكن ذلك من ضمان المالك للاداة الدالة على حياها الغير
 برضاء نفسه بمعنى كون المال الذي يباح صاحبه كمال القرني في عدم الغرامة عليه هذا الاذن
 لموضوع الابداء حتى لا يفسد الضمان لانه اسقاط على فرض ثبوت ثبوت رضاء كون الاذن
 المستبعد الضمان مستقلا مع قطع النظر عن اذلة الملاحظة والإجماع ان من المعلق ان الضمان
 انما هو لا حزاما لا مسطرا على رضاء فاذن رضاء فاقطع احراما له رضاء فلا وجه للضمان
 الاذن المعتد بالضمان فلا يثبت في ذمة الزوج ولكن يبقى الضمان على ما له من رضاء وادله وادله
 له وعدم الملازمة بين الحلية وعدم الضمان واما الاذن العاري عن قيد الضمان وعدم رضاء
 الذي ينبغي ان يثبت فيه فنقول هذا الاذن لا يجرى لغيره في امر من يقتضيه سقوط الضمان فغيره الامثلة
 التي ذكرناها من افعال مستتبعة مع وجود الاذن اما خارجة عن القاعدة بدليل امر بدعي ان الاذن
 فيما ليس بجرم اما الضمان وان كان الضمان مستقلا من الرخصة الحالية او الاذن الجرمي الضمان
 لا يرفع الضمان وما ذكر من الامثلة على القاعدة وما سقط في الضمان كالفائدة ويخفى ذلك فانما
 هو على انه الرخصة على عدم الضمان والمساكن ما تعاض فيها الاحتمال الا ان كان اعتبارا لا يخلو

[illegible]

فلا ريب ان وقع مثل هذا في انزاع من دفع قيمة قليل فاعا هو مثل بحيث لا يكون تفاوت بينهما
في الماتية وان كان اصل المبيع الاصل كونه مثلاً فمما قد بحثنا في الخطأ على الامر في تعيين
القيمة اللازمة في الدفع اوجب دفع القيمة وجوبها على وجهين امد هو وجوب اصل القيمة
مقتبة اصل المال المضمون حيث يكون شيئاً من اعيانها غير متماثلة اذا قدرا مثل فانه يرجع الى القيمة
مثل لا قيمة للمال المضمون في الدفعة لانها المضمون الآن دون اصل المال والعرض من التغيير
من تعيين القيمة لا يربط في امتلاك الحالات على المال المانع الموجهة لزيادة القيمة و
والنقصان بحسب الاراء والاباير وتختلف الاحكام بالنسبة الى سببها لضمان قتر يد
في بعضها وانقصت في اخر وكل في ضمان المثل الموضوعة في ضمان فبما جعلنا الايضاح فلا بد من تعيين
القيمة المضمونة من اعيانها اقتضية الاول وهذا الحق كما ينبغي في قيمة الاعيان المضمونة تكون
قيمة السجلات في قيمة النافع والاعيان كانت قيمة اعيان الاعيان وانما المانع المذكورة
في بار بعض الصفقة وكل قيمة الاوسا المضمونة كما ان في العيوب نقصان المظنونة وانما
مضمونة بالقيمة وبالكل كما لا يضمن بالقيمة سواء كان عيناً او صفقة او بعضاً من احداهما
لا يضمن ارباء الاعيان لا بد من تعيين القيمة التي تضمن من القيمة المختارة بحسب الاول
والاكثر والاحوال فما اتجهت ثمة احداهما في القيمة بحسب الاحوال الظاهرة على المبيع في
القيمة زيادة وفي العين كما لو كان المال المضمون مثلاً او المضمون في العقد فاسد ثمة عشرة
الصفقة ثم صار ثمة يوم التلصق مثلاً او عينين لثمة او اوطول او نحو ذلك وكل المانع فاما ما كان
عند وضع اليد عليها فيها خمسة فمثل في العين خمسة كالواجب زيادة ثمة في الصفقة وكل
فان العيب لا يكون زيادة ونقصان يختلف باختلاف اقية التفاوت والمعي بالاراض وعلى هذا الضا
والقيمة تقتضي النظم هذا العرض ضمان على القيمة في ضمان كانت سواء كان الاصل عرض ثمة لـ
بحسب تقسيمه المتناول في اول ثمة كما اذا اقتضت العين بعد الذهب الى ان تلت اقتضت ثمة
العيب الى ان ارتفع او بوسط العيب كما اذا كان بخاضاً فاما في نقص ثمة بسبب خلل العين بال
بالزيادة والنقصان السوي نظر الى ان كل واحد من هذه الاحوال مضمون على صاحب المبيع
فان تحت يد قيمته على اليد هذا الغاء كما في اصل وكذا في دليل الاثران كما في
من اصل ارباء ولذلك لوجع العين المصليها بعين ثمة لكنه مع نقص فيها بخرال او بخر
ذلك بغير النقص والعيب في ذلك كالمبيع من هذا الامر ان اثار ثمة الايدي على مقتضى
ما لا مضمون للحالات متفاوتة من زاده ونقصه فوجبا اختلاف القيمة فمن كان من ارباء

القصة التي هي الجزئية التي هي الجزئية هو كما لمستظهر في هذه الجملة وان كان اللفظ التركيبية قد عرفت
 في القصة كما عرفت على ما في شروحه في بعض النسخ ولكن في ذلك فلا ريب ان نوات احد الجزئين قد يجب ان يكون
 بمقتضى حقيقة الهيئة التركيبية في اللفظين وان كان احد الجزئين قد لا يربط في زمان بمقتضى ان كان في زمان
 اجتماعهم مع زمان نفس الجزئية وانما سبب كون الاجتماع في زمان في ذلك كون بين الجزئين
 كما لو كانا معقوبين او مقبوضين بالعدد الفاسد ومنه ان القبول بالاجزاء في تلك احوالها في اليد
 اليد انما هو من كونها احدها معقوبان ومن الاخر كما ان القبول بالجزئين وان كان في وقتها
 بعقد زمان بالقبول في احوالها التالف فاسد نظرا الى ان على العرض قد مات في يد احد
 الجزئين وهيئة الاجتماع وهي معقوبان كما لا يمان في الثاني وان لم يدخل الاجتماع تحت يد
 في صورة عيب الواحد لكنه يقضي الواحد في تلك الحالة الهيئة الاجتماعية يقضي ان الجزئية
 الانداس ويقضي هيئة الاجتماع بالقبول في التالف وانما البحث في معرفة القبول في وقتها اجتماع
 ثم يبين ان احدها معقوبان في الاجتماع بين حقيقة الهيئة المجمع هو حقيقة التالف وهذا هو الضابط
 الياس في معرفة الجزئية في صورة كون الهيئة لها مدخلية في زيادة القيمة لا يستظهر ان ذلك في المعنى
 معتمدا على حقيقة زمان في هذا منهما ما في حين علم من ذلك ان حقيقة الامر هو التالف وليس في الواقع كل ولكن
 هذا الضابط ليس له اثاره بيان الحقيقة في القيمة الحقيقية بل انما هو لاستسلام حقيقة القاتل في الجزئين
 والهيئة التركيبية لا يربط في كون هذا الظاهر كما في ذلك انما بالقبول في تفاوت قيمة الواحد الياس
 من حقيقة المجمع المركب هو حقيقة ما عرفت من حقيقة وهيئة وذلك وانما عرفت في هذا الضابط ان
 التالف في صورة ما اذا لم يكن الجزاء من مال ذلك وهذا الاستكمال لا يربط في بالقبول في حقيقة
 كما لو كانت مستقلة بالقبول وانما هي حقيقة تركيبة ملوكة تامة معقوبة في غير ذلك وانما هي حقيقة
 اما لما لا لا احدها القبول في الامر في عقد واحد في امر احدها كما هو مورد في هذا القبول
 غالباً بانما في جهة وقوع العوض في مقابل المجمع المركب لا يمان في ملاحظة التركيب في انما بعض
 على انما القبول هو انما هو العقد في الاستكمال ان مال كل منهما لا يستقيم حقيقة انما
 فلا وجه لغيره انما هو في هذا من غير انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة
 القبولين لا انما هو المجمع حتى يرد في حقيقة التركيب وذلك واضح ولا يخفى في كلامه انما هو حقيقة
 انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة
 هيئة لا يحتاج الى انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة انما هو حقيقة
 معقوبة على القالب ان كان فالقالب تلك القيمة ولا يحتاج الى جميع نسبة احوالها الى المجمع

المجوع بل يقوم بالكلية لما لم يكن على انفرادة ويكون مصفوا على انفاصله ان كان ما انفصلت
القيمة ولا يحتاج الى الجمع ولا المستبعدة وذلك وان كان في تمام جميع بينهما بقدر ونحو محبت
صانها لحيته معصودة في الوصفين فان لم يكن ملكا للجزئين بل ما هو شي حاصل فيهم المكين
وهو انما عليها فكيف تقوم بقيمتها منفرد من اذ بها النفس ليس في الزاد منفرد بل في الزاد المجوع الذي
ما زاد احد هاتهما يجوز ان يطلق فيل بعد فليكون النفس المميزا ما زاد ثلثا شيئا حقيقة وهو ان
المشتري والحاجة الاجتماعية فليكون النفس على المشتري بقدر النفس مستقيمة احد الجزئين الى القيمة
واحد الاخر فيدعى بالبيع مثلا وكان ذلك على المشتري واعطاء البائع ما هو اقل من حقه
البائع مالكا قيمتها انما وان زيد على البائع في قيمتها كقيمة البائع حصة وقد عدها البائع
ورفع المشتري النفس مثلا مستقيمة فلو لاحظ قيمة الواحد التي يطل فيها البيع لعدم امانة يد مستوية الى
القيمتين لمكان بالصف في تفاوتات انما هو الصف فيكون ان يرجع المشتري ثلثا وربعه ان كان
منه ربعه لانه لو طبق الاخرى قيمته انما وان يرفع عند البائع ثلثا مع ان قيمتها بقية ماله
الثالث بازاء هيته هي ليست ملكا له وقد فانت على المشتري فكيف باعها بالبيع عوضا كما ان
ما ذكره القوم لوفر من المجوع فلو رجع تلك النسبة لعدم ان يرجع المشتري على البائع ثلثا وربعه
انما هي حصة البائع من الثمن ويقر عند البائع انما وان يحفظ يكون ايضا طرا على ثمنه
فان القيمة الرئيسية على المشتري عدم بقاها للجزئين عند المشتري لا بعدد القيمة ماله وقد يقر
خ و زاد على ماله وهذا الحق غير يرد على القول من نظر الى ان مالا حصة قيمتها مجمعة مالا حصة
بالمشتري وهو مال البائع منفرد او يرجع المشتري على البائع عبارة التفاوت بين مالا البائع
لقيمة المجوع يكون عدلا ليس في ظلم على حد ان الجزئين الذي بن بقاء في يد البائع حتى انما حصة
من زيادة الثمن الذي هو حصة على القيمة التي هي حصة الواحد فان الواحد هو فعل جملة ما كان الاثنان
بازاء مال البائع والاثنان بازاء مال المالك الاخر والواحد بازاء القيمة المركبة لان قيمتها نصف
قيمة واحد من الجزئين حيث ماث على المشتري حاجته ثلثة فقد اتبع من الثمن ثلثا وربعه ثلثا
هو مقدار القيمة ويسبب من زيادة الثمن وبق عند البائع قيمة مالا الاثنان ونسبة الزيادة
الثنان وهو ثلثا فندرج في هذا الحق يرجع ما تخيل بعضهم بمر بقاء لثا وهو قيمتها بمجموع ثمن
يقوم مال البائع منفردا وبقاء مقدار نسبة ماله الى قيمة المجوع في يده واجمع القيمة الى المشتري
فان ان كان ماله الاصحاح من ثمنه مالا احد هو منفردا هو مال البائع بقرينة قوله في اخذ
من الثمن ثلثا النسبة فلا يجب على حكمة الاصحاب في حال من الاحوال على ما استدلنا لانا

الامر الى كافي على من يقيم الفضاياهم يقولون بحجة الامور وتبين كونهم مصاد لولا كذا كذا
ولا يربط ان الشايع انما من المصنوع كما يكون ناسا لمجه خاضعة كالفقا وخو يكون على عامته
ايهم وذلك تابع لكيفية التصب والاشابة وعلى هذا القياس ثانياً ومن الغيبة فانهم يمكن كونهم
العلوم والمصنوعين بالاجسام مالا حظرة مالا من الادلة على ولاية كذا كذا على ان هذا يقتضي العلوم والاشياء
الادوية والادوية على ولاية كذا كذا على تمام احوالها الامعاء المصلية وما فيها من الاشياء كذا كذا
يرى على خلاف وهو على كذا كذا ناسا لاجتماع الامعاء القائمة على حكم الواسطة العزلة القابل للتحقق والادوية
بالاجتماع على القاعدة جميع كون الامعاء على ان كل مقام ادليل على ولاية كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
من نفس برهانها ان كل فيكون كذا كذا على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والاجتماع على حكم واضح كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
على كون كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وما انما التصور في كذا كذا في هذا الباب مما عاود في الاخبار من كون العلماء وروية الانبياء
المعنى ودرى رداً بكثرته ولكن الكلام في ولايته على المدعى بعد الاشارة من صدور التوفيق
المشهور في الرواية الصريحة في بعضها فتقول في قولهم فلا بد من العلم بالاشياء ان كل منصف
البرهان من كذا كذا ان الانبياء كان لهم الولاية على اربعة مظاهر الامكان حكم الله على هذه حقيقة
ثبوت هذا المعنى العلماء ايضا وهو المدعى ويرى على هذا القصر من الاخبار ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاشارة الى الانبياء تحقيق كون المراد من العلماء الاوصياء لانهم وروية الانبياء دون العلماء
من الاشارة كونهم دون واسطة الامعاء الواسطة والادوية كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لا يكونون الاوصياء وروية النبي مع الواسطة فيكون الامر من جهة الواسطة على كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ويجب على العلماء على الاوصياء ولا يربط ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بالاشارة على العلماء على الاوصياء وروية كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كتاب مستور ثانياً ان المتبادر من كونهم وروية الانبياء كونهم واديين في العلم ولاحت في ذلك
اذ ليس العلم الا على العلماء ولا تخيل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لا تخيل من نظر العلماء وعدم وجود المال عند كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
روية العلماء وكفى بذلك شراً له وما انما على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاخبار بان الانبياء لا يكونون دياراً ولا دياراً وما يكونون علماء فانهم من كذا كذا كذا كذا كذا كذا
العلم من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

الولاية لو كان كل فرد من افرادها وارثاً لكل فرد من افراد الانبياء لكان يكون العلماء ان يعلموا
ولا يربط من الانبياء وليس كل بلاطة التورع علماء امه كل منى واديت لذلك النسخ فيكون علماء كذا
الامته واديت النسخة فقتضيه كون الجماعة واديت من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لكل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الكل قد برر ويمكن ان يقال ان الظاهر من الخبر العموم ولا يجعل على الاوصياء بل يمكن ان يقال ان الاوصياء
ايهم واديت عموم العلماء فيكون نسبة الواسطة الى الجميع ولا يثبت في كون ذلك حقيقة فلا يلزم محاور
حتى يرجع التصريح عليه مضافاً الى ان كل منصف هذه الاخبار يدل على راداة الامم من الخبرين
على راداة خبر الاوصياء من خبر العلماء ولا خلاف في راداة مقام مدعيهم والاشياء عليهم من راداة خبر
الاطراف لتوارث على العلم فتوجب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ارادة العلم بمرئيه من الخبرين انما يثبت لانها على الولاية من جهة الامم من المعلوم ان ولايته التولية
على اربعة اقسام من باب حجة علمه بالاحكام والاشياء من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
فتبين ان في حجة الجواب من هذا الخبر ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
فتبين عليهم ما كان عند النبي من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
لما عند النبي صلى الله عليه وسلم من العلم وحكم كون كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
العلم من الخبرين وعدم وجود الخبرين يوجب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
المتيقن لما يقع من ذلك ومنها ما ورد من ان العلماء امضاء اوامراء اوامراء كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاسلام كما في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
وهذا من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والعلم من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
في مقامه على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
رجال الولاية اللهم الا ان يقال ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
حفظ الاسلام وله وجه بعد اتصاله بتدبيره واديت على ان العلماء خلفاء رسول الله واديت
في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عند اهله على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
للنبي من الشيطان والولاية على اربعة مظاهر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الناقطة الثانية من ظهور اربعة الاوصياء من العلماء لانهم خلفاء العلماء وخلفاء خلفاء العلماء

فان لم يزل في جعله ما كان كما يدل على انفسه والمقام مقام اهل وتكبر ويمكن القول بان التكبير المتكبر
 في حقه لو كان له اجماع وهو يصدق بالجلية بحسب ما ذكرنا من هذا الامور الثلاثة وان كانا انهما
 ما ذكرناه اذا تعدد الاول والآخر وتعدت حتى كما ذكرنا في قوله للعدد اعطى اوليس ايم مط
 او في الامور الثلاثة لا يتدبر في حيز ويرجع الى الثاني في وجه وجوده بل في القول وهذا عتبات احدها
 فيجوز ان يصدق للعدد ايضا هو بغيره كما لو كان موجودا مع متيق الوقت وعدم امكان التصديق
 كالحرف من ماله الينم لثقتة بقدره وحده لان هذا هو الاكلام في حيزه على ان لا يصح
 على هذا الجواز وجوده من الاول ان هذا الضيق مع امكان التاخير وعدم الوصل الى الحاضر
 واسطة بل لا يصح ان يكون مفرقا لا يصح على الاول ان يكون مفرقا في الاحتمال من دون تشكيل وكل
 احسان جازم العقل والظن فلا ضمان على ايضا والثاني قوله في لا يقر بما لا ينبغي ان يكون احسان
 فانظر الاستقار كون القرب اذا كان حسنا كما يرد هذا على ليس الخطاب للحكاية خاصة بل لظاهر القول
 واذ انيت ذلك فيقال ان الينم ثبت في حيزه بالاولوية وعدم القول بالاعتكاف والثالث قوله تعالى وتعالى
 على البر والتقوى والقول الاستحباب فضلا عن الجواز والمخرج من ان مرضا هذا داخل في الاشارة الى
 دون مشيئة غير ذلك من لثة الحية والمعرف في كلامه والخط ذلك وان كان خصوص الجرح بالاولوية
 فيمن مات من جرحين ومياق ما مضى ان قام جرحا بغيره فيشر في ذلك فلا بأس به وانما في هذا
 الباب فلا يقال بالفرق ولا يرد الاشكال في ان ذلك اذن من الامام ثم الكلام فيما اذا يمكن هنا
 لان الظاهر الجرح بغيره بالاشكال الشرعي لا اذنا في الفرض خاصة وله خطا بغيره في قوله من ان
 لثمة حكمه لا اذن في الاجزاء بقصره وانما هو في جماع على الجواز من دون تكبر كما يظهر بالنتج منها
 اساسا ومن هذه الواقعة لا يجب في كون واحد مكلفا او بخصا ومما يشهد بان الفرض
 الخارج اليه ان جعل الله ما هو للخص لا ما هو للغير فيه وجب لاختلاف الخبر اكل في ذلك كفاية ومنهم من
 المؤمنين ثم يقول قد لا شرع على عدم ولاية الكافر عدم اعانة الفاسق فلا يجوز ان يكون
 من الشرع في ذلك فيخصه عدول المؤمنين وهذا هو الاكلام فيه وما في وجوبه بغيره في الصفة
 المذكورة في قوله لان لجماع الاحباب على ذلك فانما اية المعاهدة وان من جهة ما خرج ولا يكون
 وجب ولا لا في المخرج المخرج والمخرج في نظام سياسي قبل البلاد الخالصة وجوده ما ذكرنا في ذلك
 عرفنا هذا القول هل للعدد ولاية اذا تعدد كما هو في قوله في صورة الولاية ولا يسلط
 او لا تعدد يستدل عليه بغير نقل السبل من المؤمنين وهذا احسان وفيه ان كونه احسانا انما يسلط كما ان
 هناك معة لا يصدق الا في ذلك وفي ذلك الفرض سلطنا جواز الضيق ما في صورة امكان التاخير

التاخير في التسلط الى ان يتمكن من هذا لا يشرع فلا يكون مفرقا احسانا اذ قد في تمامه الاشكال ان احسانا
 التاخير غير ان يتم بالتعريف في الاستصحاب لا يجوز احسانا بالدهم وجب الضمان مع الفرض والى
 الاشارة الى ان الجواب عن هذا ولو فرض صدق الاشكال في كل اشارة الى ان لا يتصور له مضافا الى ان
 من اشارة الى الجواب على عدم كونه مثل ذلك في حكم الاشكال في فرضه محمول تحت اسم فذلك في قوله
 بعينه اذ لا يحسن في المعاهدة على البر والتقوى وهو قاصر من وجوده احسانا مع كون كل تقدير فيها للمعاهدة
 على معاهدة على البر والتقوى لعدم صدقة في ما بيننا من كون ذلك معاهدة على البر مع التمكن
 من تكبر ولو انما اشارة الى اخر كما هو الفرض والا فمخرجان تقوى كالمعاهدة في الاستصحاب وتكون كالمعاهدة
 على البر مع ان ليس كل بل يدور مع ذلك في المالك ومن يحكمه وتماثلنا ان الكلام في اثبات الجواز
 والاية لا يثبت ذلك بل قيد الجواز او الاستحباب بل والجواب من جهة كونه عاثر على البر مضافا الى
 عدم التمكن في جعل هذا الخطاب للكامر في المصلحة الفاسقة والاعمال الفاسقة في الجواز تقوى
 الفاسق اجتمع من مخالفة الاجماع كما نلت في الفاسق في هذا المقام بالاجماع والنص في ذلك
 من ذلك يكون كل احد مكلفا بالمعاهدة على كل من تقوى لا الفاسق في امواله فيزول لظان قوله تعالى
 وتعالى في اسوة ببيان حكمه حقيقة معني ان بعد كونه في تقوى فالمعاهدة مطلوبة وهذا المخرج
 به العقل والدين في اية الفاسق حتى يخرج الفاسق في الكافر من هذا الحكم كذا في البر والتقوى في هذه الآية
 مع ذلك على الامة لا يجوز في جعل المقام وان فرض كونه من البر والتقوى في غاية اطلاق يتعقب
 الى انما في اية الفاسق في تقوى فقول المعاهدة لتبنت فانه بل على وجهه طائفة كل معاهدة لا
 كونها ما هو في الجواز والاستدلال في هذه الآية على ولاية العدد لخالص الوحيد وتلك ما بعثنا
 من ملة الحية بغيره في هذا الاشكال في ان يمكن التسلط بها الاول ما مر من قوله في هذه الآية
 ظاهره كون ذلك بل انما حكم شرعي هو جواز ما شرع العدد وسلطه تسلطهم على ذلك والاولى
 عليه ظاهره فانه قاض بالجواز وان امكن الرجوع الى احكام اجتنابها من المطلق بقيد معنى انه
 يجوز ان يفرض مع عدم وجود العام وخاصة مع ان سياق الفرضان على اعتبار عدم وجود وهو
 المخرج في مثل ذلك التصريح فيكون تعقيل لا يتقبل ولو لو ردنا في الامر بغيره والعدد بغيره على
 فرضه التقوى ولا يتخلل عليه بغيره فيكون لا يمكن التاخير الى التمكن من هذا كما ان ذلك لا
 في جواز التصرف فيه كما مر في قوله في البر فسلطوا لوجهه ومن بعد ذلك كون كل واحد على
 فيما هو في الامكان التاخير الى التمكن من هذا كما مر في قوله في وجوده المتعقب في الموضع وجوده في
 عاود في ذلك الاستقصا من المعصم والى على التبع وهو محمول في قوله في العادة مع عدم وجوده في بعض

ان يرجع اليه سؤاليه كان من ان صور الحق الواحد من ممكن فيه الوصول الى الاول كما لا يمتنع من
الامور التي لا يجوز فيها التأخير والجلل من قبلها على ما لا يمكن التأخير فيه في حال الصعوبة في
اورد ما من الجزاء في الوصية مع عدم وجود الوصي وهذا ما علم عدم امكان التكميل من الوصي كان
الامام في ذلك الوقت لم يكن يسيوط اليد وجزء لا يلائم في مثل هذا المقام الذي حصل لياس
من الوصول الى الوصي لعلنا يجوزوه وهو من المدعى اجبا او لا بان الفرض ان هذا الجزاء هو ما حكم
في وصية لا وصي لها وليس قضيت في تلك الواقعة حتى نقول بان ذلك لعلنا كم صورة الباس ولا
ربان في جزاء الوصية بدون الوصي بل لياس من انما هو قابل لصوره كما كان الوصول تابع
المقرب والكل ما ورد على الصورتين وهو المسمى والذات في ذلك في باب الوصية ثبت في جوفه
القول بالفضل الثاني قوله تعالى المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فان هذا لا يدل
على نبوت الولاية لبعض المؤمنين على بعض اخر يخرج مما لا يكون مولى عليه كما لا يقع الرشيد كما
القادر فضلا بالادلة وما يمكن مولى عليه تحت الدليل وكذا خرج صورة وجود الوصي الخاص
او العام المانع من ولاية العدل من حيث هو عدل بالادلة وبقي لياق وقد عدا في حقيقة الولاية
ولا يمتنع على بعض وهو محتمل لادارة البعض المعتبر كالاب والجد والعم والخال والوصي ونحو ذلك في
اي من كان له على الولاية العدل والمؤمن مطلقا في من كان من ابناء الولاية البعض الا بغير حتى
ثبت ولا يمتنع العدل ويمكن الجواب بان في البعض لتكثير اراء في البعض المعتبر في الواقع خلاف
الظن يحتاج الى قرينة وهي في المقام متقدمة ويروى ان الظاهر ان الكتاب الولاية القرينة وهو
قوله بامر من بالمعروف وينهى عن المنكر كون المراد بالبعض هنا انما هو قائل الحق له ولاية لاس
واللهي وجواب بان الامر بالخير والي والنهي واجب كفا في لا يختص بالحكم بل يجب على اهل الناس كفاية والظن
من الولاية ان الامر من بالمعروف والنهي عن المنكر المعتبرين صلوة هم العدل اولياء المؤمنين
ليس كان ولا يخرج انما لا يثبت ولاية العدل على اهل الغالب مثلا او يمكن كون الغالب شيئا
من العدل الامر من والناهي لانا نقول ان لا يثبت ولاية العدل على اهل الغالب كون الغالب شيئا
غير العدل بل لا يثبت كونه اولياء بعضهم بعد ذلك فيعلق بغيره وليس هذا امر يختص بالعدل
ويروى ايضا ان الولاية من اثبات ولاية الامر بالنهي ولا يثبت في امره تعالى بامر من في قوة
النهي للولاية والامر بالخير والولاية الاموال والنفس ويمكن التمسك باطلاق كونه اولياء بعض
كون ذلك مقيد بل في اللفظ كونه عدلا وهو قد يكون كونه قديرا لا بد من هذا الاختصاص كما تميم
بعد القول بالفضل بعد نبوت ولاية العدل على الامر بالنهي مما مع امكان ادراج المقربات

المقربات واحد وهو يجوز ذلك ايضا في النهي عن المنكر فانه بعد نبوت ولا يمتنع على ذلك ثبت في
بالاولوية فضلا من عدم الفرق لا يمتنع ان الظاهر للمؤمنين هو السلم المعاد في الحق كما كان عليه
الولاية الاخرى والمناقضات والمناقضات وهو من العدل والفاقد فلا وجه تخصيص المعاد
بالاولوية لانا نقول انما الاجماع والعدل على ان الفاسق لا يمتنع من قبله في حال الصعوبة
والصعوبة والغالب ونحو ذلك من خارج الدليل لا يمتنع ان هذا مستلزم تخصيص الولاية في الغالب
اكثر من العدل كما يدل عليه قوله نعم واكثرهم فاسقون مضافا الى ان الواسطة بين الفاسق
والعدل موجود فهو ايضا خارج عن النهي ولا يمتنع المؤمنين شيئا ولا يصحبا في السلفا ونحو ذلك
كان الخارج اكثر مرات وهو قبيح فلا بد من ازالة معنى اخر كما نقول ان هذا ليس من باب التخصيص
بل قول المؤمنين بعضهم اولياء بعض فيكون نصيبا للمؤمنين قبيح وفي مولى
عليه وهو كذلك ولا يمتنع هذا ولا تخصيص ولو كان الصبيان ونحوهم داخلين في الولاية كما نعت
المعنى المولى عليه يخرج البعض الذي ليس بمولى ولا مولى عليه يخرج تلك الولاية هذا الفرض
والجواب عن من الولاية اثبات خصوص ولاية العدل لولاية مطلقا فان ثبت له خصوصية بغير
يقر على إطلاق ولاية من الولاية اثبات خصوص ولاية العدل لولاية مطلقا العدل وتامان ان
كون الخارج مما لا يمتنع اثباته لغيره ايضا في حق ونحو ذلك وكونه لا يعد وجبا للعدل ولا يجوز
فضلا من كونه اكثر لانه في ذلك لو كان من باب التخصيص وتخصيص اكثر انما هو للاستحقاق العرفي
وهو تابع للمقامات والاعتبارات كما لا يخفى على المستبحر لا يمتنع في حلق الولاية وليس
فيها ان ولا يمتنع على ما لا يمتنع في حق اخر لانا نقول المتبادر من إطلاق الولاية في مال النفس
فاذا قيل فلان في مال النفس متبادر من امره في مال النفس بغيره كما هو المتعارف فتدبر وهذا
الاية استدلال الاحكام على ولاية العدل ولا يمتنع كل ما يمتنع في قوله وهو حق في حال الصعوبة
تعلق النظر عن النظر بغيره في الحقيقة والاعتبارات لغيره في مقتضى الولاية المؤدية بحجها بالولاية
بالفرض كون مقتضى الفتاوى ان كلما كان احكامه وليا في افتاد ونحوه في الولاية تعدد
ولا يمتنع في هذا القول ان بعض الولاية الشامل للمواحد وصريح جزاء الوصية فانه جعل الولاية
للفترة فاجوز بعض عاير الاحكام باعتبار التعدد لغيرهم بل فقط العدل ليس من ارجحها
ولو اختص به ولا يمتنع على صورة تعدد الحكم وعدم امكان التأخير تأخير الفرض الى من يمكن
من الحكم او من حيث يكون مندرجا تحت ادلة الحب والمعادنة مضافا الى ان الولاية من
الكان العود في النظر بغيره في مقتضى ولكن المختار ان مع تعدد الحكم فالاصل ولاية العدل

في كلامه على كونه لا يلازم الاخرية الدليل كالتفصيل او الاعراض وتكون ذلك
المفردة في الشيء من جهة البنية على المدعى والعين على المنكر في مقام الدعوى ويدل على هذه الحالة
مضافا الى اجماع الاصحاب على الجواب في الشيء المنفي عن ملاحظة سند معتد به في العامة وانما سترها
بالعقل وهو قول على في هذه البنية على المدعى والعين على المنكر في القاعدة بحسب الدليل والفتوى
وانما البحث في بيان المراد منها فنقول ان السبب ان الدعوى مما لا يتحقق هناك لم يكن مدعى
ومعنى هذا يقتضي على معرفة الدعوى وهذا الاحتمال اعتبارا كون الدعوى على ما ذكره في
اعتبار كونها معلومة لم يثبت وكذا اعتبار كونها بحيث لو احضرنا المنكر لكان للمدعي بغيره
هذه الامور وليس من ضرورة القول بانما بالثبوت فيقول هل هذه القيود مأخوذة من لفظ
المدعى ومن لفظ خارج ذلك قيد وعلى الاول قيل هو حقيقة شرعية او اصطلاحية للشرع
او معنى شرعي وهو قول القائل فيجعل ان يقر ان لفظ المدعى قد صار حجة شرعية وهذا المعنى
لما هو بمعنى كونهما معاً للقيود لا رتبة المدعى مع ما يتحقق من الاصل والحق لا يرد
تجلى فيكون شرع ولا ينافيه وهذه الحقيقة قد ثبتت من استقراء الموارد وانما سترها في الروايات
حيث بين في الشرع حكما يتوجه البنية والعين في الواقع ولان المراد بالمدعى هو الذي يتحقق كون
ذلك حقيقة شرعية للشرع مع استعمال الشك في الواقع لا يتحققا بل على المعنى القوي والعرض لا يلازم
الانقضاء المعنى العرفي مما لا هو جامع لهذه القيود المذكورة فالحق الشرعي انما هو على طبق العرف
ولا يحتاج في ثبات ذلك كله الى ايراد خاص ومحتاجا لما هو اعم من ذلك كستره في ذلك المعنى
الاطلاق ويحتمل ان لا يعم مقوله وانما ثبت اذارة هذه القيود من دليل خارج من نص في معنى ذلك في تفسير
النظر لعل ان لفظ المدعى كلف المشكوك في على معناه القوي وليس له حقيقة شرعية ولا معتبر في الرواية
مدعى الفصل وعدم تحقق التوقيع المذهب من كلمة الاصحاب والامن النص مع بعد النقل في تفسير
استعماله وانما هذه القيود استنبطت من مذهب العرف حقيقة او اطلاقا من دليل خارج والفتوى
يقع في امرين احدهما بالنسبة الى القيود الاخرى فنقول ان كان المدعى والامانة يقتضي الاثبات
اثبات ما يرد على شيء واحد فلو قلنا ان هذه القيود كلها هي انما لا يرد على واحد منها شيئا او اثبات
شيئا اخر فلا يثبت هذا الا اذا رجعنا الى ما لا يرد على شيء واحد وهو حمل التزم وكذا لو ثبت كل منهما شيئا
اخر او قلنا كل منهما شيئا اخر فانه لا يتحقق في ذلك الا اذا رجعنا الى ما لا يرد على شيء واحد
القيود في اثبات معارض من الامر وبالجمله لا يرد على شيء واحد في ثبات ما يرد على شيء واحد ولو
بالحيثيات وكذا لو ثبت احدهما شيئا اخر فانه لا يثبت الدعوى كما لو قيل اني اطلب منك

منك عشرة وراهم فاني لست باخذ منك قرشاً فانه غير نافي للدعوى اذ لعل الدائم عند انكاف
او من مبيع او نحو ذلك ولو ان ثبت احدهما شيئا اخر فانه لا يثبت الدعوى كما لو قيل اني اطلب
عشرة من مبيع فاني لست بمشكوك في ذلك لان قوله لا يرد على شيء واحد هو من المعنى الذي لا يرد
على موضوع واحد ولو كان بين المذهب والمشيء مجموعاً فانه لا يرد على شيء واحد من المعنى الذي لا يرد
ليس على شيء من المعنى الذي لا يرد على شيء واحد من المعنى الذي لا يرد على شيء واحد من المعنى الذي لا يرد
ان المسكوك له من الذهب لا يتحقق ايضاً دعوى لا يرد على شيء واحد من المعنى الذي لا يرد على شيء واحد من المعنى الذي لا يرد
المدعى في لعل ان المدعى بما اثبت العرف الذي ليس بأداة الاجتماع فحق ما هو اعم من وجه
لا يرد على شيء من المعنى الذي لا يرد على شيء واحد ولو بالمال انما هو من معارض الدعوى عرفاً
ولغته ولا يتحقق دعوى بالمال الا في ثبات وكلمة هو معارض بصورة مقول في المعنى الذي لا يرد
واما اعتبار كونها بحيث لو اثبت المدعى لكان هناك دفع للدعوى فالتفصيل ليس من معقولات
الدعوى فان كان المدعى شيئاً غير مدعيها وهو كلامه دعوى في العرف واللفظ في الشرع ان
وقع في سائر عليه لا يرد في تفسيره مدعيها ومنكرها مع عدم بيان الحكم في دعوى المدعى في لعل ان
ان الحكم في لعل في دفع من المكان الا في قول الاخر في دفع من دون عرض المعاني بحيث لو وقع
على احد جانبا لا يقع وكذا لو لم يكن دفع بهذا اليه شيء من مدعيها ومنكرها فاعتبار هذا القيد اعم من كون
هذه الرواية في مقام السياسات المدنية لحسم النزاع الموقوف الى كلف ما هم الشرح الى غيره بطريقها
المعروف في المال والنفس العرفي العقل لا يثبت دعوى ذلك ولا يجوز في الاثبات الى الميزة
فيها الا يحصل العلم ولا يقول الى من رد دفعه فاشي من هذه الامور فليست من نظر التمسك بالبرهان
امر يوجب هناك اختلاف النظام وتكوين الامور بخلاف الدعوى المتعلق باحد هذه الامور
فان حسم ما دحض من الضرر بان لا يصح عنها ولذلك يجوز ان هذا القانون انما هو
هذه الدعوى ولا في غيرها وامام حجة اصحابنا في لعل ان لفظ المدعى على الدعوى الكفاية في ذلك
ما لا يقع في ان الغالب الوقوع بين العقلاء انما هو الدعوى المشكوك في نفع كل وجب ذلك
ليس بما يجري الى الخواص والتشاح وخطابات التمسك على قانون العرف في العامة وفي
العقلاء فلا يرد على من يرد على ما من جهة الغرض الخاصة في عقائد الاستنباط بهذا النص
كون المراد منه ذلك لا يرد على الشيء والاثبات كيف كان وامام حجة اجماع الاصحاب على كون
والبنية في مثل ذلك وبالجمله لا يرد على شيء واحد في ثبات ما يرد على شيء واحد ولو
بما لا يثبت فيه ان عدم دخوله في ماهية الدعوى بحيث لا يثبت مدعيها على ما يظهر من العرف

المدعى به معلوم الجنس والوصف والقدار ويحذف ذلك بحيث لا يقع بعد ذلك اختلاف فيظهر من هذا
منهم ان الشئ ليس معلوما بعد الفاعلة فيرجع الى ذكرنا في اعتبار الاول وهو ان المنكر اذا
اعترض الجاهل فقام عليه كراهه او بالبدية عليه ويحذف ذلك من دون تعيين ومن هنا يظهر ان
من المعلوم ما يمكن به التاويل فلو كان متينا في الواقع فهو كالمثل الحيوان الذي في الدار ولا
يعرف بوجهه ولا يثبت ولا ينفى امره في الدعوى فيلزم عدم رده هذه الحجة وفيه لا يمكن التمسك
بالتاويل في دعوى الجاهل فيقول الحق سبحانه اقر من تاشا المعين في الواقع المأمور
في النظر بوجهه في الدعوى مع احتمال ارادة الشدة عدم السماع حتى يقتله وكيف كان فلا ريب
في صدق الدعوى على الجاهل المذكور في إمكان دفعه وتاويله في الاخر ان يرد ذلك
لاختصاص الدعوى بالدليل فالسماع مقيد بالجهل والاختصاص ظاهر في ان السماع من الشاخصين
سواء يثبت الدعوى باسكان الحكم بالجهل كما في الامور ومجرد الجاهل ليس له السماع ما انما يثبت
الادلة فانه بعد اثبات الدعوى المدعى على المدعى عليه العلم بالجهل والوصف فاما ان يقر به
فبحسب حق بين واما ان ينكر فيختلف فيثبتا فالحق في الاستدلال بالاستدلال في دعوى الجاهل
يخرج ريبا يذهب نظر المدعى الى احتياج الادلة من بيان اختلاف الاثر في ان لو طوبى بالبيان فربما يرجع ويثبت
انما يصح في دعوى الجاهل الاستدلال بالعلم المقام من باطل الاثر في ما لو تميزت او تميزت في ما لو تميزت
الاعتناء هنا فلا يثبت في التمسك بالاعتناء في الاستدلال في الدليل ولا يثبت في قوله
مضافا الى المدعى فلا يكون له نصيب في ما يثبت لبيان او غير ذلك من ذلك من من سقط اكثر
الدعوى فذكره في ما يثبت ان بعد اعتبار هذه الغاية في الدعوى يبقى الاستدلال في اعتبار كونها
لأنه اول اصل او كونه امره خفيا مطلقا او كونه في دعوى هذه الغاية في دعوى الجاهل
في المدعى لكن لما كان هذا التعريف للمدعى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ببعض مدعى الدليل لاختلاف في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
في كون المدعى ما ان يسمى به في دعوى هذه الاختلاف في دعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
على اعتبار هذه الغاية في دعوى هذه الاختلاف في دعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
بما هو محمول الطماع ما يمنع من مانع ولا ريب ان الخفاء لا يكون الا الخفاء اصل او كونه في الدعوى
في صورة تداركها في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
على اعتبار هذه الغاية في دعوى هذه الاختلاف في دعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
والخفاء لا يثبت في الحكم وانما المراد هنا ان لا يثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

من الغاية في دعوى ذلك كما ينبغي من الاستدلال في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
شرقا سواء كان من رجاء الى الاثرات كما استعمل في الوجود والعدم والاشغال في الدعوى والاشغال في
العقود والاشغال في الدعوى في الاثرات كما استعمل في الوجود والعدم والاشغال في الدعوى والاشغال في
بعض من هذا الغاية في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
الجهل في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
ان يرد من هذا الغاية في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
الخفاء على حسب الشرح سواء كان كل غرض في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
كأنه شرعا اتم الا يثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في دعوى
شرقا كونه في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
يخفى وسكو تكون المدعى هو التي يثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في دعوى
موتها في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى
والأثر في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
الغرض في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
وبقاء الاشغال في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
بعض الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
مع ان غرضه لو تركه ما تركه بل يطلب بالاعتناء في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
ان هذا القصص من ذلك ان هذا الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
عمر بالتاويل في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
يكون هنا مطلقا لجدية وهو الذي يمنع من زيد لا يقبل في الدعوى في الدعوى في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى
كان زيد لو تركه في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
بعض وان طلب الحق المقترن فيكون المراد لو تركه في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
اعتبار التبعيات وان كان اجد هذه الغاية في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
عليه فاما ما مضى في الدعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
لما لا خصوصية لبعضها على الاخر ولا من ذلك من دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى
اعطاه كذا من دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى في دعوى

من هذا الباب فترجع بعض القواعد عدم سماع دعوى مستبينة اخرى منكم ما اذا كانكم البتة او انما
 لاسات وروايات فان منشاء عدم السماع هو مخالفة القواعد العامة في الجلبين بناء على ما ذكره المدعي على مخالفة
 القواعد المتبعة مما يوجب في نظر هذا الامر خلافه من المبادىء عند الاضافه وان من البعد ان يتنازل هذا
 الامر العظيم لثبته عليه من نظام العالم وقواعد السياسات على امر غير منضبط يخلف عجب لادعاءه وانما
 مع ان بناء الشرح على القسط في هذا الامر كما يبين من جعل السيد الملك في العز والشرف في القوا والحد
 ويخو ذلك وكان المعلوم من الشرح ان تكونه كذا هو المدعي والمنكرين في الملمات فلا وجه لثبته في قول
 احدهما هو حظا لغيره البتة الامن حجة موافقة الاما هو حجة مني هذا شرا في الدعاية وقفا بالكد
 نادر عليه بنا حتى يبين معارضة قول المسلم المدعي ولو بينا على الظاهر المدعي لو كان
 الشئ الذي لا يثبت له بغيره لوضعي بغيره من دون معارضه فكيف يمكن له ان يثبت
 والمدعي في ذلك لا يخفى وان من قد يمد على الظاهر لثبات ما لا يصلح موجباً لكون المدعي
 ما يدعي في حله بل لعل له ان يعتدي ولم يبلغ في المنكره الى الحد يوجب استعارة عقيد للظن
 كما شاع من عقود لفظ المدعي والمنكر حق عقيد عليه في ذلك ولا وجه لاعتبار هذا المظهر بالمره
 ومخالفة الاساليب التي يتولى ان تخلص من كونه في مقابلة المدعي في دعوى فترناه من قدر
 ويحكم الامساج في مقام الدعوى بالخالف معقوط الدعوى وانما في العقد ويخو ذلك ولا
 انما يفرج الى دعوى من كل من المدعي والمنكر مدعيان منكر او مقتضى القواعد في هذا من على
 كل منهما حق فقط دعوى الامر بقا عدة اليقين على من يكون بالجلية في هذه وفي القاطع ككل
 من الطرفين مدعيان منكر او يوجب لاثباته في مقامه او منشاءه في المنكر على كل منهما ان يثبت المدعي
 لا يثبت في بعض صور الدعاوى فيكون احداهما مدعيان والاخر منكر انتقد اعلمكم
 بالبين على المنكر والبتة على المدعي فيضع ايضا في بعض الصول هذه من بالبتة فيكون
 كانه قد ادعى ان منكر ان يحكم في القاطع في دفعه بين التل بين هذين الطرفين اما من امتياز
 الامر في نواحيه بل في جميع كلام الاصحاب فانهم ذكر في كل واحد من الحقوق والاقاعات والاعظام
 مسائل من الشائع عزنا الاستمرار والاضاعه الدعوى ما ذكرنا من اننا الاستكمال في ادراج
 الفروع تحت القواعد فخصهم من صور الشائع المفروضة اما لم يوجع لقواعد في اجماع
 كافي في صورة اختلاف المتباينين في ذلك الغرض كما لو قال احدهما انه حجة وقال الاخر بعشرون
 فالحال لا يجمع في الامرين للخص المجيز بالثبوت المقصود بالاجماع المقول ان كانت القواعد
 فحق في كل من الشري من هذا الباب فترجع بعض القواعد عدم سماع دعوى مستبينة اخرى منكم ما اذا كانكم البتة او انما

تحت القواعد وما وقع في ذلك من اختلاف بينهم كما لا يخفى ولا لغير هذه المسائل امور اخرى
 ان قاعدة من هذا الباب ما احلها بالانعام لتمام في غير المدعي من المنكرين من مطالب الاجرام حيا
 في بعض الفروع الخفية والغير في بعض الصور حتى يبين بها الباق في على هذا على هذا
 انما قد نشأنا سابقا ان المدعي من خالف قول الاصل والاصل ما البرائة والاستصحاب او قاعدة
 النقل وما اما انما الصحيح في الحقوق والاقاعات وما اما انما الصحيح في الحقوق والاقاعات وما اما انما
 الصحيح في المقابلة للغير في الموضوعات انما حجة من من او منقصة ما اما انما انما انما
 اما انما المنكرية في اليد واللب في المراسخ دعوى كل شئ يوجب انتقال زعمه شخص لم يعلم انتقال
 بذلك سابقا يحتاج الى ثبات ومن هذا الباب دعوى ما لقي زعمه او كونه منتفلا لا يثبت
 او من هذا او فاسبا او جانيا او فاسبا لما لا يثبت له من خلف تحت يد او ثباته من العقول
 لا انتقال الذمة بغيره بعبارة اخرى لا في دعوى من يكون الذمة منتفلة مع السكون
 ذكر السبب من ذلك السبب الموجب للثقل ويثبت ان في السبب لا بد من ذكره على من يثبت
 الانتقال لا يكون له صورة اخرى مقابلة لوجوب النقل ولا لو كان دعوى النقل من هنا
 سرى ان التبعة لبعض المتقنة في صورة دعوى لوجبة المهرج اتفاقا على العقد والدخل وان كان
 الزوج انتقال الذمة في مثل العقد الكساح بل كل عقد معاوضة انا اخرى المتماثل وانكر
 احدهما وصول الموضع اليه كما لو قال ابايع هل يثبت هذا المال بعين وثق بغيره فثبت
 ما لك واعطيت العشرة في هذا مالي ولا يخفى لك على فانهم فهو ان الاقرار بالعقد والذكر
 يوجب شغل الذمة مطلقا فقط فالزعم بغيره في حصول البرائة بعد الانتقال لا في اصل المشغولة
 وقصر على ذلك سائر العقود وكذا ليس كل ان يخرج العقد لوجوب شغل الذمة وكذا مع ذلك
 لاحقا لكون العقد وقع على عين معبوضتي بدل الزينة او ابايع ولا يلزم من كون دعوى
 وكذا يجوز ان يكون العقد على مال ثابت في ذمة الزوجة والبايع فوقع العقد اوجب سقوط
 عن ذمته ولم يشغل ذمة الزوج ولا المشتري ومن ذلك ظهر لك ان دعوى السبب لا بد
 ان يكون على نحو وجوبه لثقل في الحقيقة لا يكون دعوى لان القول والعقد على من
 اتفاقا على الاخر في ثبوت فلا بد من دعوى انتقال الذمة او سبب يوجب الانتقال وكذا
 دعوى كل شئ يباح من الاستصحاب كدعوى البرائة عن ذمة مشغولة او دعوى موت على
 او انعقاد اصيل يثبت باصل الشرح او يوجب معين من المكلفين او دعوى بلوغ او طر بايجوب
 او عر من عقول بغيره او دعوى ثلث مال موجود او نحو ذلك وكذا دعوى كل شئ يباح من الاستصحاب

والاقتاعات فيها فاعلم ان الحق كدعوى ثبوت شرط من شرط المتناقد من اذن شرط العوضين
او من شرط العوضين او من شرط الاعجاب من اذن شرط العوضين او من شرط العوضين او من شرط
مفسدا له ودعوى عدم الحق ما هو شرط في الصحة كما ان الحق في بعض العقود فانه بعد وقوع العقد
منها من حيث لا اثر عليه لا يصح منهم بعد ذلك حصول نقضا او بطلان وكذا دعوى وجود عيب في الامور
المعوضة عليها لا يثبت بغير ضمان او يلزم بان العيب هو بوجوب ضمان الغير المالك كالحل
بين العقد والقبض في البيع والوصاية ونحوها معارض باسما لثمة كدعوى وجود عيب في العقود او قبض
او اذن او اذلة من وجبة او قبض او اذلة او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط
من نكر وجوده فاعلم ان العيب ما لم يكن مدعى من جهة اخرى وكذا دعوى ملكية ما في يد الغير او اذلة
في ارض الغير فانها متاثيران لما من اصل وهذه الامور التي ذكرناها يدور عليها اعدا والمساكن
الغير مونة وكسب الاحكام يدور من خارج وانما بان الدعوى او تعلقت بشئ في الذمة بشئ في الخارج
فالامر ما ان يفي ذلك بالمرء او يفي ذلك بغيره شيئا اخر سواء كان المدعي هو من عقد من العقود
او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط او شرط
حيث خلق بغير من كالمشترط فقهه في ضمن عقد او كان متعلقا بعقد كالوكالة او نحو ذلك او عيارة
امر لا يثبت المدعي به اما ان يكون الامر بغيره فيسكت او يثبت شيئا اخر على الاول لا يثبت في غيره
المدعي والمكروه على الثاني فاما ان يكون ما ثبتت باطلا فاعت ما ثبته ذلك ايضا في اقامة
ليكون من اقل الاقل ولا اكثر فيكون المكروه من قبل اقله كما لقي السامع ان المبيع من ثمن قال القدر
منان وكذا لو اختلف الزوجان في امر محبة وعشر من مبيع واحد من نصف واحد فليس على ذلك
سائر الصور في العرفين وان كان ما ثبتت باطلا فاعت ما ثبته اما الاختلاف من غير من شرط
عشر من مبيعة او دار في كذا مع دار في غيره او مرسى من مرسى مع مرسى من مرسى من مرسى من مرسى
كلها متماثل ومكروه بالباقي قد يكون المتناظر ان يفي احداهما مديا والاخر مكرا اذا وقع قول احد
لاصل من الاصول لا يتناول في المعنى المتناظر كدعوى الحلول والتاجيل في العقد فان لم يصب
الى عدم التقييد ووجوبه ونحو ذلك وما لها ان جعلت في رتبته المدعي والمكروه من مرسى من مرسى
لا ريب ان الخارج الشري انما هو اصل لعدم طريق عيرون في استلزام العرفية بغيره بناء على عدم
بالحق احداهما عن احداهما ولا على احتمال الامكان فزعم لا يصح على احداهما المدعي ولا المكروه بالحق
في ذلك كونه ولا ناسا فيكون العرفية بغيره بناء على عدمه بغيره وليد بغيره بناء على عدمه بغيره بناء على عدمه
كلها متماثل فبسط كل ما هما ودرج انما قيل ان هذا مخالف للقواعد لاسانته عدم ثبوت العيب عليه

٢٩٢

ما لم يثبت انه مكروه لمرء عليه العيب وانما لثمة عدم ترتيب الاحكام الا حقيقة المتعلق على ثلثها
مع نسخ او افساخ او سقوط او نحو ذلك ويمكن ان يقال ان الحق الواقي للثمة في اربعة اقسام كانه
منها التوسيع المتناظر بغيره كالمعنا النفع الى نفسه وكذا الاول يكون ذلك مكرا ان يكون احداهما
مكروا من غير مقتول وكذا كون كانهما مكراين بالمدعي فاعلم ان الحق في الواقع اما يكون احداهما
والا من غير مكرا او يكونا متناظرين في الخارج في محله على العرفين الاول لا يثبت ثبوت
العيبين على احداهما ولكن مثبتة بخلافان معا فتخط المدعي فتم لكنه على من وجود البينة لاحدهما
ليشكل الامر عما تقول بعدم صحاح بينة المكرا او لعدم البينة وكذا في صورة التناظرين في محله
كما ان الحق لا يثبت على الدعويان في محله على القاعدة من افساخ او نحو ذلك كما يظهر من موارد القاطن
وتابعها ان على من يثبت حصول الشك في صورة القاطن ومورد متعلق العيبين باحدهما فيمكن هذا
صورة بان احداهما العلم يكون احداهما مدعى والاخر مكرا لثمة في العيبين في العكس في ثلثها على
العلم بوجود مدعي ومكرا في غير ذلك الشك من صلح عريته المدعي والمكروه من غير مدعي ومكرا
ايضا والمكروه مدعى على المدعي في الصورة الاولى فلا ريب في بينة العيبين على المدعي والمكروه
مكرا على خلاف القاعدة فتقتصر على الاول ولا يتوجه العيبين على المدعي في الشك في ثلثها
لذلك وما لم يثبت فلا يمين ونسقط الدعوى به من واحدة على صور الشك كما لا يخفى على من يبيع
اختلاف الاحكام في المحلف في الخارج في الدعوى بالعرفية في ثلثها في العقود واما الصورة الثانية
فصلح مكرا مما سبق فاما سائر صور الاختلاف في قدر العوضين كالشرا والمكروه والاف
والمنفعة او المهر والشرايط كالاختلاف في شرط امر او امرين او الاجل في الزيادة والنقصان عيارة
امر كما كان النزاع في الاقل والاكثر في باب العقود وهي غالب العرفين المذكورة في كل
الاصحاب قد ذكرنا ان العيبين على مكرا الزيادة والوجه واضح وعاقيل في اغلب ذلك انما الخالف
مدعى ان العقد يثبت واحد معين وقد شك في وقوعه كل وهكذا اكل منها مدعي وانكروا
والبينة المدعى مال في الذمة ابتداء فيصير كانهما معا فاقبالا لاسانته القان ويرفع الحاف
اذا امكنت ويرجع الى القاعدة في مثل النكاح والامانة في مثل الجهاد والصلح والشهاد
الثاني في النزاع في قدر الجهاد الزمان ان كان الاختلاف في القاطن في الجهاد في
قلت محبين وفي الاعمال قلت كما تم هذا موضع خلاف فاما كل من المكراين لاسانته وعدم
مرج وان كان النزاع في الاستحقاق كما لو اوصى بثلث ما لم يوصى لباقي محبين فيكون مكرا الزيادة
لا لاسانته بل لثمة وهذا التخصيص يخرج في باب العقود ايضا مع انه لم يذكر ذلك في الفن والمقتضى

فقط

فقدل بسبب على الحاجة على ذلك كلف كذا من الالبسة واللباس من مال الدنيا على الدنيا
 الطرقي في الدين وذلك في الدنيا بسبب ان مقتضى الاعتناء بها ان يكون كماله فان المتعاضدين من
 جهة كونهما متساويين فيكون متساويين في العبادة ونظر التلاوة في حقهم قول احداهما من ربه
 شيء يكون جهة وكاشفا عن الواقع وادعاء من القطع في احوالهم بالحوادث ولا يسلون بعد قطعا
 كلاهما لا يرجح سوي الايمان في البينة بالادلة لا تاتى الا بجماع ولو فرض في رده دليل على جماع
 قول المدعى بحيث يكون نائيا للبين في الظاهر من ثبوت ما فيه فان كان الظاهر مستوفيا للاحكام
 القول بالابينة فلا دلالة على نفي البينة فيك في البينة بغيرها من احوالهم كما ذكره الاصل في مقامات كثيرة
 مع كون النقص طوعا وعقوبة من لزوم تأخير البينة عن وقت الحاجة فانه لا يرد من وقت الحاجة بسبب
 لا ينافي في حق البينة من قاعدة امرهم بكون ما في حق البينة او لم يثبت عليه فبذلك في حق البينة
 من مقتضى البينة من الاصل بغيرها من الامارات المادية كاذنة والحق في حق ذلك مع قول المالك
 في الادعاء على قول في اختلاف الاشياء مع قول الفقيه من دون بينة من العلم واستدراك
 في ذلك المصلح والجماع في هذه المقامات والابدية منها فالحكم من زمانه واخرى ولذلك منع عليهم
 مما هو في حقهم من ذلك في مقام آخر مقتضى القاعدة عدم سماع قول المدعى الا
 بالينة ولكن هناك في امرهم من كل شيء لا يجزى الا من قبل المدعى بغيره في وقت كثير
 من امثلة هذا الباب في العنوان السابق الذي ذكرناه من مواضع قول المدعى مع البينة في احوالها
 فيما لا يعمل الا من قبل من هذا الباب قول مدعي ادعاء الزكوة والحق في حق المدعي اشتراط ان لا
 الوجوب على هذا الوجهين في هذا الباب قول الزوجة المستطعة في الحج بسبب المال في دعوى
 عدم الخوف عليها فكلها الامامة مع دعوى الزوج الخوف عليها فان ذلك يفي الاصل الا من قبل ان
 غلبها لان الخوف لم يثبت في حقها لانه لا يثبت مع دعوى حجة التكليف بعد موت الطرف الاخر
 وصغيرين او كبيرين او مخلصين او ماعاه الى الادعاء في العلم في المرات كما ورد في دعوى في
 وقدر الخلع كما ذكره في باب سماع قول المطلقة عدم القصد في اطلاق الزوجية
 توضح ذلك وكل سماع قول الداء في العلم في الخصومة بالبرهان في قول المطلقة في عدم القصد في اطلاق
 الزوجية في حق الزوج ذلك وكل سماع قول الداء في العلم في الخصومة في العدة ويوجد البطلان بعد دعوى
 الصغر استلام الالام استلزام انتم على العادة بالدولة حتى يعلم من احوالهم انهم ما يطعن عليه
 المستقيم والوجوب في قول المدعي هنا من دون بينة امور اعمدها على الاجماع القطعية لا يوجب
 على ذلك فانهم في هذه المقامات يمكنون سماع قولهم مع بينة بحيث يشترط منهم كون ذلك من المالك

المسائل التي تنقضي عليها لعدم التكرير من ذلك وتعليلها بان مقتضى الاصل الا من قبل من قبل المالك
 ان القاطع على علمها عدم كذا كونه في الضمان فلا يرجح البينة لعدم نزاع الاجماع في مورد ذلك
 او عدم امكان التخصيص كما ذكرناه في البحث السابق في مقام ما يرد ذلك مع تعليلها بالوجوب
 جهة على ذلك فانه من كونه دليل البرهان كما شاف من وجود دليله في حركته وتعليلها في مثل دعوى الغنا
 او غير من امثالها في حق الغنان او غير ذلك فانه يقبل قوله للزوم تعليل المدعي لولا يجمع
 قوله حيث لا يمكن من الاشياء وتعليل الواقع صادق وهذا التعليل يطبق على كثير من المواضع
 والامر من بينها من غيرها عدم الاشياء وتعليل الواقع صادق وهذا التعليل العول بال
 الفصل اما في ثلثها ان تافوا بين الشيء كون كل شيء من ذلك يخرج من المشرق والاضواء من بين من ا
 الاشياء عات لا يخرج من المشرق ولا يخلص من جوف كبد والشرح يوجب على قطع الخصومات
 في الحقوق ما في اركان المدعي يدعي شيئا لا يمكن فيه الاثبات بالينة فانه في الدنيا لا يجمع
 قوله في الاثبات بغيره وهو يخرج من الامر من ذلك لزم الفجر عن قطع الخصومات بقاها كذا
 وتبانيه وضع الشرح وليس له دفع السماع القول مع البينة كما لا يخفى على من تدبر وان
 احتفل عزيز في ما في النظر وادعاء ما في حطة الاشغال والمتبع في اغلب هذه الموارد فانه
 مورد نص او اجماع فالبالاء المتكوك فيه يلحق به في البينة واما ما في دعوى تقي لئلا يرد
 الفجر من مال فيه النص على الجماع كما في حشره وادعاء في باب كون العيص في الدعوى للشا
 صوابا في حشره وادعاء في باب كون العيص في الدعوى للشا
 الاثبات بالينة هو موجود في غير مورد النص والفارق معلق وادعاء ما في دعوى حجة
 في بعض روايات المسئلة من التعليل بان لا يستطيع ان يثبت عليه ما وادعاء بعض من احوالها
 فان لم يثبت عليه في كتب الاخبار قلنا لا يثبت فان هذا التعليل ينافي حقيقة التكليف في سماع قول
 المدعي في كلامه في لا يستطيع الاشهاد عليه وهو الذي يثبت عنه بان مقتضى الاصل الا من قبل من قبل
 عدول الاصحاب من هذه العبارة بطلان العبارة ان البينة لا يستطيع المدعي هو الذي
 قبول قوله الا من قبل من البينة من وجوده فمن الاصل وبينة المدعي ذلك ولا يقبل في قوله
 بل المالك من الدعوى ما لا يستطيع ان يثبت عليه احوال في حد ذاته وانما ذلك من ادعاء
 لا يعمل الا من قبله فكيف يطلع عليه غيره فذكرنا ما في سماع قول التكرير في البينة ليس الا من جهة
 كون دعواه واجبا الى الحق في مقابل مقتضى الاثبات والتفي بما لا يمكن الاشهاد عليه يقبل قوله في البينة
 فتم ادعاء في هذا فنقول لا يمكن سماع قول المدعي فيما لا يمكن الاشهاد عليه انما هو صورة

حيث لا يفرق بينه وبين ان يكون المتأخر هو الاجماع المصطلح من كلمة الاصحاب على هذا المعنى من دون تميز
منهم في ذلك وتصل هذه الاجماع من كلامهم من جهات منها انهم في كل موضوع من الموضوعات
كالطهارة والعبادة والاعتقادات وكافة العقود والاعتقادات واسباب الخير والشر في كل ما
ويجوز واسباب النفع من غير واجب وغير واجب الفعان من تلافى وعيب وجازية ويخوذ ذلك الى ما يشاء
ضال كل واحد يحكمون بحجة البينة من دون اخبار ولا زور ولا من شذ منهم في مثل مسئلة الخياصرة
والوقت كما لا يخفى على المتتبع في كلامهم ومنها ان في مقامات ذكرهم للثبوت بالبينة تعللوا بها
حجة شرعية وانما قلنا مقام العلم بشره دون غالبنا فيقول غير العدل الواحد وهذا العقل ينافي
والا على بنا نعم على حجة البينة ان الدليل على خلافه يوجبها ان لا يرب في عدم كون اكثر هذه المقامات
التي يعتقدون فيها على البينة مقصودا بالخصوص مع ذلك فيكون من دون اعتبار احد منهم في
دنيا لمجلة فظهر بهذا الاجماع من كلامهم وانما لو لم يردوا انها مقبول الاجماع على وجه ما كان
الاصحاب بالكلية اشد في هذا الاستفاضة من جهة من متناجنا المعاصرين سرورا بالاجماع على ذلك
وهو خيرة مع ان ارسال الاصحاب هذه المسئلة الى ارسال المسئلة وتقليم ظهور ادلة حجة قاسم بد
وقالوا الاستفراء وهو قريب من الاستفراء التام فان ابواب النظر قد قام الشرع بالاجماع على
حجة البينة في كثير منها وليس وارد التلك في بعضها الاطراف قليلة تعلقنا فاعلموا بذلك ما لا يتبع
وكثرة الموارد وتتنوع عن اعمامة الى الاشارة الى الموارد ورايها ان الموضوعات لا يرب في كون اكثرها
خصبة على اكثرنا سر محبان كل متفكر في الناس وان كان لم يتطرق في معرفة مستف من الموضوعات
لكثرنا فاعلموا بصيرة له في الغالب فلو تعلقوا بالاحكام على علم في مقتضى الاحكام والادلة
المرج والمراج فلا بد من كون شئ معتبرا في الشرح بوجوب الوثوق به في الموضوعات والافانها هو ان
من البينة من شهادته اربعة او خمسة او نحو ذلك فمصر في الجرح بحجة العدل الواحد ياتي في الجرح فيه
انه لو اردت ثبوت هذه الموضوعات مع عدم حصول العلم بكل واحد من هذه المراتج ان في الغالب
ما اضربوا الاجماع فكلما المقدرة في حجة البينة بعدم القول بالفضل لان كل من اعترضه ما سوى العلم
فقد اعترض البينة وتامر بها ما راد به جعل المقدم من علمنا اننا معاصرنا من الجرح في هذا الباب وهو قوله
ثم اذا شهد عندكم المؤمنون فاقبلوا اظهروا في اننا لم نعجب من المستند على فرض عدم اعتبار
الامر بجره الشرف والعلية ولا جماع المقبول وما من من الوجوه السابقة والاعلام في الدلالة والافانها
هو الايمان العلم بالمرح على ان لا يعلو ما كان متعلقا بفعل الانسان في غير انما العلم بالافان الا
على الفصل ايضا اخبار عن علم يوجب شهادته كما لا يخفى عليه قوله في كونوا قروا بما افظ شهداء الله وليعلم

الام

على انفسكم وهذه الاية تدل على حجة الاقرار وقد تنسك به بعضهم ايضا وذكر في باب الاحكام وقفا
الاقرار والاعمالان مقتضى للمقتضى كذا ياتي مفصلا ان اشياء وتوهوا الاخبار وما اطلع على شاهد
تظهر ومنه ان مقتضى الخبر لا يمتنع بغير العقل اذا اصر كره المؤمن على ما اطلع على شاهد في كتاب
كان وهو المدي في قوله ان قوله الخبر يقول شهادته المؤمن مطلقا من ذلك من البينة قلنا ان العدل المتيقن
شرطها بالاجماع وتوفيق ان المؤمنين جمع على الاثم وظاهر الاستغراق فيبطل المعنى واشهد عندكم
كلهم من افراد المؤمنين فاقبلوا وهذا يصير في هذا الضرورة والتواتر فاعلموا ان اريد بذلك
معنى كون كل من المؤمنين شاهد الواحد من الخاطئين في مقام من المقامات فيدل على حجة الواحد ايضا
ويكون من جهات الادلة الدالة على حجة العدل الواحد وباتي الكلام فيه وهو ما جرح عن الجرح قلنا
لا يرب ان ادلة التوزيع عندنا في سائر الجرح لا يرب في غالبها انما حجة البينة في مقام تقبل الاستفراء في
تج الرجال قوامين على النساء فيكون ذلك وما مثل هذا الجرح لا يرب في ذلك من جميع الخاطئين وانما هذا
ليس من ادلة الاستفراء بل هو نابع للاستفراء في الجرح بالخصوص فلا يرب في عدم حصول كل كلف
عند المطلوب بل دالة الاستفراء في التكليف لا يثبت هو المقتضى والمؤمن مع مقتضى الاستفراء من قبل الامة
فلا يرب في ثبوت حجة الخاطئين بوجبه شرط التكليف الى عموم في شأ طر حكايا لان الاستفراء
في التكليف يرب في جميع الحكم من الجرح بشرط الى بعض الاحوال الغير ولا يتم ذلك لا يرب في حجة البينة
الجرح من دون معارضة عموم في الجرح لا يرب في التوزيع ولا يرب في الجرح في الكلام في ذلك ما لا
يقول لو كان المراد كلامه من اذا شهد لشدة ما قبله لان لا يكون ذلك عند القول بشهادة الجرح
بل الظاهر انما هو على قول شهادته كلهم لان قوله اذا شهد عند كل مؤمن اذا شهد عند كل مؤمن
والدلالة على اعتبار شهادته الجرح فيقول ان ذلك غير مراد قط لعدم امكان شهادته الكل وشهادته شئ
قادرة فاما ان يزل على الحسن المقر فيدل على حجة الواحد ايضا ما ان يرد به حصول الجميع فيكون ولا
على حجة الشيعاء المعنى والاستفراء في التواتر فيقول ذلك فعل يقتدر بل دالة الاستفراء في العرفية
لازم لمقتضى التواتر وهو المعنى وان يردوا عموم من وجه فيدل على حجة الاستفراء في التواتر
ويثبت بذلك حجة البينة لان كل من قال بحجة ما سوى العلم اعتبر البينة وبقيا من اخرين على غير
بينة التواتر فلا تامل با اعتبارها في حجة البينة ولو اردوا جرح الجميع فالدلالة على المدي في حجة البينة
القول بالفضل والاعلام في قوله ان التوزيع اوجب من المقر على حجة البينة ايضا من ذلك حجة البينة
على حجة الواحد ايضا هو لا يرب في المدي وعلى قوام فلا يثبت في عموم الجرح على مورد مقتضى
ولا نشتر على حجة البينة يثبت به عموم حجة البينة وقد اعتمد على هذا الجرح طائفة من المعاصرين ولكن

يقضي وجوبه بل لا يخفى الى ما لا شك مع المطالبة لكن مع اجتماع شرائط التكليف وهذا لا مانع
منه في الطفل فانه ضامن بالفضل يجب عليه دفعه اذا اجتمع فيه شرائط التكليف وان كان خصوص من غير
تاسيس الام الحكم الوضعي للتكليف على المعنى كما اشترطنا اية ضاها المهدوم وجود الضمان في النص
الى حال البلوغ حتى يوجب عدمه بعد اية بلوغه في ان البلوغ لا سبب وكونه الاطلاق في
الصبي سيما للضمان حال البلوغ خلاف ذلك الدليل ونظيره في النثر في صحة البراءة ومنه ان عملا يخفى
ومن هذا الباب ما لا اسباب فان اسباب الوضوء والفضل موجب في النص اية على اعتد علق
التكليف والوحي في شواهد الخبر في الصاورة والواضح في النص كالبالغ وعلى هذا الوجه يخرج
اختلافه في شريعة العبادات ومنها ما يقتضيه على شريعة الصبي في شريعة البلوغ في الوحي
معنى عدم العقاب على الصبي في فعله وتركه على افعال هذه العبادات من الاطفال يخرج
بمنتهى معنى عدمه في شريعة الوضوء على اعتبار ما في شريعة البلوغ وان لولاه فوابل التزمين لذلك
وتأنيها ان عبادات شريعة كالبالغين ومعنى الشريعة كونهما من جهة الصبي مطلقا للشريعة
بغير اعتبار الامر بالشواهد الاخرى من سؤله كان فعل واجب او مندوب والحكم المكي
وبعد دفع العقاب عنه وان كان امر الوحي له بذلك تميز له على العمل لان كون فوابل التزمين
للولي يخرج عن كون العقل ما فيه فوابل الطفل وتأنيها ان عبادات الصبي شريعة تميزه لا
اختصاصية اسلية والمادة بذلك ان افعال الصبي هذه الافعال وتركه هذه الزيادة مطلوبة للشريعة
لاختصاصها بالوصول التقدير لا تميز على العمل بعد البلوغ فصوله الصبي في اجتهاد من جهة كونهما صلوته
وهذه هي ملة الفاء الصبي لا فرق بين كونها صلوته او قياما او سجودا او نحو ذلك في عدمه وانما يصط
فيه بالنية وعدم وجوده اير في ذلك من جهة الصلواتية من جهة كونها صلوته او قياما او سجودا او نحو ذلك في عدمه وانما يصط
بعد البلوغ وان كان لا خفاء الا ان في هذه النية هذه النية مطلوبة للشريعة في عبادات الصبي
التميز من دون الصلوة والصورة في هذه النية بين القول والاخرين في ظهوره في حصول الاجر في
عدمه فعلى الاول لا امر له بتلاوة الا في غير من يظهر النية في تعيين الاخرين القول بالشريعة يقتضي
حصول فوابل الصلوة والصورة بالنسبة اليه كالبالغين من دون فرق والقول الثالث مستلزم حصول
فوابل التميز لا الصلوة والصورة لعدم كونها واجبة للصبي بل ارجح هو التميز والاعتبار في ظهور
اني في فية العبادات الواجبة على التميز من وجوب الوجوب في وجوبه في نية الصبي على اعتبار
باهرة او بدو ونها على القول بالتميز في العرف والظاهر ان عدمه كونه قابلا للنية وعدم وجود
الظاهر الموجبة للصحة وعلى القول بالشريعة هي جائزة كالبالغين من دون فرق فيكون تأنيها

تأنيها ان يكون متوقفا عند اية وعلى القول الثالث لا يجوز تأنيها لان مرجح ان لا يكون قابلا للتميز
لانيه لعدم إمكان حصول المراد بالنية وهو وجود الوكيل والنية وعدمه وهو فوابل
في اصل الفعل قابل للرجوع المختص به حتى يوجب عدمه الا على معنى التميز وكونه للغير من
كونه متوقفا عن الغير وهو غير ممكن لما فاءه من عدمه لذلك والحكم على من يقول لاحباب العقل ان
وعن بعض علماءنا القول بالتميز من جملة من المتأخرين منهم القول الثاني وجعله من المتأخرين
القول بالشريعة التمييزية وما يظهر من بعضهم من ان كلام الاحباب اية على ذلك لا الشريعة
لكنه الثاني فذكر ما لا ادلة تلتها تالين بالتميز من اصله عدمه في شواهد الا على الدليل هو
منقذ وعدمه فيقول ما دل على احكام التكليف من الاية والنواهي على الصبي في اية فوابل
وتقييد بعض الاحكام ظاهرا بالبلوغ كالأجبات والحرمان من حيث كونها واجبات ومحرمان لا
فرق بينهما وبين غيرها في جهة العلية والمطلوب وان كان هنا الفرق في العقاب وعدمه
في اية فوابل الصبي المحقق للتميز عليه على العامة في الخاصة وقد معناه ان الحكم الجارح انما
العالمين خصوص خرج من غيرهما ولا ريب ان الحكم اعم من الواجبات حيث لا بد والحرمان والمكروه
بل المباح اية في القول انما كونهما على اية العالم لا يخرج على الصبي والمجون فوابل
فلا يجوز طلب الاضداد ولونى باهق يكون شريفا ولو كان عموما ادلتنا احكاما من اية
ايضا فاضحت عند ربح القلم اذا تعارض بين العموما وبين الميزان العوم والنصوص على
غالبها ولو فرضنا العوم من وجهه فيقول من قرأ سورة فله كذا فانه شامل للصبي وغيره
ربح القلم على الصبي شامل للمفاتيح من غيرهما من الاعمال فيقول اية يقتضي حديث ربح القلم
على تلك العوم عروفا ولكن اخصية باعتبار الموضوع والهيئة باعتبار المحول وعند الجمول
الافاضة مثلا بالعكس العدة في اخصية هو الموضوع فلا وجه بعد ذلك لترك الشواهد
اولا لما عموما من التميز لا يقتضي يكون هذه الاعمال مطلوبة من الصبي بل لا بد من ذلك
الا لتعليم ان الذي يتوقف فوابل الاولى على تميزه لا على عمومه بل لا بد من الاعمال الصبي في
بما عرفت بين القولين الاخرين في ان اية القول او اية العوم انما دل على العوم انما على
القوابل على الاعمال اشمامل للصبي كالبالغين كما لا يخفى على من تتبع الآثار والاجاز والادب
انها الى اية فوابل ثم بل دليل المقام الا كما في الاسباب والاضافات فكما ان ما دل عليها من
الاية عامة للصبي بل لا يخفى فكذلك المقام من دون فرق الا اذا دل الدليل على تخصيص
وتأنيها ان المتقاربات العقلية الحسن الاحسان وردا لودعية ويخبره ان لا ريب في كون من

اشتمل على مقتضى التوب في نظر العقابين وبن فرق بين البائع والصبي والعقل لا يقبل التخصيص والتميز
لا ينفك عن العمل الحسن فقالوا قد لا يكون العقل بعد من يتناول التوب بل هو مع تسليم هذا المقدار
وهو من غير حكم العقلين في الوعد والاحسان في الصبي وانكره الوعدان ونفسه العيان
ولا فرق بين ما يقبل به العقل وغيره في التأليف ان يحد حكم الحكم الشرع بمطلوب من الاعمال الواجبة
والمتروكة فلو لم يكن العقل في هذا الوجه في هذا الوجه لم يكن العقل في هذا الوجه في هذا الوجه
متبعة الاحكام المصالح والافرن ذلك كونه مطلوب من الصبيان ايضاً لان اختلاف المصلحة الحكم
نعم للبشر والافرن مدخلية والمصلحة تتغير بتغيرها ولكن الحكم يتغير من ذلك الدليل وحسن
الطلب في التوب معناه بجاهية تزانة العزائم مثلاً في التوب والى على الا مخرج الحب والافرن في وجه
علم من ذلك ان الصبي في البلوغ لا مدخلية له في المصلحة فيكون ان نقتض اللطف عدم خلو هذا العمل
الصالح عن الصبي من التوب فان من الذي يعمل جزاً من عمله بعد الوعد الكرم في زمانه من التوب
منان اللطف وما لا من التوب في ذلك على انه يقدم ذراغاً على ذراع غيره من التوب وبما فيها
الا اعتبار العقل فان من البعيد الفرق بين قبل البلوغ وما بعده المراهقة لمقارن بل هو مع ذلك
فانه يمكن من الاضمار في العبودية لله تعالى كما بعد البلوغ بل في الحالة الاولى ربما يكون اشد من الثانية
الثانية بعد كونه ملجواً على الثانية دون الاولى وبما فيها ما دون من الاضمار على الحكم كذا
اخر افا قد للصبي في البالغ بل يشترط ان العلة انما هو لذة الكبر فلا يرب ولا يترتب كذا في بعض
الاوراق والافرن انما هو في الله تعالى ان من كثر في الباطن في سابعه الزور من المخرج
فانما هو فينا ان المخرج ان يجازة متعلقة على الاعمال والشراب والافرن ما في غيره هذا العمل
اطق بذلك ايضاً بعد بلوغه غير متعلق لذلك الصفات الكالفة لجعل التوب في ذلك الاول
ترجيح المخرج على الرجوع الان بقى ان الصبي لو كان مقتضى حصول التوب فوضايج من هذا النوع
اذ العن في الحكم الواقع في هذا العمل هذا التوب في وجوده من ثبوت خطاب الشر فلا فرق في وجه
الشراب في الامانة وتمايزها ان قد ورد في الامر على الوعد وان ما من الاعمال بالعبادة
كقولهم من هم بالعبادة وهم انا وسبع ولا يرب في الامر بالانكاح على العمل بها كذا قال في
لعمري من كان يفعل كذا فانه امر بغيره في المصلحة بغيره على كلام زيد من دون امر غيره بل من
خارج لزم الاضمار ولو كان مقتضى العقاب بغيره من كلام زيد من دون امر غيره بل من
من خارج لزم الاضمار ولو كان مقتضى العقاب بغيره من كلام زيد من دون امر غيره بل من
في العزائم باضاح ومثله قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وان كان امر الباطن

من الله تعالى والمستحق من ذل او موطن يكون الصبي ايضاً ما موطن من انما العمل ولا وجه
التوب وهو مقتضى الشرع وما اقتضى من العقاب على التوب فليس في وجه اذ سب ربع العقاب
انما هو اللطف والافرن مع علم كمال العقد في الصبي وهو سب في وجود التوب لا في رتقها
وعدمه وما حدث في العقل فاقول ان لا يدل على صحة التوب في المصلحة في مقتضى العمل اما في
العقاب كما هو في التوب في العزائم فان اهل العزائم اذا قالوا فلا من مرفوع القلم لا يرب في
عدم المصلحة عند في فعله من تركه وما هو وجوبه على العمل المستحسن فلا دليل في وجه
على ذلك فلا يمارض الا في المصلحة وان المراهقة من العقل احرى على المكلفين من غير المشا
ولا ينافي بين عدم كون الاستحباب بالمعنى المطلوب في المكلفين وبين كون مقتضى استحقاق التوب
من جهة العزائم كما يراه اهل العقل الثالث وبالحيلة عذبت رقع القلم لا يدل على الفرق بين الصبي والافرن
فرض ولا في العقل في العقل كحكم وليس كل من يرب في هذا المخرج عدم ارتفاع الاحكام والافرن
حيث نفسها عن الصبيان كما ذكرنا مع ان حديث رجع القلم عام وليس الاضمار في المؤونة
لا اصل الحكم ومقتضى التوب من رجع القلم في رجع القلم من سائر الاحكام اذ اقررت هذا في تحقيق
المقام الحق بين القولين لا يرب في العقل قد ظهر بما ذكرنا ان عدم رتب التوب عقلاً لا مانع
منه ولو كان هناك مانع لوكنت فرق بين عقاب العزائم واستحباب الصلوة وهو ما لا يقع في التوب
التي مطلوبها من الصبي بحيث يوجه على ما يكون كل عمل كان وذلك لان رجع القلم قد عرفت ان مقتضى
فتح مخرج المخرج وقاعدة اللطف وكون الامر بكل كبر من وجود التوب ايضاً مقتضى عدم
المانع عقلاً ولكن اعتبار القول الثالث يدعون ان التوب في الجملة اللازم من اللطف ونحو
من ان رتب يقول بانه هو عقاب الاضمار وما اسلم العمل كما في البالغ فهو مخرج الدليل ليس
الاشتمال العقوبات وقاعدة الامر بالامر في العزائم لو فرضنا عدم رتبها في البالغين في الامر
بالامر لو سلمنا عدم كونه من رتب الامر بالامر في العزائم لا يدل الا على مطلوبية التوب في هذا العمل
نقول ان حديث رقع القلم خاص بارتقاء كل ما هو جار على البالغ من الصبي ومنه مطلوب وجه
اصل الاعمال يتم على الصبي مخرج ما لا يجري على البالغ وهو رجب العزائم فان ما في البالغ
مطلوبه اصل العمل وهو مخرج تحقيق في الصبي ما في الصبي رجب العزائم في البالغ قد عرفت
القلم مقتضى العقوبات وهو موجب لارتفاع قاعدة الامر بالامر هذا يعني ان رتب التوب لا
فيصير حاصل ان هذا التوب مخرج لارتفاع اصل العمل حيث وجبت المسئلة المخرج الا في حديث
وضع القلم فافاض انما القلم من رجع القلم من رجع القلم لا يدل على رقع القلم الاحكام مط

توب

واما ان مقتضى اليقين فيك في اعادة ارتفاع سائر الاحكام فيبقى جوهره على اوجه الخراج
سليما عن المعارض وما ذكرناه من لوجوه الاخر مؤيداً له وهذا اعتقاد راجع لوجوه من قال به
وهو ان اعمال الصبي شرعية فهو ثواب اعماله فكذلك جازي الولى دون الطفل ويمكن الاشتراك
في ذلك في امرين الاول ان الطفل من جهة جهة كمال العقل انما يكون الحول والاعمال في العمل
متميزين الولى ويكون الطفل الولى فلا يجوز انما ان غير الخيال وان شرائطه في افعالها في ما ورد في الخبر
فيجوز الولى في الطفل المبرقانه قال ان الولى او الفعل ذلك ونحو الاعمال كان لغير جهة في الحكم
ان الولى كان فعل جاز هذا الفعل في الحقيقة فعله فيكون للولى في كل عام ما في مبالصبي جعل
ثواب ذلك الفعل ولكن فضيلة الفعل ونحوها في الكتاب والاشارة كون احواله كماله من مباشرة
وصلة فان كان لمباشرة الطفل ثوابه فيجعل كونه في الخطا في الا في الدنيا به وهو ما في خبره وان
لو يكن ثواب جميع الى الترتيب وذلك الثواب الحاصل للولى ليس ثواب فعل الصبي بل انما هو ثواب
كونه داعياً الى هذا العمل ومما عليه فيكون ثوابه معادلاً لثواب المصلو في الخبر مثلاً كما مر
المر في قوله الدال على المبرقانه هذا ما سيجب بالبيان في هذا الحال على الاستصحاب وكيف كان
قال القول بالشرعية بالمعنى الثاني عندى اقوى من الاول وانما كانت في الصلة والاصول لا يتبين
واثرها بل حفظ الامر هنا وصحتها من وهو كونه في الدنيا في الواجب شرعاً في المنعوبات اما في
الثاني فلما مر من الصبي ما الاول فلا ان انتفاء الوجوب وجب انتفاء الرجحان الذي في صفة
ولا دليل على الاستصحاب والكل لا وجود له يتم ولا اخر من فاعله
والفائدة في العقود بالانها مائة كافتى بعبارة اخرى في البلوغ شرعاً معسولة كان العقد والارتفاع
لغيره او لغيره ولا فرق بين كونه بغيره في الشقاق وعدمه وبين ان يانع عقل في الذكر على اراء
من عدم كونه بلوغاً على القول بكون البلوغ طلقاً في جميع النزاع والموسوع دون حكم من جهة
والرخصة في ذلك امر واحد هذا الاجماع المحصل من الاصحاب ليقطع بالتبعية في كلامهم حيث انهم يتركون
ذلك في جميع العقود والائتفاقات وهو محجة ونحو الفقه من يرى كونه من ذلك من الاصحاب غير ما في
الاجماع من غير ان البرق على عاملة البينة لا في الارتفاع على بطلان عقد الفقه بينه وبين المعاطاة
مع ما في كونه في الزوج لا من فاعله انتفاء الاجماع على الاستغناء كما حكى عن ابن عباس عن ابن عمر
والقائمة وغيرهما مع ما يده شبهة حقيقة محكمة وما يذكر بعد من الادلة وما ياتي من خبرنا في هذا
مع نقله الاجماع قال لا يجد عندنا بطلان ولو كان هذا اجماعاً لم يكن القول بالوجوب في خبرنا
فدع ما كان كلاً من غير كونه في قبالة رواية ضعيفة وفي قبالة حق في العامة ونحو ذلك فلا يخفى

الشرع وثباته ان الاسهل في العقود والاصول الفاء وكذا الانتفاع وما ثبت من الادلة من انما
هو في غير عقد الصبي فماذا هو في انما لا يتصور في انما لا يصح في غيره في العقود من انما
الا حلية والعقد انما من جهة ذلك وان كان يرد عليه ان محض العقد ليس بشرع ولا يصح في غيره
على مع ان عبارة ليست مسلمة فيصححها التوكيد والاستيذان ونحوها انما من جهة العقد بل من جهة
الائتمان والاحكام والاعمال من جهة من جهة الواجب في هذه الاحكام لا تثبت للصبي بل في العلم
منه في اللوازم من جهة في اللوازم وتبطل بالاعتقال القول بالحق ما في الولى الواجب في
كون المكلف بتزويج الاحكام هو الولى ولا يجوز في وسادها الا حياء والمستقيمة في اللوازم
على وجه صحة معاملاته الصبي عقوده المبرقانه سائر ما مر من العقود والاعمال انما
الاجازة وان وجدت وخل بها وانما سبب زهله لم يردع ايها مالها وجاهلها في الشرع في بيع
وامتت عليها المودع والاشارة وانما لها في المودع لا يجوز ان في الشرع والبيع والخراج عن البيع
يجوز انما في بيع مطلق اشارة وما اشارة قال خلاصة منها الخبر الاخر اذ بلغ الغلام انما واهله
لكل شيء الا ان يكون ضعيفاً او سبباً او سداً لان جواز الامر جازة عن النفوذ
والصحة والشرع والبيع حقيقة في العقد والتكليف وقد علمت في هذه الاخيار على البلوغ وصحتها
تدل على عدم الجواز في النفوذ قبل البلوغ وهو المدعى وبقي ان التباد منها كذا في الخبر والبيع من المعروف
فيها وما كونه جازة مسلمة ولو كان ذلك فلا ولكن الحكم من الخبر كون الضعيف
صانعاً عن صحة المعاملات والامانة في بيعه في ذلك مشافاً الى عدمه القول بما عرفت بين لما
وما عرفت في الوكيل ان التباد ومن النفوذ جواز الامر على الاستقلال فلا يدل على عدم
الصحة مع ان الولى قلنا ان كان المراد من جواز امر في البيع والشرع ففاد صحة كذا في
فقول هو ان من اذن الولى في عدمه ولا يصح انما في اطلاق خصوصاً كون الفاعل ضعيفاً
الا لفظاً في رضاء الاولياء وان كان المراد من جواز الامر جواز الولى لم في بيع فوجبه ذلك
لان مفهومه ان الولى لا يجوز له ان يرضخ في المعاملة ما لم يبلغ وليل الا عدم اهلية فذلك وانما
اختصاصها بالبيع فلا اشكال في ان جواز الخبر لا يبرر عدم القول بالحق بين البيت وبين غيره
كون العلة للصحة البيت ولا الجوز المركب وليس في الباب خلاص الا ان البيع يثبت في بعضه
من غير شرط غير يبرر فذلك من خبرنا مع كونه جازاً فان كان مستند في ذلك السبب الدالة
على جواز بشرق الصبي اذ بلغ خبرنا كذا وفيه في ضعفه عند مخالفة الشرع في الاجماع كما ذكرناه
مخالفة للاصول ومع ذلك فلا دالة لان جواز الشرع غير جواز لكل من خصصه بالبيع والاعمال

[illegible]

في ذمة العبد يبيع به بعد العتق وتماثلها ان يكون مكسب وتماثلها ان يكون في رقبته وتماثلها
ان يكون خيال المولى خطه يعقل ان يبيع من يبيع شاء وعلى تقدير بقاء الرقبة الا مكسب يعقل
ايه وجوبه وتماثلها ان يكون في ذمة المولى لا تماثلها ومقتضى القاعدة ان كل ما قام حصله العبد
ياذن المولى على نحو يصدق السبب بالنسبة اليه كما في اقتراضه وخطابه بغير اشرافه بغير اشرافه
باجرة ويتوخى ذلك في كل ما هو كماله والاصل في حق المولى ان يبيع ما كان في مقام يتعلق على اليه
كالقتل ويخو فكل من مال المولى سواء كان رقبته العبد مكسبه او غيره ذلك في ذمة المولى
للقاعدة لعدم صدق الدليل لان القاعدة ان لا زور وادارة وادارة من مقتضى اصلها لا يثبت
فتتعلق بذمة العبد يبيع به بعد العتق كالنكاح والبيع بينهما بعد ذلك ايته والارادة بتعطيلها
بهذا عند من يمكن منه وادار الدليل على تقاطع رتبة ويخو ذلك في مثل ارشادها بغيره ويخو ان
بالدليل فتدبر الاختيار في المقابل للاكراهية في الخلف كانه لا يتكلف على المكسب
فما اكره عليه سواء كان فعله ام ارتكبه واجب والمتعلق مما لا يثبت فيه ولا خلاف في عدم استيفائه
تتعلق النفس بالغير فانه لا يبيع في لهواه ما يتعلق بالاجماع والحق الشيخ يخرج ايته وبعدها بما لا يتعلق
المذكور في النفس بالتمسك خلافه لان التمسك به من الدم والقتل والعجز لا يستوجب الا ما يتعلق بغيره
ولما ساء في مثل الوجه في ذلك والتمسك به في ذلك بعد الامعاء والارادة التمسك به كتابا وبسته على ان لا
لا يتم على الفكر ولو ادعى ان تحت الخطر كما ان الخطر يخرج كونه وعدا ولما لا يشتر من ان الخطر
يخرج المحن وادى والقتل لا يثبت التمسك به انه لا يثبت في خفض النفس في نظر التمسك اقوى وادى من
غيره ولذلك ثبت ان الحرمان من قبل سائر ما كان له المصلحة ويخوها كذا احتل اذا كان للمقام
مقام يحول النفس وكذا الواجب ان من سواها يصدق ويخو ذلك في مقتضى ما رتبة الخوف
على النفس من غير وجهه الاستمرار مع ما علم من رتبة الشروع اهتمامه بحفظ النفس يقتضي
بارتفاع كالمعقود وان من فعله لم اقره ذلك واجب اذا ما دعى الخوف على النفس من ذلك وانما هذا
معين ولما ان الفكر لا يتم عليه ولما اذا كان الاكراه ساءا للتقدير على الشيء فلا يثبت فيه الاكراه
تحت هذه فيما يتكلف بما لا يتعلق ومن هذا ظهر عدم انقباضه في لهواه اذ علم ان سبب انقباضه
حفظ النفس وحيث كان المقام مقام اتقان النفس في نظر التمسك كما يجوز في مثل النفس خطا
لازم في فعل العكس ولا وجه للتخرج مضاعفا الى ان القتل اللازم في تحقيقه وللثابتة محتملة
لعل الفكر بما لا يثبت في فعله واما لو لم يكن الاكراه على هذا الخوف على النفس فكل ايضا
في عدمه لا يتم للاجماع والمقتضى ان الاكراه عليه بعد مقتضى ما لا يثبت في قوله تعالى ومن

عدم الرضا وقد حصل وليس ذلك انما بعد العقود حيث لا يصح قايما الرضا بالرضا
 السابق بعد انقضاء انما بعد ريبا كشي مع كونه زائلا لم يبرأ من صدق ولو كان في انشائه
 عن الاكراه رضى بالقيام بصيد قاتنه قام بقوله مطلق فتدبر وانظر ان الرضا ليس من الملك بما
 انهما السب وهو شرط اذا حصل اثر السب وانما في الايقاعات والعقود واختيار شرط في بعضها
 اية في الموضع والمقارن نظر الى ان المتبادر من ادلة الايقاع والعقود اية انما انما انما
 ما حصل منها في الرضا في انما ما كان من اكره لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بغيركم بالبط
 الا ان تكون تجارة من رضى وهو صريح في ان ما لا رضاء فيه فهو الاكل بالبط والقول في كل
 حال امر الا يطيب نفسه ويغير ذلك مما دل على الاجازة في بارى المصنوع وعلى الاستدلال
 في غير ذلك نعم انما البحث في ان مقارنة الرضا شرط وهو من حصوله لاحقا ومقارنته انما هو
 الرضا في صورة الاكراه مع اية الاصحاب ان الايقاعات كالشفعة والطلاق والظهار واللعان
 في الاكراه واللعان والظهار واللعان والظهار واللعان والظهار واللعان والظهار واللعان
 بل من من رضى ما اكره بطل ولا يقع الرضا بعد كل ذلك كما لا يصح فصوليا وان لم ينفى الحاجة
 فان كان ذلك لا يجمع في ذلك فلا يثبت فيه وان كان لشخص خاص فكل وان كان على القاعدة
 ممكن البحث فيما بان فهو ما ان الايقاعات كمواريث العقود ان كانت شاملة للمكره الذي يعقب
 فيه الرضا فلا وجه لطلوع الايقاع فان الظاهر في الواقع على سبيل الاكراه اذا لم ينفى الرضا
 عتق وطلاق داخل في العموم فيبقى العتق وان لم يكن تاما فلهذا فالوجه في الاكراه المكره الطلاق
 سواء كان في عقد وايقاع فلا وجه للفرق والتفصيل نعم فيما كانا في عشر طائفة القدر كما في
 والعقود فلو جبهه الطلاق ان اذ وقع مع الاكراه لغوات الشرط وهو مقارنة النية وانما انما
 فلا وجه لطلوع الايقاع والعقود في عقد الاكراه الطلاق في الجميع في الجميع وكيف كان
 في العقود وان لم ينفى الرضا كان في الصحة ولا ينفى مقارنته الاختيار ونظر الى ان عموم ادلة العقود
 ناسا مله واضرا في المتعارف اية غير قاطع لان بيع المكره وما يرمو معا لا ينفى الا موارث
 المقارنة بحسب النية ومقارن الشخص المبرم بمعية مع ان في الاصحاب ادراجهم لعقود المكره
 تحت الادلة وفيهم في موضوعات الاكراه يبرأ من الظن بالمراد مضافا الى الاجماع المستظهر
 من كلامات جماعة من الاصحاب بل لا يبرأ من عبارة بعض ولو قيل بان لا فرق بين المكره وبين
 الصبي فكما بطلان لان نفي بطلان هذا اية قلنا ان المكره في عاقلة قاصدا لثبته فانما
 الرضا لثبته الرضا انما بعد من دون فرق بين المقام وبين المصنوع في هذه المسألة وان كان

وان كان بارى المصنوع تدبر وفيه الفعل بطلان ان ما دل على الصحة المصنوع يدل على صحة المكره
 عليه لا لا يوجب نظر الى ان رضى المالك متاخر في المقامين وفيه الفعل في العقد في الصحة
 صيد وبطلان العقد من غير عقد من له الولاية والسلطنة على العقود عليه وبما بان ان لا ينفى الرضا
 الا ان تكون تجارة من رضى يدل على اعتبار مقارنته الرضا لان كلمة التجارة في الموضع والظهار
 ناسخ عن الرضا فيكون صورة طرأ من التزام بعد العقد داخل في الاكل بالبط ويثبت في ما يبرأ
 العقود ولو لم يكن داخل في التجارة عدم القول بالفصل مدفوع بان التجارة ليس من العقد
 حتى يبرأ من اعتبار كون العقد مواردا لرضا ما معناه اقبل والتلك فيه على اعتبار الملك
 مع الرضا في انما فيه اية الملك يد وبنا الرضا ولان لم يوجب كشف عن الطلاق ولو رضى
 مع وحصل الملك عن التزام على القول بالملك وعلى القول بالكتف على المصلحة حقيقة
 في ايدى الكتاب وكذا على القول بالمصلحة الاخر ايعن فان الملك الواقع اية ناسخ عن هذا
 الترخيصة المعلوم عند حصوله ولو قيل ان العقد ذممة للعقد وهذا الصانع فلا يصح
 قلنا دليل البحث في الاكراه السب للعقد فانما خرج عن الرضا لا يصح كراهه اصيل الرضا الى
 هذه المرتبة بل الرضا في قاصد ولكنه غير راض وبما بان ان هذا العقد كان قبل حصول الرضا
 فادبته لصانع رضى من رضى دليل على الصانع مدفوع او لا يصح الفاء وهو في الواقع انما يصح
 او قاصد او رضى من رضى وكيف من ذلك ليس هذا الصانع في الواقع حتى يصح في طرأ ان
 الرضا كما يوجب ذلك في الصحة يجعل ذلك في اول الامر فيه وهو ما يقوله المولى
 ان الاستصحاب مع ذلك المار الى المستصحب ليس بحجة مع ان الاستصحاب ليس دليله
 شمول الادلة وهذا اشكال او رد لاشكال الثاني وهو ان المكره والحال كراهه اصيل من
 اللفظ دون المدلول والمخير في الاصل في صفة المكره بعد حصول الرضا بطلان هذا لا يقطع
 عدم الفرق بينهما وهذا الاشكال من الوجه ما لا ينفى مدوره من مثل نظر الى ان الرضا
 والاكراه امران مغايران لفصل اللفظ والمخير والحال قاصد للفظ لا لثبته في رضى
 ان لا ينفى هذا على هذا اصلا او قد ينفى ذلك في باب سعيه العقد المقصد واما المكره
 قاصد للفظ وقاصد لثبته التملك ولا اثر لثبته فان هذا الرضا لا ينفى ذلك على ما يبرأ
 في الجملة فان من يبيع للمخرق قاصد للبيع ويصنع للمعاوضة قطعاً لكنه لا ينفى رضاء بل من رضى
 والاكراه ويصير في مقتضى الاكراه اية الى ذلك لا ينفى قاصد للتمليك في المودة ومن رضى
 عين ولا ينفى الفرق بينهما يكون المكره قاصد للمعاوضة واخر العقد دون الحال

اشترى الصواب التكليف فيما يخصه واما المصطفى فيرسل ان القضاء بعد الفوات فيقول لعل المراد ما تكليف
 فيه طلب الفعل حقيقة بل المراد الاستيناد والاعتقاد والفرق بين توجيه الخطاب والطلب لاسلام المراد
 الصبح والفرق بين عليه كونه مقصودا وبشرط التكليف حقيقة ان لا يتركها واما انما لو سلم بقصد الايمان
 للتكليف والاشكال بهيئتها باس محتمل من جهة الاسلام اما مورده مستقلا فانها
 من جهة كونه توفيقا للفرع وان سقط عن ما يحتمل من التكليف فلا تدخل وما يبق ان يكون
 قضاء عليه وليس ذلك بان القضاء بالفرع يوجب على الخار وعلل خطاب القضاء
 ولا ملازمة بين وجوب الفعل والقضاء ولو سلم الملازمة ههنا فنقول مكلفون بالقضاء
 اي كسائر التكليف بما ورد في بعض الاخبار بان التكليف بعد الاسلام منها ما هو واجب
 متناهيان ومنها ما هو من غير حصول الله وان بعد مدقة فان معرفة الامام هناك
 عليه من لزم من بالله ورسوله والي بيته وصلى الله عليه وسلم في حقها ما يجب عليه معرفة الامام
 وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقها هذه الرواية لا دلالة لغيرها على المدلان معرفة الامام
 من الفروع المتصور عنها وان كان مما امر به النبي وآتاه ان المراد لو كان ترتيبا في الظاهر ان يكون معرفة
 الامام بعد ما ير الاصل والفرع لان التبع الخيالات انما في قوله ما ذكره وليس كان بل الزم
 الترتيب في الخط معنى كونه معرفة الله والرسول مطلقا بل معرفة الامام هو طلبها متصرفا
 متضافا الى ان هو الكتاب والسنة وشيوخ الاحبار لا من شذ عنهم وقاعدة الاشتراك في الكتابين
 ذلك من الادلة بما روي عن علي بن ابي طالب والصدق والرضا واما عدم التكليف وعدم دليل على ترتيب
 ويلزم في التكليف الاطاعت لو كانوا بالفرع لانهم ما هلون بمعرفة الامام وانما هو التكليف بما اهل
 وما ورد من تخصيص الامر بطلب العلم بالسنة كقوله عليه السلام في قوله عليه السلام في قوله
 الاخر ايضا مكلفا بالفرع لوجوبه في ذلك واما اختصاص الايات بالمؤمنين كقوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا فان اعلل اخطايات كل من يفر من هذا نحو شيئا التكليف فلا بد من التيقن باليقين
 لما ورد ومقتضى ايض وانهم لو كانوا مكلفين بالفرع لكان اليقين في الله بامر كل من سلم بالقول
 العادي بان يجب مع انه لو كان بامر بذلك وهذه الوجه كلها او من بيت العكس كما جاز الى
 انتم من اجوبتها والدليل قد فرغتم على اثبات التكليف عليهم والفرع انما هو فيما المعلوم اهل وجود
 تكليف فيسروا والاجماع فيتم ولو من فرع معرفة يحصل فلا يلزم تكليف بما اهل ولا فائدة بل
 هو مكلفون بالاسلام بغير علمهم احوالهم ان هذا احكاما لا بد من معرفة لها من غير العلم
 وهذا المقدار كاف في التكليف بالفرع ولا يحتاج الى العلم وتخصيص الامر بالسنة لا بد

لا يدل على عدم كون الظاهر مكلفا لان مقتضى الوصف ليس محتمل في ذكر المشرقة وكون ذلك
 العلم بعد الايمان بالاسلام لا يخلو مع انه لا قيام ما من الاذلة على التيقن وشك ذلك يجب والتمسك
 الخطايات بالمؤمنين مع ان في اخطايات ما من المؤمنين والكافرين لا وجه للتقيد وذلك واضح لعدم
 العلم بعد عدة المكلف من خارج فيكون كون الفرع مكلفين بذلك وعدم اهل الفرع بالعلم بل
 انما ان الاقتضال بعد الاسلام كان من الامور المتقاة الواضحة كما كيف هذا في شأننا
 هذه ايضا في النهاية الا ان العلم العامة في ذلك فلا يحتاج الى الامر بالخصوص قد روي ما اوردت في
 فالاسلام شرطا في جهته وعلية اجماع الاحباب فيما عدى الوقف والصدق في الحق على القول بان
 نية الفرع فيها وعلى القول بعدم اشتراط الفرع فيها تكون من المعاملات الصريحة التي يجب اليقين
 فيها وعللوا عدم صحة حياة الكافر بان الكافر بالمقر بالصدق المتكلمة بغيره وروايت في
 فيقول بالفرع بمعنى مقتضاها ذلك وان لم يحصل له الثواب فلا يعيش فيه هذا التعليل يمكن
 ان يقال نية الفرع لا اعتقاد يكون هذه العبادة ما من احد من اهل الكفر غير مقتضى
 بالسنة حتى يعتقد كون ذلك ما من اهل الكفر بغير مقتضى ذلك سائر اوضاع الكفر فانها
 الى عدم الوقف على الاعتقاد بالشرع وهو مانع من قصد التقرب وقصد التقرب هو من حقيقة
 الاسلام يقول الى الله في المانع من جهة العبادة وعلى كل حال فيدل على شريعة الاسلام
 الى ما ذكرنا في الايات كقوله تعالى انما يقبل الله من المؤمنين ولعل التقوى الاسلام
 وكل ما هو ليس بغيره ولا يصح وما يقبل ان يقول غير الله تعالى ان يمكن ان لا يصح
 عبادة عن موافقة الامر وكيف يعقل موافقة الامر من دون تقرب فان الثواب كان عقوبة
 لذلك لا يمكن تخلفه في تلكه وقوله تعالى وما منهم ان قبلوا منهم ففما هم الا انهم كفروا باس وروايت
 وغير ذلك من الايات متضافا الى دلالة الايات الكثيرة على كون الكفار معدمين بالانوار
 فيها ولو كان من عبادة انهم لم يمتحون رسول الايمان في الامرة وهو معنى في جهنم بالآيات
 المذكورة مع ما في الاخبار الكثيرة من الدلالة على بطلان عبادات الخالف فضل من احكام
 كما ورد في الايات الا ان لا يتركها ولا سيما في ذلك والمطلوب في شريعة الاسلام
 واليمان في جهة العبادة مما لا يجب فيه هذا هو ابا فلا حاجة الى ذكر الادلة في ما الوقف
 والصدق في الحق مقتضى من احسن مقتضى الفرع فيها منع من جهة ان الكافر وجب منه
 معتبة منهم انش في اللغة فانه مشتق من الفرع في الحق قال ولا تقرب من الحق بل كافر
 وظلوا في هذه الثلاثة مع اتفاقهم على بطلان سائر العبادات منه اما من جهة ان الله

الان يعلم وجوده فكيف ينجا وجهه وحياته اما ان الكفر نابع من عدم وجوده وهو الاثر
 واقفا والاسلام والقرآن باثباته وبنيته وبنيانها لا يصدق في ذلك كذا لا كذا من عدم ذلك
 عما من شأنه ذلك فانما ينشأ في ثبوتها احدى فلا ريب ان حادتها وجوده من غير الاصل وليس بعد ذلك
 الا الكفر الا لا يسلط بين الكفر والاسلام وهو الذي يظهر من طريق اصحابنا الامامية كما يظهر من تتبع
 كلماتهم في باب الجمل والمقطعة والبريات وفي باب الحدود والارتداد فان ظاهرهم في ذلك ان الكفر
 الا بايدل على ان الاسلام هو على اطلاقه لا ريبه المعروف من الاثر وبنيته السابق وبنيته السابق
 مسلمين هذا نقفا ده الاسلام بما بعده وبنيته الدار كما في المخطوطات ونحوه بالجملة لا يصدق على المستحق في الاثر
 شريطة ان الاصل الكفر حتى يثبت الاسلام ويحل على ذلك انما قوله تعالى في ثبوت اصل الحلال الاصل لا
 صادر في الاسلام انهم كونه ككفر تركيزه لا يقولون مطا اما ان الاسلام لم يعلم من الاثر البناء
 عليه بل بناء على اعتبار الامية البناء على اسالة الكفر الذي يمكن ان يكون مستدانيا بسور احدها
 قوله تعالى في سورة المائدة انما هو على ما فيه من الاصل والاسلام لا يمان بما يكون
 مقتضا ان كل من كفر من امر الدنيا من طرفة عين طرفة اسلام ومن كفر بعد طرفة وتاها قوله تعالى في المائدة
 خلقناهم في ذم انفسهم ان طاهره ان خلقوا على الاسلام ومن كفر بعد طرفة ما خلق الله عليه ثمانية
 النبوة ان كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابوها الا ان يهودا نذره في ان يهودا نذره في ان يهودا
 ولا ينجى ما فيه من الطرفة في المذبح وهذه المذبح في الوجود محدودة بان طاهره ان كل مولود يولد
 مولود على فطرة الاسلام ولا ذم ذلك انه لو كفر بغير طرفة الكفر غير تدان في يوم حال اموه مع
 لا يخرج على احكام المرتد فتقابل الا انهم ان يخرج على احكام المرتد فتقابل الاثر على الفطرة و
 بغير للمزيد الموصوفات اسلاما كلها فرض من طرفة هذه المذبح والاحكام والاجام والاشهر ببناء يوم
 من ذلك ان هذه الرواية كالاية من المذبحات لا يستلزمها في مقابل الحكمات ولا تفعل كون
 اية يهودي ونحو ذلك لا يولد مولود على طرفة الا من يدين انشاء قبل الاسلام وان شاء قبل الكفر
 واحكام الاثر على فطرة ومنه مقتضى حكمها ان لا يكون من كان ابواه مسلمين فبعد مسلم من كان ابواه
 كافرين فتقابل الاثبات على مثله هذه الاثبات وانما احكام الشريعة بعيد من مقتضى الفطرية ان كان
 ان من الرواية فظاهرها ان مقتضى اسالة الاسلام ولا يولد من مقتضى يدين كونه ذلك من مقتضى
 عن طرفة لان لنا ان نقول ان الاثر على عباد من طرفة من طرفة اسلام انما هو الاثر والابنية ونحو ذلك
 لا يجرى الاصل ولا مانع ولو سلمنا ان الاصل فاض الاسلام من مقتضى كونه انما يظهر الكفر في
 كون ارتداد من نظر الى ان من طرفة على حال الاسلام اصله يولد الاسلام لا يثبت ذلك مقتضا الى

عن فطرة

الى استلزامه عدم وجوده وهذا لا يصدق الا على من ان المراد اسالة الفطرة ما ذكرناه لا كونها
 في حكم المسلم فلو كانت كذلك لكانت لا تترك من طرفة لعدم علمك بغيره فلا تحكم بالحلية اية لان مقتضى
 العلوق مع كونه يولد وهو غير معلوم ولا ترجيح لاحدهما على الاخر قلت لا يقول بان الحلية علم بغيره
 بل نقول ان الاثر في ذلك يجب على الاحكام المتكررة بالاسلام واحكام المرتد عن طرفة من قبل الفطرة
 حال وزوال الحكم وجزم على حاله من الاسلام حتى يثبت في الجملة البناء على اسالة الاسلام للمزيد
 لا يستلزم الحق ويرجع ذلك لضعفه تعالى من جهة ما يظهر من الاحكام فلا بد من العمل
 وما يقتضي الاصل من بين فلا ان الكفر عبارة عن الامانة وادعاء واثبات وكلامه امران وهو
 متجانسان بالاصل وليس بينهما ما يوافق الشك في هذا المسألة كمن يعلق تأملا ان هذا لا يصدق
 حب الحق بالاطلاق وان كان معترف في الترجيح ونحو ذلك فان ذلك لا يصدق كافر في مسلم هذا القول
 هو المنسوب الى المشرقة ولا ذم هذا القول الرجوع في احكام هو الواسط الى الاصل فان كان حكم
 الاسلام هو الاصل كما في الطهارة مثله فيمكن به فهم وان كان حكم الكفر واقفا للاصل ولعدم حل
 في جميعه يمكن بحكم الكفر كما هو القاعدة في الموضع المشتهر وهذا القول بما لا يجوز ما من مقتضى
 حوله الخلق المصطفى اسالة الكفر في مله امة اعلام الاسلام لا ريب في اننا الى ان يثبت اليقين
 هنا ما يدل على خلافه الاصل يقول يكون الخلف كما في الكلام في العدل في الشك في الكلام في
 في الكفر في البحث في طوبى وان العدل في الملأ كونه يصدق في كاشف منها كما اخذت في حجة بين
 التي يقتضي ان اخذت من الظاهر العدل في الامور الاسلام مع عدم ظهور الفسق كما يراه في الكلام
 حتى يكون المتكول فيه محكوما بعد الفقه العلم بالاسلام قبل ان الفسق امر غير وهو بعد العدل
 عما هو قابل لها ولا سطة بينهما وبين اعتبار اصحابنا في الكفر او الكفر على الصغيرة في الاسلام
 في الفسق انما هو فيكون كاشفا عن عدم الملكية وهو بعيد الخلق كون تقابلها القضاء وبنيته في
 والمتكول فيه غير ملحق بغيره ما يرجع في حكمها الى ما يقتضي الاصل من حكم العادل والافاق في طرفة
 اية في الكفر بالاسلام على قول المقررة مقدمه واما الحرية في فطرة الاصل في كل مقام شك فيها الحكم
 بالحرية الا ان ثبت لوق لان الملك امر جاز في الاصل عدمه وكفى في الحرية عدم كونه على الاثر في
 الا ذلك لا يجرى من وجوه باختر في الاصل في جميعه انما في احكامه الى ما يقتضي الاصل من احكام
 الحر والرق والظان اسالة الحرية على ما بين الاصحاب لا يخرج عنها الا ان ريبه ونحوه حتى
 انه لو كان هناك بدع في فاعى حاكمه ليد الرقبة وادعى الاثر من نفسه فالظن قد يوقر ان
 ادعى الحرية حتى يثبت الاثر واليه هنا لا ريب لان الحق لا يبدل تحت اليد فاصل العدل على

وأما الحكمه فتمت بها الكلام
حاصل الأمر من أن ما عليه الجواب بقاء كما شرنا من لقائه عند من قال عليه في النكاح في قوله ثم
من النكاح ما يخرج من المذهب وهي أنه لا يبان أن المذهب الحكم أكثر يقتضيه في جوابه بالنسبة للمذهب
وعدم الرأيتين والوالد والولد وعدم العدم من الولد والولد وهذا محتمل نكاح موقوفه الأب
على الأم وكذا المنظورة والموسومة على خلاف فعله وكذلك في العكس يخرج من الرزق ما بالنسبة
يظهره الأم والأولاد يخرج من المذهب عليه ولم يلاحظه الولد في قوله بلجها ووجهه ذلك وهو أن
العقود والتاسيف ويخوذ من أن يخرج من المذهب الأقارب للرجال والنساء على التفضيل المذكور
في عمله فدل الظاهر من يخرج من الرضاع ما يخرج من المذهب من الرضاع كونه المذهب في جميع ذلك
فيكون من وجوه ما خرج محتاجا إلى الدليل والظاهر من أن النكاح كما ذكره الأصحاب خلاصه
التي هي المقامات المتقدمه القيم فيه كما تفسره ذكر الأصحاب في جواب عدم إيمانهم أحكام المذهب
على الرضاع في جوابه ولا يبعد أن يدعى هذا الجواب هذه العبارة تصرف في النكاح المذكور فيه
هذه العبارة فأنه لا يرد على كون الرضا عنها خصوص من جهة النكاح مضاعفا إلى استلزام الجواب
لزم تخصيص أكثر من مذهب ذلك ما عرض على المان الأصحاب فتوهم الرضاع كالمذهب في الرضا
فلا يخل من الرضاع ما لا يخل بحقوق عدم الاستقرار له في الرضا عنهم لا قبل ولا بعده في ذلك عليه
الاستقامه فيه وفي ذلك على الاحتياط وروايات منها روايات من ذكره فان لم يخرج من ذلك
الأقارب الرضا عنه مطلقا بأنه يورث من الرضا عنه غير من النساء والنفق فلا يمكن الجواب
عن فتوى الأصحاب بأنه عليهم دليل خاص لا دليل لهذا العموم ولو كان بينهم من عكس هذا
العموم فأنها هو تأيد الاستدلال واعتماد فلا يمكن الجواب عن من يذهب الذين هم القادة
في الباب وفيها على العموم الخبز لا يرب أن الاستدلال الدائم لا يخرج من ثلاثة علوم القاعدة
والقواعد الروايات في ذلك عليها فدل الرضا على ما في النكاح ولكن من جهة كون النسخة في
مطلوبه غير ممتدة عليها تركت عليها بجهة إيجاب عن ذلك أما يمكن هذا الاستدلال أن يأنى
إلى تقريب مقتضى ما بالنسبة لا دخول المقام تحت العموم لتحقيق بل العرضان كما مر من النكاح
ما في الرضا على كالمذهب فأي ما يخرج من يكون في الرضا على كالمذهب والنسخة لها الاستسعاد
فلا يلزم دخول المورد تحت فضلا عن الدسري إلى المقامات آخر ما ما يحتاج أن يكون هذا
حكمه لا على وجهه ولا يلزم فيها الإطراء فتكون ما عرض فيه وأما في الخبرين فهو وجهه ولا يلزم
من ذلك كون ذلك هو العلم يقتضي إلى الإيجاب لا من جهة ما بان في الحديث قوله

الاول من اجل الاما ديت مستعد ولا يفرغ هذا بعد الجرح من غير ان يوافيه من العقل لعدم وسادته
في العرف له عدم جبره بالفتوى وعدم العلم بالصدق ولا ان كلمة المعصوم ليس حجة في مخالطة
فلا عقل وقدر وحظ ما يال في ذلك الحال كلام في نقل ذلك الاشكال فقلت انك يمكن ان ياب
الصدق والكساح واسلمت تحت الحجر وما عداها خارجا وجعل طين الطر يقصر في اختصاصه بالتحكم
للتكامل في الزمان والحذر وبنا ان يبق ان المراد بما عداها انما هي انما خارجة وهي ان كان
من الحب والرواح ويخرج من الاربعين والاشخاص يرجع الى الصفقة الظاهرة في تلك الاعيان
ولا بد ان ذلك في النساء الكساح وفي الما ين الاستخدام والمثل فلو قيل يحرم هذه الاعيان
عليهم منه انهم ان كانوا اشياء يخرج من كساحهم وان كانوا اما ليك يخرج من حكمهم واستعملهم على ما ذكر
الاصوليين في باب الجمل والمبين في غير المسئلة وما عدا غير ذب وجرة الاب وهذا انقصا من عدم
الربا وعدم الجواز العز الحال وهو ذلك فليس من الصفات فانهما باخليا الا انما في الصفات
حق يقتضيها الفهم وذلك واضح ولذلك ان الاحباب في باب الطهارا راضين بما قاله الفقيه
بالعنف على الاخت والام من الرضاة استدلل بهذا العمى فان ذلك انهم مما يتعلق بايدي
هذه الاشخاص وليا ينه لا بأس وخارجة متعلقة بهم بعلفها بعيدا صا واحدا صل ان في
القاعدة اعناهي فيما يتعلق بالامان في كل مقام محسبه

فندبر وفي هذه القاعة ابحاث من حيث الزناط
وعينها ورجوعه القصص في
مذكورة في كتاب الصريح للاجابة
التي ذكرها ولكن هذا
ما اردنا بمراد وحق
الاوراق شاكها
عبر الله به محمد بن
الامام جعفر بن محمد
سنة ١٢٠٠

